البرهان

في علوم القرآن

للإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي
"٧٤٥ - ٧٩٤هـ"

" ويليه فهارس عامة "

تحقيق

الدكتور يوسف عبد الرحمن المرعشلي

الشيخ جمال حمدي الذهبي
الشيخ ابراهيم عبد الله الكردي

الجزء الرابع

دار المعرفة
بيروت - لبنان

البرهان

في علوم القرآن

الطبعة الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م

دار المعرفة
للطباعة والنشر والتوزيع
DAR EL-MAREFAH
Publishing & Distributing

مستديرة المطار ـ شارع البرجاوي ص.ب ٧٨٧٦ تلفون: ٨٣٤٣٠١ - ٨٣٤٣٣٢ ـ برقياً معرفكار بيروت ـ لبنان

بسم الله الرحمن الرحيم

مقابلة الجمع بالجمع(*)

٣/٤

● تارة يقتضي مقابلةَ كل فرد من هذا بكل فرد من هذا ، كقوله تعالى : ﴿ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ ﴾ (المائدة : ٤٨) ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ﴾ (البقرة : ٤٣) ﴿ حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ ﴾ (البقرة: ٢٣٨) فإن الصلاة والزكاة في معنى الجمع،فيقتضي اللفظ ضرورة أنّ كل واحد مأمور بجميع الصلوات [(1)]وبالاستباق إلى كلّ خير[(1)] ، كما يقال : لبس القوم ثيابهم ، وركبوا دوابَّهم .

وقوله تعالى : ﴿ وَأَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتَّكَأً ﴾ (يوسف : ٣١) أي لكل واحدة منهنّ . وقوله : ﴿أَوَلَمْ نُعَمِّرْكُمْ مَا يَتَذَكَّرُ فِيهِ مَنْ تَذَكَّرَ﴾ (فاطر: ٣٧) لأنه لا يجوز أن يتذكّر جميع المخاطبين بهذا القول في مدة وعمر واحد.

وقوله : ﴿ إِنَّهَا تَرْمِي بِشَرَرٍ كَالْقَصْرِ ﴾ (المرسلات : ٣٢) أي كل واحدة من هذا الشرر كالقصر ، والقصر : البيت من أَدَم ، كان يضرب على الماء إذا نزلوا به ، ولا يجوز أن يكون الشرر كله كقصر واحد ؛ لأنه منافٍ للوعيد ، فإنّ المعنى تعظيم الشرر ؛ أيْ كلّ واحد من هذا الشرر كالقصر ، ويؤكده قوله بعده : ﴿ كَأَنَّهُ جِمَالَاتٌ صُفْرٌ ﴾ (المرسلات : ٣٣) فشبّه بالجماعة ، أي فكل واحدة من هذا الشرر كالجمل فجماعته ، إذ الجمالات الصُّفر كذلك الأول ؛ كلُّ شرَرة منه كالقصر ؛ قاله ابن جنّي[(2)] .

وقوله : ﴿ وَاسْتَغْشَوْا ثِيَابَهُمْ ﴾ (نوح : ٧) . وقوله : ﴿ آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ ٤/٤

(*) هذا الفن تابع للنوع السادس والأربعين : في أساليب القرآن وفنونه البليغة ، وهو أوسع أنواع الكتاب وأوله في ٢/٤٨٠ .

(١) عبارة المخطوطة (وبسياق كل خير) .

(٢) انظر « الخصائص » ٣/٣٢٦ باب في جمع الأشباه حيث ذكر قوله تعالى : ﴿ أَوَلَم نُعَمِّرْكُم . . . ﴾ .

رَبِّهِ وَٱلْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ ﴾ (البقرة : ٢٨٥) فإنَّ كلّ واحد من المؤمنين آمن بكلّ واحد من الملائكة والكتب والرسل . وقوله : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ . . . ﴾ (النساء : ٢٣) الآية ؛ فإنه لم يحرّم على كلّ واحد من المخاطبين جميع أمهات المخاطبين ، وإنما حرم على كلّ واحد أمّه وبنته .

وكذلك قوله : ﴿ وَلَكُمْ نِصْفُ [مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ][1] ﴾ (النساء : ١٢) فإنه ليس لجميع الأزواج نصف ما ترك جميع النساء ؛ وإنما لكلّ واحد نصف ما تركت زوجُه[2] فقط . وكذا قوله : ﴿ يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ ﴾ (النساء : ١١) .

وقوله : ﴿ وَٱلَّذِينَ آمَنُوا وَٱتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُم[3] [بِإِيمَانٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ][4] ﴾ (الطور : ٢١) إنما معناه أُتبع كلُّ واحد ذريتَه ، وليس معناه أنّ كل واحد [4][من الذرية اتبع كلّ واحد من الآباء . وقوله : ﴿ وَٱلْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ ﴾ (البقرة : ٢٣٣) أي كلّ واحدة][4] ترضع ولدها .

وكقوله تعالى : ﴿ فَاقْتُلُوا ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾ (التوبة : ٥) فإنّ مقابلةَ الجمع أفادتْ المكْنة لكلّ واحد من المسلمين قَتْل مَن وجد من المشركين . وقوله : ﴿ يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ ﴾ (النور : ٢٤) .

وأما قوله تعالى : ﴿ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ ﴾ (المائدة : ٦) فذكر ﴿ المرافق ﴾ بلفظ الجمع ، و﴿ الكعبين ﴾ بلفظ التثنية ؛ لأنّ مقابلة الجمع [بالجمع][5] تقتضي انقسام الآحاد على الآحاد ؛ ولكلّ يد مِرْفق، فصحّت المقابلة . ولو قيل « إلى الكعاب » فُهِمَ منه أنّ الواجب . . . .[6] ؛ فإن لكلّ رجل كعباً واحداً، فذكر الكعبين بلفظ التثنية، ليتناول الكعبين من كلّ رِجْل **(فإن قيل)**: فعلى هذا يلزم ألّا يجب إلا غسلُ يد واحدة ورجل واحدة؟ **(قلنا)**: صَدّنا عنه [فعلُ][7] النبيّ ﷺ [والإجماع][7] . ٥/٤

---

(١) ليست في المخطوطة . (٢) في المخطوطة (زوجته) .

(٣) الآية في المخطوطة ﴿ وأتبعناهم ذرياتهم ﴾ وهي قراءة أبي عمرو (**إتحاف فضلاء البشر** ص ٤٠٠) .

(٤ - ٤) ليست في المخطوطة . (٥) ليست في المطبوعة .

(٦) بياض في المخطوطة والمطبوعة مقدار ثلاث كلمات .

(٧) ليست في المخطوطة .

● وتارة يقتضي مقابلة ثبوت الجمع لكلّ واحد من آحاد المحكوم عليه ، كقوله تعالى : ﴿ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ﴾ (النور : ٤) . وجعل منه الشيخ عز الدين : ﴿ وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ آمَنُوا وعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ [تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَارُ][(١)] ﴾ (البقرة: ٢٥) .

● وتارة يحتمل الأمرين فيفتقر ذلك إلى دليل يعيّن أحدهما .

● أمّا مقابلة الجمع بالمفرد ، فالغالب أنّه [٢٤٩/أ] لا يقتضي تعميم المفرد ، وقد يقتضيه بحسب عموم الجمع المقابل [له] [(١)]، كما في قوله تعالى : ﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ ﴾ (البقرة : ١٨٤) [المعنى كلّ واحد لكلّ يوم طعام مسكين][(١)]. وقوله تعالى : ﴿ وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ﴾ (النور : ٤) إنما هو على كلّ واحد منهم ذلك .

٦/٤

قاعـــدة
فيما ورد في القرآن مجموعاً ومفرداً ، والحكم [(٢)] في ذلك

● [فمنه] [(٣)] أنه حيث وَرَد ذكر « الأرض » في القرآن فإنها مفردة ، كقوله تعالى : ﴿ خَلَقَ سَبْعَ سَمَـٰوَاتٍ وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ ﴾ (الطلاق : ١٢) وحكمتُه أنها بمنزلة السُّفل والتحت ، ولكن وصف بها هذا المكان المحسوس ، فجرتْ مجرى امرأة زَوْر وضيف ؛ فلا معنى لجمعهما كما لا يجمع الفوق والتحت ، والعلوّ والسُّفْل ؛ فإن قَصَد المخبر إلى جزء من هذه الأرض الموطوءة وعيّن قطعة محدودة منها خرجت عن معنى السفل الذي هو في مقابلة العلوّ ، فجاز أن تُثنّى إذا ضممت إليها جزءاً آخر .

ومنه قوله ﷺ « طُوِّقَهُ مِنْ سَبْعِ أَرَضِينَ »[(٤)] فجمعها لمّا اعتمد [الكلام][(٥)] على ذات

---

(١) ليست في المخطوطة .

(٢) في المخطوطة (والحكمة) .

(٣) ليست في المخطوطة .

(٤) الحديث متفق عليه من رواية سعيد بن زيد رضي الله ، أخرجه البخاري في **الصحيح** ٢٩٣/٦ كتاب بدء الخلق (٥٩) ، باب ما جاء في سبع أرضين (٢) ، الحديث (٣١٩٨) ، ومسلم في **الصحيح** ١٢٣١/٣ كتاب المساقاة (٢٢) ، باب تحريم الظلم وغصب الأرض (٣٠) ، الحديث (١٦١٠/١٤٠) وتمامه : « من أَخَذَ شِبْراً مِنَ الأَرْضِ ظُلْماً فَإِنَّه يُطَوَّقُه مِنْ سَبْعِ أَرَضِينَ » .

(٥) ليست في المخطوطة .

الأرض ، وأثبتها على التفصيل والتعيين لآحادها[١] ، دون الوصف بكونهـا تحت أو سفل في مقابلة علوّ ، وأما جمع السموات ، فـإنّ المقصـود بهـا ذاتهـا دون معنى الـوصف ، فلهـذا [٢][جُمعت][٢] جمع سلامة ؛ لأن العدد قليل ، وجمع القليل أوْلى به ، بخلاف الأرض ؛ فإن المقصودَ بها معنى التحت والسّفل ، دون الذات والعدد .

وحيث أريـد بها الـذات والعدد أُتي بلفظٍ يـدلّ على التعدد ، كقـولـه تعـالى : ﴿ وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ ﴾ (الطلاق : ١٢) وأيضاً فإنّ الأرض لا نسبة إليهـا إلى السمـوات وسعتها ، بل هي بالنسبة إليها كحصاة في صحراء ، [٢][فهي وإن تعددت ، كالواحد القليل ؛ فاختير لها اسم الجنس . وأيضاً فالأرض هي دار الدنيا التي بالنسبة][٢] إلى الآخرة ، كما يُدخل الإنسان إصبَعه في اليمّ ، فما يعلّق بها هو مثال الدنيا ؛ والله تعالى لم يذكر الدّنيا إلا مُقَلِّلاً لها .

٧/٤ ● وأما « السموات » فليست من الدنيا على أحد القولين ، فإذا[٣] أريد الوصف الشامل للسموات ؛ وهو معنى العلوّ والفوق أفردته كالأرض ؛ بدليل قوله تعالى : [٤][﴿ أَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَـاءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ ٱلْأَرْضَ ﴾ (الملك : ١٦) ﴿ أَمْ][٤] أَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَـاءِ أَن يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِباً ﴾ (الملك : ١٧) فأفرد هنا لما كان المراد الوصف الشامل وليس المراد سَماءً معيّنة .

وكـذا قولـه : ﴿ وَمَـا يَعْـزُبُ عَنْ رَبِّـكَ مِنْ مِثْقَـالِ ذَرَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فِي ٱلسَّمَـاءِ ﴾ (يونس : ٦١) بخلاف قوله في سبأ : ﴿ عَالِمِ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَـالُ ذَرَّةٍ فِي ٱلسَّمٰوَاتِ ولا فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ (الآية : ٣) فـإنّ قبلَها ذكـر الله سبحانـه سعةَ علمـه[٥] ، وأنّ له مـا في السموات وما في الأرض ، فاقتضى السياقُ أن يذكر سعة[٦] علمه ، وتعلّقه بمعلومات ملكه ؛ وهو السموات كلّها والأرض . ولما لم يكن في سـورة يونس مـا يقتضي ذلك أفـردها[٧] إرادة للجنس .

---

(١) في المخطوطة (لأحدها) .
(٢ ـ ٢) ليست في المخطوطة .
(٣) في المخطوطة (فأما إذا) .
(٤ ـ ٤) ليست في المخطوطة .
(٥) إشارة إلى الآية قبلها : ﴿ يعلمُ ما يَلِجُ في الأرضِ وما يخرجُ منها وما يَنزِلُ من السماءِ وما يعرجُ فيها ﴾ .
(٦) تصحفت في المخطوطة إلى (معه) .
(٧) عبارة المخطوطة (ذكر أفرادها) .

وقال السُّهيليّ [(١)] : لأن المخاطبين بـالإفراد مقـرّون بأن الـرزق ينزل من السحـاب وهو سماء ، ولهذا قال في آخر الآية : ﴿ فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُ ﴾ (يونس : ٣١) وهم لا يُقرّون بما نزَلَ من فوق ذلك من الرحمة والرحمٰن وغيرها، ولهذا قال في آية سبأ: ﴿قُلِ ٱللَّهُ﴾ (سبأ: ٢٤) أمر نبيَّهﷺ بهذا القول ليعلم بحقيقته .

وكذا قوله : ﴿ وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَـٰوَاتِ وَفِي ٱلْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ ﴾ (الأنعام : ٣) فـإنّها جـاءت مجموعـة لتعلّق الظرف بمـا في اسم الله تبارك وتعـالى من معنى الإلٰهيَّة؛ ٨/٤ فالمعنى هو الإله المعبود في كلّ واحدة من السمٰوات ، فذكْر الجمع هنـا أحسن . ولما خفِيَ هذا المعنى على بعض المجسّمة قال بالـوقف [٢٤٩/ب] على قولـه : ﴿ فِي ٱلسَّمَـٰوَاتِ ﴾ (الأنعام : ٣) ثم يبتدىء بقوله : ﴿ وَفِي ٱلْأَرْضِ ﴾ (الأنعام : ٣) .

وتأمّل كيف جاءت مفردة في قوله : ﴿ فَوَرَبِّ ٱلسَّمَاءِ وَٱلْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقٌّ ﴾ (الذاريات : ٢٣) أراد لهذين الجنسين ، أي ربّ كلّ ما علا وسَفُل . وجاءت مجموعة في قوله : ﴿ سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَـٰوَاتِ وَٱلْأَرْضِ [(٢)] ﴾ (الحديد : ١) في جميع السور ؛ لما كان المراد الإخبار عن تسبيح سكانها على كثرتهم ، وتبايُن مراتبهم ؛ لم يكن بدٌّ من جمع محلّهم .

ونـظيـر هـذا جمعهـا في قـولـه : ﴿ وَلَـهُ مَنْ فِي ٱلسَّمَـٰوَاتِ وَٱلْأَرْضِ [(٣)] وَمَنْ عِنْـدَهُ لَا يَسْتَكْبِـرُونَ عَنْ عِبَادَتِـهِ وَلَا يَسْتَحْسِرُونَ ﴾ (الأنبيـاء : ١٩) وقـولـه : ﴿ تُسَبِّـحُ لَهُ ٱلسَّمَـٰوَاتُ ٱلسَّبْعُ ﴾ (الإسراء : ٤٤) أي تسبِّـح بذواتهـا وأنفسِها على اختـلاف عددهـا ؛ ولهذا صـرّح بالعدد بقوله : ﴿ ٱلسَّبْعُ ﴾ .

وتأمّل كيف جاءت مفردةً في قوله : ﴿ وَفِي ٱلسَّمَاءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ ﴾ (الذاريات : ٢٢) فالـ﴿ رزق ﴾ المطر و﴿ ما تُوعدون ﴾ الجنّة ، وكلاهما في هذه الجهة ؛ لا أنّها[(٤)] في كلّ واحدة واحدة من السمٰوات ، فكان لفظ الإفراد أليق . وجاءت مجموعة في قوله : ﴿ قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي ٱلسَّمَـٰوَاتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ (النمل : ٦٥) لمَّا كـان المراد نفيَ علم

---

(١) هو أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد ، تقدم التعريف به في ٢٤٢/١ .

(٢) في المخطوطة ﴿ يسبح لله ما في السموات وما في الأرض ﴾ (الجمعة : ١) .

(٣) تصحفت في المخطوطة إلى (ومن في الأرض) .

(٤) عبارة المطبوعة (**لأنها** في كل . . .) والتصويب من المخطوطة .

٩/٤ الغيب عن كلِّ مَنْ هو في واحدة [واحدة][١] من السموات أتى بها مجموعة، ولم يجىء في سياق الإخبار بنزول الماء منها إلا مفردة حيث وقعت ، لمّا[٢] لم يكن المراد نزوله من ذاتها ؛ بل المراد الوصف .

(فإن قيل) : فهل[٣] يظهر فَرْق بين قوله تعالى في سورة يونس : ﴿ قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ ٱلسَّمَاءِ وَٱلْأَرْضِ أَمَّنْ يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَارَ ﴾ (يونس: ٣١) وبين قوله في سورة سبأ : ﴿ قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ ٱلسَّمَاوَاتِ وَٱلْأَرْضِ قُلِ اللَّهُ ﴾ ؟ (سبأ : ٢٤) .

(قيل) : السياق في كلّ منهما مُرْشِدٌ إلى الفرق ؛ فإنّ الآيات التي في [سورة][٤] يونس سيقت للاحتجاج عليهم بما أقرُّوا به من كونه تعالى هو رازقهم ، ومالك أسماعهم وأبصارهم ، ومدبِّر أمورهم ؛ بأنْ يُخرج الحيَّ من الميت ، ويخرج الميت من الحيّ ؛ فلما كانوا مقرّين بهذا كلّه ، حَسُن الاحتجاج به عليهم ؛ [إذ][٥] فاعل هذا هو الله الذي لا إله غيره ، فكيف تعبدون معه غيره ! ولهذا قال بعده : ﴿ فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ ﴾ (يونس : ٣١) أي هم يُقرّون به ولا يجحدونه ، والمخاطَبُون المحتجّ عليهم بهذه الآية إنما كانوا مُقرِّين بنزول الرزق من قِبَل هذه السماء التي يشاهدونها، ولم يكونوا مقرّين ولا عالمين بنزول الرزق من سماء إلى سماء حتى ينتهي إليهم، فأفردت لفظة «السماء» هنا لذلك.

وأما الآية التي في سبأ ؛ فإنه لم ينتظم لها ذكر إقرارهم لما ينزل من السماء ، ولهذا أمر رسوله بأنْ يجيب ، ولم[٦] يذكر عنهم أنهم [هم][٧] المجيبون ، فقال : ﴿ قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ ٱلسَّمَاوَاتِ [٧][وَٱلْأَرْضِ قُلِ ٱللَّهِ ﴾ (سبأ : ٢٤) ولم يقل : ﴿ فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُ ﴾ أي الله وحده الذي يُنزل رزقه على اختلاف أنواعه ومنافعه من السموات][٧] .

● ومنها ذكر « الرياح » [٧][في القرآن جَمْعاً ومفردة ، فحيث ذكرت في سياق الرحمة ١٠/٤ جاءت مجموعة ، كقوله تعالى : ﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَاحَ][٧] فَتُثِيرُ سَحَاباً ﴾ (الروم : ٤٨) ﴿[٧][وَأَرْسَلْنَا][٧] الرِّيَاحَ لَوَاقِحَ﴾ (الحجر : ٢٢) ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ يُرْسِلَ الرِّيَاحَ مُبَشِّرَاتٍ ﴾ (الروم : ٤٦)

---

(١) ليست في المخطوطة .
(٢) في المخطوطة (ما لم يكن) .
(٣) في المخطوطة (فهلا) .
(٤) ليست في المطبوعة .
(٥) ليست في المخطوطة .
(٦) تصحفت في المطبوعة إلى : (وأن) .
(٧ ـ ٧) ليست في المخطوطة .

وحيثُ ذكرت في سياق العذاب أتت مفردة ، كقوله تعالى : ﴿ [فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ][1] رِيحاً صَرْصَراً [فِي أَيَّامٍ نَحِسَاتٍ][1] ﴾ (فصلت : ١٦) ﴿ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحاً وَجُنُوداً لَمْ تَرَوْهَا ﴾ (الأحزاب : ٩) ﴿ [وَأَمَّا عَادٌ فَأُهْلِكُوا][1] بِرِيحٍ صَرْصَرٍ عَاتِيَةٍ ﴾ (الحاقة : ٦) ﴿ [مَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ أَعْمَالُهُمْ][1] كَرَمَادٍ اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ ﴾ (إبراهيم : ١٨) ﴿ وَفِي عَادٍ إِذْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الرِّيحَ الْعَقِيمَ ﴾ (الذاريات : ٤١) .

ولهذا قال ﷺ : « اللهم اجعلْها رياحاً ولا تجعلها ريحاً »[2] والمعنى فيه أنّ رياح الرحمة مختلفة الصفات والماهيّات والمنافع ، وإذا هاجت منها ريح أثير لها مِنْ مُقابلها ما يكسر سورتها ، فينشأ من بينهما ريح لطيفة ، تنفع الحيوان والنبات ، وكانت[3] في الرحمة رياحاً ، وأما في العذاب فإنها تأتي من وجه [٢٥٠/أ] واحد ، ولا معارض ولا دافع ؛ ولهذا وصفها الله بالعقيم فقال: ﴿وَفِي عَادٍ إِذْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الرِّيحَ الْعَقِيمَ﴾ (الذاريات: ٤١) أي تَعْقِم ما مرّت به . وقد اطّردت هذه القاعدة إلا في مواضع يسيرة[4] لحكمة :

فمنها قوله سبحانه في سورة يونس : ﴿ هُوَ الَّذِي يُسَيِّرُكُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ حَتَّىٰ إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ وَفَرِحُوا بِهَا جَاءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ ﴾ (يونس : ٢٢) فذكر ريح الرحمة بلفظ الإفراد لوجهين : ١١/٤

(أحدهما) : لفظيّ ، وهو المقابلة ، فإنه ذَكر ما يقابلها[5] ريح العذاب ، وهي لا تكون إلاّ مفردة ، ورُبَّ شيء يجوز في المقابلة ولا يجوز استقلالاً[6] ، نحو : ﴿ وَمَكَرُوا وَمَكَرَ اللَّهُ ﴾ (آل عمران : ٥٤)

(الثاني) : معنويّ ، وهو أن تمام الرحمة هناك إنما تحصل بوحدة الريح [لا][7]

---

(١) ليست في المخطوطة .

(٢) الحديث من رواية ابن عباس رضي الله عنهما ، أخرجه الشافعي في الأم ١/٢٥٣ ، وفي المسند ١/١٧٥ ، الباب السادس عشر في الدعاء ، الحديث (٥٠٢) ، وأبو يعلى في المسند ٤/٣٤١ في مسند ابن عباس رضي الله عنهما الحديث (٢٤٥٦/١٢٩) ، وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير ١١/٢١٣ ضمن معجم عبد الله بن عباس ، الحديث (١١٥٣٣) .

(٣) في المخطوطة (وإذا كانت) .

(٤) تصحفت في المخطوطة إلى (كثيرة) .

(٥) في المخطوطة (ما يشابهها) .

(٦) في المخطوطة (استعمالاً) .

(٧) ليست في المخطوطة .

باختلافها ؛ فإنّ السفينة لا تسير إلا بريح واحدة من وجه واحد ، فإن [١] اختلفت عليها الرياح وتصادمتْ كان سبب الهلاك والغرق ، فالمطلوب هناك ريح واحدة ، ولهذا أكّد هذا المعنى ، فوصفها بالطيب دفْعاً لِتَوَهُّمِ أن تكون عاصفة ، بل هي ريح يُفْرَح بطيبها .

ومنها قوله تعالى : ﴿ إِنْ يَشَأْ يُسْكِنِ ٱلرِّيحَ فَيَظْلَلْنَ رَوَاكِدَ عَلَى ظَهْرِهِ ﴾ (الشورى : ٣٣)وهذا أورده ابن المُنَيِّر [٢] في كتابه على الزمخشريّ قال : « الريح رحمة ونعمة ، وسكونها شدة على أصحاب السفن » .

قال الشيخ علم الدين العراقي [٣] : وكذا جاء في القراءات السبع [٤] : ﴿ وَٱللَّهُ ٱلَّذِي أَرْسَلَ ٱلرِّيحَ ﴾ (فاطر : ٩) ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِي يُرْسِلُ ٱلرِّيحَ ﴾ (الأعراف : ٥٧) والمراد به الذي يَنشر السحاب .

١٢/٤ ● ومِنْ ذلك جمع « الظلمات » و[إفراد] [٥] « النور » : [٥][كقوله تعالى : ﴿ الحَمْدُ لِلّه الذي خَلَقَ السَّمٰوَاتِ وَالأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾][٥] (الأنعام : ١) ﴿ٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلَّذِينَ آمَنُوا يُخْرِجُهُمْ مِنَ ٱلظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَوْلِيَاؤُهُمُ ٱلطَّاغُوتُ يُخْرِجُونَهُمْ مِنَ النُّورِ إِلَى ٱلظُّلُمَاتِ ﴾ (البقرة : ٢٥٧) ولذلك جمع سبيل الباطل ، وأفرد سبيل الحق ، كقوله : ﴿ وَأَنَّ هَـٰذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيماً فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ﴾ (الأنعام : ١٥٣) .

---

(١) في المخطوطة (فإذا اختلفت) .

(٢) هو أحمد بن محمد بن منصور، تقدم التعريف به في ١/١٧٦، وكتابه «الانتصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال» ألّفه في الرّد على كشاف الزمخشري ، وقد تقدم تعريفه في ١/١٣ ، وانظر قوله في كتابه الانتصاف ٣/٤٠٦ (المطبوع بحاشية الكشاف) ضمن تفسير الآية (٣٣) من سورة الشورى ، وقد نقله الزركشي بتصرف .

(٣) هو عبد الكريم بن علي بن عمر ، تقدم التعريف به في ٣/١٠٢. وهو صاحب كتاب « الإنصاف مختصر الانتصاف » قال حاجي خليفة في كشف الظنون ٢/١٤٧٧ : (جعله حَكَماً بين الكشاف والانتصاف لابن المنير) ومن الكتاب نسخة خطية في آيا صوفيا برقم ٧٨ (معجم الدراسات القرآنية ص ٢١٧) ونسخة في دار الكتب المصرية برقم ٥٠٦ تفسير ، ومنه صورة ميكروفيلمية بمعهد المخطوطات في القاهرة برقم ٣٠ تفسير .

(٤) قال الداني في التيسير ص ٧٨ ضمن الآية (١٦٤) من سورة البقرة : (ابن كثير وحمزة والكسائي في الأعراف : ٥٧ والنمل : ٦٣ والثاني من « الروم : ٤٨ » و« فاطر : ٩ » بالتوحيد ، والباقون بالجمع) .

(٥ ـ ٥) ليست في المطبوعة .

والجواب في ذلك كله ، أنّ طريق الحق واحد ، وأمّا الباطل فطرُقه متشعّبة متعددة ، ولما كانت[1] الظُّلَم بمنزلة طريق الباطل ، والنور بمنزلة طريق الحق[2] ، بل هما [هما][3] ، أفرد النور وجمع الظلمات ؛ ولهذا وحّد الوليّ[4] ، فقال : ﴿ ٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلَّذِينَ آمَنُوا ﴾ (البقرة : ٢٥٧) لأنّه الواحد الأحد ، وَجَمَع أولياء الكفار لتعددهم ، وجمع الظلمات وهي طرق الضلال والغيّ لكثرتها واختلافها ، ووحّد النور وهو دين الحق .

● ومِنْ ذلك إفراد « اليمين والشمال » في قوله : ﴿ عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ عِزِينَ ﴾ (المعارج : ٣٧) وجمعها في قوله : ﴿ وَعَنْ أَيْمَانِهِمْ وَعَنْ شَمَائِلِهِمْ ﴾ (الأعراف : ١٧) ولا سؤال فيه ، إنما السؤالُ في جمع أحدهما وإفراد الآخر ، كقوله تعالى : ﴿ [يَتَفَيَّأُ ظِلَالُهُ][5] عَنِ ٱلْيَمِينِ وَٱلشَّمَائِلِ سُجَّداً لِلَّهِ ﴾ (النحل : ٤٨) قال الفرّاء : « كأنّه إذا وحد ذهب إلى واحد من ذوات الظُّلمة ، وإذا جُمع ذهب إلى كلّها »[6] ، والحكمة في تخصيص اليمين بالإفراد ما سبق ؛ فإنّه لما كانت اليمين جهة الخير والصلاح ، وأهلها هم الناجون أفردت ، ولما كانت الشمال جهةَ أهل الباطل وهم أصحاب الشمال جمعت في قوله : ﴿ عَنِ ٱلْيَمِينِ وَٱلشَّمَائِلِ ﴾ (النحل : ٤٨) وفيه وجوه أُخر : ١٣/٤

(أحدها) : أن اليمين [7[مقصود به الجمع أيضاً ، فإنّ الألف واللام فيه للجنس ، فقام العموم مقام الجمع . قاله ابن عطية .

(الثاني) : أن اليمين]7] « فعيل » وهو مخصوص بالمبالغة ، فسدّت مبالغتُه [مَسَدَّ[8]] جمعه ، كما سدّ مسدّ الشبه قوله : ﴿ عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ قَعِيدٌ ﴾ (قٓ : ١٧) قاله ابن بَابشاذ[9] .

(الثالث) : أن الظلّ حين ينشأ أولَ النهار يكون في غاية الطّول ، ثم يبدو كذلك ظِلاًّ

---

(١) في المخطوطة (كان) .
(٢) في المطبوعة (طريق الجنّة) .
(٣) ليست في المخطوطة .
(٤) في المخطوطة (وحّد ولي المؤمنين) .
(٥) ليست في المخطوطة .
(٦) انظر معاني القرآن ١٠٣/٢ عند تفسير الآية (٤٨) من سورة النحل .
(٧ - ٧) ليست في المخطوطة .
(٨) ليست في المطبوعة .
(٩) هو أبو الحسن طاهر بن أحمد ، تقدم التعريف به في ٢٨/٣ .

واحداً من جهة اليمين، ثم يأخذ في النقصان، وإذا أخذ في جهة الشِّمال فإنه يتزايد [٢٥٠/ب] شيئاً فشيئاً، والثاني فيه غير الأول، فكلما زاد فيه شيئاً فهو غير ما كان قبله، فصار كلّ جزء منه ظِلاًّ، فحسن(١) جمع الشمائل في مقابلة تعدد الظلال؛ [قاله الرماني وغيره](٢). قال ابن بابشاذ: «وإنما يصحّ هذا إذا كانا متوجِّهَيْن نحو القبلة».

(الرابع) : أنَّ اليَمينَ يجمع على أَيْمُن وأَيْمان ؛ فهو من أبنية جمع القلّة غالباً ، والشمال يجمع على شَمائِل وهو جمع كثرة والموطِنُ موطن تكثير ومبالغة ، فعدَل عن جمع اليمين إلى الألف واللام(٣) الدالّة على قصد التكثير ؛ قاله السُّهَيْلي(٤) .

وأما إفرادها في قوله : ﴿ وَ[أَصْحَابُ الشِّمَالِ](٥) مَا أَصْحَابُ الشِّمَالِ ﴾ (الواقعة : ٤١) فلأنَّ المراد أهل هذه الجهة ومصيرهم إلى جهة واحدة ، وهي جهة أهل الشمال مستقرّ أهل النار ، فإنّها من جهة أهل الشمال فلا يحسن مجيئها مجموعة .

وأما إفرادهما في قوله: ﴿عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ﴾ (قٓ: ١٧) فإن لكل عبد قعيداً ، واحداً عن يمينه وآخر شماله ، يحصيان عليه الخير والشر ، فلا معنى للجمع بينهما ، وهذا بخلاف قوله تعالى ذاكراً عن إبليس : ﴿ ثُمَّ لَآتِيَنَّهُمْ مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ وَعَنْ أَيْمَانِهِمْ وَعَنْ شَمَائِلِهِمْ ﴾ (الأعراف : ١٧) فإنّ الجمع هناك يقابله كثير مما يريد إغواءهم ، فجُمِع لمقابلة الجملة بالجملة المقتضي لتوزيع الأفراد على الأفراد . ١٤/٤

● ومنها ـ حيث وقع في القرآن ـ ذكر « الجنّة » ، فإنها تجيء تارة مجموعة ، وتارة غير مجموعة ، و « النار » لم تقع إلا مفردة ، وفي ذلك وجهان :

(أحدهما) : لما كانت « الجنات » مختلفة الأنواع ، حسن جمعها وإفرادها ، و[لما](٦) كانت « النار » واحدة أفردت باعتبار الجنس ، ونظيره قوله تعالى : ﴿ بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِنْ مَعِينٍ ﴾ (الواقعة : ١٨) ولم يقل « وكؤوس » لما سنذكره .

(الثاني) : أنه لما كانت النار تعذيباً ، والجنّة رَحْمة ناسب جمع الرحمة وإفراد

---

(١) في المخطوطة (فحصل) . (٢) ليست في المخطوطة .

(٣) تصحفت في المخطوطة إلى (الألف والدال) .

(٤) هو أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله تقدم التعريف به في ١/٢٤٢ .

(٥) ليست في المخطوطة . (٦) ليست في المخطوطة .

العذاب ، نظير جمع الريح في الرحمة ، وإفرادها في العذاب . وأيضاً فالنار دار حبْس والغاضب يجمع جماعة من المحبوسين في موضع واحد ؛ أنكدَ لعيشهم ، والكريم لا يترك ضيفه ، ولا سيّما إذا كان للدوام ؛ إلا في دار مفردة مهيأة له وحده(١)[فالنّار لكلّ مذنب، ولكل مطيع جَنّة ، فجمع الجنان ولم يجمع النار .

● **ومنها : جمع « الآيات » في موضع وإفرادها]**(١) في آخر ، فحيث جُمِعت فلجمع الدلائل ، وحيث وُحّدت فلوحدانية المدلول عليه ؛ لما يخرج عن ذلك . ولهذا قال في الحِجْر(٢) : ﴿ [إنَّ](١) فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِلْمُتَوَسِّمِينَ ﴾ (الآية : ٧٥) ثم قال : ﴿ إنَّ فِي ذَلِكَ لآيَةً لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾ (الآية : ٧٧) فلما ذكر صفة المؤمنين بالوحدانية ، وحّد الآية ؛ وليس لها نظير إلا في العنكبوت ، وهو قوله : ﴿ خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَـٰوَاتِ وَٱلْأَرْضَ بِالْحَقِّ إنَّ فِي ذَلِكَ لآيَةً ﴾ (الآية : ٤٤)

● **ومنها مجيءُ المشرق والمغرب في القرآن** تارة بالجمع ، وأخرى بالتثنية ، وأخرى بالإفراد ، لاختصاص كلٍّ مقام بما يقتضيه . فالأول كقوله : ﴿ فَلَا أُقْسِمُ بِرَبِّ ٱلْمَشَـٰرِقِ وَٱلْمَغَـٰرِبِ ﴾ (المعارج : ٤٠) والثاني كقوله : ﴿ رَبُّ ٱلْمَشْرِقَيْنِ وَرَبُّ ٱلْمَغْـرِبَيْنِ ﴾ (الرحمٰن : ١٧) والثالث قوله : ﴿ رَبُّ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ﴾ (المزّمّل : ٩) . ١٥/٤
فحيث جمع كان المراد أفقي(٣) المشرق والمغرب ، وحيث ثُنّيا كان المراد مشرقيْ صعودها وارتفاعها ؛ فإنها تبتدىء صاعدةً ، حتى تنْتهي إلى غاية أوْجِها وارتفاعها ؛ فهذا مَشْرِق صعودها وارتفاعها ؛ وينشأ منه فصلا الخريف والشتاء ، فجعل مشرق صعودها بجملته مشرقاً واحداً ، ومشرق هبوطها بجملته مشرقاً واحداً ، ومقابلهما مغرباً . وقيل : هو إخبار عن الحركات الفَلَكية ، متحركة بحركات متداركة ، لا تنضبط لخطّة ولا تدخل تحت قياس ؛ لأن معنى الحركة انتقال الشيء من مكان إلى آخر ، وهذه صفة الأفلاك [٢٥١/أ] قال تعالى : ﴿ لَا ٱلشَّمْسُ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تُدْرِكَ ٱلْقَمَرَ . . . ﴾ (يسۤ : ٤٠) الآية .

فهذا وجه اختلاف هذه الألفاظ بالإفراد والتثنية والجمع ، وقد أجرى الله العادَة أنّ القمرَ

(١ ـ ١) ليست في المخطوطة .
(٢) تصحفت في المخطوطة إلى (الحجرات) .
(٣) تصحفت في المطبوعة إلى (المراد ففي) والتصويب من المخطوطة .

يطلعُ في كلّ ليلة من مطلع غير الذي طلع فيه بالأمس ، وكذلك الغروب ، فهي من أوّل فصل الصيف في تلك المطالع والمغارب ، إلى أن تنتهي إلى مطلع الاعتدال ، ومغربه عند أول فصل الخريف، ثم تأخذ جنوباً في كلّ يوم في مطلع ومغرب، إلى أن تنتهيَ إلى آخر مثلها الذي[١] يقدّر الله لها عند أوّل فصل الشتاء، ثم ترجع كذلك إلى أن تنتهيَ إلى مطلع الاعتدال الربيعي ومغربه، وهكذا أبداً.

فحيث أفرد الله له لفظ المشرق والمغرب، أراد به الجهة نفسها التي تشتمل الواحدة على تلك المطالع جميعها ، والأخرى على تلك المغارب من غير نظر إلى تعدّدها ؛ وحيث جيء بلفظ الجمع المراد به كلُّ فرد منها بالنسبة إلى تعدّد تلك المطالع والمغارب، وهي في كل جهة مائة وثمانون يوماً ، وحيث كان بلفظ التثنية ، فالمراد بأحدهما الجهة التي تأخذ منها الشمس من مطلع الاعتدال إلى آخر المطالع والمغارب الجنوبية ، و[هما][٢] بهذا الاعتبار مشرقان ومغربان . ١٦/٤

وأمّا وجه اختصاص كلّ موضع بما وقع منه ، فأبْدَى فيه بعضُ المتأخرين معانيَ لطيفة ، فقال : أمّا ما ورد مثنًى في سورة الرحمن[٣] ، فلأنّ سياقَ السورة [سياق][٤] المزدوِجَيْن .

(الثاني) : فإنه سبحانه أوّلاً ذكر نوعَي الإيجاد ؛ وهما الخلق والتعليم ، ثم ذكر سِرَاجي العالم ومظهرَ نوره ، وهما الشمس والقمر ، ثم ذكر نَوْعَي النبات ؛ فإنّ منه [ما هو][٤] على ساق ، ومنه ما انبسط على وجه الأرض ، وهما النجم والشجر . ثم ذكر نَوْعَي السماء المرفوعة والأرض ، ثم أخبر أنّه رفع هذه ووضع هذه ، ووسّط بينهما ذكر الميزان ، ثم ذكر العدل والظلم في الميزان ، فأمر بالعدل ، ونهى عن الظلم ، ثم ذكر نوعي الخارج من الأرض ، وهما الجنوب ، ثم ذكر نوعَي المكلّفين ، وهما نوع الإنسان والجان ، ثم ذكر نوعَي المشرق والمغرب، ثم ذكر بعد ذلك البحر من الملح والعذْب، فلهذا حَسُن تثنية المشرق والمغرب في هذه السورة.

وإنما أُفْرِدا في سورة المزمّل (٥لما تقدم من ذكر٥) الليل والنهار ، فإنه سبحانه أمر نبيّه

---

(١) في المخطوطة (التي) . (٢) ليست في المطبوعة .
(٣) إشارة إلى الآية (١٧) من سورة الرحمن ﴿ ربُّ المشرقينِ وربُّ المغربينِ ﴾ .
(٤) ليست في المخطوطة . (٥) عبارة المخطوطة (لما تقدمها ذكر) .

بقيام الليل ، ثم أخبر أنّه لَهُ في النهار سَبْحاً طويلاً ؛ فلما تقدم ذكر الليل والنهار ، تممّه بذكر المشرق والمغرب ، اللذيْن هما مظهر الليل والنهار ، فكان ورودهما مفرديْن في هذا السياق ، أحسنُ من التثنية والجمع ؛ لأن ظهور الليل والنهار فيهما واحد . وإنما جمعا في سورة المعارج في قوله : ﴿ فَلَا أُقْسِمُ بِرَبِّ ٱلْمَشَارِقِ وَٱلْمَغَارِبِ إِنَّا لَقَادِرُونَ * عَلَىٰ أَنْ نُبَدِّلَ خَيْراً مِنْهُمْ وَمَا نَحْنُ بِمَسْبُوقِينَ ﴾ (المعارج : ٤٠ ـ ٤١) لأنه لما كان هذا القسم [في][1] سعة مشارق ربوبيته ، وإحاطة قدرته ، والمُقْسَم عليه إذهابُ هؤلاء ، والإتيانُ بخير منهم ذكَرَ المشارق والمغارب ؛ لتضمُّنها انتقال الشمس التي في أحد آياته العظيمة ، ونقله سبحانه لها ، وتصريفها كلّ يوم في مشرق ومغرب ، فمن فعل هذا كيف يُعْجِزه أن يبدّل هؤلاء ، وينقل إلى أمكنتهم خيراً منهم ! ١٧/٤

وأيضاً فإن تأْثير مشارق الشَّمس ومغاربهافي اختلاف أحوال النبات والحيوان أمرٌ مشهود ، [وقد جعله الله][2] بحكمته سبباً لتبدّل أجسام النبات وأحوال الحيوانات وانتقالها من حال إلى حال ، ومن بَرْد إلى حرّ ، وصيف وشتاء ، وغير ذلك بسبب اختلاف مشارق الأرض ومغاربها ، فكيف لا يَقْدر مع ما يشهدونه [٢٥١/ب] من ذلك على تبديل مَنْ هو خير ! وأكّد هذا المعنى بقوله : ﴿ وَمَا نَحْنُ بِمَسْبُوقِينَ ﴾ (المعارج : ٤١) فلا يليق بهذا الموضع سوى لفظ الجمع .

وأما جمعهما في سورة الصافات في قوله : ﴿ وَرَبُّ الْمَشَارِقِ ﴾ (الصافات : ٥) لما جاءت (٣مع جملة٣) المربوبات المتعدّدة ، وهي السمٰوات والأرض وما بينهما ، وكان الأحسن مجيئها مجموعة ، [لتنتظم][4] مع ما تقدم من الجمع والتعدد .

ثم تأمّل كيف اقتصر على « المشارق » دون « المغارب » ، لاقتضاء الحال ذلك ، فإنَّ « المشارق » مظهر الأنوار ، وأسباب لانتشار الحيوان وحياته ، وتصرّفه في معاشه وانبساطه ، فهو إنشاء شهود ، فقدّمه بين يدي [الرد][5] على مبدأ البعث ، فكان الاقتصارُ على ذكر المشارق ها هنا في غاية المناسبة للغرض المطلوب ؛ فتأمّل هذه المعاني الكاملة ، والآيات الفاضلة ، التي ترقص القلوب لها طرباً ، وتسيل الأفهام منها رهباً ! ١٨/٤

(١) ليست في المطبوعة .
(٢) ليست في المخطوطة .
(٣) في المخطوطة (من جملة) .
(٤) ليست في المخطوطة .
(٥) وقع في المطبوعة بياض مكانها ، وقد أثبتناها من المخطوطة . ﴿ إنا لَمَبْعُوثون ﴾ .

● **وحيث ورد « البارّ » مجموعاً في صفة الآدميين قيل « أبرار »** ، كقوله : ﴿ إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ ﴾ (الانفطار : ١٣) وقال في صفة الملائكة : ﴿ بَرَرَةٍ ﴾ (عبس : ١٦) قال الراغب : « فخصّ الملائكة بها من حيث إنه أبلغ من «أبرار» جمع « برّ » و« أبرار » جمع « بار » ، [وبرّ أبلغ من بارّ][(١)] ، كما أن عدلاً أبلغ من عادل »[(٢)] . وهذا بناء على رواية في تفضيل الملائكة على البشَر .

● **ومنها أن « الأخ » يطلق على أخي النسب ، وأخي الصداقة والدين ، ويفترقان في الجمع** ، فيقال في النسب إخوة ، وفي الصداقة إخوان ، كما قيل : ﴿ إِخْوَاناً عَلَىٰ سُرُرٍ مُتَقَابِلِينَ ﴾ (الحجر : ٤٧) وقال : ﴿ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ ٱلسُّدُسُ ﴾ (النساء : ١١) قاله جماعة من أهل اللغة ، منهم ابن فارس[(٣)] ، وحكاه أبو حاتم[(٤)] عن أهل البصرة ، ثم ردّه بأنه يقال للأصدقاء والنسب : إخوة وإخوان ، قال تعالى : ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ ﴾ (الحجرات : ١٠) لم يعنِ النسب .

وقال : ﴿ أَوْ بُيُوتِ إِخْوَانِكُمْ ﴾ (النور : ٦١) وهذا في النسب ، ونظيره قوله : ﴿ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ ﴾ (النور : ٣١) إلى قوله : ﴿ أَوْ بَنِي أَخَوَاتِهِنَّ ﴾[(٥)] (النور: ٣١) وهذا هو الصواب . واشتقاق اللفظين من تأخيت الشيء ، فسُمِّي الأخوان أخوين ؛ لأن كل واحد منهما يتأخّى ما تأخّاه الآخر ، أي يقصده . قال ابن السكيت[(٦)]: ويقال أُخوة ، بضم الهمزة . ١٩/٤

● **ومنها إفراد « العم » والخال .**

● **ومنها إفراد « السمع » وجمع « البصر »** ، كقوله تعالى : ﴿ خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ ﴾ (البقرة : ٧) لأنّ السمع غلب عليه المصدرية ؛ فأُفرد ، بخلاف البصر ، فإنه اشتهر في الجارحة ، وإذا أردت المصدر قلت : أبصَرَ إبصاراً ،

---

(١) العبارة ساقطة من بعض النسخ .

(٢) انظر مفردات القرآن ص (٤١) مادة (بر) .

(٣) هو أحمد بن فارس بن زكريا اللغوي ، أبو الحسين ، تقدم التعريف به في ١/ ١٩٠ .

(٤) هو سهل بن محمد السجستاني تقدم التعريف به في ١/ ٣٠٩ .

(٥) في المخطوطة ﴿ أو إخوانهن أو بني إخوانهن ﴾ وهذه الكلمات في الآية قبل قوله ﴿ أو بني أخواتهن ﴾ .

(٦) هو يعقوب بن إسحاق ، المعروف بابن السكيت تقدم التعريف به في ١/ ٤٠٢ .

و[لهذا](١) لمّا استعمل الحاسة جمعه بقوله : ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ ﴾ (البقرة : ١٩) وقال : ﴿ وَفِي آذَانِنَا وقْرٌ ﴾ (فصلت : ٥) .

(وقيل) : في الكلام حذف مضاف ، أي على حواسّ سمعهم . (وقيل) : لأنّ متعلق السمع الأصوات ، وهي حقيقة واحدة ، ومتعلّق البصر الألوان والأكوان ، وهي حقائق مختلفة ، فأشار في كلّ منهما إلى متعلّقه . ويحتمل أن يكون البصر الذي هو نور العين معنى يتعدّد بتعدد المقلتين ، ولا كذلك السمع ، فإنه معنى واحد ، ولهذا إذا غطيت إحدى العينين ينتقل نورها إلى الأخرى ، بخلاف السمع ، فإنه ينقص بنقصان أحدهما .

● وقال الزمخشريّ (٢) في قوله تعالى : ﴿ فِيهِ ظُلُمَاتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ ﴾ (البقرة : ١٩) أجرى الرعد والبرق على أصلهما مصدرين ، فأفردهما دون الظلمات ، يقال : رعدت السماء رعداً ، وبرقت برقاً ، والحق أن الرعد والبرق مصدران (٣) ، فأفردهما . أو هما مسببان عن سبب لا يختلف ، بخلاف الظلمة ، فإن أسبابها [٢٥٢/أ] متعددة . ٢٠/٤

● ومنها حيث ذكر « الكأس في القرآن كان مفرداً ، ولم يجمع (٤) في قوله تعالى : ﴿ بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ ﴾ (الواقعة : ١٨) ولم يقل : « وكؤوس » ، لأن الكأسَ إناء فيه شراب، [فإن لم يكن فيه شراب] (٥) فليس بكأس، بل قَدَح. والقَدَح إذا جعل فيه الشراب فالاعتبار للشراب، لا لإِنائه، لأنَّ المقصود هو المشروب، والظرف اتخذ للآلة، ولولا الشراب والحاجة إلى شربه لما اتُّخذ، والقَدَح مصنوع والشراب جنس، فلو قال: « كؤوس » لكان اعتبر حال القَدَح والقَدَح تبع، ولما لم يُجمع اعتبر حال الشراب، وهو أصل، واعتبار الأصل أوْلى. فانظر كيف اختار الأحسن من الألفاظ!

وكثير من الفصحاء قالوا : دارت الكؤوس ، ومال الرؤوس ؛ فدعاهم السجع إلى اختيار غير الأحسن ، فلم يدخل كلامهم في حَدّ الفصاحة ، والذي يدلّ على ما ذكرنا أنَّ الله تعالى لما ذكر الكأس واعتبر الأصل ، قال : ﴿ وَكَأْسٍ مِنْ مَعِينٍ ﴾ (الواقعة : ١٨) فذكر الشراب .

---

(١) ليست في المخطوطة .
(٢) انظر الكشاف ٤١/١ عند تفسير الآية (١٩) من سورة البقرة .
(٣) في المخطوطة (ملكان) .
(٤) في المخطوطة (ولم يجمعه) .
(٥) ليست في المخطوطة .

وحيث ذكر المصنوع ، ولم يكن في اللفظ دلالة على الشراب جَمَع فقال : ﴿ بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ ﴾ (الواقعة : ١٨) ثم ذكر ما يتخذ منه فقال : ﴿ مِنْ فِضَّةٍ ﴾ (الإنسان : ١٥) .

● **ومنها إفراد « الصديق » ، وجمع « الشافعين » ،** في قوله تعالى : ﴿ فَمَا لَنَا مِنْ شَافِعِينَ * وَلَا صَدِيقٍ حَمِيمٍ ﴾ (الشعراء : ١٠٠ ـ ١٠١) وحكمته كثرة الشفعاء في العادة وقلة الصديق ، قال الزمخشري : « ألا ترى أنَّ الرَّجُل إذا امْتُحِن بإرهاق ظالم ، نهضت جماعة وافرة من أهل بلده بشفاعته رحمة له ، وإن لم يسبق له (١[بأكثرهم معرفة ! وأما الصديق فـ « أعَزُّ من بَيْض الأَنُوقِ »(٢) . وعن بعض الحكماء أنه سُئِل عن الصديق ، فقال : اسم لا معنى له . ويجوز أن]١) يريد بالصديق الجمع »(٣) .

٢١/٤

● **وقال السُّهيلي في « الرَّوْض الأنف »**(٤) : « إذا قلت : « عبيد » و « نخيل » ، فهو اسم يتناول الصغير والكبير من ذلك الجنس ؛ قال الله تعالى : ﴿ وَزَرْعٌ وَنَخِيلٌ ﴾ (الرعد : ٤) وقال : ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ ﴾ (فصلت : ٤٦) وحين ذكر المخاطبين منهم قال ﴿العباد﴾ (يسٓ: ٣٠) وكذلك قال حين ذكر التمر من النخيل: ﴿وَالنَّخْلَ بَاسِقَاتٍ﴾ (قٓ : ١٠) و ﴿ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ ﴾ (القمر : ٢٠) فتأمّل الفرق بين الجمعين في حكم البلاغة ، واختيار الكلام ! وأما في مذهب [أهل](٥) اللغة ، فلم يفرقوا هذا التفريق ، ولا نبَّهوا على هذا المعنى الدقيق » .

● **ومنها اختلاف الجمعين** في قوله تعالى : ﴿أَيَوَدُّ أَحَدُكُمْ أَنْ تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ﴾ (البقرة : ٢٦٦) إلى قوله : ﴿ وَلَهُ ذُرِّيَّةٌ ضُعَفَاءُ ﴾ (البقرة : ٢٦٦) . وقال : ﴿ وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافاً ﴾ (النساء : ٩) فأما وجه التفرقة بين الجمع في الموضعين ، وكذلك قوله : ﴿ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ ﴾ (النور : ٣١) إلى قوله : ﴿ أَوْ أَبْنَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ

(١ ـ ١) ليست في المخطوطة .

(٢) « أعزُّ مِنْ بَيْضِ الأَنُوقِ » مثل ذكره الميداني في **مجمع الأمثال** ٢ / ٤٤ وقال في شرحه : « قالوا : الأَنُوقُ الرَّخَمَةُ ، وعَزَّ بَيْضُها لأنه لا يُظْفَر به لأن أوكارَها في رؤوس الجبال والأماكن الصعبة البعيدة ، قال الأخطل :

مِنَ الجَارِيَاتِ الحُورِ مَطْلَبُ سِرِّهَا كَبَيْضِ الأَنُوقِ المُسْتَكِنَّةِ فِي الوَكْرِ

(٣) انظر **الكشاف** ٣ / ١١٩ ـ ١٢٠ عند تفسير الآية من سورة الشعراء .

(٤) انظر **الروض الأنف** ١ / ١٧١ ضمن ذكر حفر زمزم وما جرى من الخلف فيها ، معنى الرويّ والجمع واسم الجمع .

(٥) ليست في المطبوعة .

٢٢/٤ إخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي إِخْوَانِهِنَّ ﴾ فخالف بين الجمعين في [1]الأبناء . وفي سورة[1] الأحزاب : ﴿ وَلَآ أَبْنَاءِ إِخْوَانِهِنَّ [ولا أبناء أخواتهن][2] ﴾ (الأحزاب : ٥٥) .

● ومنه قوله تعالى : ﴿ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ ﴾ (البقرة : ٢٦١) وفي موضع آخر : ﴿ وَسَبْعَ سُنْبُلَاتٍ ﴾ (يوسف : ٤٣) فالمعدود واحد . وقد اختلف تفسيره ، فالأول جاء بصيغة جمع الكثرة ، والثاني بجمع القلّة . وقد قيل في توجيهه : إنّ آية البقرة سيقت في بيان المضاعفة والزيادة ، فناسب صيغة جمع الكثرة ، وآية يوسف لحظ فيها [المرئي][3] وهو قليل ، فأتى بجمع[4] القلّة ؛ لِيُصَدِّقَ اللفظ المعنى .

(تنبيه)

جمع التكسير يشمل أولي العلم وغيرهم ،وجمع السلامة يختص في أصل الوضع بأولي العلم ، وإن في غيرهم فبحكم الإلحاق والتشبيه ، كقوله : ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَباً وَٱلْشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ ﴾ (يوسف : ٤) وعلى هذا فأشرف الجمعين جمع السلامة ، وما يجمع جمع التكسير من مذكّر غير العاقل قد يُتبع بالصفة المفردة مؤنثة بالتاء ، كما يفعل بالخبر ، تقول : حقوق معقودة ، وأعمال محسوبة ، قال تعالى : ﴿ فِيهَا سُرُرٌ مَرْفُوعَةٌ * وَأَكْوَابٌ مَوْضُوعَةٌ * وَنَمَارِقُ مَصْفُوفَةٌ * وَزَرَابِيُّ [٢٥٢/ب] مَبْثُوثَةٌ ﴾ (الغاشية : ١٣ ـ ١٦) .

وقال تعالى : ﴿ أَيَّاماً مَعْدُودَةً ﴾ (البقرة : ٨٠) وقد يجمع بالألف والتاء في غير المفرد وإن لم يكثر ، إلا أنه فصيح ، ومنه : ﴿ وَٱذْكُرُوا ٱللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ ﴾ (البقرة : ٢٠٣) .

٢٣/٤

(قاعدة نحويّة)

نون [5]ضمير الجمع في جمع العاقلات[6] ، سواء القلّة كالهندات ، أو الكثرة كالهنود ،

---

(١) عبارة المخطوطة (في الأبناء وثنى ، وفي سورة) بزيادة (وثنى) .
(٢) ليست في المطبوعة .
(٣) وقع في المطبوعة بياض مكان هذه الكلمة ، وهي من المخطوطة .
(٤) في المخطوطة (بلفظ) .
(٥) تصحفت في المخطوطة إلى (محو) .
(٦) تصحفت في المطبوعة إلى (العلاقات) .

فتقول : الهندات يَقُمْن ، والهنود يَقُمْن قال تعالى : ﴿ وَٱلْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ ﴾ (البقرة : ٢٣٣) ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ ﴾ (البقرة : ٢٢٨) هذا هو الأكثر . وقد جاء في القرآن بالإفراد ، قال تعالى : ﴿ وَأَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ ﴾ (آل عمران : ١٥) ولم يقل : « مطهرات » .

وأما جمعُ غير العاقل ففيه تفصيل : إن كان للكثرة أتيت بضميره مفرداً ، فقلت : الجذوع انكسرت ، وإن كان للقلة ، أتت جمعاً . وقد اجتمعا في قوله [تعالى] : ﴿ إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِنْدَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْراً فِي كِتَابِ ٱللَّهِ ﴾ (التوبة : ٣٦) إلى أن قال : ﴿ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ﴾ (التوبة : ٣٦) فالضمير في « منها » يعود إلى « الاثني عشر » وهو جمع كثرة ، ولم يقل « منهن » ، ثم قال سبحانه : ﴿ فَلَا تَظْلِمُوا فِيهِنَّ أَنْفُسَكُمْ ﴾ (التوبة : ٣٦) فهذا عائدٌ إلى الأربعة ، وهو جمع قلة .

(فإن قيل) : فما السرُّ في هذا حيث كان يؤتى مع الكثرة بضمير المفرد ، ومع القلة بضمير الجمع ؟ وهلّا عكس ؟ (قلنا) : ذكر الفراء له سرّاً لطيفاً ، فقال : لما كان المميّز من[1] جمع الكثرة واحداً ، وحّد الضمير لأنه من أحد عشر يصير مميزه واحداً ، وهو الدرهم[2] ، وأما جمع القلة فمميّزه جمع ، لأنّك تقول : ثلاثة دراهم ، [أربعة دراهم][3] ، وهكذا ، إلى العشرة تمييزه جمع ، فلهذا أعاد الضمير باعتبار المميّز جمعاً وإفراداً ، ومن هذا قوله سبحانه : ﴿ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ ﴾ (لقمان : ٢٧) فأتى بجمع القلة ولم يقل : « بحور » لتناسب نظم الكلام ؛ وهذا هو الاختيار في إضافة العدد إلى جمع القلّة .

٢٤/٤ وأما قوله تعالى : ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ﴾ (البقرة : ٢٢٨) فأضاف الثلاثة إلى القروء ، وهو جمع كثرة ، ولم يُضفْها إلى الأقراء التي هي جمع قلة . قال الحريري[4] : المعنى : لِتَتَرَبّص كُلّ واحدة منهن[5] ثلاثة أقراء ، فلمّا أسندَ إلى جماعتهنّ [ثلاثة][6] ـ والواجب على كل فرد[7] منهن ثلاثة ـ أتى بلفظ « قروء » لتدل على الكثرة المرادة ، والمعنى الملموح .

---

(١) في المطبوعة (مع) .
(٢) تصحفت في المطبوعة إلى (أندرهم) .
(٣) ليست في المخطوطة .
(٤) هو القاسم بن علي بن محمد ، تقدم التعريف به في ١٦٤/١ .
(٥) في المخطوطة (من المطلقات) .
(٦) ليست في المطبوعة .
(٧) في المخطوطة (واحد) .

(قــاعـدة في الضمــائـر)

وقد صنف ابنُ الأنباريّ[١] في «بيان الضمائر الواقعة في القرآن» مجلدين ـ وفيه مباحث:

● **الأول : للعدول إلى الضمائر أسباب :**

ـ منها ـ وهو أصل وصفها ـ للاختصار ، ولهذا قام قوله تعالى : ﴿ أَعَدَّ ٱللَّهُ لَهُمْ مَغْفِـرَةً وَأَجْراً عَظِيماً ﴾ (الأحزاب : ٣٥) مقام خمسة وعشرين [كلمة][٢] لو أتى بها مظهرة وكذا قوله تعالى : ﴿ وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ ﴾ (النور : ٣١) نقل ابن عطية عن مكيّ ، أنه ليس في كتاب اللّه آية آشتملت على ضمائر أكثر منها، وهي مشتملة على خمسة وعشرين ضميراً. وقد قيل: في آية الكرسي أحد وعشرون اسماً؛ ما بين ضميرٍ وظاهر.

ـ ومنها ، الفخامـة بشأن صـاحبه ؛ حيث يجعـل لفرط شهـرته كـأنه يـدلّ على نفسه ، ويكتفي عن اسمه الصريح بذكر شيء من صفاته ، كقوله تعالى : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ ﴾ (القدر : ١) يعني القرآن ، وقوله : ﴿ فَإِنَّهُ نَـزَّلَهُ عَلَى قَلْبِـكَ ﴾ (البقرة : ٩٧) ومنـه ضمير الشأن .

ـ ومنهـا التحقيـر ، كقـولـه تعـالى : ﴿ إِنَّـهُ لَكُمْ عَـدُوٌّ مُبِينٌ ﴾ (البقـرة : ١٦٨) يعني الشيطان . وقوله : ﴿ إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ ﴾ (الأعراف : ٢٧) ﴿ إِنَّهُ ظَنَّ أَنْ لَنْ يَحُورَ ﴾ (الانشقاق : ١٤) . ٤/٢٥

● **الثاني : الأصلُ أن يقدم ما يدلّ [عليه][٣] الضمير** ، بدليل الأكْثرية وعدم التكليف ، ومن ثَمّ ورد قوله تعالى : ﴿ إِذَا تَدَايَنْتُمْ [٢٥٣/أ] بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَاكْتُبُوهُ ﴾ (البقرة : ٢٨٢) وتقدّم المفعول الثاني في قوله : ﴿ وَكَذٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوّاً شَيَاطِينَ ٱلإِنْسِ وَٱلْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ ﴾ (الأنعام : ١١٢) فأخّر المفعول الأول ليعود الضمير الأول عليه لقربه .

وقد قسم النحويون ضمير الغيبة إلى أقسام :

ـ **(أحدها)** ـ وهو الأصل ، أن يعودَ إلى شيء سبق ذكره في اللفظ بالمطابقـة ، نحو : ﴿ وَعَصَىٰ آدَمُ رَبَّهُ [فَغَوَىٰ][٤] ﴾ (طـه : ١٢١) ﴿ وَنَادَىٰ نُـوحٌ ٱبْنَهُ ﴾ (هـود : ٤٢) ﴿ إِذَا

---

(١) هو أبو بكر محمد بن القاسم الانباري تقدم التعريف به في ٢٩٩/١. وبكتابه في ٣٤٥/٢.

(٢) ليست في المطبوعة .

(٣) ليست في المخطوطة .

(٤) ليست في المخطوطة .

أَخْـرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَـدْ يَرَاهَـا ﴾ (النور : ٤٠) وقـوله : ﴿ يَسْتَمِعُـونَ ٱلْقُـرْآنَ فَلَمَّـا حَضَـرُوهُ ﴾ (الأحقاف : ٢٩)

ـ (الثاني) : أن يعود على مذكور في سياق الكلام ، مؤخر في اللفظ مقدم في النية ، كقوله تعالى : ﴿ فَـأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَـةً ﴾ (طه : ٦٧) وقـوله : ﴿ وَلَا يُسْـأَلُ عَنْ ذُنُوبِهِمُ ٱلْمُجْـرِمُـونَ ﴾ (القصص : ٧٨) وقـولـه : ﴿ فَيَـوْمَئِـذٍ لَا يُسْـأَلُ عَنْ ذَنْبِـهِ إِنْسٌ وَلَا جَـانٌّ ﴾ (الرحمن : ٣٩) . ٢٦/٤

ـ (الثالث) : أن يدل اللفظ على صاحب الضمير بالتضمّن ، كقوله تعالى : ﴿ ٱعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ﴾ (المائدة : ٨) فإنه عائد على « العدل » المفهوم من « اعدلوا » . وقوله : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ ﴾ (الأنعام : ١٢١) فالضمير يرجع للأكل لدلالة « تأكلوا » . وقوله : ﴿ وَإِذَا حَضَرَ ٱلْقِسْمَـةَ ﴾ (النساء : ٨) إلى قـوله : ﴿ فَـارْزُقُوهُمْ مِنْهُ ﴾ (النساء : ٨) أي المقسـوم ، لدلالـة القسمة عليـه . ويحتمل أن يعـود على ما تـركه الوالدان والأقربون ؛ لأنه مذكور ، وإن كان بعيداً .

ـ (الـرابع) : [أن يـدلّ عليـه بالالتزام، كـإضمـار النفس][١] في قـولـه تعـالى : ﴿ [فَلَوْلَا][١] إِذَا بَلَغَتِ ٱلْحُلْقُومَ ﴾ (الواقعة : ٨٣) ﴿ كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّـرَاقِيَ ﴾ (القيامـة : ٢٦) [يعني][٢] أضمر النفس لدلالة ذكر الحلقوم والتراقي عليها. وقوله: ﴿حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾ (صٓ: ٣٢) يعني الشمس. [وقيل][٣]: بل سبق ما يدلُّ عليها، وهو ﴿العشي﴾ لأن العشيّ ما بين زوال الشمس وغروبها، والمعنى: إذ عرض عليه بعد زوال الشمس حتى توارت الشمس بالحجاب . وقيل : فاعل ﴿ توارت ﴾ ضمير ﴿ الصافنات ﴾ ذكره ابن مالك[٤] ، وابن العربي[٥] في « الفتوحات »[٦] ! . . . .

---

(١) ليست في المخطوطة . (٢) ليست في المطبوعة .

(٣) ليست في المخطوطة .

(٤) هو محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك جمال الدين أبو عبد الله ، تقدم التعريف به في ٣٨١/١ .

(٥) هو محمد بن عبد اللّه بن محمد أبو بكر المعافري، تقدم التعريف به في ١٦/١ .

(٦) كذا في الأصول ! وهـو بعيد عن المـراد ، ولعل الصـواب « أحكام القـرآن » ؛ لأن كتاب « الفتـوحات » في التصوّف لا في علوم القرآن ، وانظر القول الذي ساقه الزركشي في « أحكام القرآن » ١٦٤٨/٤ في الكـلام على سورة صٓ ، الآية الثامنة ، المسألة الرابعة .

ويرجّحه أن اتفاق الضمائر أولى من تخالفها ، وسنذكره في الثامن[1] .

وكذا قوله : ﴿ فَأَثَرْنَ بِهِ نَقْعاً * فَوَسَطْنَ بِهِ جَمْعاً ﴾ (العاديات : ٤ ـ ٥) قيل : الضمير لمكان « الإغارة » بدلالة[2] « والعاديات » عليه ، فهذه الأفعال إنما تكون لمكان . ٢٧/٤

وقوله : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ﴾ (القدر : ١) أضمر القرآن[3] ؛ لأن الإنزال يدل عليه وقوله [تعالى] : ﴿ فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتِّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ ﴾ (البقرة : ١٧٨) فـ « عفى » يستلزم « عافياً » إذ أغنى ذلك عن ذكره ، وأعيد الهاء من ﴿ إليه ﴾ عليه .

ـ (**الخامس**) : أن يدلّ عليه السياق فيضمر ، ثقةً بفَهْم السامع كإضمار « الأرض » في قوله [تعالى] : ﴿ مَا تَرَكَ عَلَى ظَهْرِهَا مِنْ دَابَّةٍ ﴾ (فاطر : ٤٥) وقوله : ﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴾ (الرحمن : ٢٦) .

وجعل ابن مالك الضميرَ للدنيا ، وقال : وإن لم يتقدم [لها ذكر ، لكن تقدّم][4] ذكر بعضها ، والبعض يدلّ على الكلّ .

وقوله تعالى : ﴿ مُسْتَكْبِرِينَ بِهِ سَامِراً تَهْجُرُونَ ﴾ (المؤمنون : ٦٧) يعني القرآن أو المسجد الحرام . وقوله : ﴿ قَالَ هِيَ رَاوَدَتْنِي عَنْ نَفْسِي ﴾ (يوسف : ٢٦) .
﴿ يَا أَبَتِ ٱسْتَأْجِرْهُ ﴾ (القصص : ٢٦) ﴿ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ واحِدٍ مِنْهُمَا ٱلسُّدُسُ ﴾ (النساء : ١١) الضمير يعود على الميت ، وإن لم يتقدم له ذِكْر ، إلا أنه لمّا قال : ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ ﴾ (النساء : ١١) عُلِمَ أن ثمَّ ميتاً يعود الضمير عليه . وقوله : ﴿ وَإِذَا حَضَرَ ٱلْقِسْمَةَ ﴾ (النساء : ٨) ثم قال : ﴿ فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ ﴾ (النساء : ٨) أي من الموروث ، وهذا وجه آخر غير[5] ما سبق .

وقوله : ﴿ وَإِذَا عَلِمَ مِنْ آيَاتِنَا شَيْئاً ٱتَّخَذَهَا ﴾ (الجاثية : ٩) ولم يقل «اتخذه»، رداً للضمير إلى « شيئاً » ، لأنه لم يقتصر على الاستهزاء بما يسمع من آيات الله ؛ بل كان إذا سمع ٢٨/٤

---

(١) انظر ص ٣٣ من هذا الجزء.

(٢) في المخطوطة (بدليل) .

(٣) في المخطوطة (الضمير للقرآن) .

(٤) ليست في المخطوطة .

(٥) في المخطوطة (آخر على ما سبق) .

بعض آيات الله استهزأ بجميعها . وقيل : « شيئاً » بمعنى الآية ؛ لأن بعض الآيات آية .

وقد يعود الضمير على الصاحب المسكوت عنه لاستحضاره [٢٥٣/ب] بالمذكور وعدم صلاحيته له ، كقوله : ﴿ إِنَّا جَعَلْنَا فِي أَعْنَاقِهِمْ أَغْلَالًا فَهِيَ إِلَى ٱلْأَذْقَانِ ﴾ (يسٓ : ٨) ، فأعاد الضمير للأيدي لأنها تصاحب الأعناق في الأغلال ، وأغنى ذكر الأغلال[1] عن ذكرها . ومثله قوله [تعالى] : ﴿ وَمَا يُعَمَّرُ مِنْ مُعَمَّرٍ وَلَا يُنْقَصُ مِنْ عُمُرِهِ ﴾ (فاطر : ١١)، أي من عمر غير المعمّر ، فأعيد الضمير على غير المعمّر ؛ لأن ذكر المعمّر يدل عليه لتقابلهما ، فكان يصاحبه الاستحضار الذهنيّ .

وقد يعود الضمير على بعض ما تقدم [له][2] ، كقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً ﴾ (النساء : ١١) ، بعد قوله : ﴿ يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ ﴾ (النساء : ١١) وقوله : ﴿ وبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ ﴾ (البقرة : ٢٢٨) ؛ فإنه عائد على المطلّقات ؛ مع أن هذا خاصّ بالرُّجْعى ، وهل[3] يقتضي ذلك تخصيص الأول ؟ فيه خلاف أصوليّ . وقوله : ﴿ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾ (التوبة : ٣٤) ؛ فإن الفضة بعض المذكور ، فأغنى ذكرُها عن ذكر الجميع ؛ حتى كأنه قال : ﴿ وٱلَّذِينَ يَكْنِزُونَ ﴾ (التوبة : ٣٤) ، أصناف ما يكنز .

وقد يعود على اللفظ الأوّل دون معناه ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَا يُعَمَّرُ مِنْ مُعَمَّرٍ ولَا يُنْقَصُ مِنْ عُمُرِهِ ﴾ (فاطر : ١١) ، وقد سبق فيه وجه آخر .

٢٩/٤ وقوله : ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَىٰ ٱلْكِتَابَ فَلَا تَكُنْ فِي مِرْيَةٍ مِنْ لِقَائِهِ ﴾ (السجدة : ٢٣) على أحد الأقوال .

ومما يُتخرّج عليه: ﴿وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ﴾ (البقرة: ٢٢٨)، ويستراح من إلزام تخصيص الأول.

وقد يعود على المعنى، كقوله في آية الكلالة: ﴿فَإِن كَانَتَا ٱثْنَتَيْنِ﴾ (النساء: ١٧٦) ، ولم يتقدم لفظ مثنى يعود عليه الضمير من « كانتا » ، قال الأخفش[4] : إنما يثنّى ،

(١) في المخطوطة (وأغنى عن ذكر الاعناق) .
(٢) ليست في المخطوطة .
(٣) في المخطوطة (وهذا يقتضي) .
(٤) هو سعيد بن مسعدة أبو الحسن تقدم التعريف به في ١٣٤/١ .

لأن الكلام لم يقع على الواحد والاثنين والجمع ، فثنى الضمير الراجع إليها ، حملا على المعنى ، كما يعود الضمير جمعاً في « مَنْ » حملاً على معناها . وقال الفارسيّ : إنما جازت من حيث كان يفيد العدد ، مجرداً من الصغير والكبير .

ـ (السادس) : ألّا يعود على مذكور ، ولا معلوم بالسياق أو غيره وهو الضمير المجهول الذي يلزمه التفسير بجملة أو مفرد ، فالمفرد في نعم وبئس ، والجملة ضمير الشأن والقصة ، نحو هو زيد منطلق ، وكقوله [تعالى] : ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾ (الإخلاص : ١) ، [أي][1] الشأن الله أحدٌ . وقوله : ﴿ لَكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي ﴾ (الكهف : ٣٨) وقوله : ﴿ أَنَا ٱللَّهُ ﴾ (طه : ١٤) وقوله : ﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَارُ ﴾ (الحج : ٤٦) .

وقد يكون مؤنثاً [إذا كان عائده مؤنثاً][1] ، كقوله [تعالى] : ﴿ إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا ﴾ (الأنعام : ٢٩) ، وأما قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ مَنْ يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِماً فَإِنَّ لَهُ جَهَنَّمَ ﴾ (طه : ٧٤) فذكّر الضمير مع اشتمال الجملة على جهنم وهي مؤنثة ، لأنها في حكم الفضلة ، إذا المعنى : مَنْ يأت ربه مجرماً يجزه جهنم . ٣٠/٤

(تنبيه) : والفرق بينه وبين ضمير الفصل أن الفصل يكون على لفظ الغائب والمتكلم والمخاطب ، قال تعالى : ﴿ هَـٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ ﴾ (الأنفال : ٣٢) . ﴿ كُنْتَ أَنْتَ ٱلرَّقِيبَ ﴾ (المائدة: ١١٧) . ﴿ إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالاً ﴾ (الكهف : ٣٩) ، ويكون له محل من الإعراب ، وضمير الشأن لا يكون إلا غائباً ويكون مرفوعَ المحلّ ومنصوبه ، قال تعالى : ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾ (الاخلاص : ١) . ﴿ وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ ٱللَّهِ ﴾ (الجن : ١٩) .

● **البحث الثالث : قد يعود على لفظ شيء ، والمراد به الجنس من ذلك الشيء ،** كقوله تعالى : ﴿ وَأُتُوا بِهِ مُتَشَابِهاً ﴾ (البقرة : ٢٥) ؛ فإن الضمير في « به » يرجع إلى المرزوق في الدارين جميعاً ؛ لأن قوله : ﴿ هَـٰذَا ٱلَّذِي رُزِقْنَا مِنْ قَبْلُ ﴾ (البقرة : ٢٥) مشتمل على ذكر ما رزقوه في الدارين . قال الزمخشريّ[2] : ونظيره : ﴿ إِنْ يَكُنْ غَنِيّاً أَوْ فَقِيراً فَاللَّهُ أَوْلَى بِهِمَا ﴾ (النساء : ١٣٥) ، أي بجنس الفقير والغني ، لدلالة قوله : ﴿ غَنِيّاً أَوْ فَقِيراً ﴾ على الجنسين ، ولو رجع إلى المتكلم به لوحّده .

---

(١) ليست في المخطوطة .

(٢) انظر « الكشاف » ١/ ٣٠٤ عند تفسير الآية (١٣٥) من سورة النساء .

● **البحث الرابع : قد يذكر شيئان ويعاد الضمير على أحدهما ، ثم الغالب كونه للثاني** ، كقوله تعالى : ﴿ وَٱسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَٱلصَّلَاةِ [٢٥٤/أ] وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ ﴾ (البقرة : ٤٥) ، فأعاد الضمير للصلاة لأنها أقرب . وقوله : ﴿ هُوَ ٱلَّذِي جَعَلَ ٱلشَّمْسَ ضِيَاءً وَٱلْقَمَرَ نُوراً وَقَدَّرَهُ مَنَازِلَ ﴾ (يونس : ٥) والأصل : « قدرهما » لكن اكتفى برجوع الضمير للقمر لوجهين : قربه من الضمير ، وكونه هو الذي يعلم به الشهور ، ويكون به حسابها . وقوله : ﴿ وَٱلَّذِينَ يَكْنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾ (التوبة : ٣٤) ، أعاد الضمير على الفضة لقربها . ويجوز أن يكون إلى المكنوز ، وهو يشملها . وقوله : ﴿ [وَٱللَّهُ][1] وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ ﴾ (التوبة : ٦٢) ، أراد يرضوهما ، فخصّ الرسول بالعائد ، لأنه هو داعي العباد إلى الله ، وحجته عليهم ، والمخاطب لهم شفاهاً بأمره ونهيه ، وذكر الله تعالى في الآية تعظيماً ، والمعنى تام بذكر الرسول وحده ، كما قال تعالى : ﴿ وَإِذَا دُعُوا إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ ﴾ (النور : ٤٨) ، فذكر الله تعظيماً ، والمعنى تام بذكر رسوله . ومثله قوله تعالى : ﴿ يَـٰأَيُّهَا ٱلَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا ٱللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَوَلَّوْا عَنْهُ ﴾ (الأنفال : ٢٠) .

وجعل منه ابن الأنباريّ[2] : ﴿وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْماً ثُمَّ يَرْمِ بِهِ [بَرِيئاً][3] ﴾ (النساء : ١١٢) [3][أعاد الضمير للإثم ، لقربه ، ويجوز رجوعه إلى الخطيئة والإثم على لفظها ، بتأويل : ومن يكسب إثماً ثم يرم به][3] . وقال ابن الأنباري : ولم يؤثر الأوّل بالعائد في القرآن كلّه إلا في موضع واحد، وهو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْواً ٱنْفَضُّوا إِلَيْهَا﴾ (الجمعة: ١١)، معناه «[انفضوا][4] إليهما»، فخصّ التجارة بالعائد، لأنّها كانت سبب الانفضاض عنه، وهو يخطب.

(**قال**) : فأما كلام العرب فإنها تارة تؤثر الثاني بالعائدوتارة الأول ، فتقول : إن عبدك وجاريتك عاقلة ، وإن عبدك وجاريتك[5] عاقل . (**قلت**) : ليس من هذا قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا

(١) ليست في المخطوطة .
(٢) لعلّه محمد بن القاسم أبو بكر تقدم التعريف به في ٢٩٩/١ .
(٣ ـ ٣) ليست في المخطوطة .
(٤) ليست في المطبوعة .
(٥) في المخطوطة زيادة (إن عبدك وجاريتك ليس بعاقل) .

رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْواً ٱنْفَضُّوا إِلَيْهَا ﴾ (الجمعة : ١١) . وقوله : ﴿ وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْماً ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئاً ﴾ (النساء : ١١٢) ، لأن الإخبار عن أحدهما لوجود لفظه ، أو هي لإثبات أحد المذكورين ، فمن جعله نظير هذا فلم يُصِب إلا أن يدّعي أنّ « أو » بمعنى الواو .

وفي هاتين الآيتَيْن لطيفة ، وهي أنّ الكلام لما اقتضى إعادة الضمير على أحدهما ، [أعاده][1] في الآية الأولى على التجارة ، وإن كانت أبعد ومؤنّثة ، لأنها أجذب لقلوب العباد عن طاعة الله من اللهو ، بدليل أن المشتغلين بها أكثر من اللهو ، ولأنها أكثر نفعاً من اللهو . أو لأنها كانت أصلاً واللهو تبعاً ، لأنه ضُرِب بالطبل لقدومها على ما عرف من تفسير[2] الآية . وأعاده في الآية الثانية على الإثم، رعايةً لمرتبة القرب والتذكر.

● **الخامس : قد يذكر شيئان ، ويعود الضمير جمعاً ؛ لأن الاثنين جَمْع في المعنى ،** كقوله تعالى : ﴿ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ ﴾ (الأنبياء : ٧٨) ، يعني حكم سليمان وداود . وقوله : ﴿ أُوْلَـٰئِكَ مُبَرَّءُونَ مِمَّا يَقُولُونَ ﴾ (النور : ٢٦) ، فأوقع « أولئك » وهو جمع ، على عائشة وصفوان بن المعطّل[3] .

● **[البحث][4] السادس : قد يثنى الضمير ويعود على أحد المذكورين ،** كقوله تعالى : ﴿ يَخْرُجُ مِنْهُمَا ٱللُّؤْلُؤُ وٱلْمَرْجَانُ ﴾ (الرحمن : ٢٢) ، قالوا : وإنما يخرج من أحدهما . وقوله : ﴿ نَسِيَا حُوتَهُمَا ﴾ (الكهف : ٦١) وإنما نسيه الفتى .

● **السابع : قد يجيء الضمير متّصلاً بشيء وهو لغيره ،** كقوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلإِنْسَانَ مِنْ سُلاَلَةٍ مِنْ طِينٍ﴾ (المؤمنون: ١٢)، يعني آدم، ثم قال: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً [في قرار][5]﴾

(١) ليست في المخطوطة .

(٢) ذكره الواحدي في « أسباب النزول » ص ٢٨٦ عند تفسير الآية من سورة الجمعة ، ونصه « أصاب أهل المدينة أصحاب الضرر جوع وغلاء سعر فقدم دحية بن خليفة الكلبي في تجارة من الشام ، وضرب لها طبل يؤذن الناس بقدومه، ورسول الله ﷺ يخطب يوم الجمعة فخرج إليه الناس فلم يبق في المسجد إلا اثنا عشر رجلاً منهم أبو بكر وعمر فنزلت هذه الآية فقال النبي ﷺ والذي نفس محمد بيده لو تتابعتم حتى لم يبق أحد منكم لسال بكم الوادي ناراً » ، وأصل هذا الحديث مخرّج في الصحيحين دون ذكر ضرب الطبل .

(٣) هو صفوان بن المعطل بن رُبيعة (بالتصغير) ، سكن المدينة وشهد صفوان الخندق والمشاهد ، جرى ذكره في حديث الإفك المشهور في الصحيحين ، وفيه قول النبي ﷺ « ما علمت عليه إلا خيراً » ، ومات شهيداً (ابن حجر ، **الإصابة** ٢/١٨٤) .

(٤) ليست في المخطوطة .

(٥) ليست في المطبوعة .

(المؤمنون : ١٣) ؛ فهذا لولده ، لأنَّ آدم لم يخلق من نطفة . ومنه قوله تعالى : ﴿ لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ ﴾ (المائدة : ١٠١) ، قيل : نزلت في ابن حُذافة[١] حين قال للنبي ﷺ : مَنْ أبي ؟ قال : حذافة ، فكان نسبه ، فساءه ذلك[٢] [٢٥٤/ب] ، فنزلت : ﴿ لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ ﴾ (المائدة : ١٠١) . وقيل : نزلت في الحج[٣] ، حين قالوا : أفي كل عام مرة ؟ ثم قال : ﴿ وَإِنْ تسألوا عنها ﴾ (المائدة : ١٠١)، يريد : إن تسألوا عن أشياء أخر من [أمور][٤] دينكم بكم إلى علمها حاجة تُبْدَ لكم ، ثم قال : ﴿ قَدْ سَأَلَهَا قَوْمٌ [مِنْ قَبْلِكُمْ][٥] ﴾ (المائدة : ١٠٢) ، أي طلبها ، والسؤال عنها طلب ، فليست الهاء راجعة لأشياء متقدمة ، بل لأشياء أُخَر مفهومة من قوله : ﴿ لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ ﴾ (المائدة : ١٠١)

---

(١) هو عبد الله بن حذافة السهمي أبو حذافة ، وأمه بنت حرثان من بني الحارث ، من السابقين الأولين يقال شهد بدراً ، مات في خلافة عثمان (ابن حجر ، **الإصابة** ٢/٢٨٧) وقصته في الصحيحين من رواية أبي موسى الأشعري رضي الله عنه ، أخرجه البخاري في **الصحيح** ١/١٨٧ كتاب العلم (٣) ، باب الغضب في الموعظة . . . (٢٨) ، الحديث (٩٢) ، وأخرجه مسلم في **الصحيح** ٤/١٨٣٤ كتاب الفضائل (٤٢) ، باب توقيره ﷺ وترك إكثار سؤاله . . . (٣٧) ، الحديث (١٣٨/٢٣٦٠) ، ومن رواية أنس رضي الله عنه ، أخرجه البخاري في **الصحيح** ١/١٨٧ ـ ١٨٨ باب من برك على ركبتيه عند الإمام أو المحدث (٢٩) ، الحديث (٩٣) ، وأخرجه مسلم في **الصحيح** ٤/١٨٣٢ ـ ١٨٣٣ الحديث (١٣٦/٢٣٥٩) وأوله من رواية أبي موسى رضي الله عنه « سئل النبي ﷺ عن أشياء كرهها فلما أُكْثِر عليه غضب ثم قال للناس « سلوني عَمَّ شئتم » .

(٢) هناك رجلان سألا النبي ﷺ عن أبيهما ، أحدهما عبد الله بن حذافة ، والآخر هو سعد بن سالم مولى شيبة ، وهو الذي ساءه نسبه قال ابن حجر في **فتح الباري** ١٣/٢٧٠ كتاب الاعتصام (٩٦) ، باب ما يكره من كثرة السؤال . . . (٣) ، عند شرحه للحديث (٧٢٩٤) وفيه ذكر « عبد الله بن حذافة » ما نصه : (فإن المساءة في حق هذا [المشار إليه هو سعد بن سالم مولى شيبة ، وقد ذكره ابن حجر آنفاً] جاءت صريحة ، **بخلافها في حق عبد الله بن حذافة فإنها بطريق الجواز**) .

(٣) الحديث من رواية علي رضي الله عنه وفيه الآية ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تسألوا عن أشياء ﴾ ، أخرجه ابن ماجة في **السنن** ٢/٩٦٣ كتاب المناسك (٢٥) ، باب فرض الحج (٢) ، الحديث (٢٨٨٤) ، وأخرجه الترمذي في **السنن** ٣/١٧٨ كتاب الحج (٧) ، باب ما جاء كم فرض الحج (٥) ، الحديث (٨١٤) ، ومن رواية أبي هريرة رضي الله عنه ولكن ليس فيه ذكر الآية ، أخرجه مسلم في **الصحيح** ٢/٩٧٥ كتاب الحج (١٥) ، باب فرض الحج مرة في العمر (٧٣) ، الحديث (٤١٢/١٣٣٧) ، وانظر تفسير **القرآن العظيم** لابن كثير ٢/١٠٧ ـ ١٠٨ عند تفسير الآية من سورة المائدة .

(٤) ليست في المطبوعة .

(٥) ليست في المخطوطة .

ويدلّ على ما ذكرنا أنه لو كان الضمير عائداً على أشياء مذكورة لتعدّى إليها بـ « عن » لا بنفسه ، ولكنه مفعول مطلق لا مفعول به .

وقوله تعالى : ﴿ هُوَ سَمَّاكُمُ ٱلْمُسْلِمِينَ مِن قَبْلُ ﴾ (الحج : ٧٨) ، يتبادر إلى الذهن أن الضمير[1] في [قوله][2] : ﴿ هُوَ ﴾ عائد لإبراهيم عليه السلام ، لأنه أقرب المذكورين ، وهو مشكل لا يستقيم ، لأن الضمير في قوله : ﴿ وفي هذا ﴾ ، راجع للقرآن ، وهو لم يكن في زمن إبراهيم ، ولا هو قاله . والصواب أن الضمير راجع إلى الله سبحانه ، يعني ﴿ سَمَّاكُمُ [ٱلْمُسْلِمِينَ][3] مِن قَبْلُ ﴾ (الحج : ٧٨) ، [يعني][3] في الكتب المنزلة على الأنبياء قبلكم ، وفي هذا الكتاب الذي أُنزل عليكم ، وهو القرآن .

والمعنى : جاهدوا في الله حقّ جهاده ، هو اجتباكم ، وهو سماكم المسلمين من قبل ، وفي هذا الكتاب لتكونوا ، أي سماكم وجعلكم مسلمين لتشهدوا على الناس يوم القيامة .

وقوله : ﴿ مِّلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ ﴾ (الحج : ٧٨) ، منصوب بتقدير « اتّبعوا » ، لأنَّ هذا الناصِب نصبه قوله : ﴿ جَاهِدُوا فِي ٱللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ ﴾ (الحج : ٧٨) ، لأنَّ الجهادَ من ملة إبراهيم . ٣٤/٤

وفي سورة يسٓ موضعان ، تَوهَّم فيهما كثير من الناس :

أحدهما قوله : ﴿ وَآيَةٌ لَّهُمُ ٱللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ ٱلنَّهَارَ فَإِذَا هُم مُّظْلِمُونَ ﴾ (يسٓ : ٣٧) ، فقد يُتَوهَّمُ أنّ الضمير في « هم » راجع إلى الليل والنهار ، بناء على أن أقلّ الجمع اثنان ، وهو فاسد لوجهين : أحدهما أنَّ النهار ليس مظلماً ، والثاني أنَّ كون أقلّ الجمع اثنانِ مذهب مرجوح، إنما الضمير راجع إلى الكفار الذين يحتج عليهم بالآيات، و﴿مظلمون﴾: داخلو الظلام، كقولك: «[قوم][2] مصبحون» و « ممسون» إذا دخلوا في هذه الأشياء.

والثاني قوله [تعالى]: ﴿أَوَلَيْسَ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَاتِ وَٱلْأَرْضَ بِقَادِرٍ عَلَىٰٓ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُم﴾ (يسٓ : ٨١) ، يظنُّ بعضهم أن معناه مِثْل السموات والأرض ، وهو فاسد لوجهين : أحدهما أنهم ما أنكروا إعادة السموات والأرض حتى يدلَّ على إنكارهم[4] إعادتهما بابتدائهما ؛ وإنما

(١) في المخطوطة (يتبادر الذهن إلى أن الضمير) .
(٢) ليست في المطبوعة .
(٣) ليست في المخطوطة.
(٤) في المخطوطة (إنكاره).

أنكروا إعادة أنفسهم ، فكان الضمير راجعاً إليهم ، ليتحقق حصول الجواب لهم والردّ عليهم .

الثاني لتبيّن المراد في قوله : ﴿ وَلَمْ يَعْيَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ عَلَىٰ أَنْ[1] يُحْيِيَ ٱلْمَوْتَىٰ ﴾ (الأحقاف : ٣٣) .

فإن قيل : إنما أثبت قدرتَه على إعادة مثلهم لا على إعادتهم أنفسهم ، فلا دلالة فيه عليهم .

قلنا : المراد بمثلهم [« هم »][2] كما في قوله : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ (الشورى : ١١) ، وقولهم : مثلي لا يفعل كذا ، أيْ أنا ، وبدليل الآية الأخرى .

وقوله : ﴿ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّالِحُ يَرْفَعُهُ ﴾ (فاطر : ١٠) ، قد يتوهَّم عوْدُه على الله[3] ، وليس كذلك ، وإلا لنصب « العمل » كما تقول : قام زيد وعمرا يضربه ؛ وإنما الفاعل في « يرفعه » عائد إلى العمل ، والهاء لِلْكَلِم . ٣٥/٤

قال الفارسيّ في « التَّذكرة[4] » : [الضمير][5] المنصوب في ﴿ يَرْفَعُهُ ﴾ عائد للكَلِم[6] ؛ لأن الكلم جمع كلمة ، قال : كلم كالشجر ، في أنه قد وُصف بالمفرد في قوله : ﴿ مِنَ ٱلشَّجَرِ ٱلْأَخْضَرِ ﴾ (يٰس : ٨٠) ، وكذلك وصف الكلم بالطيّب ، ولو كان الضمير المنصوب في ﴿ يرفعه ﴾ عائدا إلى « العمل » [7][لكان منصوباً في هذا الوجه . وما جاء التنزيل عليه ، من نحو . ﴿ وَٱلظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَاباً أَلِيماً ﴾ (الإنسان : ٣١) . والضمير المرفوع في ﴿ يَرْفعه ﴾ عائد إلى العمل][7] ، فلذلك ارتفع العمل ، ولم يحمل على قوله : ﴿ يصعد ﴾ ويضمر له فعل ناصب ، كما أضمرت لقوله : ﴿ والظالمين ﴾ ، والمعنى : يُرفع العمل الصالح الكلم الطيّب ، ومعنى « يرفع العمل » أنه لا يحبط ثوابه فيرفع لصاحبه ، ويثاب

---

(١) في المخطوطة (بقادر على أن يخلق مثلهم) وصواب الآية كما في المطبوعة .

(٢) ليست في المخطوطة .

(٣) في المخطوطة (عوده لله) .

(٤) هو أبو علي الفارسي تقدم التعريف به في ١/٣٧٥ ، وبكتابه «التذكرة» في ٢/٣٩٤ .

(٥) ليست في المطبوعة .

(٦) المراد به قوله تعالى من الآية نفسها بسورة فاطر ﴿ إليهِ يَصْعَدُ الكَلِمُ الطَّيبُ ﴾ .

(٧ ـ ٧) ليست في المخطوطة .

عليه ، وليس كالعمل[٢٥٥/أ] السيء الذي يقع معه الإحباط[١] ، فلا يرفع إلى الله سبحانه .

● **الثامن : إذا اجتمع ضمائر ، فحيث أمكن عوْدُها لواحد فهو أوْلى من عوْدها المختلف** ، ولهذا لما جوّز بعضهم في قوله تعالى : ﴿ أَنْ ٱقْذِفِيهِ فِي ٱلتَّابُوتِ ﴾ الخ أن الضمير في ﴿ فَٱقْذِفِيهِ فِي ٱلْيَمِّ ﴾ (طه : ٣٩) ، للتابوت وما بعده ، وما قبله لموسى عابه الزمخشري[٢] ، وجعله تنافراً ومُخرِجاً للقرآن عن إعجازه ، فقال : « والضمائر كلها راجعة إلى موسى [و][٣] رجوع بعضها إليه وبعضها إلى التابوت فيه هجنة لما يؤدّي إليه من تنافر النظم[٤] .

فإن قلت : المقذوف في البحر هو التابوت وكذلك الملْقى إلى الساحل !

[قلت : ما ضرك لو جعلت المقذوف والملقَى إلى الساحل][٥] هو موسى في جوف التابوت؛ حتى لا تفرّق الضمائر فيتنافر عليك النظم الذي هو [قوام][٥] إعجاز القرآن، ومراعاته أهم ما يجب على المفسّر». انتهى ولا مزيد على حسنه . ٣٦/٤

وقال في قوله : ﴿ لِتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ [بكرة وأصيلاً][٦] ﴾ (الفتح : ٩) : « الضمائر لله عز وجل ، والمراد بتعزير الله تعزير دينه ورسوله ، ومن فرّق الضمائرفقد أبعد »[٧] .

أي فقد قيل إنها للرسول إلا الأخير ؛ لكن قد يقتضي المعنى التخالف ، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَسْتَفْتِ فِيهِمْ مِنْهُمْ أَحَداً﴾ (الكهف: ٢٢)، الهاء والميم في «فيهم» لأصحاب الكهف ، والهاء والميم في « منهم » . لليهود قاله ثعلب والمبرد .

وقوله تعالى : ﴿ وَٱلَّذِينَ هُمْ بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ ﴾ (المؤمنون : ٥٩) بعد قوله : ﴿ إِنَّمَا سُلْطَانُهُ ﴾ (النحل : ١٠٠) .

---

(١) في المخطوطة (الذي يقع الإحباط معه) .
(٢) انظر الكشاف ٤٣٣/٢ عند تفسير الآية من سورة طه .
(٣) ليست في المخطوطة .
(٤) تصحفت في المطبوعة إلى (النظر) .
(٥) ليست في المخطوطة .
(٦) ليست في المطبوعة .
(٧) انظر « الكشاف » ٤٦٣/٣ عند تفسير الآية من سورة الفتح .

وقوله : ﴿ وَمَا بَلَغُوا مِعْشَارَ مَا آتَيْنَاهُمْ ﴾ (سبأ : ٤٥) .

وقوله : ﴿ وعَمَرُوهَا أَكْثَرَ مِمَّا عَمَرُوهَا ﴾ (الروم : ٩) ، أي عمروا الأرض الذين كانوا قبل قريش ، أكثر مما عمرتها قريش .

وقوله : ﴿ إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ ﴾ (التوبة : ٤٠) الآية فيها اثنا عشر ضميراً ، خمسة للنبي ﷺ وله[١] . . . والثالث ضمير ﴿ في ٱلْغَارِ ﴾ ، لأنه يتعلق باستقرار محذوف ، فيحتمل ضميراً، والرابع ﴿ صَاحِبُهُ ﴾ ، والخامس ﴿ لَا تَحْزَنْ ﴾ ، والسادس ﴿ معنا ﴾ ، والسابع في ﴿ عليه ﴾ على قول الأكثر[٢] فيما نقله السهيلي ؛ لأن السكينة على النبي ﷺ دائما لأنه كان قد علم أنه لا يضره شيء[٣] ، إذ كان خروجه بأمر الله .

٣٧/٤

وأما قوله :﴿ ثُمَّ[٤] أَنْزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَى رَسُولِهِ ﴾ (التوبة : ٢٦) ، فالسكينةُ نزلت على النبيّ ﷺ يوم حُنين، لأنه خاف على المسلمين ولم يخف على نفسه ، فنزلت [عليه][٥] السكينة من أجلهم لا من أجله .

وأما قوله تعالى : ﴿ فَأَنْسَاهُ ٱلشَّيْطَانُ ذِكْرَ رَبِّهِ ﴾ (يوسف : ٤٢) ، قيل : الضميران عائدان على يوسف [٦(أي فأنسا الشيطان يوسف أن يذكر ربه تعالى ، وقيل يعودان على الفتى الذي ظن يوسف أنه ناجٍ ، فالمعنى أن يوسف]٦) ، قال للنّاجي : ذكِّر الملك بأمري .

ورجَّح ابن السيِّد[٧] هذا لقوله تعالى : ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِي نَجَا مِنْهُمَا وَٱدَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ ﴾ (يوسف : ٤٥) أي بعد حين .

---

(١) كذا في المطبوعة والمخطوطة ، وفي العبارة نقص ظاهر .

(٢) في المخطوطة (الأكثرين)، وعبارة السهيلي توضح بعض غموض عبارة الزركشي ، قال في « **الروض الأنف** » ٢/ ٢٣٢ ضمن ذكر هجرة الرسول ﷺ (وقول الله تعالى ﴿ فأنزل الله سكينته عليه ﴾ قال أكثر أهل التفسير : يريد على أبي بكر ، وأما الرسول فقد كانت السكينة عليه) .

(٣) عبارة المخطوطة (لأنه قد كان علم أنه لا يضروه شيئاً) .

(٤) في المخطوطة (فأنزل الله) والصواب ما في المطبوعة لموافقته سياق الكلام عن غزوة حنين.

(٥) ليست في المخطوطة .

(٦ - ٦) ليست في المطبوعة .

(٧) هو عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي تقدم التعريف به في ١/ ٣٤٣.

وفي قراءة ابن عامر بعد « أَمَه »(١) بالتخفيف ، أي نسيان وإلا لم يكن ليذكر تذكُّر الفتى بعد النسيان . والذِّكْر على هذا يحتمل وجهين : أن يكون بمعنى التذكير ، ويكون مصدر ذكرته ذكراً ، فالتقدير : فأنساه الشيطان ذكره عند ربه ، فأضاف الذكر إلى الربّ ، وهو في الحقيقة مضاف إلى ضمير يوسف ، وجاز ذلك لملائمته بينهما.

وقد يخالَف بين الضمائر حذراً من التنافر ، كقوله تعالى : ﴿ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ﴾ (التوبة : ٣٦) ، لما عاد الضمير على « الاثني عشر » ، ثم قال : ﴿ فَلَا تَظْلِمُوا فِيهِنَّ أَنفُسَكُمْ ﴾ (التوبة : ٣٦) ، لما أعاده على « أربعة » ، وهو جمع قلة .

وجوز بعضهم عودَه على « الاثني عشر » أيضا ، بل هو الصواب ، لأنه لا يجوز أن ينهى عن الظلم في الأربعة [٢٥٥ /ب] ويبيح الظلم في الثمانية ؛ بل تَرْك الظلم في الكلّ واجب .

قلت : لكن يجوز التنصيص على أفضليَّة الحُرم ، فإن الظُّلْم قبيح مطلقاً ، وفيهن أقبح ، ٣٨/٤ فالظاهر الأول .

● التاسع : قد يسدّ مسدَّ الضمير أمور :

ـ منها الإشارة ، كما في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ السَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُولَٰئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولاً ﴾ (الإسراء : ٣٦) .

ـ ومنها الألف واللام ، كقوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا مَنْ طَغَىٰ * وَآثَرَ ٱلْحَيَاةَ ٱلدُّنْيَا * فَإِنَّ ٱلْجَحِيمَ هِيَ ٱلْمَأْوَىٰ * وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى ٱلنَّفْسَ عَنِ ٱلْهَوَى * فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِيَ ٱلْمَأْوَىٰ ﴾ (النازعات : ٣٧ إلى ٤١) .

وقوله : ﴿ نُجِبْ دَعْوَتَكَ وَنَتَّبِعِ ٱلرُّسُلَ ﴾ (إبراهيم : ٤٤) ، أي رسلك .

وقوله : ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ (٢)[فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ (يوسف : ٩٠) ، أصل الكلام « أجره وصبره » ، ولما كان « المحسنون » جنساً ، و ﴿ من يتق ويصبر ﴾](٢) واحد تحته ، أغنى عمومه من عود الضمير إليه .

---

(١) قال أبو حيان في البحر المحيط ٣١٤/٥ عند تفسير الآية من سورة يوسف (وقرأ ابن عباس وزيد بن علي والضحاك وقتادة وأبو رجاء وشبيل بن عزرة الضبعي وربيعة بن عمرو « بعد أَمَه » بفتح الهمزة والميم مخففة وهاء) .

(٢) ليست في المخطوطة .

وقول الكوفيين : الألف واللام عوض من الضمير .

قال ابن مالك[١] : وعليه يحمل قوله : ﴿ جَنَّاتِ عَـدْنٍ مُفَتَّحَةً لَهُمُ ٱلْأَبْـوَابُ ﴾ (صٓ : ٥٠) وزعم [أبو علي و][٢] الزمخشري[٣] أن الأبواب بدل من المستكنّ في « مفتّحة » .

وهذا تكلّف ، فوجب أن تكون « الأبواب » مرتفعة بمفتحة المذكور ، أو بمثله مقدّراً . وقد صح أن مفتحة صالح للعمل في الأبواب ، فلا حاجة إلى إبدال أيضاً .

٣٩/٤ ومنها الاسم الظاهر ، بأن يكون المقام يقتضي الإضمار فيعدَل عنـه إلى الظاهـر ، وقد سبق الكلام عليه في أبواب التأكيد .

العاشر : الأصل في الضمير عوده إلى أقرب مذكور ، ولنا أصل آخر ، وهو أنه إذا جاء مضاف ومضاف إليه ، وذكر بعدهما ضمير عاد إلى المضاف ؛ لأنّه المحدَّث عنه دون المضاف إليه ، نحو لقيت غلام زيد فأكرمته ؛ فالضمير للغلام . ومنه قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَا ﴾ (إبراهيم : ٣٤) .

وعند التعارض راعى ابنُ حزم والماوردي[٤] الأصل الأول ، فقالا : إن الضمير في قوله [تعـالى] : ﴿ أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّـهُ رِجْسٌ ﴾ (الأنعام : ١٤٥) ، يعـود على الخنـزيـر دون لحمه ، لقربه . وقوّاه بعضُ المتأخرين ، لأن الضمير للمضاف دون المضاف إليه ليس بأصل مطّرد ، فقد يعـود إلى المضاف إليـه ، كقولـه تعالى : ﴿ وَٱشْكُـرُوا نِعْمَتَ ٱللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ ﴾ (النحل : ١١٤) .

وكذا الصفة ، فإنها كما في قوله تعالى : ﴿ إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَـانٍ ﴾ (يوسف : ٤٣) .

وللجمهور أن يقولوا : وكذا عوده للأقرب ليس بمطّرد ، فقد يخرج عن الأصل لدليل ، وإذا تعارض الأصلان تساقطا ، ونُظِر في الترجيح من خارج . بل قد يقال : عوده إلى مـا فيه

---

(١) هو محمد بن عبد الله جمال الدين أبو عبد الله تقدم التعريف به في ١/٣٨١.

(٢) ليست في المطبوعة .

(٣) انظر « الكشاف » ٣/٣٣٢ عند تفسير الآيـة من سورة صٓ وعبـارته (وفي مفتحـة ضمير الجنـات ، والأبواب بدل من الضمير تقديره : مفتحة هي الأبواب) .

(٤) الماوردي هو علي بن محمد بن حبيب أبو الحسن الشافعي تقدم التعريف به في ١/٢٧٤ .

العمل بهما أَوْلى كما يقوله الماوردي : إن الضمير يعود إلى الخنزير ، لأن اللحم موجود فيه .

وأما قوله تعالى : ﴿ فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ ﴾ (الشعراء : ٤) ، فأخبر بـ«خاضعين» عن المضاف إليه، ولو أخبر عن المضاف لقال: «خاضعة»[(1] [أو خضعاً، أو خواضع ، وإنما حسن ذلك لأن خضوع أصحاب الأعناق بخضوع أعناقهم][1)] .

وأما قوله تعالى : ﴿ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَـٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ كَاذِباً[(2)] ﴾ (غافر : ٣٧) ، [فقد][(3)] عاد الضمير في قول المحققين للمضاف [إليه][(4)] وهو موسى ، والظن بفرعون ، وكأنه لما رأى نفسه قد غلط في الإقرار بالإلهيّة من قوله: ﴿إلـه موسى﴾ استدرك ذلك بقوله هذا. ٤٠/٤

* * *

● **الحادي عشر** : **إذا عطف بـ « أو » وجب إفراد الضمير** ، نحو إن جاء زيد أو عمرو فأكرمْه ؛ لأن « أو » لأحد الشيئين ، فأما قوله تعالى : ﴿ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيراً فَاللَّهُ أَوْلَى بِهِمَا ﴾ (النساء : ١٣٥) فقيل : إنّ « أو » بمعنى الواو . وقيل : بل المعنى أن « يكن الخصمان » ، فعاد الضمير على المعنى . وقيل : للتنويع لا للعطف ، وعكس هذا إذا عطف بالواو وجب تثنية الضمير .

فأما [٢٥٦/أ] قوله تعالى : ﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ﴾ (التوبة : ٦٢) ، فقد سبق [الكلام][(5)] عليه .

(فائدة) قوله : ﴿ إِلَّا عَشِيَّةً أَوْ ضُحَاهَا ﴾ (النازعات : ٤٦) ، أي « وضحى يومها » ؛ [فدلّ][(5)] بالجُزْء على الكلّ .

(١ ـ ١) ليست في المطبوعة .

(٢) نص الآية في المخطوطة (لعلي أطلع إلى إله موسى وإني لأظنه كاذباً) ويلاحظ أن أول الآية موافق لسورة القصص الآية (٣٨) إلا آخرها فإنه في القصص (من الكاذبين) ، وما وقع في المخطوطة موافق لآية غافر التي في المطبوعة .

(٣) ليست في المخطوطة .

(٤) ليست في المخطوطة .

(٥) ليست في المخطوطة .

قال الشيخ عز الدين : وإنما أَضَافَ الضُّحى إلى نهار العشية ؛ لأنّه لو أطلقها من غير إضافة لم يحسُن الترديد بـ « أو » لأن عشيةَ كلِّ نهار من الظهر إلى الغروب ، وهو نصف النهار ، وضحاها مقدار ربعه مثلا ، وهو مقدار نصف العشية فلما أضافه إلى نهارها ، عُلِم تقاربهما ، فحسُن الترديد . لإفادته الترديد بين اللُّبث الطويل [والقصير](١)، ولو أطلقه لجاز أن يُتَوَهّم عشية نهار قصير ، وضحى يوم طويل ، فتساوَى ذلك الضحى(٢) بالعشية فلا يحسن الترديد بينهما .

٤١/٤ (فإن قيل) : كيف يجمع بين قوله : ﴿ لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ ﴾ (الأحقاف : ٣٥) ، وهو الجزء اليسير من الزمان ، وبين الضحى والعشية ؟ وكيف حَسُن الترديد ؟ (فالجواب) أن هذا الحساب يختلف باختلاف الناس ، فمنهم من يعتقده طويلا ، ومنهم من يحسبه قصيراً ، قال [الله](٣) تعالى : ﴿ يَتَخَافَتُونَ بَيْنَهُمْ إِنْ لَبِثْتُمْ إِلَّا عَشْراً ﴾ (طه : ١٠٣) ، ثم قال : ﴿ إِذْ يَقُولُ أَمْثَلُهُمْ طَرِيقَةً إِنْ لَبِثْتُمْ إِلَّا يَوْماً ﴾ (طه : ١٠٤) . وقد يكون بحسب شدة الأمر وخفته(٤) ، و« لبثتم » يحتمل أن يكون في الدنيا ، ويحتمل أن يكون في البرزخ ؛ والأول أظهر .

(فائدة) وقد يتجوّز بحذف الضمير للعلم به ، كقوله : ﴿ أَهَـٰذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا ﴾ (الفرقان : ٤١) أي بعثه ، وهو كثير .

ومنه قوله : ﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ ﴾ (البقرة : ٢٣٤) إلى قوله : ﴿ يَتَرَبَّصْنَ ﴾ إذا جعلناه الخبر ، فالأصل « يتربصن أزواجهن » فوضع الضمير موضع الأزواج لتقدم ذكرهنّ ، فأغنى عن الضمير .

(فائدة) المضمر لا يكون إلا بعد الظاهر لفظاً (٥[أو مرتبة ، أو لفظاً ومرتبة ، ولا يكون قَبْل الظاهر لفظاً]٥) ومرتبة ، إلا في أبواب ضمير الشأن والقصة ، كما سبق ، وباب نعم وبئس ، كقوله تعالى : ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾ (البقرة : ٢٧١) و﴿ سَاءَ مَثَلًا ﴾ (الأعراف :

---

(١) ليست في المخطوطة .
(٢) في المخطوطة (ذلك الضحى بتلك العشية) .
(٣) لفظ الجلالة ليس في المطبوعة .
(٤) في المخطوطة (وحقيقته) .
(٥ - ٥) ليست في المخطوطة .

١٧٧) ، والضمير في « رُبَّهُ رجلا » . وباب الإعمال ، إذا أعملت الثاني والأول يطلب عمدة ، ٤٢/٤ فمذهب سيبويه أنك تضمر في الأول ، فتقول : ضربوني وضربت الزيدين .

(**فائدة**) الضمير لا يعود إلا على مشاهد محسوس ، فأما قوله تعالى : ﴿ إِذَا قَضَى أَمْراً فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ (مريم : ٣٥) ، فضمير « له » عائد على الأمر ، وهو إذ ذاك غير موجود ، فتأويله أنه لما كان سابقاً في علم الله كونُه ، كان بمنزلة المشاهَد الموجود ، فصحَّ عودُ الضمير إليه . (**وقيل**) : [بل][1] يرجع للقضاء ؛ لدلالة « قضى » عليه ، واللام للتعليل بمعنى « من أجل » ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِنَّهُ لِحُبِّ ٱلْخَيْرِ لَشَدِيدٌ ﴾ (العاديات : ٨) [أي][1] من أجل حبّه .

قاعدة فيما يتعلق بالسؤال والجواب

الأصل في الجواب أن يكون مطابقاً للسؤال ، إذا كان السؤال متوجّهاً ، وقد يُعْدَل في الجواب عما يقتضيه السؤال ، تنبيهاً على أنّه كان من حقّ السؤال أن يكون كذلك ، ويُسَمّيه السكاكي[2] الأسلوب الحكيم . وقد يجيء الجواب أعمَّ من السؤال للحاجة إليه في السؤال وأغفله المتكلم . وقد يجيء أنقص لضرورة الحال .

٤٣/٤ مثال ما عُدل عنه قوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ ٱلأَهِلَّةِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَٱلْحَجِّ ﴾ (البقرة : ١٨٩) فعُدِل عن الجواب لمّا قالوا : ما بالُ الهلال يبدو رَقيقاً مثل الخيط ، ثم يتزايد قليلاً قليلاً حتى يمتلىء ويستوي[3] ، ثم لا يزال ينقُص حتى يعود كما بدأ ؟ فأُجيبوا بما أجيبوا [٢٥٦/ب] به ؛ لينبهوا على أنّ الأهمّ ما تركوا السؤال عنه .

وكقوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ [4][قُلْ مَا أَنْفَقْتُم مِنْ خَيْرٍ فَلِلْوَالِدَيْنِ وَٱلأَقْرَبِينَ وَٱلْيَتَامَىٰ وَٱلْمَسَاكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ ﴾ (البقرة : ٢١٥) سألوا عما ينفقون][4] ، فأجيبوا ببيان المصْرَف ؛ تنزيلاً لسؤالهم منزلة سؤال غيره ، لينبه على ما ذكرنا ، ولأنه قد تضمّن قوله :

---

(١) ليست في المخطوطة .

(٢) انظر « مفتاح العلوم » ص ٣٢٧ الباب الخامس في النداء .

(٣) في المخطوطة (حتى يستوي ويمتلي) .

(٤ ـ ٤) ليست في المخطوطة .

﴿قُلْ مَا أَنفَقْتُمْ مِنْ خَيْرٍ﴾ (البقرة: ٢١٥) بيان ما يُنفقونه وهو خير، ثم زيدوا على الجواب بيان المَصْرَف.

ونظيره : ﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَىٰ ﴾ (طه : ١٧) ، فيكون طابق وزاد . نعم روي[1] [عن][2] ابن عباس أنه قال : جاء عمرو بن الجموح ـ وهو شيخ كبير له مال عظيم ـ فقال : ماذا أنفق من أموالنا ؟ وأين نضعها ؟ فنزلتْ ، فعلى هذا ليست الآية مما نحنُ فيه ، لأن السائل لم يتعلق بغير ما يطلبُ ، بل أجيب[3] ببعض ما سأل عنه .

وقال ابن القشيريّ[4] : السؤال الأول كان سؤالا عن النفقة إلى من تُصرف ، ودلّ عليه الجواب ، والجواب يخرج على وفق السؤال ؛ وأمّا هذا السؤال الثاني فعن قَدْرِ الإنفاق ، ودلّ عليه الجواب أيضاً .

ومن ذلك أجوبة موسى عليه السلام لِفرْعون حيث قال فرعون : ﴿ وَمَا رَبُّ ٱلْعَالَمِينَ * قَالَ رَبُّ ٱلسَّمَٰوَاتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا ﴾ (الشعراء : ٢٣ ـ ٢٤) ، لأن « ما » سؤالٌ عن الماهية أو عن الجنس ، ولمّا كان هذا السؤال [خطأ ؛ لأنّ المسئول][5] عنه ليس تُرى ماهيته فتُبين ، ولا جنس له فيُذكر ، عدل الكليم عن مقصود السائل[6] إلى الجواب بما يعرف بالصواب عند كيفية الخطاب ؛ ولا يستحق الجريَان معه ، فأجابه بالوصف المنبّه ، عن الظنّ المؤدّي لمعرفته ، لكنه لما [لم][7] يطابق السؤال عند فرعون لجهله ، واعتقد الجواب خطأ ﴿قَالَ لِمَنْ حَوْلَهُ﴾ [يعجبهم][8] ﴿أَلَا تَسْتَمِعُونَ﴾ (الشعراء: ٢٥)، فأجابه الكليم بجواب يعمّ الجميع ، ويتضمن الإبطال لعين ما يعتقدونه من ربوبية فرعون لهم بقوله : ﴿ رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ (الشعراء: ٢٦)، فأجاب بالأغلظ وهو ذكر الربوبية لكلّ ما هو من عالمهم نصّاً[فاستهزأ به فرعون وخيّبه][8]. ولما لم يرهم موسى عليه السلام تفطنوا غلّظ عليهم في

٤٤/٤

(١) ذكره الواحدي في أسباب النزول ص ٤٠ ضمن سورة البقرة ، وذكره السيوطي في الدر المنثور ضمن تفسير سورة البقرة ٢٤٣/١ وعزاه لابن المنذر .
(٢) ليست في المخطوطة.
(٣) في المخطوطة (أجيب عن بعض) .
(٤) هو عبد الرحيم بن عبد الكريم أبو نصر بن القشيري تقدم التعريف به في ٢٤٨/٢ .
(٥) ليست في المخطوطة .
(٦) تصحفت في المخطوطة إلى (السامع) وعقبها رسم (بل) .
(٧) ليست في المخطوطة .
(٨) ليست في المطبوعة .

الثالثة ، بقوله : ﴿ إِنْ كُنْتُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ (الشعراء : ٢٨) فكأنّه شك في حصول عقلهم .

فإن قيل: قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ ﴾ (البقرة : ٢١٧) [ولم يقل : « عن قتال في الشهر الحرام »][1]، لأنهم لم يسألوا إلاّ من أجْلِ القتال فيه ، فكان ذكرُه أولى !

قيل : لم يقع السؤال إلا بعد القتال [فيه][2] ؛ فكان الاهتمام بالسّؤال عن هذا الشهر : هل أبيح فيه القتال ؟ وأعاده بلفظ الظاهر ، ولم يقل :« هوكبير » لِيَعُمَّ[3] الحكم [كل][2] قتال وقع في الشهر الحرام .

وقد يُعْدَل عن الجواب إذا كان السائلُ قصده التعنّت ، كقوله تعالى : ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي ﴾ (الاسراء : ٨٥) فذكر صاحب« **الإيضاح** »[4] في خلق الإنسان : إنّ اليهود إنما سألوا تعجيزاً وتغليطاً ، إذا كان الروح يقال بالاشتراك على روح الإنسان وجبريل وملك آخر ، يقال له الروح ، وصِنْف من الملائكة والقرآن وعيسى ، فقصد اليهود أن يسألوه، فبأيّ يسمّى أجابهم قالوا ليس هو[5]، فجاءهم الجواب مجمَلاً فكان هذا الإجمال كَيْداً يرسل به كيدهم .

وقيل : إنما سألوا عن الروح : هل هي محدَثة مخلوقة أم ليست كذلك ؟ فأجابهم ، بأنها [٢٥٧/أ] من أمر اللّه؛وهو جواب صحيح ، لأنّه لا فرق بين أن يقول في الجواب ذلك، أو يقول : « من أمر ربي » ، لأنّه إنما أراد أنها من فعله وخلقه . ٤٥/٤

وقيل: إنهم سألوه عن الروح الذي هو في القرآن، فقد سمى اللّه القرآن روحاً في مواضع من الكتاب ، وحينئذ فوقع الجواب موقعه ؛ لأنه قال لهم الروح : الذي هو القرآن من أمر ربي ، ومما أنزله الله على نبيه ، يجعله[6] دلالة وعَلَماً على صدقه ، وليس فعل المخلوقين ، ولا مما يدخل في إمكانهم .

---

(١) ليست في المخطوطة .
(٢) ليست في المطبوعة .
(٣) في المطبوعة (ليعلم حكم قتال وقع) .
(٤) في المخطوطة (الافصاح) .
(٥) في المخطوطة (ليس له) .
(٦) في المخطوطة (فجعله) .

وحكاه الشريف المرتضى[1] في «الغرر» عن الحسن البصري، قال: ويقويه قوله بعد هذه الآية : ﴿ وَلَئِنْ شِئْنَا لَنَذْهَبَنَّ بِالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ ثُمَّ لَا تَجِدُ لَكَ بِهِ عَلَيْنَا وَكِيلاً ﴾ (الإسراء : ٨٦) ، فكأنه قال : إن القرآن من أمر ربي ولو شاء لرفعه .

ومثال الزيادة في الجواب ، قوله تعالى : ﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَىٰ * قَالَ هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّأُ عَلَيْهَا وَأَهُشُّ بِهَا عَلَى غَنَمِي وَلِيَ فِيهَا مَآرِبُ أُخْرَىٰ ﴾ (طه : ١٧ - ١٨) فإنه عليه السلام، فَهِم أن السؤالَ يَعْقبه أمر عظيم يُحْدِثه اللّه [تعالى] في العصا، فنبغي أن ينبّه لصفاتها[2]، حتى يظهر له التفاوت بين الحالين .

وكذا قوله: ﴿مَا تَعْبُدُونَ* قَالُوا نَعْبُدُ أَصْنَاماً فَنَظَلُّ لَهَا عَاكِفِينَ﴾ (الشعراء: ٧٠ - ٧١) وَحَسَّنه إظهارُ الابتهاج بعبادتها والاستمرار على مواظبتها ، ليزداد غيظ السائل.

وقوله تعالى : ﴿ ٱللَّهُ يُنَجِّيكُمْ مِنْهَا ومِنْ كُلِّ كَرْبٍ ﴾ (الأنعام : ٦٤) بعد قوله : ﴿ قُلْ مَنْ يُنَجِّيكُمْ مِنْ ظُلُمَاتِ ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ تَدْعُونَهُ تَضَرُّعاً [وَخُفْيَةً][3] . . . ﴾ (الانعام : ٦٣) الآية ، ولولا قصد بسط الكلام ليشاكل ما تقدم ، لقال « ينجيكم الله » .

٤٦/٤

ومثال النقصان منه قوله تعالى ذاكراً عن مشركي مكة : ﴿ وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ قَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا ٱئْتِ بِقُرْآنٍ غَيْرِ هَٰذَا أَوْ بَدِّلْهُ قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِي ﴾ (يونس : ١٥) ، أي ائت بقرآن ليس [فيه][4] سبّ آلهتنا ، أو بدّله بأن تجعل مكان آية عذاب آيةَ رحمة ، وليس فيه ذكر آلهتنا ، فأمره الله أن يجيبَهم على التبديل ، وطوَى الجواب عن الاختراع ، قال الزمخشريّ[5] : لأن التبديلَ في إمكان البشر ، بخلاف الاختراع ، فإنه ليس في المقدور ، فطوى ذكره للتنبيه على أنه سؤال محال .

وذكر غيرُه أنّ التبديل قريب من الاختراع ، فلهذا اقتصر على جواب واحد لهما .

---

(١) هو علي بن الحسين بن موسى تقدم التعريف به في ٣/٤٢٤ ، وانظر قوله في « أمالي المرتضى » ١/١٢ .
(٢) في المخطوطة (مضافاتها) .
(٣) ليست في المطبوعة .
(٤) ليست في المخطوطة .
(٥) انظر « الكشاف » ٢/١٨٤ عند تفسير الآية من سورة يونس ، وقد ساق الزركشي العبارة بالمعنى .

وخَطَر لي أنَّه لما كان التبديل أسهلَ من الاختراع ، وقد نفى إمكان التبديل ، كان الاختراع غيرَ مقدور عليه من طريق أوْلَى .

(**فائدة**) قيل : أصل الجواب أن يُعاد فيه نفس سؤال السائل ، ليكون وفق السائل، قال الله تعالى : ﴿ أَئِنَّكَ لَأَنْتَ يُوسُفُ قَالَ أَنَا يُوسُفُ ﴾ (يوسف : ٩٠) ، و « أنا » في جوابه عليه السلام هو « أنت » في سؤالهم .

قال [تعالى] : ﴿ أَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِي قَالُوا أَقْرَرْنَا ﴾ (آل عمران : ٨١) ، فهذا أصله ، ثم إنهم أتوا عوض ذلك محذوف الجواب اختصاراً ؛ وتركا للتكرار .

٤٧/٤ وقد يُحذف السؤال ثقةً بفهم السامع بتقديره، كقوله تعالى : ﴿قُلْ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَبْدَأُ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ قُلِ ٱللَّهُ يَبْدَأُ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ ﴾ (يونس : ٣٤) ، فإنه لا يستقيم أن يكون السؤال والجواب من واحد ، فتعين أن يكون ﴿ قُلِ ٱللَّهُ ﴾ (يونس : ٣٤) جواب سؤال ، كأنهم سألوا لما سمعوا من رسول الله ﷺ ، وهو ﴿ مَنْ يَبْدَأُ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ ﴾ (يونس : ٣٤) ،فأجابهم اللّه عز وجلّ:﴿ قُلِ ٱللَّهُ يَبْدَأُ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ ﴾ (يونس : ٣٤) ، فترك ذكر السؤال.

ونظيره قوله تعالى [٢٥٧/ب] : ﴿ قُلْ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَهْدِي إِلَى ٱلْحَقِّ قُلِ ٱللَّهُ يَهْدِي لِلْحَقِّ ﴾ (يونس : ٣٥) .

(قــاعـدة)

الأصل : في الجواب أن يكون مشاكلا للسؤال ، فإن كان جملة اسمية فينبغي أن يكون الجواب [كذلك ، ويجيء ذلك في الجواب][(١)] المقدّر أيضاً ؛ إلا أن ابن مالك قال [في قولك][(١)] : « من قرأ ؟ » فتقول : زيد ، فإنَّه من باب حذف الفعل ، على جعل الجواب جملة فعلية . قال : وإنما قدرته كذلك ، لا مبتدأ ، مع احتماله ، جرياً على عادتهم في الأجوبة إذا قصدوا تمامها، قال تعالى: ﴿مَنْ يُحْيِي ٱلْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ* قُلْ يُحْيِيهَا ٱلذِي أَنْشَأَهَا﴾ (يسٓ: ٧٨ ـ ٧٩).

ومثله : ﴿ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ ٱلْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُ ﴾ (الزخرف : ٩) ، ﴿ قُلْ أُحِلَّ لَكُمُ

---

(١) ليست في المخطوطة .

الطَّيِّبَاتُ ﴾ (المائدة : ٤) ، فلما أتى بالجملة الفعلية ، مع فواتِ مشاكلة السؤالِ ، عُلِمَ أنّ تقدير الفعل أوّلاً أوْلى . انتهى .

٤٨/٤ ومما رُجِّح به أيضاً تقدير الفعل أنَّه حيث صرِّح بالجزء الأخير ، صُرِّح بالفعل ، والتشاكل ليس واجباً ؛ بل اللائق كون زيد فاعلاً ، أي قرأ زيد أو خبراً ، أي القارىء زيد ، لا مبتدأ ، لأنه مجهول .

بقيَ أن يقال في الأوْلى : التصريح بالفعل [1][أو حذفه؟ وهل يختلف المعنى في ذلك ؟

والجواب : قال ابن يعيش[2] : التصريح بالفعل][1] أجود .

وليس كما زعم بل الأكثر الحذف ، وأما قوله تعالى : ﴿ [قُل][3] أُحِلَّ لَكُمُ ٱلطَّيِّبَاتُ ﴾ (المائدة : ٤) ﴿ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ ٱلْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُ ﴾ (الزخرف : ٩) ، ﴿ قُلْ يُحْيِيهَا ٱلَّذِي أَنشَأَهَا [أَوَّلَ مَرَّةٍ][3]﴾ (يسٓ : ٧٩) ،فكان الشيخ شهاب الدين بن المرحل رحمه الله يجعله من باب ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الأَهِلَّةِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ [وَٱلْحَجِّ][4]﴾ (البقرة: ١٨٩)، مِن أنهم أجيبوا بغير ما سألوا [عنه][3] لنكتة .

وفيه نظر . وأما المعنى فلا شك أنه يختلف ، فإنه إذا قيل : من جاء ؟ فقلت : جاء زيد ، احتمل أن يكون جواباً وأن يكون كلاماً مبتدأ . ولو قلت : « زيد » ، كان نصاً في أنه جواب ، وفي العموم الذي دلت عليه [« من »][4] ، وكأنك قلت : الذي جاء زيد ، فيفيد الحصر . وهاتان الفائدتان ، إنما حَصَلتا من الحذف .

ومنه قوله تعالى : ﴿ لِمَنِ ٱلْمُلْكُ ٱلْيَوْمَ لِلَّهِ ٱلْوَاحِدِ ٱلْقَهَّارِ ﴾ (غافر : ١٦) ؛ إذ التقدير : الملك لله [الواحد][4] ، فحذف المبتدأ من الجواب ، إذ المعنى : لا ملك إلا لله .

ومن الحذف قوله تعالى : ﴿ لِمَنِ ٱلأَرْضُ وَمَنْ فِيهَا ﴾ (المؤمنون : ٨٤) ، ﴿ لِمَنْ مَا فِي ٱلسَّمَـٰوَاتِ وَٱلأَرْضِ ﴾ (الأنعام : ١٢) ، ﴿ قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ ٱلسَّمَـٰوَاتِ وَٱلأَرْضِ ﴾ (سبأ : ٢٤) .

(١ ـ ١) ليست في المخطوطة .

(٢) هو يعيش بن علي بن يعيش تقدم التعريف به في ٢/٤٩٧ .

(٣) ليست في المطبوعة .

(٤) ليست في المخطوطة .

ومن الإثبات قوله تعالى : ﴿ قُلْ يُحْيِيهَا ٱلَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ ﴾ (يس : ٧٩) .

ولعله للتنصيص على الإحياء الذي أنكروه : ﴿ قُلْ مَنْ رَبُّ ٱلسَّمَٰوَاتِ ٱلسَّبْعِ ﴾ (المؤمنون : ٨٦) ، وقوله : ﴿ خَلَقَهُنَّ ٱلْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُ ﴾ (الزخرف : ٩) ، لأن ظاهر أمرهم أنهم كانوا معطِّلة ودَهريّة ، فأريد التنصيص على اعترافهم بأنها مخلوقة . ٤٩/٤

وقوله : ﴿ نَبَّأَنِيَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْخَبِيرُ ﴾ (التحريم : ٣) ، لأنها استغربت حصول النبأ الذي أسرّته .

وقال ابن الزَّمْلَكانيّ في «البرهان»[١] : أطلق النحويون القول بأن «زيداً» فاعل ، إذا قلت : « زيد » في جواب [من قال][٢] « مَنْ قام ؟ » على تقدير قام زيد ، والذي يُوجبه جماعة علم البيان ، أنه مبتدأ لوجهين :

أولهما[٣] أنه مطابق للجملة التي هي جواب الجملة المسؤول بها في الاسمية ، كما وقع التطابق ، في قوله تعالى : ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْراً﴾[٤] (النحل : ٣٠) في الجملة الفعلية ، وإنما لم يقع التطابق في قوله تعالى : ﴿ مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا أَسَاطِيرُ ٱلأَوَّلِينَ﴾ (النحل : ٢٤) ، لأنهم لو طابقوا لكانوا مقرّين بالإنزال ، وهم من الإذعان به على تفاوت .

الثاني : أن اللَّبس لم يقع عند السائل إلا فيمن فعل الفعل ، فوجَب أن يقدّم الفاعل في المعنى ، لأنّه متعلق بغرض السائل ، وأما الفعلُ فمعلوم عنده ، ولا حاجةَ[٥] إلى السؤال عنه ، فحريٌّ أن يقع في الأخرى التي هي محل التكملات والفضلات .

وكذلك [إذا قلت][٦] : أزيد قام أم عمرو ؟ [فالوجه في جوابه أن تقول : زيد قام ، أو عمرو قام][٧] ، وقد أشكل على هذه القاعدة قوله تعالى حكاية عن إبراهيم عليه السلام في

---

(١) هو عبد الواحد بن عبد الكريم تقدم التعريف به في ١/١٣٥ ، وتقدم التعريف بكتابه في ٢/٢٢٨ .
(٢) ليست في المطبوعة .
(٣) في المخطوطة (أحدهما) .
(٤) تصحفت الآية في المخطوطة إلى (وإذا قيل لهم ماذا أنزل ربكم قالوا خيراً) والصواب ما في المطبوعة .
(٥) في المخطوطة (ولا حاجة به إلى السؤال) .
(٦) ليست في المطبوعة . (٧) ليست في المخطوطة .

٥٠/٤ جواب : ﴿ أَأَنْتَ فَعَلْتَ هَـٰذَا بِآلِهَتِنَا [٢٥٨/أ] يَا إِبْرَاهِيمُ * قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَـٰذَا ﴾ (الأنبياء : ٦٢ ـ ٦٣) ؛ فإنّ السؤال وقع عن الفاعل ؛ لا عن الفعل ، ومع ذلك صَدَر الجواب بالفعل ، مع أنهم لم يستفهموا عن كسر الأصنام ، بل كان عن الشخص الكاسر لها .

والجواب أنّ ما بعد « بل » ليس بجواب للهمزة ، فإن « بل » لا تصلح [١] أن يصدّر بها الكلام ، ولأنّ جواب الهمزة بنعم أو بلا[٢] . فالوجه أن يُجعل إخباراً مستأنفاً ، والجواب المحقق مقدّر، دل عليه سياق الكلام، ولو صرح به لقال: «ما فعلته بل فعله كبيرهم»، وإنما اخترنا تقدير الجملة الفعلية على الجملة المعطوفة عليها في ذلك .

فإن قلت : يلزم على ما ذكرت أن يكون الخلف واقعاً في الجملتين : المعطوف عليها المقدرة ، والمعطوفة الملفوظ بها [بعد « بل »][٣] .

قلت : وإنه لازم ، على أن يكون التقدير : ما أنا فعلته بل فعله كبيرهم هذا ، مع زيادته بالخلف عما أفادته الجملة الأولى من التعريض ، إذ منطوقها نفي الفعل عن إبراهيم عليه السلام ، ومفهومها إثبات حصول التكسير من غيره .

فإن قلت: ولا بد من ذكر ما يكون مَخْلَصاً عن الخلف على كلّ حال. فالجواب من وجوه:

ـ (أحدها) : أن في التعريض مَخْلَصا عن الكذب ، ولم يكن قصده عليه السلام أن ينسب الفعل الصادر منه إلى الصنم حقيقة ، بل قصده إثبات الفعل لنفسه على طريق التعريض ، ليحصل غرضُه من التبكيت ، وهو في ذلك مثبِت معترف لنفسه بالفعل ؛ وليس هذا من الكذب في شيء .

(والثاني) : إنه غضب من تلك الأصنام ، غَيْرةً لله تعالى ؛ ولما كانوا لأكْبَرها أشدّ تعظيماً، كان منه أشدّ [غضباً][٤]، فحمله ذلك على تكسيرها، و[كان][٥] ذلك كلّه حاملاً للقوم على الأَنَفة أن يعبدوه ، فضلاً عن أن يخصّوه بزيادة التعظيم ، ومُنَبِّهاً لهم على أن المتكسرة /٥١ متمكن فيها الضَّعْف والعجز ، منادًى عليها بالفنَاء ، منسلخة عن رِبْقة الدفع ، فضلاً عن إيصال

(١) في المخطوطة (لا تصلح إلا أن يصدر) .
(٢) تصحفت في المطبوعة إلى (بلى) .
(٣) ليست في المخطوطة .
(٤) ليست في المخطوطة .
(٥) ليست في المطبوعة .

الضرر والنفع . وما هذا سبيلُه حقيق أن ينظر إليه بعين التحقير[١] لا التوقير ، والفعل يُنْسَب إلى الحامل عليه ، كما ينسب إلى الفاعل والمفعول والمصدر والزمان والمكان والسبب ؛ إذْ للفعل بهذه الأمور تعلُّقات وملابسات ، يصحّ الإسناد إليها على وجه الاستعارة .

- (الثالث): أنّه لما رأى عليه السلام منهم بادرة[٢] تعظيم الأكبر، لكونه أكملَ من باقي الأصنام، وعلم أن ما هذا شأنه، يُصان أن يشترك معه مَنْ دونه في التبجيل والتكبير، حمله ذلك على تكسيرها، منبهاً لهم على أنَّ اللّه [تعالى] أغير، وعلى تمحيق الأكبر أقدر. وحَريٌّ أن يُخصَّ بالعبادة؛ فلمّا كان الكبير هو الحامل على تكسير الصغير، صَحَّتِ النسبة إليه، على ما سلَف. ولمّا تبين لهم الحق رَجَعوا إلى أنفسهم،فقالوا: إنكم أنتم الظالمون، إذ وضعتم العبادة بغير موضعها.

وذكر الشيخ عبد القاهر[٣] أن السؤال إذا كان ملفوظاً به ، فالأكثرُ تركُ الفعل في الجواب والاقتصار على الاسم وحدَه . وإن كان مضمراً ، فوجب التصريح بالفعل لضعف الدلالة عليه ، فتعين أن بلفَظ به .

وهو مشكل بقوله تعالى : ﴿ يُسَبَّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالآصَالِ * رِجَالٌ ﴾ (النور : ٣٦ ـ ٣٧) [فإنه محمول على تقدير سؤال][٤] فيمن قرأها بفتح الباء[٥] ، كأنّه قيل : مَنْ يسبحه ؟ فقيل : يسبّحه رجال ، ونظيره ضُرِب زيد وعمرو ، على بناء « ضرِب » للمفعول ، نعم الأوْلى ذكر الفعل لما ذكر ، وعليه يخرّج كلّ ما ورد في القرآن من لفظ « قال » مفصولاً ، غير منطوق به ، نحو : ﴿ هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ ضَيْفِ [٢٥٨/ب] إِبْرَاهِيمَ ٱلْمُكْرَمِينَ * إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ [قَوْمٌ مُنْكَرُون ﴾ الآيات][٦] (الذاريات : ٢٤ ـ ٢٥) ، كأنه قيل : فما[٧] قال لهم ؟ ﴿ قَالَ أَلَا تَأْكُلُونَ ﴾ (الذاريات : ٢٧) ولذلك قالوا : « لا تخف » . ٥٢/٤

---

(١) تصحفت في المخطوطة إلى (تحقيق) . (٢) في المخطوطة (زيادة) .

(٣) انظر قوله في كتابه « دلائل الإعجاز » ص ٨٨ ـ ٨٩ الاستفهام له التقدم والصدارة .

(٤) ليست في المطبوعة .

(٥) قال البنا الدمياطي في « إتحاف فضلاء البشر » ص ٣٢٣ عند ذكره سورة النور (واختلف في ﴿يُسَبّحُ﴾ فابن عامر وأبو بكر بفتح الموحدة مبنياً للمفعول، ونائب الفاعل له، وهو أولى من الأخيرين، و ﴿رجال﴾ حينئذٍ مرفوع بمضمر وكأنه جواب سؤال، فكأنه قيل: من يسبحه؟ فقيل رجال. . .).

(٦) ليست في المطبوعة.

(٧) في المخطوطة (فماذا قيل لهم؟ وأجيب قيل لهم ألا تأكلون).

وعلى هذه السياقة تخرَّج [قصة][1] موسى عليه السلام في قوله : ﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ ٱلْعَالَمِينَ ۞ قَالَ رَبُّ ٱلسَّمَـٰوَاتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ (الشعراء : ٢٣ - ٢٤) إلى قوله : ﴿ إِنْ كُنْتَ مِنَ ٱلصَّادِقِينَ ﴾ (الشعراء : ٣١) .

وعلى هذا كلّ كلام جاء فيه لفظة « قال » هذا المجيء ، غير أنه يكون في بعض المواضع أوضح ، كقوله تعالى : ﴿ إِنَّا أُرْسِلْنَا إِلَى قَوْمٍ ﴾ (الذاريات : ٣٢) ، فإنه لا يخفى أنه جواب لقوله : ﴿ فَمَا خَطْبُكُمْ أَيُّهَا ٱلْمُرْسَلُونَ ﴾ (الذاريات : ٣١) .

ومثله : ﴿ وَٱضْرِبْ لَهُمْ مَثَلاً أَصْحَابَ ٱلْقَرْيَةِ إِذْ جَاءَهَا ٱلْمُرْسَلُونَ ﴾ (يس : ١٣) إلى قوله : ﴿ ٱتَّبِعُوا مَنْ لَا يَسْأَلُكُمْ أَجْراً ﴾ (يس : ٢١) .

(**فائدة**) نُقِلَ عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال : ما كان قوم أقلّ سؤالاً من أمة محمد ﷺ ، سألوه عن أربعة عشر حرفاً ، فأجيبوا . قال الإمام : ثمانية منها في البقرة : ﴿ وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي [فإني قريب][2] ﴾ (البقرة : ١٨٦) . ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِ ﴾ (البقرة : ١٨٩) ، والباقي ستة[3] فيها ، والتاسعة : ﴿ يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ ﴾ (الآية : ٤) في المائدة . ٥٣/٤

والعاشرة : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ ٱلْأَنْفَالِ ﴾ (الأنفال : ١) . الحادي عشر في بني إسرائيل : ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ ﴾ (الإسراء : ٨٥) . الثاني عشر في الكهف : ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ عَنْ ذِي ٱلْقَرْنَيْنِ ﴾ (الآية : ٨٣) . الثالث عشر في طه : ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ ٱلْجِبَالِ ﴾ (الآية: ١٠٥). الرابع عشر في النّازعات: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ﴾ (الآية: ٤٢).

ولهذه المسألة ترتيب : اثنان منها في شرح المبدأ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي ﴾ (البقرة : ١٨٦) فإنه سؤال عن الذات ، وقوله : ﴿ [ويسألونك][4] عَنِ ٱلْأَهِلَّةِ ﴾ (البقرة : ١٨٩) ، سؤال عن الصفة .

---

(١) ليست في المخطوطة. (٢) ليست في المطبوعة.

(٣) الثالثة ﴿ يسألونك ماذا ينفقون﴾ البقرة : ٢١٥ ، الرابعة ﴿ يسألونك عن الشهر الحرام ﴾ البقرة : ٢١٧ ، الخامسة ﴿ يسألونك عن الخمر والميسر ﴾ والسادسة ﴿ويسألونك ماذا ينفقون قل العفو ﴾ البقرة : ٢١٩ ، السابعة ﴿ ويسألونك عن اليتامى ﴾ البقرة : ٢٢٠ ، الثامنة ﴿ ويسألونك عن المحيض ﴾ البقرة : ٢٢٢ .

(٤) ليست في المطبوعة .

واثنان في الآخر في شرح المعاد ، وقوله : ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ ٱلْجِبَالِ ﴾ (طه : ١٠٥) ، وقوله : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا ﴾ (الأعراف : ١٨٧) .

ونظير هذا أنه ورد في القُرآن سورتان ، أولهما : ﴿ يَـٰأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ﴾ (الحج : ١) ، في النصف الأول ، وهو السورة الرابعة ، وهي سورة النساء . والثانية في النصف الثاني ، وهي سورة الحج ، ثم ﴿ يَـٰأيها الناس ﴾ الّذي في الأول ، [يشتمل على شرح المبدإ ، والذي في الثاني][1] يشتمل على شرح المعاد[2] .

٥٤/٤

فإن قيل : كيف جاء ﴿ يسألونك ﴾ ثلاث مرات [3][بغير واو : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ ٱلأَهِلَّةِ ﴾ (البقرة : ١٨٩) ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ ﴾ (البقرة : ٢١٧) ، ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ﴾ (البقرة : ٢١٩) ثم جاء ثلاث][3] مرات بالواو : ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ ﴾ (البقرة : ٢١٩) ، ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ ٱلْيَتَامَىٰ ﴾ (البقرة : ٢٢٠) ، ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ ٱلْمَحِيضِ ﴾ ؟ (البقرة : ٢٢٢) .

قلنا : لأنّ سؤالهم عن الحوادث ؛ [الأول وقع متفرقاً عن الحوادث ، و][3] الآخر وقع في وقت واحد ، فجيء بحرف الجمع دلالة على ذلك .

فإن قيل : كيف جاء : ﴿ وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ ﴾ (البقرة : ١٨٦) ، وعادة السؤال يجيء جوابه في القرآن بـ « قُلْ » نحو : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ ٱلأَهِلَّةِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ [وَٱلْحَجِّ][3] ﴾ (البقرة : ١٨٩) ونظائره ؟

قيل : حذفت للإشارة إلى أن العبْد في حالة الدعاء مُسْتَغْنٍ عن الواسطة ، وهو دليل على أنّه أشرف المقامات ، فإن الله سبحانه لم يجعل بينه وبين الداعي واسطة ، وفي غير حالة الدعاء تجيء الواسطة .

الخطاب بالشّيء عن اعتقاد المخاطب دون ما في نفس الأمر

٥٥/٤

كقوله سبحانه وتعالى : ﴿ أَيْنَ شُرَكَاؤُكُمُ ٱلَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ ﴾ (الأنعام : ٢٢) ، وقعت إضافة الشريك إلى الله [سبحانه] على ما كانوا يقولون ؛ لأن القديم سبحانه أثبته .

(١) ليست في المخطوطة .
(٢) عبارة المطبوعة (على شرح حال) . (٣ ـ ٣) ليست في المخطوطة .

وقوله : ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَنْ يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ ٱللَّهِ أَنْدَاداً ﴾ (البقرة : ١٦٥) . وقوله : ﴿ ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْكَرِيمُ ﴾ (الدخان : ٤٩) . وقوله : ﴿ [إنك][1] لَأَنْتَ ٱلْحَلِيمُ ٱلرَّشِيدُ ﴾ (هود: ٨٧)، أي بزعمك واعتقادك. وقوله: ﴿يٰأَيُّهَا ٱلَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ﴾ (الحجر: ٦).

وقوله : ﴿ وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾ (الصافات : ١٤٧) . وقوله : ﴿ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً ﴾ (البقرة : ٧٤) .

وقوله : ﴿ وَمَا أَمْرُ ٱلسَّاعَةِ إِلَّا كَلَمْحِ ٱلْبَصَرِ أَوْ هُوَ [٢٥٩/أ] أَقْرَبُ ﴾ (النحل : ٧٧) ، أي أنّكم لو علمتم قساوة قلوبكم ، لقلتم إنها كالحجارة ، أو إنها فوقها في القسوة ، ولو علمتم سرعةَ الساعة لعلمتم أنه في سرعة الوقوع كلمح البصر أو هو أقرب عندكم . وأرسلناه إلى قوم هُمْ من الكثرة بحيث لو رأيتموهم لشككتم، وقلتم: مائة ألف أو يزيدون عليها.

٥٦/٤ وجعل منه بعضهم قوله تعالى : ﴿ قَالَ رَبِّ إِنَّ قَوْمِي كَذَّبُونِ ﴾ (الشعراء : ١١٧) ، ونحوه ، مما كان عند المتكلم ، لأنه لا يكون خلافه ، فإنّه كان على طمع ألّا يكون منهم تكذيب . وقوله تعالى : ﴿ هُوَ ٱلَّذِي يَبْدَأُ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ﴾ (الروم : ٢٧) ، [أي][2] بالنسبة إلى ما يعتاده المخلوقون في أن الإعادة عندهم أهون من البداءة ، لأنّه أهون بالنسبة إليه سبحانه ، فيكونُ البعثُ أهونَ عليه [عندكم][2] من الإنشاء .

وحكى الإمام الرازي في « مناقب الشافعي »[3] قال : معنى الآية « في العبرة عندكم » ؛ لأنه لمّا قال للعدم : « كن » فخرج تاماً كاملاً بعينيه وأذنيه وسمعه وبصره ومفاصله ، فهذا في العبرة أشدُّ من أن يقول لشيء قد كان : « عد إلى ما كنت عليه » ، فالمراد من الآية : وهو أهْوَنُ عليه بحسب عِبْرتكم ؛ لا أنّ شيئاً يكون على الله أهوَن من شيء آخر .

وقيل : الضمير في ﴿ عليه ﴾ يعود للخلق ، لأنه يُصاح بهم صيحة فيقومون ، وهو أهون من أن يكونوا نُطَفاً ثم عَلَقاً ثم مُضَغاً ، إلى أن يصيروا رجالا ونساء .

---

(١) ليست في المطبوعة . (٢) ليست في المخطوطة .

(٣) هو الفخر الرازي، وكتابه «مناقب الإمام الشافعي» مطبوع في مصر طبع حجر سنة (١٢٧٩ هـ) (معجم سركيس ٩١٧)، وحققه أحمد حجازي السقا وطبع بالقاهرة بمكتبة الكليات الأزهرية سنة ١٤٠٦ هـ/١٩٨٦. (أخبار التراث العربي ٣٣/٢٠). ولم يصلنا الكتاب، وإنما وقفنا على قوله أيضاً في كتابه «التفسير الكبير» ٢٥/١١٦ عند تفسير الآية من سورة الروم.

وقوله : ﴿ يَـٰأَيُّهَا ٱلسَّاحِرُ ﴾ (الزخرف : ٤٩) ، أي يأيها العالم الكامل ؛ وإنما قالوا هذه تعظيماً وتوقيراً منهم له ؛ لأن السحر عندهم كان عظيماً وصنعة ممدوحَة .

وقيل : معناه يأيها الذي غَلَبنا بسحره ، كقوْل العرب : خاصمته فخصمتُه، أي غلبته بالخصومة ، ويحتمل أنهم أرادوا تعييب موسى عليه السلام بالسحر ، ولم ينافسهم في مخاطبتهم به ، رجاء أن يؤمنوا .

وقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا ﴾ (البقرة : ٢٤) ، جيء بـ « إن» التي للشك وهو واجب ، دون « إذْ » التي للوجوب ، سَوْقا للكلام على حسب حسبانهم أنْ معارضته فيها للتهكُّم ، كما يقوله الواثق بغلبته على مَنْ يعاديه . « إن غلبتك » ، وهو يعلم أنه غالبُه تهكّماً به . ٥٧/٤

وقوله تعالى : ﴿ أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ ﴾ (النحل: ١٧)، والمراد بـ « من لا يخلق » الأصنام ، وكان أصله كما لا يخلق ، لأن « ما » لمن لا يعقل بخلاف « من » ، لكن خاطبهم على معتَقدهم ؛ لأنهم سمّوْها آلهة ، وعبدوها فأجروْها مجرى أولي العلم ، كقوله للأصنام : ﴿ أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ . . . ﴾ (الأعراف : ١٩٥) الآية ، أجرى عليهم ضمير أولي العقل . كذا قيل .

ويردّ عليه أنه إذا كان معتقدهم خطأ وضلالة ، فالحكم يقتضي أ [ن][1] ينزعوا عنه ويُقْلعوا ، لا أن يبقوا عليه ؛ إلا أن يقال : الغرض من الخطاب الإيهام ، ولو خاطبهم على خلاف معتقدهم فقال : « كما لا يخلق » ، لاعتقدوا أن المراد به غير الأصنام من الجماد .

وكذا ما وَرَدَ من الخطاب بعسى ولعلّ ؛ فإنها على بابها في الترجّي والتوقع ، ولكنه راجعٌ إلى المخاطبين ، قال الخليل وسيبويه[2] قوله تعالى : ﴿ فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَيِّناً لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ ﴾ (طه : ٤٤) : اذهبا إلى رجائكما وطمعكما ، لعلّه يتذكر عندكما ، فأما الله تعالى

---

(١) ساقطة من المخطوطة ، وتصحفت في المطبوعة إلى (ألا) والصواب ما أثبتناه وهو الموافق للسياق .

(٢) انظر «الكتاب» لسيبويه ١ / ٣٣١ باب من النكرة يجري مجرى ما فيه الألف واللام من المصادر والاسماء .

فهو عالم بعاقبة أمره ، وما يؤول إليه ؛ لأنّه يعلم الشيء قبل أن يكون . وهذا أحسنُ مِنْ قول الفرّاء : إنها تعليلية ، أيّ [كي][1] يتذكر ، لما فيه من إخراج اللفظ عن موضوعه :

ومنه التعجب الواقع في كلام الله ، نحو : ﴿ فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى ٱلنَّارِ ﴾ (البقرة : ١٧٥) ، أي هم أهْل أن يتعجّب منهم ، ومن طول مكثهم[2] في النار .

٥٨/٤ ونحوه : ﴿ قُتِلَ ٱلإِنْسَانُ مَا أَكْفَرَهُ ﴾ (عبس : ١٧) و ﴿ أَبْصِرْ بِهِ وَأَسْمِعْ ﴾[3] (الكهف : ٢٦) .

ومنه قوله تعالى في نعيم أهل الجنة وشقاء [٢٥٩/ب] أهل النار : ﴿ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَٰوَاتُ وَٱلْأَرْضُ ﴾ (هود : ١٠٧) ، مع أنهما لا يزولان ، لكن التقييد بالسماء والأرض، جرت عادة العرب إذا قصدوا الدوام أن يُعَلِّقوا بهما فجاء[4] الخطاب على ذلك .

(تنبيه) يقرُب من هذا التهكّم ، وهو إخراج الكلام على ضدّ مقتضى الحال ، كقوله تعالى : ﴿ ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْكَرِيمُ ﴾ (الدخان : ٤٩) .

وجعل بعضهم منه قوله تعالى : ﴿ لَهُ مُعَقِّبَاتٌ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ ﴾ (الرعد : ١١) ، مع العلم بأنه لا يحفظ من أمر[5] الله شيء .

٥٩/٤ التأدّب في الخِطاب بإضافة الخير إلى الله[6] .

وإن [كان][7] الكلّ بيده ، كقوله تعالى : ﴿ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾ (الفاتحة : ٧) ، ثم قال : ﴿ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ (الفاتحة : ٧) ، ولم يقل : غير الذين غضبت عليهم .

وقوله : ﴿ بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ ﴾ (آل عمران : ٢٦) ، ولم يقل : « و[بيدك][7] الشر » ،

---

(١) ليست في المطبوعة ، وانظر قول الفراء في الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٢٠٠/١١ عند تفسير الآية من سورة طه .

(٢) في المطبوعة (تمكنهم) .

(٣) الآية في المخطوطة ﴿ أسمع بهم وأبصر ﴾ (مريم : ٣٨).

(٤) في المخطوطة (في الخطاب) .

(٥) وفي نسخة (من أمره) .

(٦) في المخطوطة زيادة هي (ويجيء فاعلا لسوء وان كان الكل بيده) .

(٧) ليست في المطبوعة .

وإن كانا جميعاً بيده ؛ لكن الخير يضاف إلى الله تعالى إرادة محبة ورضا ، والشر لا يضاف إليه إلّا إلى مفعولاته ؛ لأنه لا يضاف إلى صفاته ولا أفعاله ، بل كلُّها كمال لا نقص فيه . وهذا معنى قوله : « والشرّ ليس إليك »[1] ؛ وهو أولى من تفسير مَنْ فسره : [بأنه][2] لا يُتقرَّب [به][3] إليك .

وتأمل قوله : ﴿ فَصَرَفَ عَنْهُ كَيْدَهُنَّ ﴾ (يوسف : ٣٤) فأضافه إلى نفسه ، حيث صرفه ، ولما ذكر السجن أضافه إليهم فقال : ﴿ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ ﴾ (يوسف : ٣٥) وإن كان سبحانه هو الذي سبّب السجن له ، وأضاف ما منه الرحمة إليه ، وما منه الشدة إليهم .

ومنه قوله تعالى حكايةً عن إبراهيم عليه السلام : ﴿ وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ ﴾ (الشعراء : ٨٠) ولم يقل : « أمرضني » .

وتأمل جواب الخِضْر عليه السلام عمّا فعله ، حيث قال في إعابة السفينة : ﴿ فَأَرَدْتُ ﴾ (الكهف : ٧٩) وقال في الغلام : ﴿ فَأَرَدْنَا ﴾ (الكهف : ٨١) وفي إقامة الجدار : ﴿ فَأَرَادَ رَبكَ ﴾ (الكهف : ٨٢) .

قال الشيخ صفيّ الدين بن أبي المنصور في كتاب « فك الأزرار عن عنق الأسرار »[4] : ٤/٦٠ لما أراد ذكر العيب للسفينة نسبَه لنفسه أدبا مع الربوبية ، فقال : « فأردتُ » ، : ولما [كان][5] قَتْلُ الغلام مشترَك الحكم بين المحمود والمذموم ، استتبع نفسه مع الحق ، فقال في الإخبار بنون الاستتباع ، ليكونَ المحمودُ من الفعل ـ وهو راحة أبويْه المؤمنَيْن من كفره ـ عائداً على

---

(١) قطعة من حديث طويل من رواية علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، أخرجه مسلم في الصحيح ١/٥٣٤ ـ ٥٣٥ كتاب صلاة المسافرين وقصرها (٦) ، باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه (٢٦) ، الحديث (٢٠١/٧٧١) وبدايته « عن رسول الله ﷺ أنه كان إذا قام إلى الصلاة قال : وجهت وجهي للذي فطر السماوات والأرض . . . » .

(٢) ليست في المطبوعة. (٣) ليست في المخطوطة.

(٤) ذكره إسماعيل باشا البغدادي في « إيضاح المكنون » ٤/٢٠٠ وقال (فك الأزرار عن عنق الأنوار وهتك الأستار عن معادن الأسرار ، تأليف سراج الدين عمر بن أبي بكر اليمني المتوفى سنة . . . ، أوله قال : صحبت في بلاد اليمن علماء وفضلاء) ، والكتاب مخطوط بدار الكتب المصرية ١/٥٧ (بروكلمان ، الذيل ٢/٩٨٨) ، أما مؤلفه فلم نجد له ترجمة ، ولعله عمر بن أبي بكر بن أبي حنال ، من أصحاب الإمام يحيى بن أبي الخير (من علماء القرن ٦ هـ)، ذكره الجعدي في طبقات فقهاء اليمن ص ٢٠٢ .

(٥) ليست في المخطوطة .

الحق سبحانه ، والمذموم ظاهراً ـ وهو قتلُ الغلام بغير حق ـ عائداً عليه . وفي إقامة الجدار كان خيراً محضاً ، فنَسَبه للحق فقال : ﴿ فَأَرَادَ رَبُّكَ ﴾ ، ثم بيّن أن الجميع من حيث العلم التوحيديّ من الحق ، بقوله : ﴿ وَمَا فَعَلْتُهُ عَنْ أَمْرِي ﴾ (الكهف : ٨٢) .

وقال ابن عطية : إنما أفرد أولاً في الإرادة لأنها لفظ غيب، وتأدّب بأن لم يسند الإرادة فيها [إلاّ][1] إلى نفسه ، كما تأدب إبراهيم عليه السلام في قوله : ﴿ وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ ﴾ (الشعراء : ٨٠) ، فأسند الفعل قبل وبعد إلى الله [تعالى] ، وأسند المرضَ إلى نفسه ، إذ هو معنى نقص ومعابة[2] ، وليس من جنس النعم المتقدمة .

وهذا النوع مطّرد في فصاحة القرآن كثيراً ، ألا ترى إلى تقديم فعل البشر في قوله تعالى : ﴿فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمْ ﴾ (الصف : ٥) ! وتقديم فعل الله في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوا ﴾ (التوبة : ١١٨) : وإنما قال الخضر في الثانية : ﴿ فَأَرَدْنَا ﴾ ، لأنه قد أراده الله وأصحابه الصالحون ، وتكلم فيه في معنى الخشية على الوالديْن ، وتمنّى التبديل لهما ؛ وإنما أسْنَد الإرادة في الثالثة إلى الله تعالى لأنها أمر مستأنف في الزمن الطويل ، غيب من الغيوب ، فحسن إفراد [٢٦٠/أ] هذا الموضع بذكر الله تعالى .

٦١/٤ ومثله قول مؤمني الجن: ﴿وَأَنَّا لَا نَدْرِي أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَنْ فِي ٱلْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَداً ﴾ (الجن : ١٠) ، فحذف الفاعل في إرادة الشر تأدباً مع اللّه، وأضافوا إرادة الرشد إليه .

وقريب من هذا قوله تعالى حاكياً عن يوسف عليه السلام ، في خطابه لمّا اجتمع أبوه وإخوته : ﴿ إِذْ أَخْرَجَنِي مِنَ السِّجْنِ ﴾ (يوسف : ١٠٠) ، ولم يقل : « من الجبّ » مع أن الخروج منه أعظم من الخروج من السجن .

وإنما آثر ذكر السجن لوجهين [ذكرهما ابن عطية][3] :

أحدهما : أنّ في ذكر الجبّ تجديد فعل إخوته ، وتقريعهم بذلك [وتقليع نفوسهم][4] ، وتجديد تلك الغوائل [وتخييب النفوس][4] والثاني : أنه خرج من الجبّ إلى الرق ، ومن السجن إلى الملك ، والنعمة هنا أوضح انتهى .

---

(١) ليست في المخطوطة .

(٢) في المخطوطة (معنى نقص ومصيبة) .

(٣) ليست في المخطوطة .

(٤) ليست في المطبوعة .

وأيضاً ولأن بين الحالين بَوْناً من ثلاثة أوجه : قِصَر المدة في الجب وطولها في السجن ، وأنّ الجبّ كانَ في حال صغره ، ولا يعقل فيها المصيبة ، ولا تؤثر في النفس كتأثيرها في [حالِ الكبَر][1] والثالث أن أمرَ الجبّ كان بغياً وظلماً لأجل الحسَد وأمْرَ السجن كان لعقوبة أمرٍ دينيٍّ هو منزّه عنه ، وكان أمكن في نفسه . والله أعلم بمراده .

ومثله قوله تعالى : ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ ﴾ (البقرة : ١٨٧) ، وقال : ﴿ وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكُمْ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ ﴾ (النساء : ٢٤) ، فحذف الفاعل عند ذكر الرفث وهو الجماع ، وصرح به عند إحلال العقد .

وقال تعالى ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ والدَّمُ وَلَحْمُ الخِنْزِيرِ وَمَا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ ﴾ (المائدة : ٣) ، فحذف الفاعل عند ذكر هذه الأمور .

وقال: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ ما حرَمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلاَّ تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَاناً﴾ (الأنعام: ١٥١). ٤/٦٢

وقال: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ البَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ (البقرة : ٢٧٥) ونظائر ذلك [كثيرة][2] في القرآن .

وقال السهيليّ في كتاب « الإعلام »[3] في قوله تعالى حكاية عن موسى عليه السلام : ﴿ وَنَادَيْنَاهُ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ الأَيْمَنِ ﴾ (مريم : ٥٢) وقال للنبيّ ﷺ : ﴿ وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ إِذْ قَضَيْنَا إِلَى مُوسَى الأَمْرَ ﴾ (القصص : ٤٤) ، والمكان المشار إليه واحد ، قال : ووجهُ الفرق بين الخطابين أن الأيمن إمّا مشتق من اليُمن ، [4][وهو البركة ، أو مشارك له في المادة، فلما حكاه عن موسى في سياق الإثبات أتى بلفظه، ولمّا خاطب محمداًﷺ في سياق النفي عدل إلى لفظ «الغربي» لئلا يخاطبه، فيسلب عنه فيه لفظاً مشتقاً من اليُمْن][4] أو مشاركاً في المادة، رفقاً بهما في الخطاب، وإكراماً لهما. هذا حاصل ما ذكره بمعناه موضحاً.

وهو أصل عظيم في الأدب في الخطاب .

---

(١) ليست في المخطوطة .

(٢) ليست في المخطوطة .

(٣) هو « التعريف والإعلام فيما أبهم من الاسماء والأعلام في القرآن الكريم » وقوله في ص ١٣٣ ومن سورة القصص .

(٤ ـ ٤) ليست في المخطوطة .

وقال أيضا في الكتاب المذكور(١) في قوله تعالى : « ﴿ وَذَا النُّونِ [إذ](٢) ذَهَبَ مُغَاضِباً . . . ﴾ (الأنبياء : ٨٧) الآية أضافه هنا إلى « النون » وهو الحوت ، وقال في سورة القلم : ﴿ وَلاَ تَكُنْ كَصَاحِبِ الْحُوتِ ﴾ (القلم : ٤٨) ، وسماه [هنا](*) « ذا النون » ، والمعنى واحد ، ولكنْ بين اللفظين تفاوت كبير في حسن الإشارة إلى الحالين ، وتنزيل الكلام في الموضعين ، فإنه حين ذكره في موضع الثناء عليه ، قال ﴿ ذا النون ﴾ ، ولم يقل « صاحب الحوت » (٢[والإضافة بـ « ذو » أشرف من الإضافة « بصاحب » ثم أضافه إلى النون وهو الحوت]٢) ولفظ النون أشرف لوجود هذا الاسم في حروف الهجاء ، في أوائل السور ، نحو ﴿نٓ والقلم﴾ وليس في اللفظ الآخر ما يشرفه. فالتفِتْ إلى تنزيل الكلام في الآيتين يَلُحْ لك ما أشرت إليه في هذا، فإن التدبر لإعجاز القرآن واجب مفترض»(٣). ٤/٦٣

وقال الشيخ أبو محمد المرجاني(٤) في قوله تعالى : ﴿ سَنَنْظُرُ أَصَدَقْتَ أَمْ كُنْتَ مِنَ ٱلْكَاذِبِينَ ﴾ (النمل : ٢٧) ، خاطبه بمقدمة الصدق مواجهة ، ولم يقدّم الكذب ، لأنّه متى أمكن حَمْلُ الخبر على الصدق لا يُعْدَل عنه ، ومتى كان يحتمل ويحتمل ، قُدِّم الصدق ؛ ثم لم يواجهه بالكذب ، بل أدمجه في جملة الكذابين ، أدباً في [٢٦٠/ب] الخطاب .

[قلت](٥) ومثله : ﴿إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ ٱلْكَاذِبِينَ * وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِنَ ٱلصَّادِقِينَ ﴾ (يوسف : ٢٦ ـ ٢٧) وكذا قوله تعالى عن مؤمن آل فرعون : ﴿ وَإِنْ يَكُ كَاذِباً فَعَلَيْهِ كَذِبُهُ وَإِنْ يَكُ صَادِقاً يُصِبْكُمْ بَعْضُ ٱلَّذِي يَعِدُكُمْ ﴾ . (غافر: ٢٨) وهذان المثالان من باب إرخاء العنان للخصم ، ليدخل في المقصود بألطف موعود .

قاعدة

٤/٦٤ من أساليب القرآن : حيثُ ذكر الرحمة والعذاب ، أن يبدأ بذكر الرحمة ، كقوله تعالى :

---

(١) انظر « التعريف والإعلام » ص ١١٣ ـ ١١٤ ومن سورة الأنبياء عليهم السلام .

(٢ ـ ٢) ليست في المطبوعة . (*) ليست في المخطوطة.

(٣) هنا نهاية قول السهيلي .

(٤) لعله محمد بن أبي بكر بن علي بن يوسف المعروف بالمرجاني ولد سنة (٧٦٠ هـ) بمكة وسمع بها على قاضي الديار المصرية عز الدين بن جماعة ، ورحل إلى دمشق فقرأ على المسنِد شمس الدين محمد بن أحمد الأسمري المنبجي ، وعني بفنون من العلم ومهر في العربية ومتعلقاتها وله معرفة بالأدب ، توفي وقت العصر من يوم السبت خامس شهر رجب سنة (٨٢٧ هـ) (العقد الثمين ١/ ٤٢٩ ـ ٤٣٢) .

(٥) ليست في المطبوعة .

﴿ يَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ [وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ][1] ﴾ (المائدة : ١٨) ، ﴿ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ ﴾ (فصلت : ٤٣) وعلى هذا جاء قولُ النبي ﷺ حكايةً عن الله تعالى : « إنّ رحمتي سبقتْ غضبي »[2] .

وقد خرج عن هذه القاعدة مواضع اقتضت الحكمة فيها تقديمَ ذكر العذاب ترهيبا وزجراً :

منها : قوله في سورة المائدة : ﴿ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ لَهُ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَاتِ وَٱلْأَرْضِ يُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ [وَٱللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ][3] ﴾ (المائدة : ٤٠) ، لأنها وردت في [سياق][4] ذكر قُطّاع الطّريق والمحاربين والسّراق[5] ، فكان المناسبُ تقديم ذكر العذاب ؛ ولهذا ختم آية السرقة بـ « عزيز حكيم » ، وفيه الحكاية المشهورة[6] ، وختمها بالقدرة مبالغةً في الترهيب ، لأن مَنْ توعّده قادرٌ على إنفاذ الوعيد ، كما قاله الفقهاء في الإكراه على الكلام ونحوه .

ومنها قوله في سورة العنكبوت : ﴿ يُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَيَرْحَمُ مَنْ يَشَاءُ وَإِلَيْهِ تُقْلَبُونَ ﴾ (العنكبوت : ٢١) ، لأنّها في سياق حكاية إنذار إبراهيم لقومه .

ومثلها : ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ ٱللَّهُ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ * قُلْ ٤/٦٥

(١) ليست في المخطوطة .

(٢) متفق عليه من رواية أبي هريرة رضي الله عنه ، أخرجه البخاري في الصحيح ٥٢٢/١٣ كتاب التوحيد (٩٧) ، باب قول الله تعالى ﴿ بل هو قرآن مجيد . . . ﴾ البروج : ٢١ (٥٥) ، الحديثان (٧٥٥٣ - ٧٥٥٤)، وأخرجه مسلم في الصحيح ٢١٠٨/٤ كتاب التوبة (٤٩) ، باب في سعة رحمة الله . . . (٤) ، الحديث (١٥/ ٢٧١٥) وأوله « لما قضى الله الخلق كتب كتاباً . . . » .

(٣) ليست في المخطوطة .

(٤) ليست في المطبوعة .

(٥) الإشارة إلى الآية (٣٣) وهي قوله تعالى ﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أو. . .﴾، وإلى الآية (٣٨) وهي قوله تعالى ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالاً مِنَ اللَّهِ واللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ من السورة نفسها.

(٦) ذكرها أبو حيان في البحر المحيط ٤٨٤/٣ عند تفسير الآية من سورة المائدة فقال : (روي أن بعض الأعراب سمع قارئاً يقرأ ﴿ والسارق والسارقة . . . ﴾ إلى آخرها وختمها بقوله « والله غفور رحيم » فقال : ما هذا كلام فصيح ! فقيل له : ليست التلاوة كذلك ، وإنما هي ﴿ والله عزيز حكيم ﴾ فقال : بخٍ بخٍ عزَّ فحكم فقطع) .

سِيرُوا ﴾ (العنكبوت : ١٩ ـ ٢٠) [إلى قوله][1] : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ (العنكبوت : ٢٠) ، وبعدها : ﴿ بِمُعْجِزِينَ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فِي ٱلسَّمَاءِ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ ﴾ (العنكبوت : ٢٢) .

ومنها في آخر الأنعام قوله : ﴿ إِنَّ رَبَّكَ سَرِيعُ ٱلْعِقَابِ وَإِنَّهُ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ (الأنعام : ١٦٥) ، لأنَّ سورة الأنعام كلّها مناظَرة للكفار [1][ووعيد لهم ، خصوصاً وفي آخرها قبل هذه الآيات، بِيَسِير: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعاً لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ...﴾ (الأنعام: ١٥٩) الآية، وهو تهديد ووعيد إلى قوله: ﴿قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ أَبْغِي رَبّاً...﴾ (الأنعام: ١٦٤) الآية، وهو تقريعٌ للكفار][1] وإفسادٌ لِدِينهم إلى قوله: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي جَعَلَكُمْ خَلَائِفَ ٱلْأَرْضِ﴾ (الأنعام: ١٦٥)، فكان المناسب تقديمَ ذكر العقاب[2]، ترهيباً للكفار، وزجراً لهم عن الكفر والتفرق، وزجراً للخلائق عن الجوْر في الأحكام.

ونحو ذلك في أواخر الأعراف : ﴿ إِنَّ رَبَّكَ لَسَرِيعُ ٱلْعِقَابِ وَإِنَّهُ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ (الأعراف : ١٦٧) ؛ لأنّها في سياق ذكر معصية أصحاب السَّبت وتعذيبه إياهم ، فتقديم العذاب مناسب .

والفرقُ بين هذه الآية وآية الأنعام ، حيث أتى هنا باللام ، فقال : ﴿ لَسَرِيعُ ٱلْعِقَابِ ﴾ دُون هناك ، أنّ اللام تفيد التوكيد ، فأفادت هنا تأكيد سرعة العقاب ؛ لأنّ العقاب المذكور هنا عقاب عاجل، وهو عقاب بني إسرائيل بالذّلّ والنِّقْمةِ، وآداءِ الجزية بعد المسخ، لأنه في سياق قوله: ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكَ لَيَبْعَثَنَّ عَلَيْهِمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَامَةِ مَن يَسُومُهُمْ سُوءَ ٱلْعَذَابِ﴾ (الأعراف : ١٦٧) ، فتأكيد السرعة أفاد بَيانَ التعجيل ، وهو مناسب ، بخلاف العقاب المذكور في [سورة][3] الأنعام ، فإنّه آجل ، بدليل قوله : ﴿ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُم مَّرْجِعُكُمْ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ ﴾ (الأنعام : ١٦٤) ، فاكتفى [فيه][4] بتأكيد « إنَّ » . ولمّا اختصت آية الأعراف بزيادة العذاب[5] عاجلاً اخْتصَّت بزيادة التأكيد لفظاً بـ « إنَّ » ، وجميع ما في القرآن على هذا اللفظ يناسبه التقديم والتأخير ، وعليه دليلان : أحدهما : تفصيليّ ، وهو الاستقراء، فانظر أيَّ آية تجد فيها مناسباً لذلك، والثاني: إجماليٌّ وهو أن القرآن ٦٦/٤

(١ ـ ١) ليست في المخطوطة .

(٢) في المخطوطة (العذاب) .

(٣) ليست في المخطوطة .

(٤) ليست في المخطوطة .

(٥) في المخطوطة (العقاب) .

[كلامُ] (١) أحكم الحكماء ، فيجب أن يكون على مقتضى الحكمة ؛ فوجب اعتباره كذلك وهذان دليلان عامَّان في مضمون هذه الفائدة وغيرها .

وأما قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ كَذَّبُوكَ فَقُلْ رَبُّكُمْ ذُو رَحْمَةٍ وَاسِعَةٍ ﴾ (الأنعام : ١٤٧) ، ولم يقل : « ذو عقوبة شديدة » ، لأنّه إنما [٢٦١/أ] قال ذلك نفياً لـلاغترار بسعـة رحمة الله في الاجتراء على معصيته ؛ وذلك أبلغ في التهديد ، معناه : لا تغترّوا بسعة رحمة الله ، فإنه مع ذلك لا يُرَدُّ عذابه .

ومثله قوله تعالى : ﴿ يَا أَبَتِ إِنِّي أَخَافُ أَنْ يَمَسَّكَ عَذَابٌ مِنَ ٱلرَّحْمَـٰنِ ﴾ (مريم : ٤٥) وقد سبقت .

فائدة في الفرق بين الخطاب بالاسم والفعل

وأنّ الفعلَ يدلّ على التجدّد والحدوث ، والاسم على الاستقـرار والثبوت ، ولا يحسن وضعُ أحدهما موضع الآخر .

فمنه قوله تعالى : ﴿ وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ [بِالْوَصِيدِ](٢) ﴾ (الكهف : ١٨) ، فلو قيل « يبسط » لم يؤدّ الغـرض ؛ لأنه لم يُؤذن بمـزاولة الكلب البسط ، وأنـه يتجدّد لـه شيء بعـد شيء ، فـ« باسط » أشعر بثبوت الصفة . ٦٧/٤

وقوله : ﴿ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ يَرْزُقُكُمْ ﴾ (فاطر : ٣) ، لو قيل « رازقكم » لفات ما أفاده الفعل من تجدّد الرزق شيئاً بعد شيءٍ ؛ ولهذا جاءت الحال في صورة المضارع ، مع أن العالم الذي يفيده ماضٍ ، كقولك : جاء زيد يضرب ، وفي التنزيل : ﴿ وَجَاءُوٓ أَبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ ﴾ (يوسف : ١٦) ، إذ المراد أن يريد صورة ما هم عليه وقتَ المجيء ، وأنّهم آخذون في البكاء يجددُونه شيئاً بعد شيء، وهذا هو سرّ(٣) الإعراض عن اسم الفاعل والمفعول، إلى صريح الفعل والمصدر.

ومن هذا يعرف لم قيل : ﴿ ٱلَّذِينَ يُنْفِقُونَ ﴾ (البقرة : ٢٧٤) ، ولم يقل « المنفقين » في غير موضع ؟ وقيل كثيراً : « المؤمنون »و« المتقـون » ؛ لأن حقيقة النفقـة أمر فعليّ شـأنه الانقطاع والتجدد، بخلاف الإيمان فإن له حقيقةً تقومُ بالقلب يدوم مقتضاها ، وإن غَفَل عنها ، وكذلك التقوى والإسلام ، والصبر والشكر ، والهدى والضلال ، والعمى والبصر ، فمعناها ،

(١) ليست في المخطوطة . (٢) ليست في المخطوطة . (٣) في المخطوطة (من الاعراض) .

أو معنى وصف الجارحة كلّ هذه لها مسميات حقيقية أو مجازية تستمرّ ، وآثار تَتجدّد وتنقطع ، فجاءت بالاستعمالين ؛ إلاّ أن لكلٍّ محلّ ما يليق به ، فحيث يراد تجدد حقائقها أو آثارها فالأفعال ، وحيث يراد ثبوت الاتصاف بها فالأسماء . وربما بولغ في الفعل فجاء تارة بالصيغة الاسمية ، كالمجاهدين والمهاجرين والمؤمنين ؛ لأنه للشأن [والصفة][1] ، هذا مع أن لها في القلوب أصولاً ، وله ببعض معانيها التصاق قوّى هذا التركيب ، إذ القلبُ فيه جهاد الخواطر [وعقد العزائم على فعل الجهاد وغيره ، وفيه هجران الخواطر][2] الرديئة ، والأخلاق الدنيئة ، وعقد على فعل المهاجرة ، كما فيه عَقْدٌ على الوفاء بالعهد . وحيث يستمر المعاهد عليه إلى غير ذلك .

٦٨/٤ وانظر هنا [إلى][3] لطيفة ؛ وهو أنّ ما كان من شأنه ألاّ يفعل إلا مجازاة ، وليس من شأنه أن يذكر الاتصاف به ، لم يأتِ إلا في تراكيب الأفعال ، كقوله تعالى : ﴿ وَيُضِلُّ ٱللَّهُ ٱلظَّالِمِينَ ﴾ (إبراهيم : ٢٧) ، [و ﴿ يضل من يشاء ﴾][4] (الرعد : ٢٧) وقال : ﴿ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَهَادِ ٱلَّذِينَ آمَنُوا ﴾ (الحج : ٥٤) : ﴿ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ ﴾ (الرعد : ٧) .

وأما قوله تعالى : ﴿ وَمَا كُنَّا مُهْلِكِي ٱلْقُرَىٰ إِلَّا وَأَهْلُهَا ظَالِمُونَ ﴾ (القصص : ٥٩) ، فإنّ الإهلاك نوع اقتدار بيّن ، مع أنَّ جنسه مقضيٌّ به على الكلّ ؛ عالين وسافلين[5] ؛ لا كالضلال الذي جرى مجرى العصيان .

ومنه قوله تعالى : ﴿ تَذَكَّرُوا فَإِذَا هُمْ مُبْصِرُونَ ﴾ (الأعراف : ٢٠١) ، لأن البصرَ صفة لازمة للمتقي ، وعين الشيطان ربما حجبت ، فإذا تذكّر رأى المذكور ، ولو قيل : « يبصرون » ، لأنبأ عن تجدّد واكتساب فعل لا عوْد صفة .

وقوله : ﴿ ٱلَّذِي خَلَقَنِي فَهُوَ يَهْدِينِ ﴾ (الشعراء : ٧٨) ، أتى بالماضي في « خلق » ، لأن خلْقه مفروغ منه ، وأتى بالفاء دون الواو ، لأنه كالجواب ؛ إذ مَنْ صوَّر المنيَّ ، قادر على أن يُصَيِّره ذا هدى ؛ وهو للحصر ، لأنهم كانوا يزعمون [٢٦١/ب] أن آلهتم تهديهم ، ثم قال : ﴿ وَٱلَّذِي هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِ ﴾ (الشعراء : ٧٩) ، فأتى بالمضارع لبيان تجدد الإطْعام والسقيا ، وجاءت الواو دون الفاء ، لأنهم كانوا لا يفرقون بين المُطعِم والساقي ، ويعلمون

(١) ليست في المخطوطة .
(٢) ليست في المطبوعة
(٣) ليست في المخطوطة .
(٤) ليست في المطبوعة .
(٥) في المخطوطة زيادة وهي (عالين وسافلين ، لظاهر الربوبية مراداً ، لا كالضلال) .

أنهما من مكان واحد ، وإن كانوا يعلمون[1] أنه من إله ، وأتى بـ « هو » لرفع ذلك ، ودخلت الفاء في ﴿ فَهُوَ يَشْفِينِ ﴾ (الشعراء : ٨٠) ، لأنّه جواب ، ولم يقل : « إذا مرضت فهو يشفين » إذ يفوت ما هو موضوع لإفادة التعقيب ، ويذهب الضمير المعطي معنى الحصر ، ولم يكونوا منكرين الموت من الله ، وإنما أنكروا البعث ، فدخلت « ثم » لتراخي ما بين الإماتة والإحياء. ٦٩/٤

وقوله تعالى: ﴿أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ﴾ (الأعراف: ١٩٣) لأن الفعل الماضي يحتمل هذا الحكم دائماً ووقتاً دون وقت ، فلما قال : ﴿ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ ﴾ ، أي سكوتكم عنهم أبداً ودعاؤكم إياهم واحد، ولأنَّ «صامتون» فيه مراعاة للفواصل فهو أفصح، وللتمكين من تطريفه بحرف المد واللّين ، وهو للطبع أنسب من صمتهم ، وصلاً ووقفاً . وفيه وجه آخر ، وهو أن أحد القسمين موازن للآخر ، فيدلُّ على أن المعنى : « أنتم داعون لهم دائماً أم أنتم صامتون » .

(فإن قيل) : لم لا يعكس ؟ (قلنا) : لأن الموصوف الحاضر والمستقبل ، لا الماضي ؛ لأن قبله : ﴿وَإِنْ تَدْعُوهُمْ إِلَى ٱلْهُدَىٰ لَا يَتَّبِعُوكُمْ﴾ (الأعراف : ١٩٣) ، والكلام بآخره ، فالحكم به قد يرجح .

وقوله تعالى : ﴿ أَجِئْتَنَا بِالْحَقِّ أَمْ أَنْتَ مِنَ ٱللَّاعِبِينَ ﴾ (الأنبياء : ٥٥) ، ولم يقل : « أم لعبت » ؛ لأن العاقل لا يمكن أن يلعب بمثل ما جاء به ظاهراً ، وإنما يكون [ذلك][2] أحدَ رجلين ؛ إما مُحِقّ وإما مستمرّ على لهو الصبا وغيّ الشباب ، فيكون اللعب من شأنه حتى يصدر عنه مثل ذلك ، ولو قال : « أم لعبت » لم يعط هذا .

وقوله تعالى حاكياً عن المنافقين : ﴿ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ (البقرة : ٨) ، يريدون أحدَثنا الإيمان ، وأعرضنا عن الكفر ، ليروج ذلك ، خلافاً منهم كما أخبر تعالى عنهم في قوله : ﴿ يُخَادِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ آمَنُوا ﴾ (البقرة : ٩) .

وجاءت الاسمية في الردّ عليهم بقوله : ﴿ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ (البقرة : ٨) لأنه أبلغ من نفي الفعل ، إذ يقتضي إخراج أنفسهم وذواتهم عن أن يكونوا طائفة من طوائف المؤمنين ، وينطوي تحته على سبيل القطع نفيٌ بما أثبتوا لأنفسهم من الدعوى الكاذبة ، على طريقة : ٧٠/٤

(١) في المخطوطة (يزعمون) . (٢) ليست في المخطوطة .

﴿ يُرِيدُونَ أَنْ يَخْرُجُوا مِنَ ٱلنَّارِ وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنْهَا ﴾ (المائدة : ٣٧) ، مبالغة في تكذيبهم ، ولذلك أجيبوا بالباء ، وكلامهم في هذا ـ كما قيل :

* خَليٌّ من المعنى ولكن مفرقع *

وإذا قيل : « أنا مؤمن » أبلغ من « آمن » ، ونفيُ الأبلغ لا يستلزم نفي ما دونه ، وما حقيقة إخراج ذواتهم من جنس المؤمنين لم يرجع في البيان إلا [على][(١)] عيّ أو ترويج ، ولكن ذَمَّ اللهُ تعالى طائفةً تقول: «آمنا» وهي حالة القول ليست بمؤمنة، بياناً لأنَّ هذا القول إنما صدر عنها ادعاء ، بحضور الإيمان حالة القول ، وانتظام بذلك في سلك المتصفين بهذه الصفة ، وهم ليسوا كذلك ؛ فإذا ذمّهم الله شَمَل الذمُّ أن يكونوا [آمنوا يوماً ثم تخلّوا ، وأن يكونوا ما][(١)] آمنوا قطّ من طريق الأوْلى والتعميم فقط ، وأعلم به أنّ ذلك حكم من ادعى هذا الدعوى على هذه الحال ، وبين أن هذا القول إنما قصدوا به التمويه ، بقوله : ﴿ يُخَادِعُونَ الله وَالَّذِينَ آمَنُوا ﴾ (البقرة : ٩) ولو قال : وما آمنوا ، لم يفد إلا نفيَه عنهم في الماضي ، ولم يفد ذمَّهم إن كانوا آمنوا ثم ارتدّوا ؛ وهذا أفاد نفيه في الحال ، وذمّهم بكل حال ، ولأنّ ما فيه « مؤمنين » أحسن من « آمنوا » لوجود التمكين بالمدّ ؛ والوقف عقبه على حرف له موقف .

وأما قوله تعالى : ﴿ وَمَا هُمْ مِنْهَا [٢٦٢/أ] بِمُخْرَجِينَ ﴾ (الحجر : ٤٨) ، دون « يخرجون » فقيل ما سبق . وقيل استوى هنا « يخرجون » و « خارجين » في إفادة المعنى ، واختير الاسم لخفته وأصالته .

٤/٧١ وكذلك قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ [(٢)][قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ﴾ (البقرة: ١٤) لأنهم مع المؤمنين يدعون حدوث الإيمان ومع شياطينهم][(٢)] يخبِرون عن أنفسهم بالثبات على الإيمان بهم.

ومنه قوله تعالى: ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَيَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَيِّ﴾ (الروم: ١٩)، قال الإمام فخر الدين [الرازي][(٣)]: لأن الاعتناء بشأن إخراج الحيّ من الميت لما كان أشدّ أتى بالمضارع، ليدلّ على التجدّد، كما في قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ (البقرة: ١٥).

(تنبيه) مضمر الفعل كمظهره في إفادة الحدوث ، ومن هذه القاعدة [قالوا][(*)]: إن

(١ ـ ١) ليست في المخطوطة .
(٢ ـ ٢) ليست في المطبوعة .
(٣) ليست في المخطوطة .
(*) ليست في المخطوطة.

سلامَ الخليل عليه السلام أبلغ من سلام الملائكة ، حيث [قال][*] : ﴿ قَالُوا سَلَاماً قَالَ سَلَامٌ﴾ (هود: ٦٩): فإنّ نصب ﴿سلاماً﴾ إنما يكون على إرادة الفعل، أي سلّمنا سلاماً، وهذه العبارة مؤذنة بحدوث التسليم منهم، إذ الفعل تأخّر عن وجود الفاعل، بخلاف سلام إبراهيم ، فإنه مرتفع بالابتداء ،فاقتضى الثبوت على الإطلاق ، وهو أولى بما يعرض له الثبوت ، فكأنه قصد أن يحيّيهم بأحسن مما حيوه به ، اقتداء بقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا حُيِّيتُم بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا ﴾ (النساء : ٨٦) .

وذكروا فيه أوجهاً أخرى تَليق بقاعدة الفلاسفة في تفضيل الملائكة على البشر ، وهو أن السلام دعاء بالسّلامة من كل نقص ، وكمال البشر تدريجيّ ، فناسب الفعل ، وكمال الملائكة مقارِن لوجودها على الدوام ، فكان أحقَّ بالاسم الدالّ على الثبوت .

قيل : وهو غلط ، لأن الفعل المنشأ هو تسليمهم ، أما السلامُ المدعوّ به فليس في موضوعه تعرض لتدرّج ، وسلامه أيضاً منشأ فعل ، ولا يتعرض للتدريج ، غير أن سلامه لم يدل بوضعه اللغويّ وقوع إنشائه ، ثم لو كان هذا المعنى معتَبرا لشُرع السلام بيننا بالنصب دون الرفع . ٧٢/٤

(**تنبيه**) هذا الذي ذكرناه من دلالة الاسم على الثبوت ، والفعل على التجدد والحدوث؛ هو المشهور عند البيانيين؛ وأنكره أبو المطرّف بن عميرة[1] في كتاب «**التمويهات على كتاب التبيان**» لابن الزَّمْلكاني، قال: هذا الرأي غريب، ولا مستَند له نعلمه، إلا أن يكون قد سمع أن في مقوله[2]: أن يفعل وأن ينفعل هذا المعنى من التجدّد، فَظَنَّ أنه الفعل القسيم للأسماء، فغلط. ثم قوله: الاسم يثبتُ المعنى للشيء عجيب، وأكثر الأسماء دلالتها على معانيها فقط ، وإنما ذاك في الأسماء المشتقة ؛ ثم كيف يفعل بقوله

(*) ليست في المخطوطة .

(١) هو أحمد بن عبد الله بن محمد بن الحسين بن عميرة المخزومي ، تفنن في العلوم ونظر في المعقولات وأصول الفقه . ومال إلى الأدب فبرع فيه . روى عن أبي الخطاب أحمد بن واجب وأبي علي الشلوبين وجماعة كثيرة . وروى عنه جماعة وكان شديد العناية بشأن الرواية . وله من التصانيف « **التنبيهات** » وله رسائل مشتملة على نظم ونثر كتب بها إلى الملوك . توفي سنة (٦٥٨) . (ابن فرحون ، **الديباج المذهب** ٤٦) وكتابه « **التنبيهات على ما في التبيان من التمويهات** » ذكره حاجي خليفة في **كشف الظنون** ٣٤١/١ ، وذكره البغدادي في **إيضاح المكنون** ٣٢٣/١ ، وكتاب « **التبيان** » لابن الزملكاني سبق التعريف به في ٥١٧/٢ .

(٢) في نسخة (في قوله) .

تعالى : ﴿ ثُمَّ إِنَّكُمْ بَعْدَ ذَلِكَ لَمَيِّتُونَ * ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ تُبْعَثُونَ ﴾ (المؤمنون : ١٥ ـ ١٦) ، وقوله في هذه السورة بعينها : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ هُمْ مِنْ خَشْيَةِ رَبِّهِمْ مُشْفِقُونَ * وَالَّذِينَ هُمْ بِآيَاتِ رَبِّهِمْ يُؤْمِنُونَ ﴾ (المؤمنون: ٥٧ ـ ٥٨).

وقال ابن المنيّر[١] : طريقة العرب تدبيج الكلام وتلوينه ومجيء الفعلية تارة ، والاسمية أخرى ، من غير تكلّف لما ذكروه ، وقد رأينا الجملة الفعلية تصدر من الأقوياء [الخلّص][٢] ، اعتماداً على أنَّ المقصود الحاصل بدون التأكيد ، كقوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا آمَنَّا ﴾ (آل عمران : ٥٣) ، ولا شيء بعد ﴿ آمَنَ الرَّسُولُ ﴾ (البقرة : ٢٨٥) ، وقد جاء التأكيد في كلام المنافقين فقال : ﴿ إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴾ (البقرة : ١١) .

قاعدة

٧٣/٤

جاء في التنزيل في موضع : ﴿مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ وفي موضع آخر ﴿مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ﴾. (والأول): جاء في تسعة مواضع : أحدها في الرحمن: ﴿يَسْأَلُهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ (الآية: ٢٩). (والثاني): في أربع مواضع، أولها في يونس: ﴿أَلَا إِنَّ لِلَّهِ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي [٢٦٢/ب] الْأَرْضِ﴾ (الآية: ٦٦).

وجاء قوله تعالى : ﴿ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ في أحد عشر موضعاً ، أولها في البقرة ﴿سُبْحَانَهُ بَلْ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلٌّ لَهُ قَانِتُونَ﴾ (البقرة: ١١٦). وجاء قوله: ﴿ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ﴾ [في][٣] ثمانية وعشرين موضعاً ، أولها في آية الكرسي[٤] .

قال بعضهم : وتأمّلت هذه المواضع ، فوجدتُ أنّه حيث قصد التنصيص على الإفراد ذكر الموصول والظرف ، ألا ترى إلى المقصود في سورة يونس[٥] ، مِنْ نفي الشركاء الذين اتخذوهم في الأرض ، وإلى المقصود في آية الكرسي في إحاطة الملك[٦] .

---

(١) هو أحمد بن محمد بن منصور تقدم التعريف به في ١٧٦/١ .

(٢) ليست في المخطوطة . (٣) ليست في المخطوطة .

(٤) قوله تعالى ﴿ له ما في السموات وما في الأرض . . . ﴾ البقرة : ٢٥٥ .

(٥) هي الآية ٦٦ قوله تعالى ﴿أَلَا إِنَّ لِلَّهِ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَتَّبِعُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ شُرَكَاءَ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾.

(٦) قوله تعالى ﴿ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ ﴾ .

٧٤/٤ وحيث قُصد أمرٌ آخر لم يذكر الموصول ، إلا مرة واحدة إشارة إلى قصد الجنس وللاهتمام[١] بما هو المقصود في تلك الآية ، ألا ترى آية[٢] سورة الرحمن المقصود منها علو قدرة الله تعالى ، وعلمه وشأنه ، وكونه مسؤولاً[٣] ، ولم يقصد إفراد السائلين . فتأمل هذا الموضع !

قاعدة

قد يكون نحو هذا اللفظ في القرآن ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِباً ﴾ (الأنعام : ٩٣) ﴿ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَذَبَ عَلَى ٱللَّهِ ﴾ (الزمر : ٣٢) ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذُكِّرَ بِآيَاتِ رَبِّهِ ثُمَّ أَعْرَضَ عَنْهَا ﴾ (السجدة : ٢٢) ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسَاجِدَ ٱللَّهِ . . . ﴾ (البقرة : ١١٤) إلى غير ذلك .

والمفسرون[٤] « على أنّ هذا الاستفهام معناه النفي فحينئذٍ ، فهو خبر ، وإذا كان خبراً فتوهّم بعض الناس أنّه إذا أخذت هذه الآيات على ظواهرها أدّى إلى التناقض ، لأنه يقال : لا أحد أظلمُ ممن منع مساجد الله ، ولا أحَد أظلم ممن افترى على الله كذباً ، ولا أحد أظلم ممّنْ ذكّر بآيات[٥] الله فأعرض عنها .

واختلفَ المفسِّرون في الجواب عن هذا السؤال على طرق :

ـ (أحدها) : تخصيص كلّ واحد في[٦] هذه المواضع بمعنى صلته ، فكأنّه قال : لا أحدَ من المانعين أظلم ممّنْ منع مساجد الله ، ولا أحدَ من المفترين أظلمُ ممن افترى على الله كذباً ، وكذلك باقيها ، وإذا تخصص بالصِّلات زال عنه التناقض . ٧٥/٤

ـ (الثاني) : أن التخصيص بالنسبة إلى السبق لما لم يسْبِقْ أحدٌ إلى مثله ، حُكْمٌ عليهم

---

(١) في المخطوطة (الجنس والاهتمام لما هو المقصود) .
(٢) في المطبوعة (ألا ترى إلى سورة الرحمن) ، والمقصود قوله تعالى ﴿ يَسْأَلُهُ مَنْ فِي السَّمٰوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ الآية : ٢٩ .
(٣) في المطبوعة (وكونه سؤلا) .
(٤) نقله الزركشي عن أبي حيان في البحر المحيط ٣٥٧/١ عند تفسير الآية (١١٤) .
(٥) في المخطوطة (بآيات ربه ثم) .
(٦) في المخطوطة (من هذه المواضع على صلته) .

بـأنّهم أظلمُ ممَّنْ جاء بعـدهم سالكـاً طريقتهم ، وهـذا يؤول معناه إلى السبق في المـانعية ، والافترائية(١) .

-(٢)[(الثالث): - و](٢) ادّعى الشيخ أبو حيان [أنه](٣) الصواب - [إذ المقصود](٣) نفيُ الأظلمية لا يستدعي نفيَ الظالمية، لأنَّ نفي المُقَيَّد لا يدلُّ على نفي المطلق، فلو قلت: ما في الدار رجلٌ ظريف، لم يدلّ ذلك على نفي مطلق رجل، وإذا لم يدل على نفي الظالميّة لم يلزم التناقض لأن فيها إثبات التسوية في الأظلمية، وإذا ثبتت التسوية في الأظلمية لم يكن أحدٌ ممن وصف بذلك يزيد على الآخر، لأنّهم يتساووْن في الأظلمية، وصار المعنى: لا أحد أظلمُ ممن [افترى وممن كذب](٤) ونحوها، ولا إشكال في تساوي هؤلاء في الأظلمية، ولا يدلّ على أن أحد هؤلاء أظلمُ من الآخر، كما(٥) أنك إذا قلت: لا أحد أفقه [من زيد وعمرٍ وخالد، لا يدلّ على أن أحدهم أفقه من الآخر ، بل نفى أن يكون أحدٌ أفقه](٦) منهم.

لا يقال : إن مَنْ منع مساجد الله أن يُذكر فيها اسمُه وسَعَى في خرابـها ولم يفتـرِ على اللّهِ كذباً أقلُّ ظلماً ممّن جَمَعَ بينهما، فلا يكون مساوياً في الأظلمية! لأنا نقول: هذه الآيات كلّها إنما هي في الكُفّار ، فهم متساوون في الأظلمية ، وإن اختلفتْ طـرق الأظلمية ، فهي كلهـا صائرة إلى الكفر ، وهو شيء واحد ، لا يمكن فيه الزيادة بالنسبة لإفراد من اتصف به ، وإنّما تمكن الزيادة في الظلم بالنسبة لهم ، وللعصاة المؤمنين ، بجامع ما اشتركوا فيه من المخالفة ، فتقول: الكافر أظلمُ من المؤمن، وتقول: لا أحد أظلم من الكافر [٢٦٣/أ]؛ ومعناه أن ظلم الكافر يزيد على ظلم غيره»(٧). انتهى. ٧٦/٤

وقال بعضُ مشايخنا : لم يدّعِ القائلُ نفيَ الظالميّة ، فيقيمَ الشيخُ الدليلَ على ثبوتها ،

---

(١) وقال أبو حيان بعد هذه العبارة (وهذا كله بُعْدٌ عن مدلول الكلام ووضعه العربي ، وعجمة في اللسـان يتبعها (استعجام المعنى) .

(٢) ليست في المخطوطة ، والشيخ أبو حيان هو صـاحب « البحر المحيط » محمـد بن يوسف أثيـر الدين تقـدم التعريف به في ١/١٣٠ .

(٣) ليست في المطبوعة .

(٤) ليست في المخطوطة ، وعبارة المخطوطة (لا أحد أظلم ممن ذكره) .

(٥) في المخطوطة (ولأنك إذا قلت) .

(٦) هذه العبارة ليست في الأصول ، وأثبتناها من « البحر المحيط » لأن المعنى لا يستقيم بدونها .

(٧) هنا ينتهي النقل عن أبي حيان في تفسيره « البحر المحيط » .

وإنما دعواه أنّ «ومن أظلم ممن منع مثلاً»، والغرضُ أنَّ الأظلمية ثابتة لغير ما اتصف بهذا الوصف ، وإذا كان كذلك حصل التعارض ، ولا بد من الجمع بينهما . وطريقه التخصيص ، فيتعين القول به .

وقول الشيخ : إن المعنى « لا أحدَ أظلم ممن منع وممن ذكر » صحيح ، ولكن لم يستفَد ذلك إلا من جهة التخصيص ، لأن الأفراد المنفيّ عنها الأظلمية في آية ، أُثبتتْ لبعضها الأظلمية أيضاً في آية أخرى ، وهكذا بالنسبة إلى بقيَّة الآيات الوارد فيها ذلك . وكلام الشيخ يقتضي [أن][1] ذلك استفيد لا بطريق التخصيص ، بل بطريق أن الآيات المتضمنة[2] لهذا الحكم في [حكم][3] آية واحدة . وإذا تقرَّر ذلك ، علمتَ أن كلّ آية خُصَّتْ بأخرى ، ولا حاجة إلى القول بالتخصيص بالصِّلات ، ولا بالسبق .

- (الرابع) : طريقة بعض المتأخرين ، فقال : متى قدّرنا : « لا أحد أظلم » ، لزِم أحدُ الأمرين : إمَّا استواء الكلِّ في الظُّلم ، وأن المقصود نفي الأظلمية عن غير المذكور ، لا إثبات الأظلمية له ، وهو خلاف المتبادر إلى الذهن ، وإمّا أن كلَّ واحد أظلمُ في ذلك النوع . وكلا الأمرين إنما لزم من جَعْل مدلولها إثبات الأظلمية للمذكور حقيقة ، أو نفيها عن غيره .

وهنا معنى ثالث ، وهو أمكنُ في المعنى وسالم عن الاعتراض ، وهو الوقوف مع مدلول اللفظ من الاستفهام ، والمقصود به أنّ هذا الأمر عظيم فظيع ، قصدنا بالاستفهام عنه تخييل أنه لا شيء فوقه ، لامتلاء قلب المستفهم عنه بِعظمته امتلاء يمنعه من ترجيح غيره ، فكأنه مضطر [إلى][4] أن يقول : لا أحد أظلم ؛ وتكون دلالته على ذلك استعارة لا حقيقة ، فلا يردُ كون غيره أظلم منه إن فرض . وكثيراً ما يستعمل هذا في الكلام إذا قصد به التهويل ، فيقال : أيّ شيء أعظم من هذا إذا قُصِدَ إفْراط عظمته؟ ولو قيل للْمُتكلّم بذلك: أنت قلت إنه أعظم الأشياء، لأبى ذلك. فليفهم هذا المعنى، فإنّ الكلامَ ينتظم معه والمعنى عليه. ٧٧/٤

قاعدة[5]

قوله تعالى : ﴿ وَمَا جَعَلْنَاهُمْ جَسَداً لَا يَأْكُلُونَ الطَّعَامَ ﴾ (الأنبياء : ٨) ، قال صاحب

---

(١) ليست في المخطوطة .

(٢) في المخطوطة (المقتضية) .

(٣) ليست في المطبوعة .

(٤) ليست في المخطوطة .

(٥) في المخطوطة (فايدة) .

« الياقوتة »[١] : قال ثعلب والمبرّد جميعاً : العرب إذا جاءت بين الكلامين بِجَحْدَيْن ، كان الكلامُ إخْباراً ، فمعناه [إنما جعلناهم] [٢]جسداً لا يأكلون الطعام . ومثله : ما سمعت منك ولا أقبل منك مالا . وإذا كان في أول الكلام جَحْد كان الكلام مجحوداً جحداً حقيقيًا ، نحو « ما زيد بخارج » ، فإذا جمعت بين جَحْدَين في أول الكلام كان أحدهما زائداً ، كقوله : [ما][٢] ما قمت يريد: [«ما قمت»][٢]، ومثله ما إن قمت، وعليه قوله تعالى: ﴿فِيمَا إِنْ مَكَّنَاكُمْ فِيهِ﴾ (الأحقاف: ٢٦)، في أحد الأقوال.

قاعدة في ألفاظ يُظنُّ بها الترادف وليست منه

٧٨/٤

ولهذا وُزِّعَتْ بحسب المقامات فلا يقوم مرادفها فيما استعمل فيه مقام الآخر ، فعلى المفسر مراعاةُ [مجاري] [٣] الاستعمالات والقطع بعدم الترادف ما أمكن ؛ فإنَّ للتركيب معنًى غير معنى الإفراد ، ولهذا مَنَع كثير من الأصوليّين وقوعَ أحد المترادفين موقع الآخر في التركيب ؛ وإن اتفقوا على جوازه في الإفراد .

● فمن ذلك « الخوف »و « الخشية » ، لا يكادُ اللُّغوي يفرّق بينهما ، ولا شكّ أن الخشْيةَ أعْلى من الخوف ، وهي أشدّ الخوف . فإنها مأخوذة من قولهم: شجرة خَشيّة إذا كانت يابسة وذلك فوات بالكلية؛ والخوف من قولهم: ناقة خَوْفاء؛ [٢٦٣/ب] إذا كان بها داء، وذلك نقص وليس بفوات ؛ ومن ثَمَّةَ خُصّت الخشية بالله تعالى في قوله سبحانه : ﴿ وَيَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ وَيَخَافُونَ سُوءَ ٱلْحِسَابِ ﴾ (الرعد : ٢١) .

وفُرِق بينهما أيضاً، بأن الخشية تكون من عِظم المخشيّ ، وإن كان الخاشي قويًا ، والخوف يكون من ضعف [٤] الخائف ، وإن كان المخوف أمراً يسيراً ، ويدلّ على ذلك أن الخاء والشين والياء في تقاليبها تدلُّ على العظمة؛ قالوا : شيخ للسيد الكبير ، والخيش لما غلظ[٥] من الكتّان ، والخاء والواو والفاء في تقاليبها تدلّ على الضعف ، وانظر إلى الخوف لما

---

(١) هو محمد بن عبد الواحد بن أبي هاشم أبو عمر المعروف بالزاهد ، وغلام ثعلب تقدم التعريف به وبكتابه في ١/٣٩٣.

(٢) ليست في المخطوطة .

(٣) ليست في المطبوعة .

(٤) في المخطوطة (من صفة الخائف) .

(٥) في المطبوعة (والخيش لما عظم) .

فيه من ضعف القوة ، وقال تعالى : ﴿ وَيَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ وَيَخَافُونَ سُوءَ ٱلْحِسَابِ ﴾ ، فإن الخوف من اللّه لعظمته، يخشاه كلّ أحد كيف كانت حاله، وسوء الحساب ربما لا يخافه مَنْ كان عالماً بالحساب، وحاسب نفسه قبل أن يُحاسَب.

٧٩/٤ وقال تعالى : ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَاءُ ﴾ (فاطر : ٢٨) ، وقال لموسى : ﴿ لَا تَخَفْ ﴾ (النمل : ١٠) ، أي لا يكونُ عندك من ضعف نفسِك ما تخاف منه [بسبب][1] فرعون .

فإن قيل : وَرَد : ﴿ يَخَافُونَ رَبَّهُمْ ﴾ ؟

قيل : الخاشي من الله بالنسبة إلى عظمة الله ضعيفٌ ، فيصحّ أن يقول : « يخشى ربه » لعظمته ، ويخاف ربه ، أي لضعفه بالنسبة إلى الله [تعالى] .

وفيه لطيفة، وهي أنَّ اللّه تعالى لما ذكر الملائكة وهم أقوياء ذكر صفتَهم بين يديه[2] ، فقال : ﴿ يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ﴾ (النحل : ٥٠) ، فبيّن أنهم عند الله ضعفاء ، ولما ذكر المؤمنين من الناس وهم ضعفاء لا حاجة إلى بيان ضعفهم ، ذكر ما يدلّ على عظمة الله [تعالى] ، فقال : ﴿ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ﴾ ، ولما ذكر ضعف الملائكة بالنسبة إلى قوة الله [تعالى] قال : ﴿ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ ﴾ ، والمراد فوقيّة بالعظمة .

● **ومن ذلك الشحّ والبخل** ، والشحّ هو البخل الشديد ؛ وفرق العسكريّ[3] « بين البُخل والضَّنّ ، بأن الضَّنّ أصله أن يكون بالعواري والبخل بالهيئات ، ولهذا يقال : هو ضنِين بعلمه ، ولا يقال : هو بخيل ، لأن العِلْم أشبهُ بالعاريّة منه بالهبة ؛ لأن الواهب إذا وهب شيئاً خرج عن ملكه بخلاف العاريّة ، ولهذا قال تعالى : ﴿ وَمَا هُوَ عَلَى ٱلْغَيْبِ بِضَنِينٍ ﴾ (التكوير : ٢٤) ، ولم يقل بـ (بخيل) » .

٨٠/٤ ● **ومن ذلك الغبطة والمنافسة** ، كلاهما محمود ، قال تعالى : ﴿ وَفِي ذَٰلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ

---

(١) ليست في المطبوعة .

(٢) في المخطوطة (بين يدي الله تعالى) .

(٣) تصحفت في المخطوطة إلى (العكبري) والصواب ما في المطبوعة ، وهو الحسن بن عبد الله بن سهل تقدم التعريف به في ٥٣/٣ وانظر قوله في كتابه « الفروق اللغوية » ص ١٤٤ الباب الثاني عشر في الفرق بين القسم والحظ . . . ، ومنه : ومما يخالف السخاء في هذا الباب ، البخل .

﴿الْمُتَنَافِسُونَ﴾ (المطففين : ٢٦) ، وقال ﷺ : « لا حسد إلا في اثنتين »[١] ، وأراد الغبطة ، وهي تمنّي مثل ما له من غير أن يغتمّ لنيل غيره ؛ فإن انضمّ إلى ذلك الجدّ والتشمير إلى مثله أو خيرٍ منه ، فهو منافسة .

وقريب منها الحسد والحقد ، فالحسد تمنّي زوال النعمة عن مستحقها ، وربما كان مع سعيٍ في إزالتها ، كذا ذكر الغزالي[٢] [وغيره][٣] هذا القيد أعني الاستحقاق ، وهو يقتضي أن تمنّي زوالها عمن لا يستحقها لا يكون حَسداً .

● ومن ذلك «السبيل» و «الطريق »، قد كثُر استعمال السبيل في القرآن؛ حتى إنه وقع في الربع الأول منه في بضع وخمسين موضعاً ، أولها [قوله تعالى][٤] : ﴿ لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أُحْصِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ (البقرة : ٢٧٣) ، ولم يقع ذكر الطريق [٥[فيه[٦] إلا في قوله ﴿ ولا ليهديهم طريقاً * إلا طريق جهنم ﴾ (النساء : ١٦٨ ، ١٦٩) ثم إن اسم السبيل أغلب وقوعاً في الخير ولا يكاد اسم الطريق][٥] يراد به الخير [إلا][٧] مقترناً بوصف أو بإضافة ، مما يخلّصه لذلك ، كقوله تعالى : ﴿ [يهدي][٥] إِلَى الْحَقِّ وَإِلَىٰ طَرِيقٍ [مُسْتَقِيمٍ][٧] ﴾ (الأحقاف : ٣٠) .

---

(١) متفق عليه من رواية عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ، أخرجه البخاري في **الصحيح** ١/١٦٥ كتاب العلم (٣) ، باب الاغتباط في العلم والحكمة (١٥) ، الحديث (٧٣) ، وأخرجه مسلم في **الصحيح** ١/٥٥٩ كتاب صلاة المسافرين (٦) ، باب فضل من يقوم بالقرآن ويعلمه (٤٧) ، الحديث (٢٦٨/٨١٦) ، ومن رواية عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ، أخرجه البخاري في **الصحيح** ٩/٧٣ كتاب فضائل القرآن (٦٦) ، باب اغتباط صاحب القرآن (٢٠) ، الحديث (٥٠٢٥) ، ومسلم في **المصدر السابق** ١/٥٥٨ الحديث (٢٦٦/٨١٥) .

(٢) انظر **إحياء علوم الدين** ٣/١٨٩ بيان حقيقة الحسد وحكمه وأقسامه ومراتبه ، وذكر فيها (فهو حرام بكل حال إلانعمة أصابها فاجر أو كافر . . . ، فلا يضرك كراهتك لها ومحبتك لزوالها) .

(٣) ليست في المطبوعة .

(٤) ليست في المخطوطة ، وقول المصنف « أولها . . . » كذا ورد في المطبوعة والمخطوطة ، ولكن يظهر من التتبع أن قبلها (١٣) موضعاً ذكر فيها « السبيل » أولها في البقرة الآية ١٠٨ ، ثم الآيات : ١٥٤ ، ١٧٧ ، ١٩٠ ، ١٩٥ ، ٢١٥ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢٤٦ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ثم الآية ٢٧٣ وهي التي ذكرها المصنف .

(٥ ـ ٥) ليست في المطبوعة .

(٦) ضمير « فيه » يعود على الربع الأول من القرآن ، السابق ذكره .

(٧) ليست في المخطوطة .

● ومن ذلك « جاء »و « أتى » يستويان في الماضي ، و « يأتي » أخف من « يجيء » وكذا في الأمر و« جيئوا بمثله » [أثقل من « فأتوا بمثله »](*) ولم يذكر اللّه إلا « يأتي » و « يأتون » وفي الأمر « فأت » « فأتنا » « فأتوا » لأنَّ إسكان الهمزة ثقيل لتحريك حروف المد واللين ، تقول «جىء» أثقل من « ائت » .

وأما في الماضي ففيه لطيفة ، وهي أن[1] « جاء » يقال في الجواهر [٢٦٤/أ] والأعيان ، « وأتى » في المعاني والأزمان ، وفي مقابلتهما : ذهب ومضى ، يقال ذهب في الأعيان ، ومضى في الأزمان ، ولهذا يقال : حُكْم فلان ماضٍ ، ولا يقال : ذاهب ؛ لأن الحكم ليس من الأعيان .

٨١/٤ وقال [تعالى] : ﴿ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ ﴾ (البقرة : ١٧) ، ولم يقل « مضى » لأنه يضرب له المثل بالمعاني المفتقرة إلى الحال ، ويضرب له المثل بالأعيان القائمة بأنفسها ؛ فذكْر الله [تعالى] « جاء » في موضع الأعيان في الماضي ، « وأتى » في موضع المعاني والأزمان .

وانظر قوله تعالى : ﴿ وَلِمَنْ جَاءَ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ ﴾ (يوسف : ٧٢) ؛ لأن الصُّواع عين . ﴿ و[لَمَّا][2] جَاءَهُمْ كِتَابٌ ﴾ (البقرة : ٨٩) لأنه عين ، وقال : ﴿ وَجِيءَ [يَوْمَئِذٍ](*) بِجَهَنَّمَ ﴾ (الفجر : ٢٣) لأنها عين .

و[أما](*) قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ ﴾ (النحل : ٦١) ، فلأنَّ الأجل كالمشاهد ، ولهذا يقال : حضرتْه الوفاة وحضره الموت . وقال تعالى : ﴿ بَلْ جِئْنَاكَ بِمَا كَانُوا فِيهِ يَمْتَرُونَ ﴾ (الحجر : ٦٣) ، أي العذاب لأنه مرئيٌّ يشاهدونه ، وقال : ﴿ وَأَتَيْنَاكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّا لَصَادِقُونَ ﴾ (الحجر : ٦٤) ، حيث لم يكن الحق مرئيًّا.

(فإن قيل) : فقد قال تعالى : ﴿ أَتَاهَا أَمْرُنَا لَيْلاً أَوْ نَهَاراً ﴾ (يونس : ٢٤) ، وقال : [تعالى] : ﴿ وَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا ﴾ (هود : ٥٨) ، فجعل الأمرَ آتياً وجائياً . (قلنا) : هذا يؤيد ما ذكرناه ؛ فإنه لما قال : ﴿ جاء ﴾ وهم ممن يرى الأشياء ، قال : ﴿ جاء ﴾ أي عياناً ، ولما كان الروع[3] لا يبصر [ولا يسمع][4] ولا يرى، قال: ﴿أتاها﴾، ويؤيد هذا: أن «جاء»

(*) ليست في المخطوطة.
(١) أن تفسيرية بمعنى (أي) .
(٢) ليست في المخطوطة ، والصُّواع : إناء يشرب فيه .
(٣) تصحفت في المطبوعة إلى (الزرع) .
(٤) ليست في المطبوعة .

يُعَدّى بالهمزة ، ويقال : أجاءه ، قال [تعالى] : ﴿ فَأَجَاءَهَا ٱلْمَخَاضُ إِلَى جِذْعِ ٱلنَّخْلَةِ ﴾ (مريم : ٢٣) ، ولم يرد « أتاه » بمعنى « أئت » من الإتيان ، لأن المعنى لا استقلال له ، حتى يأتي بنفسه .

● ومن ذلك « الخطف » و« التخطف » لا يفرّق الأديب بينهما ، [والله تعالى فرّق بينهما][1] ، فتقول : ﴿ خطِف ﴾ بالكسر لما تكرر ، ويكون من شأن الخاطف [الخطف][1] ، و « خَطَف » بالفتح حيث يقع الخطف من غير [من][1] يكون من شأنه الخطف بكلفة ، وهو أبعد من « خَطَف » بالفتح ، فإنه يكون لمن اتفق له على تكلّف ، ولم يكن متوقعاً منه . ويدل عليه أن « فَعِل » بالكسر لا يتكرّر ، كعلم وسمع و « فَعَل » لا يشترط فيه ذلك ، كقتل وضرب ، قال تعالى : ﴿ إِلَّا مَنْ خَطِفَ ٱلْخَطْفَةَ ﴾ (الصافات : ١٠) ، فإن شغل الشيطان ذلك ، وقال : ﴿ فَتَخْطَفُهُ ٱلطَّيْرُ ﴾ (الحج : ٣١) لأنّ من شأنه ذلك .

٨٢/٤

[وقال: ﴿ تَخَافُونَ أَنْ يَتَخَطَّفَكُمُ ٱلنَّاسُ ﴾ (الأنفال : ٢٦) ، فإن الناس لا تخطف الناس إلا على تكلّف .

وقال : ﴿ وَيُتَخَطَّفُ ٱلنَّاسُ مِنْ حَوْلِهِمْ ﴾][1] (العنكبوت : ٦٧) .

وقال : ﴿ يَكَادُ ٱلْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَارَهُمْ ﴾ (البقرة : ٢٠) ، لأن البرق يخاف منه خطف البصر إذا قَوِيَ .

● ومن ذلك « مدّ » و « أمد » قال الراغب : « أكثر[2] ما جاء الإمداد في المحبوب : ﴿ وَأَمْدَدْنَاهُمْ بِفَاكِهَةٍ ﴾ (الطور : ٢٢) ، ﴿ وَظِلٍّ مَمْدُودٍ ﴾ (الواقعة : ٣٠) ،والمدّ [في المكروه][1] : ﴿ وَنَمُدُّ لَهُ مِنَ ٱلْعَذَابِ مَدًّا﴾ (مريم : ٧٩) .

● ومن ذلك « سقى » و « أسقى » وقد سبق .

● ومن ذلك « عمل » و « فعل » ، والفرق بينهما أن العملَ أخصّ من الفعل ، كلُّ عمل فعل ولا ينعكس ؛ ولهذا جعل النحاة الفعل في مقابلة الاسم ؛ لأنه أعمّ ، والعمل من الفعل ما كان مع امتداد ؛ لأنه « فَعِل » وباب « فعِل » لما تكرر .

٨٣/٤

(١ ـ ١) ليست في المخطوطة .

(٢) انظر « مفردات القرآن » ص ٤٦٥ مادة « مد » .

وقد اعتبره الله تعالى ، فقال : ﴿ يَعْمَلُونَ لَهُ مَا يَشَاءُ ﴾ (سبأ : ١٣) ، حيث كان فعلهم بزمان .

وقال: ﴿وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ (النحل: ٥٠)، حيث يأتون بما يؤمرون في طرفة عين ، فينقلون[١] المدن بأسرع من أن يقوم القائم من مكانه . وقال تعالى : ﴿ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا ﴾ (يسٓ : ٧١) ، ﴿ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ ﴾ (يسٓ : ٣٥) ، فإنَّ خَلْق الأنعام والثمار والزروع بامتداد ، وقال : ﴿ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ ٱلْفِيلِ ﴾ (الفيل : ١) ، ﴿ [أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ][٢] بِعَادٍ ﴾ (الفجر : ٦) ، ﴿ [وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ][٢] فَعَلْنَا بِهِمْ ﴾ (إبراهيم : ٤٥) ، فإنها إهلاكات وقعت من غير بطء .

وقال : ﴿ وَعَمِلُوا ٱلصَّالِحَاتِ ﴾ (البقرة : ٢٥) ، حيث كان المقصود المثابرةَ عليها ، لا الاتيانَ بها مرة . وقال : ﴿ وَٱفْعَلُوا ٱلْخَيْرَ ﴾ (الحج : ٧٧) ، بمعنى سارعوا . كما قال : ﴿ فَٱسْتَبِقُوا ٱلْخَيْرَاتِ ﴾ (البقرة : ١٤٨) . وقال : ﴿ وَٱلَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَاةِ فَاعِلُونَ ﴾ (المؤمنون : ٤) ؛ أي يأتون بها على سرعة من غير توانٍ في دفع حاجة الفقير ، فهذا هو الفصاحة في اختيار الأحسن في كل موضع .

● **ومن ذلك «القعود» و «الجلوس»** [٢٦٤/ب] . إن القعود لا يكون معه لَبْثة[٣] ، والجلوس لا يعتبر فيه ذلك ؛ ولهذا تقول : « قواعدالبيت » ، ولا تقول : « جوالسه » ؛ لأنَّ مقصودك ما فيه ثبات؛ والقاف والعين والدال كيف تقلَّبت دلَّت على اللَّبث؛ والقعدة بقاء على حالة، والدُّقْعاء للتراب الكثير الذي يبقى في مسيل الماء وله لَبث طويل؛ وأما الجيم واللام والسين فهي للحركة، منه السجلّ للكتاب يطوى له ولا يثبت عنده، ولهذا قالوا في قَعَد: يَقْعُد بضم الوسط، وقالوا: جلس يجلِس بكسره؛ فاختاروا الثقيل لما هو أثبت. ٨٤/٤

إذا ثبت هذا فنقول: قال اللّه تعالى ﴿مَقَاعِدَ لِلْقِتَالِ﴾ (آل عمران: ١٢١)، فإنَّ الثبات هو المقصود . وقال : ﴿ ٱقْعُدُوا مَعَ ٱلْقَاعِدِينَ ﴾ (التوبة : ٤٦) ، أي لا زوالَ لكم ،

---

(١) في المخطوطة (فيفعلون) .
(٢) ليست في المخطوطة .
(٣) في المخطوطة (لبث) .

ولا حركة عليكم بعد هذا . وقال : ﴿ [في][1] مَقْعَدِ صِدْقٍ ﴾ (القمر : ٥٥) ولم يقل «مجلس» إذ لا زوال عنه .

وقال : ﴿ [إذَا قِيلَ لَكُمْ][1] تَفَسَّحُوا فِي ٱلْمَجَالِسِ ﴾ (المجادلة : ١١) ، إشارة إلى أنّه يجلس فيه زماناً يسيراً ليس بمقعد؛ فإذا طُلِبَ منكم التفسح فافْسحوا، لأنه لا كُلْفة فيه لقصره ، ولهذا لا يقال : قعِيد الملوك ، وإنما يقال : جليسهم ، لأن مجالسَة الملوك يستحبّ فيها التخفيف ؛ والقعيدة [تقال][2] للمرأة ؛ لأنها تلبَث في مكانها .

● ومن ذلك « التمام » و « الكمال » ، وقد اجتمعا في قوله تعالى : ﴿ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي [وَرَضِيتُ لَكُم الإِسْلَامَ دِيْناً][2] ﴾ (المائدة : ٣) ، والعطف يقتضي المغايرة . فقيل : الإتمام لإزالة نقصان الأصل ، والإكمال لإزالة نقصان العوارض بعد تمام الأصل ؛ ولهذا كان قوله [تعالى : ﴿ تِلْكَ][1] عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾ (البقرة : ١٩٦) ؛ أحسن من « تامّة » ، فإنّ التمام من العدد قد عُلِمَ ؛ وإنما بقيَ احتمالُ نقْصٍ في صفاتها .

٨٥/٤ وقيل « تَمَّ » يشعر بحصول نقص قبله ، و « كَمَل » لا يشعر بذلك ؛ ومن هذا قولُهُمْ : رجل كامل ، إذا جَمَع خصالَ الخير ، ورجل تامّ إذا كان غير ناقص الطول .

وقال العسكريّ[3] : « الكمال اسم لاجتماع أبعاض الموصوف به ، والتمام اسم للجزء الذي يتمّ به الموصوف ؛ ولهذا يقولون : القافية تمام البيت ، ولا يقولون كماله ، ويقولون : البيت بكماله » .

● ومن ذلك الضياء والنور .

(**فائدة**) قال الجُوَيْنِيّ[4] : لا يكاد اللغويونَ يَفْرقون بين الإعطاء والإيتاء[5] ، وظَهر لي [بينهما فَرق][1] انبنى عليه بلاغةٌ في كتاب الله ، وهو أنّ الإيتاء[5] أقوى من الإعطاء [في

---

(١) ليست في المخطوطة .

(٢) ليست في المطبوعة .

(٣) تصحف في المخطوطة إلى (العكبري) ، وانظر قوله في كتابه « الفروق اللغوية » ص ٢١٨ الباب الثالث والعشرون في الفرق بين الحسن والوضاءة . . .

(٤) هو عبد الملك بن عبد الله تقدم التعريف به في ١١٨/١ .

(٥) تصحفت في المطبوعة إلى (الإتيان) والصواب ما أثبتناه من المخطوطة .

إثبات مفعوله ، لأنّ الإعطاء][1]له مطاوع ، يقال : أعطاني فعَطَوْتُ ، ولا يقال في الإيتاء [2] : آتاني فأتيت ، وإنما يقال : آتاني فأخذت ، والفعل الذي له مطاوع أضعف في إثبات مفعوله من الذي لا مطاوع له ؛ لأنك تقول : قطعتُه فانقطع ، فيدلّ على أن فعل الفاعل كان موقوفاً على قبول المحلّ، لولاه لما ثبت المفعول؛ ولهذا يصح : قطعته فما أنقطع، ولا يصحّ في ما لا مطاوع له ذلك، فلا يجوز أن يقال: ضربتُه فانضرب [أو ما انضرب][1] ولا قتلته فانقتل أو ما انقتل؛ لأن هذه أفعال إذا صدرت من الفاعل ثبت لها المفعول في المحلّ، والفاعل مستقلٌ بالأفعال التي لا مطاوعَ لها؛ فالإيتاء إذن أقوى من الإعطاء .

٨٦/٤ قال : وقد تفكّرت في مواضع من القرآن ، فوجدت ذلك مراعى ، قال الله تعالى في الملْك : ﴿ تُؤْتِي ٱلْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ ﴾ (آل عمران : ٢٦) لأن الملك شيء عظيم لا يُعطيه إلاّ مَنْ له قوة؛ ولأنّ المِلك في الملك أثبت من [المِلك في][1] المالك؛ فإن الملِك لا يخرج الملك من يده، [٢٦٥/أ] وأما المالك فيخرجه بالبيع والهبة .

وقال [تعالى] : ﴿ يُؤْتِي ٱلْحِكْمَةَ [من يشاء][3] ﴾ (البقرة : ٢٦٩) ، لأنّ الحكمة إذا ثبتتْ في المحل دامت . وقال : ﴿ آتَيْنَاكَ سَبْعاً مِنَ ٱلْمَثَانِي ﴾ (الحجر : ٨٧) ، لعظم القرآن وشأنه . وقال : ﴿ إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ ٱلْكَوْثَرَ ﴾ (الكوثر : ١) لأن النبيّ ﷺ وأمته يَرِدُون على الحوض ورود النازل على الماء ، ويرتحلون إلى منازل العزّ والأنهار الجارية في الجنان ، والحوض للنبي ﷺ وأمته عند عطش الأكباد قبل الوصول إلى المقام الكريم ، فقال فيه : ﴿ إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ ﴾ ، لأنه يترك ذلك عن قرب ، وينتقل إلى ما هو أعظم منه .

وقال : ﴿ أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ﴾ (طه : ٥٠) ، لأنّ من الأشياء ما له وجود في زمان واحد بلفظ الإعطاء ، وقال : ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى ﴾ (الضحى : ٥) ، لأنه تعالى بعد ما يرضي النبيَّ ﷺ يزيده وينتقل به من كلّ الرضا إلى أعظم ما كان يرجو منه ، [لا][4] بل حال أمته كذلك ، فقوله : ﴿ يُعْطِيكَ رَبُّكَ ﴾ فيه بشارة .

وقال : ﴿ حَتَّى يُعْطُوا ٱلْجِزْيَةَ [عَنْ يَدٍ][4] ﴾ (التوبة : ٢٩) لأنها موقوفة على قبولٍ

(١) ليست في المخطوطة .

(٢) تصحفت في المطبوعة إلى (الإتيان). والصواب ما أثبتناه من المخطوطة .

(٣) ليست في المطبوعة .

(٤) ليست في المخطوطة .

٤/٨٧ منّا ، وهم لا يُؤتون إيتاءً عن [طيب][1] قلب ، وإنما هو عن كُرْه ، إشارةً إلى أن المؤمن ينبغي أن يكون إعطاؤه للزكاة بقوة ، لا يكون كإعطاء الجزية . فانظر إلى هذه اللطيفة الموقِفة على سرّ[2] من أسرار الكتاب !

قاعدة في التعريف والتنكير

اعلم أن لكل واحد منهما [مقاماً][1] لا يليق بالآخر .

● **فأمّا التعريف[*] فله أسباب :**

ـ **(الأول) : الإشارة إلى معهود خارجيّ** ، كقوله تعالى : ﴿ بِكُلِّ سَاحِرٍ عَلِيمٍ * فَجُمِعَ ٱلسَّحَرَةُ ﴾ (الشعراء : ٣٧ ـ ٣٨) ، على قراءة الأعمش[3] فإنه أشيرَ بالسَّحرَة إلى « ساحر » مذكور . وقوله : ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولاً * فَعَصَى فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ ﴾ (المزمل : ١٥ ـ ١٦) . وأغرب ابنُ الخشّاب[4] فجعلَها للجنس ، فقال : لأنّ مَنْ عصَى رسولاً فقد عصى سائر الرسل .

ومنهم مَنْ لا يشترط تقدُّم ذكره ، وجعل منه قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا كَمَا آمَنَ ٱلنَّاسُ قَالُوا أَنُؤْمِنُ كَمَا آمَنَ ٱلسُّفَهَاءُ ﴾ (البقرة : ١٣) ، لأنهم كانوا يعتقدون أنّ الناسَ الّذين ٤/٨٨ آمنوا سفهاء. وقوله: ﴿وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كالأُنْثَى﴾ (آل عمران: ٣٦) أي ٱلذَّكَر الذي طلبتْه كالأنثى التي وُهِبَتْ لها، وإنما جُعل هذا للخارجي[5] لمعنى الذّكر في قولها: ﴿إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّراً﴾ (آل عمران: ٣٥)، [و][6] معنى الأنثى في قولها: ﴿إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ﴾ (آل عمران: ٣٦).

ـ **(الثاني) : لمعهود ذهنيٍّ** ، أي [في][6] ذهن مخاطبك ، كقوله تعالى : ﴿ إِذْ هُمَا فِي ٱلْغَارِ ﴾ (التوبة : ٤٠) ، ﴿ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ ﴾ (الفتح : ١٨) ، وإمّا

---

(١) ليست في المخطوطة .
(٢) تصحفت في المخطوطة إلى (شرط) .
(*) ويأتي التنكير ص ٨٠.
(٣) ذكرها البنا الدمياطي في « إتحاف فضلاء البشر » ص ٣٣١ سورة الشعراء فقال (وعن الأعمش « بكل ساحر » بوزن فاعل ، والجمهور بوزن فعّال) .
(٤) هو عبد الله بن أحمد بن أحمد تقدم التعريف به في ١٦٣/١.
(٥) في المخطوطة تصحفت (للجاري) .
(٦) ليست في المخطوطة .

حضوريٌّ ؛ نحو : ﴿ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾ (المائدة : ٣) ، فإنها نزلت يوم عرفة [١] .

- (الثالث) : الجنس ، وهي فيه على أقسام :

* أحدُها أنْ يقصد المبالغة في الخبر ، فيقصَرَ جنس المعنى على المخبر عنه ؛ نحو زيد [٢] الرجل ، أي الكامل في الرجولية . وجعل سيبويه صفاتِ الله تعالى كلّها من ذلك .

* وثانيها : أن يَقْصره على وجه الحقيقة لا المبالغة ، ويسمى تعريف الماهية ، نحو : ﴿ أُولَـٰئِكَ ٱلَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ ٱلْكِتَابَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ ﴾ (الأنعام : ٨٩) . وقوله : ﴿ وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ ﴾ (الأنبياء : ٣٠) ، [أي جَعَلْنا مبتدأ كل حيّ] [٣] هذا الجنس ، الذي هو الماء .

وقال بعضهم : المراد بالحقيقة ثبوتُ الحقيقة الكلّية الموجودة في الخارج ، [لا] [٣] الشاملةُ لأفراد الجنس، نحو: الرجلُ خير من المرأة، لا يريدون امرأة بعينها [٤]، وإنّما المراد: هذا الجنس خير من ذلك الجنس ؛ من حيث هو ، وإن كان يتفق في بعض أفراد النساء مَنْ هو خير من بعض أفراد الرجال ، بسبب عوارض .

وهذا معنى قول ابن بَابْشَاذ [٥]: إنّ تعريف العهد لما ثبت في الأعيان، وتعريف الجنس لما ثبت في الأذهان ؛ لأن التفضيلَ في الجنس [٢٦٥/ب] راجع إلى الصورتين الكلّيتين في الذهن إذ لا معنى للتفضيل في الصور الذهنية ، وإنما أضاف إلى الذهن لأنّ [حصص] [٦] ٤/٨٩ تلك الحقيقة التي ذكرناها ؛ وإن كانت موجودة في الخارج ؛ لاشتمال الأفراد الخارجية عليها ، ولكنّها كلها مطابقة للصور الذهنية التي لتلك الحقيقة ، ولهذا تسمى الكلية الطبيعية .

- (الرابع) : أن يقصد بها الحقيقة ، باعتبار كلّية ذلك المعنى ، وتعرف بأنها [التي] [٧] إذا نزعت حَسُن أن يخلفها « كلّ » وتُفيد معناها الذي وضعت له حقيقة ؛ ويلزم من

---

(١) انظر « أسباب النزول » للواحدي ص ١٢٦ فقال : (نزلت هذه الآية يوم الجمعة وكان يوم عرفة ، بعد العصر في حجة الوداع) .

(٢) في المخطوطة (كزيد الرجل) .

(٣) ليست في المخطوطة .

(٤) عبارة المخطوطة (لا يريدون رجلاً وامرأة معينة) .

(٥) في المخطوطة (وهو معنى) ، وابن بابشاذ هو طاهر بن أحمد أبو الحسن تقدم التعريف به في ٢٨/٣ .

(٦) ليست في المطبوعة . (٧) ليست في المخطوطة .

ذلك الدلالة على شمول الأفراد ، وهي الاستغراقية ، ويظهر أثره في صحة الاستثناء منه ، مع كونه بلفظ الفرد ، نحو : ﴿ إِنَّ ٱلإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ * إِلَّا ٱلَّذِينَ آمَنُوا ﴾ (العصر : ٢ ـ ٣) ، وفي صحة وصفه بالجمع نحو : ﴿ أَوْ ٱلطِّفْلِ ٱلَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا ﴾ (النور : ٣١) .

قال صاحب « ضوء المصباح »[1] : [و][2] سواء أكان الشمول باعتبار الجنس ، كالرجل والمرأة ، أو باعتبار النوع كالسارق والسارقة ، ويُفْرَق بينهما ، بأن ما دخلت عليه من أجل فعله فيزول عنه الاسم بزوال الفعل ، فهي للنوع . وما دخلت عليه من [أجل][2] وصفه فلا يزول عنه الاسم أبداً . هذا كله إذا دخلت على مفرد ، نحو : ﴿ [إِلَى][3] عَالِمِ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَادَةِ﴾ (التوبة: ٩٤) ﴿وَخُلِقَ ٱلإِنْسَانُ [ضَعِيفاً][3]﴾ (النساء: ٢٨) ﴿إِنَّ ٱلإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾ (العصر: ٢) خلافاً للإمام فخر الدين ومَنْ تبعه في قولهم: إن المفرد المحلَّى بالألف واللام لا يعمّ، ولنا الاستثناء في قوله تعالى: ﴿أَوِ ٱلطِّفْلِ ٱلَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا﴾ وليس في قوله: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ (المائدة: ٣٨) دلالة على العموم، كما زعم صاحب «الكشاف» .

(فإن قلت) : فإذا لم يكن السارق عامًّا فبماذا تقطع يد كل سارق من لدن سُرِق رداء صفوان[4] إلى انقضاء العالم ؟ (قيل) : لأن المرادَ منه الجنس ؛ أي نفس الحقيقة ؛ والمعنى ٤/٩٠

---

(١) هو محمد بن يعقوب بن إلياس المعروف بابن النحوية تقدم التعريف به في ٣/٢٠٩ وبكتابه ٣/٣٩٠.
(٢) ليست في المطبوعة .
(٣) ليست في المخطوطة .
(٤) هو صفوان بن أمية روي : « أنَّ صفوانَ بن أُميَّةَ قدِمَ المدينةَ فنامَ في المسجدِ وتَوَسَّدَ رداءَهُ ، فجاءَ سارقٌ وأخذَ رداءه ، فأخذهُ صفوانُ بنُ أُميَّةَ فجاءَ بِهِ إلى رسولِ اللّهِ ﷺ فأَمَرَ أنْ تُقْطَعَ يدُه ، فقال صفوانُ : إني لم أُرِدْ هذا ، وهو عليهِ صدقةٌ ، فقال رسولُ اللّهِ ﷺ : فهلاَّ قبلَ أنْ تأتيَني به »
هذا الحديث مُخَرَّج من سبع طرق :
● الطريق الأولى : من رواية صفوان بن عبد اللّه بن صفوان ، أنَّ صفوان بن أمية . . . ، أخرجها مالك في الموطأ ٢/٨٣٤ ـ ٨٣٥ ، كتاب الحدود (٤١) ، باب ترك الشفاعة للسارق . . . (٩) ، الحديث (٢٨) واللفظ له ، وأخرجه الشافعي من طريق مالك في المسند ٢/٨٤ كتاب الحدود ، الباب الثاني في حد السرقة ، الحديث (٢٧٨) .
● الطريق الثانية : من رواية عبد اللّه بن صفوان أَنَّ صفوان بن أمية . . . ، أخرجها أحمد في المسند ٣/٤٠١ ، وأخرجه ابن ماجه في السنن ٢/٨٦٥ ، كتاب الحدود (٢٠) ، باب من سرق من الحِرْز (٢٨) ، الحديث (٢٥٩٥) ، عن عبد اللّه بن صفوان ، عن أبيه . . .

[أنَّ][1] المتصفَ بصفة السَّرِقة تقطع يده ، وهو صادق على كل سارق ؛ لأن الحقيقة كما توجد مع الواحد توجد مع المتعدّد أيضاً ؛ فإنْ دخلت على جَمْع ؛ فاختلف العلماء، هل سلبته معنى الجمع ، ويصير للجنس ويحمل على أقلّه ، وهو الواحد لئلا يجتمع على الكلمة عمومان ؟ أو معنى الجمع باقٍ معها ؟

[عمومُ][2] مذهب الحنفية الأوّل ، [3][وقضية مذهبنا الثاني . ولهذا اشترطوا ثلاثة من كل صِنْف في الزكاة إلا العاملين . ويلزم الحنفيّةَ][3] ألّا يصح منه الاستثناء ولا يخصصه ، وقد قال تعالى : ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ * إِلَّآ إِبْلِيسَ ﴾ (الحجر : ٣٠ ـ ٣١) ، وقال : ﴿ فَاقْتُلُوا ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾ (التوبة : ٥) ، إلى قوله : ﴿ حَتَّى يُعْطُوا ٱلْجِزْيَةَ ﴾ (التوبة : ٢٩) وقد حَققتهُ في باب العموم من « **بحر الأصول** »[4] .

= ● الطريق الثالثة : من رواية ابن عباس رضي الله عنه قال : كان صفوان بن أمية . . . ، أخرجها الدارمي في السنن ٢/ ١٧٢ ، كتاب الحدود ، باب السارق يوهب منه السرقة . . . ، وأخرجه النسائي في **المجتبى من السنن** ٨/ ٦٩ ، كتاب قطع السارق (٤٦) ، باب ما يكون حرزاً . . . (٥) ، وأخرجه الحاكم في **المستدرك** ٤/ ٣٨٠ ، كتاب الحدود ، باب النهي عن الشفاعة في الحد ، وقال : (صحيح الإسناد) ، ووافقه الذهبي .

● الطريق الرابعة : من رواية حميد ابن أخت صفوان بن أمية ، عن صفوان بن أمية . . . ، أخرجها أحمد في **المسند** ٣/ ٤٠١ ، وأخرجه أبو داود في **السنن** ٤/ ٥٥٣ ، كتاب الحدود (٣٢) ، باب من سرق من حِرْزٍ (١٤) ، الحديث (٤٣٩٤) ، وأخرجه النسائي في **المصدر السابق** ٨/ ٦٩ ـ ٧٠ ، وأخرجه ابن الجارود في **المنتقى** ، ص ٢٨١ ، باب القطع في السرقة ، الحديث (٨٢٨) ، وأخرجه الحاكم في **المستدرك** ٤/ ٣٨٠ ، كتاب الحدود ، باب النهي عن الشفاعة في الحدّ .

● الطريق الخامسة : من رواية طارق بن مرقع ، عن صفوان بن أمية . . . ، أخرجها أحمد في **المسند** ٣/ ٤٠١ ، وأخرجها النسائي في **المصدر السابق** ٨/ ٦٨ .

● الطريق السادسة : من رواية طاوس ، عن صفوان بن أمية . . . ، أخرجها أحمد في **المصدر السابق** ، وأخرجها النسائي في **المصدر السابق** ٨/ ٧٠ .

● الطريق السابعة : من رواية عطاء ، عن صفوان بن أمية . . . ، أخرجها النسائي في **المصدر نفسه** ٨/ ٦٨ .

(١) ليست في المخطوطة .

(٢) ليست في المطبوعة . (٣ ـ ٣) ليست في المخطوطة .

(٤) هو كتاب « **البحر المحيط** » في أصول الفقه للمؤلف سبق التعريف به في مقدمة التحقيق ضمن ترجمة الزركشي ص ١٨ ، مؤلفاته .

ثم الأكثر في نعتها وغيرها موافقة اللفظ، كقوله تعالى: ﴿ وَٱلْجَارِ ذِي ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْجَارِ ٱلْجُنُبِ ﴾ (النساء : ٣٦) ، وقوله : ﴿ لَا يَصْلَاهَا إِلَّا ٱلْأَشْقَى * ٱلَّذِي كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ * وَسَيُجَنَّبُهَا ٱلْأَتْقَى * ٱلَّذِي يُؤْتِي مَالَهُ يَتَزَكَّىٰ ﴾ (الليل : ١٥ إلى ١٨) .

وتجيء موافقة معنًى لا لفظا على قلة [١]، كقوله : ﴿ أَوِ ٱلطِّفْلِ ٱلَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَىٰ عَوْرَاتِ ٱلنِّسَاءِ ﴾ (النور: ٣١).

● **وأما التنكير ، فله أسباب :**

٩١/٤ - (**الأول**) : **إرادة الوحدة** ، نحو : ﴿ وَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ يَسْعَىٰ ﴾ (القصص : ٢٠) .

- (**الثاني**) : **إرادة النوع** ، كقوله : ﴿ هَٰذَا ذِكْرٌ [وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَآبٍ][٢] ﴾ (صٓ : ٤٩) أي نوع من الذكر . ﴿ وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ ﴾ (البقرة : ٧) ؛ [أي نوع غشاوة][٣] وهي التعامي عن آيات الله الظاهرة لكلِّ مبصر ؛ ويجوز أن يكون للتعظيم ، وأجريا في قوله [تعالى] : ﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ ﴾ (النور : ٤٥) ، [وقوله][٣] ﴿ وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَاةٍ ﴾ (البقرة : ٩٦) ؛ لأنهم لم يحرصوا على أصل الحياة حتى تعرف ، بل [على][٤] الازدياد من نوع ؛ وإن كان الزائدُ أقلَّ شيء ينطلق [٢٦٦/أ] عليه اسم الحياة .

- (**الثالث**) : **التعظيم** كقوله تعالى : ﴿ فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ (البقرة : ٢٧٩) ؛ أي بحرب وأيّ حرب . وكقوله : ﴿ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ ﴾ (البقرة : ١٠) ، أي لا يُوقف على حقيقته .

وجعل منه السّكاكي[٥] قوله تعالى : ﴿ إِنِّي أَخَافُ أَنْ يَمَسَّكَ عَذَابٌ مِنَ ٱلرَّحْمَٰنِ ﴾

---

(١) تصحفت عبارة المخطوطة إلى (موافقة معنى الألفاظ على مثله) .
(٢) ليست في المخطوطة .
(٣) ليست في المطبوعة .
(٤) ليست في المخطوطة .
(٥) هو يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي أبو يعقوب تقدم التعريف به في ١٦٣/١، وانظر قوله في كتابه «مفتاح العلوم» ص ١٩٤ الفن الثاني في تفصيل اعتبارات المسند إليه ، ومنه تنكير المسند إليه .

(مريم : ٤٥) ، و[الظاهر من][1] قول الزمخشري خلافه ؛ وهذا لم يصرّح بأن العذاب لاحقٌ به ، بل قال : ﴿ يمسّك ﴾ ، وذكر الخوف وذكر اسم الرحمن ؛ ولم يقل : « المنتقم » ، وذلك يدل [على][2] أنه لم يرد التعظيم .

وقوله : ﴿ أَنَّ لَهُمْ [جَنَّاتٍ][2] ﴾ (البقرة : ٢٥) .

(فإن قلت) : لِمَ [لم][2] ينكّر « الأنهار » في قوله : ﴿ مِنْ تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَارُ ﴾ ؟ (البقرة : ٢٥) . (قلت) : لا غرضَ في عظم الأنهار وسعتها ، بخلاف الجنات . ٩٢/٤

ومنه : ﴿ سَلَامٌ عَلَى إِبْرَاهِيمَ ﴾ (الصافات : ١٠٩) ؛ ﴿ وَسَلَامٌ عَلَيْهِ يَوْمَ وُلِدَ ﴾ (مريم : ١٥) .

وإنما لم ينكر « سلام عيسى » في قوله : ﴿ وَٱلسَّلَامُ عَلَيَّ يَوْمَ وُلِدْتُ ﴾ (مريم : ٣٣) ؛ فإنه في حقه[3] دعاءً ، به الرّمز إلى ما اشتق منه اسم الله تعالى ، والسلام : اسم من أسمائه ، مشتق من السلامة ، وكلّ اسم ناديته به متعرض لما يشتق منه ذلك الاسم ؛ نحو : يا غفور يا رحيم .

ـ (الرابع): التكثير؛ نحو «إنَّ له لإبلا»، وجعل منه الزمخشريّ[4] قوله تعالى: ﴿ إِنَّ لَنَا لَأَجْراً ﴾ (الأعراف : ١١٣) ، أي أجراً وافراً جزيلاً ، ليقابل[5] المأجور عنه من الغلبة على مثل موسى عليه السلام ؛ فإنه لا يقابل الغلبة عليه بأجر ؛ إلا وهو عديم النظير في الكثرة .

وقد أفاد التكثير والتعظيم معاً قولُه تعالى : ﴿ وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ ﴾ (فاطر : ٤) ؛ أي رسلٌ عظامٌ ذوو عددٍ كثيرٍ ، وذلك لأنه وقع[6] عوضاً عن قوله : « فلا تحزن وتصبّر » ، وهو يدلّ على عِظَم الأمر وتكاثر العدد .

---

(١) ليست في المخطوطة ، وانظر « الكشاف » ٤١٢/٢ عند تفسير الآية من سورة مريم ، وعبارة الزمخشري (ونكّر العذاب وجعل ولاية الشيطان ودخوله في جملة أشياعه وأوليائه أكبر من العذاب) .

(٢) ليست في المخطوطة .

(٣) في المطبوعة (في قصة دعائه ، الرمز) .

(٤) انظر « الكشاف » ٨١/٢ ضمن تفسير الآية من سورة الأعراف وعبارته (والتنكير للتعظيم ، كقول العرب : إن له لإبلاً وإن له لغنماً يقصدون الكثرة) .

(٥) في المخطوطة (لينال) .

(٦) في عبارة المخطوطة زيادة هي (لأنه وقع عدد كثير ، وذلك لأنه وقع عوضاً) .

ـ (**الخامس**) : **التحقير** ، كقوله تعالى : ﴿ مِنْ أَيِّ شَيْءٍ خَلَقَهُ ﴾ (عبس : ١٨) ؛ قال الزمخشري(١) : « أيْ من شيء حقيرٍ مهينٍ ، ثم بيّنه بقوله ﴿ مِنْ نُطْفَةٍ خَلَقَهُ ﴾ » (عبس : ١٩) .

وكقوله تعالى : ﴿ إنْ نَظُنُّ إلاَّ ظنّاً ﴾ (الجاثية : ٣٢) ، أي لا يُعْبأ به ، وإلا لاتّبعوه ، لأن ذلك ديدنهم ﴿ إنْ يَتَّبِعُونَ إلاَّ ٱلظَّنَّ ﴾ (النجم : ٢٣) .

ـ (**السادس**) : **التقليل** ، كقوله تعالى : ﴿ وَرِضْوَانٌ مِنَ ٱللَّهِ أَكْبَرُ ﴾ (التوبة : ٧٢) ؛ أي رضوان قليل من بحار رضوان الله الّذِي لا يتناهى ، أكبر من الجنات ؛ لأن رضا المولى رأس كل سعادة . وقوله تعالى : ﴿ فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ ﴾ (النحل : ٦٩) ؛ إذ المعنى أنه يحصل فيه [شفاء لا أنه يحصل](٢) أصل الشفاء في جملة صور ، ويجوز أن يكون للتعظيم . ٩٣/٤

وعدّ صاحب « **الكشاف** »(٣) منه : ﴿أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلاً﴾ (الإسراء : ١) ، أي بَعْض الليل .

وفيه نظر ؛ لأن التقليل عبارة عن تقليل الجنْس إلى فرد من أفراده لا ببعض فرد إلى جزء من أجزائه .

(**تنبيه**) هذه الأمور إنما تعلم من القرائن والسياق ، كما فهم التعظيم في قوله تعالى : ﴿ لِأَيِّ يَوْمٍ أُجِّلَتْ ﴾ (المرسلات : ١٢) ؛ من قوله بعده : ﴿ لِيَوْمِ ٱلْفَصْلِ * وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ ٱلْفَصْلِ ﴾ (المرسلات : ١٣ ـ ١٤) . وكما فُهِم التحقير من قوله : ﴿ مِنْ أَيِّ شَيْءٍ خَلَقَهُ ﴾ (عبس : ١٨) ؛ من قوله بعده : ﴿ مِنْ نُطْفَةٍ خَلَقَهُ ﴾ (عبس : ١٩) .

قاعدة [أخرى](*)

إذا ذكر الاسم مرتين فله أربعة أحوال ؛ لأنه إما أن يكون معرفتين ، (٤[أو نكرتين ؛ أو الثاني معرفة والأول نكرة . أو عكسه .

ـ (**فالأول**): أن يكونا معرفتين،]٤) والثاني فيه هو الأول غالباً، حملاً له على المعهود ٩٤/٤

(١) انظر « **الكشاف** » ١٨٦/٤ عند تفسير الآية من سورة عبس .
(٢) ليست في المطبوعة .
(٣) انظر « **الكشاف** » ٣٥٠/٢ عند تفسير الآية من سورة الإسراء .
(٤ ـ ٤) ساقط من المخطوطة .
(*) ساقطة من المطبوعة.

الذي هو الأصل في اللام أو الإضافة، كـ « العسر » في قوله: ﴿ فَإِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْراً * إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْراً ﴾ (الانشراح: ٥ ـ ٦)؛ ولذلك ورد: « لن يغلب عُسْر يسرين »[١]، قال التَّنُوخيّ[٢] : إنما كان مع العسر واحداً؛ لأنّ اللاّم طبيعة [والطبيعة][٣] لا ثانيَ لها، بمعنى أن الجنس هي، والكليُّ لا يوصف بوحدة ولا تعدد.

وقوله: ﴿ وَجعَلُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ ٱلْجِنَّةِ نَسَباً وَلَقَدْ عَلِمَتِ ٱلْجِنَّةُ إِنَّهُمْ لَمُحْضَرُونَ ﴾ (الصافات: ١٥٨). وقوله: ﴿ فَاعْبُدِ ٱللَّهَ مُخْلِصاً لَهُ ٱلدِّينَ * أَلاَ لِلَّهِ ٱلدِّينُ ٱلْخَالِصُ ﴾ (الزمر: ٢ ـ ٣). وقوله: ﴿وَقِهِمُ ٱلسَّيِّئَاتِ وَمَنْ تَقِ ٱلسَّيِّئَاتِ ﴾ (غافر: ٩). وقوله: ﴿ لِمَنِ ٱلْمُلْكُ ٱلْيَوْمَ لِلَّهِ ٱلْوَاحِدِ ٱلْقَهَّارِ * ٱلْيَوْمَ تُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ لاَ ظُلْمَ ٱلْيَوْمَ ﴾ (غافر: ١٦ ـ ١٧).

وقوله: ﴿ لَخَلْقُ ٱلسَّمٰوَاتِ وَٱلأَرْضِ أَكْبَرُ [٢٦٦ /ب] مِنْ خَلْقِ ٱلنَّاسِ وَلَـٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لاَ يَعْلَمُونَ ﴾ (غافر: ٥٧). وقوله: ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ ٱللَّيْلُ وَٱلنَّهَارُ وَٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ لاَ تَسْجُدُوا لِلشَّمْسِ وَلاَ لِلْقَمَرِ ﴾ (فصلت: ٣٧).

وقوله: ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَاطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ * صِرَاطَ ٱلَّذِينَ ﴾ (الفاتحة: ٦ ـ ٧).

وهذه القاعدة ليست مطّردة، [وهي منقوضة][٤] بآيات كثيرة، كقوله تعالى: ﴿ هَلْ جَزَاءُ ٱلإِحْسَانِ إِلاَّ ٱلإِحْسَانُ ﴾ (الرحمن: ٦٠)، فإنهما معرفتان وهما غَيْران؛ فإن الأول[٥] هو العمل، والثاني الثواب. وقوله تعالى: ﴿أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِالنَّفْسِ ﴾ (المائدة: ٤٥) أي القاتلة والمقتولة. وقوله: ﴿ ٱلْحُرُّ بِالحُرِّ ﴾ (البقرة: ١٧٨). وقوله: ﴿ هَلْ أَتَى عَلَى ٱلإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ ٱلدَّهْرِ ﴾ (الإنسان: ١). وقوله: ﴿ إِنَّا خَلَقْنَا ٱلإِنْسَانَ [من نطفة][٦] ﴾ (الإنسان: ٢). ٩٥/٤

وقوله: ﴿ وَ[٧]أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ ٱلْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقاً لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ [من الكتاب][٦] ﴾

---

(١) أخرجه من رواية الحسن مرسلاً ،الطبري في التفسير ١٥١/٣٠عند تفسير السورة. . . والحاكم في المستدرك ٥٢٨/٢ كتاب التفسير ، باب تفسير سورة ألم نشرح ، وذكره السيوطي في الدر المنثور ٣٦٤/٦ عند تفسير السورة وعزاه أيضاً لعبد بن حميد ، وابن مردويه .

(٢) هو محمد بن محمد زين الدين تقدم التعريف به في ٤٤٨/٢ .

(٣) ليست في المطبوعة .

(٤) ليست في المخطوطة .

(٥) في المخطوطة (فالأول العمل) .

(٦) ليست في المطبوعة .

(٧) في المخطوطة (هو الذي أنزل عليك الكتاب بالحق . . .) وصواب الآية كما في المطبوعة .

(المائدة: ٤٨). وقوله: ﴿ وَكَذَٰلِكَ أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ ٱلْكِتَابَ فَالَّذِينَ آتَيْنَـاهُمْ ٱلْكِتَابَ يُؤْمِنُـونَ بِهِ ﴾ (العنكبوت: ٤٧).

وقوله: ﴿ قُلِ ٱللَّهُمَّ مَالِكَ ٱلْمُلْكِ تُؤْتِي ٱلْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ ﴾ (آل عمران: ٢٦). فالمُلْك الذي يؤتيه الله [تعالى] للعبد لا يمكن أن يكون نفس مُلْكه، فقد اختلفا وهما معرفتان، لكن يصدُق أنّه إياه باعتبار الاشتراك في الاسم، كما صرح بنحوه في قوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّ ٱلْفَضْلَ بِيَدِ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ ﴾ (آل عمران: ٧٣)، فقد أعاد الضمير في المنفصل المستغرق باعتبار أصل الفضل.

ونظيرها[1] قوله تعالى: ﴿ أَيَبْتَغُونَ عِنْدَهُمُ ٱلْعِزَّةَ فَإِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعاً ﴾ (النساء: ١٣٩). وقوله: ﴿ أَفَلَمْ يَرَوْا إِلَى مَا بَيْنَ أَيْـدِيهِم ومَا خَلْفَهُمْ مِنَ ٱلسَّمَـاءِ وَٱلْأَرْضِ إِنْ نَشَأْ نَخْسِفْ بِهِمُ ٱلْأَرْضَ ﴾ (سبأ: ٩) فالأول عام والثاني خاص.

وقوله: ﴿ لَخَلْقُ السَّمٰوَاتِ وَٱلْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ ٱلنَّاسِ وَلٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ (غافر: ٥٧). ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَىٰ ٱلنَّاسِ وَلٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّـاسِ لَا يَشْكُرُونَ ﴾ (غـافر: ٦١). وقوله: ﴿ قَالَ فَالحَقُّ[2] وَٱلحَقَّ أَقُولُ ﴾ (صٓ: ٨٤). فالأول نصب على القَسم والثاني نصب بـ «أقول». وهذا بخلاف قوله: ﴿ وبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَلَ ﴾ (الإسراء: ١٠٥). ٩٦/٤

وأما قولـه: ﴿ وَمَا أُبَـرِّىءُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بـالسُّوءِ ﴾ (يـوسف: ٥٣)؛ فالأولى معرّفة بالضمير والثانية عامة، والأولى خـاصة، فـالأول داخل في الثـاني. وكذا قـوله: ﴿ عَنْ سَبِيلِ ٱللَّهِ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَضِلُّونَ عَنْ سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ (صٓ: ٢٦). وقوله: ﴿بِرَبِّ ٱلْعَالَمِينَ * رَبِّ مُـوسَى وهَارُونَ ﴾ (الشعـراء: ٤٧ ـ ٤٨). وقولـه: ﴿أَبْلُغُ الأَسْبَابَ * أَسْبَـابَ ٱلسَّمٰوَاتِ ﴾ (غافر: ٣٦ ـ ٣٧). وقوله: ﴿ سُنَّةَ ٱللَّهِ ٱلتَّي قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلُ وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ ٱللَّهِ تَبْدِيـلًا ﴾ (الفتح: ٢٣).

وقوله: ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ ٱلقُرْآنُ ﴾ (البقرة: ١٨٥)، ثم قال: ﴿ فَمَنْ شَهِدَ

---

(١) في المخطوطة (ونظيره).

(٢) قال ابن الجزري في « النشر » ٣٦٢/٢ (واختلفوا في ﴿ قال فالحق ﴾ فقرأ عاصم وحمـزة وخلف بالـرفع ، وقرأ الباقون بالنصب) .

مِنْكُمُ ٱلشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾ (البقرة: ١٨٥)، فهما وإن اختلفا يكون الأول خاصّاً والثاني عاماً متفقان بالجنس. وكذلك: ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ ٱلحَقِّ شَيْئاً﴾ (النجم: ٢٨)، ولذلك استبدل بها على أن الأصل إلغاء الظن مطلقاً.

٩٧/٤ وأما قوله تعالى: ﴿ فَجَاءَتْهُ إِحْدَاهُمَا تَمْشِي عَلَىٰ ٱسْتِحْيَاءٍ ﴾ (القصص: ٢٥)، بعد قوله: ﴿ قَالَتْ إِحْدَاهُمَا ﴾ (القصص: ٢٦) فيحتمل أن تكون الأولى [هي][١] الثانية وألاّ تكون. ونظيرها قوله تعالى: ﴿ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ ﴾ (البقرة: ٢٨٢).

فإن كانت « إحداهما » الثانية مفعولاً، فالاسم الأول هو الثاني على قاعدة المعرفتين، وإن كانت فاعلاً فهما [واحد][١] باعتبار الجنس. وأكثر النحاة على أنَّ الإعراب اذا لم يظهر في واحد من الاسمين تعيّن كون الأول فاعلاً، خلافاً لما قاله الزجاج في قوله[٢] تعالى: ﴿ فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَاهُمْ ﴾ (الأنبياء: ١٥).

وقوله: « ﴿وَإِنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيقاً يَلْوُونَ أَلْسِنَتَهُمْ بِالْكِتَابِ لِتَحْسَبُوهُ مِنَ ٱلْكِتَابِ وَمَا هُوَ مِنَ ٱلْكِتَابِ ﴾ (آل عمران: ٧٨)، فالكتاب الأول ما كتبوه بأيديهم، ثم كرره بقوله: ﴿فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُبُونَ ٱلْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ﴾ (البقرة: ٧٩). والكتاب الثاني التوراة. والثالث جنس كتب الله تعالى، أي ما هو من [شيء في][٣] كتب الله [تعالى] وكلامه ». قاله الراغب[٤].

- **(الثاني) ان يكونا نكرتين ، فالثاني غيرُ الأول ، وإلاّ لكان [٢٦٧/أ] المناسب هو[٥] التعريف بناء على كونه معهوداً سابقاً . قالوا : والمعنى في هذا والذي قبله أن النكرة تستغرق الجنس ، والمعرفة تتناول البعض ؛ فيكون داخلاً في الكلّ ، سواء قدّم أو أخّر . والمشهور في تمثيل هذا القسم « اليسر » ، في قوله تعالى : ﴿ فَإِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْراً * إِنَّ مَعَ العُسْرِ يُسْراً ﴾ (الانشراح : ٥ - ٦) .**

---

(١) ليست في المخطوطة .

(٢) في المخطوطة (كقوله تعالى) ، وانظر قول الزجاج في « معاني القرآن وإعرابه » ٣٨٦/٣ سورة الأنبياء .

(٣) ليست في المخطوطة .

(٤) انظر « المفردات » ص ٤٢٥ مادة « كتب » .

(٥) عبارة المخطوطة (المناسب هو الأول ، التعريف) .

٩٨/٤ وقد قيل إن تنكير « يسراً » للتعميم[١] ، وتعريف « اليسر » للعهد الذي كانوا عليه ، يؤكِّده سبب النزول[٢] أو الجنس الذي يعرفه كل أحد ، ليكون « اليسر » الثاني مغايراً للأول ، بخلاف العسر . والتحقيق أن الجملة الثانية هنا تأكيد للأولى لتقديرها في النفس ، وتمكينها من القلب ، ولأنها تكرير صريح لها ، ولا تدل على تعدد اليسر ، كما لا يدل قولنا : وإن مع زيد كتاباً ، إن مع زيد كتاباً ، على أن معه كتابين ، فالأفصح[٣] أن هذا تأكيد .

وقوله تعالى : ﴿ [اللَّهُ][٤] الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ . . . ﴾ (الروم : ٥٤) الآية ، فإنَّ كلًّا من المذكور غير الآخر ، فالضعف الأول النطفة أو التراب ، والثاني الضعف الموجود في الطفل والجنين، والثالث في الشيخوخة. والقوة الأولى التي تجعل للطفل حركة وهداية لاستدعاء اللبن، والدفع عن نفسه [بالبكاء][٥]، والثانية بعد البلوغ .

قال ابن الحاجب[٦] في قوله تعالى : ﴿ غُدُوُّهَا شَهْرٌ وَرَوَاحُهَا شَهْرٌ ﴾ (سبأ : ١٢) : الفائدة في إعادة لفظ « شهر » الإعلام بمقدار زمن الغدوّ وزمن الرواح ، والألفاظ التي تأتي مبيّنة للمقادير لا يحسنُ فيها الإضمار .

واعلم أنه ينبغي أن يأتي في هذا القِسْم الخلاف الأصوليّ ، في نحو : « صلّ ركعتين ، [صلّ ركعتين][٥] » هل يكون أمرين بمأمورين والثاني تأسيس ، أو لا؟ وفيه قولان.

وقد نقضوا هذا القسم بقوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَٰهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَٰهٌ ﴾ (الزخرف : ٨٤) ، فإنَّ فيه نكرتين ؛ والثاني هو الأول . وأجاب الطِّيبي[٧] ، بأنه من باب التكرير[٨] وإناطة أمر زائد .

---

(١) في المخطوطة (مع التعميم) .

(٢) قال البغوي في « معالم التنزيل » ٥٠٣/٤ (إن الله بعث نبيه ﷺ وهو مقل مخف ، فكانت قريش تعيره بذلك حتى قالوا : إن كان بك طلب الغنى جمعنا لك مالاً حتى تكون كأيسر أهل مكة ، فاغتم النبي ﷺ لذلك فظن أن قومه إنما يكذبونه لفقره ، فعدد الله نعمه عليه في هذه السورة ووعده الغنى يسليه بذلك عما خامره من الغم فقال ﴿ فإن مع العسر يسراً ﴾) .

(٣) في المخطوطة (فالأصح) .

(٤) لفظ الجلالة ليس في المخطوطة . (٥) ليست في المخطوطة .

(٦) هو عثمان بن عمر بن أبي بكر ، أبو عمرو بن الحاجب الكردي تقدم التعريف به في ٤٦٦/١ .

(٧) هو الحسن بن محمد بن عبد الله تقدم التعريف به في ٢٨/٣ .

(٨) تصحفت في المخطوطة إلى التذكير .

٩٩/٤ وهذه القاعدة فيما إذا لم يقصد التكرير ، وهذه الآية من قصد التكرير . ويدلّ عليه تكرير ذكر الربّ فيما قبله من قوله : ﴿ سُبْحَانَ(١) رَبِّ ٱلسَّمَٰوَاتِ وَٱلْأَرْضِ رَبِّ ٱلْعَرْشِ ﴾ (الزخرف : ٨٢) .

وأجاب غيره بأنّ « إله » بمعنى معبود ، والاسم المشتق إنما يقصَد به ما تضمَّنه من الصفة ، فأنت إذا قلت : زيد ضارب عمرو ، ضارب بكر ، لا يُتخيَّل أن الثّاني هو الأول ، وإن أخبر بهما عن ذات واحدة ؛ فإن المذكور حقيقة إنما هو المضروبان لا الضاربان ، ولا شكّ أن الضميرين مختلفان .

ومنها قوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ ﴾ (البقرة : ٢١٧) ، الثاني هو الأول . وأجيب بأنّ أحدهما محكيٌّ من كلام السائل ، والثاني من كلام النبيّ ﷺ ؛ وإنّما الكلامُ في وقوعهما من متكلّم واحد . ومنها قوله تعالى : ﴿ فَبَاءُو بِغَضَبٍ عَلَىٰ غَضَبٍ ﴾ (البقرة : ٩٠) . ومنها : ﴿ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ ۝ [قَالُوا بَلَىٰ قَدْ جَاءَنَا نَذِيرٌ](٢) ﴾ (الملك : ٨ ـ ٩) . ومنها : ﴿ وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ [عَلَيْهِ](٢) آيَةٌ مِنْ رَبِّهِ قُلْ إِنَّ ٱللَّهَ قَادِرٌ عَلَىٰ أَنْ يُنَزِّلَ آيَةً . . . ﴾ (الأنعام : ٣٧) .

ـ (**الثالث**) : **أن يكون الأول نكرة والثاني معرفة** ، فهو كالقسم الأول ، يكون الثاني فيه هو الأول ، كقوله [تعالى] : ﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولاً ۝ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ ﴾ (المزمل : ١٥ ـ ١٦) . وقوله : ﴿ فِيهَا مِصْبَاحٌ ٱلْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ ﴾ (النور : ٣٥) . وقوله : ﴿ وَلَمَنِ ٱنْتَصَرَ(٣) بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُولَٰئِكَ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ ۝ إِنَّمَا ٱلسَّبِيلُ ﴾ (الشورى : ٤١ ـ ٤٢) . وقوله : ﴿ وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ۝ صِرَاطِ ٱللَّهِ ﴾ (الشورى : ٥٢ ـ ٥٣) . وهذا منتقض بقوله : ﴿ لَا يَمْلِكُونَ لَكُمْ رِزْقاً فَٱبْتَغُوا عِنْدَ ٱللَّهِ ٱلرِّزْقَ ﴾ [أي لا يملكون شيئاً من الرزق ، فابتغوا عند الله كل رزقٍ](٤) (العنكبوت : ١٧) . ١٠٠/٤

وقوله : ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحاً وَٱلصُّلْحُ خَيْرٌ ﴾ (النساء : ١٢٨) ،

(١) في المخطوطة (سبحانه رب السموات والأرض رب العالمين) والصواب الموافق للمصحف ما في المطبوعة .

(٢) ليست في المخطوطة .

(٣) في المخطوطة (ولمن انتصر من بعد) والصواب الموافق للمصحف ما في المطبوعة .

(٤) ليست في المخطوطة .

فإنهم استدلوا [٢٦٧/ب] بها على استحباب كلّ صلح ، فالأول داخل في الثاني وليس بجنسه . وكذلك : ﴿ وَمَا يَتَّبِعُ أَكْثَرُهُمْ إِلاَّ ظَنّاً إِنَّ الظَّنَّ لاَ يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئاً ﴾ (يونس : ٣٦) . وقوله : ﴿ وَيُؤْتِ كُلَّ ذِي فَضْلٍ فَضْلَهُ ﴾ (هود : ٣) الفضل الأول العمل ، والثاني الثواب . وكذلك : ﴿ وَيَزِدْكُمْ قُوَّةً إِلَى قُوَّتِكُمْ ﴾ (هود : ٥٢). وكذلك: ﴿ لِيَزْدَادُوا إِيمَاناً مَعَ إِيمَانِهِمْ ﴾ (الفتح : ٤) . وكذلك : ﴿ زِدْنَاهُمْ عَذَاباً فَوْقَ الْعَذَابِ ﴾ (النحل : ٨٨) تعريفه أن المزيد غير المزيد عليه . وكذلك : ﴿ كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ(*) ﴾ (إبراهيم : ١) . [إلى](١) قوله : ﴿ أَوْ تَقُولُوا لَوْ أَنَّا أُنْزِلَ عَلَيْنَا الْكِتَابُ ﴾(٢) (الأنعام : ١٥٧) .

- (الرابع) : **عكسه فلا يطلق القول به ، بل يتوقف على القرائن ، فتارة تقوم قرينة على** التغاير ، كقوله تعالى : ﴿ وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُقْسِمُ الْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُوا غَيْرَ سَاعَةٍ ﴾ (الروم : ٥٥) . وكذلك قوله : ﴿ يَسْأَلُكَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَنْ تُنَزِّلَ عَلَيْهِمْ كِتَاباً ﴾ (النساء : ١٥٣) . وقوله : ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْهُدَى وَأَوْرَثْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ الْكِتَابَ * هُدًى ﴾ (غافر : ٥٣ ـ ٥٤) ، قال الزمخشريّ(٣) : « المراد بالهدى جميع ما آتاه من الدين والمعجزات والشرائع ، والهدى والإرشاد » .

١٠١/٤

وتارة تقوم قرينة على الاتحاد : كقوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ * قُرْآناً عَرَبِيًّا ﴾ (الزمر : ٢٧ ـ ٢٨) . وقوله : ﴿ وَإِذْ صَرَفْنَا إِلَيْكَ نَفَراً مِنَ الْجِنِّ يَسْتَمِعُونَ الْقُرْآنَ ﴾ (الأحقاف : ٢٩) إلى قوله : ﴿ إِنَّا سَمِعْنَا كِتَاباً ﴾ (الأحقاف : ٣٠) .

وأما قوله تعالى في سورة البقرة : ﴿ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ (البقرة : ١٧٨) . وقوله أيضاً: ﴿ مِنْ مَعْرُوفٍ ﴾ (البقرة : ٢٤٠) ، فهو من إعادة النكرة معرفة ، لأن ﴿ من معروف ﴾ وإن كان في التلاوة [متأخراً](٤) عن ﴿ بالمعروف ﴾ ، فهو في الإنزال متقدم عليه.

(*) كذا في المطبوعة والمخطوطة ، ولعله تصحيف من النساخ ، ولعل صواب الاستشهاد أن يكون بقوله تعالى ﴿ كتب أنزلناه مبارك ﴾ الأنعام : ١٥٥ ، لأن تمام عبارة المصنف « إلى قوله . . . » يؤيده .

(١) ليست في المطبوعة .

(٢) الآية في المخطوطة هي ﴿ أن تقولوا إنما أنزل الكتب على طائفتين ﴾ الأنعام : ١٥٦ .

(٣) انظر « الكشاف » ٣٧٥/٣ عند تفسير الآية من سورة غافر .

(٤) ليست في المخطوطة .

قواعـد تتعلـق بالعطـف

●[القاعدة][*] الأولى

ينقسم باعتبارٍ إلى عطف المفرد على مثله، وعطف الجمل. فأمّا عطف المفرد ففائدته تحصيل ١٠٢/٤ مشاركة الثاني للأوّل في الإعراب ، ليُعلَم أنّه مثل الأول في فاعليته أو مفعوليته ؛ ليتّصل الكلام بعضُـه ببعض ، أو حكمٍ خاصّ دون غيـره ، كما في قـوله تعـالى : ﴿ فَامْسَحُـوا بِـرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ ﴾ (المائدة : ٦) ، فمن قرأ بالنصب[١] عطفاً على « الـوجوه » كـانت « الأرجل[٢] مغسولة ، ومن قرأ بالجرّ عطفاً على « الـرؤوس » كانت ممسـوحة ، لكن خـولف ذلك لعارض يرجّح[٣] . ولا بدّ [في هذا][٤] من ملاحظة المشاكلة بين المتعاطفين ، فتقول : جاءني زيد وعمرو ، لأنهما معرفتان ، ولو قلت : جاء زيد ورجل ، لم يستقم لكون المعطوف نكرة ، نعم إنْ تخصّص فقلت : ورجل آخر ، جاز .

ولذا قال صاحب « المستوفى »[٥] من النحويين : وأما عطف الجملة ، فإن كانت الأولى لها محل[٦] من الإعـراب فكما سبق ، لأنّهـا تحل محـلّ المفرد ؛ نحـو مررت بـرجلٍ خَلْقُـه حسن ، وخُلقُه قبيح . وإن كان لا محلّ لها ، نحو زيد أخوك وعمرو صاحبك ، ففائدة العطف الاشتراك في مقتضى الحرف العاطف . فإن كان العطف بغير الواو ظهرلـه فائدة من التعقيب كالفاء ، أو الترتيب كـ « ثم » ، أو نفي الحكم عن الباقي كـ « لا » .

وأما الواو فلا تفيد شيئاً هنا غير المشارَكة في الإعراب .

وقيل : بل تفيد أنهما كالنظيرين والشريكين ؛ بحيث إذا عَلِم السامع حال الأول عَساه أن يعرف حال الثاني . ومن ثمةَ صار بعض الأصوليين إلى أن القِران في اللفظ يوجب القِران في

(*) ليست في المخطوطة .

(١) قال ابن الجزري في « النشر » ٢/ ٢٥٤ (واختلفوا في ﴿ وأرجلكم ﴾ فقرأ نافع وابن عامر والكسائي ويعقوب وحفص بنصب اللام ، وقرأ الباقون بالخفض) .

(٢) تصحفت في المخطوطة إلى (الأوجه) .

(٣) في المخطوطة (لمعارض أرجح) .

(٤) ليست في المخطوطة .

(٥) هو علي بن مسعود تقدم التعريف به وبكتابه في ١/ ٥١٣ .

(٦) تصحفت العبارة في المطبوعة (الأولى لا محل لها من الإعراب) .

الحكم . ومن هنا شرط البيانيون التناسبَ بين الجمل لتظهر الفائدة ، حتى إنهم منعوا عطف الإنشاء على الخبر وعكسه .

ونقله الصَّفَّار [في « شرح سيبويه »] (١) عن سيبويه ؛ ألا ترى إلى قوله : يقبح عندهم أن يدخلوا الكلام الواجب في موضع المنفيّ ، فيصيروا قد ضمّوا إلى الأول ما ليس بمعناه . انتهى .

ولهذا منع الناس من « الواو » ؛ في « بسم الله الرحمٰن الرحيم وصلّى الله على [سيدنا] (٢) محمد » ، لأن الأولى خبرية والثانية طلبية ، وجوّزه ابنُ الطَّراوة (٣) ؛ لأنهما يجتمعان في التبرّك .

١٠٣/٤

وخالفهم كثيرٌ من النحويين ، [٢٦٨/أ] كابن خروف (٤) والصفّار وابن عمرو (٥) ، وقالوا : يُعطَف الأمر على الخبر ، والنهي على الأمر والخبر ، قال تعالى : ﴿ يَـٰأَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ ﴾ (المائدة : ٦٧) ، فعطف خبراً على جملة شرط ، وجملة الشرط على الأمر .

وقال تعالى : ﴿ وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴾ (يونس : ٧٢) . ﴿ وَأَنْ أَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفاً وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾ (يونس : ١٠٥) ، فعطف نهياً على خَبر . ومثله : ﴿ يَا بُنَيَّ ٱرْكَبْ مَعَنَا وَلَا تَكُنْ مَعَ ٱلْكَافِرِينَ ﴾ (هود : ٤٢) .

قالوا : وتعطف الجملة على الجملة ، ولا اشتراك بينهما ، كما قال تعالى : ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا ٱللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ ﴾ (آل عمران : ٧) ، على قولنا بالوقف على « الله » وأنه سبحانه اختصّ به . وقال : ﴿ وَأُولَـٰئِكَ هُمُ ٱلْفَاسِقُونَ ﴾ (النور : ٤) فإنّه عِلّة تامة بخبرها ، فلا يوجب العطف المشاركة فيما تتمّ به الجملتان الأوليان ، وهو الشرط الذي تضمّنه قوله تعالى : ﴿وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا﴾ (النور: ٤)، كقولك : إن دخلتِ الدار

(١) ليست في المخطوطة ، والصفار هو القاسم بن علي البطليوسي الصفار تقدم التعريف به في ٤٥١/٢ ، والتعريف بكتابه في ٤٨٧/٢ .
(٢) ليست في المطبوعة .
(٣) هو سليمان بن محمد بن عبد الله المالقي تقدم التعريف به ٤٣٢/٢ .
(٤) هو علي بن محمد بن علي بن محمد بن خروف تقدم التعريف به في ٤٩٧/٢ .
(٥) كذا في الأصول ، ولعله « ابن عمرون » محمد بن محمد بن أبي علي بن عمرون تقدم التعريف به في ٢٢/٣ .

فأنت طالق ، وفلانة طالق ، لا يَتعلّق طلاق الثانية بالشرط ، وعلى هذا يختصّ الاستثناء به ولا يرجع لما تقدمه ، ويبقى المحدود في القذف غير مقبول الشهادة بعد التوبة كما كان قبلها (١) .

ومنه قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ يَشَإِ ٱللَّهُ يَخْتِمْ عَلَى قَلْبِكَ وَيَمْحُ ٱللَّهُ ٱلْبَاطِلَ ﴾ (الشورى : ٢٤)؛ فإنه علّة تامة معطوفة على ماقبلها، غير داخل تحت الشرط. ولو دخلت كان ختمُ القلب ومحو الباطل متعلقيْن بالشرط ، والمتعلّق بالشرط معدوم قبل وجوده ، وقد عدم ختم القلب وَوُجِد محو الباطل ، فعلمنا أنه خارج عن الشرط ، وإنما سقطت الواو في الخطّ ، واللفظ ليس للجزم ، بل سقوطه من اللفظ لالتقاء الساكنين ، وفي الخطّ اتباعا للفظ ، كسقوطه [في](٢) قوله تعالى : ﴿ وَيَدْعُ ٱلإِنْسَانُ ﴾ (الإسراء : ١١) ، وقوله : ﴿ سَنَدْعُ ٱلزَّبَانِيَةَ ﴾ (العلق : ١٨) ، ولهذا وقف عليه يعقوب بالواو نظراً للأصل ؛ وإن وَقَفَ [عليه](٢) غيرُه بغير واو اتّباعاً للخط . ١٠٤/٤

والدليل على أنّها ابتداء إعادة الاسم في قوله : ﴿ وَيَمْحُ ٱللَّهُ ﴾ (الشورى : ٢٤) ولو كانت معطوفة على ما قبلها لقيل « ويُمْحَ الباطل » ، ومثله : ﴿ لِنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِي ٱلْأَرْحَامِ [مَا نَشَاءُ](٢)﴾ (الحج : ٥) . وقوله : ﴿ وَيُذْهِبْ غَيْظَ قُلُوبِهِمْ وَيَتُوبُ ٱللَّهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ ﴾ (التوبة: ١٥). وقوله: ﴿قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاساً يُوَارِي سَوْآتِكُمْ وَرِيشاً وَلِبَاسِ ٱلتَّقْوَىٰ﴾ (الأعراف: ٢٦)، وغير ذلك.

(قلت) : وَكَثِيرٌ من هذا لا يَرِدُ عليهم ؛ فإنّ كلامَهم في الواو العاطفة ، وأما ﴿ وَنُقِرُّ فِي ٱلْأَرْحَامِ ﴾ وما بعده فهي للاستئناف ؛ إذ لو كانت للعطف لانتصب « نقرّ » [و « لباس](٣) ، وجزم و « يتوب » . وكذلك [الواو](٣) في ﴿ وَٱلرَّاسِخُونَ ﴾ للاستئناف ، ﴿ وَيَمْحُ ٱللَّهُ ﴾ .

وقال البيانيون : للجملة ثلاثة أحوال :

- (فالأول) : أن يكون ما قبلها [بمنزلة](٤) الصفة من الموصوف ، والتأكيد من المؤكّد ، فلا يدخلها عطف لشدة الامتزاج ؛ كقوله [تعالى] : ﴿ الٓمٓ ۞ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَابُ لَا رَيْبَ

(١) إشارة إلى بقية الآية ﴿ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُم ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُم شَهَادَةً أَبَداً وَأُولَـٰئِكَ هُمُ الفَاسِقُونَ ﴾ .

(٢) ليست في المخطوطة .

(٣) ليست في المطبوعة .

(٤) ليست في المخطوطة .

١٠٥/٤ فِيهِ ﴾ (البقرة : ١ ـ ٢) . وقوله : ﴿ خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ ﴾ (البقرة : ٧) مع قوله : ﴿ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ (البقرة : ٦) . وكذلك : ﴿ يُخَادِعُونَ ٱللَّهَ ﴾ (البقرة : ٩) مع قوله : ﴿ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ (البقرة : ٨) ؛ فإن المخادعة ليست شيئاً غير قولهم : ﴿ آمَنَّا ﴾ من غير اتصافهم .

وقوله : ﴿ وَإِذَا لَقُوا ٱلَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ ﴾ (البقرة : ١٤) ؛ وذلك لأن معنى قولهم : ﴿ إِنَّا مَعَكُمْ ﴾ أنّا لم نؤمن ، وقوله : ﴿ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ ﴾ خبر لهذا المعنى بعينه . وقوله : ﴿ وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِ آيَاتُنَا وَلَّىٰ مُسْتَكْبِراً كَأَنْ لَمْ يَسْمَعْهَا كَأَنَّ فِي أُذُنَيْهِ وَقْراً ﴾ (لقمان : ٧) .

وقوله : ﴿ مَا هَـٰذَا [بَشَراً إِنْ هَـٰذَا][1] إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ ﴾ (يوسف : ٣١) ؛ فإن كونه « ملكاً » ينفي كونه « بشراً » ؛ فهي مؤكدة للأولى . وقوله : ﴿ وَمَا عَلَّمْنَاهُ ٱلشِّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ وَقُرْآنٌ مُبِينٌ ﴾ (يسۤ : ٦٩) . وقوله : ﴿ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰ * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ﴾ (النجم : ٣ ـ ٤) . وقوله : ﴿ إِنَّ زَلْزَلَةَ ٱلسَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ ﴾ (الحج : ١) ؛ فإنها مؤكدة لقوله : ﴿ يَـٰأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا رَبَّكُمْ ﴾ . وقوله : ﴿ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ ﴾ (التوبة : ١٠٣) ؛ فإنها بيان للأمر بالصلاة .

١٠٦/٤ [2][وقوله : ﴿ إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِي مَقَامٍ أَمِينٍ ﴾ (الدخان : ٥١) ؛ بعد قوله : ﴿ إِنَّ هَـٰذَا مَا كُنْتُمْ بِهِ تَمْتَرُونَ ﴾][2] (الدخان : ٥٠) . وقوله : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا ٱلصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلاً ﴾ (الكهف : ٣٠) ؛ إذا جعلت ﴿ إِنَّا لَا نُضِيعُ ﴾ خبراً[3]؛ إذ الخبر لا يعطف على المبتدإ . وقوله : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا ٱلْحُسْنَىٰ أُولَـٰئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ ﴾ (الأنبياء : ١٠١)؛ بعد قوله: ﴿لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَهُمْ فِيهَا لَا يَسْمَعُونَ ﴾ (الأنبياء : ١٠٠) .

ـ (والثانية : : أنْ يغاير [٢٦٨/ب] ما قبلها ، وليس[4] بينهما نوع ارتباط بوجه ، فلا

---

(١) ليست في المخطوطة .
(٢ ـ ٢) ليست في المخطوطة .
(٣) في المخطوطة (خبر إنَّ) .
(٤) تصحفت في المخطوطة إلى (لكن) .

عطف أيضاً ؛ إذْ شرط العطف المشاكلة ؛ وهو مفقود ، وذلك قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ﴾ (البقرة : ٦) بعد [قوله][1] : ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ (البقرة: ٥).

(فإن قيل :) إذا كان حكم هذه الحالة والتي قبلها واحداً أدّى إلى الإلباس ؛ فإنّه إذا لم يعطفْ التبس حالة المطابقة بحالة المغايرة؛ وهلاّ عطفت [الحالة الأولى][1] [إلحاقاً لها][2] بالحالة الثانية؟ فإنّ ترك العطفُ يُوهم المطابقة، والعطف يُوهم عدمها، فلمَ اختير الأول دون الثاني؛ مع أنه لم يخل عن إلباس؟ (قيل): العاطف يوهم الملابسة بوجه قريب أو بعيد، بخلاف سقوط العاطف؛ فإنّه وإنْ أوهم المطابقة؛ إلا أن أمرَه واضح؛ فبأدنى نظر يُعلم، فزال الإلباس.

- (الحال الثالثة) : أن يغاير ما قبلها ؛ لكن بينهما نوع ارتباط ، وهذه هي التي يتوسطها العاطف؛ كقوله: ﴿أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ (البقرة: ٥)، وقوله: ﴿أولَئِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ وَأُولَئِكَ ٱلْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ وَأُولَـٰئِكَ أَصْحَابُ ٱلنَّارِ [هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾][3]﴾ (الرعد: ٥).

(فإن [4][قلت) : لم سقط العطف من ﴿ أُولَـٰئِكَ كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ ﴾ (الأعراف : ١٧٩) ، ولم يسقط من ﴿وَأُولَـٰئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾][4]؟ . (قلت) : لأن الغفلة شأن الأنعام ؛ فالجملة الثانية كأنها هي الجملة الأولى . ١٠٧/٤

(فإن قلت) : لِمَ سقط في قوله : ﴿ ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ ﴾ (البقرة : ١٥) ؟ (قلت) : لأن الثانية كالمسؤول عنها ، فنُزِّل تقدير السؤال منزلة صريحِهِ .

- (الحال الرابعة) : أن يكون بتقدير الاستئناف ، كَأَنَّ قائلا قال : لم كان كذا ؟ فقيل : كذا ؛ فها هنا لا عطف أيضاً ، كقوله تعالى : ﴿ وَجَـاءُو أَبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ * قَالُوا يَا أَبانا ﴾ (يوسف : ١٦ - ١٧) . وقوله : ﴿ وجَاءَ السَّحَرَةُ فِرْعَوْنَ قَـالُوا إِنَّ لَنَا لَأَجْراً ﴾[5] (الأعراف : ١١٣) ، التقدير : فما قالوا أو فعلوا ؟ فأجيب هذا التقدير بقوله : « قالوا » .

(١) ليست في المخطوطة .

(٢) ليست في المطبوعة .

(٣) ليست في المخطوطة.

(٤ - ٤) ليست في المخطوطة .

(٥) كذا الآية في المخطوطة وفي المطبوعة ﴿ فلما جاء السحرة لفرعون قالوا أئن لنا لأجراً ﴾ الشعراء : ٤١ ، ولكن صواب الآية ﴿ قالوا لفرعون ﴾ .

● **القاعدة الثانية**

ينقسم باعتبار عطف الاسم [(١) **على مثله ، والفعل على الفعل ـ إلى أقسام** :

ـ (**الأول**) : عطف الاسم](١) على الاسم ، وشرط ابن عَمْرون (٢) وصاحبه ابنُ مالك (٣) فيه أن يصحّ أن يُسند أحدُهما إلى ما أسند إلى الآخر ؛ ولهذا منع أن يكون : ﴿ وَزَوْجُكَ ﴾ [في](٤) ﴿ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ ﴾ (البقرة : ٣٥) ، (الأعراف : ١٩) ، معطوفاً على [الضمير](٥) المستكنّ في « اسكن »(٦) ، وجعله من عطف الجمل ؛ بمعنى أنه مرفوع بفعل محذوف ، أي ولتسكن زوجك .

ونظيره قوله تعالى : ﴿ لَا نُخْلِفُهُ نَحْنُ وَلَا أَنْتَ مَكَاناً سُوًى ﴾ (طه : ٥٨) ؛ لأن من حقّ المعطوف حلوله محلّ المعطوف عليه ، ولا يصحّ حلول « زوجك » محلّ الضمير ، لأن فاعل فعل الأمر الواحد المذكر ، نحو « قم » ، لا يكون إلّا ضميراً مستتراً ، فكيف يصحّ وقوع الظاهر موقع المضمر الذي قبله ! وردّ عليه الشيخ أثير الدين أبو حيان(٧) ، بأنه لا خلاف في صحة « تقوم هند وزيد » ، ولا يصح مباشرةُ « زيد » لـ « تقوم » لتأنيثه . ١٠٨/٤

ـ (**الثاني**) : عطف الفعل على الفعل ؛ قال ابن عمرون(٢) وغيره : يشترط فيه اتفاق زمانهما ؛ فإن خالف رُدّ إلى الاتفاق بالتأويل ، لا سيّما إذا كان لا يُلبِس ، وكانت مغايرة الصيغ اتساعاً ؛ قال الله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ ﴾ (الأعراف : ١٧٠) ، فعطف الماضي على المضارع ؛ لأنها من صلة « الذين » ، وهو يضارع الشرط لإبهامه ، والماضي في الشّرط في حكم المستقبل ، فقد تغايرت الصيغ في هذا كما ترى ، واللبس مأمون ؛ ولا نظر في الجُمل إلى اتفاق المعاني ؛ لأنّ كلّ جملة مستقلة بنفسها . انتهى .

(١ ـ ١) ليست في المخطوطة .

(٢) هو محمد بن محمد بن أبي علي تقدم التعريف به في ٣ /٢٢ .

(٣) هو محمد بن عبد الله بن مالك تقدم التعريف به في ١ /٣٨١ .

(٤) ليست في المخطوطة .

(٥) ليست في المطبوعة .

(٦) تصحفت في المطبوعة إلى (أنت) .

(٧) هو محمد بن يوسف تقدم التعريف به في ١ / ١٣٠ ، وانظر قوله في « البحر المحيط » ١٥٦/١ عند تفسير قوله تعالى ﴿ اسكن أنت وزوجك ﴾ من سورة البقرة .

ومثله قوله تعالى : ﴿إنْ شاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْراً مِنْ ذَلِكَ﴾ (الفرقان : ١٠) ، ثم قال : ﴿وَيَجْعَلْ [لك قُصُوراً][1]﴾ (الفرقان: ١٠). وقوله: ﴿وَيَوْمَ نُسَيِّرُ الْجِبَالَ﴾ (الكهف: ٤٧)، ثم قال: ﴿وَحَشَرْنَاهُمْ﴾. وقال صاحب «المستوفى»[2]: لا يتمشّى عطف الفِعْل على الفعل إلا في المضارع ؛ منصوباً كان ، كقوله تعالى : ﴿ لِيَسْتَيقِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَيَزْدَادَ الَّذِينَ آمنُوا إيمَاناً ﴾ (المدثر : ٣١) ، أو مجزوماً كقوله : ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ [مِنْ][1] ذُنوبِكُمْ وَيُؤَخِّرْكُمْ إِلَى أَجْلٍ مُسَمًّى ﴾ (نوح : ٤) .

(فإن قيل) : كيف حكمتُمْ بأنَّ العاطف مختصّ بالمضارع ، وهم يقولون : قام زيد وقعد بكْر ؛ وعلى هذا قوله تعالى : ﴿ إِذْ أَوَى ٱلْفِتْيَةُ إِلَى ٱلْكَهْفِ فَقَالُوا رَبَّنَا آتِنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً وَهَيِّءْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَداً ﴾ (الكهف : ١٠) فيه عطف الماضي على الماضي ، وعطف الدعاء على الدعاء ! ١٠٩/٤

(فالجوابُ) أن المراد بالعطف هنا أن تكون لفظتان ، تتبع الثانية منهما الأولى في إعرابها ، وإذا كانت اللفظة غير معربة ، فكيف تصح [فيها][3] التبعية ؟ فصحّ أن هذه الألفاظ لا يصح أن يقال : إنها معطوفة على ما قبلها العطف الذي نقصده الآن . وإنْ صحّ أنْ يقال معطوفة العطف الذي ليس للإتباع ، بل يكون عطف الجملة على الجملة من حيث هما جملتان ؛ [٢٦٩/أ] والجملة من حيث هي لا مدخل لها في الإعراب ؛ إلا أن تحلّ محل الفرد ؛ وظهر أنّه يصحّ وقوع العطف عليه وعدمه باعتبارين .

- (الثالث) : عطف الفعل على الاسم ، والاسم على الفعل ، وقد اختلف فيه ؛ فمنهم مَنْ منعه ؛ والصحيح الجواز إذا كان مقدَّراً بالفعل ، كقوله تعالى : ﴿ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ ﴾ (الملك : ١٩) ، وقوله : ﴿ إنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ والْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ ﴾ (الحديد : ١٨) . واحتجّ الزمخشريّ بهذا على أن [اسم][4] الفاعل جملة ، على معنى ﴿ المصّدقين ﴾ الذين تصدقوا[5] .

---

(١) ليست في المخطوطة .

(٢) هو علي بن مسعود الفرغاني تقدم التعريف به وبكتابه في ١/٥١٣.

(٣) ليست في المخطوطة .

(٤) ليست في المخطوطة .

(٥) انظر « الكشاف » ٦٧/٤ عند تفسير الآية من سورة الحديد .

قال ابن عمرون : ويدلّ لعطف الاسمية على الفعلية قولُه تعالى : ﴿ فَاخْتَلَفَ الْأَحْزَابُ مِنْ بَيْنِهِمْ فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ (مريم : ٣٧) فعطف ﴿ فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ (مريم : ٣٧) وهي جملة اسمية على ﴿ فَاخْتَلَفَ ﴾ ، وهي فعلية ، بالفاء . وقال تعالى : ﴿ وَطُبِعَ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَفْقَهُونَ ﴾[١] (التوبة : ٨٧) . وقال تعالى : ﴿ يَوْمَئِذٍ تُعْرَضُونَ لَا تَخْفَى مِنكُمْ خَافِيَةٌ * فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ ﴾ (الحاقة : ١٨ ـ ١٩) . ١١٠/٤

(قال) : وإذا[٢] جاز عطف الاسمية على الفعلية [بـ « أم »][٣] في قوله تعالى : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ ﴾ (الأعراف : ١٩٣) إذ الموضع للمعادلة[٤] .
(وقيل) : إنه أوقع الاسمية موقع الفعلية ، نظراً إلى المعنى : « أصمتُّم » فما المانع هنا ؟

وجعل ابن مالك قوله تعالى : ﴿ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ ﴾ (الأنعام : ٩٥) عطفاً على ﴿ يُخْرِجُ ﴾ ، لأن الاسم في تأويل الفعل . والتحقيق ما قاله الزمخشريّ[٥] : إنه عطف على : ﴿ فَالِقُ الْحَبِّ [وَالنَّوَى][٦] ﴾ (الأنعام : ٩٥) ، [٧][ليتناسب المتعاطفان ، وفي الأول يخالف ذلك والأصل عدمه ، وأيضاً قوله ﴿ يُخْرِجُ الْحَيَّ ﴾ تفسير لـ ﴿ فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَى ﴾][٧] فلا يصحّ أن يكون عطفاً على ﴿ يُخْرِجُ ﴾ ، لأنّه ليس تفسيراً لقوله : ﴿ فَالِقُ الْحَبِّ ﴾ ، فيعطف على تفسيره ، بل هو قسيم له .

● [القاعدة][٦] الثالثة

ينقسم باعتبار المعطوف إلى أقسام : عطف على اللفظ ، وعطف على الموضع ، وعطف على التوهم .

ـ (فالأوّل) أن يكون باعتبار عمل موجود في المعطوف عليه ؛ فهو العطف على اللفظ ، نحو : ليس زيد بقائم ولا ذاهب ، وهو الأصل .

---

(١) الآية في المخطوطة ﴿ فطبع على قلوبهم . . . ﴾ المنافقون : ٣ .
(٢) تصحفت في المطبوعة إلى (إذن) .
(٣) ليست في المخطوطة .
(٤) في المطبوعة (إذاً لوضع للمعادلة) .
(٥) انظر « الكشاف » ٢٨/٢ عند تفسير الآية من سورة الأنعام .
(٦) ليست في المخطوطة .
(٧ ـ ٧) ليست في المطبوعة .

١١١/٤ ـ (والثاني) : أن يكونَ باعتبار عملٍ لم يوجد في المعطوف ؛ إلا أنه مقدّر [في][1] الوجود لوجود طالبه ؛ فهو العطف على الموضع ، نحو ، ليس زيد بقائم ولا ذاهباً ؛ بنصب « ذاهباً » عطفاً على موضع « قائم » لأنه خبر ليس .

ومن أمثلته قوله تعالى : ﴿ وَأُتْبِعُوا فِي هَـٰذِهِ ٱلدُّنْيَا لَعْنَةً وَيَوْمَ ٱلْقِيَامَةِ ﴾ (هود : ٦٠) ؛ بأن يكون « يوم القيامة » معطوفاً على محلّ « هذه » ، ذكره الفارسيّ[2] .

وقوله : ﴿ مَنْ يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرْهُمْ [فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ][3] ﴾ (الأعراف : ١٨٦) ؛ في قراءة الجزم[4] إنه بالعطف على محل ﴿ فَلَا هَادِيَ لَهُ ﴾ .

وجعل الزمخشري وأبو البقاء[5] منه قوله تعالى : ﴿ لِيُنْذِرَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا وَبُشْرَىٰ ﴾ (الأحقاف : ١٢) ، [إن « بُشْرَى »][6] في محل نصب بالعطف على محل « لينذر » لأنه مفعول له .

وغلطا في ذلك ؛ لأن شرطه في ذلك أن يكون الموضع بحقّ الأصالة والمحل[7] ليس هنا كذلك ؛ لأن الأصل هو الجر في المفعول له ؛ وإنما النصب ناشىء عن إسقاط الخافض .

وجوز الزمخشريّ[8] أيضاً في قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلَ ٱللَّيْلَ سَكَناً وَٱلشَّمْسَ ﴾ (الأنعام : ٩٦) ، كون « الشمس » معطوفاً على محل « الليل » .

ـ (والثالث): أن يكونَ باعتبار عَمَلٍ لم يوجد هو ولا طالبه ، هو العطف على التوهم ،

---

(١) ليست في المطبوعة .

(٢) هو أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي تقدم التعريف به في ١/٣٧٥.

(٣) ليست في المخطوطة .

(٤) قال البنا الدمياطي في « إتحاف فضلاء البشر » ص ٢٣٣ سورة الأعراف (واختلف في ﴿ ويذرهم ﴾ . . . ، وقرأ حمزة والكسائي وخلف بالياء وجزم الراء عطفاً على محل قوله تعالى ﴿ فلا هادي له ﴾ ووافقهم الأعمش) .

(٥) انظر « الكشاف » ٣/٤٤٥ عند تفسير سورة الأحقاف ، وانظر لأبي البقاء العكبري « إملاء ما من به الرحمن » ٢/٢٣٤ سورة الأحقاف .

(٦) ليست في المخطوطة .

(٧) في المخطوطة (والأصل) .

(٨) انظر « الكشاف » ٢/٢٩ عند تفسير الآية من سورة الأنعام .

نحو ليس زيد قائماً ولا ذاهبٍ ، بجرّ « ذاهب » ، وهو معطوف على خبر « ليس » المنصوب باعتبار جَرّه بالباء لو دخلت عليه ، فالجر على مفقود ، [وعامله وهو الباء مفقود أيضا ؛][(١)] إلا أنه متوهَّم الوجود لكثرة دخوله في خبر ليس ؛ فلما تُوُهِّم وجودُه صَحَّ اعتبار مثله ؛ وهذا قليل في [(٢)] كلامهم .

(وقيل) : إنه لم يجيء إلّا في الشعر ؛ ولكن جَوَّزه الخليل وسيبويه في القرآن، وعليه خَرَّجا قوله تعالى : ﴿ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ ٱلصَّالِحِينَ ﴾ (المنافقون : ١٠) ؛ كأنه قيل : « أصدق وأكُنْ »[(٣)] . (وقيل) : هو من العطف على الموضع ؛ أي محل « أصدّق » . والتحقيق قول سيبويه: هو على توهّم أن الفاء لم ينطق بها.

١١٢/٤

واعلم أن بعضهم قد شنّع القول بهذا في القرآن على النحويين، وقال: كيف يجوزُ التوهّم في القرآن ! وهذا جهل منه بمرادِهم ؛ فإنه ليس المراد بالتوهّم الغلَط ؛ بل تنزيل [٢٦٩/ب] الموجود [منه] [(٤)] منزلةَ المعدوم ؛ كالفاء في قوله تعالى : ﴿ فَأَصَّدَّقَ ﴾ ليُبنَى على ذلك ما يقصد من الإعراب .

وجعل منه الزمخشريّ [(٥)] قوله تعالى : ﴿ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ ﴾ (هود : ٧١) ، في من فتح الباء[(٦)]، كأنه قيل : « ووهبنا له إسحاق ومن وراء إسحاق يعقوب » على طريقة :

... لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً ولا ناعبٍ .... [(٧)]

---

(١) ليست في المخطوطة .

(٢) في المطبوعة (من كلامهم) .

(٣) انظر قول سيبويه والخليل في « الكتاب » ٣/١٠٠ ـ ١٠١ باب الحروف التي تنزل بمنزلة الأمر والنهي .

(٤) ليست في المخطوطة .

(٥) انظر « الكشاف » ٢/٢٢٥ عند تفسير الآية من سورة هود .

(٦) قال ابن الجزري في « النشر » ٢/٢٩٠ عند سورة هود : (واختلفوا في ﴿ يعقوب ﴾ فقرأ ابن عامر وحمزة وحفص بنصب الباء وقرأ الباقون برفعها) .

(٧) تمام البيت :

مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعبٍ إلا بشؤم غرابها

ذكره ابن منظور في « لسان العرب » ١٢/٣١٤ مادة « شأم » وعزاه للأحوص اليربوعي وقال فيه : (ردّ « ناعباً » على موضع « مصلحين » وموضعه خفض بالباء ، أي ليسوا بمصلحين) ، وذكر البيت المرزوقي في « شواهد الكشاف » ص ١٣٥ حرف الهاء ، وفيه (إلا ببين غرابها) وعزاه لأبي المهدي ، ثم قال (وروي : إلا بشؤم) .

وقد يجيء قسم آخر ، وهو العطف على المعنى ؛ كقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ ﴾ (البقرة : ٢٥٨) ؛ ثم قال :﴿أَوْ كَالَّذِي [١]﴾ (البقرة :٢٥٩) ، عطف المجرور بالكاف على المجرور بـ « إلى » ، حملاً على المعنى ؛ لأن قوله : « إِلَى ٱلذي » في معنى : « أرأيت كالذي »[٢] .

وقال بعضهم في قوله تعالى : ﴿ وَحِفْظاً مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ ﴾ (الصافات : ٧) ؛ إنه عطف على معنى ﴿ إِنَّا زَيَّنَّا ٱلسَّمَاءَ ٱلدُّنْيَا ﴾ (الصافات : ٦) وهو : إنا خلقنا الكواكب في السماء ١١٣/٤ [الدنيا][٣] زينة للسماء الدنيا . وفي قوله تعالى : ﴿ لَعَلِّي أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَابَ * أَسْبَابَ ٱلسَّمَـٰوَاتِ فَأَطَّلِعَ [إلى إله موسى][٤] ﴾ (غافر : ٣٦ ـ ٣٧) ، على قراءة النصب[٥] : إنه عطف معنى ﴿ لَعَلِّي أَبْلُغُ ﴾ ، [وهو « لعلّي أن أبلغ »][٦]؛ فإن خبر « لَعَلَّ » يقترن بـ « أن » كثيراً .

● **القاعدة الرابعة**

الأصل في العطف التغاير ؛ وقد يعطف الشيء على نفسه في مقام التأكيد ، وقد سبق إفراده بنوع في فصول التأكيد .

● **القاعدة الخامسة**

يجوز في الحكاية عن المخاطبين إذا طالت : قال [زيد ، قال][٦] عمرو ، من غير أن تأتيَ بالواو وبالفاء ؛ وعلى هذا قوله تعالى[٧] : ﴿ [إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّيَ ٱلَّذِي][٦] يُحْيِي وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ قَالَ إِبْرَاهِيمُ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ . . . . ﴾ (البقرة : ٢٥٨) الآية . وقوله تعالى : ﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ * قَالَ رَبُّ السَّمَـٰوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ (الشعراء : ٢٣ ـ ٢٤) ، ونظائرها .

---

(١) قوله تعالى ﴿ أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا ﴾ .
(٢) انظر « الكشاف » ١/١٥٦ ـ ١٥٧ عند تفسير الآية من سورة البقرة .
(٣) ليست في المخطوطة .
(٤) ليست في المطبوعة .
(٥) قال ابن الجزري في « النشر » ٢/٣٦٥ (واختلفوا في ﴿ فأطلع ﴾ فروى حفص بنصب العين وقرأ الباقون برفعها) .
(٦) ليست في المخطوطة .
(٧) زيادة في المخطوطة ﴿وإذ قال إبراهيم رب أرني كيف تحيي الموتى قال أو لم تؤمن﴾ البقرة: ٢٦٠ .

وإنما حَسُن ذلِكَ للاستغناء عَن حرف العطف ؛ من حيث إنّ المتقدّم من القولين يستدعي التأخّر منهما ؛ فلهذا كان الكلام مبنياً على الانفصال ، وكان كلّ واحدٍ من هذه الأقوال مستأنفاً ظاهراً ؛ وإن كان الذهن يلائم بينهما .

١١٤/٤

● [القاعدة][1] السادسة

العطف على المضمر ؛ إن كان منفصلاً مرفوعاً ؛ فلا يجوز من غير فاصل تأكيد أو غيره ؛ كقوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ ﴾ (الأعراف : ٢٧) . ﴿ فَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ [فَقَاتِلَا][1] ﴾ (المائدة : ٢٤) . ﴿ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ﴾ (البقرة : ٣٥) و (الأعراف : ١٩) عند الجمهور ؛ خلافاً لابن مالك في جعله من عطف الجمل ، بتقدير : « ولْتسْكُنْ زوجُك » . وقوله : ﴿ [وَعُلِّمْتُمْ][1] مَا لَمْ تَعْلَمُوا أَنْتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ ﴾ (الأنعام : ٩١) . ﴿ يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ ﴾ (الرعد : ٢٣) . ﴿ [فَقُلْ][1] أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ لِلَّهِ وَمَنِ اتَّبَعَنِ ﴾ (آل عمران : ٢٠) .

وجعل الزمخشري[2] منه : ﴿ أَئِنَّا لَمَبْعُوثُونَ * أَوَ آبَاؤُنَا ﴾ (الصافات : ١٦ ـ ١٧) فيمن قرأ بفتح الواو ؛ وجعل الفصل بالهمزة[3] . ورُدّ بأن الاستفهام لا يدخل على المفردات . وجعل الفارسيّ منه ﴿ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا ﴾ (الأنعام : ١٤٨) ، وأعرب ابن الدّهّان[4] ﴿وَلَا آبَاؤُنَا ﴾ مبتدأ خبره ﴿ أشركوا ﴾ مقدراً .

١١٥/٤

وأجاز الكوفيون العطف من غير فاصل ، كقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ ﴾ (المائدة : ٦٩) .

فأما قوله تعالى : ﴿ فَاسْتَوَى * وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى ﴾ (النجم : ٦ ـ ٧) ، فقال الفارسيّ : ﴿ وَهُوَ ﴾ مبتدأ ، وليس معطوفاً[5] على ضمير ﴿ فاسْتَوَى[6] ﴾ ، وإن كان مجروراً

---

(١) ليست في المخطوطة .

(٢) انظر « الكشاف » ٢٩٨/٣ عند تفسير الآية من سورة الصافات .

(٣) قال ابن الجزري في « النشر » ٣٥٧/٢ عند سورة الصافات (واختلفوا في ﴿ أو آباؤنا ﴾ هنا وفي الواقعة فقرأ أبو جعفر وابن عامر وقالون بإسكان الواو فيهما . . . ، وروى الأزرق عن ورش فتح الواو وكذلك قرأ الباقون في الموضعين) .

(٤) هو سعيد بن المبارك تقدم التعريف به في ٤٩٢/٢ .

(٥) في المخطوطة (بمعطوف) .

(٦) في المخطوطة زيادة ﴿ وهو بالأفق الأعلى ﴾ .

فلا يجوز من غير [تكرار][1] الجار فيه ؛ نحو مررت به وبزيد ، كقوله تعالى : ﴿ وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ ﴾ (المؤمنون : ٢٢) ، ﴿ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ﴾ (فصلت : ١١) ، ﴿ جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ (الإسراء : ٤٥) .

وأما قوله : ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ ﴾ (الأحزاب : ٧) ، فإنْ جعلنا ﴿ وَمِنْ نُوحٍ ﴾ معطوفاً على ﴿ مِنْكَ ﴾ ، فالإعادة لازمة ، وإن جُعل معطوفاً على ﴿ النَّبِيِّينَ ﴾ فجائزة .

وقال الكوفيون : لا تلزم الإعادة ، محتجّين بآيات :

- (**الأولى**) : قراءة حمزة[2] : ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَٱلْأَرْحَامَ ﴾ (النساء : ١) ، بالجرّ عطفاً على الضمير في ﴿ به ﴾ . (**فإن قيل**) : ليس الخفض على العطف[3] ؛ وإنما هو على القَسَم ، وجوابه : ﴿ إنَّ [اللَّهَ][4] كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيباً ﴾ (النساء : ١) . (**قلنا**) : ردّه الزجّاج[5] بالنهي عن الحلف بغير الله وهو عجيب ؛ فإن ذلك على المخلوقين .

(**الثانية**) : قوله تعالى : ﴿ [لكم][6] فِيهَا مَعَايِشَ وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ ﴾ (الحجر : ٢٠)[وفي][6] ، ﴿ وَمَنْ لَسْتُمْ ﴾ أَوْلَهَا الْمانِعُونَ كابْنِ [٢٧٠/أ] [الدَّهَان][7] بتقدير [: « ويرزق مَنْ لَسْتُمْ » ، والزجاج بتقدير :][7] « أعني مَنْ لستم »[8] . قال أبو البقاء[9]: لأن المعنى : « أعشناكم وأعشنا[10] من لستم » ، وقدّم أنها نَصْب بـ ﴿ جَعَلْنَا ﴾ ، قال : ١١٦/٤

(١) ليست في المخطوطة .

(٢) قال ابن الجزري في « النشر » ٢٤٧/٢ عند سورة النساء (واختلفوا في ﴿ والأرحام ﴾ فقرأ حمزة بخفض الميم، وقرأ الباقون بنصبها).

(٣) تصحفت في المخطوطة إلى (على الرفع) .

(٤) لفظ الجلالة ليس في المخطوطة .

(٥) انظر « معاني القرآن وإعرابه » للزجاج ٦/٢ سورة النساء .

(٦) ليست في المطبوعة.

(٧) ليست في المخطوطة.

(٨) انظر « معاني القرآن وإعرابه ١٧٧/٣ سورة الحجر .

(٩) انظر إملاء ما من به الرحمن » ٧٣/٢ سورة الحجر .

(١٠) تصحفت في المطبوعة إلى (أغناكم وأغنى . . .) والتصويب من المخطوطة ومن عبارة أبي البقاء في الإملاء .

والمراد [بـ][1] ﴿ مَنْ ﴾ العبيد والإماء والبهائم فإنها مخلوقة لمنافعها .

ـ (**الثالثة**): قوله تعالى: ﴿وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الحَرَامِ﴾ (البقرة: ٢١٧) وليس من هذا الباب، لأنَّ ﴿المَسْجِدِ﴾ معطوف عَلَى ﴿سبيل اللَّه﴾ في قوله: ﴿وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ (البقرة: ٢١٧). ويدلّ لذلك أنه [سبحانه][2] صرّح بنسبة الصدّ إلى المسجد في قوله: ﴿[أَنْ][3] صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ (المائدة: ٢).

وهذا الوجه حَسَن ، لولا [ما][3] يلزم منه الفصل بين ﴿ صَدّ ﴾ و[هو مصدر ومعموله وهو][4] ﴿ الْمَسْجِدِ ﴾ بقوله : ﴿ وَكُفْرٌ [به][4] ﴾ ، وهو أجنبيّ . ولا يحسن أن يقال : إنّه معطوف على ﴿ الشهر ﴾[5] (البقرة : ٢١٧) ، لأنهم لم يسألوا عنه ، ولا على[6] ﴿ سَبيل ﴾ ؛ [لأنّه][7] إذ ذاك من تتمّة المصدر ، ولا يعطف على المصدر قبل تمامه .

ـ (**الرابعة**): قوله تعالى: ﴿يَـأَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ﴾ (الأنفال: ٦٤)، قالوا : الواو عاطفة لـ ﴿ مَنْ ﴾ على الكاف المجرورة ، والتقدير : حسبك من اتبعك .

ورُدّ بأن الواو للمصاحبة ﴿ [و][7] مَنْ ﴾ في محلّ نصب عطفاً على الموضع ؛ كقوله :

*فَحَسْبُكَ والضحّاكَ سيفٌ مُهَنَّدُ[8] *

ـ (**الخامسة**) : قوله تعالى : ﴿ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْراً ﴾ (البقرة : ٢٠٠) (*)[إذ جعل

---

(١) سقطت من الأصول ، وأثبتناها من عبارة أبي البقاء العكبري .
(٢) ليست في المطبوعة .
(٣) ليست في المخطوطة .
(٤) ليست في المطبوعة .
(٥) في قوله تعالى ﴿ يسألونك عن الشهر الحرام قتالٍ فيه ﴾ .
(٦) في المخطوطة (ولا عن) .
(٧) ليست في المخطوطة .
(٨) عجز بيت صدره :

إذا كانت الهيجاء وانشقت العصا فحسبك والضحاك سيف مهند

ذكره ابن يعيش في « شرح المفصل » ٢/٥١ مبحث المفعول معه ، وذكره ابن منظور في « لسان العرب » ١/٣١٢ مادة « حسب » و ٢/٣٩٥ مادة « هيج » و ١٥/٦٦ مادة « عصا » ، وذكره ابن هشام في « مغني اللبيب » ٢/٥٦٣ باب المنصوبات المتشابهة الشاهد (٨٠٠) .

﴿ أشد ﴾ مجروراً قال الزمخشري(١) : « إنه في موضع جرٍ عطفاً على ما أضيف إليه الذكر في قوله ﴿ كذكركم ﴾ [*] ؛ كما تقول : كذكر قُرَيْش آباءهم ، أو [قوم] (٢) أشد منهم ذكراً » .
لكن هذا عطف على الضمير المخفوض ؛ وذلك لا يجوز [إلا](٣) على قراءة حمزة. وقد خالفه الجمهور وجعلوه مجروراً عطفاً على ﴿ ذِكْرِكُمْ ﴾ المجرور بكاف التشبيه ، تقديره : « أو كذكركم أشدّ» فجعل للذكر ذكراً مجازاً؛ وهو قول الزجاج(٤)؛ وتابعه ابن عطية(٥) وأبو البقاء(٦) وغيرهما. ١١٧/٤

ومما اختلف فيه العطف على عاملين ، نحو ليس زيد بقائم ولا قاعد عمرو ؛ على أن يكون « [ولا] (٧) قاعد » معطوفاً على « قائم » ، و « عمرو » على « زيد » . منعه الجمهور وأجازه الأخفش(٨)، محتجاً بقوله تعالى : ﴿ وَٱخْتِلَافِ ٱللَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ ﴾ (الجاثية : ٥) ، ثم قال : ﴿ آياتٍ ﴾ (٩) بالنصب عطفاً على قوله : ﴿لآيات﴾ المنصوب بـ « إنّ » في أول الكلام ، و﴿ ٱخْتِلَافِ ٱللَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ ﴾ مجرور بالعطف على ﴿ ٱلسَّمَٰوَاتِ ﴾ (الجاثية : ٣) ، المجرور بحرف الجرّ الذي هو « في » ، فقد وجد العطف على عاملين . وأجيب بجعل ﴿ آيَاتٍ ﴾ تأكيد لـ « آيات » الأولى .

(*-*) ليست في المطبوعة.
(١) انظر « الكشاف » ١/ ١٢٥ عند تفسير الآية من سورة البقرة .
(٢) ليست في المخطوطة .
(٣) سقطت من المطبوعة وهي زيادة منّا لا يستقيم المعنى بدونها ، وأما عبارة المخطوطة فهي : (وذلك لا يجوز عند ذكر قراءة حمزة . . .) وقراءة حمزة التي يستشهد بها المصنّف وفيها عطف على الضمير هي قوله تعالى في أول سورة النساء : ﴿ واتّقوا اللهَ الذي تساءَلونَ به والأرحامِ ﴾ بكسر الميم عطفاً على الضمير في ﴿ به ﴾ ، وانظر « إتحاف فضلاء البشر » ص ١٨٥ .
(٤) انظر قول الزجاج في كتابه « معاني القرآن وإعرابه » ١/ ٢٧٤ .
(٥) انظر قول ابن عطية في تفسيره « المحرر الوجيز » ١/ ٥٦٣ .
(٦) انظر قول أبي البقاء العكبري في « إملاء ما من به الرحمن » ١/ ٨٧ .
(٧) ليست في المخطوطة .
(٨) انظر قول الأخفش في « البحر المحيط » ٨/ ٤٣ عند تفسير الآيات من سورة الجاثية .
(٩) الآيات المشار إليها قوله تعالى ﴿إِنَّ فِي السَّمَٰوَاتِ وَٱلْأَرْضِ لَأَيَٰتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ * وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِن دَآبَّةٍ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ * وَٱخْتِلَٰفِ اللَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَمَا أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ السَّمَآءِ مِن رِّزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ (الجاثية : ٣ ـ ٥)، والقراءة بنصب ﴿آيات﴾ هي لحمزة والكسائي ويعقوب انظر «إتحاف فضلاء البشر» ص ٣٨٩.

قواعــد في العـدد

● **القاعدة الأولى**

[في][1] اسم الفاعل المشتق من العدد ، له استعمالان :

- (**أحدهما**) : أن يُرادَ به واحد من ذلك العدد ؛ فهذا يضاف للعدد الموافق له ، نحو رابع أربعة ؛ وخامس خمسة ، وليس فيه إلّا الإضافة خلافاً لثعلب ؛ فإنه أجاز . ثـالثٌ ثلاثـة بالتنوين ، قال [الله][2] تعالى : ﴿ ثَانِيَ ٱثْنَيْنِ ﴾ (التوبة : ٤٠) وهذا القِسْم لا يجوز إطلاقه في حق الله تعـالى ، ولهذا قـال تعالى : ﴿ [لَقَـدْ كَفَرَ ٱلَّـذِينَ][3] قَالُـوا إِنَّ [ٱللَّهَ][3] ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ ﴾ (المائدة : ٧٣) . ١١٨/٤

- (**الثاني**) : أن يكون بمعنى التصيير ، وهذا يضاف إلى العدد المخالف له في اللفظ ؛ بشرط أن يكون أنقصَ منه بواحد ؛ كقولك : ثالث اثنين ، ورابع ثلاثة ، وخامس أربعة ، كقوله تعالى : ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَىٰ ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ﴾ (المجادلة : ٧)، أي يصيّرهم بعلمه وإحاطته أربعة وخمسة .

(**فإن قيل**) : كيف بدأ بالثلاث ، وهلّا جاء : « ما يكون من نجوى واحد إلا هو ثانيه ، ولا اثنين إلا هو ثالثهم»؟ [4]] (**قيل**) : لأنه سبحانه لمّا علم أن بعض عباده كَفَر بهذا اللفظ ، وادّعى أنه ثالث ثلاثة ، فلو قال : ما يكون من نجوى واحد إلّا هو ثانيه ، لثارت ضلالةُ مَنْ كفر بالله وجعله ثانياً ، وقال : وهذا قول الله هكذا . ولو قال : ولا اثنين إلا هو ثالثهم][4] ، لتمسّك به الكفّار ، فعدل سبحانـه عن هذا لأجـل ذلك ، ثم قـال : ﴿ وَلَا أَدْنَىٰ مِنْ ذَٰلِكَ وَلَا أَكْثَرَ ﴾ (المجادلة : ٧) ، فذكر هذين المعنيين بالتلويح لا بالتصريح ، فدخل تحته ما لا يتنـاهى ، وهذا من بعض إعجاز القرآن.

● **[القاعدة][4] الثانية**

حقّ ما يضاف إليه العدد من الثـلاثة إلى العشـرة أن يكون اسمَ جنس أو اسم جمـع ، وحينئذ فيُجرّ بـ « من » نحو ﴿ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ ٱلطَّيْرِ ﴾ (البقرة : ٢٦٠) . ويجـوز إضافتـه ، نحو : ﴿تِسْعَةُ رَهْطٍ﴾(النمل : ٤٨). وإن كان غيرهما من الجموع، أضيف إليه الجمـع على

---

(١) ليست في المخطوطة .
(٢) لفظ الجلالة ليس في المطبوعة .
(٣) ليست في المخطوطة .
(٤) ليست في المخطوطة .

مثال جمع القلّة من التكسير ، وعلّته أن المضاف موضوع للقلة ، فتلزم إضافتُه [٢٧٠/ب] إلى جمع قلة ، طلباً لمناسبة المضافِ إليه المضافَ في القلّة ؛ لأنّ المفسِّر على حسب المفسَّر ، فتقول : ثلاثة أفلُس وأربعة أعبد ، قال تعالى : ﴿ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ ﴾ (لقمان : ٢٧) . ١١٩/٤

وقد استشكل على هذه القاعدة قوله تعالى : ﴿ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ﴾ (البقرة : ٢٢٨) ، فإن « قروء » جمع كثرة ، وقد أضيف إلى الثلاثة ، ولو جاء على القاعدة لقال « أقراء » . والجواب من أوجه :

- (**أحدها**) : أنه أوثر جمع الكثرة هنا ؛ لأنّ بناء القلة شاذّ ، فإنه جمع « قَرْء » بفتح القاف ، وجمع « فَعْل » على « أفعال » شاذّ ، [قياساً][1] فجمعوه على « فُعول » إيثاراً للفصيح ، فأشبه ما ليس له إلا جمع كثرة ؛ فإنه يُضاف إليه ، كثلاثة دراهم . ذكره ابن مالك .

- (**والثاني**): أنّ القلة بالنسبة إلى كل واحد من المطلّقات ؛ وإنما أضاف [إلى][1] جمع الكثرة نظراً إلى كثرة المتربِّصات ؛ لأنّ كل واحدة تتربص ثلاثة . حكاه في « **البسيط** »[2] عن أهل المعاني .

(**الثالث**) : أنه على حذف مضاف ، أي ثلاثة أقراء قروء .

(**الرابع**): أن الإضافة نعت في تقدير الانفصال؛ لأنه بمعنى «من» التي للتبعيض، أي ثلاثة أقراء من قروء . كما أجاز المبرّد[3] « ثلاثة حمير » و « ثلاثة كلاب » ؛ على إرادة « من » أي من حَمِير ومن كلاب .

● [القاعدة][4] الثالثة

ألفاظ العدد نصوص ، ولهذا لا يدخلها تأكيد ؛ لأنّه لدفع المجاز ، في إطلاق الكلّ وإرادة البعض ؛ وهو منتفٍ في العدد . وقد أورد على ذلك آيات شريفة . ١٢٠/٤

(١) ليست في المطبوعة .
(٢) حسن بن محمد الأستراباذي ركن الدين تقدم التعريف به وبكتابه في ٢/ ٤٦٤ .
(٣) انظر قول المبرد في « المقتضب » ٢/ ١٥٨ ضمن باب العدد .
(٤) ليست في المخطوطة .

(الأولى): قوله تعالى : ﴿ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾ (البقرة : ١٩٦) [فأكد العشرة بالكاملة][1] ، والجواب أن التأكيد هنا ليس لدفع نقصان أصْلِ العدد ، بل لدفع نقصان الصِّفة ، لأن الغالب في البَدَل أن يكون دون المبدل منه ؛ معناه[2] أن الفاقد للهَدْي لا ينقص من أجره شيء[3] .

(الثانية) : قوله تعالى : ﴿ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَاماً ﴾ (العنكبوت : ١٤) ولو كانت ألفاظ العدد نصوصاً لما دخلها الاستثناء ؛ إنما يكون عاماً . والجواب أن التجوّز قد يدخل في الألف ، فإنها تذكر[4] في سياق المبالغة ، للتكثير ، والاستثناء رَفَع ذلك .

(الثالثة) : قوله تعالى : [5][﴿ وَقَالَ ٱللَّهُ لَا تَتَّخِذُوا إِلَـٰهَيْنِ اثْنَيْنِ ﴾ (النحل : ٥١) ، وقد سبق في باب التأكيد الجواب عنه .

(الرابعة) : قوله تعالى :][5] ﴿ إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً ﴾ (التوبة : ٨٠) . وقوله ﴿ سَبْعُونَ ذِرَاعاً ﴾ (الحاقة : ٣٢) ، قالوا : المراد بها الكثرة ، وخصوص السبعين ليس مراداً ؛ وهذا مجاز . وكذا قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ ٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ ﴾ (الملك : ٤) ، قيل المراد : المراجعة من غير حَصْر ، وجِيء بلفظ التثنية ، تنبيهاً على أصل الكثرة ، وهو مجاز .

* * *

١٢١/٤

[فعل]

● [و][6] من ذلك لفظ « فعل » كثيراً ما يجيء كناية عن أفعال متعددة ؛ وفائدته الاختصار ؛ كقوله تعالى : ﴿ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ ﴾ (المائدة : ٧٩) . ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ ﴾ (النساء : ٦٦) . وقوله : ﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا ﴾ (البقرة : ٢٤) ، أي لم تأتوا

---

(١) ليست في المطبوعة .

(٢) في المخطوطة (فأبان) وفي نسخة (فأفاد) .

(٣) إشارة إلى قوله تعالى في الآية نفسها ﴿ فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم تلك عشرة كاملة ﴾ .

(٤) في المخطوطة (تدخل) .

(٥ ـ ٥) ليست في المخطوطة .

(٦) ليست في المطبوعة ، ووقع سقط في الأصل قبل هذا الكلام ، ويمكن أن ينتظم هذا الفصل تحت عنوان جامع هو « في ألفاظ يظن بها الاشتراك » .

بسورة من مثله ، ولن تأتوا بسورة من مثله . وحيث أطلقتْ في كلام الله ، [فهي][1] محمولة على الوعيد الشديد ، كقوله [تعالى][1] : ﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ ٱلْفِيلِ ﴾ (الفيل : ١) . ﴿ وَتَبَيَّنَ لَكُم كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ ﴾ (إبراهيم : ٤٥) .

[كـان]

● **ومن ذلـك الإخبار عن ذات الله أو صفـاته [وغيـرها][2] بـ « كـان »** . وقد اختلف النحاة وغيرهم في أنها تدلّ على الانقطاع ، على مذاهب :

- (**أحدها**) : أنها تفيد الانقطاع ؛ لأنها فعل يُشعر بالتجدّد .

- (**والثـاني**) : لا تفيده ؛ بـل تقتضي الدوام والاستمـرار ، وبـه جـزم ابن معطٍ[3] في ألفيته ؛ حيث قال : ١٢٢/٤

* وكان للماضي الذي ما انقطعا *

وقال الراغب[4] في قوله [تعالى] : ﴿ وَكَانَ ٱلشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُوراً ﴾ (الإسراء : ٢٧) : «نبَّه بقوله : «كان» على أنه لم يزل منذ أُوجد منطوياً على الكفر» .

(**والثالث**) : « أنّه عبارة عن وجود الشيء في زمان ماضٍ على سبيل الإبهام ؛ وليس فيه دليل على [٢٧١/أ] عدم سابق ، ولا على انقطاع طارىء ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُوراً رَحِيماً ﴾ (الأحزاب : ٥٠) ، قالـه الزمخشـري[5] في قولـه تعالى : ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ ﴾ (آل عمران : ١١٠) .

---

(١) ليست في المخطوطة . (٢) ليست في المطبوعة .

(٣) هو يحيى بن عبد المعطي بن عبد النور الزواوي . الملقب زين الدين النحوي الحنفي . ولد سنة (٥٦٤). كان أحد أئمة عصره في النحو واللغة اشتغل عليه خلق كثير وانتفعوا به ، وتصدَّر بالجامع العتيق بمصر لإقراء الأدب . وصنَّف تصانيف مفيدة منها « **الألفية** » في النحو و « **الفصول** » في النحو أيضاً . توفي سنة (٦٢٨) ودفن بقرب تربة الإمام الشافعي . (ابن خلكان ، **وفيات الأعيان** ١٩٧/٦) وألفيته المسماة : « **الدرة الألفية في علم العربية** » وتعرف باسم «**ألفية ابن معطٍ**» أو «**الأرجوزة الوجيزة المغربية** » وأولها :

يقول راجي ربه الغفور يحيى بن معطٍ بن عبد النور

طبعت في ليبسك بعناية سترستين سنة ١٩٠٠ م/١٣٢٠ هـ (**ذخائر التراث العربي** : ٢٤٦) .

(٤) انظر « **المفردات** » ص ٤٣٤ مادة : كفر .

(٥) انظر « **الكشاف** » ٢٠٩/١ ضمن تفسير الآية من سورة آل عمران .

وذكر ابن عطية في سورة الفتح أنها حيث وقعت في صفات الله [تعالى] فهي مسلوبة الدلالة على الزّمان . والصّواب من هذه المقالات مقالة الزمخشري ، وأنها تفيد اقتران معنى الجملة التي تليها بالزمن الماضي لا غير ، [ولا][1] دلالة لها نفسها على انقطاع ذلك المعنى ولا بقائه [2] ؛ بل إن أفاد الكلام شيئاً من ذلك كان لدليل آخر .

إذا علمتَ هذا فقد وقع في القرآن إخبار الله تعالى عن صفاته الذاتية وغيرها بلفظ « كان » كثيراً ، [نحو][1] : ﴿ وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعاً عَلِيماً ﴾[3] (النساء : ١٤٨) . ﴿ وَاسِعاً حَكِيماً ﴾[4] (النساء : ١٣٠) . ﴿ غَفُوراً رَحِيماً ﴾[5] (الأحزاب : ٥٩) . ﴿ تَوَّاباً رَحِيماً ﴾ (النساء : ٦٤) . ﴿ وَكُنَّا بِكُلِّ شَيْءٍ عَالِمِينَ ﴾ (الأنبياء : ٨١) . ﴿ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ ﴾ (الأنبياء : ٧٨) .

١٢٣/٤

فحيث وقع الإخبار « بكان » عن صفة ذاتية ؛ فالمراد الإخبار عن وجودها ، وأنها لم تفارق ذاته ؛ ولهذا يقررها بعضهم بما زال ؛ فراراً مما يسبق إلى الوهم ، إن كان يفيد انقطاع المخبَر به عن الوجود لقولهم : دخل في خبر كان . قالوا : فكان وما زال[6] مجازان ، يستعمل أحدهما في معنى الآخر مجازاً بالقرينة . وهو تكلّف لا حاجة إليه ، وإنما معناها ما ذكرناه من أزلية الصفة ، ثم تستفيد بقاءها في الحال وفيما لا يزال بالأدلة العقلية ، وباستصحاب الحال .

وعلى هذا التقدير سؤالان :

ـ (أحدهما) : إن الباريء سبحانه وصفاته موجودة قبل الزمان [7][والمكان ، فكيف تدلّ « كان » الزمانيّة على أزلية صفاته ؛ وهي موجودة قبل الزمان ؟

(وثانيهما) : مدلول « كان » اقتران مضمون الجملة بالزمان اقتراناً مطلقاً ، فما الدليل على استغراقه الزمان ؟

---

(١) ليست في المخطوطة .

(٢) تصحفت في المخطوطة إلى (نهاية) .

(٣) في المخطوطة ﴿ وَكَانَ اللهُ سَمِيعَاً بَصِيرَاً ﴾ النساء : ١٣٤ .

(٤) في المخطوطة (واسعاً عليماً) وهو تحريف والصواب ما في المطبوعة .

(٥) في المخطوطة زيادة (حكيماً عليماً) وليست في المصحف بهذا النسق إنما فيه ﴿ عليماً حكيماً ﴾ في مواضع أولها النساء : ١١ .

(٦) في المخطوطة زيادة (فكان وما زال إخباراً مجازان) .

(٧ ـ ٧) ليست في المخطوطة .

والجواب عن الأوّل أن الزمان][٧] نوعان : **حقيقيّ** وهو مرور الليل والنهار ، أو مقدار حركة الفَلَك على ما قيل فيه . وتقديريّ وهو ما قبل ذلك وما بعده ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا ﴾ (مريم : ٦٢) ، ولا بكرة هناك ولا عشياً ؛ و[إنما][١] هو زمان تقديري فَرْضيّ .

وكذلك قوله [تعالى][٤] : ﴿خَلَقَ السَّمَـٰوَاتِ وَٱلْأَرْضَ[وَمَا بَيْنَهُمَا][١] فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ﴾ (الفرقان : ٥٩) ، مع أن الأيام الحقيقية لا توجد إلا بوجود السموات والأرض والشمس والقمر؛ وإنّما الإشارة إلى أيام تقديرية . ١٢٤/٤

وعن الثاني أنّ « كان » لمّا دلّتْ على اقتران مضمون الجملة بالزمان ، لم يكن بعض أفراد الأزمنة أوْلى بذلك من بعض ، فإمّا ألاّ يتعلق مضمونهابزمان فيعطّل ، أويعلّق بعضها [دون][٢] بعض ، وهو ترجيح بلا مرجح ؛أو يتعلّق بكلّ زمان ، وهو المطلوب .

وحيث وقع الإخبار بها عن صفة فعلية ، فالمراد تارة الإخبار عن قدرته عليها في الأزل ، نحو كان الله خالقاً ورازقاً ومُحيياًومميتاً، وتارة تحقيق نسبتها إليه ، نحو : ﴿ وَكُنَّا فَاعِلِينَ ﴾ (الأنبياء : ٧٩) . وتارة ابتداء الفعل وإنشاؤه ؛ نحو :﴿ وَكُنَّا نَحْنُ ٱلْوَارِثِينَ ﴾ (القصص : ٥٨) ؛ فإن الإرث إنما يكون بعد موت المورِّث ، والله سبحانه مالك كل شيء على الحقيقة ، من قبل ومن بعد .

وحيث أخبر بهاعن صفات الآدميين فالمراد التنبيه على أنها فيهم غريزة وطبيعة مركوزة في نفسه ، [نحو][٣] : ﴿ وَكَانَ ٱلْإِنْسَانُ عَجُولاً ﴾ (الإسراء : ١١) . ﴿ إِنَّهُ كَانَ ظَلُوماً جَهُولاً ﴾ (الأحزاب : ٧٢) . ويدل عليه قوله : ﴿إِنَّ ٱلْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعاً* إِذَا مَسَّهُ ٱلشَّرُّ جَزُوعاً* وَإِذَا مَسَّهُ ٱلْخَيْرُ مَنُوعاً ﴾ (المعارج : ١٩ إلى ٢١) ، أي خُلِق على هذه الصفة ، وهي [حال][٤] مقدّرة أو بالقوة ،ثم تخرج إلى الفعل .

وحيث أخبر بها عن أفعالهم دَلّت على اقتران مضمون الجملة بالزمان ، نحو : ﴿ إِنَّهُمْ كَانُوا يُسَارِعُونَ فِي ٱلْخَيْرَاتِ﴾ (الأنبياء : ٩٠). ومن هذا الباب الحكاية عن النبي ﷺ بلفظ ١٢٥/٤

---

(١) ليست في المخطوطة .

(٢) ليست في المخطوطة .

(٣) ليست في المخطوطة .

(٤) ليست في المطبوعة .

« كان يصوم » و « كنا نفعل » . و [هو][1] عند أكثر الفقهاء والأصوليين [يفيد][1] الدّوام ؛ فإن عارضه ما يقتضي عدم الدوام مثل أن يروى : « كان يمسح [٢٧١/ب] مرة »[2] ثم نقل « أنه يَمْسَح ثلاثاً »[3] ، فهذا من باب تخصيص العموم ، وإن روي النفي والإثبات تعارضا .

وقال الصّفّار[4] في « شرح سيبويه » : إذا استعملت للدلالة على الماضي فهل تقتضي الدوام والاتصال أم لا ؟ مسألة خلاف ؛ وذلك أنك إذا قلت : كان زيد قائماً ، فهل هو الآن قائم ؟ الصحيح أنه ليس كذلك ، هذا هو المفهوم ضرورة ؛ وإنما حملهم على جعلها للدوام ما ورد من مثل قوله تعالى : ﴿ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُوراً رَحِيماً ﴾ (الأحزاب : ٧٣) ، [5][وقوله : ﴿ وَلَا تَقْرَبُوا ٱلزِّنَىٰ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً ﴾ (الإسراء : ٣٢) وهذا عندنا يتخرج على أنه جواب لمن سأل : هل كان الله غفوراً رحيماً][5] ؟ وأما الآية الثانية ، فالمعنى أي قد كان عندكم فاحشة وكنتم تعتقدون فيه ذلك، فتركُه يَسْهل عليكم .

قال ابن الشجري « في أماليه »[6] : « اختلف في « كان » [في][7] نحو قوله : ﴿ وَكَانَ ٱللَّهُ عَزِيزاً حَكِيماً ﴾ (النساء : ١٥٨) ، على قولين :

---

(١) ليست في المخطوطة .

(٢) متفق عليه من رواية عثمان بن عفان رضي الله عنه ، أخرجه البخاري في **الصحيح** ١/ ٢٥٩ كتاب الوضوء (٤) ، باب الوضوء ثلاثاً ثلاثاً (٢٤) ، الحديث (١٥٩) ، وأخرجه مسلم في **الصحيح** ١/ ٢٠٤ ـ ٢٠٥ كتاب الطهارة (٢) ، باب صفه الوضوء وكماله (٣) ، الحديث (٣/ ٢٢٦) ولفظه « أن عثمان بن عفان رضي الله عنه دعا بوَضوء . . . » ومتفق عليه من رواية عبد الله بن زيد رضي الله عنه، أخرجه البخاري في **الصحيح** ١/ ٢٩٧ كتاب الوضوء (٤) ، باب مسح الرأس مرة (٤٢) ، الحديث (١٩٢) ، وأخرجه مسلم في **الصحيح** ١/ ٢١٠ كتاب الطهارة (٢) ، باب في وضوء النبي ﷺ (٧) ، الحديث (١٨/ ٢٣٥) ولفظه « شهدت عمرو بن أبي حسن سأل عبد الله بن زيد عن وضوء النبي ﷺ » .

(٣) أخرجه من رواية عثمان وعلي وابن عمر رضي الله عنهم ، الدار قطني في **السنن** ١/ ٩١ ـ ٩٢ كتاب الطهارة ، باب دليل تثليث المسح الأحاديث (١ ـ ٧) ، وانظر **نصب الراية** ١/ ٣٠ ـ ٣٤ كتاب الطهارات ، الحديث (١٢ ـ ١٣) ، وانظر **التلخيص الحبير** ١/ ٧٨ ـ ٨٥ كتاب الطهارة ، باب سنن الوضوء ، الأحاديث (٧٩ ـ ٨٥) .

(٤) هو القاسم بن علي البطليوسي تقدم التعريف به في ٢/ ٤٥١، والتعريف بكتابه في ٢/ ٤٨٧ .

(٥ ـ ٥) ليست في المخطوطة .

(٦) انظر « **الأمالي الشجرية** » ٢/ ١٩٤ ـ ١٩٥ المجلس الرابع والستون .

(٧) ليست في المخطوطة .

- (**أحدهما**) : أنها بمعنى « لم يزل » كأنّ القوم شاهدوا عزّا وحكمة ومغفرة ورحمة ، فقيل لهم : لم يزل الله كذلك ، قال : وهذا قول سيبويه .

- (**والثاني**) : أنها تدلّ على وقوع الفعل فيما مضى من الزمان؛ فإذا كان فعلا متطاولا لم يدلّ دلالة قاطعة على أنه زال وانقطع، كقولك: كان فلان صديقي، لا يدلّ هذا على أن صداقته قد زالت؛ بل يجوز بقاؤها، ويجوز زوالها.

١٢٦/٤

فمن الأول : قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلْكَافِرِينَ كَانُوا لَكُمْ عَدُوًّا مُبِيناً ﴾ (النساء : ١٠١) ، لأن عداوتهم باقية »[١] .

ومن الثاني : قوله تعالى : ﴿ وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيداً مَا دُمْتُ فِيهِمْ ﴾ (المائدة : ١١٧) .
وقال بعضهم : يدلّ على أن خبرها كان موجوداً في الزمن الماضي ، وأما في الزمن الحاضر فقد يكون باقياً مستمراً ، وقد يكون منقطعاً ، فالأول كقوله تعالى : ﴿ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُوراً رَحِيماً ﴾ (الأحزاب : ٧٣) وكذا سائر صفاته ؛ لأنّها باقية مستمرة .

قال السِّيرافيّ[٢] : قد يرجع الانقطاع بالنسبة للمغفور لهم والمرحومين ؛ بمعنى أنهم انقرضوا فلم يبق من يُغفَر له ، ولا من يُرحَم فتنقطع المغفرة والرحمة .

وكذا : ﴿ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيماً حَكِيماً ﴾ (النساء : ١٧٠) ، ومعناه الانقطاع فيما وقع عليه العلم والحِكْمة ، لا نفس العلم والحكمة . وفيه نظر . وقال ابن برّيّ[٣] ما معناه : إنّ «كان» تدل على تقديم الوصف وقِدَمه ، وما ثبت قدمه استحال عدمه ؛ وهو كلام حسن .
وقال منصور بن فلاح اليمني[٤] في كتاب «**الكافي**»: قد تدلّ على الدوام بحسب

---

(١) انتهى نقل الزركشي عن ابن الشجري ملخصاً .

(٢) هو الحسن بن عبد الله بن المرزبان تقدم التعريف به في ١/٤١٤ .

(٣) هو عبد الله بن بري بن عبد الجبار المقدسي الشافعي النحوي اللغوي . ولد بمصر سنة (٤٩٩) . قرأ العربية على مشايخ زمانه من المصريين والقادمين على مصر ، وانفرد بهذا الشأن ، وقصده الطلبة من الآفاق . وكان جمّ الفوائد ، كثير الإطلاع . وله من التصانيف «**اللباب**» و «**حاشية على كتاب الصحاح**» وغيرها . توفي سنة (٥٨٢) بمصر . (القفطي ، **إنباه الرواة** ٢/١١٠) .

(٤) هو منصور بن فلاح بن محمد، تقي الدين أبو الخير، المشهور بابن فلاح اليمني . له مؤلفات في العربية منها « **الكافي** » جزء في غاية الحسن يدل على معرفته بأصول الفقه . توفي سنة (٦٨٠) . (السيوطي ، **بغية الوعاة** ٢/٣٠٢) ، وكتابه « **الكافي في أصول الفقه** » ذكره أيضاً البغدادي في « **إيضاح المكنون** » ٢/٢٥٨ .

القرائن، كقوله: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُوراً رَحِيماً﴾ (الأحزاب: ٧٣). ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعاً بَصِيراً﴾ (النساء: ١٣٤). ﴿إِنَّ ٱلصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ كِتَاباً مَوْقُوتاً﴾ (النساء: ١٠٣). دلّت على الدوام المتصف بتلك الصفات ودوام التعبد بالصفات. وقد تدل على الانقطاع، نحو: كان [هذا][1] الفقير غنيًّا، وكان لي مال.

١٢٧/٤ وقال أبو بكر الرازي: «كان» في القرآن على خمسة أوجه:

١ ـ **بمعنى الأزل والأبد**، كقوله تعالى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيماً حَكِيماً﴾ (النساء: ١٧٠).

٢ ـ **وبمعنى المضيّ المنقطع**، كقوله: ﴿وَكَانَ فِي ٱلْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ﴾ (النمل: ٤٨)؛ وهو الأصل في معاني «كان»، كما تقول: كان زيد صالحا أو فقيراً أو مريضاً أو نحوه.

٣ ـ **وبمعنى[2] الحال**، كقوله تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ﴾ (آل عمران: ١١٠)، وقوله: ﴿إِنَّ ٱلصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ كِتَاباً مَوْقُوتاً﴾ (النساء: ١٠٣).

٤ ـ **وبمعنى الاستقبال**، كقوله تعالى: ﴿وَيَخَافُونَ يَوْماً كَانَ شَرُّهُ مُسْتَطِيراً﴾ (الإنسان: ٧).

٥ ـ **وبمعنى «صار»**، كقوله: ﴿وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾ (البقرة: ٣٤).

(**مسألة**) كان فعل ماضٍ، وإذا وقعت بعد «إن» كانت في المعنى للاستقبال. وقال المبرّد: تبقى على المضيّ لتجردها، للدلالة على الزمان فلا يغيرها أداة الشرط، قال تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ [فَقَدْ عَلِمْتَهُ][*]﴾ (المائدة: ١١٦) ﴿إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ﴾ (يوسف: ٢٦). وهذا ضعيف لبنائه [٢٧٢/أ] على أنها للزمان وحدَه، والحقّ خلافه؛ بل تدلّ على الحدث والزمان كغيرها من الأفعال.

وقد استعملت مع «إن» للاستقبال، قال تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ [صَادِقِينَ][3]﴾

(١) ليست في المخطوطة.
(٢) في المخطوطة (وكان بمعنى).
(*) ليست في المطبوعة
(٣) ليست في المخطوطة.

(البقرة : ٣١) . وأما : ﴿ إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ ﴾ (المائدة : ١١٦) ، فتأوّله ابن السراج[١] على تقدير « إن أكن قلته » ، وكذا ﴿ إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ ﴾ « إن يكن[٢] قميصه » .

١٢٨/٤

(**مسألة**) إذا نفيت « كان » وأخواتها ، فهي كغيرها من الأفعال . وزعم ابن الطراوة[٣] أنها إذا نُفيت كان اسمها مثبتاً والخبر منفياً ، قال : لأنّ النفي إنما يتسلَّطُ على الخبر ، كقوله تعالى : ﴿ مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلاَّ أَنْ قَالُوا ﴾ (الجاثية : ٢٥) ، فالقول مُثْبَت والحجّة [هي][٤] المنفية ؛ وما ذهب إليه غير لازم ، إذ [قد][٤] قرىء[٤] [﴿ما كان حجتُهم﴾ بالرفع[٥] على أنه اسم كان، ولكن تأوّله على أن «كان» ملغاة، أي زائدة، تقديره: «ما حجتهم إلا».

وهذا إن ساغ له ها هنا فلا يسوغ له تأويله قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إِلاَّ أَنْ قَالُوا ﴾ (الأنعام : ٢٣) ، فإنه قرىء][٤] بالرفع[٦] ولا يمكن أن تكون هنا ملغاة .

[جعل]

● ومن ذلك « جعل » وهي أحد الأفعال المشتركة ؛ التي هي أمهات الأحداث ؛ وهي : «فعل، و«عمل»، و«جعل» و[٧]«طفق»، و « أنشأ » ، و«أقبل». وأعمّها «فعل» يقع على القول والهمّ وغيرهما : ﴿ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ﴾ (النحل : ٥٠) . ودونه « عمل » لا ينتظم[٨] النية والهمّ والعزم والقول : ﴿ وَقَدِمْنَا إِلَى مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ ﴾ (الفرقان : ٢٣) ، أي من صلاة وصدقة وجهاد . و لـ « جعل » أحوالٌ :

---

(١) هو محمد بن السري أبو بكر المعروف بابن السرّاج تقدم التعريف به في ١٢/١ .
(٢) في المخطوطة (إن يكن كان قميصه) .
(٣) هو سليمان بن محمد بن عبد الله المالقي تقدم التعريف به في ٤٣٢/٢ .
(٤ ـ ٤) ليست في المخطوطة .
(٥) قال البنا الدمياطي في « إتحاف فضلاء البشر » ص ٣٩٠ عند سورة الجاثية (وعن الحسن ﴿ ما كان حجتهم ﴾ بالرفع اسم كان . . . ، والجمهور بالنصب على أنها الخبر) .
(٦) انظر « إتحاف فضلاء البشر » ص ٢٠٦ عند سورة الأنعام .
(٧) في المخطوطة زيادة (وأطلق) .
(٨) في المطبوعة (لأنه يعم) وما أثبتناه من المخطوطة .

١٢٩/٤ - (**أحدها**) : بمعنى « سمّى » ، كقوله تعالى : ﴿ [الَّذِينَ][١] جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ ﴾ (الحجر : ٩١) ، أي سموْه كذباً ، وقوله : ﴿ وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَٰنِ إِنَاثًا ﴾ (الزخرف : ١٩) على قول . ويشهد له قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ لَيُسَمُّونَ الْمَلَائِكَةَ تَسْمِيَةَ الْأُنْثَىٰ ﴾ (النجم : ٢٧) .

- (**الثاني**) : بمعنى المقاربة ، مثل « كاد » و« طفق » ، لكنها تفيد ملابسة الفعل والشروع فيه ، تقول : جعل يقول ، وجعل يفعل كذا ؛ إذا شرع فيه .

- (**الثالث**) : بمعنى الخلْق والاختراع ، فتُعدَّى لواحد ، كقوله تعالى : ﴿ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ﴾ (الأنعام : ١) ، أي خَلَقَهما . (**فإن قيل**) : ما الفرق بين الجعل والخَلْق ؟ (**قيل**) : « إن الخلْق فيه معنى التقدير ، وفي الجعل معنى التصيير[٢] كإنشاء شيء من شيء ، أو تصيير شيءٍ شيئاً . أو نقله من مكان ، ويتعدى لمفعول واحد » ؛ لأنه لا يتعلق[٣] إلا بواحد ، وهو المخلوق .

وأيضاً ، فالخلْق يكون عن عدم سابق ؛ حيث لا يتقدم مادة ولا سبب محسوس ، والجعل يتوقف على موجود مغاير للمجعول ، يكون منه المجعول أو عنه ، كالمادة والسبب . ولا يَرِد في القرآن العظيم لفظ « جعل » في الأكثر مراداً به الخلق ؛ إلا حيث يكون قبله ما يكون عنه أو منه ، [أو][٤] شيئاً فيه محسوساً عنه ، فيُكوِّن ذلك المخلوقَ الثاني ، بخلاف « خلق » فإن العبارة تقع كثيراً [به][٤] عمّا لم يتقدم وجودَه وجودٌ مغايرٌ ، يكون عنه هذا الثاني ، قال الله تعالى : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ﴾ (الأنعام : ١) وإنما الظُّلُمَاتُ والنّور عن أجرام توجد بوجودها ، وتعدم بعدمها .

١٣٠/٤ وقال تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي مَدَّ الْأَرْضَ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ ﴾ (الرعد : ٣) . وقال : ﴿ وَجَعَلَ لَكُمْ مِنَ الْفُلْكِ وَالْأَنْعَامِ مَا تَرْكَبُونَ ﴾ (الزخرف : ١٢) . وقال سبحانه في سورة الأعراف : ﴿ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا ﴾ (الأعراف : ١٨٩) . وفي سورة النساء : ﴿ وَخَلَقَ مِنْهَا

---

(١) ليست في المخطوطة .
(٢) في المخطوطة و« الكشاف » ٢/٢ هي (التضمين) .
(٣) عبارة المخطوطة (لأنه ما يتعلق إلا من واحد) .
(٤) ليست في المخطوطة .

زَوْجَهَا ﴾ (النساء : ١) ؛ فهو يدلّ على أنهما [قد][1] يستعملان استعمال المترادفين .

- (الرابع) : بمعنى النقل من حال إلى حال والتصيير ، فيتعدى إلى مفعولين ؛ إما حسًّا كقوله تعالى : ﴿ ٱلَّذِي جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَاشاً ﴾ (البقرة : ٢٢) ﴿ وَٱللَّهُ جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ بِسَاطاً ﴾ (نوح : ١٩) ﴿ فَجَعَلَهُمْ جُذَاذاً ﴾ (الأنبياء : ٥٨) ﴿ وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً ﴾ (القصص : ٤١) ﴿ وَجَعَلْنَاكُمْ أَكْثَرَ نَفِيراً ﴾ (الإسراء : ٦) . [وإمّا عقلاً مثل][1] ﴿ أَجَعَلَ ٱلْآلِهَةَ إِلَٰهاً وَاحِداً ﴾ (صٓ : ٥) ﴿ جَاعِلِ ٱلْمَلَائِكَةِ رُسُلاً ﴾ (فاطر : ١) .

ونحو قوله : ﴿ اجْعَلْ هَٰذَا ٱلْبَلَدَ آمِناً ﴾ (إبراهيم : ٣٥) ، وقوله : ﴿ وَجَعَلْنَا ٱللَّيْلَ لِبَاساً ﴾ (النبأ : ١٠) ، لأنه يتعلق بشيئين : المنقول وهو الليل ؛ والمنقول إليه وهو اللباس . وأبين منه قوله تعالى : [2][﴿ وَإِنَّا لَجَاعِلُونَ مَا عَلَيْهَا صَعِيداً جُرُزاً ﴾ (الكهف : ٨) ، ﴿ جَعَلْنَا عَالِيَهَا سَافِلَهَا ﴾ (هود: ٨٢)، ﴿ وَجَعَلْنَا نَوْمَكُمْ سُبَاتاً ﴾ (النبأ: ٩) والمعاش في قوله:][2] ﴿ وَجَعَلْنَا[3] ٱلنَّهَارَ مَعَاشاً ﴾ (النبأ: ١١) اسم زمان [٢٧٢/ب] لكوْن الثاني هو الأول ويجوز أن يكون مصدراً لمعنى المعيش[4]. ﴿ وَجَعَلْنَا ٱبْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ آيَةً ﴾ (المؤمنون: ٥٠)، ومعناه صيّرناه، لأنّ مريم إنما صارت مع ولدها عليه السلام لمّا خُلق من جسدها لا من أب، فصارا عند ذلك آية للعالمين. ومحال أنه يريد: « خلقناهما » لأن مريم لم تخلق في حين خلق ولدها؛ بل كانت موجودة قبله، ومحال تعلّق القدرة بجعل الموجود موجوداً في حال بقائه. ١٣١/٤

فأما قوله تعالى : ﴿ إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآناً عَرَبِيًّا ﴾ (الزخرف : ٣) ؛ فهو من هذا الباب على جهة الاتساع . أي صيرناه يُقرأ بلسان عربيّ ، لأن غير القرآن ما هو عِبريّ وسريانيّ ؛ ولأن معانيَ القرآن في الكتب السالفة ، بدليل قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّهُ لَفِي زُبُرِ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾ (الشعراء : ١٩٦) ، ﴿ إِنَّ هَٰذَا لَفِي ٱلصُّحُفِ ٱلْأُولَىٰ ﴾ (الأعلى : ١٨) .

وبهذا احتجّ مَن أجاز القراءة[5] بالفارسية ، قال : لأنه ليس في زُبُر الأولين من القرآن إلا

---

(١) ليست في المخطوطة .

(٢ - ٢) ليست في المخطوطة .

(٣) تصحفت في المخطوطة إلى (وجعل) .

(٤) في المخطوطة (مصدراً بمعنى العيش) .

(٥) في المخطوطة (من أجاز قراءة القرآن)، وانظر لمسألة القراءة بغير العربية «أحكام القرآن» للجصاص ٣٤٨/٣ عند تفسير الآية من سورة الشعراء.

المعنى ، والفارسية تؤدي المعنى . وإذا عُرِف هذا ، فكأنه نقل المعنى من لفظ القرآن فصيره عربياً .

وأخطأ الزمخشري(١) حيث جعله بالخلق ؛ وهو مردُود صناعةً ومعنى . أمّا الصِّناعة ، فلأنه يتعدّى لمفعولين ، ولو كان بمعنى الخلق لم يتعدّ إلا إلى واحد ، وتعديته لمفعولين ـ وإن احتمل هذا المعنى ـ لكن بجواز إرادة التسمية أو التصيير على ما سبق . وأمّا المعنى فلو كان بمعنى « خلقنا التلاوة العربية » فباطل ؛ لأنه ليس الخلاف في حدوث ما يقوم بألسنتنا ؛ وإنما الخلاف في أنّ كلام الله الذي هو أمْرُه ونهيه وخبره ؛ فعندنا أنه صفة من صفات ذاته ، وهو قديم .

وقالت القَدَرية(٢) : إنه صفة فعل أوجده بعد عدمه ، وأحدثه لنفسه ، فصار عند حدوثه متكلّماً بعد أن لم يكن ، فظهر أن الآية على تأويله ليس فيها تأويل(٣) لعقيدته الباطلة .

وقال الآمدي(٤) في « أبكار الأفكار » : الجعل فيه بمعنى التسوية ، كقوله تعالى : ﴿ ٱلَّذِينَ جَعَلُوا ٱلْقُرْآنَ عِضِينَ ﴾ (الحجر : ٩١) ، أيْ يسمُّونه كذباً .

١٣٢/٤ قال : ويحتمل أن الجَعْل على بابه ، والمراد القرآن بمعنى القراءة دون مدلولها ، فإنّ القرآن قد يطلق بمعنى القراءة ، ومنه قوله ﷺ : « ما أذن الله [لشيء أذنَهُ](٥) لنبيٍّ يتغنّى في القرآن »(٦) أي بالقراءة .

---

(١) انظر « الكشاف » ٤١١/٣ عند تفسير الآية من سورة الزخرف .

(٢) قال الجرجاني في « التعريفات » ص ٢٢٢ (القدرية : هم الذين يزعمون أن كل عَبْدٍ خالقٌ لفعله ، ولا يرون الكفر والمعاصي بتقدير الله تعالى) .

(٣) في المطبوعة (ليس فيها تضمن) .

(٤) هو علي بن أبي علي بن محمد بن سالم التغلبي الفقيه الأصولي ، الملقب سيف الدين الآمدي . ولد سنة (٥٥١) هـ . اشتغل بفنون المعقول وحفظ منه الكثير ، ولم يكن في زمانه أحفظ منه لهذه العلوم ، واشتغل عليه الناس وانتفعوا به . وله من التصانيف « أبكار الأفكار » و « دقائق الحقائق » و « رموز الكنوز » وغيرها . توفي سنة (٦٣١) ودفن بسفح جبل قاسيون . (ابن خلّكان ، وفيات الأعيان ٢٩٣/٣) وكتابه ذكره حاجي خليفة أيضاً في كشف الظنون ٤/١ وقال (« أبكار الأفكار في الكلام » . . . ، وهو مرتب على ثماني قواعد متضمنة بجميع مسائل الأصول ، في العلم (١) ، في النظر (٢) ، في الموصل إلى المطلوب . . . ، ومختصره « رموز الكنوز » له أيضاً) .

(٥) ليست في المخطوطة .

(٦) متفق عليه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ، أخرجه البخاري في الصحيح ٦٨/٩ كتاب فضائل القرآن

وقال بعضهم : قاعدة العرب في الجَعْل أن يتعدى[١] لواحد ، وتارة يتعدى لاثنين ؛ فإن تعدى لواحد لم يكن إلا بمعنى الخلق، وأما إذا تعدى لاثنين فيجيء بمعنى الخلْق، كقوله تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ آيَتَيْنِ ﴾ (الإسراء : ١٢) ، وبمعنى التسمية : ﴿ وَجَعَلُوا ٱلْمَلَائِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَادُ ٱلرَّحْمَـٰنِ إِنَاثاً ﴾ (الزخرف : ١٩) ، ﴿ ٱلَّذِينَ جَعَلُوا ٱلْقُرْآنَ عِضِينَ ﴾ (الحجر : ٩١) .

ويجيء بمعنى التصيير ، كقوله تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا ٱبْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ آيَةً ﴾ (المؤمنون : ٥٠) ، أي صيرناهما .

إذا علمت هذا فإذا[٢] ثبت أن الجعْل المتعدي لاثنين ليس نصّاً في الخلق ، بل يحتمل الخلق وغيره لم[٣] يكن في الآية تعلّقٌ للقَدَرية على خلق القرآن ، لأنّ الدليل لا بدّ أن يكون قطعياً لا احتمال فيه. ويجوز أن يكون بمعنى الخلق على معنى : جعلنا التلاوة عربية . **(قلت)**: وهذا يمنع إطلاقه؛ وإن جوزنا حدوث الألفاظ، لأنها لم تأت عن السلف، بل نقول: القرآن غير مخلوق على الإطلاق.

- **(الخامس)** : بمعنى الاعتقاد ، كقوله تعالى : ﴿ وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ ٱلْجِنَّ ﴾ (الأنعام : ١٠٠) ، ﴿ وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ مَا يَكْرَهُونَ ﴾ (النحل : ٦٢) . وكذلك قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلُوا ٱلْمَلَائِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَادُ ٱلرَّحْمَـٰنِ إِنَاثاً ﴾ (الزخرف : ١٩) أي اعتقدوهم إناثاً . ١٣٣/٤

ويجوز أن يكون كما قبله[٤] ؛ ووجْه النقل فيه هو أنّ الملائكة في نفس الأمر ليسوا[٥] إناثاً، فهؤلاء الكفار نقلوهم باعتقادهم، فصيروهم في الوجود الذهنيّ إناثاً . ومنهم من جعلها

= (٦٦) ، باب من لم يتغن بالقرآن (١٩) ، الحديث (٥٠٢٣ و ٥٠٢٤) ، وأخرجه مسلم في **الصحيح** ١/٥٤٥ كتاب صلاة المسافرين (٦) ، باب استحباب تحسين الصوت بالقرآن (٣٤) ، الحديث (٧٩٢/٢٣٢) .

(١) في المخطوطة (أنه تارة يتعدى) .

(٢) في المطبوعة (فإذن) .

(٣) في المطبوعة (ولم يكن) .

(٤) أي : الرابع ، وهو بمعنى النقل من حال إلى حال والتصيير .

(٥) في المخطوطة (ليس هم إناثاً) .

بمعنى التسمية، كقوله تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَاداً وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (البقرة: ٢٢) أي لا تسمّوها أنداداً [وأنتم تعلمون ؛ أي لا تسموها أنداداً][١] ولا تعتقدوها ؛ لأنهم ما سموها حتى اعتقدوها . وكذلك : ﴿ ٱلَّذِينَ جَعَلُوا [٢٧٣/أ] الْقُرْآنَ عِضِينَ ﴾ (الحجر : ٩١) ، أي سموه وجَزّءوه أجزاءً ، فجعلوا بعضه شعراً ، وبعضه سحراً ، وبعضَه أساطير الأولين .

وقال الزجاج [في][١] : ﴿ وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ ﴾ (الزخرف : ١٩) ، إنها بمعنى [٢][القول والحكم على الشيء][٢] وقوله : ﴿ أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ ﴾ (التوبة : ١٩) ، أي اعتقدتم هذا مثل هذا .

فأما قوله : ﴿ أَمْ نَجْعَلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَالْمُفْسِدِينَ فِي الْأَرْضِ ﴾ (صٓ : ٢٨) ، فالنقل والتصيير راجعان[٣] إلى الحال ، أي لا تجعل حال هؤلاء مثل حال هؤلاء ، ولا تنقلها إليها . وكذلك قوله : ﴿ أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ ﴾ (الرعد : ١٦) ، أي اعتقدوا له شركاء .

ـ (**السادس**) : بمعنى الحكم بالشيء على الشيء ، ويكون في الحق والباطل . **فالحق**، كقوله[تعالى][٤] : ﴿ إِنَّا رَادُّوهُ إِلَيْكِ وَجَاعِلُوهُ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾ (القصص : ٧) . **والباطل**، كقوله[تعالى][٤]: ﴿ وَجَعَلُوا لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ الْحَرْثِ [والأنعام][٤] ﴾ (الأنعام : ١٣٦) الآية . ١٣٤/٤

وبمعنى أوجب ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي [كُنتَ عَلَيْهَا ﴾ (البقرة :١٤٣) ، أي][٥] أوجبنا الاستقبال إليها . وكقوله : ﴿ مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ ﴾ (المائدة : ١٠٣) ، [﴿ وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنتَ عَلَيْهَا ﴾][٥](البقرة : ١٤٣) ومعنى « كنت عليها »[٦] أي أنت عليها ، كقوله : ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ ﴾ (آل عمران : ١١٠) ، أي أأنتم .

---

(١) ليست في المخطوطة .

(٢ ـ ٢) وقع بياض في بعض الأصول مكانها، واتصل الكلام بما بعده في نسختنا فجاءت العبارة فيها كالتالي: (إنها بمعنى قوله ﴿أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ ٱلْحَاجِّ﴾. . .)، وعبارة الزجاج في «معاني القرآن وإعرابه» ٤٠٧/٤ عند الآية (١٩) من سورة الزخرف (الجعْل ها هنا في معنى القول والحكم على الشيء. . .).

(٣) في المخطوطة (راجع) .

(٤) ليست في المطبوعة .

(٥) ليست في المخطوطة .

(٦) في المخطوطة تكرر (**أي كنت عليها** ، أي أنت عليها) .

ـ (السابع) : ذكره الفارسي ، بمعنى « ألقى » فيتعدى لمفعولين : أحدهما بنفسه والآخر بحرف الجرّ ، كما في قولك : جعلت متاعك بعضه فوق بعض . [ومثله قوله : ﴿ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ ﴾][1] (الرعد : ٣) . ومنه قوله تعالى : ﴿ وَيَجْعَلَ ٱلْخَبِيثَ بَعْضَهُۥ عَلَىٰ بَعْضٍ ﴾ (الأنفال : ٣٧) [أي يلقي][2] و « بعضه » بدل من الخبيث . وقوله : « على بعض » أي فوق بعض . ومثله قوله : ﴿ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ ﴾ (الرعد : ٣) ، أي ألقى ، بدليل قوله في الآية الأخرى التي علّل فيها المراد بخلق الجبال ، وأبان إنعامه ، فقال : ﴿ وَأَلْقَىٰ فِي ٱلْأَرْضِ رَوَاسِيَ أَن تَمِيدَ بِكُمْ ﴾ (النحل : ١٥) .

(فائدة) قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ آيَتَيْنِ ﴾ (الإسراء : ١٢) ، (قيل) : كيف يستعمل لفظ « الجعل » هنا مع أن المجعول عنه ينتفي[3] أن يتحقّق قبل « الجعل » مع ضده[4] المجعول ، كقولك : « جعلت زيداً قائماً » ، فهو قبل ذلك كان متّصفاً بضد القيام ، وهنا لم يوجد « الْجَعل » إلا على هذه الصفة ، فكيف يصحّ استعمال « الجعل » فيه ؟ ١٣٥/٤

(والجواب) أنّ الليل جوهر قام به السواد ، والنهار جوهر قام به النور ، وكذلك الشمس جسم قام به ضَوْء ، والأجسام والجواهر متقدمة على الأعراض بالذات ، والعرب تراعي مثلَ هذا ، نقل الفرّاء أنهم قالوا : أحسنت إليك فكسوتك ؛ فجعلوا الإحسان متقدما على الكسوة ؛ بدليل العطف بالفاء ، وليس ذلك إلا تقدّم ذاتيٌّ ، لأن الإحسان في الخارج هو نفس الكسوة .

ولك أن تقول : لا نسلّم أن الإحسان نفس الكسوة ؛ بل معنًى يقوم بالنفس تنشأ عنه الكسوة .

حَسِب

يتعدّى لمفعولين . وحيث جاء بعدها أنْ والفعل ، كقوله تعالى : ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا ٱلْجَنَّةَ ﴾ (آل عمران : ١٤٢) ، ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تُتْرَكُوا ﴾ (التوبة : ١٦) ونظائره ، فمذهب

(١) ليست في المخطوطة .
(٢) ليست في المطبوعة .
(٣) في المطبوعة (ينبغي) .
(٤) في المطبوعة (صفة) .

سيبويه(١) [أنها](٢) سادّة مسدّ المفعولين ، ومذهب المبرّد أنها سادّة مسدّ المفعول الواحد ، والثاني عنده مقدّر . ويشهد لسيبويه أنّ العرب لم يُسْمَع [من](٢) كلامهم نُطْقٌ بما ادعاه من التصريح به ، ولو كان كما ذكره لنطقوا به ولو مرّة .

١٣٦/٤

كاد

وللنحويين فيها أربعة مذاهب :

- (**أحدها**) : أن إثباتها إثبات ونفيها نفي ، كغيرها من الأفعال .
- (**والثاني**) : أنها تفيد الدّلالة على وقوع الفعل بعسْر ، وهو مذهب ابن جنّي .
- (**والثالث**): أن إثباتها نفي ونفيها إثبات ، فإذا قيل : « كاد يفعل » ، فمعناه أنه لم يفعله ، بدليل قوله : ﴿ وَإِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ ﴾ (الإسراء : ٧٣) ، وإذا قيل « لم يكد يفعل » فمعناه أنه فَعَله ، بدليل قوله : ﴿ وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ﴾ (البقرة : ٧١) .
- (**والرابع**): التفصيل في النفي بين المضارع [والماضي ، فنفي المضارع](٣) نفي ، ونفي الماضي إثبات ، بدليل : ﴿ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ﴾ (البقرة : ٧١) ، وقوله : ﴿ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا ﴾ (النور : ٤٠) ، مع أنه لم ير شيئاً ، وهذا حكاه ابن أبي الربيع(٤) [٢٧٣/ب] في « **شرح الجمل** » وقال : إنه الصحيح .

والمختار هو الأول ؛ وذلك ، لأن معناها المقاربة ، فمعنى « كاد يفعل » قارب الفعل ، ومعنى « ما كاد يفعل » لم يقاربه ، فخبرها منفيٌّ دائماً . أما إذا كانت منفية فواضح ، لأنّه إذا انتفت مقارَبة الفعل اقتضى عَقْلاً عدم حصوله ، ويدلّ له قوله تعالى : ﴿ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا ﴾ (النور : ٤٠) ، ولهذا كان أبلغ من قوله : « لم يرها » لأن مَنْ لم يَرَ قد يُقارب الرؤية .

---

(١) انظر مذهب سيبويه في « **الكتاب** » ٣٩/١ باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين . . . ، وانظر مذهب المبرد في « **المقتضب** » ٦٨/٣ ـ ٧٣ باب الأفعال التي تُسمّى أفعال المقاربة .

(٢) ليست في المخطوطة .

(٣) ليست في المخطوطة .

(٤) هو عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله تقدم التعريف به في ٥٠٢/٢ ، وكتابه « **شرح الجمل** » ذكره السيوطي في بغية الوعاة ١٢٥/٢ وقال عنه (شرح الجمل : عشرة مجلدات لم يشذ عنه مسألة في العربية) ، وذكره البغدادي في هداية العارفين ٦٤٩/١ فقال (شرح جمل الكبيرة للزجاجي في النحو) .

وأما إذا كانت المقاربة منفية ، فلأن الإخبار بقرب الشيء يقتضي عُرْفاً عدم حصوله ، وإلّا لم يتجه الإخبار بقربه ؛ فأما قوله تعالى : ﴿ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ﴾ (البقرة : ٧١)؛ فإنها منفيّة مع إثبات الفعل لهم في قوله: ﴿فَذَبَحُوهَا﴾. ١٣٧/٤

ووجْهه إيضاً إخبار[١] عن حالهم في أول الأمر ، فإنهم كانوا أولاً بُعَداء من ذبحها ، بدليل ما ذكر الله عنهم من تعنُّتهم . وحصولُ الفعل إنّما فهمناه من دليل آخر ، وهو وقوله : ﴿ فَذَبَحُوهَا ﴾ .

والأقرب أن يقال : إنّ النفي واردٌ على الإثبات، [٢][وإثبات هذا إنما هو قارب الفعل بنفسه لم يقارب ، وإذا لم يقارب فهو لم يفعله بعد][٢] والمعنى هنا : « وما كادوا يفعلون الذبح قَبْل ذلك » ، لأنهم قالوا : ﴿ أَتَتَّخِذُنَا هُزُواً ﴾ (البقرة : ٦٧) وغير ذلك من التشديد .

وأما قوله تعالى : ﴿ وَلَوْلَا أَنْ ثَبَّتْنَاكَ لَقَدْ كِدْتَ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْئاً قَلِيلاً ﴾ (الإسراء : ٧٤) فالمعنى على النَّفْي ، وأنه[٣] ﷺ لم يركن إليهم لا قليلاً ولا كثيراً ، من جهة أن « لولا » الامتناعية تقتضي ذلك، وأنه امتنع مقاربة الركون القليل لأجل وجود التثبيت، لينتفيَ الكثير من طريق الأَوْلَى .

وتأمّل كيف جاء «كاد» المقتضية المقاربة للفعل، ونقل[٤] الظاهرة في التقليل[٥]، كلّ ذلك تعظيماً لشأن النبي ﷺ ، وما جُبِلَتْ عليه نفسه الزكية من كونه لا يكاد يركن إليهم شيئاً قليلاً ، [ولا كثيراً][٦] للتثبيت مع ما جُبِلت عليه . هكذا ينبغي أن يُفهم معنى [هذه][٧] الآية ، خلافاً لما وقع في كتب التفسير من ابن عطيّة وغيره ، فَهُمْ عن هذا المعنى اللّطيف بمعزل .

وحكى الشريف الرضي في كتاب «الغرر[٨]» ثلاثة أقوال في قوله تعالى ﴿لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا﴾ (النور: ٤٠).

(الأول) : أنها دالة على الرؤية بعسر ، أي رآها بعد عُسْر وبطء لتكاثف الظلم .

---

(١) عبارة المخطوطة (ووجهه أنه إخبار . . .) .
(٢ - ٢) ليست في المطبوعة .
(٣) في المخطوطة (لأنه) .
(٤) في المطبوعة (بقدر) .
(٥) في المطبوعة (للتقليل) .
(٦) ليست في المطبوعة .
(٧) ليست في المخطوطة .
(٨) انظر « أمالي المرتضى » ٣٣١/١ وما بعدها مع تصرف في النقل .

١٣٨/٤ ـ (**والثاني**) : أنها زائدة ، والكلام على النفي المحض ، ونقله عن أكثر المفسرين ، أي لم يرها أصلاً ، لأن(١) هذه الظلمات تحول بين العين وبين النظر إلى البدن وسائر المناظر .

ـ (**والثالث** أنها بمعنى «أراد» من قوله [تعالى](*): ﴿كِدْنَا لِيُوسُفَ﴾ (يوسف: ٧٦)، أي لم يُردْ أن يراها(٢).

وذكر غيره أنّ التقدير: إذا أخرج يده [ممتحناً](٣) لِبَصره لم يكد يخرجها(٤)، و « يراها » صفة للظلمات ، تقديره : ظلمات بعضها فوق بعض يراها . وأما قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلسَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا [لِتُجْزَى](٣) ﴾ (طه : ١٥) ، فيحتمل أنّ المعنى : أريد أخفيها ، لكي تُجزى كلُّ نفس [بسعيها](٣) . ويجوز أن تكون زائدة ، أي أخفيها لتُجزى .

(**وقيل**) : تمّ الكلام عند قوله : ﴿ آتِيَةٌ أَكَادُ ﴾ ، والمعنى : أكاد آتي بها ، ثم ابتدأ بقوله : ﴿ [أُخْفِيهَا](٣) لِتُجْزَى ﴾ . وقرأ سعيد بن جبير : ﴿ أَكَادُ أَخْفِيهَا ﴾(٥) بفتح الألف ، أي أظهرها ، يقال : أخفيت الشيء إذا سترته وإذا أظهرته وقراءة الضم تحتمل الأمرين ، وقراءة الفتح لا تحتمل غير الإظهار ؛ ومعنى سترتُها لأجل الجزاء ، لأنه إذا أخفى وقتها قويت الدواعي على التأهب لها خوف المجيء بغتة .

١٣٩/٤ وأما قوله تعالى : ﴿ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ ﴾ (النور : ٣٥) ، فلم يثبت للزيت الضوء ، وإنما أثبت له المقاربة من الضوء قبل أن تمسّه النار ، ثم أثبت النور بقوله : ﴿ نُورٌ عَلَى نُورٍ ﴾ (النور : ٣٥) ، فيُؤخذ منه أن النور دون الضوء [٢٧٤/أ] لا نفسه .

(**فإن قلت**): ظاهره أن المراد: يكاد يضيء؛ مسّته النار أو لم تمسّه، فيُعطي ذلك

---

(١) في المطبوعة زيادة (الله تعالى قال ﴿أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُّجِّيٍّ يَغْشَاهُ مَوْجٌ مِنْ فَوْقِهِ مَوْجٌ مِنْ فَوْقِهِ سَحَابٌ ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ﴾ (النور: ٤٠) كان مقتضى) وعبارة المخطوطة دون هذه الزيادة أوجه.

(*) ليست في المخطوطة.

(٢) في المخطوطة زيادة (لأن الظلم . . .) ثم ثلاث كلمات غير واضحة .

(٣) ليست في المخطوطة .

(٤) في المخطوطة زيادة (عن ناظر إليها) .

(٥) قال أبو حيان في « البحر المحيط » ٢٣٢/٦ عند تفسير الآية من سورة طه (وقرأ أبو الدرداء وابن جبير والحسن ومجاهد وحميد ﴿ أَخْفِيهَا ﴾ بفتح الهمزة ، ورويت عن ابن كثير وعاصم بمعنى أظهرها . . . ، وقرأ الجمهور ﴿ أُخْفيهَا ﴾ بضم الهمزة) .

أنّه مع [أن][1] مساس النار لا يضيء ، ولكن يقارب[2] الإضاءة ، لكن الواقع أنه عند المساس يضيء قطعاً ! (أجيب :) بأن الواو ليست عاطفة ، وإنما هي للحال ، أي يكاد يضيء والحال أنه لم تمسه نار، فيفهم منه أنها لو مسته لأضاء قطعاً .

(**قاعدة**)[3] تجيء كاد بمعنى أراد ، ومنه : ﴿ كَذَلِكَ كِدْنَا لِيُوسُفَ ﴾ (يوسف : ٧٦) ﴿ أَكَادُ أُخْفِيهَا ﴾ (طه : ١٥) .

وعكسه ، كقوله تعالى : ﴿ جِدَاراً يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَّ ﴾ (الكهف : ٧٧) أي يكاد .

(**قاعدة**)[3] فعل المطاوعة هو الواقع مسبَّبا عن سببٍ اقتضاه ، نحو كسرته فانكسر . قال ابن مالك في « **شرح الخلاصة** »[4] : هو الدّال على قبول مفعولٍ لأثرِ الفاعل[5] ؛ ومعنى ذلك أنّ الفعل المطاوع، «بكسر الواو»، يدلّ على أن المفعول لقولك: كسرت الشيء، يدلّ على مفعول معالجتك في إيصال الفعل إلى المفعول، فإذا قلت: فانكسر، علم أنه قَبِل الفعل، وإذا قلت: لم ينكسر علم[6] أنه لم يقبله وأمّا المطاوَع، بفتح الواو، فيدلّ على معالجة الفاعل في إيصال فعله إلى المفعول، ولا يدلّ على أن المفعول قَبِل الفعل أو لم يقبله . ١٤٠/٤

وذكر الزمخشريّ وغيره أن المُطَاوِعَ والمطَاوَع[7]، لا بدّ وأن يشتركا في أصل المعنى، و[أن][8] الفرق بينهما إنما هو من جهة التأثر والتأثير، كالكسر والانكسار، إذ لا معنى للمطاوعة إلا حصول فعل عن فعل، فالثاني مطاوِع؛ لأنه طاوَع الأوّل، والأول مطاوَع، لأنه طاوعه الثاني، فيكون المطاوَع لازماً للمطاوِع ومرتّباً عليه .

---

(١) ليست في المخطوطة .

(٢) في المخطوطة (وإنما يقارب) .

(٣) في المخطوطة (فايدة) .

(٤) هو محمد بن عبد الله بن مالك جمال الدين تقدم التعريف به في ١/ ٣٨١ وكتابه «**شرح الخلاصة**» ذكره حاجي خليفة في «**كشف الظنون**» ١/ ١٥١ .

(٥) في المخطوطة (العامل فيه) .

(٦) تصحفت في المطبوعة إلى (على أنه) .

(٧) في المخطوطة (ولو طاوع) ، وقول الزمخشري في « **المفصل** » ص ٢٨١ فصل افتعل يشارك انفعل في المطاوعة .

(٨) ليست في المطبوعة .

وقد استشكل هذا بقوله تعالى : ﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا ٱلْعَمَىٰ عَلَى ٱلْهُدَىٰ ﴾ (فصلت : ١٧) ، [فأثبت « الهدى »] [١] بدون « الاهتداء » .

وقوله : « أمرته فلم يأتمر » فأثبت الأمر بدون الائتمار . وأيضاً فاشتراط الموافقة في أصل المعنى منقوض بقوله : « أمرته فائتمر » ، أي امتثل ، فإنّ الامتثال خلاف الطلب . وأجيب بأنّه ليس المراد: بـ ﴿هَـٰدَيْنَـٰهُمْ فَـٱسْتَحَبُّـوا ٱلْعَمَىٰ﴾ الهَـدْيَ الحقيقي[٢]، بـل أوصلنـا إليهم أسبـابَ الهداية، من بعث النبي ﷺ، فـلا يلزم وجود الاهتـداء. وأمّا الأمـر فيقتضيه لغـة ألّا يثبت إلا بالامتثال والائتمار.

وقـال المطرِّزي في « المغـرب »[٣] : « الائتمار من الأضـداد ، وعليه قـول شيخنا في « الأساس »[٤] : يقال : أمرتُه فائتمر ، وأبى أن يأتمر ، أي أمرته فـاستبدّ بـرأيه ولم يمتثـل ،

---

(١) ليست في المخطوطة .

(٢) عبارة المخطوطة (ليس المراد بـ ﴿ هديناهم ﴾ العمى الحقيقي) .

(٣) هو ناصر بن أبي المكارم عبد السيد بن علي المطرزي ، أبو الفتح ، ولد سنة (٥٣٨) قرأ على أبيه ، وعلى ـ تلميذ الزمخشري ـ أبي المؤيد الموفق بن أحمد المكي الخطيب ، وصنّف مصنفات في علم العربية ، وكان حنفي المذهب داعية إلى الاعتـزال ، توفي سنـة (٦١٠ هـ) ، (القفطي ، **إنباه الرواة ٣/ ٣٣٩**) ، وذكـره السيـوطي فقـال : (صنف « **شرح المقـامـات** » ، و « **المعرب في لغـة الفقـه** »، و « **المغـرب في شـرح المعرب** » وكان يقال هو خليفة الزمخشري) **بغية الوعاة ٢/ ٣١١** ، وكتابه « **المغرب في تـرتيب المعرب** » مطبـوع بالهنـد سنة ١٣٢٨ هـ/ ١٩٠٩ م ، وفي دار الكتـاب العربي بيـروت ١٤٠٠ هـ/ ١٩٨٠ م ، وحققه محمود فاخوري ، وعبد الحميد مختار في حلب مكتبة أسامة بن زيد سنة١٤٠٢ هـ/ ١٩٨٢ م، وحققه صباح العتابي كرسـالة دكتـوراة في جامعـة عين شمس بالقـاهرة سنـة ١٤٠٤ هـ/ ١٩٨٤ م (**أخبار التـراث العربي ١٤/ ١٧**) ، وانظر قوله في « **المغرب** » ص ٢٨ الهمزة مع الميم .

(٤)«**أساس البلاغة**» للزمخشري مطبوع باعتناء محمد البليسي ومصطفى وهبي في القاهرة المـطبعة الـوهبية سـنة ١٢٩٩ هـ/ ١٨٨٣ م ، وفي القاهرة مطبعة محمد مصطفى سنة ١٣٢٧ هـ/ ١٩٠٩ م ، وفي القاهرة دار الكتب المصرية سنة ١٣٤١ هـ/ ١٩٢٣ م ، وفي القاهرة بتحقيق عبد الرحيم محمود نشره محمد نديم مطبعـة أورتان سنـة ١٣٧٠ هـ/ ١٩٥٣ م ، وصـورتـه دار صـادر في بيـروت عن طبعـة دار الكتب المـصـريـة سنـة ١٣٨٢ هـ/ ١٩٦٥ م ، (**ذخائر التراث العربي ١/ ٥٤٩**) وصورته دار المعرفة في بيروت عن طبعة عبد الرحيم محمـود سنة ١٤٠١ هـ/ ١٩٨١م ، وصـورته في بيـروت دار الفكر سنـة ١٤٠١ هـ/ ١٩٨١ م ، وصـورتـه في بيروت المكتبة العصرية سنة ١٤٠٢ هـ/ ١٩٨٢م ، وانظر أيضـاً **معجم لشعراء أسـاس البلاغـة للزمخشري**، وضعه عرفـان عبد البـاقي الأشقر وطبعـه مجمع اللغـة العربيـة الأردني العدد (٣٠) (**أخبـار التراث العربي ٢٩/ ٢٦**) ، وانظر قول الزمخشري في «**أساس البلاغة**» ص ٩ مادة «أمر» .

فائدة : وقع في حاشيـة المطبـوعة نقـلاً عن السيـوطي في **بغيـة الوعـاة ٢/ ٣١١** ضمن ترجمـة **المطرِّزي** مـا

والمراد بالمؤتمر الممتثل » . ويقال : علّمته فلم يتعلم ؛ لأنّ التعليم فعل صالح لأن يترتّب عليه حصول العلم لإيجاده[١] . كذا قاله الإمام فخر الدين ، ومنعه بعضهم . ١٤١/٤

وقال الشيخ علاء الدين الباجي[٢] : لو لم يصحّ : علّمته فما تعلم ، لما صحّ علّمته فعلِم ؛ لأنّه إذا كان التعليم يقتضي إيجاد العلم ، وهو علّة فيه ، فمعلولُه ـ وهو التعلّم ـ يوجد معه ؛ بناء على أنّ العلّة مع المعلول ، والفاء في قولنا : « فتعلّم » تقتضي تعقب العلم . وإنْ قلنا : المعلول يتأخر ، فلا فائدة في « فتعلّم » لأن التعلّم قد فهم من « علّمته » ، فوضح أنه لو صحّ[٣] «علّمته فما تعلّم» لكان إمّا ألاّ يصحّ علّمته فتعلّم، بناء على أنّ العلّة مع المعلول، أوْ لا يكون في قولنا: «فتعلّم» فائدة بتأخّر المعلول.

(**فإن قيل**) : قد منعوا « كسَرْتُه فما انْكَسر » فما وجهُ صحة قولهم : « علّمته فما تعلّم » ؟ (**قيل**) ؛ فرّق بعضهم بينهما ؛ بأن العلْم في القلب من الله يتوقّف على أمر من المعلّم ومن المتعلّم ، وكان علمه موضوعاً للجزاء الذي من المعلّم فقط ، لعدم إمكان فعلٍ من المخلوق يحصل به العلم ، ولا بدّ بخلاف الكسر ، فإنّ أثره لا واسطة بينه وبين الانكسار .

واعْلَم أن الأصل [٢٧٤/ب] في فعل المطاوعة أنْ يُعْطَف عليه بالفاء ، تقول دعوته فأجاب ، وأعطيته فأخذ ، ولا تقولها بالواو ؛ لأن المراد إفادة السببية ، وهو لا يكون في الغالب إلا بالفاء ، كقوله : ﴿ مَنْ يَهْدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِي ﴾ (الأعراف : ١٧٨) .

ويجوز عطفه بالواو ، كقوله : ﴿ وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا وَٱتَّبَعَ هَوَاهُ ﴾ (الكهف : ٢٨) وكقوله : ﴿ فَاسْتَجَبْنَا لَهُ وَنَجَّيْنَاهُ ﴾ (الأنبياء : ٨٨)

= نصُّه : (قرأ على الزمخشري والموفق) ! وهذا وهم صوابه : (قرأ على تلميذ الزمخشري وهو الموفق) لأن وفاة الزمخشري سنة(٥٣٨) وهي سنة ولادة المطرّزي، فلا يعقل أن يقرأ عليه ، وقول المطرّزي في « المغرب » (وعليه قول شيخنا في « الأساس ») تساهلٌ لأنه شيخ شيخه ، لا على الحقيقة والله أعلم بالصواب .

(١) عبارة المخطوطة (لأنه ترتب عليه حصول العلم لا اتخاذه) .

(٢) هو علي بن محمد بن عبد الرحمن بن خطاب المغربي ثم المصري الباجي الشافعي ، أبو الحسن علاء الدين ولد سنة (٦٣١ هـ) فقيه أصولي ، تفقه بالشام ثم دخل القاهرة واستوطنها وناب في الحكم وأخذ عنه تقي الدين السبكي ، من مصنفاته « مختصر المحصول» للرازي ، « مختصر المحرر» للرافعي (ابن حجر ، الدرر الكامنة ١٠١/٣) .

(٣) تصحفت العبارة في المخطوطة إلى (لولم يوضح) .

[وفي موضع آخر : ﴿ فَاسْتَجَبْنَا لَهُ فَنَجَّيْنَاهُ ﴾] [١](الأنبياء : ٧٦) .

١٤٢/٤ وزعم ابن جِنيّ في كتاب « الخصائص » [٢] أنه لا يجوز فعل المطاوعة إلا بالفاء . وأجاب عن قوله تعالى : ﴿ وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا ﴾ (الكهف : ٢٨) ، بأنّ « أغفل » في الآية بمعنى وجدناه غافلاً ، لا جعلناه يَغفل ، وإلا لقيل : « فاتبع هواه » بالفاء ؛ لأنه يكون مطاوعاً . وفي كلامه نظر ؛ لأنّا نقول : ليس اتّباع الهوى مطاوعاً لـ « أغفلنا » ، بل المطاوع لـ « أغفلنا » ، غفل .

(فإن قيل): إنه من لازم الغفلة اتباع الهوى، والمسبّب عن السبب سبب. (قيل) : لا نسلّم أن اتّباع الهوى مسبّب عن الغفلة ، بل قد يُغفل عن الذكر[٣] ولا يُتبع الهوى ، ويكون المانع له منه غفلة أخرى عنه [٤][كما حصلت له غفلة عن الذكر ، أو تردٍ به ، أو خوف الناس ، علمنا أنه مسبب عنها ، إلا أن كلامنا في المسبب المطاوع ، لا في المسبب مطلقاً وتسبب اتباع الهوى عن الغفلة ليس عن المطاوعة][٤] .

واعلم أن الحاملَ لأبي الفتح على هذا الكلام اعتقاده الاعتزاليّ أنّ معصية العبد[٥] لا تُنْسَب إلى الله [تعالى] ؛ وأنّها مسبّبة له ، فلهذا جعل « أفعل » هنا بمعنى « وجد » لا بمعنى التعدية خاصة . وقد بينا ضعفَ كلامه ، وأنّ المطاوع لا يجب عطفه بالفاء .

وقال الزمخشري[٦] في قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ عِلْماً وَقَالَا الْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ (النمل : ١٥) : « هذا موضع الفاء ، [كما][٧] يقال : أعطيته فشكر ، ومنعته فصبر ؛ وإنما عطف بالواو للإشعار بأن ما قالاه[٨] بعض ما أحدث فيهما [إيتاء][٩] العلم ، [فأضمر ذلك ثم عطف عليه بالتحميد][٩] كأنه قال : فعملا به وعلّماه ، وعرفا حق النعمة فيه والفضيلة ، وقالا الحمد لله » .

---

(١) ليست في المخطوطة .

(٢) انظر « الخصائص » ٢٥٣/٣ ـ ٢٥٤ باب فيما يؤمِنه علم العربية من الاعتقادات الدينية .

(٣) في المخطوطة (عن الهوى) .

(٤ ـ ٤) ليست في المطبوعة .

(٥) في المخطوطة (أن معصيته) .

(٦) انظر « الكشاف » ١٣٥/٣ عند تفسير الآية من سورة النمل .

(٧) ليست في المخطوطة .

(٨) تصحفت في المخطوطة إلى (وإنما لاقاه) . (٩) زيادة من الكشاف يقتضيها النص .

وقال السكّاكي [1] : « يحتمل عندي أنّه تعالى أخبر عمّا صنع بهما ، وعمّا قالا ؛ كأنه قال : نحن فعلنا إيتاء العلم ، وهما فعلا الحمْد ، من غير بيان ترتّبهِ عليه اعتماداً على فهم السامع ، كقولك : « قم يدعوك » بدل « قم فإنه يدعوك » .

وأما قوله تعالى : ﴿ وَٱتَّقُوا ٱللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱللَّهُ ﴾ (البقرة : ٢٨٢) ؛ فظنَّ بعضُ الناس أنّ التقوى سبب التعليم ، والمحققون على منع ذلك ؛ لأنّه لم يربط الفعل الثاني بالأول رَبْط الجزاء بالشرط ، فلم يَقُل : « واتقوا الله [و] [2] يُعَلِّمْكم » ولا قال : « فيعلمكم الله » ، وإنما أتى بواو العطف ، وليس فيه ما يقتضي أن الأوّل سبب للثاني ، وإنما غايته الاقتران والتلازم ، كما يقال : زرني وأزورُك ، وسلّم علينا ونسلّمُ عليك ، ونحوه ، مما يقتضي اقتران الفعلين والتعارض من الطرفين ، كما لو قال لسيّده : أَعتقني ولك عليّ ألفٌ ، أو قالت المرأة لزوجها : طلقني ولك [علي] [2] ألفٌ ؛ فإنَّ ذلك بمنزلة قولها : بألفٍ أو على ألفٍ . وحينئذٍ فيكون متى علّم الله العلم النافع اقترن به التقوى بحسب ذلك . ١٤٣/٤

ونظير الآية [3] قوله تعالى : ﴿ فَاعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ ﴾ (هود : ١٢٣) . وقوله عقيب ذكر الغِيبَة : ﴿ وَٱتَّقُوا ٱللَّهَ إِنَّ ٱللَّهَ تَوَّابٌ رَحِيمٌ ﴾ (الحجرات : ١٢) ، ووجْه هذا الختام [4] التنبيه على التوبة من الاغتياب ، وهو من الظُّلْم . وها هنا بحث ، وهو أن الأئمة اختلفوا في أنّ الْعِلْم هل يستدعي مطاوعة أم لا ! على قولين :

- (أحدهما) : نعم ، بدليل قوله تعالى : ﴿ مَنْ يَهْدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِي ﴾ (الأعراف : ١٧٨) ، فأخبر عن كلّ من هداه اللّهُ بأنه يهتدي . وأما قوله : ﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ ﴾ (فصلت : ١٧) ، فليس منه لأن المراد بالهداية فيه الدعوة ، بدليل : ﴿ فَاسْتَحَبُّوا ٱلْعَمَىٰ عَلَى ٱلْهُدَىٰ ﴾ [5] (فصلت : ١٧) .

- (والثاني) : لا يدلّ على المطاوعة ، بدليل قوله : ﴿ وَمَا نُرْسِلُ بِالآيَاتِ إِلاَّ تَخْوِيفاً ﴾

---

(١) انظر « مفتاح العلوم » ص ٢٧٨ الفن الرابع في الفصل والوصل والإيجاز والإطناب ، ضمن الإيجاز .
(٢) ليست في المطبوعة .
(٣) عبارة المخطوطة (ونظيره قوله تعالى) .
(٤) في المخطوطة (المقام) .
(٥) في المخطوطة زيادة (كما سبق) .

(الإسراء : ٥٩) . [٢٧٥/أ] وقوله : ﴿ وَنُخَوِّفُهُمْ فَمَا يَزِيدُهُمْ إِلَّا طُغْيَاناً كَبِيراً ﴾ (الإسراء : ٦٠) ، لأن التخويف حصل ، ولم يحصل للكفار خوف نافع يصرفهم إلى الإيمان ؛ فإنّه المطاوع للتخويف المراد بالآية الكريمة ، وعلى الأول تكون الفاء للتعقيب في الزمان ، ويكون : « أخرجته فما خرج » حقيقة . ١٤٤/٤

(فائدة) قالوا في قوله [تعالى][*]: ﴿إِنَّمَا أَنتَ مُنذِرُ مَن يَخْشَاهَا ﴾ (النازعات : ٤٥) : إن التقدير « منذرٌ إنذاراً نافعاً من يخشاها » . قال الشيخ عز الدين[١] : ولا حاجة إلى هذا ، لأن فعل وأفعل ، إذا لم يترتب عليه مطاوعة ، كخوف وعلم وشبهه لا يكون حقيقة ؛ لأن « خوف » إذا لم يحصل الخوف ، و « علم » إذا لم يحصل العلم كان مجازاً ، و ﴿ مُنذِرُ مَن يَخْشَاهَا﴾، يترتب عليه أثره، وهو الخشية، فيكون حقيقة لمن يخشاها، فإذاً ليس منذراً من لم يخش ، لأنه لم يترتب عليه أثر. فعلى هذا : ﴿ إِنَّمَا أَنتَ مُنذِرُ ﴾ (النازعات : ٤٥) فيه جمع بين الحقيقة والمجاز لترتب أثره عليه ، بالنسبة إلى « من يخشى » دون « من لم يخش » .

احتمال الفعل[٢] للجزم والنصب

فمنه قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ (الأعراف : ١٩) ، يحتمل أن يكون ما بعد الفاء مجزوماً ، ويحتمل أن يكون منصوباً ، وإذا كان مجزوماً كان داخلاً في النهي ، فيكون قد نهي عن الظلم ، كما نهي عن قربان الشجرة ، فكأنه قال : « لا تقربا هذه الشجرة فلا تكونا من الظالمين »[٣] .

١٤٥/٤ ومنه قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَلْبِسُوا ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُوا ٱلْحَقَّ ﴾ (البقرة : ٤٢) ، فإنه يحتمِل أن يكون « تكتموا » مجزوماً ؛ فهو مشترك مع الأول في حرف النهي ؛ والتقدير : لا تلبسوا ولا تكتموا ، أي لا تفعلوا هذا [ولا هذا][٤] ، كما في قولك : لا تأكلِ السمكَ وتشربِ اللبنَ ، بالجزم . أي لا تفعل واحداً من هذين . ويحتمِل أن يكون منصوباً ، والتقدير : لا

(*) ليست في المطبوعة .

(١) هو شيخ الإسلام عبد العزيز بن عبد السلام تقدم التعريف به في ١٣٢/١ .

(٢) تصحفت في المخطوطة إلى (أفعال الوصل) .

(٣) في المخطوطة زيادة (ويودي إلى الظلم) . (٤) ليست في المطبوعة .

تجمعوا بين هذين، (١[ويكون مثل لا تأكل السمك وتشربَ اللبن، والمعنى : لا تجمعوا بين هذين]١) الفعلين القبيحين ، كما تقول لمن لقيته(٢) : أما كفاك أحدُهما حتى جمعت بينهما ! وليس في هذا إباحة أحدهما . والأول أظهر .

وقوله : ﴿ مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً ﴾ (البقرة : ٢٣٦) ، أي ما لم يكن أحد الأمرين : المسّ أو الغرض المستلزم ؛ لعدم كلٍّ منهما ، أي لا هذا ولا هذا ؛ فإن وُجِد أحدهما فعليكم الجناح ، وهو المهر أو نصف المفروض ، و « تفرضوا » مجزوم عطفاً على « تَمَسُّوهُنَّ »(٣) . وقيل : نصب و « أو » بمعنى « إلا أنْ » .

والصحيح الأول ؛ ولا يجوز تقدير « لم » بعد « أو » لفساد المعنى ، إذ يؤول إلى رفع الجناح عند عدم المس مع الفرض وعدمه . وعند عدم الفرض[مع](٤) المسّ وعدمه . وليس كذلك ؛ ولا يقدر فيما(٥) انتفَى أحدهما ، للزوم نفي الجناح عند نفي أحدهما ووجودالآخر ، فلا بدّ من المحافظة على أحدهما على الإبهام وانسحاب حكم « لم »(٦) عليه .

ونظيره : ﴿ وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِماً أَوْ كَفُوراً ﴾ (الإنسان : ٢٤) . وقوله : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ ﴾ (البقرة : ١٨٨) : وقوله تعالى : ﴿ إِنْ تُطِيعُوا الَّذِينَ كَفَرُوا يَرُدُّوكُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ فَتَنْقَلِبُوا خَاسِرِينَ ﴾ (آل عمران : ١٤٩) ، والوجه الجزم ، ويجوز النصب . وقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ . . . ﴾ (البقرة : ٢٨٤) الآية . وقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرْهاً وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ ﴾ (النساء : ١٩) .

١٤٦/٤

وقوله : ﴿ أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا ﴾ (النساء : ٩٧) . وقوله : ﴿ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ فَتَذَرُوهَا كَالْمُعَلَّقَةِ ﴾ (النساء : ١٢٩). وقوله في آل عمران(٧) : ﴿ يَرُدُّوكُمْ

(١ ـ١) ليست في المخطوطة .
(٢) في المخطوطة (قضيته) .
(٣) في المخطوطة (تمسوا) .
(٤) ليست في المخطوطة .
(٥) في المخطوطة (ولا يقدر فيما بقي انتفى أحدهما) .
(٦) في المخطوطة (حكم « له » عليه) .
(٧) في المخطوطة (وقوله في المائدة « ولا ترتدوا على أعقابكم فتنقلبوا خاسرين ») وصواب الآية كما في المائدة : ٢١ ﴿ ولا ترتدوا على أدباركم فتنقلبوا خاسرين ﴾ .

عَلَى أعْقَابِكُمْ فَتَنْقَلِبُوا خَاسِرِينَ ﴾ (الآية : ١٤٩) . وقوله في الأعراف : ﴿ وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّالِمِينَ ﴾ (الآية : ١٩) .

وقوله في الأنفال : ﴿ يَـٰأَيُّهَا ٱلَّذِينَ آمَنُوا لَا تَخُونُوا [٢٧٥/ب] ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ وَتَخُونوا أَمَانَاتِكُمْ وأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ (الآية : ٢٧) .

وقوله في سورة التوبة: ﴿وَإِنْ تُصِبْكَ مُصِيبَةٌ يَقُولُوا قَدْ أَخَذْنَا أَمْرَنَا مِنْ قَبْلُ وَيَتَوَلَّوْا﴾ (الآية: ٥٠). وقوله: ﴿مَا كَانَ لِأَهْلِ ٱلْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُمْ مِنَ ٱلْأَعْرَابِ أَنْ يَتَخَلَّفُوا عَنْ رَسُولِ ٱللَّهِ وَلَا يَرْغَبُوا بِأَنْفُسِهِمْ عَنْ نَفْسِهِ﴾ (التوبة: ١٢٠). وقوله في سورة يونس: ﴿فَلَا يُؤْمِنُوا حَتَّى يَرَوُا ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ﴾ (الآية: ٨٨)؛ يجوز أن يكون معطوفاً على: ﴿لِيُضِلُّوا عَنْ سَبِيلِكَ﴾ (يونس: ٨٨) فيكون منصوباً، ويجوز أن يكون منصوباً بالفاء على جواب الدعاء، وأن يكون مجزوماً، لأنه دعاء. ١٤٧/٤

وقوله في سورة يوسف : ﴿ ٱقْتُلُوا يُوسُفَ أَوِ ٱطْرَحُوهُ أَرْضاً يَخْلُ لَكُمْ وَجْهُ أَبِيكُمْ وَتَكُونُوا مِنْ بَعْدِهِ ﴾ (الآية : ٩) . وقوله : ﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي ٱلْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ ﴾ (غافر : ٨٢) . وقوله في سورة هود : ﴿ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ * أَلَّا تَعْبُدُوا [إلا الله][1] ﴾ (الآية : ١ ـ ٢) ، أي « بأن لا تعبدوا [إلا الله][1] » فيكون منصوباً ، ويجوز جزمه لأنه نهي . وقوله في سورة النحل: ﴿وَلَا تَتَّخِذُوا أَيْمَانَكُمْ دَخَلًا بَيْنَكُمْ فَتَزِلَّ قَدَمٌ بَعْدَ ثُبُوتِهَا وَتَذُوقُوا ٱلسُّوءَ بِمَا صَدَدْتُمْ﴾ (الآية: ٩٤) يجوز عطف، «وتذوقوا» على [« تتخذوا» أو][2] «فتزلّ» قبل دخول الفاء، فيكون مجزوماً.

وقوله في سورة الإسراء : ﴿ وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ﴾ (الآية : ٢٣) ، أي بألّا تعبدوا ، أو[على][2] نهيٍ . وفيها : ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِي حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ ﴾ (الإسراء : ٣٣) . وقوله في سورة الكهف : ﴿ إِنَّهُمْ إِنْ يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ يَرْجُمُوكُمْ أَوْ يُعِيدُوكُمْ [في ملتهم][3] ﴾ (الآية : ٢٠) . وقوله في [سورة][3] الحج : ﴿ لِيَشْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ وَيَذْكُرُوا ٱسْمَ ٱللَّهِ ﴾ (الآية : ٢٨) ، يجوز أن يكون لام كي أو لام الأمر ، وفائدة هذا تظهر في جواز الوقف . وقوله : ﴿ ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا [بالبيت العتيق][3] ﴾

(١) ليست في المطبوعة .

(٢) ليست في المخطوطة .

(٣) ليست في المطبوعة .

١٤٨/٤ (الحج : ٢٩)، فيمن كسر اللامات[1]. وقوله في النمل: ﴿ أَلَّا تَعْلُوا عَلَيَّ وَأْتُوني مُسْلِمِينَ ﴾ (الآية: ٣١)، أي بإنْ، أو نهي. وقوله في العنكبوت: ﴿ لِيَكْفُرُوا بِمَا آتَيْنَاهُمْ وَلِيَتَمَتَّعُوا [فسوف يعلمون ﴾ (الآية: ٦٦) هل هي لام كي أو لام الأمر][2].

وفي فاطر: ﴿ أَوَ لَمْ يَسِيرُوا فِي ٱلْأَرْضِ فَيَنظُرُوا ﴾ (الآية : ٤٤) . وفي يسٓ : ﴿ لِيَأْكُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ ﴾ (الآية : ٣٥) ، هل هي لام كي ، أو لام الأمر ؟ وفي المؤمن : ﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي ٱلْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا ﴾ (غافر : ٨٢) . وفي فصلت: ﴿ تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ ٱلْمَلَائِكَةُ أَلَّا تَخَافُوا وَلَا تَحْزَنُوا ﴾ (الآية : ٣٠) . في الأحقاف : ﴿ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا ٱللَّهَ ﴾ (الآية : ٢١) .

وفي القتال: ﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي ٱلْأَرْضِ [فَيَنْظُرُوا][3] ﴾ (محمد: ١٠).

ويدل على جواز النصب ظهوره في مثله ، ﴿ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ ﴾ (الحج : ٤٦) . وقوله : ﴿ فَلَا تَهِنُوا وَتَدْعُوا إِلَى ٱلسَّلْمِ ﴾ (محمد : ٣٥) . وقوله : ﴿ أَلَّا تَطْغَوْا فِي ٱلْمِيزَانِ ﴾(الرحمن: ٨) أي لئلا . أو مجزوم . وقوله : ﴿ إِنْ يَثْقَفُوكُمْ يَكُونُوا لَكُمْ أَعْدَاءً ﴾ (الممتحنة : ٢) . وقوله [تعالى]: ﴿ هَـٰذَا يَوْمُ لَا يَنْطِقُونَ * وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ ﴾ (المرسلات : ٣٥ ـ ٣٦) ، فإن ﴿ يَعْتَذِرُونَ ﴾ داخل مع الأول في النفي عند سيبويه ، بدليل قوله : ﴿ هَـٰذَا يَوْمُ لَا يَنْطِقُونَ ﴾ ، فإن كان النطق قد نفي عنهم في ذلك اليوم فالاعتذار نطق ، فينبغي أن يكون منفياً معطوفاً على قوله : ﴿ وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ ﴾ (المرسلات : ٣٦) ، ١٤٩/٤ و[لو][4] حُمِلَ على إضمار المبتدإ، ـ أي فهم يعتذرون ـ لجازَ على أن يكون المعنى في ﴿ لَا يَنْطِقُونَ ﴾ (المرسلات : ٣٥) أنهم وإن نطقوا فمنطقهم[5] كلا نطق ؛ لأنه لم يقع الموقع الذي أرادوه، كقولهم: تكلّمت ولم تتكلم.

وقوله : ﴿ فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً ﴾ (الشعراء : ١٠٢) ، وعلى الأول يكون هذا قولاً في

---

(١) قال البنا الدمياطي في « إتحاف فضلاء البشر » ص ٣١٤ عند سورة الحج (واختلف في ﴿ وليوفوا ، وليطوفوا ﴾ فابن ذكوان بكسر اللام فيهما على الأصل ، والباقون بالسكون فيهما) .

(٢) ليست في المطبوعة ، ثم في المخطوطة اختلاف في ترتيب سياق الأمثلة ، حيث جاء (وفي المؤمن . . . ، وفي يس. . . ، وفي فاطر. . .).

(٣) ليست في المخطوطة .

(٤) ليست في المخطوطة .

(٥) في المخطوطة (فنطقهم) .

أنفسهم من غير نطق . وقوله تعالى : ﴿ وَلَـٰكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قَلْبِي ﴾(١) (البقرة : ٢٦٠) ، يجوز أن يكون لام كي ، والفعل منصوب ، أو لام الأمر ، والفعل مجزوم . وقوله : ﴿ أَتَـذَرُ مُوسَى وَقَوْمَهُ لِيُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ ﴾ (الأعراف: ١٢٧)، فالظاهر أنه منصوب، ويجوز أن يكون مجزوماً، واللام زائدة، ومن نصب ﴿وَيَذَرَكَ﴾، عطفه على ﴿ليفسدوا﴾.

رَأَى

إن كانت بصَرية تعدّت لواحد ، أو علمية(٢) تعدّت لاثنين ؛ وحيث وقع(٣) بعد البصرية منصوبان كان الأول مفعولها ، والثاني حالاً . [٢٧٦/أ] ومما يحتمل الأمرين قوله تعالى : ﴿ وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَى [وَمَا هُمْ بِسُكَارَى](٤)﴾ (الحج : ٢) ، فإن كانت بَصَرية كان « الناس » مفعولاً و « سكارى » حالاً ، وإن كانت علمية فهما مفعولاها .

وكذلك قوله تعالى: ﴿وَتَرَى كُلَّ أُمَّةٍ جَاثِيَةً﴾ (الجاثية:٢٨). وقوله [تعالى](*): ﴿ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُمْ مُسْوَدَّةٌ﴾ (الزمر: ٦٠)، فهذه الجملة ـ أعني قوله : ﴿ وُجُوهُهُمْ مُسْوَدَّةٌ ﴾ (الزمر : ٦٠) ـ في موضع نصب ، إمّا على الحال إن كانت بَصَرِيّة ، أو مفعول ثان إن كانت قلْبية . ١٥٠/٤

واعلم أنه قد وقع في القرآن : ﴿ أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا ﴾ (الأنعام : ٦) ، في بعض المواضع بغير واو كما في الأنعام ، وفي بعضها بالواو(٥)، وفي بعضها بالفاء ﴿ أَفَلَمْ يَرَوْا ﴾ (سبأ : ٩) . وهذه الكلمة تأتي على وجهين :

ـ (**أحدهما**) : أن تتّصل بما كان الاعتبار فيه بالمشاهدة ، فيذكر بالألف والواو ، ولتدلّ الألف على الاستفهام ، والواو ، على عطف جملة على جملة قبلها . وكذلك الفاء ؛ لكنها أشدّ اتصالاً مما قبلها .

---

(١) في المخطوطة زيادة (قال) ثم كلمة مشكلة إما (المعري ، أو المغربي) .
(٢) في المخطوطة (أو قلبية) .
(٣) في المخطوطة (وقعت) .
(٤) ليست في المخطوطة .
(*) ليست في المطبوعة.
(٥) كما في الرعد ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا نَأْتِي الْأَرْضَ . . . ﴾ الآية : ٤١ .

- (والثاني) : أن يتصل بما الاعتبارُ فيه بالاستدلال ، فاقتصر على الألف دون[1] الواو والفاء ، ليجريَ مجرى الاستئناف .

ولا ينتقض هـذا الأصل بقوله في [سورة][2] النحل : ﴿ أَلَمْ يَرَوْا إِلَى ٱلطَّيْرِ ﴾ (الآية : ٧٩) ، لاتصالها بقوله : ﴿ وَٱللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ ﴾ (النحل : ٧٨) وسبيلها الاعتبار بالاستدلال ، فبُني عليه ﴿ أَلَمْ يَرَوْا إِلَى ٱلطَّيْرِ ﴾ .

وأما « أرأيت » فبمعنى « أَخْبِرْنِي » ولا يذكر بعدها إلا الشرط[3] ؛ وبعده الاستفهام ، على التقديم والتأخير ؛ كقوله تعالى : ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُم إِنْ أَخَذَ ٱللَّهُ سَمْعَكُمْ . . . ﴾ (الأنعام : ٤٦) الآية ، ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْراً ﴾ (الملك : ٣٠) وقوله تعالى : ﴿ أَرَأَيْتَ ٱلَّذِي يُكَذِّبُ بِالدِّينِ ﴾ (الماعون : ١) . ١٥١/٤

وأما « رأيت » الواقعة في كلام الفقهاء ، فهي كذلك ، قال ابن خروف[4] : إلا أنهم يلجئون فيها ، وجوابها : أرأيت إن كان كذا وكذا ؟ [كيف][5] يكون [كذا][5] ؟ بمعنى عدم الشرط . ثم الاستفهام[6] بعده على نَمَطِ الآيات الشريفة ، وهي معلّقة عن العمل بما بعدها من الآيات الكريمة ، وكذلك الرؤية كيف تصرفت .

وأما قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ ٱلظِّلَّ ﴾ (الفرقان : ٤٥) ، فدخلها معنى التعجب ، كأنه قيل : ألم تعجب إلى كذا ! فتعدّت بـ « إلى » كأنه : ألم تنظر[7] ، ودخلت « إلى » بمعنى التعجب ، وعلّق الفعل على جملة الاستفهام ؛ وليست ببدل من « الرب » تعالى ؛ لأن الحرف لا يعلّق .

وأما « أَرَأَيْتَكَ »[8] فقد وقعت هذه اللفظة في سورة الأنعام في موضعين[9] وغيرها ،

---

(١) عبارة المخطوطة (وحذف الواو والفاء) .

(٢) ليست في المطبوعة .

(٣) عبارة المخطوطة (ولا يذكر بعد هذا الاشتراط) .

(٤) هو علي بن محمد بن علي تقدم التعريف به في ٢/٤٩٧ .

(٥) ليست في المخطوطة .

(٦) في المخطوطة (لا الاستفهام) .

(٧) في المخطوطة (ألم تنظروا) .

(٨) في المخطوطة (وأما « أرأيتكم ») .

(٩) الآية : (٤٠) و (٤٧) ﴿قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللهِ ﴾ ، وفي سورة الإسراء : ٦٢ ﴿ قَالَ أَرَأَيْتَكَ هَـٰذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ . . . ﴾ .

وليس لها في العربية نظير ؛ لأنه جمع فيها بين علامتي خطاب ، [وهما] [١] التاء والكاف ، والتاء اسم بخلاف الكاف ؛ فإنها عند البصريين حرف يفيد الخطاب ، والجمع بينهما يدلّ على أن ذلك تنبيهاً على مبناها عليه من مرتبة ، وهو ذكر الاستبعاد بالهلاك ، وليس فيما سواها ما يدلّ على ذلك ، فاكتفى بخطاب واحد .

قال أبو جعفر بن الزبير [٢] : الإتيان بأداة الخطاب بعد الضمير المفيد لذلك تأكيد [٣] باستحكام غفلته ؛ كما تُحرِّك النائم باليد ، والمفرط الغفلة باليد واللسان ؛ ولهذا حذفت الكاف في آية يونس [٤] ؛ لأنه لم يتقدم [٥] قبلها ذكر صَمَم ولا بَكَم يوجب تأكيد الخطاب ، وقد تقدم قبلها قوله : ﴿ قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ ٱلسَّمَاءِ وَٱلْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَارَ ﴾ (يونس : ٣١) إلى ما بعدهنّ ، فحصل تحريكُهم وتنبيهُهُم بما لم يبق بعده إلا التذكيرُ بعذابهم . انتهى .

١٥٢/٤

وقال ابن فارس [٦] في قوله تعالى : ﴿ أَرَأَيْتَكَ هَـٰذَا ٱلَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ ﴾ (الإسراء : ٦٢) قال : « البصريون : هذه الكاف لو كانت اسماً استحال أن تعدى « أرأيت » [إلا] [٧] إلى مفعولين ، والثاني هو الأول . يريد قولهم : « أرأيت زيداً قائماً » لا تعدى « أرأيت » إلا إلى مفعول هو « زيد » ، ومفعول آخر هو « قائم » ؛ فالأول هو الثاني » .

وقال غيره : مَنْ جعل الأداة المؤكِّد [٢٧٦/ب] بها الخطاب في « أرأيتكم » ضميراً لم يلزمه اعتراضٌ بتعدِّي فعل الضمير المتصل إلى مضمَره المتصل ؛ [لأن ذلك] [٨] جائز في [الأفعال المذكورة والآيات المذكورة] [٩] باب الظنّ ، وفي فعلين من غير باب « ظننت » ؛ وهما « فقدت » و « عدمت » ، وكذلك تعدِّي فعل الظاهر إلى مضمره المتصل جائز في الأفعال

---

(١) ليست في المخطوطة .
(٢) هو أحمد بن إبراهيم بن الزبير تقدم التعريف به في ١/ ١٣٠ .
(٣) عبارة المخطوطة (المفيد لك تأكيد في إيقاظ النبيه ابان استحكام) .
(٤) الآية : ٥٠ ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُم إنْ أَتَاكُمْ عَذَابُه . . . ﴾ .
(٥) في المخطوطة (لأنه لم يتقدر) .
(٦) انظر « الصاحبي » ص ٨٣ باب الكاف ، من باب الحروف وأصلها . . .
(٧) ليست في الأصول ، وهي زيادة من « الصاحبي » يقتضيها النص .
(٨) ليست في المخطوطة .
(٩) ليست في المطبوعة .

المذكورة ؛ والآيات المذكورة من باب الظن ، لأن المراد بـ « رأيت » رؤية القلب ، فهي من المستثنى ؛ وإنما الممتنع[1] مطلقاً تعدي فعل المضمر المتصل إلى ظاهره[2] ، [فلا اختلاف في منع هذا من كل الأفعال . ١٥٣/٤

وأما مَنْ جَرّد أداة الخطاب المؤكّد بها للحرفية][3] ـ وهو قول الجمهور ـ فلا كلام في ذلك .

وقد اختلف في موضع الكاف من هذا اللفظ على أقوال : قال سيبويه[4]: لا موضع لها . وقال الكسائي[5] : موضعها نصب . وقال الفراء[6] : رفع ، [ثم قال الكسائي لم يرد أن يرفع الرجل فعله على نصبه ، وقال الفراء لم يُقصد بالفعل قصدٌ واحد معروف ولو قُصد واحد لعيَّنه لما قال « أرأيتك » وفتح الفاء للآتي ، ولكنه فعل تُرِك فيه اسم الفاعل ، وجعلت الكاف فيه خلفاً][7] .

إذا علمت هذا ، فلها موضعان :

(أحدهما) : أن تكون بمعنى « أخبرني » فلا تقع إلا على اسم مفرد أو جملة شرط ، كقوله [تعالى][7] : ﴿أَرَأَيْتُمْ[8] إِنْ أَخَذَ ٱللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَارَكُمْ . . . ﴾ (الأنعام : ٤٦) الآية ، ولا يقع الشرط إلا ماضياً ، لأن ما بعده ليس بجواب له ، وإنما هو معلّق بـ « أرأيتك » ، وجواب الشرط ؛ إما محذوف[9] للعلم به ، وإما للاستفهام مع عامله [معني عنه][10]. وإذا ثُنِّي هذا أو جُمِع لحقت بالتثنية والجمع الكاف ، وكانت التاء مفردة بكل حال .

قال السِّيرافي[11] : يجوز أن يكون إفرادهم للتاء ، استغناء بتثنية الكاف وجمعها ، لأنها

---

(١) في نسخة (وإنما امتنع) .

(٢) في المخطوطة (فعل الضمير المتصل إلى ظاهره المتصل لأن ذلك جائز) .

(٣) ليست في المخطوطة .

(٤) انظر « الكتاب » ١/ ٢٣٩ هذا باب ما لا يعمل فيه ما قبله من الفعل الذي يتعدى إلى المفعول ولا غيره .

(٥) في المطبوعة (السكاكي) .

(٦) انظر قول الفراء في « معاني القرآن » ١/ ٣٣٣ عند تفسير الآية (٤٠) من سورة الأنعام دون تتمة كلام الواقعة بين الحاصرتين .

(٧ـ٧) ليست في المطبوعة .

(٨) تصحفت في المخطوطة إلى (أرأيتكم) .

(٩) في المخطوطة (إنما ينحذف) .

(١٠) ليست في المطبوعة .

(١١) هو الحسن بن عبد الله بن المرزبان تقدم التعريف به في ١/ ٤١٤ .

للخطاب ، وإنما فعلوا ذلك للفرق بين « أرأيت » بمعنى « أخبرني » وغيرها (١) إذا كانت بمعنى « علمت » .

- (والثاني) : تكون [فيه] (٢) بمعنى « انتبه » كقولك : أرأيت زيداً فإني أحبه ، أي انتبه له ؛ فإني أحبه ؛ ولا يلزمه الاستفهام .

١٥٤/٤ وقد يحذف الكلام الذي هو جواب للعلم [به](٣) فلا يذكر ، كقوله تعالى : ﴿ يَا قَوْمِ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كُنْتُ عَلَى بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّي وَرَزَقَنِي مِنْهُ رِزْقاً حَسَناً وما أُرِيدُ أَنْ أُخَالِفَكُمْ إِلَى مَا أَنْهَاكُمْ عَنْهُ إِنْ أُرِيدُ إِلاَّ ٱلإِصْلاَحَ مَا ٱسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلاَّ بِاللَّهِ﴾ (هود: ٨٨) فلم يأتِ بجواب.

وأتى في موضع آخر بالجواب ولم يأت بالشرط، قال تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ ٱللَّهُ عَلَى عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَى سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَى بَصَرِهِ غِشاوَةً فَمَنْ يَهْدِيهِ [من بعد الله](٤) ﴾ (الجاثية : ٢٣) فـ « من » الأول بمنزلة « الذي » .

(تنبيه) قال سيبويه(٥) : « لا يجوز إلغاء « أرأيت » كما يُلْغَى : علمت أزيد عندك أم عمرو ؟ ولا يجوز هذا في «أرأيت » ، ولا بد من النصب إذا قلت: « أرأيت زيداً أبومن هو ؟ » قال : لأن دخول معنى « أخبرني » فيها لا يجعلها بمنزلة أخبرني في جميع أحوالها .

قال السهيليُّ(٦): وظاهر القرآن يقتضي خلافَ قوله ، وذلك أنها في القرآن ملغاة ، لأن الاستفهام مطلوبها ، وعليه وقعت(٧) [في](٨) قوله : ﴿ أَرَأَيْتَ إِنْ كَذَّبَ وَتَوَلَّى * أَلَمْ يَعْلَمْ ﴾ (العلق : ١٣ - ١٤) ، فقوله : ﴿ أَلَمْ يَعْلَمْ ﴾ ، استفهام ، وعليه وقعت « أرأيت » وكذلك «أرأيتم» و﴿أرأيتكم﴾ في الأنعام، والاستفهام واقع بعدها. نحو: ﴿هَلْ يُهْلَكُ إِلاَّ ٱلْقَوْمُ [ٱلظَّالِمُونَ](٨)﴾ (الأنعام: ٤٧) و ﴿ٱلْفَاسِقُونَ﴾ (الأحقاف: ٣٥).

---

(١) تصحفت في المخطوطة إلى (بينها) .

(٢) ليست في المخطوطة .

(٣) ليست في المخطوطة .

(٤) ليست في المطبوعة .

(٥) انظر « الكتاب » ١/٢٣٩ بتصرف ، وسيأتي قوله بنصه ضمن « الروض الأنف» بنقل السهيلي عبارة سيبويه .

(٦) عبارة السهيلي في « الروض الأنف » ٢/٥١ باب ما لقي رسول الله ﷺ من قومه ، ضمن تفسير (أرأيت ، ولنسفعاً) .

(٧) في المطبوعة (وقع) ، وما أثبتناه من المخطوطة موافق لعبارة السهيلي .

(٨) ليست في المخطوطة .

وهـذا هو الـذي منع سيبـويه في « أرأيت » و « أرأيتـك » ولا يقـال : « أرأيتـك أبـو من أنت » ؟ قال : لكنّ الذي قاله سيبويه صحيح ، لكن إذا وَلِيَ الاستفهام « أرأيت » ولم يكن لها مفعول سوى الجملة . ١٥٥/٤

وأمّا في هذه المواضع التي في التنزيل فليست الجملة [٢٧٧/أ] المستفهم عنهـا هي مفعول « أرأيت » ، إنما[1] مفعولها محذوف يدلّ عليه الشرط ، ولا بـدّ من الشرط بعـدها في هذه الصورة ، لأنّ المعنى « أرأيتم صنيعَكم إن كان كذا وكـذا » ؟ كما تقـول : « أرأيت [إن لقيت][2] العدو أتقاتل أم لا؟ »؛ تقديره: أرأيت رأيك وصنعـكَ إن لقيت العدو ؟ فحـرف[3] الشرط وهو «إن» دالّ على ذلك المحذوف، ومرتبط به، والجملة المستفهم عنها كلام مستأنف منقطع ؛ إلا أن فيها زيادة بيان لما يستفهم عنه، ولو زال الشرط ووليها الاستفهام لقَبُح ، كما قال سيبـويه ويحسن[4] في «علمت»، وهـل «علمت»، وهل «رأيت» وإنمـا قبحه[5] مـع «أرأيت» خاصة، وهي التي دخلها معنى «أخبرني»[6] .

« عَلِمَ » العرفانيّة

لا تتعلق إلا بالمعاني ؛ نحو : ﴿ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئاً ﴾ (النحل : ٧٨) . فأما نحـو قولـه تعـالى : ﴿ لَا تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ ﴾ (التوبـة : ١٠١) ، وقـولـه : ﴿ فَلَيَعْلَمَنَّ ٱللَّهُ ٱلَّـذِينَ صَـدَقُـوا وَلَيَعْلَمَنَّ ٱلْكَـاذِبِينَ[7] ﴾ (العنكبـوت : ٣) فـالتقـديـر « لا تعلم خبـرهـم نحن نعلم خبرهم » ، « فليعلمنّ [الله][8] صِدْقَ الـذين صدقـوا وليعلمنّ [الله][8] نفاق المنـافقين » ، فحذف المضاف .

وذكر ابن مالك[9] أنها تختص باليقين ، وذكر غيره أنها تستعمل في الظنّ أيضاً ، بدليل قوله : ﴿ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ ﴾ (الممتحنة : ١٠) .

---

(١) تصحفت في المطبوعة والمخطوطـة إلى (ولم يكن لها مفعـول) والتصويب من « الـروض الأنف » ، ولعل ناسخ المخطوطة قد خلط فكرر العبارة الآنفة قريباً (« أرأيت » ولم يكن لها مفعول سوى الجملة) .

(٢) ليست في المخطوطة .

(٣) تصحفت في المطبوعة إلى (فحذف) وهي موهمة في المخطوطة ، والتصويب من عبارة السهيلي .

(٤) تصحفت في المطبوعة والمخطوطة إلى (وغيره) والتصويب من السهيلي .

(٥) تصحفت في المطبوعة والمخطوطة إلى (يتجه) والتصويب من السهيلي .

(٦) انتهى النقل عن السهيلي في « الروض الأنف » ٥١/٢ .

(٧) تصحفت في المخطوطة إلى (المنافقين) . (٨) لفظ الجلالة ليس في المخطوطة .

(٩) انظر قول ابن مالك في « شرح الألفية » لابن الناظم ص ١٩٥ باب ظن وأخواتها .

وله أن يقول : العلم على حقيقته. والمراد بالإيمان التصديق اللسانيّ (١)

١٥٦/٤

ظَنَّ

أصلها للاعتقاد الراجح ، كقوله تعالى : ﴿ إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا ﴾ (البقرة : ٢٣٠) . وقد تستعمل بمعنى اليقين ؛ لأن الظنّ فيه طرف من اليقين ، لولاه كان جهلا(٢) ، كقوله تعالى : ﴿ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَاقُوا رَبِّهِمْ ﴾ (البقرة : ٤٦) ، ﴿ إِنِّي ظَنَنْتُ أَنِّي مُلَاقٍ ﴾ (الحاقة : ٢٠) ، ﴿ وَظَنَّ أَنَّهُ ٱلْفِرَاقُ ﴾ (القيامة : ٢٨) ، ﴿ أَلَا يَظُنُّ أُولَـٰئِكَ ﴾ (المطففين : ٤) ، وللفرق بينهما في القرآن ضابطان :

ـ (أحدهما) : أنّه حيث وجد الظنّ محموداً مثاباً عليه ، فهو اليقين ، وحيث وجد مذموماً متوعّداً بالعقاب عليه ، فهو الشك .

ـ (الثاني) : أنّ كل ظن يتصل بعده « أنْ » الخفيفة فهو شكّ ، كقوله : ﴿ إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِ ﴾ (البقرة : ٢٣٠) . وقوله : ﴿ بَلْ ظَنَنْتُمْ أَنْ لَنْ يَنْقَلِبَ ٱلرَّسُولُ ﴾ (الفتح : ١٢) .

وكلّ ظن يتصل به « أنَّ » المشددة ، فالمراد به اليقين ، كقوله : ﴿ [إِنِّي ظَنَنْتُ](٣) أَنِّي مُلَاقٍ حِسَابِيَهْ ﴾ (الحاقة : ٢٠) ، ﴿ وَظَنَّ أَنَّهُ ٱلْفِرَاقُ ﴾ (القيامة : ٢٨) . والمعنى فيه أنّ المشددة للتأكيد ، فدخلت على اليقين ، وأنّ الخفيفة بخلافها ، فدخلت في الشك .

مثال الأول ، قوله سبحانه : ﴿ [وَعَلِمَ](٣) أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفاً ﴾ (الأنفال : ٦٦) ذكره بـ « أنّ » [وقوله](٣): ﴿ فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ (محمد : ١٩) .

ومثال الثاني : ﴿ وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ ﴾ (المائدة : ٧١) ، والحُسْبان الشكّ .

(فإن قيل) : يرد على هذا الضابط قوله تعالى : ﴿ وَظَنُّوا أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ﴾ (التوبة : ١١٨) (قيل) : لأنها اتصلت [بالاسم وهي مخففة من الثقيلة ، وفي الأمثلة السابقة اتصلت](٤) بالفعل . فتمسك بهذا الضابط ، فإنه من أسرار القرآن !

١٥٧/٤

---

(١) تصحفت في المخطوطة إلى (الشافي) .
(٢) تصحفت في المخطوطة إلى (جميلاً) .
(٣) ليست في المخطوطة .
(٤) ليست في المطبوعة .

ثم رأيت الراغب[١] قال في تفسير سورة البقرة : الظنّ أعمّ ألفاظ الشكّ واليقين ، وهو « اسم لما حصل عن أمارة ، فمتى قويت أدّت إلى العلم ، ومتى ضعفت جداً لم تتجاوز حَدّ الوهم ، وأنه متى قويَ استعمل فيه « أنّ » المشددة و« أنْ » المخففة منها ، ومتى ضعف استعمل معه «إنْ» [و«إنَّ»][٢] المختصة بالمعدومين مِنَ الفعلِ [والقول][٢]، نحو ظننت أن أخرج وأن يخرج، فالظنّ إذا كان بالمعنى الأول محمود، وإذا كان بالمعنى الثاني فمذموم. **فمن الأول**: ﴿الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ﴾ (البقرة: ٤٦). **ومن الثاني**: ﴿إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾ (الجاثية: ٢٤)، وقوله: ﴿وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾ (النجم: ٢٨).

(**فائدة**) لا يجوز الاقتصار في باب « ظنّ » على أحد المفعولين ؛ إلاّ أن يكون بمنزلة أنهم قالوا[٣] : قوله تعالى : ﴿ وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ ﴾ (التكوير : ٢٤) ، قرأ الحرميان[٤] وابن كثير بالظاء ، وهو « فعيل » بمعنى [٢٧٧/ب] « مفعول » والضمير هو المفعول الذي لم يسمّ فاعله . وقرأه الباقون بالضاد ، وهو بمعنى [بخيل ، وفعيل فيه بمعنى][٥] فاعل ، وفيه ضمير هو فاعله ، والمعنى : « [ليس][٥] ببخيل على الغيب » فلا يمنعه كما تفعله الكهّان ، والمعنى على القراءة الأولى : ليس بمتّهم على الغيب ؛ لأنه الصادق .

وأما قوله : ﴿ وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا ﴾ (الأحزاب : ١٠) فإنها بمنزلتها في قولك : « نزلت بزيد » [فالمعنى أوقعت ظني به][٥] .

شَعَرَ

٤/١٥٨

ومنه شعر ، بمعنى « عَلِمَ » ومصدره «شِعْرة» بكسر الشين ، كالفِطْنة ، وقالوا : ليت شِعْري ، فحذفوا التاء مع الإضافة للكثرة . قال الفارسيّ : وكأنه مأخوذ من الشِّعار ، وهو ما

---

(١) قول الراغب في « **المفردات** » ص ٣١٧ مادة « ظنّ » .

(٢) زيادة من « المفردات » يقتضيها النص .

(٣) عبارة المخطوطة (بمنزلة أنهم ، قال الله تعالى) .

(٤) قال ابن الجزري في « **النشر** » ٢/٣٩٨ ـ ٣٩٩ (واختلفوا في ﴿ بضنين ﴾ فقرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي ورويس بالظاء . . . وقرأ الباقون بالضاد وكذا هي في جميع المصاحف) .

(٥) ليست في المطبوعة .

يلي الجسد ، فكأن شعرت به ، علمته عِلْم حس ، فهو نـوع من العلم ولهذا لم يـوصف به الله . وقوله تعالى في صفة الكفار : ﴿ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴾ (القصص : ١١) ، أبلغ في الذمّ للبعد عن الفهم من وصفهم بأنهم لا يعلمون، فإن البهيمة قد تشعر بحيث كانت تحس، فكأنهم وصفوا بنهاية الذهاب عن الفهم.

وعلى هذا قال تعـالى : ﴿ وَلَا تَقُولُـوا[1] لِمَنْ يُقْتَلُ فِي سَبِيـلِ ٱللَّهِ أَمْوَاتٌ بَـلْ أَحْيَاءٌ ﴾ (البقـرة : ١٥٤) ، إلى قولـه : ﴿ وَلَـٰكِنْ لَا تَشْعُـرُونَ ﴾ (البقـرة : ١٥٤) ولم يقـل : « لا تعلمون » لأن المؤمنين إذا أخبرهم الله تعالى بأنهم أحياء ، علموا أنهم أحياء ، فلا يجـوز أن ينفيَ عنهم العلم، ولكن يجوز أن يقال: ﴿لا تشعرون﴾، لأنه ليس كـل ما علمـوه يشعرونـه[2]، كما أنه ليس كل ما علموه يحسُّونه بحواسّهـم ، فلما كانوا لا يعلمون بحواسّهم حياتَهم ، وأنهم[3] علموها بإخبار الله [تعالى][*] وجب أن يقال: ﴿لا تشعرون﴾ دون «لا تعلمون».

عسى ولعلّ

من اللّه تعـالى واجبتان، وإن كـانتا رجـاءً وطمعاً في كـلام المخلوقين، لأنّ الخلْق هم الـذين تَعرض لهم الشكوك والظنون ، والباريء منزَّه عن ذلك . والوجه في استعمال هذه الألفاظ أنّ الأمور الممكنة لما كان الخلقُ يشكّون فيها ولا يقطعون على الكائن منها، وكان اللّه [تعالى][*] يعلم الكائن[4] منها على الصحّة صارت لها نسبتان: ١٥٩/٤

نسبة إلى اللّه [تعالى][5]، تسمى نسبة قطع ويقين ،ونسبة إلى المخلوق، وتسمى نسبة شك وظنّ ، فصـارت هذه الألفـاظ لذلـك ترد بلفظ القـطع بحسب ما هي [عليـه][5] عنـد الله ، كقوله :﴿فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾ (المائـدة: ٥٤). وتارة بلفظ الشـك بحسب ما هي عليه عند المخلوقين، كقوله: ﴿فَعَسَىٰ ٱللهُ أَنْ يَأْتِيَ بِٱلْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِنْ عِنْدِهِ﴾ (المائدة: ٥٢) ، ﴿ عَسَىٰ أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَاماً مَحْمُوداً ﴾ (الإسراء : ٧٩).

وقوله : ﴿فَقُولَا لَهُ قَوْلاً لَيِّناً لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ ﴾ (طـه : ٤٤) ، وقد علِم الله حين

---

(١) في المخطوطة ﴿ ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله ﴾ .

(٢) في المطبوعة (يشعرون به) .

(٣) في المخطوطة (وإنما علموه) .

(٤) تصحفت في المخطوطة إلى (الكافرين) .

(*) ليست في المخطوطة.

(٥) ليست في المخطوطة .

أرسلهما[1] ما يُفضي إليه حالُ فرعون ، لكن ورد اللفظ بصورة ما يختلج في نفس موسى وهارون من الرجاء والطمع ؛ فكأنه قال : انهضا إليه وقولا في نفوسكما ، لعلّه يتذكر أو يخشى .

ولما كان القرآنُ قد نزل بلغة العرب جاء على مذاهبهم في ذلك ، والعرب قد تُخرج الكلام المتيقَّن في صورة المشكوك ؛ لأغراض ، فتقول : لا تتعرض لما يسخطني ، فلعلك إن تفعل ذلك ستندم ؛ وإنما مراده أنه يندم لا محالة ، ولكنّه أخرجه مخرج الشك تحريراً للمعنى ، ومبالغة فيه ؛ أي أن هذا الأمر لو كان مشكوكاً فيه لم يجب أن تتعرض له ؛ فكيف وهو كائن لا شك فيه !

وبنحو من هذا فسّر الزجاج[2] قوله تعالى : ﴿ رُبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ ﴾ (الحجر : ٢) . وأما قوله : ﴿ لَعَلِّي أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَابَ ﴾ (غافر : ٣٦) ، فاطلاعه إلى الإلٰه مستحيل ، فبجهله اعتقد في المستحيل الإمكان ؛ لأنه يعتقد في الإله الجسمية والمكان .

٤/١٦٠ ونصّ ابن الدهّان[3] في « لعل » جواز استعمالها في المستحيل ، محتجاً بقوله : « لعل زماناً تولّى يعود » . [٢٧٨/أ] (وقال أيضاً)[4] : كلُّ ما وقع في القرآن من « عسى » ، فاعلها الله تعالى ، فهي واجبة . وقال قوم : إلا في موضعين ،[قال تعالى][5] : ﴿ عَسَىٰ رَبُّهُۥٓ إِنْ طَلَّقَكُنَّ ﴾ (التحريم : ٥) ، ولم يطلقهن ولم يبدل بهنّ . وقوله : ﴿ عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمْ ﴾ (الإسراء : ٨) ، وهذه في بني النَّضِير ، وقد سباهم النبي ﷺ وقتلهم وأبادهم[6] .

(وقال أيضاً)[4] : وهذا عندي متأوّل ، لأنّ الأوّل تقديره : « إن طلّقكن يبدله » وما

---

(١) في المخطوطة (حين إرسالهما) .

(٢) انظر قوله في كتابه « معاني القرآن وإعرابه » ١٧١/٣ عند سورة الحجر .

(٣) هو سعيد بن المبارك بن علي تقدم التعريف به في ٤٩٣/٢ ، وعبارة المخطوطة (في « المغرب » على جواز . . .) ، ولعله تصحيف لاسم كتابه « الغرة في شرح اللمع »لابن جني ذكره البغدادي في « هدية العارفين ٣٩١/١ ضمن مؤلفات ابن الدهان .

(٤) في المخطوطة (وقال ابن الدهان) .

(٥) ليست في المخطوطة .

(٦) قال الشوكاني في تفسيره « فتح القدير » ٢١٠/٣ عند تفسير الآية من سورة الإسراء ما نصه (فجرى على بني قريظة والنضير وبني قينقاع وخيبر ما جرى من القتل والسبي والإجلاء وضرب الجزية على من بقي منهم) .

فعل ، فهذا شرطٌ يقع فيه الجزاء ولم يفعَلْه ، والثاني تقديره : « إن عدتم رحمكم » ، وهم أصروا ، وعسى على بابها . (قال) : وعسى ماضي اللفظ والمعنى ، لأنه طمع ، وقد[1] يحصل في شيء مستقبل . وقال قوم : ماضي اللفظ مستقبل في المعنى ، لأنه أخبر عن طمع ، يريد أن يقع .

واعلم أن عسى تستعمل في القرآن على وجهين :

ـ (أحدهما) : ترفع اسماً صريحاً ويؤتى بعده بخبر ، ويلزم كونه فعلاً مضارعاً ، نحو عسى [2][زيد أن يقوم ، فلا يجوز « قائماً » ، لأنّ اسم الفاعل لا يدلّ على الزمان الماضي ، قال الله تعالى : ﴿ فَعَسَى ٱللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ ﴾ (المائدة : ٥٢) فيكون « أن والفعل » في موضع نصب ، بـ« عسى » . وقال الكوفيون : في موضع رفع بدل . ورُدّ بأنه لا يجوز تركه ، ويجوز تقديمُه عليه . ١٦١/٤

ـ (الثاني) : أن يكون المرفوع بها « أن والفعل » ، وهو عسى][2] أن يقوم زيد ، فلا يفتقر هنا إلى منصوب [لأن المرفوع بها و « أن» في المعنى اسمٌ واحدٌ][3]. ونظيره: ﴿ وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ ﴾ (المائدة : ٧١) . ومنه قوله تعالى : ﴿ [عَسَىٰ][4] أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَاماً مَحْمُوداً ﴾ (الإسراء : ٧٩) لا يجوز رفع ﴿ ربك ﴾ بـ ﴿ عسىٰ ﴾ ؛ لئلا يلزم الفصلُ بين الصلة والموصول بالأجنبيّ ، وهو ﴿ ربك ﴾ ، لأن ﴿ مقاماً محموداً ﴾ منصوب بـ ﴿ يبعثك ﴾ .

وكذلك كقوله : ﴿ وَعَسَىٰ أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئاً وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ ﴾ (البقرة : ٢١٦) ، لأن الضميرين متصلان بـ ﴿ تكرهوا ﴾ و ﴿ تحبوا ﴾ ، فلا يكون في ﴿ عسى ﴾ ضمير [5][و ﴿ أن ينفعنا ﴾ (القصص : ٩) في موضع رفع ، ويجوز أن يكون على لغة من قال : « حسبت أن يفعل » فيكون فيها ضمير يعود على « موسى » و ﴿ أن ينفعنا ﴾ في موضع نصب][5] .

[اتَّخَذَ][6]

[« افعل » و « فعلت » منه تخذت][5] قال تعالى : ﴿لَوْ شِئْتَ لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ

---

(١) تصحفت عبارة المطبوعة إلى (وذلك حصل) .
(٢ ـ ٢) ليست في المخطوطة .
(٣) ليست في المطبوعة .
(٤) ليست في المخطوطة .
(٥ ـ ٥) ليست في المطبوعة .
(٦) ساقطة من المطبوعة.

أَجْراً ﴾ (الكهف : ٧٧) . قال الفارسي : ولا أعلم « تخذت » يتعدّى إلا إلى واحد . وقيل : أصل « اتخذت » « تخذت » ، فأما « اتخذت » فعلى ثلاثة أضرب :

- (أحدها) : ما يتعدّى فيه إلى مفعول واحد ، كقوله تعالى : ﴿ يَا لَيْتَنِي ٱتَّخَذْتُ مَعَ ٱلرَّسُولِ سَبِيلاً ﴾ (الفرقان : ٢٧) . ﴿ أَمِ ٱتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ ﴾ (الزخرف : ١٦) . ﴿وَٱتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ آلِهَةً﴾ (الفرقان: ٣) ﴿لَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَتَّخِذَ لَهْواً لَاتَّخَذْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا﴾ (الأنبياء: ١٧). ﴿كَمَثَلِ ٱلْعَنْكَبُوتِ ٱتَّخَذَتْ بَيْتاً﴾ (العنكبوت: ٤١). ١٦٢/٤

- (والثاني) : ما يتعدّى لمفعولين ، والثاني منهما الأول في المعنى . وهما [إمّا][١] مذكوران ، كقوله تعالى : ﴿ ٱتَّخَذُوا أَيْمَانَهُمْ جُنَّةً ﴾ (المنافقون : ٢) . وقال : ﴿ لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ ﴾ (الممتحنة : ١) . ﴿ فَاتَّخَذْتُمُوهُمْ سِخْرِيًّا ﴾ (المؤمنون : ١١٠) .

وإما مع حذف الأول ، كقوله : ﴿ فَلَوْلَا نَصَرَهُمُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا مِنْ دُونِ ٱللَّهِ قُرْبَاناً آلِهَةً ﴾ (الأحقاف :٢٨) ، فمفعول « اتخذوا » الأول الضمير المحذوف الراجع إلى الذين ، والثاني « آلهة » و « قرباناً » [نصب][٢] على الحال . قال الكواشي[٣] : ولو نصب « قرباناً » مفعولاً ثانياً ، و « آلهة » بدلاً منه فسد المعنى .

وإما مع حذف الثاني ، كقوله : ﴿ ٱتَّخَذْتُمُ ٱلْعِجْلَ ﴾ (البقرة : ٥١) . ﴿ بِاتِّخَاذِكُمُ ٱلْعِجْلَ ﴾ (البقرة : ٥٤) . ﴿ ٱتَّخَذُوهُ وَكَانُوا ظَالِمِينَ ﴾ (الأعراف : ١٤٨) . ﴿ وَاتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَىٰ مِنْ بَعْدِهِ مِنْ حُلِيِّهِمْ عِجْلاً جَسَداً ﴾ (الأعراف : ١٤٨) ، تقديره في الجميع : آتخذوه آلهة ، لأن نفس اقتناء[٤] العجل لا يلحقه الوعيد الشديد ، فيتعيّن تقدير آلهة [٥] فإن قيل : فقد جاء تعذيب الصورتين هنا ، ونحن لا نمنعه هنا ، إنما المرتّب على الاتخاذ قدراً زائداً][٥] .

- (الثالث) : ما يجوز فيه الأمران ، كقوله تعالى : ﴿ وَٱتَّخِذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى ﴾ (البقرة : ١٢٥) . فإن جوزنا زيادة « من » في الإيجاب كان من المتعدّي لاثنين ، ١٦٣/٤

---

(١) ليست في المخطوطة .

(٢) ليست في المطبوعة .

(٣) هو أحمد بن يوسف بن حسن تقدم التعريف به في ٢٧٢/١ .

(٤) في المخطوطة (لأن نفس نوع العجل) .

(٥ ـ ٥) ليست في المطبوعة .

وإن منعنا كان لواحد . ونظيره « جعلت »[١] قال : ﴿ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَاتِ وَٱلنُّورَ ﴾ (الأنعام : ١) ، أي خلقهما . فإذا تعدّى لمفعولين كان الثاني الأول في المعنى ،كقوله [تعالى][٢] : ﴿وَٱجْعَلُوا بُيُوتَكُمْ [قِبْلَةً][٢]﴾ (يونس: ٨٧)، ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَدْعُونَ إِلَى ٱلنَّارِ﴾ (القصص: ٤١)، ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا﴾ (السجدة : ٢٤) .

أخذ

* تجيء بمعنى « غصَب » ، ومنه : « من أخذ [٢٧٨/ب] قيد شِبْر من أرض طُوّق من سبع أرضين »[٣] .

* وبمعنى « عاقب » ، كقوله تعالى : ﴿ وَكَذَلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَا أَخَذَ ٱلْقُرَى وَهِيَ ظَالِمَةٌ إِنَّ أَخْذَهُ أَلِيمٌ شَدِيدٌ ﴾ (هود : ١٠٢) . ﴿ أَخَذْنَا أَهْلَهَا بِٱلْبَأْسَاءِ وَٱلضَّرَّاءِ ﴾ (الأعراف : ٩٤) . ﴿ وَأَخَذَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا ٱلصَّيْحَةُ ﴾ (هود : ٦٧) . ﴿ وَأَخَذْنَا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا بِعَذَابٍ بَئِيسٍ ﴾ (الأعراف : ١٦٥) . ﴿ فَأَخَذْنَاهُمْ أَخْذَ عَزِيزٍ مُقْتَدِرٍ ﴾ (القمر : ٤٢) . ﴿ لَوْ يُؤَاخِذُهُمْ بِمَا كَسَبُوا لَعَجَّلَ لَهُمُ ٱلْعَذَابَ ﴾ (الكهف : ٥٨) . ﴿ وَلَوْ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ بِمَا كَسَبُوا[٤] ﴾ (فاطر : ٤٥) . و ﴿ لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا [أَوْ أَخْطَأْنَا][٥] ﴾ (البقرة : ٢٨٦) . ﴿ لَا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾ (المائدة: ٨٩). ١٦٤/٤

* وتجيء للمقاربة، قالوا: أخذ يفعل كذا، كما قالوا: جعل يقول، وكَرَب يقول.

* وتجيء قبل [فعل مما يلتقي به][٦] القسم، كقوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَاقَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا ٱلْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلناسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ ﴾ (آل عمران: ١٨٧) ﴿ وإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ ﴾ (البقرة: ٦٣).

* وبمعنى « اعمل » ، كقوله تعالى : ﴿ خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ ﴾ (البقرة : ٦٣) ، أي اعملوا بما أمرتم به ، وانتهوا عما نُهيتم عنه بجد واجتهاد .

---

(١) في المخطوطة (جعلنا) .
(٢) ليست في المخطوطة .
(٣) متفق عليه من رواية سعيد بن زيد رضي الله عنه، أخرجه البُخاري في الصحيح ٢٩٣/٦ كتاب بدء الخلق (٥٩)، باب ما جاء في سبع أرضين (٢) ، الحديث (٣١٩٨) ، وأخرجه مسلم في الصحيح ١٢٣١/٣ كتاب المساقاة (٢٢) ، باب تحريم الظلم . . . (٣٠) ، الحديث (١٤٠/١٦١٠) .
(٤) الآية في المخطوطة ﴿ ولو يُؤاخِذُ اللهُ النَّاسَ بِظُلْمِهِمْ ﴾ النحل : ٦١ .
(٥) ليست في المخطوطة .
(٦) ليست في المطبوعة .

سأل

يتعدّى[1] لمفعولين كأعطى، ويجوز الاقتصار على أحدهما. ثم قد يتعدّى بغير حرف، كقوله تعالى: ﴿ وَسْأَلُوا مَا أَنفَقْتُمْ وَلْيَسْأَلُوا مَا أَنفَقُوا ﴾ (الممتحنة : ١٠) ﴿ فَسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ ﴾[2] (الأنبياء : ٧) . وقد يتعدّى بالحرف ؛ إما بالباء كقوله : ﴿ سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ ﴾ (المعارج : ١) . وإما بـ « عن » ، كقولك : سل عن زيد . وكذا : ﴿ وَسْأَلْهُمْ عَنِ الْقَرْيَةِ ﴾ (الأعراف : ١٦٣) .

والمعتديّة لمفعولين ثلاثة أضرب :

- (أحدها) : أن تكون بمنزلة « أعطيت » كقولك : سألت زيداً بعد عمرو حقّاً ، أي استعطيته ، أو سألته أن يفعل ذلك .

- (والثاني) : بمنزلة : اخترت الرجال زيداً ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَا يَسْأَلُ حَمِيمٌ حَمِيماً ﴾ ([المعارج : ١٠)، [أي عن حميم][3] لذهوله عنه . ١٦٥/٤

- (الثالث)[4] : أن يقع [موقع][5] الثاني منهما استفهام ، كقوله تعالى : ﴿ سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمْ آتَيْنَاهُمْ [مِنْ ءَايَةٍ بَيِّنَةٍ][6] ﴾ (البقرة : ٢١١) . ﴿ وَسْأَلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رُسُلِنَا أَجَعَلْنَا مِنْ دُونِ الرَّحْمَٰنِ آلِهَةً يُعْبَدُونَ ﴾ (الزخرف : ٤٥) .

وأما قوله تعالى : ﴿ سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ ﴾ (المعارج : ١) ، فالمعنى : سأل سائل النبيَّ ﷺ أو المسلمين بعذابٍ واقع ، فذكر المفعول الأول ، وسؤالهم عن العذاب إنما [هو][5] استعجالهم له كاستبعادهم[7] لوقوعه ، ولردّهم ما يوعدون به منه . وعلى هذا : ﴿ وَيَسْتَعْجِلُونَكَ بِالسَّيِّئَةِ قَبْلَ الْحَسَنَةِ وَقَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِمُ الْمَثُلَاتُ ﴾ (الرعد : ٦) .

وأما قوله تعالى : ﴿ وَسْأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ ﴾ (النساء : ٣٢) ، فيجوز أن تكون « من »

---

(١) في المخطوطة (فعل يتعدى) .
(٢) في المخطوطة زيادة (إن كنتم) .
(٣) ليست في المخطوطة .
(٤) تصحفت في المطبوعة إلى (الثاني) .
(٥) ليست في المخطوطة .
(٦) ليست في المطبوعة .
(٧) في المخطوطة (إنما استعجالهم لاستبعادهم لوقوعه) .

فيه موضع المفعول الثاني ، وأن يكون المفعول الثاني محذوفاً ، والصفة قائمة مقامه . وأما قوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنْهَا ﴾ (الأعراف : ١٨٧) فيحتمل أنّ « عنها » متعلقة بالسؤال ، كأنه : يسألونك عنها كأنك حفيّ عنها ، فحذف الجار والمجرور ، فحسُن ذلك لطول الكلام [عنها إلى صلة السؤال][1] . ويجوز أن يكون ﴿ عنها ﴾ بمنزلة [« بها »][2] ، وتتصل بالحفاوة [1][وتارة بالباء ، وتارة بعن كالسؤال ، ويدل على تعلقه بالباء قوله تعالى ﴿ إِنَّهُ كَانَ بِي حَفِيًّا ﴾ (مريم : ٤٧) ، وقال ﴿ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ الرَّحْمَنُ فَسْئَلْ بِهِ خَبِيراً ﴾ (الفرقان : ٥٩) ، أي مسؤولاً خبيراً ، ومعنى « اسأل » تَبَيَّنْ بسؤالك][1] .

وَعَدَ

فعل يتعدى لمفعولين ، يجوز الاقتصار على أحدهما كأعطيته ، وليس كظننت ، قال تعالى: ﴿وَوَاعَدْنَاكُمْ جَانِبَ ٱلطُّورِ ٱلْأَيْمَنَ﴾ (طه: ٨٠)، فـ«جانب» مفعول ثان، ولا يكون ظرفاً لاختصاصه، أي وعدناكم إتيانَه، أو مُكْثاً فيه. وقوله تعالى: ﴿وَعَدَكُمُ ٱللَّهُ مَغَانِمَ كَثِيرَةً تَأْخُذُونَهَا ﴾ (الفتح : ٢٠) ، فالغنيمة تكون الغُنْم . ١٦٦/٤

(**فإن قلت**) : الغُنْم حدث لا يؤخذ ؛ إنما يقع الأخذُ على الأعيان دون المعاني ! (**قلت**) : يجوز أن يكون سُمِّيَ باسم المصدر ، كالْخَلْق والمخلوق ، أو يُقَدَّر محذوف ، أي تمليك مغانم .

فأما قوله تعالى : [2][﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا ٱلصَّالِحَاتِ لَهُم مَّغْفِرَةٌ﴾ (المائدة : ٩) ، وقوله :][2] ﴿ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا [مِنْكُمْ][3] وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ ﴾ (النور : ٥٥) فإن الفعلَ لم يتعدّ فيه [إلى][3] مفعول [٢٧٩/أ] ثان ؛ ولكن قوله : ﴿ ليستخلفنّهم ﴾ و ﴿ لهم مغفرة ﴾ تفسير للوعد ، كما أنّ قوله : ﴿ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنْثَيَيْنِ﴾ (النساء : ١١) ؛ تبيين للوصية في قوله [تعالى][1]: ﴿ يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ ﴾ (النساء : ١١) .

وأما قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَعِدْكُمْ رَبُّكُمْ وَعْداً حَسَناً ﴾ (طه : ٨٦) ﴿ إِنَّ ٱللهَ وَعَدَكُمْ وَعْدَ

(١ ـ ١) ليست في المطبوعة .

(٢) ليست في المخطوطة .

(٣) ليست في المخطوطة .

ٱلْحَقِّ ﴾ (إبراهيم : ٢٢) ، فيحتمل انتصاب الواحد بالمصدر ، أو بأنه المفعول الثاني ، وسمّيَ الموعود به « الوعد » ، كالمخلوق « الخلق » .

وأما قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ يَعِدُكُمُ ٱللَّهُ إِحْدَى ٱلطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ ﴾ (الأنفال : ٧) ، و﴿ إِحْدَى ﴾ في موضع نصب مفعول ثان ، و﴿ أَنَّهَا لَكُمْ ﴾ بدل منه ، أي إتيان إحدى الطائفتين أو تمليكه ، والطائفتان العِير والنصر .

وأما قوله : ﴿ أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ ﴾ (المؤمنون : ٣٥) فمنْ قدَّر في أنّ الثانية البدل ، فينبغي أن يقدر محذوفاً ، ليتمّ الكلام ، فيصحّ البدل ، والتقدير : أيعدكم إرادةَ أنَّكم ١٦٧/٤ إذا متم، ليكون اسم الزمان خبراً عن الحَدَث، ومن قدّر في الثانية البدل لم يحتجْ إلى [1][تقدير محذوف، ومن رفع «أنكم» الثانية بالظرف فإنه قال « أيعدكم أنكم يوم القيامة إخراجكم » لم يحتَج إلى][1] ذلك .

وأما قوله : ﴿ وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ ﴾ (التوبة : ١١٤) ، فالجملة في موضع جرّ صفة للنكرة ، وقد عاد الضمير فيها إلى الموصوف ، والفعل متعدّ إلى واحد .

وأما قوله تعالى : ﴿ وَوَاعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَاثِينَ لَيْلَةً ﴾ (الأعراف : ١٤٢) ، فلا يجوز أن يكون « ثلاثين » ظرفاً ، لأنّ الوعد ليس في كلّها بل في بعضها ، فيكون مفعولاً ثانياً .

وَدَّ

قال أبو مسلم الأصبهاني[٢] بمعنى « تمنّى » يستعمل معها « لو » و« أن » ، وربما جُمع بينهما نحو : ودّوا لو أن فعل[٣] ، ومصدره الوَدادة ، والاسم منه وُدّ . وقد يتداخلان في الاسم والمصدر . وقال الراغب : إذا كان « ودّ » بمعنى أحبّ لا يجوز إدخال « لو » فيه أبدا .

وقال علي بن عيسى[٤]: إذا كان بمعنى «تمنى» صلح للماضي؛ والحال والاستقبال، وإذا كان بمعنى المحبة لم يصلح للماضي، لأن الإرادة هي استدعاء الفعل، وإذا كان للماضي

(١ ـ ١) ليست في المطبوعة .

(٢) هو محمد بن بحر تقدم التعريف به في ٣٧٧/٢

(٣) في المخطوطة (وددت أن لو فعل) .

(٤) هو أبو الحسن الرُّماني تقدم التعريف به في ١١١/١ .

لم يجُز «أن»، وإذا كان للحال أو الاستقبال جاز «أن» [و «لو»][1]. وفيما قاله نظر، لأن «أن» توصل [بالماضي][1]؛ نحو سَرَّني أنْ قمت. ـ (قلت): فكان الأحسن الردّ عليه بكلامه، وهو أنّه جوّز إذا كان بمعنى الحال دخول «أنْ» وهي للمستقبل، فقد خرجت عن موضعها.

١٦٨/٤

أفعل التفضيل

فيه قواعد:

ـ (**الأولى**): إذا أضيف إلى جنسه لم يكن بعضه، كقولك زيد أشجع الأسُود وأجود السحب، فيصير المعنى زيد أشجع من الأسود، وأجود من السحب؛ وعليه قوله تعالى: ﴿ خَيْرُ ٱلرَّازِقِينَ ﴾ (الجمعة: ١١)، و﴿ أَحْكَمُ ٱلْحَاكِمِينَ ﴾ (هود: ٤٥)، و﴿ أَحْسَنُ ٱلْخَالِقِينَ ﴾ (المؤمنون: ١٤). أي خيرٌ مِنْ كلّ مَنْ تَسمّى برازق، وأحكم من كل مَن تَسمَّى بحاكم. كذا قاله أبو القاسم السعديّ[2].

قال الشيخ أثير الدين[3]: [الذي][4] تقرر عن الشيوخ أن «أفعل» هذه لا تضاف إلا ويكون المضاف بعض المضاف إليه، فلا يقال: هذا الفرس أسبق الحمير؛ لأنه ليس بعض الحمير؛ وعلى هذا بنَى البصريون مَنْع «زيد أفضل إخوته»، وأجازوا «أفضل الإخوة»، إلاّ إذا أخرجت عن معناها؛ فإنه قد يجوز ذلك عن بعضهم.

ـ (**الثانية**): إذا ذكر بعد «أفعل» جنسه، أو واحد من آحاد جنسه، وجب إضافتُه إليه، كقولك: زيد أحسن الرجال، وأحسن رجل قال تعالى...[5]. وإذا ذُكِر بعد ما هو من متعلقاته[6]، وجب نصبه على التمييز، نحو زيد أحسن وجهاً، وأغزر علماً.

---

(١) ليست في المخطوطة.

(٢) هو عبد الغفار بن محمد بن عبد الكافي تاج الدين أبو القاسم السعدي المصري. ولد سنة (٦٥٠) سمع من ابن عزون والمعين الدمشقي ومحمد بن مهلهل وابن الصابوني وغيرهم. اعتنى بالحديث وكان ذاكراً لشيوخه وسماعه، وناب في الحكم عن تقي الدين الحنبلي، وولي مشيخة الحديث بالصاحبية. وكتب بخطه ما يزيد على خمسمائة مجلد ما بين فقه وحديث وغيرهما. توفي سنة (٧٣٢). (ابن حجر، الدرر الكامنة ٢/٣٨٦).

(٣) هو محمد بن يوسف بن علي أبو حيان الأندلسي تقدم التعريف به في ١/ ١٣٠، وانظر قوله في كتابه «تذكرة النحاة» ص ٢٩٤ باب التفضيل.

(٤) ليست في المخطوطة.

(٥) هنا سقط بَيِّنٌ في الأصول.

(٦) عبارة المخطوطة (ما هو متعلقا به).

١٦٩/٤ وقد أشكَلَ على هذه القاعدة قولُه تعالى : ﴿ أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً ﴾ (النساء : ٧٧) ، وقوله : ﴿ أَزْكَى طَعَاماً ﴾ (الكهف : ١٩) ، فقد أضيف إلى [غير][1] جنْسِه ، وانتصب . وقد تأوّل العلماء هذا [٢٧٩/ب] حتى رجعوا به إلى جعل «أشد» لغير الخشية ، فقال الزمخشري[2] معنى : ﴿يَخْشَوْنَ النَّاسَ كَخَشْيَةِ ٱللَّهِ﴾ (النساء: ٧٧)، «أي مثل أهل خشية اللّه، أو مثل قوم أشد خشية من أهل خشية اللّه». قال ابن الحاجب[3]: وعلى مثل هذا يحمل ما خالف هذه القاعدة.

- (الثالثة) : الأصل فيه الأفضلية على ما أضيف إليه ؛ وأشكل على ذلك قوله تعالى : ﴿ وَمَا نُرِيْهِمْ مِنْ آيَةٍ إلَّا هِيَ أَكْبَرُ مِنْ أُخْتِهَا ﴾ (الزخرف : ٤٨) ، لأن معناه : ما من آية من التسع إلا وهي أكبر من كلّ واحدة منها [فيكون كل واحد منها][4] ، فاضلة ومفضولة ، في حالة واحدة .

وأجاب الزمخشريّ بأن[5] « الغرض وصفهنّ بالكبَر من غير تفاوت فيه ، وكذلك العادة في الأشياء التي تتفاوت في الفضل التفاوت اليسير ، أنْ تختلفَ الناس في تفضيلها ، وربما اختلف آراء الواحد فيها ، كقول الحماسيّ[6] :

مَنْ تَلْقَ مِنْهُمْ تَقُلْ لاَقَيْتُ سَيِّدَهُمْ ... مِثْلَ ٱلنُّجُومِ ٱلَّتِي يُهْدَى[7] بِهَا السَّارِي »

وأجاب ابن الحاجب ، بأن المراد الأعلى أكبر من أختها عندهم ، وقت حصولها ، لأن لمشاهدة الآية في النفس أثراً عظيماً ليس للغائب عنها .

- (الرابعة) : قالوا : لا ينبني من العاهات : فلا يقال : ما أعور هذه الفرس ! وأما قوله [تعالى][8]: ﴿وَمَنْ كَانَ فِي هَـٰذِهِ أَعْمَىٰ فَهُوَ فِي ٱلآخِرَةِ أَعْمَىٰ﴾ (الإسراء: ٧٢)، ففيه وجهان: ١٧٠/٤

(١) ليست في المخطوطة.

(٢) انظر قوله في « الكشاف » ١/٢٨٢ عند تفسير الآية من سورة النساء .

(٣) هو عثمان بن عمر بن أبي بكر تقدم التعريف به في ١/٤٦٦ .

(٤) ليست في المطبوعة .

(٥) انظر قوله في « الكشاف » ٣/٤٢١ - ٤٢٢ عند تفسير الآية من سورة الزخرف ، وذكر الزمخشري البيت .

(٦) عزاه المرزوقي في « شواهد الكشاف » ص ٥٧ لعبيد الأبرص ، وقيل للعرندس ، ولم نجده في ديوان عبيد الأبرص ، والبيت في « ديوان الحماسة بشرح التبريزي » ٢/٢٧٠ .

(٧) في المخطوطة والمطبوعة (يهدى) وفي الديوان (يسري) .

(٨) ليست في المخطوطة.

ـ أحدهما : أنه من عَمَى القلب الذي يتولّد من الضلالة ، وهو مما يقبل الزيادة والنقص ، لا من عَمَى البصر الذي يحجب المرئيات عنه . وقد صرّح ببيان هذا المعنى قوله تعالى : ﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَارُ وَلَٰكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِي فِي ٱلصُّدُورِ ﴾ (الحج : ٤٦) وعلى هذا فالأول اسم فاعل والثاني أفعل تفضيل ، مِن فقْد البصيرة .

ـ والثاني : أنه من عَمى العين ، والمعنى : مَنْ كان في هذه أعمى من الكفار ؛ فإنه يحشر أعمى ، فلا يكون « أفعل تفضيل » . ومنهم من حمل الأوّلَ على [أنه][1] عمى القلب ، والثاني على فَقْد البصيرة ، وإليه ذهب أبو عمرو[2] ، فأمال الأوّل، وترك الإمالة في الثاني ؛ لما كان اسماً ، والاسم أبعد من الإمالة .

ـ (الخامسة) : يكثر حذف المفضول إذا دلّ عليه دليل ، وكان « أفعل » خبراً ، كقوله تعالى : ﴿ أَتَسْتَبْدِلُونَ ٱلَّذِي هُوَ أَدْنَىٰ بِٱلَّذِي هُوَ خَيْرٌ ﴾ (البقرة : ٦١) . ﴿ ذَٰلِكُمْ أَقْسَطُ عِندَ ٱللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَىٰ أَلَّا تَرْتَابُوا﴾ (البقرة : ٢٨٢) . ﴿ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ ﴾ (آل عمران : ٣٦) . ﴿ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ ﴾ (آل عمران : ١١٨) . ﴿ إِنَّمَا عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ (النحل: ٩٥). ﴿وَٱلْبَاقِيَاتُ ٱلصَّالِحَاتُ خَيْرٌ عِندَ رَبِّكَ ثَوَاباً وَخَيْرٌ أَمَلاً﴾ (الكهف: ٤٦) . ﴿ أَيُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَّقَاماً وَأَحْسَنُ نَدِيًّا ﴾ (مريم : ٧٣) . ﴿ فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ شَرٌّ مَّكَاناً وَأَضْعَفُ جُنداً ﴾ (مريم : ٧٥) . ١٧١/٤

وقد يحذف المفضول و « أفعل » ليس بخبر ، كقوله تعالى : ﴿ فَإِنَّهُ يَعْلَمُ ٱلسِّرَّ وَأَخْفَى ﴾ (طه : ٧) .

ـ (السادسة): قد يجيء مجرّداً عن معنى التفضيل[3]، فيكون للتفضيل لا للأفضلية. ثم هو تارة يجيء مؤوّلاً باسم فاعل، كقوله تعالى: ﴿ هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ إِذْ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ ﴾ (النجم: ٣٢). ومؤولاً بصفة مشبّهة. كقوله تعالى: ﴿ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ﴾ (الروم: ٢٧). فـ « أعلم » ها هنا بمعنى «عالم بكم»، إذ لا مشارك لله تعالى في علمه بذلك، « وأهون عليه» بمعنى هيّن، إذ لا تفاوتَ في نسبة المقدورات إلى قدرته تعالى .

---

(١) ليست في المطبوعة .

(٢) تصحف في المخطوطة إلى (ابن عمرون) ، والصواب ما أثبتناه وهو أبو عمرو بن العلاء المقرىء تقدم التعريف به في ١ / ١٥٠ ، وانظر قراءته في « إتحاف فضلاء البشر » ص ٢٨٥ عند سورة الإسراء .

(٣) عبارة المخطوطة (مجرداً على أفعل التفضيل) .

وقوله تعالى: ﴿ أَفَمَنْ يُلْقَى فِي النَّارِ خَيْرٌ ﴾ (فصلت: ٤٠). وقوله: ﴿ أَصْحَابُ ٱلْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌمُسْتَقَراًّ﴾ (الفرقان: ٢٤)، [(١)][ثم المشهور في هذا التزام الافراد والتذكير، إذا كان ما هو له مجموعاً لفظاً ومعنى كقوله تعالى: ﴿ أصحاب الجنة يومئذٍ خير مستقراً][(١)] وأَحْسَنُ مَقِيلاً﴾ (الفرقان: ٢٤). أولفظاً لا معنى، كقوله تعالى: ﴿نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَسْتَمِعُونَ بِهِ﴾ (الإسراء: ٤٧). و ﴿ نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَقُولُونَ﴾ (طه: ١٠٤).

وأما قوله تعالى: ﴿ يَدْعُو لَمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ ﴾ (الحج: ١٣)، فمعناه: الضرر بعبادته؛ أقرب من النفع بها. (فإن قيل) كيف قال: ﴿أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ﴾ (الحج: ١٣) ولا نفع من قِبَله ألبتة؟ . (قيل) : [٢٨٠/أ] لما كان في قوله : ﴿ [لَمَنْ][(٢)] ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ ﴾ تبعيد لنفعه ، والعرب تقول لما [لم][(٣)] يصح في اعتقادهم [بكونه][(٤)]. « هذا بعيد » جاز الإخبار بـ « بُعْد » نفع الوثن ، والشاهد له قوله تعالى حكاية عنهم : ﴿ أَئِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَاباً ذَٰلِكَ رَجْعٌ بَعِيدٌ ﴾ (قٓ : ٣) . ١٧٢/٤

- (**السابعة**) : « أفعل » في الكلام على ثلاثة أضرب :

١ - **مضاف** ، كقوله تعالى : ﴿ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَحْكَمِ ٱلْحَاكِمِينَ ﴾ (التين : ٨) .

٢ - **ومعرّف باللام** ، نحو : ﴿ سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ﴾ (الأعلى : ١) و ﴿ لَيُخْرِجَنَّ ٱلْأَعَزُّ مِنْهَا ٱلْأَذَلَّ ﴾ (المنافقون : ٨) .

٣ - **وخال منهما** . ويلزم اتصاله بـ « من » التي لابتداء الغاية جارّة للمفضَّل عليه ، كقوله تعالى : [(٥)][﴿ أَنَاْ أَكْثَرُ مِنْكَ مَالاً ﴾ (الكهف : ٣٤) .

وقد يستغنى بتقديرها عن ذكرها ، كقوله تعالى : ﴿ وَأَعَزُّ نَفَراً ﴾ (الكهف : ٣٤) . ويكثر ذلك إذا كان أفعل التفضيل خبراً ، كقوله :][(٥)] ﴿ وَٱلْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى ﴾ (الأعلى : ١٧) . وحيث أضيف إنما يضاف إلى جمع معرَّف ، نحو « أحكم الحاكمين » ، ولا يجوز

(١ - ١) ليست في المطبوعة .

(٢) ليست في المخطوطة .

(٣) ليست في المخطوطة .

(٤) ليست في المطبوعة .

(٥ - ٥) ليست في المخطوطة .

« زيد أفضل رجل » ، ولا « أفضل رجال » ، لأنه لا فائدة فيه ، لأن كلَّ شخص لا بد أن يكوّن [له][(١)] جماعة [مجهولة][(١)] يفضّلها ، وإنما الفائدة في أن تقول : « أفضل الرجال » .

فأما قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ ﴾ (التين : ٥) فجوابه أنه غير مضاف إليه تقديراً ، بل المضاف إليه محذوف ، وقامت صفته مقامه ، وكأنه قال : « أسفل قوم سافلين » . ولا خلاف [فيه][(١)] أنه يضاف إلى اسم الجمع معرفاً ومنكّراً ، نحو أفضل الناس والقوم ، وأفضل ناس [وأفضل][(٢)] قوم .

(فإن قيل): لم أجازوا تنكير هذا ولم يجيزوا[تكرر][(١)] ذلك في الجمع؟

١٧٣/٤ (قلت) : لأن « أفضل القوم » ليس من ألفاظ الجموع ، بل من الألفاظ المفردة فخففوه بترك الألف واللام الثانية ، [إذا كان « أفعل » بالألف واللام][(٣)] أو مضافاً جاز تثنيته وجمعه ، قال تعالى : ﴿ وَٱتَّبَعَكَ ٱلْأَرْذَلُونَ ﴾ (الشعراء : ١١١) ، و﴿ بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً ﴾ (الكهف : ١٠٣) .

وقال في المفرد : [المضاف][(٤)] : ﴿ إِذِ ٱنبَعَثَ أَشْقَاهَا ﴾ (الشمس : ١٢)

وقال في الجمع : ﴿ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا ﴾ (الأنعام : ١٢٣) ، و﴿ إِلَّا ٱلَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا ﴾ (هود : ٢٧) . وتقول في المؤنث « هذه الفضلى » ، قال تعالى : ﴿ إِنَّهَا لَإِحْدَى ٱلْكُبَرِ ﴾ (المدثر : ٣٥) ، ﴿ فَأُوْلَـٰئِكَ لَهُمُ ٱلدَّرَجَـٰتُ ٱلْعُلَىٰ ﴾ (طه : ٧٥) .

وحكم « فُعْلى » حكم « أفعل » لا يستعمل بغير « من » إلا مضافاً أو معرّفاً بأل . وأما قوله : ﴿ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ ﴾ (آل عمران : ٧) ، فقالوا : إنه على تقدير « من » أيْ وأخر منها متشابهات .

[تنبيه : لفظ « سواء »][(٥)]

سواء : أصله بمعنى الاستواء ، وليس له اسم يجرى عليه ، يقال : استوى

---

(١) ليست في المطبوعة .
(٢) ليست في المخطوطة .
(٣) ليست في المخطوطة .
(٤) ليست في المطبوعة .
(٥) ليست في المخطوطة .

[استواء](*)، وساواه مساواة لا غير ؛ فإذا وقع صفةً كان بمعنى مستوٍ ، ولهذا تقول : هما سواء ، هم سواء ، كما تقول : هما عدل ، وهم عدل ؛ و « السواء » التامّ ، ومنه دِرْهم سواء ، أي تـام . ومنه قـولـه تعـالى : ﴿ فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً ﴾ (فصلت : ١٠) ، [أي مستويات](*). ومن نصب فَعَلَى المصدر ، أي استوت استواء ، كذا قال سيبويه(١) . وجوّز غيره أن يكون حالاً من النكرة . ١٧٤/٤

ويجيء السواء بمعنى الوسط ، كقوله (٢[فَرَءَاهُ فِي سَوَاءِ الْجَحِيمِ ﴾ (الصافات : ٥٥) ، وبمعنى « قصد »(٣) كقوله ﴿ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ ﴾ (البقرة : ١٠٨) ، قال الفراء(٤): المعنى قصد السبيل، وبمعنى العدل كقوله]٢) تعالى: ﴿إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾ (آل عمران: ٦٤) أي عدل، وهو الحق. قال ابن أبي الربيع(٥): وسواء لا يرفع [إلا المضمر، ولا يرفع](٦) الظاهرَ إلا إذا كان معطوفاً على المضمر في سواء وهو مرفوع بسواء، وهو مما جاز في المعطوف ما لا يجوز في المعطوف عليه.

(*) ليست في المخطوطة.

(١) انظر قوله في « الكتاب » ١١٩/٢ باب ما ينتصب لأنه ليس من اسم ما قبله ولا هو هو .

(٢ ـ ٢) ليست في المطبوعة .

(٣) تصحف رسمها في المخطوطة إلى « غير » والتصويب من قول الفراء ، وانظر « نزهة الأعين النواظر » لابن الجوزي ص ٣٦١ .

(٤) انظر قوله في كتابه « معاني القرآن » ٧٣/١ عند تفسير الآية من سورة البقرة .

(٥) هو أحمد بن سليمان بن أحمد تقدم التعريف به في ٥٠٢/٢ .

(٦) ليست في المطبوعة .

٤/١٧٥

النوع السابع والأربعون

في الكلام على المفردات من الأدوات

والبحث عن معاني الحروف ؛ مما يحتاج إليه المفسّر لاختلاف مدلولها .

ولهذا توزع(١) الكلام على حسب مواقعها ، وترجّح(٢) استعمالها في بعض المحالّ على بعض ، بحسب مقتضى الحال . كما في قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ﴾ (سبأ : ٢٤) ، فاستعملت « على » في جانب الحق ، و« في » في جانب الباطل ؛ لأنّ صاحب الحق كأنه مُسْتَعْلٍ يرقب نظره كيف [شاء](٣) ، ظاهرة له الأشياء ، وصاحب الباطل كأنه منغمس في ظلام ؛ ولا يدري أين توجه !

وكما في قوله تعالى : ﴿ فَابْعَثُوا أَحَدَكُمْ بِوَرِقِكُمْ هَـٰذِهِ إِلَىٰ ٱلْمَدِينَةِ [٢٨٠/ب] فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَىٰ طَعَاماً فَلْيَأْتِكُمْ بِرِزْقٍ مِنْهُ ﴾ (الكهف : ١٩) ، فعطف هذه الجمل الثلاث بالفاء(٤) ، ثم لما انقطع نظام الترتيب عطف(٥) بالواو ، فقال تعالى(٦) : ﴿ وَلْيَتَلَطَّفْ ﴾ (الكهف : ١٩) ، إذ لم يكن التلطّف مترتباً على الإتيان بالطعام ، كما كان الإتيان منه مرتباً على التوجّه في طلبه ، والتوجّه في طلبه مترتّباً على قطع(٧) الجدال في المسألة عن مدّة اللبث ، بتسليم العلم له سبحانه .

وكما قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا ٱلصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ [وَالمساكين](٨) . . . ﴾ (التوبة : ٦٠)

---

(١) في المخطوطة (يرغب) .

(٢) في المخطوطة (ويرجح) .

(٣) ساقطة من المخطوطة .

(٤) تصحفت في المخطوطة إلى (بأيها) .

(٥) في المخطوطة (فعطف) .

(٦) في المخطوطة (ثم قال) .

(٧) العبارة في المخطوطة (طلب الجد) .

(٨) ليست في المطبوعة .

[الآية][١] فعدل عن اللام [٢][إلى «في» في الأربعة الأخيرة][٢]، إيذاناً بأنَّهُمْ أكثر استحقاقاً ١٧٦/٤ للتصدق عليهم ممن سبق ذكره باللام؛ لأن «في» للوعاء، فنبّه باستعمالها على أنهم أحقّاء بأن يجعلوا مظنّةً لوضع الصدقات فيهم، كما يُوضع الشيء في وعائه مستقرّاً فيه. وفي تكرير حرف الظرف داخلاً على «سبيل اللّه» دليل على ترجيحه على الرقاب والغارمين.

قال الفارسي : وإنّما قال : ﴿ وفي الرقاب ﴾ ، ولم يقل « وللرقاب[٣] » ليدلّ على أن العبد لا يملك . وفيه نظر ؛ بل ما ذكرناه من الحكمة فيه أقرب . وكما في قوله تعالى : ﴿ وَقَدْ أَحْسَنَ بِي ﴾ (يوسف : ١٠٠) ، فإنه يقال : أحسنَ بي وإليَّ ؛ وهي مختلفة المعاني [وأليقها][٤] بيوسف عليه السلام بي » ، لأنه إحسانٌ درج[٥] فيه دون [أن][٦] يقصد الغاية التي صار إليها . وكما[٧] في قوله تعالى . ﴿ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ ﴾ (طه : ٧١) ، ولم يقل « على » كما ظن بعضهم ؛ لأن « على » للاستعلاء ، والمصلوب لا يجعل على رؤوس النخل ؛ وإنما يُصلب في وسطها ، فكانت « في » أحسن من « على » .

وقال : ﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴾ (الرحمن : ٢٦) ، ولم يقل « [كل من][٨] في الأرض » ؛ لأن عند الفناء ليس [هناك][٩] حال القرار والتمكين . وقال : ﴿ وَعِبَادُ ٱلرَّحْمَـٰنِ ٱلَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى ٱلْأَرْضِ هَوْناً ﴾ (الفرقان : ٦٣) وقال : ﴿ وَلَا تَمْشِ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَحاً ﴾ (الإسراء : ٣٧) ، (لقمان : ١٨) ، وما قال « على الأرض » ؛وذلك لمّا[١٠] وَصَفَ العباد بيّن أنهم لم يوطِّنوا أنفسهم في الدنيا ؛ وإنما هم عليها مُسْتَوْفِزُون . ولمّا أرشده ونهاه عن فعل [التبختر][١١]، قال: «ولا تمش فيها مرحاً، بل آمش عليها [هَوْناً][١١]. وقال تعالى : ١٧٧/٤ ﴿ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلمؤمِنِينَ ﴾ (التوبة : ٦١) .

---

(١) ليست في المخطوطة .
(٢ ـ ٢) العبارة في المخطوطة (في الأربعة الأخيرة إلى « في ») .
(٣) تصحفت في المطبوعة إلى (والرقاب) والتصويب من المخطوطة والإتقان ١٤٢/٢ .
(٤) ساقطة من المخطوطة .
(٥) تصحفت في المخطوطة إلى (دوح) .
(٦) ساقطة من المخطوطة .
(٧) في المخطوطة (كما) .
(٨) ساقطة من المطبوعة .
(٩) ساقطة من المخطوطة .
(١٠) في المخطوطة (لأنه) .
(١١) ساقطة من المخطوطة .

وقال ابن عباس : الحمد لله الذي قال : ﴿ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ ﴾ (الماعون : ٥) ، ولم يقل : «في[1] صلاتهم»[2].

وقال صاحب «الكشاف[3]» في قوله تعالى : ﴿وَمِنْ بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ حِجَابٌ﴾ (فصلت: ٥) : لو سقطت « مِن » جاز كونُ الحجاب في الوسط [4][فيما بينك وبينه من المسافة][4] ، وإن[5] تباعدت. وإذا أتيت بـ «من» أفادت أن الحجاب ابتداء من أول ما ينطلق عليه «من»، وانتهى إلى غايته ، فكأن الحجاب قد ملأ ما بينك وبينه . (وقال)[6] : كرّر الجار في قوله [تعالى][7] : ﴿ وَعَلَى سَمْعِهِمْ ﴾ (البقرة : ٧) ليكون أدلّ[8] على شدة الختم في الموضعين[9] ، حين استجدّ له تعدية أخرى . وهذا كثير لا يمكن إحصاؤه ؛ والمعين عليه معرفة معاني المفردات ، فلنذكر مهمات مطالبها على وجه الاختصار .

١ ـ الهمزة

١٧٨/٤

أصلها الاستفهام ، وهو طلب الإفهام . وتأتي لطلب التصور والتصديق ، بخلاف « هل » [فإنها][10] للتصوُّر خاصة . والهمزة أغلب دَوراناً، ولذلك كانت أم الباب . واختصّت بدخولها على الواو ، نحو : ﴿ أَوَ كُلَّمَا عَاهَدُوا ﴾ (البقرة : ١٠٠) . وعلى الفاء ، نحو : ﴿أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَى ﴾ (الأعراف : ٩٧) وعلى ثُمّ ، نحو : ﴿ أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ﴾ (يونس : ٥١) .

و « هل[11]» أظهر في الاختصاص بالفعل من الهمزة، وأما قوله تعالى: ﴿فَهَلْ أَنْتُمْ شَاكِرُونَ ﴾ (الأنبياء : ٨٠) ﴿ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ ﴾ (المائدة : ٩١) ، و﴿ فَهَلْ أَنْتُمْ

(١) تصحفت في المخطوطة إلى (على صلاتهم) .
(٢) أخرجه من رواية عطاء رحمه الله الطبري في التفسير ٢٠٢/٣٠ ، وذكره الرازي في التفسير ١١٤/٣٢ عن ابن عباس رضي الله عنهما وذكره الزمخشري في الكشاف ٢٣٦/٤ عن أنس رضي الله عنه .
(٣) الكشاف ٢٨٢/٣ .
(٤ ـ ٤) ما بين الحاصرتين ساقط من المطبوعة .
(٥) في المخطوطة (إذا) .
(٦) انظر الكشاف ٢٨/١ ـ ٢٩ .
(٧) ليست في المطبوعة .
(٨) في المخطوطة (أرد) .
(٩) في المخطوطة (موضعين) .
(١٠) ساقطة من المخطوطة .
(١١) في المخطوطة (وهذا) .

مُسْلِمُونَ ﴾ (هود : ١٤) ؛ فذلك لتأكيد الطلب للأوصاف الثلاثة ؛ [من][1] حيث ان الجملة الإسمية أدلُّ على حصول المطلوب وثبوته ؛ وهو أدلّ على طلبه من « فهل تشكرون » « وهل تسلمون » لإفادة التجدد . واعلم أنه يُعدَل بالهمزة عن أصلها ، فيُتجوز بها عن النفي والإيجاب والتقرير [والتوبيخ][2] ، وغير ذلك من المعاني السالفة[3] في بحث الاستفهام مشروحة[4] ، فانظره فيه[5] .

(**مسألة**) وإذا دخلت على « رأيت » امتنع أن تكون من رؤية البصر أو القلب ، وصارت[6] بمعنى « أخبرني »[7] ، [8 كقولك : « أرأيك زيداً[8] [٢٨١ /أ] ما صنع ؟ في المعنى تعدّى بحرف ، وفي اللفظ تعدّى بنفسه . ومنه قوله تعالى : ﴿ أَفَرَأَيْتَ الَّذِي كَفَرَ بِآيَاتِنَا ﴾ (مريم : ٧٧) . ﴿ أَرَأَيْتَ الَّذِي يَنْهَى * عَبْداً إِذَا صَلَّى ﴾ (العلق : ٩ ـ ١٠) . ﴿ أَرَأَيْتَ الَّذِي يُكَذِّبُ بِالدِّينِ ﴾ (الماعون : ١) . ١٧٩/٤

(**مسألة**) وإذا دخلت على «لم» أفادت معنيين (**أحدهما**): التنبيه والتذكير، نحو: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ﴾ (الفرقان: ٤٥). (**والثاني**): التعجّب من الأمر العظيم، كقولك: ألم تر إلى فلان يقول كذا، ويعمل[9] كذا! على طريق التعجّب منه. وكيف كان فهي تحذير.

٢ ـ أم[10]

١٨٠/٤

حرف عطف نائب عن تكرير الاسم والفعل، نحو أزيد عندك أم عمرو؟ (**وقيل**):

---

(١) ساقطة من المطبوعة .
(٢) ساقطة من المطبوعة .
(٣) في المخطوطة (السابقة) .
(٤) في المخطوطة (من وجه) .
(٥) في المخطوطة (منه) .
(٦) في المخطوطة (وصار) .
(٧) في المخطوطة (آخر) .
(٨ ـ ٨) عبارة المخطوطة (كما في قوله : أرأيتك وزيداً) . (٩) في المخطوطة (ويقول) .
(١٠) ذكر هذا الفصل ابن فارس في **الصاحبي في فقه اللغة** : ٩٧ باب الكلام على حروف المعاني باب (أم) وابن الشجري في **الأمالي** ٢/٣٣٣ المجلس (٧٧) ذكر معاني أم ، وابن هشام في مغني اللبيب ٤١/١ (أم) .

إنما تُشرِك بين المتعاطفين كما تُشرِك بينها[1] « أو » . (وقيل) : فيها معنى العطف . [2][وهي استفهام كالألف ؛ إلا أنها لا تكون في أول الكلام لأجل معنى العطف][2] . (وقيل) : هي « أو » أبدلت من الواو ، ليحوّل إلى معنى . يريد إلى معنى « أو » .

وهي قسمان : متصلة ومنفصلة : فالمتّصلة هي الواقعة في العطف والوارد بعدها وقبلها كلام واحد ، والمراد بها الاستفهام عن التعيين ؛فلهذا تقدّر[3] بأيّ .وشرطُها أن تتقدّمها همزةُ الاستفهام ، ويكون ما بعدها مفرداً ، أو في تقديره .

والمنفصلة ما فُقد فيها الشرطان أو أحدهما ، وتقدّر بـ « بل » والهمزة . ثم اختلف النحاة في كيفية تقدير المنفصلة في[4] ثلاثة مذاهب ، حكاها الصفّار[5] :

ـ (أحدها) : أنها تقدر بهمـا وهي بمعناهمـا ، فتفيد الإضـراب عَمّا قبلهـا على سَبيل التحـول والانتقال كـ « بـل » ، والاستفهام عمـا بعدهـا . ومن ثَمّ لا يجوز أن تستفهم مبتـدئاً كلامك بـ « أم » . ولا تكون إلا بعد كلام ، لإفادتها الإضراب ، كما تقدم . قال أبو الفتح : والفارق بينها وبين « بل » أنّ ما بعد « بل » منفيّ ، وما بعد « أم » مشكوك فيه .

(والثاني) : أنها بمنزلة « بل » خاصة ، والاستفهام محذوف بعدها ، وليست [هي][6] مفيدة[7] الاستفهام وهو قول الفراء[8] في « **معاني القرآن** » .

١٨١/٤

(والثـالث) : أنّها بمعنى الهمـزة ، والإضراب مفهـوم من أخذِك في كـلام آخر وتـرك الأول .

قال الصفار : فأمّا الأول فبـاطل ؛ لأنّ الحـرف لا يعطِي في حيِّـز واحد أكثـر من معنى واحد ، فيبقى الترجيح بين المذهبين . وينبغي أن يرجّح الأخير ؛ لأنه ثبت من كلامهم : إنّها

---

(١) في المخطوطة (بينهما) .
(٢ ـ ٢) ما بين الحاصرتين ساقط من المخطوطة .
(٣) في المطبوعة . (يقدر) .
(٤) في المخطوطة (على) .
(٥) هو القاسم بن علي البطليوسي تقدم التعريف به في ٤٥١/٢ .
(٦) ساقطة من المطبوعة .
(٧) في المخطوطة (مقيدة) .
(٨) أنظر معاني القرآن ٧١/١ ـ ٧٢ . بتصرف .

لإبلٌ أم شاء . ويلزم على القول الثاني حذف همزة الاستفهام في الكلام ؛ وهو من مواضع الضرورة . قال[١] : والصحيح أنها لا تخلو عن الاستفهام ؛ وكذلك قال سيبويه[٢] . انتهى .

واعلم أن المتصلة يصير معها[٣] الاسمان بمنزلة « أيّ » ، ويكون ما ذكر[٤] خبراً عن « أيّ » ، فإذا قلت : أزيد عندك أم عمرو ؟ فالمعنى : أيّهما عندك ؟ والظرف[٥] خبر لهما . ثم المتصلة تكون في عطف المفرد على مثله ، نحو أزيد عندك أم عمرو ؛ كقوله تعالى : ﴿ أَأَرْبَابٌ مُتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ ٱللَّهُ ٱلْوَاحِدُ ٱلْقَهَّارُ ﴾ (يوسف : ٣٩) ، [أي][٦] أيّ المعبودين خير؟ وفي عطف الجملة على الجملة المتأوّلتَيْن بالمفرد، نحو: ﴿أَأَنْتُمْ أَنْشَأْتُمْ شَجَرَتَهَا أَمْ نَحْنُ ٱلْمُنْشِئُونَ ﴾ (الواقعة : ٧٢) ، أي الحال هذه أم هذه ؟ والمنقطعة إنّما تكون على عطف الجمل[٧]، وهي في الخبر والاستفهام بمثابة «بل» والهمزة، ومعناها في القرآن التوبيخ ، كما كان في الهمزة ، كقوله تعالى : ﴿ أَمِ ٱتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ ﴾ (الزخرف : ١٦) أي بل أتّخذ ؟ لأن الذي قبلها خبر ، والمراد بها التوبيخ لمن قال ذلك وَجَرْيٌ[٨] على كلام العباد . وقوله : ﴿ الٓمٓ * تَنْزِيلُ ٱلْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾ (السجدة : ١ ـ ٢) ثم قال : ﴿ أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَاهُ﴾ (السجدة: ٣)، تقديره: بل أيقولون؟ كذا جعلها سيبويه[٩] منقطعة، لأنها بعد الخبر. ١٨٢/٤

ثم وجّه اعتراضاً: كيف يستفهم اللّهُ [سبحانه وتعالى][١٠] عن قولهم هذا؟[١١] وأجيب بأنّه جاء في كلام العرب[١١]؛ يريد أن في كلامهم يكون المستفهم محققاً للشيء لكن يورده بالنظر إلى المخاطب ، كقوله : ﴿ فَقُولَا لَهُ قَوْلاً لَيِّناً لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ ﴾ (طه : ٤٤) ، وقد علم الله [٢٨١/ب] أنه لا يتذكر ولا يخشى ؛ لكنه[١٢] أراد : « لعله يفعل ذلك في

---

(١) في المخطوطة (ويقال) .
(٢) أنظر الكتاب ٣/١٦٩ (هذا باب أم وأو).
(٣) في المخطوطة (منها) .
(٤) في المخطوطة (ذكرت) .
(٥) تصحفت في المخطوطة إلى (والطوف) .
(٦) ساقطة من المخطوطة .
(٧) في المخطوطة (في عطف الجملة) .
(٨) في المخطوطة (وأجري) .
(٩) انظر الكتاب ٣/١٧٢ ـ ١٧٣ (هذا باب أم المنقطعة) .
(١٠) ليست في المطبوعة .
(١١-١١) عبارة المخطوطة (وهو يعلم فقد جاء على كلام العرب) .
(١٢) في المخطوطة (لكن) .

رجائكما » . وقوله : ﴿ أَمِ ٱتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ ﴾ (الزخرف : ١٦) ، تقديره : بل أَتَّخَذَ؟ بهمزة منقطعة للإنكار [١] .

وقد تكون بمعنى « بل » من غير استفهام ، كقوله تعالى : ﴿ أَمَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَـٰوَاتِ وَٱلْأَرْضَ ﴾ (النمل : ٦٠) ، وما بعدها في سورة النمل . قال ابن طاهر [٢] : ولا يمتنع عندي إذا كانت بمعنى « بل » أن تكون عاطفة ، كقوله تعالى : ﴿ أَمْ يَقُولُونَ شَاعِرٌ ﴾ (الطور : ٣٠) ، وقوله : ﴿ أَمْ كَانَ مِنَ ٱلْغَائِبِينَ ﴾ (النمل : ٢٠) .

وقال البغويّ [٣] في قوله : ﴿ أَمْ أَنَا خَيْرٌ [٤][مِنْ هَـٰذَا ٱلَّذِي هُوَ مَهِينٌ][٤] ﴾ (الزخرف : ٥٢) بمعنى « بل » وليس بحرف عطف ، على قول أكثر المفسرين . وقال الفرّاء [٥] وقوم من أهل المعاني : الوقف على قوله « أم » ، وحينئذٍ تَمّ الكلام ، وفي الآية إضمار والأصل : ﴿ أَفَلَا تُبْصِرُونَ ﴾ (الزخرف : ٥١) [أم تُبصرون ؟] [٦] ثم ابتدأ فقال : ﴿ أَنَا خَيْرٌ ﴾ (الزخرف : ٥٢) .

(**قلت**) : فعلَى الأول تكون منقطعة ، وعلى الثاني متصلة . (**وفيها قول ثالث**) : قال أبو زيد [٧] : إنها زائدة ، وإنّ التقدير : أفلا تبصرون أنا خير منه !

والمشهور أنّها منقطعة ، لأنه لا [٨] يسألهم عن استواء علمه في الأول والثاني ؛ لأنه إنما أدركه الشكّ في تبصّرهم [٩] بعد ما مضى كلامه على التقرير [١٠]، وهو مثبت وجواب السؤال « بلى » ، فلما أدركه الشكّ في تبصّرهم [١١]، قال : ﴿ أَمْ أَنَا خَيْرٌ ﴾ . ١٨٣/٤

(١) في المخطوطة (عن الإنكار) .

(٢) هو محمد بن أحمد بن طاهر أبو بكر الإشبيلي المعروف بالخدَبّ : وهو الرجل الطويل . نحوي بارع حافظ وكان يرحل إليه في العربية موصوفاً بالحذق والنبل اشتهر بتدريس الكتاب فما دونه وله عليه طرر مدونة مشهورة اعتمدها تلميذه ابن خروف في شرحه وله تعليق على الإيضاح . ت ٥٨٠ هـ (بغية الوعاة ٢٨/١) .

(٣) هو الحسين بن مسعود البغوي تقدم في ١٢٧/١ ، وانظر قوله في تفسيره معالم التنزيل ١٤٢/٤ .

(٤ - ٤) ليست في المخطوطة .

(٥) انظر معاني القرآن ٣٥/٣ ، بتصرف .

(٦) ساقطة من المخطوطة .

(٧) هو سعيد بن أوس تقدم التعريف به في ٤٧٠/١ .

(٨) في المخطوطة (لم) .

(٩) في المخطوطة (قصدهم) .

(١٠) في المخطوطة (التقدير) .

(١١) في المخطوطة (تبصيرهم) .

وسأل ابن طاهر شيخَه أبا القاسم بن الرَّمَّاك [١] : « لِمَ لم [٢] يجعل سيبويه أم متصلة ! أي « أفلا تبصرون أم تبصرون » ؟ [أيْ] [٣] أيّ هذين كان منكم [٤] ؟ فلم يُحر جواباً ، وغضب وبقي جمعة لا يقرّر حتى استعطفه » [٥] .

والجواب من وجهين : (أحدهما) أنه ظن أنهم لا يبصرون ، فاستفهم عن ذلك ، ثم ظنّ أنهم يبصرون ، لأنه معنى قوله : ﴿أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِنْ﴾ ، فأضرب عن الأول واستفهم ، وكذلك : أزيد عندك أم لا ؟ . (والثاني) : أنه لو كان الإبصار وعدمه عنده مُتَعَادِلِينَ [٦] لم يكن للبدء بالنفي معنى [٦] ، فلا يصحّ إلا أن تكون منقطعة .

وقد تحتمل المتصلة والمنقطعة ، كما قال في قوله تعالى : ﴿ أَمْ تُرِيدُونَ [٧] ﴾ (البقرة : ١٠٨) قال الواحديّ [٨] : إن شئت جعلت قبله استفهاماً رُدّ عليه ، وهو قوله : ﴿ أَلَمْ تَعْلَمْ ﴾ (البقرة : ١٠٦) وإنْ شئت [جعلها] [٩] منقطعة عَمّا قبلها مستأنفا بها الاستفهام [١٠] ، فيكون استفهاماً متوسطاً في اللفظ ، مبتدأ في المعنى ، كقوله تعالى : ﴿ أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ . . . ﴾ (الزخرف : ٥١) الآية ، ثم قال : ﴿ أَمْ أَنَا خَيْرٌ ﴾ (الزخرف : ٥٢) » انتهى .

والتحقيق ما قاله أبو البقاء [١١] : « إنها ها هنا منقطعة ؛ إذ ليس في الكلام همزة تقع

---

(١) هو عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمٰن بن عيسى أبو القاسم الأموي الإشبيلي النحوي المعروف بابن الرمّاك . كان أستاذاً في العربية مدققاً قيماً بكتاب سيبويه أخذ عن ابن الطراوة وابن الأخضر ومات كهلاً ٥٤١ هـ (بغية الوعاة ٢/٨٦) .

(٢) في المخطوطة (ألم) وليس (لم لم) .

(٣) ساقطة من المخطوطة .

(٤) في المخطوطة (مسلم) .

(٥) انظر الكتاب ٣/١٧٣ . باب أم المفطعة .

(٦ ـ ٦) عبارة المخطوطة (يكون المبدىء بالنفي يعني) .

(٧) تصحفت في المطبوعة إلى (أم تريدون كيداً) .

(٨) هو علي بن أحمد تقدم التعريف به في ١/١٠٥ .

(٩) ساقطة من المطبوعة .

(١٠) في المخطوطة (للاستفهام) .

(١١) انظر إملاء ما منّ به الرحمن ١/٣٤ .

موقعها ، وموقع « أم » « أيهما » والهمزة في قوله [تعالى] [(١)] : ﴿ أَلَمْ تَعْلَمْ ﴾ ، ليست من « أم » في شيء ، والتقدير : بل أتريدون [(٢)] أن تسألوا ؟ فخرج بـ « أم » من كلام إلى آخر .

١٨٤/٤ وقد تكون بمعنى « أو »[(٣)] [كما][(٤)] في قوله تعالى : ﴿ أَأَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمُ ٱلْأَرْضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ * أَمْ أَمِنْتُمْ ﴾ (الملك : ١٦ ـ ١٧) . وقوله : ﴿ أَفَأَمِنْتُمْ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمْ جَانِبَ ٱلبرِّ أَوْ يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِباً [(٥)][ثُمَّ لَا تَجِدُوا لَكُمْ وَكِيلًا][(٥)]* أَمْ أَمِنْتُمْ أَنْ يُعِيدَكُمْ فِيهِ تَارَةً أُخْرَى﴾ (الإسراء: ٦٨ ـ ٦٩).

ومعنى ألف الاستفهام عند أبي عبيد[(٦)] ، كقوله تعالى : ﴿ أَمْ تُرِيدُونَ أَنْ تَسْأَلُوا رَسُولَكُمْ ﴾ (البقرة : ١٠٨) أي أتريدون ؟ وقوله : ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا ٱلْجَنَّةَ ﴾ (البقرة : ٢١٤) . وقوله : ﴿ أَمْ يَحْسُدُونَ ٱلنَّاسَ عَلَى مَا آتَاهُمُ ٱللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ ﴾ (النساء : ٥٤) أي[(٧)] أيحسدون ؟ وقوله : ﴿ مَا لَنَا لَا نَرَى رِجَالاً كُنَّا نَعُدُّهُمْ مِنَ ٱلْأَشْرَارِ * أَتَّخَذْنَاهُمْ سِخْرِيًّا أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمُ ٱلْأَبْصَارُ ﴾ (صٓ : ٦٢ ـ ٦٣) أي أزاغت عنهم الأبصار[(٨)] ؟ . وقوله : ﴿ أَمْ لَهُ ٱلْبَنَاتُ وَلَكُمُ ٱلْبَنُونَ ﴾ (الطور : ٣٩) . أي أله ! ﴿ أَمْ تَسْأَلُهُمْ أَجْراً ﴾ (الطور : ٤٠) أي أتسألهم [أجراً] [(٩)]؟

وقوله : ﴿ أَمْ حَسِبْتَ أَنَّ أَصْحَابَ ٱلْكَهْفِ ﴾ (الكهف : ٩)[(١٠)][قيل : أي أظننت هذا ؟ ومن عجائب ربك ما هو أعجب من قِصّة أصحاب الكهف ! وقيل][(١٠)]: بمعنى ألف الاستفهام ، كأنه قال : أحسبت ؟ وحسبت بمعنى الأمر ، كما تقول لمن تخاطبه : أعلمت أنّ زيداً خرج بمعنى الأمر ، أي اعلم أن زيداً خرج ، فعلى هذا التدريج يكون معنى الآية : اعلم يا محمد [٢٨٢/أ] ، أن أصحاب الكهف والرقيم .

---

(١) ليست في المطبوعة .

(٢) في المخطوطة (تريدون) .

(٣) تصحفت في المخطوطة إلى (أن) .

(٤) ساقطة من المخطوطة .

(٥ ـ ٥) ما بين الحاصرتين ليس في المخطوطة ، وكتب موضعه (الآية) .

(٦) هو القاسم بن سلاّم تقدم التعريف به في ١١٩/١ .

(٧) في المخطوطة (قيل) .

(٨) في المخطوطة زيادة عبارة وهي (وألف اتخذوها موصولة) .

(٩) ليست في المخطوطة .

(١٠ ـ ١٠) ما بين الحاصرتين ليس في المخطوطة .

١٨٥/٤ وقال أبو البقاء في قوله تعالى : ﴿ أَمِ ٱتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ ﴾ (الزخرف : ١٦) تقديره بل « أَتَّخَذَ ! » بهمزة مقطوعة على الإنكار ، ولو جعلناه همزة وصل لصار إثباتاً : تعالى الله [عز وجل][(١)] عن ذلك ! ولو كانت « أم » المنقطعة بمعنى « بل » وحدها دون الهمزة وما بعد « بل » متحقق ، فيصير [ذلك][(٢)] في الآية متحققاً ، تعالى الله عن ذلك !

(مسألة) «أم» لا بدّ أن يتقدَّمها استفهام أو ما في معناه. والذي في معناه التَّسوية؛ فإن الذي يَسْتفهم، استوى عنده الطرفان؛ ولهذا يسأل، وكذا المسؤول استوى عنده[(٣)] الأمران.

فإذا ثبت هذا ؛ فإنّ المعادلة تقع بين مُفْرَدَيْن وبين جملتين ، والجملتان يكونان اسميتين وفعليّتين ؛ ولا [(٤)] يجوز أن يعادَلَ بين اسمية وفعلية ؛ إلاّ أن تكون الاسمية بمعنى الفعلية ، أو الفعلية بمعنى الاسمية ، كقوله تعالى : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ ﴾ (الأعراف: ١٩٣) أي أم صمتم.

وقوله : ﴿ أَفَلَا تُبْصِرُونَ * أَمْ أَنَا خَيْرٌ ﴾ (الزخرف : ٥١ ـ ٥٢) ؛ لأنّهم إذا قالوا له : أنت خير ، كانوا عنده بصراء ، فكأنه قال : أفلا تُبْصِرُونَ أم أنتم بصراء ؟

قال الصفّار[(٥)] : إذا كانت الجملتان مُوجَبتين قدّمت أيَّهما شئت ، وإن كانت إحداهما منفيّة أخرتها ، فقلت : أقام زيد أم لم يقم ؟ ولا يجوز : ألم يقم ، أم لا ؟ ولا سواء عليّ ألم تقم أم قمت ! [(٦)[لأنهم يقولون : سواء عليّ أقمت أم لا ، يريدون : أم لم تقم ، فيحذفون لدلالة الأول ، فلا يجوز هذا : سواء عليّ أم قمت][(٦)] ، لأنه حذف من غير دليل ، فحملت سائر المواضع المنفية على هذا .

١٨٦/٤ قال : فإنه لا بد أن يتقدمها الاستفهام أو التسوية ، بخلاف « أو » فإنّه يتقدمها كلّ كلام إلا[(٧)] التسوية ، فلا [تقول][(٨)] : سواء عليّ قمت أو قعدت ؛ لأن الواحد لا يكون « سواء » .

---

(١) ليست في المطبوعة .
(٢) ساقطة من المخطوطة .
(٣) في المطبوعة (عنه) .
(٤) في المخطوطة (لا) .
(٥) هو القاسم بن علي البطليوسي تقدم التعريف به في ٢/٤٥١ .
(٦ ـ ٦) ما بين الحاصرتين ساقط من المخطوطة .
(٧) في المخطوطة (لا) .
(٨) ساقطة من المخطوطة .

(مسألة) قال الصفّار: ينبغي أن يُعلَم أنّ السؤال بـ «أو» غير[1] السؤال بـ «أم». [2] [حتى يعلم أن ثم شيء][2].

فإذا قلت : أزيد عندك أم عمرو ؟ فجواب هذا : زيد أو عمرو ، وجواب « أو » نعم ، أو لا . ولو قلت في جواب الأول : نعم ، أو لا ، كان محالاً ، لأنك مدَّعٍ أنّ أحدهما عنده .

(فإن [قلت] [3] : وهل يجوز أن تقول : زيد أو عمرو ، في جواب : أقام زيد أو عمرو ؟ (قلت) : يكون تطوعاً بما لا يلزم ، ولا قياس[4] يمنعه .

وقال الزمخشري[5] وابن الحاجب[6] : وضع « أم » للعلم بأحد الأمرين ، بخلاف « أو » فأَنت[7] مع « أَم » عالم بأن أحدهما عندَه ؛ مستفهِم عن التعيين ، ومع « أو » مستفهم[8] عن واحد منهما ، على حسب ما كان في الخبر ، فإذا قلت : أزيد عندك أو عمرو ؟ فمعناه : هل واحد منهما عندك ؟ ومن [ثَمّ] [9] كان جوابه بـ « نعم » أولاً مستقيماً ، ولم يكن ذلك مستقيماً في « أم » لأن السؤال عن التعيين .

٣ ـ إذَن

١٨٧/٤

نوعان : (**الأول**) : أن تدلّ على إنشاء السببية والشرط ؛ بحيث لا يُفهم الارتباط من غيرها ، نحو « أزورك فتقول : « إذن أكرمَك » ، وهي في هذا الوجه عاملة تدخل على الجملة الفعلية ، فتنصب المضارع المستقبل ؛ إذا صُدِّرت ، ولم تفصل ، ولم يكن الفعل حالاً .

(والثاني) : أن تكون مؤكدة لجواب ارتبط بمقدم[10]، أو منبّهة على سبب حصل[11] في الحال

---

(١) في المخطوطة (قبل) .
(٢ ـ ٢) العبارة ساقطة من المطبوعة .
(٣) ساقطة من المخطوطة .
(٤) في المخطوطة زيادة سطر وهو (ويمكن أن يكون منه قوله ﷺ : « هو الطهور ماؤه الحل ميتته»).
(٥) انظر المفصل : ٣٠٥ . باب ومن أصناف الحرف حروف العطف ، (أو وأما وأم) .
(٦) هو عثمان بن عمر بن يونس بن الحاجب تقدم التعريف به في ٤٦٦/١ .
(٧) في المخطوطة (فإنه) .
(٨) في المخطوطة (تستفهم) .
(٩) ساقطة من المخطوطة .
(١٠) في المخطوطة (متقدم) .
(١١) في المخطوطة (جعل) .

وهي في الحال غير عاملة ؛ لأن المؤكدات لا يعتمد عليها ، والعامل يُعتمد عليه ، نحـو « إن تأتني إذن آتك »، واللهِ إذَنْ لأفْعَلَنّ»، ألا ترى أنها لو سقطت لفهم الارتباط(١).

وتدخل هذه على الاسمية ، نحو أزورك فتقول : إذن(٢) أنا أكرمك .

ويجوز توسطها وتأخرها . ومن هذا قوله تعالى : ﴿ وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ مِنَ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ إِنَّكَ إذاً [لِمنَ ٱلظَّالِمِينَ](٣) ﴾ (البقرة : ١٤٥) فهي مؤكدة للجواب ، وتربطه(٤) بما تقدم .

وذكـر بعض المتأخـرين لهـا معنى ثـالثـاً؛ وهي أن تكـون مـركبـة من «إذ»(٥) التي هي ظـرف زمن(٦) مـاض ومن جملة بعـدهـا تحقيقـاً أو [٢٨٢/ب] تقـديـراً ، لكن حـذفت(٧) الجملة تخفيفـاً ، وأبـدل التنـوين منهـا ، كمـا في قـولهم : « حينئـذ » . وليست هـذه النـاصبـة المضارع(٨) ؛ لأن تلك تختص به ، وكذلك مـا عملت فيه ، ولا يعمـل(٩) إلا ما يختص ، وهذه لا تختص به ، [بل](١٠) تدخل على الماضي نحو(١١) : ﴿ وَإذاً لآتَيْنَاهُمْ مِنْ لَدُنَّا أَجْراً عَـظِيماً ﴾ (النسـاء : ٦٧) [و](١٢) ﴿ إذاً لأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ ٱلإِنْفَـاقِ ﴾ (الإسراء : ١٠٠) ، [و](١٢) ﴿ إذاً لأَذَقْنَاكَ [ضِعف الحياة](١٣) ﴾ (الإسراء : ٧٥) . وعلى الاسم ، نحو : إن كنت ظالماً فـإذَنْ(١٤)حكمُـك فيَّ مـاضٍ ، وقـولـه تعـالى : ﴿ وَإِنكُمْ إذاً لَمِنَ ٱلْمُقَـرَّبِينَ ﴾ (الشعراء : ٤٢) . ورام بعض النحويين جعلها فيه بمعنى « بعد » . ١٨٨/٤

واعـلم أن هذا المعنى لم يذكره النحاة ، لكنه قياس قولهم(١٥): إنه قد تحذف الجملة المضاف إليها « إذ » . ويعوّض عنها التنـوين كيومئـذ ، ولم يذكـروا حذف الجملة من « إذاً » وتعويض التنوين عنها .

---

(١) في المخطوطة (للارتباط) .
(٢) تصحفت في المطبوعة إلى (إن) .
(٣) تمام الآية ليس في المطبوعة .
(٤) في المخطوطة (مرتبطة) .
(٥) في المخطوطة (إذا) .
(٦) في المخطوطة (ومن) .
(٧) في المخطوطة (حذف) .
(٨) في المخطوطة (للمضارع) .
(٩) في المخطوطة (ولا تعمل) .
(١٠) ساقطة من المخطوطة .
(١١) في المخطوطة (كقوله) .
(١٢) ساقطة من المخطوطة .
(١٣) ليست في المطبوعة .
(١٤) في المخطوطة (فإذاً) .
(١٥) في المخطوطة (قوله) .

وقال الشيخ أبو حيّان[(١)] : في « التذكرة » : ذكر لي علم الدين البلقيني[(٢)] ، أن القاضي تقي الدين بن رزين[(٣)] ، كان يذهب إلى أن « إذن » عوض من الجملة المحذوفة . وليس هذا بقَوْل نحويّ . انتهى .

وقال القاضي ابن الْخويّي[(٤)]. وأنا أظن أنه يجوز أن تقول لمن قال: أنا آتيك: «إذنْ أكرمُك» بالرفع، على معنى «إذا أتيتني أكرمُك[(٥)]» فحذف «أتيتني» وعوض[(٦)] التنوين عن الجملة، فسقطت الألف لالتقاء الساكنين. (وقال): ولا يقدح في ذلك اتفاق النحاة، على أن الفعل في مثل هذا المثال منصوب بـ «إذن»؛ لأنهم يريدون بذلك ما إذا كانت حرفاً ناصباً للفعل، ولا ينفي ذلك رفع الفعل بعده، إذا أريد به «إذ» الزمانية معوضاً عن جملته التنوين، كما أنّ منهم مَنْ يجزم ما بعدها، نحو: من يزرني[(٧)] أكرمْه. يريد[(٨)] بذلك الشرطية، ولا يمنع[(٩)] مع ذلك الرفع بها إذا أريد الموصولة، نحو: مَنْ يزرني[(١٠)] أكرِمه.

---

(١) هو محمد بن يوسف أثير الدين النحوي تقدم التعريف به في ١/ ١٣٠ ، وكتابه « تذكرة النحاة » قام بتحقيق المجلد الثاني فقط من أصل المخطوط وهو الموجود من أربعة مجلدات ـ الدكتور عفيف عبد الرحمن وطبع في بيروت بمؤسسة الرسالة عام ١٤٠٦ هـ/١٩٨٦ م (أخبار التراث العربي ٩/٣ و ١٥/٧ و ١٧/٣٤) ، وليس قوله في الجزء المطبوع من الكتاب .

(٢) في المخطوطة (القمي) ولعله الصواب انظر الإتقان ٢/ ١٥٤ .

(٣) هو محمد بن الحسن رزين بن موسى بن عيسى بن موسى العامري الحموي تقي الدين أبو عبد الله قاضي القضاة بالديار المصرية حفظ من التنبيه في صغره جانباً صالحاً ثم انتقل إلى الوسيط فحفظه كله، والمفصل وكتابي أبي عمرو بن الحاجب في الأصول والنحو ولازم ابن الصلاح وقرأ على ابن يعيش، وعلى السخاوي قرأ بالقراءات وكان فقيهاً فاضلاً حميد السيرة كثير العبادة مشاركاً في علوم كثيرة غير الفقه ت ٦٨٠ هـ (السبكي، طبقات الشافعية ٥/ ٢٠).

(٤) تصحفت في المطبوعة إلى (الجويني) واضطربت في المخطوطة ، وهو ناصر بن أحمد بن بكر الخويّي النحوي الأديب ، قرأ النحو على أبي طاهر الشيرازي والفقه على أبي إسحاق الشيرازي ، وكان شيخ الأدب في أذربيجان غير مدافع ، وولي القضاء بها مدة ورحل إليه الناس من الأطراف وصنف شرح اللمع لابن جني ت ٥٠٧ هـ (ياقوت ، معجم الأدباء ١٩/ ٢١١) وقد ذكر قوله السيوطي في الإتقان ٢/ ١٥٤ (إذا) النوع الأربعون .

(٥) في المخطوطة (أكرمتك) .

(٦) في المخطوطة (وعوضت) .

(٧) في المخطوطة (يراني) .

(٨) في المخطوطة (يريدون) .

(٩) في المخطوطة (ينفع) .

(١٠) في المطبوعة (يزروني) تصحيف.

(قيل) : ولولا قول [(١] النحاة : إنه لا يعمل إلا ما يختص [١)] ، وإن « إذن » عاملة فى المضارع ، لقيل : إن « إذن » في المـوضعين واحدة ، وإن معنـاها تقييـد ما بعـدها بـزمن أو حال ؛ لأن معنى قولهم : [(٢] أنا أزورك ، فيقول [٢)] السامع : إذن أكرمك ، هو بمعنى قوله : أنا أكرمك زمن أو حال أو عند زيارتك لي . ثم عنـد سيبويـه[(٣)] معناهـا الجواب ، فـلا يجوز أن تقول : « إذن يقوم زيد » ابتداء ، من غير أن تجيب به أحداً . ١٨٩/٤

وأما[(٤)] قوله تعالى : ﴿ فَعَلْتُهَا إِذاً وَأَنَا مِنَ ٱلضَّالِّينَ ﴾ (الشعراء : ٢٠) ، فيحمل على أنه لجواب مقدّر ، وأنه أجاب بذلك قوله : ﴿ وَفَعَلْتَ فَعْلَتَكَ ٱلَّتِي فَعَلْتَ وَأَنْتَ مِنَ ٱلْكَافِرِينَ ﴾ (الشعراء : ١٩) ، أي بأنعمنا ، فأجاب : لم[(٥)] أفعل ذلك كفراً للنعمة[(٦)] كما زعمت ، بل فعلتها وأنا غير عارف بأن الوَكْزة تَقْضي ، بدليل قراءة بعضهم[(٧)] : ﴿ وَأَنَا مِنَ ٱلْجاهِلِينَ ﴾ .

[(٨] [وأما قول الشاعر :

خيــر النــاس خـلقــاً وخيــرهــم قــدامــا

فجمع بين اللام وبين الجواب فإذن كذلك فهو لتأكد الجواب ، كما إن « ألاّ » في قوله تعالى ﴿ لئلا يعلم ﴾ (الحديد : ٢٩) دخلت لتوكيد النفي قاله أبو الفتح[(٩)]] [٨)] .

٤ ـ إذَا

١٩٠/٤

نوعان : ظرف[(١٠)] ومفاجأة . فالتي للمفاجأة نحو : خرجت فـإذا السبع . وتجيء اسمـاً

(١ ـ ١) العبارة في المخطوطة (النحاة ألا بما يختص) .

(٢ ـ ٢) تصحفت العبارة في المخطوطة زيادة كما يلي (أنا إذن أكرمك وأنا أزورك فيقول) .

(٣) انظر الكتاب ١٢/٣ هذا باب إذن ، و ٢٣٤/٤ ، باب عدة ما يكون عليه الكلم (إذن).

(٤) في المخطوطة (فأما) .

(٥) في المخطوطة (إن لم أفعل) .

(٦) في المخطوطة (لنعمة) .

(٧) ذكـرها أبـو حيان في البحـر المحيط ١١/٧ فقال : « وفي قـراءة عبد الله وابن عبـاس (وأنا من الجـاهلين) ويظهر أنه تفسير للضالين لا قراءة مروِّية عن الرسول ﷺ » .

(٨ ـ ٨) ما بين الحاصرتين ساقط من المطبوعة . وصدر البيت في المخطوطة غير واضح .

(٩) انـظر أمـالي ابن الشجـري ٢١٩/٢ ، المجلس السـابـع والسـتون ، ونسب هـذا الكـلام أيضـاً لأبي علي الفارسي .

(١٠) في المخطوطة (ظرف إذا ومفاجأة) .

وحرفاً ، فإذا كانت اسماً كانت ظرف مكان ، وإذا كانت حرفاً كانت من حروف المعاني الدّالة على المفاجأة ؛ كما أنّ الهمزة تدلّ على الاستفهام . فإذا قلت : خرجت فإذا زيدٌ ، فلك أن تقدر « إذا » ظرف مكان ، ولك أن تقدّرها حرفاً ؛ فإن قدرتها حرفاً كان الخبر محذوفاً ، والتقدير « موجود »(١) ، وإن قدّرتها ظرفاً كان الخبر ، وقد تقدم ؛ كما تقول : عندي زيد ، فتخبر بظرف المكان عن الجثة ، والمعنى : حيث خرجت فهناك زيد .

ولا يجوز أن يكون في هذه الحالة ظرف زمان ، لامتناع وقوع الزمان خبراً عن الجُثّة ، وإذا امتنع أن تكون للزمان تعين أن تكون مكاناً وقد اجتمعا في قوله تعالى[٢٨٣ / أ] : ﴿فَإِذَا أَصَابَ بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾ (الروم : ٤٨) ، فإذا الأولى ظرفية ، والثانية مفاجأة . وتجيء ظرف زمان وحق زمانها أن يكون مستقبلاً ، نحو ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ﴾ (النصر : ١) .

وقد تستعمل للماضي من الزمان ، كـ « إذْ » كما في قوله تعالى : ﴿يَـٰأَيُّهَا ٱلَّذِينَ آمَنُوا لَا تَكُونُوا كَٱلَّذِينَ كَفَرُوا وَقَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ إِذَا ضَرَبُوا فِي ٱلْأَرْضِ﴾ (آل عمران : ١٥٦) ، لأن « قالوا(٢) » ماض ، فيستحيل أن يكون زمانه مستقبلاً [(٣) ومثله قوله تعالى ﴿ولا على الذين إذا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِد مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ﴾ (التوبة : ٩٢) لأن ﴿لَا أجد ما أحمِلُكُمْ﴾ مقول في الماضي](٣) .

ومثله قوله تعالى : ﴿حَتَّى إِذَا أَتَوْا عَلَى وَادِ النَّمْلِ﴾ (النمل : ١٨) ﴿حَتَّى إِذَا جَاءُوكَ يُجَادِلُونَكَ﴾ (الأنعام : ٢٥) ، ﴿حَتَّى إِذَا بَلَغَ بَيْنَ ٱلسَّدَّيْنِ﴾ (الكهف : ٩٣) ﴿حَتَّى إِذَا سَاوَى بَيْنَ الصَّدَفَيْنِ﴾ (الكهف : ٩٦) ﴿حَتَّى إِذَا جَعَلَهُ نَاراً﴾ (الكهف : ٩٦) ، ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْواً ٱنْفَضُّوا إِلَيْهَا﴾ (الجمعة : ١١) لأن الانفضاض واقع في الماضي .

٤/١٩١

وتجيء للحال(٤) ، كقوله تعالى : ﴿وَٱلنَّجْمِ إِذَا هَوَى﴾ (النجم : ١) ، ﴿وَٱللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى ۞ وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى﴾ (الليل : ١ - ٢) ؛ والتقدير : والنجم هاوياً ، والليل غاشياً ، والنهار متجلياً ، فـ « إذا » ظرف زمان ، والعامل فيه استقرار محذوف في موضع نصب على الحال ، والعامل فيها « أقسم » المحذوف .

---

(١) في المخطوطة (موجوداً) .
(٢) في المخطوطة (فقالوا) .
(٣ - ٣) ما بين الحاصرتين ليس في المطبوعة .
(٤) في المخطوطة (في الحال) .

وقد استشكل الزمخشري[١] تقديرَ العامل في ذلك ، وأوضحه الشيخ أثير الدين[٢] ، فقال : [٣][في القول تقدير الفعل فإن][٣] إذا ظرف مستقبل[٤] ، ولا[٥] جائز أن يكون العامل [فيه][٦] فعَل القَسَم المحذوف ، لأن « أقسم » إنشائي فهو في الحال ، وإذا لما يُستقبل فيأبى أن يعمل الحال في المستقبل ؛ لاختلاف زمان العامل والمعمول . ولا جائز أن يكون ثَمّ مضاف [محذوف][٧] أقيم المقسم به مقامه ، أي وطلوعَ النجوم ، ومجيءَ الليلِ ؛ لأنه معمول لذلك الفعل ، فالطلوع حال ، ولا يعمل في المستقبل ، ضرورةَ أنّ زمان العامل زمان المعمول .

ولا جائز أن يعمل فيه نفس المقسم [به][٨] لأنه ليس من قبيل ما يعمل ، ولا جائز أن يقدر محذوف قبل الظرف ، ويكون قد عمل فيه ، فيكون ذلك العامل في موضع الحال ، وتقديره : والنجم كائناً إذا هوى ، والليل كائناً إذا يغشى ، لأنه يلزم « كائناً » ألّا يكون منصوباً بعامل[٩]، إذ لا يصح ألّا يكون[١٠] معمولاً[١١] لشيء[١٢] مما فرضناه أن يكون عاملاً. وأيضاً فيكون المقسم به جثة، وظروف الزمان لا تكون أحوالاً عن[١٣] الجُثث، كما لا تكون أخباراً لهنَّ.

١٩٢/٤ * **فأما الوجه الأول** فهو الذي ذكره أبو البقاء[١٤]، قال في قوله تعالى : ﴿ وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى ﴾ (النجم : ١) العامل في الظرف فعل[١٥] القسم المحذوف ، تقديره : أُقْسِمُ بالنجم وقت هُوِيّه .

وما ذكره الشيخ عليه من الإشكال فقد يجاب عنه بوجهين :

---

(١) انظر **الكشاف** ٢١٦/٤ . سورة الليل .
(٢) هو محمد بن يوسف أبو حيان الغرناطي تقدم التعريف به في ١ / ١٣٠ ، وانظر تفسيره **النهر الماد** ١٥٥/٨ ، المطبوع بهامش البحر المحيط مختصراً .
(٣ - ٣) ما بين الحاصرتين ساقط من المطبوعة .
(٤) في المخطوطة (مستقبلاً) .
(٥) في المخطوطة (فلا) .
(٦) ساقطة من المخطوطة .
(٧) ساقطة من المطبوعة .
(٨) ساقطة من المخطوطة .
(٩) في المخطوطة (بالعامل) .
(١٠) في المخطوطة (أن يكون) .
(١١) في المخطوطة (معمول) .
(١٢) في المخطوطة (الشيء) .
(١٣) في المخطوطة (من) .
(١٤) انظر **إملاء ما منّ به الرحمن** ١٣٢/٢ . سورة النجم .
(١٥) تصحفت في المخطوطة إلى (فاعل) .

(**أحدهما**) : أن الزمانين لما اشتركا في الوقوع المحقَّق نُزِّلا[١] منزلة الزمان الواحد ؛ ولهذا يصحّ عطفُ أحدهما على الآخر، كقوله تعالى : ﴿إِنْ شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْراً مِنْ ذَلِكَ﴾ (الفرقان : ١٠)، ثم قال : ﴿وَيَجْعَلْ﴾ (الفرقان : ١٠).

وهو قريب من جواب الفارسي ، لما سأله أبو الفتح[٢] عن قوله تعالى : ﴿ وَلَنْ يَنْفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ ﴾ (الزخرف : ٣٩) مستشكلاً إبدال « إذْ » من « اليوم » فقال : « اليوم » حال و « ظلمتم » في الماضي، فقال: إنّ الدنيا والآخرة متّصلتان[٣] وإنهما في حكم الله تعالى سواء فكأنّ[٤] «اليوم» ماض، وكأن «إذ» مستقبله.

(**والثاني**) : أنه على ظاهره ، ولا يلزم ما ذكر ، لأن الحال كما تأتي مقارنة ، تأتي مقدرة ، وهي أن تقدر المستقبل مقارناً، فتكون أطلقت ما بالفعل على ما بالقوّة مجازاً ، وجعلت المستقبل حاضراً ، كقوله تعالى : ﴿ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ ﴾ (الزمر : ٧٣) .

* **وأما الوجه الثاني** ؛ فيمكن أن يقال : يجوز تقديره ، وهو [٢٨٣/ب] العامل، ولا يلزم ما قال من اختلاف الزمانين ؛ لأنه يجوز الآن أن يقسم بطلوع النجم في المستقبل ، [٥] والقسم في الحال والطلوع في المستقبل [٥] ويجوز أن يقسم بالشيء الذي سيوجد .

* **وأما الوجه الأخير**[٦] ، فهو الذي[٧] ذكره ابن الحاجب[٨] في شرح « **المفصل** » فقال : إذا ثبت أنها لمجرد الظرفية ، فليست متعلقة بفعل القَسم ، لأنه يصير المعنى : أقسِم في هذا الوقت [٩] بالليل فيصير القسم مقيداً والمعنى على خلافه ، بل تتعلق بفعل محذوف تقديره : أقسم بالليل حاصلاً في هذا الوقت [٩] فهي إذن[١٠] في موضع الحال من الليل . انتهى .

١٩٣/٤

(١) في المخطوطة (تنزلا).

(٢) انظر **الخصائص** لابن جني ١٧٢/٢ ـ ١٧٣ (باب في مشابهة معاني الإعراب معاني الشعر) . و ٢٢٤/٣ ، باب في الجوار .

(٣) في المخطوطة (منفصلتان) .

(٤) في المخطوطة (كان) .

(٥ ـ ٥) ما بين الحاصرتين ساقط من المطبوعة .

(٦) في المخطوطة (الآخر) .

(٧) في المخطوطة (ما) .

(٨) هو أبو عمرو عثمان بن عمر تقدم التعريف به في ٤٦٦/١ ، وبكتابه « **الإيضاح في شرح المفصل** » في ٥٠٦/٢ .

(٩ ـ ٩) ما بين الحاصرتين ساقط من المطبوعة .

(١٠) في المخطوطة (إذاً) .

وقد وقع في محذور آخر ؛ وهو أن الليل عبارة عن الزمان المعروف ، فإذَا جعلت « إذا » معمولة لفعل(١) هو حال من الليل ، لزم وقوع الزمان في الزمان ، وهو محال . (٢[وأما ما ذكره الشيخ عليه فقد يمنع بل يجوز ذلك ويكون حالاً مقدرة]٢).

(**وقوله**) : « يلزم ألّا يكون له عامل » . (**قلنا**) : بل له عامل ، وهو فعل القسم ، ولا يضرّ كونه إنشاء(٣) لما ذكرنا أنها حال مقدّرة .

وأما الشبهة الأخيرة فقد سألها أبو الفتح(٤) ، (**فقال**) : كيف جاز لظرف الزمان هنا أن يكون حالاً من الجُثة ، وقد علم امتناع كونه صلة له وصفة وخبراً ! (**وأجاب**) بأنها جرت(٥) مجرى الوقت الذي يؤخّر ويقدم . وهي أيضاً بعيدة لا تنالها أيدينا ، ولا يحيط علمُنا بها في حال نصبها ، إحاطتَنا بما يقرب منها ، فجرت لذلك(٦) مجرى المعدوم .

(**فإن قيل**): كيف جاز لظرف الزمان أن يكون حالاً من النجم؟ (**وأجاب**): بأن مثل هذا يجوز في الحال، من حيث كان فضلة(٧). انتهى .

وقد يقال : ولئن [سلّمنا](٨) الامتناع في الحال أيضاً، فيكون على حذف مضاف ، أي وحضورَ الليل ، وتجعله حالاً من الحضور لا من الجثّة . والتحقيق ـ وبه يرتفع الإشكال في هذه المسألة ـ أن يُدّعى أن « إذا » كما تجرد عن الشرطية كذلك تجرّد عن الظرفية ، فهي في هذه الآية الشريفة لمجرّد الوقت من دون تعلّق بالشيء تعلُّقَ الظرفية الصناعية(٩) ، وهي مجرورة المحلّ ها هنا لكونها بدلاً عن الليل ، كما جُرّتْ : بـ « حتى » في قوله : ﴿ حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا ﴾ (الزمر : ٧١) . والتقدير : أقسم بالليل وقت غشيانه ، أي أقسم بوقت غشيان(١٠) الليل ، وهذا واضح . ١٩٤/٤

(**فإن قلت**) : هل صار أحدٌ إلى تَجَرُّدها عن الظرفية والشّرطية معاً ؟ (**قلت**) : نعم

(١) في المخطوطة (الفعل) .
(٢ـ٢) ما بين الحاصرتين ساقط من المطبوعة .
(٣) في المخطوطة (إنشائياً) .
(٤) انظر الحاشية رقم ٢ ص ١٧٠ .
(٥) في المخطوطة (تجري) .
(٦) في المخطوطة (كذلك) .
(٧) في المخطوطة (كانت فعلية) .
(٨) ساقطة من المخطوطة .
(٩) في المخطوطة (المضاعفة) .
(١٠) في المخطوطة (غشيانه) .

نصّ عليه في « التسهيل[(١)] » ، فقال : وقد تفارقها الظرفية ، مفعولاً بها ، أو مجرورة بحتى ، أو مبتدأ[(٢)] . وعلم مما ذكرنا زيادة رابع ، وهو[(٣)] البدلية .

(**فائدة**) وتستعمل أيضاً للاستمرار ، كقوله : ﴿ وَإِذَا لَقُوا ٱلَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا ﴾ (البقرة : ١٤) .

وقوله: ﴿لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ كَفَرُوا وَقَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ إِذَا ضَرَبُوا فِي ٱلْأَرْضِ﴾ (آل عمران: ١٥٦) فهذا فيما مضى، لكن دخلت «إذا»: لتدلّ على أنّ هذا شأنهم أبداً ومستمر[(٤)] فيما سيأتي، كما في قوله[(٥)]:

وَنَدْمَانٍ يَزِيدُ الكَأْسَ طِيباً سُقِيتُ إِذَا[(٦)] تَغَوَّرَتِ النُّجُومُ .

ثم فيه مسائل :

● (**الأولى**) : المفاجأة عبارة عن موافقة الشيء في حالٍ أنت فيها ، قال تعالى : ﴿ فَأَلْقَى[(٧)] عَصَاهُ فَإِذَا هِيَ ثُعْبَانٌ مُبِينٌ ﴾ (الأعراف : ١٠٧) ، وقوله : ﴿ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾ (الروم : ٣٦) .

قالوا : ولا تقع[(٨)] بعد « إذا » المفاجأة إلا الجملة الاسمية ، وبعد « إذ » إلّا الفعل الماضي .

١٩٥/٤ ومذهب[(٩)] المبرّد ـ وتبعه أكثر المتأخرين ـ أن المفاجأة نقلها إلى المكان عن الزمان ومعنى الآية موافقة الثّعبان لإلقاء موسى العصا في المكان . وكذلك قولهم : خرجت فإذا السبع ، أي فإذا موافقة السبع ، [(١٠)] لحرف حي في المكان وهي معنى قولهم فإذا السبع بالحفرة][(١٠)]، [٢٨٤/أ] وعلى هذا لا يكون[(١١)] مضافاً إلى الجملة بعدها[(١١)].

---

(١) كتاب « تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد » لابن مالك تقدم التعريف به في ٤٥٨/٢ .

(٢) في المخطوطة (ومبتدأ) .

(٣) في المخطوطة (في) . (٤) في المخطوطة (ومستمراً) .

(٥) في المخطوطة (كقوله) بدل (كما في قوله) والبيت من شواهد مغني اللبيب ٩٥/١ . (الفصل الثاني في خروجها عن المستقبل) .

(٦) تصحفت في المطبوعة إلى (إذ) .

(٧) تصحفت في المطبوعة إلى (فألقى موسى عصاه . . .) .

(٨) العبارة في المخطوطة (ولا يقع هذا بعد) . (٩) في المخطوطة (فذهب) .

(١٠-١٠) ما بين الحاصرتين ساقط من المطبوعة . (١١-١١) العبارة في المخطوطة (إلى الجملة مضاف بعدها) .

● (الثانية) : الظرفية ضربان[١] : ظرف مَحْض[٢] ، وظرف مضمَّن معنى الشرط .

ـ **فالأول**: نحو قولك : راحة المؤمن إذا دخَل الجنة . ومنه قوله تعالى : ﴿ وَٱللَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ ﴾ (الليل : ١) . ومنه[٣] [٤ ﴿ وإذا كنت فيهم ﴾ (النساء : ١٠٢) و]٤ « إذا كنتِ عليّ راضية ، وإذا كنتِ عليّ غضبى[*] » ، لأنه لو كان فيها معنى الشرط ، لكان جوابها معنى ما تقدم ، ويصير التقدير [في][٤] الأوّل « إذا يغشى أقسم » فيفسد المعنى [لغة][٤] ، [أو][٥] يصير القَسم متعلّقاً على شرط ، لا مطلقاً فيؤدي إلى أن يكونَ القَسَم غير حاصل الآن ؛ وإنما يحصل إذا وجد شرطه ، وليس المعنى عليه ، بل على حصول القسم[٦] الآن من غير تقييد . وكذا حكم : ﴿ وَٱلنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ﴾ (النجم : ١) ﴿ وَٱللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ ﴾ (الفجر : ٤) .

ومما يتمحض[٧] للظرفية العارية من الشرط قوله : ﴿ وَٱلَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ ٱلْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ ﴾ (الشورى : ٣٩) ، لأنّه لو كان فيها معنى الشرط لوجبت الفاء في جوابها .

ـ **والضرب الثاني** : يقتضي شرطاً وجواباً[٨] ، ولهذا تقع الفاء بعدها على حدّ وقوعها بعد « إذ » ، كقوله تعالى : ﴿ إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاثْبُتُوا ﴾ (الأنفال : ٤٥) ، وكذا[٩] كثر وقوع الفعل بعد[١٠] ماضي اللفظ مستقبل المعنى ، نحو : إذا جئتني أكرمتك[١١] . ومنه : « إذا قلتَ

---

(١) في المخطوطة (ظرفان) .
(٢) في المخطوطة (مختص) .
(٣) في المخطوطة (وقوله) .
(٤ ـ ٤) ما بين الحاصرتين ليس في المطبوعة .
(*) حديث شريف متفق عليه ، أخرجه البخاري في **الصحيح** ٣٢٥/٩ ، كتاب النكاح (٦٧) ، باب غيرة النساء . . . (١٠٨) ، الحديث (٥٢٢٨) . ومسلم في **الصحيح** ١٨٩٠/٤ ، كتاب فضائل الصحابة (٤٤) ، باب في فضل عائشة رضي الله عنها (١٣) ، الحديث (٢٤٣٩/٨٠) .
(٥) ساقطة من المخطوطة .
(٦) في المخطوطة (القيمة) .
(٧) في المخطوطة (يتضمن) .
(٨) في المخطوطة (أو جواباً) .
(٩) في المخطوطة (ولذلك) .
(١٠) في المخطوطة (بعدها) .
(١١) في المخطوطة (أكرمك) .

لصاحبك أنْصِت فقد لغوت[١]. وتختص المضمّنة معنى الشرط بالفعل، ومذهب سيبويه أنَّها [لا تضاف إلا][٢] إلى جملة فعلية، ولهذا إذا وقع بعدها اسم قدِّر بينه وبينها فعل، محافظة على أصلها؛ فإن كان الاسم مرفوعاً كان فاعلَ ذلك الفعل المقدر، كقوله تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَاءُ ٱنشَقَّتْ﴾ (الانشقاق: ١)، وإن كان منصوباً كان مفعولاً والفاعل[٣] فيه أيضاً ذلك المقدّر، كقوله:

١٩٦/٤

* إذا ابنُ أبي موسى بلالاً بلغْتِه *

والتقدير: إذا بلغتِ[٤].

ومنهم من منع اختصاصَها بالفعل، لجواز: «إذا زيد ضربته». وعلى هذا فالمرفوع بعدها مبتدأ، وهو قول الكوفيّين، واختاره ابن مالك. (٥وعلى القولين فمحلّ٥) الجملة بعدها الجر بالإضافة. والفاعل[٦] فيها جوابها. وقيل: ليست مضافة والعامل فيها الفعل (٧الذي يليها، لا جوابها٧).

(تنبيه): مما[٨] يفرَّق فيه بين المفاجأة والمجازاة، أنَّ [«إذا»][٩] التي للمفاجأة لا يبتدأ بها، كقوله: ﴿إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ (الروم: ٣٦)، والتي بمعنى المجازاة يبتدأ بها، نص عليه سيبويه[١٠]، فقال في الأولى: «إذا جواب بمنزلة الفاء، وإنما صارت جواباً بمنزلة الفاء، لأنه لا يبدأ بها كما لا يُبدأ بالفاء».

---

(١) حديث شريف، متفق عليه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أخرجه البخاري في **الصحيح** ٤١٤/٢ كتاب الجمعة (١١)، باب الإنصات يوم الجمعة والإمام يخطب... (٣٦) الحديث (٣٩٤)، ومسلم في **الصحيح** ٥٨٣/٢ كتاب الجمعة (٧) باب في الإنصات يوم الجمعة... (٣) الحديث (٨٥١/١١) ولفظه: «إذا قلت لصاحبك يوم الجمعة انصت والإمام يخطب فقد لغوت».

(٢) العبارة ساقطة من المخطوطة. وانظر **الكتاب** ٢٣٢/٤، عدة ما يكون عليه الكلم.

(٣) في المخطوطة (والعامل).

(٤) في المخطوطة (بلغته).

(٥) عبارة المخطوطة (وعلى القول بالاختصاص فمحل).

(٦) في المخطوطة (والعامل).

(٧ ـ ٧) عبارة المخطوطة (التي لا يليها إلا جوابها).

(٨) في المخطوطة (ما).

(٩) ساقطة من المخطوطة.

(١٠) انظر **الكتاب** ١٠٧/١ هذا باب ما ينصب في الألف، و٦٤/٣ هذا باب الجزاء و٢٣٢/٤. عدة ما يكون عليه الكلم.

قال النحاس(١): ولكن قد عورض سيبويه بأن الفاء قد تدخل عليها، فكيف تكون عِوَضاً منها؟ والجواب أنها إنما تدخل توكيداً، وأما قوله [تعالى](٢): ﴿وَإِذَا تُتْلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ﴾ (الجاثية: ٢٥)، فيحتمل أنها متمحضة الظرفية لعدم الفاء في جوابها مع «ما»، ويحتمل أن يكون «ما» جواب قسم مقدر، لا جواب الشرط، فلذلك لم يجىء بالفاء. ١٩٧/٤

● (الثالثة): جوّز ابن مالك(٣) أن تجيء لا ظرفاً ولا شرطاً، وهي الداخلة عليها (٤)[«حتّى» الجارة، كقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا﴾ (الزمر: ٧١). أو الواقعة مفعولاً](٤)، كقوله عليه السلام: «إني لأعلم إذا كنتِ عليّ راضية»(٥). وكما جاز تجردها عن الشرط جاز تجردها عن الظرف.

وتَحصّل أنها تارة ظرف لما يُستقبل وفيها معنى الشرط، نحو: ﴿إِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَاءَ﴾ (الطلاق: ١)، وتارة ظرف مستقبل غير شرط، نحو: ﴿[وَيَقُولُ ٱلْإِنْسَانُ](٦) أَئِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ [حَيًّا](٦)﴾ (مريم: ٦٦)، وتارة ظرف غير مستقبل، نحو: ﴿إِذَا مَا أَتَوْكَ [لِتَحْمِلَهُمْ](٦)﴾ (التوبة: ٩٢) وتارة لا ظرف ولا شرط، وتارة لا تكون اسم زمان، وهي المفاجأة.

● (الرابعة): أصلُ «إذا» الظرفية لما يُستقبل من الزمان؛ كما أنّ «إذْ» (٧)لما مضى منه، ثم(٧) يتوسع [٢٨٤/ب] فيها، فتستعمل في الفعل المستمرّ في الأحوال كلها: الحاضرة والماضية والمستقبلة. فهي(٨) في ذلك شقيقة الفعل المستقبل الذي هو يفعل حيث يفعل به نحو ذلك. قالوا: إذا استُعطِي فلانٌ أعْطَى، وإذا استُنصِر نَصَر، كما قالوا: فلان يعطي

---

(١) في المخطوطة (ابن النحاس)، وهو أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس تقدم في ٣٥٦/١.
(٢) ليس في المخطوطة.
(٣) ذكره ابن هشام في مغني اللبيب ٩٤/١ بتصرف.
(٤ ـ ٤) ما بين الحاصرتين ليس في المخطوطة.
(٥) تقدم تخريج الحديث ص ١٧٣.
(٦) ما بين الحاصرتين ليس في المخطوطة.
(٧ ـ ٧) تصحفت عبارة المخطوطة إلى (لماضي منهم).
(٨) في المخطوطة (بني).

الراغب[١]، وينصر المستغيث، من غير قصد إلى تخصيص وقت دون وقت [٢][وحال دون حال][٢]. قاله الزمخشري في «كشافه القديم[٣]».

● (الخامسة) : تجاب الشرطية بثلاثة أشياء :

١٩٨/٤

- أحدها : الفعل ، نحو إذا جئتني أكرمتك .

وثانيها : الفاء ، نحو إذا جئتني فأنا أكرمك .

- ثالثها : إذا المكانية ؛ قال تعالى : ﴿ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ ٱلْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ ﴾ (الروم : ٢٥) ، وقوله : ﴿ حَتَّى إِذَا أَخَذْنَا مُتْرَفِيهِمْ بِالْعَذَابِ إِذَا هُمْ يَجْأَرُونَ ﴾ (المؤمنون : ٦٤) .

وما قبلها إمّا جوابها ، نحو إذا جئتني أكرمتك ، أو ما دل عليه جوابها ، كقوله تعالى : ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ فَلَا أَنْسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ ﴾ (المؤمنون : ١٠١) . والمعنى : فإذا نُفِخَ في الصور تقاطعوا ، ودلّ عليه قوله : ﴿ فَلَا أَنْسَابَ [بينهم][٤] ﴾ . وكذا قوله : ﴿ يَوْمَ يَرَوْنَ ٱلْمَلَائِكَةَ لَا بُشْرَىٰ يَوْمَئِذٍ لِلْمُجْرِمِينَ﴾ (الفرقان: ٢٢) وإنما احتيج لهذا التقدير؛ لأن ما بعد « لا[٥] » النافية في مثل هذا الموضع لا تعمل[٦] فيه ما قبلها .وأيضاً فإن « بشرى » مصدر ، والمصدر لا يتقدم عليه ما[٧] كان في صلته .

ومن ذلك قوله [سبحانه: ﴿ثم][٨] إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ ٱلْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ (الروم: ٢٥)، [٩]فالعامل في «إذا» الأولى ما دلّ عليه ﴿إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ﴾، والتقدير « خرجتم » . ولا يجوز أن يعمل فيه « تخرجون » لامتناع أن يعمل ما بعد[١٠] «إذا» [في][١١] المكانية فيما قبلها ، وحكمها في ذلك حكم الفاء .

---

(١) في المخطوطة (الرغائب) .

(٢ - ٢) ما بين الحاصرتين ساقط من المطبوعة .

(٣) تقدم التعريف بالكتاب في ١/١٠٥ .

(٤) ليست في المطبوعة .

(٥) تصحفت في المطبوعة إلى (ما) .

(٦) في المطبوعة (يعمل) .

(٧) في المخطوطة (كما)

(٨) ليست في المطبوعة .

(٩ - ٩) اضطراب في المخطوطة تقديم وتأخير .

(١٠) في المخطوطة (بعدها) .

(١١) ساقطة من المطبوعة .

ومنه قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا نُقِرَ فِي النَّاقُورِ * فَذَلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ [على الكافرين غير يسير][(١)] ﴾ (المدثر : ٨ ـ ٩) ، فالعامل في « إذا » ما دلّ عليه « قوله [تعالى][(١)] : [(٢)] [﴿ فَذَلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ ﴾ ، والتقدير : فإذا نُقر في الناقور صَعُب الأمر . وقوله][(٢)] : ﴿ هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَى رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ ﴾ (سبأ : ٧) ، فالعامل في « إذا ما دل عليه قوله تعالى : ﴿ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴾ (سبأ : ٧) من معنى « بعثتم » أو « معبوثون » . ١٩٩/٤

(فإن قيل) : أيجوز نصب « إذا » بقوله « جديد » ، لأن المعنى عليه ؟ (قيل) : لا يجوز ، لامتناع أن يعمل ما بعد « إنّ » فيما قبلها ؛ وهذا يسمى مجاوبة[(٣)] الإعراب ، والمعنى للشيء[(٤)] الواحد . وكان أبو علي الفارسي يلمّ به كثيراً ؛ وذلك أنه يوجد في المنظوم والمنثور . والمعنى يدعو إلى أمر[(٥)] ، والإعراب يمنع منه ؛ وقد سبق بيانه في نوع ما يتعلق بالإعراب .

● ([المسألة][(٦)] السادسة) : «إذَا» توافق « إنْ » في بعض الأحكام ، وتخالفها في بعض : ـ **فأما الموافقة** : فهي إنّ كل واحد منهما يطلب شرطاً وجزاءً ، نحو[(٧)] ، إذا قمتَ [قمتُ][(٨)] ، وإذا زرتَني أكرمتُك .

وكلّ واحدة منهما تطلب الفعل، فإن وقع الاسم بعد واحدة منهما قُدّر له فعلٌ يرفعُه يفسّره الظاهر؛ مثاله قوله تعالى: ﴿وَإِنِ ٱمْرَأَةٌ خَافَتْ﴾ (النساء: ١٢٨)، [وقوله][(٩)] ﴿إِنِ ٱمْرُؤٌ هَلَكَ﴾ (النساء: ١٧٦)، وقوله: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ [فأجره][(٩)]﴾ (التوبة: ٦). ومثاله في [«إذا»][(١٠)] قوله تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَاءُ ٱنْشَقَّتْ﴾ (الانشقاق: ١)، ﴿إِذَا ٱلشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾ (التكوير: ١) وما بعدها في السورة من النظائر، وكذا قوله: ﴿إِذَا ٱلسَّمَاءُ ٱنْفَطَرَتْ﴾ (الانفطار: ١) وما بعدها من النظائر، و ﴿إذا وَقَعَتِ ٱلْوَاقِعَةُ﴾ (الواقعة: ١).

---

(١) ليست في المطبوعة .
(٢ ـ ٢) ما بين الحاصرتين ليس في المخطوطة .
(٣) العبارة في المخطوطة (ليس من مجاربة).
(٤) في المخطوطة (النفي) .
(٥) في المخطوطة (الأمر) .
(٦) ساقطة من المطبوعة .
(٧) في المخطوطة (ويجوز) .
(٨) ساقطة من المخطوطة .
(٩) ليست في المطبوعة .
(١٠) ساقطة من المخطوطة .

ـ وأما الأحكام التي تخالفها ففي مواضع :

٤/٢٠٠ * **الأوّل** : أن[١] لا تدخل إلا علَى مشكوك ؛ نحو إن جئتَني أكرمتُك ، ولا يجوز إن طلعت الشمس آتيك، لأنّ طلوع الشمس متيقّن. ثم[٢] إن كان المتيقّن الوقوع مُبْهم الوقت، جاز؛ كقوله تعالى: ﴿أَفَإِنْ مِتَّ﴾ (الأنبياء : ٣٤) ، ونظائره .

وأما « إذا » فظاهر كلام النحاة ، يُشعر بأنها لا [٢٨٥/أ] تدخل إلا على المتيقّن وما[٣] في معناه؛ نحو إذا طلعت الشمس فأتني[٤].

وقوله :

* إذَا مِتُّ فَادْفِنِّي إلَى جَنْبِ كَرْمَةٍ[٥] *

وقوله :

* إذَا طَلَعَتْ شَمْسُ ٱلنَّهَارِ فَسَلِّمِي *

وذلك لكونها للزمن المعيّن بالإضافة على مذهب الأكثر؛ و[لذلك][٦] لم يجزموا بها في الاختيار[٧] لعدم إبهامها ، كالشروط[٨] ، ولذلك وردت شروط القرآن بها ، كقوله : ﴿ إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ ﴾ (التكوير : ١) ونظائرها السابقة ، لكونها متحققة الوقوع .

وأما قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا شِئْنَا بَدَّلْنَا أَمْثَالَهُمْ تَبْدِيلًا ﴾ (الإنسان : ٢٨) ، فقد أشكل دخولُها على غير الواقع . وأجيب بأن التبديل محتمل وجهين : (**أحدهما**) : إعادتهم في ٤/٢٠١ الآخرة ، لأنهم أنكروا البعث . (**والثاني** : إهلاكهم في الدنيا وتبديل أمثالهم ؛ فيكون كقوله : ﴿ إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ أَيُّهَا النَّاسُ وَيَأْتِ بِآخَرِينَ ﴾ (النساء : ١٣٣) ، فإن كان المراد في الدنيا ،

---

(١) في المطبوعة (ألاّ) .

(٢) في المخطوطة (علم) .

(٣) في المخطوطة (أو ما) .

(٤) زيادة عبارة في المخطوطة وهي (وإذا مت فادفني) .

(٥) صدر بيت عجزه :

* تُرَوِّي عظامي بعد موْتي عُروقُها *

وقائله أبو محجن الثقفي انظر تاريخ الطبري ٥٤٩/٣ .

(٦) ساقطة من المطبوعة .

(٧) في المخطوطة (الأخبار) .

(٨) في المخطوطة (كالمشروط) .

وجب أن يجعل هذا بمعنى « إن » الشرطية ؛ لأنّ هذا شيء لم يكن ، فهي مكان [« إن »][(١)] ، لأنّ الشرط يمكن أن يكون وألّا يكون ، ألا ترى إلى ظهورها في قوله [تعالى][(١)] : ﴿ إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ أَيُّهَا ٱلنَّاسُ وَيَأْتِ بِآخَرِينَ ﴾ (النساء : ١٣٣) ﴿ إِنْ نَشَأْ نَخْسِفْ بِهِمُ ٱلْأَرْضَ ﴾ (سبأ : ٩) ، وإنما أجاز لـ « إذا » أن تقع موقع « إن » لما بينهما من التداخل والتشابه .

وقال ابن الخوّيي[(٢)] : « الذي أظنه أنه يجوز دخولها على المتيقّن والمشكوك ، لأنها ظرف وشرط، فبالنظر إلى الشرط تدخل[(٣)] على المشكوك، كـ « إن» وبالنظر إلى الظرف تدخل على المتيقّن كسائر الظروف» .

وإنما اشترط فيما تدخل عليه «إن» أن يكون مشكوكاً فيه ؛ لأنها تفيد الحثّ على الفعل المشروط لاستحقاق الجزاء ، ويمتنع فيه لامتناع[(٤)] الجزاء ، وإنما يُحَثّ على فعل ما يجوز ألّا يقع، أما ما لا بدّ من وقوعه فلا يحثّ عليه. وإنما امتنع دخول «إذا» على المشكوك إذا لحظت فيها الظرفية، لأن المعنى حينئذٍ التزام الجزاء في زمان وجود [(٥)][الشرط، والتزام الشيء في زمان لا يعلم وجود][(٥)] شرط فيه ليس بالتزام.

ولما كان الفعل بعد « إن » مجزوماً به يستعمل فيه ما ينبىء عن تحققه ، فيغلب لفظ الماضي ، كقوله : ﴿ فَإِذَا جَاءَتْهُمُ ٱلْحَسَنَةُ قَالُوا لَنَا هَـٰذِهِ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ ﴾ (الأعراف : ١٣١) ؛ فجيء بـ « إذا » في جانب الحسنة ، وبـ « إن » في جانب السيئة ؛ لأن المراد بالحسنة [(٥)][جنس الحسنة][(٥)] ، ولهذا عرِّفت ، وحصولُ الحسنة المطلقة [(٥)][مقطوع به ، فاقتضت البلاغة التعبير بـ « إذا » وجيء بـ « إن » في جانب السيئة ، لأنها نادرة بالنسبة إلى الحسنة المطلقة][(٥)] ، كالمرض بالنسبة إلى الصحة ، والخوف بالنسبة إلى الأمن .

٢٠٢/٤ ومنه قوله تعالى في سورة الروم: ﴿وَإِذَا أَذَقْنَا ٱلنَّاسَ رَحْمَةً فَرِحُوا بِهَا وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ (الآية: ٣٦). وقوله: ﴿فَإِذَا أَصَابَ بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ إِذَا هُمْ

---

(١) ليست في المخطوطة .

(٢) تصحفت في المخطوطة والمطبوعة إلى ابن الجويني ، وابن الخويّي تقدمت ترجمته في ١٦٦/٤ . وقد ذكر قوله السيوطي في **الإتقان** ١٥١/٢ ، النوع الأربعون . (إذا) .

(٣) في المخطوطة (يدخل) .

(٤) في المخطوطة (امتناع) .

(٥ ـ ٥) ما بين الحاصرتين ساقط من المخطوطة .

يَسْتَبْشِرُونَ * وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْهِم مِنْ قَبْلِهِ لَمُبْلِسِينَ﴾ (الروم: ٤٨ ـ ٤٩) .

وأما قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا مَسَّ ٱلْإِنسَانَ ضُرٌّ ﴾ (الزمر : ٨) ، بلفظ « إذا » مع « الضر » فقال السكاكي[١] : نظر في ذلك إلى لفظ المسّ ،وتنكير « الضرّ » المفيد للتعليل ليستقيم التوبيخ ، وإلى الناس المستحقين أن يلحقَهم كل ضرر ، وللتنبيه على أن مسّ قَدْرٍ يسير من الضرّ لأمثال[٢] هؤلاء ، حقُّه[٣] أن يكون في حكم المقطوع به .

وأما قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا مَسَّهُ ٱلشَّرُّ فَذُو دُعَاءٍ عَرِيضٍ ﴾ (فصلت : ٥١) ، بعد قوله : ﴿ وَإِذَا أَنْعَمْنَا عَلَى ٱلْإِنسَانِ أَعْرَضَ وَنَأَىٰ بِجَانِبِهِ ﴾ (فصلت : ٥١) ، أي أعرض عن الشكر ، وذهب بنفسه وتكبّر . والذي تقتضيه البلاغة أن يكون الضمير للمعرِض المتكبّر لا لمطلق الإنسان ، ويكون لفظ «إذا» للتنبيه على أنّ مثل هذا المعرِض المتكبّر يكون ابتلاؤه بالشرّ مقطوعاً .

*** [الموضع][٤] الثاني : من الأحكام المخالِفة أنّ المشروط[٥] بـ « إنْ» إذا كان عدماً لم يمتنع الجزاء في الحال ؛ حتى يتحقق اليأس من وجوده ،** ولو كان [٢٨٥/ب] العَدَم[٦] مشروطاً بـ « إذا » وقع الجزاء في الحال ؛ مثل : إن لم أطلقك فأنت طالق ، لم[٧] تطلق إلا في آخر العمر . وإذا [قال : إذا][٨] لم أطلقك فأنت طالق ، تطلق في الحال ؛ لأن معناه : أنت طالق في زمان عدم تطليقي لك ، فأيّ زمان تخلّف عن التطليق يقع فيه الطلاق . وقوله : « إن لم أطلقك » تعليق للطلاق على امتناع الطلاق[٩] ، ولا يتحقق ذلك إلا بموته غير مطلّق .

*** الثالث : أنّ « إن » تجزم الفعل المضارع إذا دخلت عليه ، و « إذا » لا تجزمه ؛** لأنها لا تتمحض[١٠] شرطاً ، بل فيها معنى التزام الجزاء في وقت الشرط ، من غير وجوب أن يكون

---

(١) هو محمد بن يوسف السكاكي تقدم ذكره في ١/١٦٣ ،وانظر قوله في المفتاح : ٢٤٣ تقييد الفعل .
(٢) في المخطوطة (لأمثالها) .
(٣) في المخطوطة (ولاحقه) بدل (هؤلاء حقه) .
(٤) ساقطة من المطبوعة .
(٥) في المخطوطة (الشرط) .
(٦) في المخطوطة (المعدوم) .
(٧) في المخطوطة (لا) .
(٨) ساقطة من المخطوطة .
(٩) في المخطوطة (التطليق) .
(١٠) في المخطوطة (محضة) .

معلّلًا بالشرط. وقد جاء الجزم بها إذا أريد بها معنى «إن» وأعرض عما فيها من معنى الزمان، ٤/٢٠٣
كقوله :

* وَإِذَا تُصِبْكَ خَصَاصَةٌ[1] فَتَجَمَّلِ [2] *

* الرابع : أن « إذا » هل تفيد التكرار والعموم ؟ فيه قولان ، حكاهما ابن عصفور[3] :
(أحدهما) : « نعم » ، فإذا قلت : إذا قام زيد قام عمرو ، أفادت أنه كلّما قام زيد قام عمرو . (والثاني) : لا يلزم . قال : والصحيح أن المراد بها العموم كسائر أسماء الشرط ، وأما « إنْ » ففيها كلام عن ابن جني[4] يأتي في باب « إنْ » .

* الخامس : أنك تقول : أقوم إذا قام زيد ، فيقتضي أن قيَامك [بعد قيامه][5] مرتبط بقيامه لا يتقدم عليه ولا يتأخر عنه ، بل يعاقبه على الاتصال ؛ بخلاف : أقوم إن قام زيد ؛ فيقتضي أن قيامَك بعد قيامه . وقد يكون عَقِبه وقد يتأخر عنه . فالحاصل [من][6] « إنْ » التقييد بالاستقبال دون اقتضاء [تعقيب أو][6] مباعدة ، بخلاف « إذا » . ذكره أبو جعفر ابن الزبير[7] في كتابه « ملاك التأويل » .

● [المسألة][6] السابعة : قيل : قد تأتي زائدة ، كقوله : ﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ﴾ (الانشقاق : ١) ؛ تقديره : انشقت السماء ، كما قال : ﴿ ٱقْتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ ﴾ (القمر : ١) ، ﴿ أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ ﴾ (النحل : ١) . ورُدَّ هذا بأن الجواب مضمَر .

---

(١) في المخطوطة (مصيبة) .

(٢) البيت من شواهد مغني اللبيب ١/٩٢ و ٢/٦٩٨ . (إذا) : وفي خزانة الأدب للبغدادي ٢/١٧٦ - (الشاهد الثاني والتسعون) وصدره :
* استغْنِ ما أغناكَ رَبُّكَ بالغنى *

(٣) هو علي بن مؤمن بن محمد الاشبيلي تقدم التعريف به في ١/٤٦٦ ، وانظر قوله في الإتقان ٢/١٥٢ (النوع الأربعون) .

(٤) هو أبو الفتح عثمان بن جني تقدم التعريف به في ١/٣٦١.

(٥) العبارة ساقطة من المطبوعة .

(٦) ساقطة من المطبوعة .

(٧) هو أحمد بن إبراهيم الغرناطي تقدم التعريف به في ١/١٣٠، وبكتابه في ١/٢٠٦. وانظر قوله في ملاك التأويل ١/١٢٨ في الكلام على المسألة السادسة والثلاثين من الآيات المتشابهة وهي الآية (٢٣٤) من سورة البقرة.

٢٠٤/٤ ويحوز مجيئها بمعنى «إذ» وجعل منه ابن مالك قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْواً [انفضوا][١] ﴾ (الجمعة : ١١) . ورُدَّ بفوات المعنى ، لأن «إذا» تفيد أنّ هذا حالهم المستمرّ ، بخلاف « إذ » فإنها لا تعطي ذلك .

وقولهم : «إذا فعلت كذا» ، فيكون على ثلاثة أضرب : (أحدها) : يكون المأمور به قبل الفعل ، تقول : إذا أتيت البابَ ، فالبس أحسن الثياب ، و[منه][٢] قوله تعالى : ﴿ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ ﴾ (المائدة : ٦) ، ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ ﴾ (النحل : ٩٨) . (الثاني) : أن يكون مع الفعل ، كقولك : إذا قرأت فترسلّ . (الثالث) : أن يكون بعده، كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَٱصْطَادُوا﴾ (المائدة: ٢)، ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ فَٱسْعَوْا﴾ (الجمعة: ٩).

[فائدة][٣] من الأسئلة الحسنة، في قوله تعالى: ﴿ كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ مَشَوْا فِيهِ وَإِذَا أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُوا ﴾ (البقرة : ٢٠) أنّه يقال : لم أتي قبل « أضاء » بـ « كلّما » ؟ وقبل « أظلم » بـ « إذا » ؟ وما وجْه المناسبة في ذلك ؟ وفيه وجوه : (الأول) أن تكرار الإضاءة يستلزم تكرار الإظلام، فكان تنويع[٤] الكلام أعْذَب.

٢٠٥/٤ (الثاني) : أن مراتب الإضاءة مختلفة متنوعة ، فذكر « كلّما » تنبيهاً على ظهور التعدد وقوته لوجوده بالصورة والنوعية ، والإظلام نوع واحد ، فلم يؤتَ بصيغة التكرار لضعف التعدد فيه ، بعد[٥] ظهوره بالنّوعية ، وإن حصل بالصورة .

(الثالث) : قاله الزمخشريّ[٦] ، وفيه تكلّف ـ أنهم لما اشتدّ حرصُهم على الضوء المستفاد[٧] من النور ، كانوا كلّما حدث لهم نور تجدّد لهم باعث الضوء فيه ، لا يمنعهم من ذلك تقدّم فقده واختفاؤه[٨] منهم ، وأما التوقُّف بالظلام فهو نوع واحد . وهذا قريب من

(١) ليست في المطبوعة .
(٢) ساقطة من المخطوطة .
(٣) ساقطة من المخطوطة .
(٤) في المخطوطة (وكان تنوع) .
(٥) في المخطوطة (تقدم) .
(٦) انظر الكشاف ٤٣/١ عند قوله . (فإن قلت كيف قيل مع الإضاءة « كلما » ومع الإظلام « إذا ») .
(٧) في المخطوطة (المستعار) . (٨) في المخطوطة (واختفائه) .

الجواب الثاني ، لكنّه (١) بمادة أخرى . ويفترقان بأن جواب الزمخشريّ يرجع التكرار فيه إلى جواب « كلّما » لا إلى مشروطها الذي يليها ويباشرها ، فطلب تكراره ـ وهو الأولى في مدلول التكرار ، والجواب [٢٨٦/أ] المتقدم يرجع إلى تكرار مشروطها(٢) ، [الذي](٣) يتبعه الجواب من حيث هو ملزومه ، وتكرره فرع تكرر الأول .

(**الرابع**) : أن إضاءة البرق منسوبة إليه وإظلامه ليس منسوباً إليه ، لأن إضاءته هي لمعانه ، والظلام(٤) [أمرٌ](٥) يحدث عن اختفائه (٦) ؛ فتظلم الأماكن كظلام الأجرام الكثائف ، فأتى بأداة التكرار عند الفعل المتكرر من البرق ، وبالأداة التي لا تقتضي (٧) التكرار عند الفعل الذي (٨) ليس متكرّراً منه ، ولا صادراً عنه .

(**الخامس**) : ذكره ابن المنيِّر (٩) ـ أن المراد بإضاءة البرق الحياة ، وبالظلام الموت ، فالمنافق تمرّ حاله في حياته بصورة الإيمان ، لأنها دار مبنية على الظاهر ، فإذا صار إلى الموت رفعت له أعماله ، وتحقق مقامه ، فتستقيم « كلما » في الحياة ، و « إذا » في الممات ، وهكذا كقول النبي ﷺ : « اللهم أحيني ما دامت الحياة(١٠) خيراً [لي](١١) ، وأمتني إذا كانت الوفاة(١٢) خيراً لي »(١٣)، فاستعمل مع الحياة لفظ التكرار والدوام ، واستعمل مع لفظ الوفاة لفظ الاختصار والتقييد .

وقيل : إن ذلك لأحد معنيين : إمّا لأنّ الحياة مأثورة لازدياد العمل الصالح الذي الهمم ٤/٢٠٦

(١) في المخطوطة (يمكنه) .
(٢) في المخطوطة (شرطها) .
(٣) ساقطة من المطبوعة .
(٤) في المخطوطة (ولا أظلام) .
(٥) ساقطة من المخطوطة .
(٦) في المخطوطة (الاختفاء به) .
(٧) في المخطوطة (تبتغي) .
(٨) في المخطوطة (التي) .
(٩) هو أحمد بن محمد بن منصور الجذامي . تقدم التعريف به في ١٧٦/١ .
(١٠) في المخطوطة (في الحياة) .
(١١) ليست في المخطوطة .
(١٢) في المخطوطة (كان الممات) .
(١٣) قطعة من حديث أوله « لا يتمنّينّ أحدكم الموت من ضرٍّ أصابه » وهو من رواية أنس بن مالك رضي الله عنه ، متفق عليه أخرجه البخاري في **الصحيح** ١٢٧/١٠ ، كتاب المرضى (٧٥) ، باب تمني المريض الموت (١٩) ، الحديث (٥٦٧١) . ومسلم في **الصحيح** ٢٠٦٤/٤ كتاب الذكر والدعاء . . . (٤٨) ، باب كراهة تمني الموت لضرّ نزل به (٤) ، الحديث (١٠/٢٦٨٠) .

العالية معقودة[١] به، فعرّض بالاستكثار منه، والدوام عليه، ونبّه على أنّ الموت لا يُتَمَنَّى، ولكن إذا نزل [في][٢] وقته رضِي به. وإما لأن الحياة يتكرر زمانها، وأما الموت مرة واحدة. وجواب آخر، أنّ الكلام في الأنوار هو الأصل المستمرّ، وأما خَفَقَان البرق في أثناء ذلك فعوارض تتصل بالحدوث والتكرار، فناسب الإتيان فيها « بكلما » وفي تلك بـ « إذا »، والله أعلم.

٢٠٧/٤

٥ ـ إذْ

ظرف لماضي[٤] الزمان، يضاف للجملتين، كقوله تعالى: ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ﴾ (الأنفال: ٢٦)، وتقول: أيّدك الله إذْ فعلت؟ وأما قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ تَرَى إِذْ وُقِفُوا عَلَى ٱلنَّارِ ﴾ (الأنعام: ٢٧) فـ« تَرَى » مستقبَل، « وإذ » ظرف للماضي، وإنما كان كذلك لأن الشيء كائن، وإن لم يكن بعد؛ وذلك عند الله [قد][٥] كان؛ لأنّ علمه به سابق، وقضاءه به نافذ؛ فهو كائن لا محالة. (وقيل): المعنى: ولو ترى ندمَهم وخِزْيَهم في ذلك اليوم بعد وقوفهم على النار فـ« إذا » ظرف ماضٍ، لكن بالإضافة إلى ندمهم الواقع بعد المعاينة، فقد صار وقت التوقف ماضياً بالإضافة إلى ما بعده، والذي بعده هو مفعول «ترى».

ـ وأجاز بعضهم مجيئها مفعولاً به، كقوله: ﴿ وَٱذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ ﴾ (الأنفال: ٢٦)، ومنعه آخرون، وجعلوا[٦] المفعول محذوفاً، و«إذ» ظرف، عامله ذلك المحذوف، والتقدير ﴿وَٱذْكُرُوا نِعْمَةَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ (البقرة: ٢٣١) إذاً، واذكروا حالكم. ونحوه قوله: ﴿إِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَا عِيسَى﴾ (آل عمران: ٥٥)، قيل: قال له ذلك لمّا رفعه إليه. ـ [٧]وتكون بمعنى «حين»[٧] كقوله: ﴿ وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُوداً إِذْ تُفِيضُونَ فِيهِ ﴾ (يونس: ٦١)، أي حينَ تُفيضون فيه.

---

(١) في المخطوطة (مفقودة).
(٢) ساقطة من المطبوعة.
(٣) في المخطوطة (وصى).
(٤) في المخطوطة (لما مضى).
(٥) ساقطة من المخطوطة.
(٦) في المخطوطة (جعلوا).
(٧ ـ ٧) عبارة المخطوطة (وقيل بمعنى أن يكون بمعنى حين).

ـ وحرف تعليل، نحو: ﴿ وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ ﴾ (الزخرف: ٣٩) ﴿ وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ ﴾ (الأحقاف: ١١) .

ـ (وقيلَ) : تأتي ظرفاً لما يستقبَل بمعنى « إذا » ، وخُرِّج عليه بعض ما سبق . وكذا قوله: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ * إِذِ ٱلْأَغْلَالُ فِىٓ أَعْنَاقِهِمْ﴾ (غافر: ٧٠ ـ ٧١) وأنكره السُّهَيليّ[1]؛ لأن « إذا » لا يجيء بعدها المضارع مع النفي . ـ وقد تجيء[2] بعد القسم، كقوله: ﴿ وَٱلَّيْلِ إِذَا يَسْرِ ﴾ (الفجر: ٤) لانعدام معنى الشرطية فيه . ٢٠٨/٤

ـ(وقيل) : تجيء زائدة، نحو: ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ ﴾ (البقرة: ٣٠) . وقيل هي فيه بمعنى « قد » .

ـ وقد تجيء بمعنى «أنْ»، حكاه السُّهَيليّ في «الروض» عن نص سيبويه في «كتابه»، قال: ويشهد له قوله تعالى: ﴿بَعْدَ إِذْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ (آل عمران: ٨٠) وعليه يحمل قوله تعالى: ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِى ٱلْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾(الزخرف: ٣٩). قال: وغفل الفارسيّ عمّا في [٢٨٦/ب] الكتاب من هذا، وجعل الفعل المستقبل الذي بعد «لن» عاملاً في الظرف الماضي، فصار بمنزلة من يقول: سآتيك اليوم أمس.

قال: وليت شعري ما تقول في قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ فَسَيَقُولُونَ هَٰذَآ إِفْكٌ قَدِيمٌ ﴾ (الأحقاف: ١١) ، فإن جوز وقوع الفعل في الظرف الماضي على أصله، فكيف يعمل ما بعد الفاء فيما قبلها ؛ لا سيما مع السين وهو قبيح أن تقول: غداً سآتيك ! فكيف إن قلت: غداً فسآتيك! فكيف إن زِدْتَ على هذا وقلت: أمس فسآتيك وإذْ على أصله بمعنى أمس.

(تنبيه) حيث وقعت « إذ » بعد « واذكر » ، فالمراد به الأمر بالنظر إلى ما اشتمل عليه ذلك الزمان، لغرابة ما وقع فيه، فهو جدير بأن ينظر فيه. وقد أشار إلى هذا الزمخشريّ[3] في قوله تعالى: ﴿ وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ ٱنتَبَذَتْ ﴾ (مريم: ١٦) . وقوله: ﴿ وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَابِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّهُ كَانَ صِدِّيقاً نَّبِيًّا * إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ ﴾ (مريم: ٤١ ـ ٤٢) ونظائره .

---

(١) هو عبد الرحمٰن بن عبد الله بن أحمد السهيلي تقدم التعريف به في ٢٤٢/١ .

(٢) في المخطوطة (ويجيء بعدها) .

(٣) انظر الكشاف ٤٠٧/٢ .

٢٠٩/٤

٦ ـ أو

تقع في الخبر والطلب ؛ فأمّا في الخبر فلها فيه معان :

● (الأول): الشكّ ، نحو قام زيد أو عمرو .

● (والثاني) : الإبهام ، وهو إخفاء الأمر على السامع مع العلم به ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى ﴾ (سبأ : ٢٤) ، وقوله : ﴿ أَتَاهَا أَمْرُنَا لَيْلاً أَوْ نَهَاراً ﴾ (يونس : ٢٤) ، يريد : إذا أخذت الأرض زخرفَها ، وأخذ أهلُها الأمن ، أتاها أمرنا وهم لا يعلمون . أي فجأة ؛ فهذا إبهام ؛ لأنّ الشكّ محال على الله تعالى . وقوله : ﴿ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾ (الصافات : ١٤٧) .

(فإن قلت) : « يزيدون » فعل ، ولا يصحّ عطفه على المجرور بـ « إلى » ، فإنّ حرف الجرّ لا يصح تقديره على الفعل ، ولذلك لا يجوز : مررت بقائم ويقعد ، على تأويل : قائم وقاعد . (قلت) : « يزيدون » خبر مبتدأ محذوف[١] في محل رفع ، والتقدير «أوْ هم يزيدون » . قاله ابن جني في[٢] « المحتسب » .

وجاز عطف الاسمية على الفعلية بـ « أو » لاشتراكهما في مطلق الجملة . (فإن قلت) : فكيف[٣] تكون « أو » هنا لأحد الشيئين ، والزيادة لا تنفكّ عن المزيد عليه ؟ (قلت) : الأمر كذلك ، ولهذا قدروا في المبتدأ ضمير المائة ألف ، والتقدير : وأرسلناك إلى مائة ألف [٤] فقط أو مائة ألف][٤] معها زيادة . ويحتمل أن تكون على بابها للشكّ ، وهو بالنسبة إلى المخاطب ، أي لو رأيتموهم لعلمتم أنهم مائة ألف أو يزيدون .

٢١٠/٤

● (الثالث) : التنويع ، كقوله تعالى : ﴿ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً ﴾ (البقرة : ٧٤) أي أن قلوبهم تارة تزداد قسوة ، وتارة تردّ إلى قسوتها الأولى ، فجيء بـ « أو » لاختلاف أحوال قلوبهم .

● (الرابع) : التفصيل ، كقوله [تعالى][٥] : ﴿ وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ ٱلْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ

---

(١) في المخطوطة (المحذوف) .

(٢) انظر المحتسب ٢/٢٢٦ ـ ٢٢٧ .

(٣) في المخطوطة (كيف) .

(٤ ـ ٤) ما بين الحاصرتين ساقط من المطبوعة .

(٥) ليست في المطبوعة .

هُوداً أَوْ نَصَارىٰ ﴾ (البقرة : ١١١) ، [أي] (١) قالت اليهود: لا(٢) يدخل الجنة إلا من كـان هوداً(٣) ، وقالت النصارى لن يدخل الجنة إلا الذين هم نصارى . وكذلك(٤) قوله : ﴿ كُونُوا هُوداً أَوْ نَصَارَىٰ ﴾ (البقرة : ١٣٥) .

● (**الخامس**) : للإضراب كـ « بل » ، كقـوله [تعـالى](٥) : ﴿ كَلَمْحِ ٱلْبَصَـرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ ﴾ (النحل : ٧٧) و ﴿ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾ (الصـافات : ١٤٧) على حدّ(٦) قوله : ﴿ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ ﴾ (النجم : ٩) .

● (**السـادس**) : بمعنى الواو ، كقـوله [تعـالى](٥) : ﴿ فَالْمُلْقِيَـاتِ ذِكْراً * عُـذْراً أَوْ نُذْراً ﴾ (المرسلات : ٥ ـ ٦) ﴿ لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ ﴾ (طه : ٤٤) . ﴿ لَعَلَّهُم يَتَّقُـونَ أَوْ يُحْدِثُ لَهُمْ ذِكْراً ﴾ (طه : ١١٣) .

وأما في الطلب فلها معان :

● (**الأول**) : الإباحة ، نحو تعلّم فقهاً أو نحواً ، كقوله تعالى : ﴿ وَلاَ عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ . . . ﴾(٧) (النور : ٦١) الآية . وكذلك قوله : ﴿ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً ﴾ (البقرة : ٧٤) يعني إن شُبِّهت قلوبهم بالحجـارة فصواب ، أو بمـا هو أشـدّ فصواب . وقوله : ﴿ كَمَثَلِ ٱلَّذِي ٱسْتَوْقَدَ نَاراً ﴾ (البقرة : ١٧) ، ﴿ أَوْ كَصَيِّبٍ ﴾ (البقرة : ١٩) . والمعنى أن التمثيل مباح(٨) في المنافقين إن شَبّهتموهم(٩) بأيّ [٢٨٧ / أ] النوعين . ٤/٢١١

وقوله(١٠): ﴿ لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ ﴾ (طه: ٤٤) إباحة لإيقاع أحد الأمرين.

---

(١) ساقطة من المخطوطة .

(٢) في المخطوطة (لن) .

(٣) في المخطوطة زيادة (أو نصارى) .

(٤) في المخطوطة (وكذا) .

(٥) ليست في المطبوعة .

(٦) في المخطوطة (وعلى قوله) .

(٧) في المخطوطة زيادة وهي (أو بعولتهن وليس في المصحف بهذا اللفظ وإنما في قوله تعالى ﴿ أو آباء بعولتهن أو أبنائهن أو أبناء بعولتهن ﴾ . . . الآية [النور : ٣١] .

(٨) في المخطوطة (مباح لكم) .

(٩) في المخطوطة (مثلتموهن) .

(١٠) في المطبوعة (قوله) .

● (الثاني) : التخيير ، نحو خذ هذا الثوب [أو ذاك] [١] ، ومنه قوله تعالى [٢] : ﴿ فَإِنِ ٱسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقاً فِي ٱلْأَرْضِ أَوْ سُلَّماً فِي ٱلسَّمَاءِ . . . ﴾ (الأنعام : ٣٥) الآية ؛ فتقديره [٣] « فافعل » ؛ كأنه خيّر [٤] على تقدير الاستطاعة أن يختار أحدَ الأمريْن ؛ لأنّ الجمع بينهما غير ممكن [٥] .

والفرق بينهما أن التخيير فيما أصله المنع ؛ ثم يرد الأمر بأحدهما ؛ لا على التعيين ، ويمتنع الجمع بينهما، وأما الإباحة فأنْ يكون كلّ منهما مباحاً ويطلب [٦] الإتيان بأحدهما؛ ولا [٧] يمتنع من الجمع بينهما؛ وإنما يذكر بـ « أو » لئلا يُوهم بأن الجمع بينهما هو الواجب لو ذكرت الواو؛ ولهذا مثّل النحاة الإباحة بقوله تعالى: ﴿فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ . . ﴾ (المائدة: ٨٩) وقوله: ﴿فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ ﴾ (البقرة: ١٩٦)؛ لأنّ المراد به الأمر بأحدهما رفقاً بالمكلّف؛ فلو أتى بالجمع لم يمنع منه؛ بل يكون أفضل.

وأما تمثيل الأصوليين بآيتي الكفّارة [٨] والْفِدْية للتخيير مع إمكان الجمع ؛ فقد أجاب عنه صاحب «البسيط» [٩] بأنه إنما يمتنع الجمع بينهما في المحظور؛ لأن أحدَهما ينصرف [١٠] إليه الأمرُ ، والآخر يبقى محظوراً لا يجوز له فعله ؛ ولا يمتنع في خصال الكفارة ؛ لأنه يأتي بما عدا الواجب تبرعاً؛ ولا يمنع من التبرع.

واعلم أنّه إذا ورَد النهي على الإباحة جاز صرفُه إلى مجموعهما [١١] ؛ وهو ما كان يجوز فعله ؛ أو إلى أحدهما وهو ما تقتضيه « أو » . وأما قوله تعالى : ﴿ وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِماً أَوْ كَفُوراً ﴾ (الإنسان : ٢٤) ؛ فليس المراد منه النهي عن إطاعة أحدهما دون الآخر ؛ بل ٢١٢/٤

(١) ساقطة من المخطوطة .
(٢) عبارة المخطوطة (وقوله) بدل (ومنه قوله تعالى) .
(٣) في المخطوطة (تقديره) .
(٤) في المخطوطة (خبر) .
(٥) في المخطوطة (متمكن) .
(٦) في المخطوطة (وبطل) .
(٧) في المخطوطة (فلا) .
(٨) اضطربت عبارة المخطوطة إلى (ما بين اللغا أم) .
(٩) هو الحسن بن شرف شاه الاستراباذي تقدم التعريف به وبكتابه في ٢ / ٤٦٤ .
(١٠) في المخطوطة (منصرف) .
(١١) في المخطوطة (مجموعها).

[المراد](١) النهي عن طاعتهما مفردين أو مجتمعين، (٢وإنما ذكرت «أو» لئلا يُتَوَهَّم٢) أن النهي عن طاعة من اجتمع فيه الوصفان . وقال ابن الحاجب(٣) : استشكل قوم وقوع « أو » في النهي في هذه(٤) الآية ، فإنه لو انتهى عن أحدهما لم يمتثل ، ولا يعدّ ممتثلاً ؛ إلا بالانتهاء عنهما جميعاً !

فقيل : إنها بمعنى « الواو » . والأَوْلى أنها على بابها ؛ وإنما جاء التعيين فيها من القرينة (٥[وهو النهي الذي فيه معنى النهي]٥) ، لأن المعنى قبل وجود النهي : « تطيع آثماً أو كفوراً » ، أي واحداً منهما ؛ فإذا جاء النهيُ ورد على ما كان ثابتاً في المعنى ؛ فيصير المعنى : « ولا تطع واحداً منهما » ، فيجيء التعميم فيهما من جهة النهي الداخل ؛ وهي على بابها فيما ذكرناه ، لأنّه لا يحصل الانتهاء عن أحدهما حتى ينتهيَ عنهما ؛ بخلاف الإثبات ؛ فإنه قد يفعل أحدهما دون الآخر .

(قال) : فهذا معنى دقيق ، يُعْلَمُ منه أنّ « أو » في الآية على بابها ، وأنّ التعميم لم يجىء منها ؛ وإنما جاء من جهة المضموم إليها . انتهى .

ومن هذا ـ وإن كان خبراً ـ قولُه تعالى : ﴿ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ ﴾ (النساء : ١١)؛ لأن الميراثَ لا يكون إلا بعد إنفاذ الوصية والدَّين؛ وُجِد أحدُهما أو وجدا معاً. وقال أبو البقاء في «اللباب»(٦): إن اتصلتْ بالنهي وجب اجتناب الأمرَيْن عند النحويين؛ كقوله تعالى : ﴿ وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِماً أَوْ كَفُوراً ﴾ (الإنسان : ٢٤) (٧ولو جُمِع بينهما لفُعل المنهيّ عنه مرتين ؛ لأنّ كلّ واحدٍ منهما أحدهما٧) . وقال في موضع آخر : مذهب سيبويه(٨) أنّ « أو » في النهي نقيضية(٩) « أو » في الإباحة ؛ فقولك : جالس الحسن أو ابن سيرين ، إذْنٌ في ٤/٢١٣

(١) ساقطة من المطبوعة .

(٢ ـ ٢) عبارة المخطوطة (وإنما ذكر تأويلاً يوهم) .

(٣) هو عثمان بن عمر بن يونس أبو عمرو بن الحاجب تقدم التعريف به في ١/٤٦٦ .

(٤) زيادة كلمة (المسألة) . (٥ ـ ٥) العبارة ساقطة من المطبوعة .

(٦) هو عبد الله بن الحسين العكبري تقدم التعريف به في ١/١٥٩، وبكتابه في ٢/١١ .

(٧ ـ ٧) العبارة في المخطوطة (أي لا تطع لا هذا ولا هذا ، والمعنى لا تطع أحدهما) وستأتي هذه العبارة بعد ثلاثة أسطر .

(٨) انظر الكتاب ٣/١٨٤ ، هذا باب « أو » في غير الاستفهام .

(٩) في المخطوطة (تقتضيه) .

مجالستهما ومجالسة من شاء منهما ، فضدّه في النهي ﴿لا تطع منهم آثماً أو كفوراً﴾، أي لا تُطِعْ [لا][1] هذا ولا هذا ؛ والمعنى : لا تطعْ أحدَهما ، ومن أطاع [منهما كان][2] أحدهما [كان منهما][3] ؛ فمن ها هنا كان نهياً عن [٢٨٧/ب] كلِّ واحد منهما ، ولو جاء بالواو في الموضعين أو أحدهما لأوهم[4] الجمع .

(وقيل) : « أو » بمعنى الواو ؛ لأنه لو انتهى عن أحدهما لم يعد ممتثلا بالانتهاء عنهما جميعا . قال الخطيبيّ[5] : والأوْلى أنّها على بابها ؛ وإنّما جاء التعميم فيها من النهي الّذي فيه معنى النفي ، والنكرةُ في سياق النفي تعمّ ؛ لأن المعنى قبل وجود النهي : « تطيع[6] آثما أو كفوراً » ، أي واحداً منهما ، [7] فالتعميم فيهما ؛ فإذا جاء النهي ورد على ما كان ثابتا ؛ فالمعنى : لا تطع واحدا منهما][7] فسمّى التعميم فيهما من جهة النهي ، وهي على بابها فيما ذكرناه ؛ لأنه لا يحصل الانتهاء عن أحدهما ؛ حتى ينتهيَ عنهما ؛ بخلاف الإثبات ؛ فإنه قد ينتهي عن أحدهما دون الآخر .

(**تنبيهان**) **الأول** : روى البيهقيّ في « سننه » في باب الفدية بغير النِّعم ، عن ابن جريج ، قال : « كل شيء في القرآن فيه « أو » للتخيير ، إلا قوله تعالى : ﴿ أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا ﴾ (المائدة : ٣٣) ، ليس بمخيّر فيهما[8] » . قال الشافعيّ[9] : وبهذا أقول .

الثاني : من أجل أنّ مبناها على عدم التشريك ، أعاد[10] الضمير إلى مفرديْها بالإفراد ؛ بخلاف الواو ؛ وأما قوله تعالى : وأما قوله تعالى : ﴿ إنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فقيراً فَاللَّهُ أَوْلَى بِهِمَا ﴾

---

(١) ساقطة من المطبوعة .
(٢) ساقطة من المخطوطة .
(٣) ساقطة من المطبوعة .
(٤) في المخطوطة (كان فيه) .
(٥) هو محمد بن مظفر شمس الدين الخطيبي المعروف بابن الخلخالي كان إماماً في العلوم العقلية والنقلية وصنف التصانيف المشهورة منها « شرح المختصر » و « شرح المفتاح » و « شرح التلخيص » وله تصنيف في المنطق ذكره الشيخ جمال الدين في الطبقات ت ٧٤٥ هـ (ابن حجر ، الدرر الكامنة ٤/٢٦٠) .
(٦) في المخطوطة (تطع) .
(٧ ـ ٧) ما بين الحاصرتين ساقط من المخطوطة .
(٨) انظر السنن الكبرى ٥/١٨٥ ، كتاب الحج .
(٩) انظر الأم ٢/١٨٨ ، باب هل لمن أصاب الصيد أن يفديه بغير النعم . والمسند : ٣٨٣ (الملحق بآخر الأم) .
(١٠) في المخطوطة (عاد) .

(النساء : ١٣٥) ، فقد قيل[١] : [إنّ][٢] « أو » بمعنى الواو ؛ ولهذا قال : ﴿ بهما ﴾ ، ولو كانت لأحد الشيئين لقيل « به » . (وقيل) : على بابها ، ومعنى ﴿ غنيًّا أَوْ فَقِيراً ﴾ : إن يكن الخصمان غنيّين أو فقيرين، أو منهما، أي الخصمين على أي حال كان؛ لأن ذلك ذُكِر عقيب قوله:﴿كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ﴾ (النساء: ١٣٥) يشير للحاكم والشاهد، وذلـك يتعلق باثنين.

(وقيل) : الأولويـة المحكوم بهـا ثابتـة للمفردَيْن معـاً ، نحو : جـاءني زيد أو عمـرو ورأيتهما ، فالضمير راجع إلى الغنيّ والفقير المعلومَيْن من وجوه الكلام ؛ فصار كأنه قيل : فالله أوْلى بـالغنيّ والفقير . ويستعمـل ذلك المـذكور وغيـره ؛ ولو قيـل : « فـالله أولى بـه » ، لم يشمله ، ولأنه لمّا لم يخرج المخلوقون عن الغنى والفقر ، صار المعنى : افعلوا ذلك ، لأن الله أوْلى ممن خلق ؛ ولو قيل : أولى به ، لعاد إليه من حيث الشهادة فقط .

٧ ـ إنْ المكسورة الخفيفة

٢١٥/٤

تَرِدُ لِمعانٍ :

● (الأول) : الشـرطية ، وهـو الكثير ، نحـو : ﴿ إِنْ تَتَّقُوا ٱللَّهَ يَجْعَلْ لَكُمْ فُرْقَـاناً ﴾ (الأنفال : ٢٩) .

﴿ إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ ﴾ (الأنفال : ٣٨) . ثم الأصل فيـه عدم جـزم المتكلم بوقـوع الشرط ، كقوله : ﴿ إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ ﴾ (المائدة :١١٦) ،وعيسى [عليه السلام][*] جازم بعدم وقوع قوله. وقد تدخل على المتيقّن وجوده إذا أبهم زمانه، كقوله[تعالى][*]: ﴿ أَفَائِنْ مِتَّ فَهُمُ ٱلْخالِدُونَ ﴾ (الأنبياء : ٣٤) . وقد تدخل على المستحيل ، نحو : ﴿ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَـٰنِ وَلَدٌ ﴾ (الزخرف : ٨١) .

ومن أحكامها أنها للاستقبال ، وأنها تخلّص[٣] الفعل له وإن كان ماضياً[٤] ، كقولك : إن أكرمتَني أكرمتُك[٥] ، ومعناه : إن تكرمني . وأما قـولهم : إن أكرمتني اليـوم فقد أكـرمتك

---

(١) في المخطوطة (فقيل) بدل (فقد قيل) .
(٢) ساقطة من المخطوطة . (*) ليست في المطبوعة .
(٣) في المخطوطة (وإنما خلص) .
(٤) في المخطوطة (ما فيهما) .
(٥) زيادة في المخطوطة عبارة (ومعناه إن تكرمني أكرمتك) .

أمس، وقوله: ﴿إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ﴾ (يوسف: ٢٦)، فقيل[١]: معنى « [إن][٢] أكرمتني اليوم » يكون سبباً للإخبار بذلك ، وإن ثبت كان[٣] قميصه قدّ من قُبل يكون[٤] سبباً للإخبار بذلك . قاله ابن الحاجب . وهي عكس « لو » فإنها للماضي ، وإن دخلت على المضارع .

(**مسألة**) إن[٥] دخلت « إن » على « لم » يكن[٦] الجزم بـ« لم » لا بها[٧] ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا ﴾ (المائدة : ٧٣) ﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا ﴾ (البقرة : ٢٤) وإن[٨] دخلت على « لا » كان الجزم بها لا بـ« لا » ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِلَّا تَغْفِرْ لِي ﴾ (هود : ٤٧) .

٢١٦/٤

والفرق بينهما أن « لم » عامل يلزم معموله ، ولا يفرق بينهما بشيء[٩] ، و« إن » يجوز أن يفرق بينها وبين معمولها معمول[١٠]معمولها ، نحو : إن زيداً يضرب أضربه . وتدخل أيضاً على الماضي فلا تعمل في لفظه ، ولا تفارق العمل ، وأما « لا » فليست عاملة في الفعل[١١]، فأضيف العمل إلى « إن » .

● (**الثاني**)[١٢]: [**النافية**][١٣]بمنزلة « لا »[١٤]. وتدخل على الجملة الاسمية ، كقوله في الأنعام : ﴿ إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا ﴾ (الآية : ٢٩) بدليل « ما » في الجاثية : ﴿ مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا ﴾ (الآية : ٢٤) وقوله : ﴿ إِنْ أَنْتَ إِلَّا نَذِيرٌ ﴾ (فاطر : ٢٣) . ﴿ إِنِ ٱلْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ ﴾ (الملك : ٢٠) . ﴿ إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾ (الطارق : ٤) . ﴿ إِنْ أُمَّهَاتُهُمْ إِلَّا ٱللَّائِي [وَلَدْنَهُمْ][١٥]﴾ (المجادلة : ٢) . ﴿ إِنْ كُلُّ مَنْ فِي ٱلسَّمَاوَاتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّا آتِي [٢٨٨/أ] ٱلرَّحْمَٰنِ عَبْداً ﴾ (مريم : ٩٣) . ﴿ إِنْ نَحْنُ إِلَّا بَشَرٌ

(١) في المخطوطة (فعلى) .
(٢) ساقطة من المطبوعة .
(٣) في المخطوطة (أن) .
(٤) في المخطوطة (يكن) .
(٥) في المخطوطة (إذا) .
(٦) في المخطوطة (كان) .
(٧) في المخطوطة (لأنها) .
(٨) في المخطوطة (وإذا) .
(٩) في المخطوطة (لشيء) .
(١٠) في المخطوطة (بمعمول) .
(١١) في المخطوطة (النصب) .
(١٢) في المخطوطة (الثانية) .
(١٣) ساقطة من المطبوعة .
(١٤) في المخطوطة (ما) .
(١٥) ليست في المخطوطة .

مِثْلُكُمْ ﴾ (إبـراهيم : ١١) . ﴿ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَـا ﴾ (إبـراهيم : ١٠) وعلى الجملة الفعلية، نحو: ﴿إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا ٱلْحُسْنَى﴾ (التوبة: ١٠٧). ﴿إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِباً﴾ (الكهف : ٥) . ﴿ إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا إِنَاثاً ﴾ (النساء : ١١٧) . ﴿ وَتَظُنُّونَ إِنْ لَبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ (الإسراء : ٥٢) . ﴿ إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً ﴾ (يسٓ : ٢٩) . ﴿ بِئْسَمَا يَأْمُرُكُمْ بِهِ إِيمَانُكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ (البقرة: ٩٣). ٢١٧/٤

وزعم بعضهم[١] أن شرط النافية[٢] مجيء «إلا» في خبرها ، كهذه الآيات ، أو « لما » التي بمعناها ، كقراءة[٣] بعضهم : ﴿ إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾ (الطارق : ٤) بتشديد الميم ، أي ما كلّ نفس إلا عليها حافظ . ﴿ وَإِنْ كُـلٌّ لَمَّا جَمِيـعٌ لَدَيْنَـا مُحْضَرُونَ ﴾ (يسٓ : ٣٢) . ﴿ وَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعُ ٱلْحَيَاةِ ٱلدُّنْيَا ﴾ (الزخرف : ٣٥) ورُدّ بقوله : ﴿ وَإِنْ أَدْرِي لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ [لَكُمْ][٤]] ﴾ (الأنبياء : ١١١) ﴿ وَإِنْ أَدْرِي أَقَـرِيبٌ [أَمْ بَعِيدٌ][٤] ﴾ (الأنبيـاء : ١٠٩) . ﴿ إِنْ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ ﴾ (يونس : ٦٨) . ﴿ بِئْسَمَا يَأْمُرُكُمْ بِهِ إِيمَـانُكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ[٥] ﴾ (البقرة: ٩٣) وأما قوله: ﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ [قبل مَوْتِهِ][٦] ﴾ (النساء : ١٥٩) فالتقدير : وإن أحد من أهل الكتاب . وأما قوله : ﴿ وَلَئِنْ زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ ﴾ (فاطر : ٤١) فالأولى شرطية والثانية نافية ، جواب للقَسَم الذي أذنت به اللام الداخلة على الأولى ، وجواب الشرط محذوف وجوباً . ٢١٨/٤

واختلف في قـوله : ﴿ وَلَقَـدْ مَكَّنَّاهُمْ فِيمَـا إِنْ مَكَّنَّاكُمْ فِيـهِ ﴾ (الأحقاف : ٢٦) فقـال الزمخشري[٧] وابن الشّجريّ[٨]: إنْ نافية، أي فيما ما مكناكم فيه، إلا أنّ «إن» أحسنُ في اللفظ لما في مجامعة مثلها من التكرار المستبشَع ، ومثله يُتجنب . قالا : ويدلّ[٩] على النفي

(١) انظر مغني اللبيب ١/٢٣ (إن المكسورة الخفيفة).
(٢) في المخطوطة (النافي) .
(٣) وهي قراءة عاصم ، وابن عامر ، وحمزة ، والباقون بتخفيفها (التيسير : ٢٢١) .
(٤) ليست في المخطوطة .
(٥) في المخطوطة (صادقين) .
(٦) ليست في المطبوعة .
(٧) في الكشاف ٣/٤٤٩ .
(٨) في الأمالي ٢/١٩١ ، المجلس الثالث والستون.
(٩) في المخطوطة (زيد) .

قوله تعالى : ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ قَرْنٍ مَكَّنَّاهُمْ فِي ٱلْأَرْضِ مَا لَمْ نُمَكِّنْ لَكُمْ﴾ (الأنعام : ٦) . وحكى الزمخشري أنها زائدة ، قال : والأول أفخم[١] .

وقال ابن عطية[٢] : « ما » بمعنى « الذي » و « إن » نافية وقعت مكان « ما » فيختلف اللفظ ، ولا تتصل ما بـ « ما[٣] » ، [والمعنى][٤] : لقد[٥] أعطيناهم من القوة والغنى ما لم نعطكم ، ونالهم بسبب[٦] كفرهم هذا العقاب ، فأنتم أحرى بذلك إذا كفرتم . (**وقيل**) : إن شرطية ، والجواب محذوف ، أي الذي إن مكناكم فيه طغيتم . (**وقال**) : وهذا مطرح في التأويل . وعن قطرب[٧] أنها بمعنى « قد » . حكاه ابن الشجري[٨] . ويحتمل[٩] النكرة الموصوفة .

واعلم أن بعضهم أنكر مجيء النافية ، وقال في الآيات السابقة إنّ « ما » محذوفة والتقدير : « ما إن الكافرون[١٠] إلا في غرور » ، « ما إن تدعون[١١] » ، « ما إن أدري » ، ونظائرها ، كما قال الشاعر :

٢١٩/٤ ومَا إنْ طِبُّنَا جُبْنٌ[١٢] [وَلَكِنْ مَنَايَانَا ودُولَةُ آخِرِينا][١٢]

فحذفت « ما » اختصاراً كما [حذف « لا »][١٣] في ﴿ تَاللَّهِ تَفْتَأُ [تَذْكُرُ يُوسُفَ][١٤]﴾ (يوسف : ٨٥) .

---

(١) في المخطوطة (أفحم) .
(٢) هو عبد الحق بن غالب الغرناطي تقدم التعريف به في ١/١٠١ .
(٣) في المخطوطة (بإنما) بدل (ما بـ « ما ») .
(٤) ساقطة من المخطوطة .
(٥) في المخطوطة (ولقد) .
(٦) في المخطوطة (بتسبيب) .
(٧) هو محمد بن المستنير تقدم التعريف به في ٢/١٧٦ .
(٨) انظر **الأمالي** ٢/١٩٢ .
(٩) في المخطوطة (من) .
(١٠) في المخطوطة (الكافر) .
(١١) في المخطوطة (يدعوا) .
(١٢) ما بين الحاصرتين ساقط من المخطوطة ، والبيت لفروة بن مسيك المرادي وهو من شواهد سيبويه في **الكتاب** ٣/١٥٣ (باب أنْ وإنْ) ، وانظر **الخزانة** ٢/١٢١ .
(١٣) ساقطة من المخطوطة .
(١٤) ليست في المطبوعة .

● (الثالث) : مخفَّفة من الثقيلة ، فتعمل[1] [في][2] اسمها وخبرها ، ويلزم خبرها اللام ، كقوله [تعالى] : ﴿وَإِنْ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾ (هود : ١١١) . ويكثر إهمالها ، نحو : ﴿ وَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ (الزخرف : ٣٥) ﴿ وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾ (يس : ٣٢) . ﴿ إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾ (الطارق : ٤) في قراءة مَنْ خَفَّف « لمَّا »[3] ، أي أنه كلُّ نفس لَعَلَيْهَا حافظ[4] .

● (الرابع) : للتعليل بمعنى « إذ » عند الكوفيين ، كقوله [تعالى] : ﴿ وَأَنْتُمُ الْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ (آل عمران : ١٣٩) ، [قال بعضهم][5] : لم يخبرهم بعلوهم إلاّ بعد أن كانوا مؤمنين . وقوله : ﴿ اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ (البقرة : ٢٧٨) .

قال بعضهم : لو كانت للخبر لكان الخطاب لغيرالمؤمنين . وكذا : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ ﴾(البقرة : ٢٣) ونحوه ؛ مما الفعل فيه محقق الوقوع ؛ والبصريون يمنعون ذلك ، وهو التحقيق ، كالمعنى مع « إذا » .

وأجابوا عن دخولها في هذه المواطن لنكتة ، [وهي أنه][6] من باب خطاب التهييج ، نحو : إن كنت والدي [7] فأطعمني . وأما قوله : ﴿ لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ ﴾ (الفتح : ٢٧) ، فالاستثناء مع تحقق الدخول تأدباً بأدب الله في المشيئة . والاستثناء من الداخلين ؛ لا من الرؤيا ؛ لأنه كان بين الرؤيا وتصديقها [٢٨٨/ب] سَنَة ، ومات بينهما خلق كثير ، فكأنه[8] قال : كلكم[9] إن شاء الله . ٢٢٠/٤

● (الخامس) : بمعنى « لقد » في قوله : ﴿ إِنْ كُنَّا عَنْ عِبَادَتِكُمْ لَغَافِلِينَ ﴾ (يونس :

---

(١) في المخطوطة (فتستكمل) .
(٢) ساقطة من المخطوطة .
(٣) انظر ص ١٩٣ ، الحاشية رقم (٣) .
(٤) في المخطوطة زيادة (أي إن الأمر) .
(٥) هذه العبارة ليست في المخطوطة وعبارة المخطوطة (إلا أنه تعالى) .
(٦) ساقطة من المخطوطة .
(٧) في المطبوعة (ولدي) .
(٨) في المخطوطة (فكان) .
(٩) في المخطوطة (ذلكم) .

٢٩) ، أي لقد كنا . ﴿ إِنْ كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولاً ﴾ (الإسراء : ١٠٨) . و﴿ تَاللَّهِ إِنْ كِدْتَ لَتُرْدِينِ ﴾ (الصافات : ٥٦) . ﴿ تَاللَّهِ إِنْ كُنَّا لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ﴾ (الشعراء : ٩٧) .

(**فائدة**) ادّعى ابن جني في كتاب « القد[١] » أنّ « إنْ » الشرطية تفيد معنى التكثير لما كان فيه هذا الشياع والعموم ؛ لأنه شائع في كل مرة[٢] . ويدلّ لذلك دخُولها على « أحد » الذي[٣] لا يُستعمل إلا في النفي العام ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ [فَأَجِرْه][٤] ﴾ (التوبة : ٦) ؛ لأنّه ليس في واحد يقتصر عليه ، فلذلك أدخل عليه « أحد » ، الذي لا يستعمل في الإيجاب[٥] .

٢٢١/٤ قال : يجوز أن تكون[٦] « أحد » هنا ليست التي للعموم ، بل بمنزلة « أحد » من « أحد وعشرين » ونحوه ، إلا أنه دخله معنى العموم ، لأجل « إن » كما في قوله : ﴿ وَإِنِ امْرَأَةٌ ﴾ (النساء : ١٢٨) ﴿ إِنِ امْرُؤٌا ﴾ (النساء : ١٧٦) .

(**تنبيه**) قيل : قد وقع في القرآن الكريم « إنْ » بصيغة الشرط ، وهو غير مراد ، في [ست][٧] مواضع : ﴿ وَلَا تُكْرِهُوا فَتَيَاتِكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ إِنْ [٨][أَرَدْنَ تَحَصُّنًا ﴾ (النور : ٣٣) . وقوله : ﴿ وَاشْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ ﴾ (النحل : ١١٤) . وقوله : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَانٌ مَقْبُوضَةٌ ﴾ (البقرة : ٢٨٣) . وقوله : ﴿ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ ﴾][٨] (النساء : ١٠١) . وقوله : ﴿ إِنِ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ ﴾ (الطلاق : ٤) .

وقد يقال : أما الأولى فيَمتنع النهي عن إرادة التحصّن ، فإنهنّ إذا لم يردن التحصّن يردن

---

(١) في المخطوطة (التفسير) ، وكتاب القد تقدم التعريف به في ٢/٣٩٩ .
(٢) في المخطوطة (امرأة) .
(٣) في المطبوعة (التي) .
(٤) ليست في المطبوعة .
(٥) في المخطوطة (إلا في الإيجاب) .
(٦) في المخطوطة (يكون) .
(٧) ساقطة من المطبوعة .
(٨ ـ ٨) ما بين الحاصرتين ليس في المخطوطة .

البغاء ، والإكراه على المراد ممتنع [١] . (وقيل) : إنّها بمعنى « إذا [٢] » ، لأنه لا يجوز إكراههنّ على الزنا إن لم يردن التحصّن ، أو هو شرط مقحم [٣] ، لأن [٤] ذكر الإكراه يدلّ عليه ، لأنهنّ لا يكرهْنَهُنَّ [٥] إلا عند إرادة التحصين [٦] . وفائدة إيجابه المبالغة في النهي عن الإكراه ؛ فالمعنى : إن أردن العفة فالمولى [٧] أحق بإرادة ذلك .

٢٢٢/٤ وأما الثانية [٨] فهو يشعر بالإتمام ، ولا نسلّم أن الأصل الإتمام ، وقد قالت عائشة رضي الله عنها : « [فرضت] [٩] الصلاة ركعتين ، فأقرت صلاة السفر وزيدت صلاة الحَضَر [١٠] » .

وأما البواقي فظاهر الشرط ممتنع فيه ، بدليل التعجب المذكور ، لكنه [١١] لا يمنع مخالفة الظاهر لعارض .

٨ ـ أَنْ المفتوحة الهمزة ، الساكنة النون . ٢٢٣/٤

ترد لمعان :

● **(الأول)** : حرفاً مصدريًّا ناصباً للفعل المضارع ، وتقع معه في موقع [١٢] المبتدأ ، والفاعل ، والمفعول ، والمضاف إليه .

ـ **فالمبتدأ** ، يكون في موضع رفع ، نحو : ﴿ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ ﴾ (البقرة : ١٨٤) . ﴿ وَأَنْ تَصْبِرُوا خَيْرٌ لَكُمْ ﴾ (النساء : ٢٥) ، ﴿ وَأَنْ يَسْتَعْفِفْنَ خَيْرٌ لَهُنَّ ﴾ (النور : ٦٠) . ﴿ وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ﴾ (البقرة : ٢٣٧) .

ـ **والفاعل** ، كقوله تعالى : ﴿ مَا كَانَ لِأَهْلِ ٱلْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُمْ مِنَ ٱلْأَعْرَابِ أَنْ يَتَخَلَّفُوا ﴾ (التوبة : ١٢٠) . ﴿ أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَباً أَنْ أَوْحَيْنَا ﴾ (يونس : ٢) . ﴿ وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا ﴾ (الأعراف : ٨٢) ، في قراءة من نصب « جواب » [١٣] .

---

(١) في المخطوطة (يمتنع) . (٤) في المخطوطة (إلا إن) . (٧) في المخطوطة (فالولي) .
(٢) في المخطوطة (إذ) . (٥) في المخطوطة (يكرهن) . (٨) في المطبوعة (الرابعة) .
(٣) في المخطوطة (تعميم) . (٦) في المخطوطة (التحصن) . (٩) ليست في المخطوطة .
(١٠) أخرجه البخاري في **الصحيح** ٤٦٤/١، كتاب الصلاة (٨)، باب (١) الحديث (٣٥٠)، ومسلم في **الصحيح** ٤٧٨/١، كتاب صلاة المسافرين (٦) باب (١)، الحديث (١ و ٦٨٥/٣).
(١١) في المخطوطة (ولكنه) . (١٢) عبارة المخطوطة (وتقع معه تارة في موضع) .
(١٣) في المخطوطة (الجواب) ، وقراءة النصب هي قراءة الجمهور ، وانفرد الحسن بالرفع (**البحر المحيط** ٣٣٤/٤) .

ـ **وتقع [معه]**(١) **موقع المفعول [به]**(١)، فيكون في موضع نصب ، نحو : ﴿ وَمَا كَانَ هَذَا ٱلْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى ﴾ (يونس : ٣٧) . ﴿ يَقُولُونَ نَخْشَى أَنْ تُصِيبَنَا دَائِرَةٌ ﴾ (المائدة : ٥٢) . ﴿ فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَهَا ﴾ (الكهف : ٧٩) . ﴿وَأُمِرْتُ لِأَنْ [أَكُونَ](٢)﴾ (الزمر : ١٢) . وقوله : ﴿ فَإِنِ ٱسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ [نفقاً](٣)﴾ (الأنعام : ٣٥) . ﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ ﴾ (النساء : ٢٨) . ﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحاً إِلَى قَوْمِهِ أَنْ أَنْذِرْ ﴾ (نوح : ١) ، معناه « بأن أنذر » ، فلما حذفت الباء تعدّى الفعل فنصب . ومنه في أحد القولين : ﴿ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ ٱعْبُدُوا اللَّهَ ﴾ (المائدة : ١١٧) ؛ (٤)[نصب على البدل من قوله : ﴿ مَا أَمَرْتَنِي بِهِ ﴾](٤) (المائدة : ١١٧) .

ـ **والمضاف [إليه]**(٤) ، فيكون في موضع جر كقوله [تعالى](٣): ﴿ قُلْ هُوَ ٱلْقَادِرُ عَلَى أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ ﴾ (الأنعام : ٦٥) ، ﴿ قَالُوا أُوذِينَا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَأْتِينَا ﴾ (الأعراف : ١٢٩) أي من قبل إتيانك . وإنما لم ينصب في قوله تعالى : ﴿ أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَباً أَنْ أَوْحَيْنَا ﴾(يونس: ٢)، وإن كان المعنى: لوحينا لأن الفعل بعدها لم يكن مستحقاً للإعراب، ولا يستعمل إلا أن تعمل فيه العوامل.

وقد يعرض لـ « أن » هذه حذف حرف الجر ، كقوله تعالى : ﴿ الٓمٓ * أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا ﴾ (العنكبوت: ١ ـ ٢) ، أي بأن يقولوا(٥) [٢٨٩/أ] ، كما قدرت في قوله تعالى : ﴿ وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا ٱلصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ ﴾ (البقرة : ٢٥) ، أي بأنّ لهم . ومذهب سيبويه(٦) أنها(٧) في موضع نصب ، ونفاها الخليل على أصل الجر .

وتقع بعد « عسى » ، فتكون مع صلتها في تأويل مصدر (٨)[منصوب ، إن كانت ناقصة ؛ نحو : عسى زيد أن يقوم . ومثله : ﴿ عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمْ ﴾ (الإسراء : ٨) .

(١) ساقطة من المخطوطة .

(٢) الآية في المخطوطة ﴿وَأُمِرْتُ أن﴾ [يونس: ١٠٤]، [النمل: ٩١].

(٣) ليست في المطبوعة .

(٤ ـ ٤) ما بين الحاصرتين ليس في المخطوطة .

(٥) اضطربت العبارة في المخطوطة .

(٦) انظر الكتاب ٣/١٥٤ و ١٥٥ . باب من أبواب أنْ التي تكون والفعل بمنزلة المصدر .

(٧) في المخطوطة (أنهما) . (٨ ـ٨) ما بين الحاصرتين ليس في المخطوطة .

وتكون في تأويل مصدر][٨] مرفوع إن كانت تامة ، كقولك : عسى أن ينطلق[١] زيد ، ومثله : ﴿ وَعَسَىٰ أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئاً [وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ][٢] وَعَسَىٰ أَنْ تُحِبُّوا شَيْئاً ﴾ (البقرة : ٢١٦) .

● (الثاني) : مخففة من الثقيلة ، فتقع بعد فعل اليقين وما في معناه ، ويكون اسمُها ضمير الشأن، وتقع[٣] بعدها الجملة خبراً عنها، نحو ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلاً [ولا يملك][٤] ﴾ (طه : ٨٩) . ﴿ عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ [مِنْكُمْ مَرْضَى][٥] ﴾ (المزمل : ٢٠) . ﴿ وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ ﴾ (المائدة : ٧١) . ﴿ وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ ﴾ (الأعراف : ١٨٥) . ﴿ وَأَنْ لَوِ اسْتَقَامُوا ﴾ (الجن : ١٦) . ﴿ وآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (يونس: ١٠). وجعل ابن الشجريّ[٦] منه: ﴿وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ﴾ (الصافات: ١٠٤) [٧][أي أنه يا إبراهيم.

● (الثالث) : مفسرة بمنزلة « أيّ » التي لتفسير ما قبلها ، بثلاثة شروط : تمام ما قبلها من الجملة ، وعدم تعلقها بما بعدها ، وأن يكون الفعل الذي تفسره في معنى القول ، كقوله تعالى : ﴿ وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ ﴾][٧] (الصافات : ١٠٤) ، ﴿ فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا ﴾ (المؤمنون : ٢٧) ، ﴿ وَأَنْ طَهِّرَا بَيْتِيَ ﴾ (البقرة : ١٢٥) .

قال ابن الشجري[٨] : « تكون هذه في الأمر خاصة ، وإنما شرط مجيئها بعد كلام تامّ ، لأنها تفسير ولا موضعَ لها من الإعراب ؛ لأنها حرف يعبّر به عن المعنى » . ٢٢٦/٤

وخرج بالأول ﴿وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (يونس: ١٠) لأن الكلام لم

---

(١) في المخطوطة (انطلق) .
(٢) ليست في المخطوطة .
(٣) في المخطوطة (ويوقع) .
(٤) ليست في المطبوعة .
(٥) ليست في المخطوطة .
(٦) انظر الأمالي الشجرية (التتمّة) ص ٣٣ ذكر أقسام أن المفتوحة .
(٧ ـ ٧) ما بين الحاصرتين ليس في المخطوطة .
(٨) انظر الأمالي الشجرية (التتمة) ص ٣٧ ، ذكر أقسام أن المفتوحة المخففة بتصرف .

يتمّ، فإنَّ ما قبلها مبتدأ وهي في موضع الخبر؛ ولا يمكن أن تكون ناصبة، لوقوع الآسم[1] بعدها بمقتضى أنها المخففة من الثقيلة.

وأما قوله تعالى: ﴿ وَٱنطَلَقَ ٱلْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ ٱمْشُوا ﴾ (صٓ : ٦) [2][فقيل : إنها مفسّرة ، لأنّ الانطلاق متضمّن لمعنى القول . وقال الخليل : يريدون أنهم انطلقوا في الكلام بهذا ، وهو امشوا][2] أي اكثروا يقال : أمشى الرجل ومشى ، إذا كثرت ماشيته ، فهو لا يريد : انطلقوا بالمشي الذي هو انتقال ؛ إنما يريد : قالوا هذا . (وقيل) : عبارة عن الأخذ في القول فيكون بمنزلة صريحه ، وأن مفسرة [3] . وقيل مصدرية .

(فإن قيل) : قد جاءت بعد صريح القول ، كقوله تعالى : ﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ ٱعْبُدُوا ٱللَّهَ ﴾ (المائدة : ١١٧) . (قلنا) : لا دلالة فيه ، لاحتمال أنها مصدرية . وقال الصفّار[4]: لا تتصور المصدرية هنا بمعنى «إلاّ عبادة اللّه»، لأن القول لا يقع بعده المفرد؛ إلا أن يكون هو المقول بنفسه، أو يكون في معنى المقول، نحو: قلت خبراً وشعراً، لأنهما في معنى الكلام، أو يقول: قلت «زيداً»، أي هذا اللفظ، وهذا لا يمكن في الآية؛ لأنهم لم يقولوا هذه العبارة، فثبت أنها تفسيرية، أي اعبدوا [اللّه][5].

٢٢٧/٤ وقال السِّيرافي[6] : ليست « أن » تفسيراً للقول ، بل للأمر[7] ، لأن فيه معنى القول ، فلو كان « مَا قُلْتُ لَهُمْ إلاّ مَا قلت لي أن اعبدوا الله » لم يجز لذكر[8] القول .

(الرابع) : زائدة ، وتكون بعد « لما » التوقيتيّة ، كقوله تعالى في سورة العنكبوت : ﴿ وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطاً . . . ﴾ (الآية : ٣٣) بدليل قوله في سورة هود: ﴿وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطاً ﴾ (الآية : ٧٧) ، فجاء فيها على الأصل .

---

(١) في المخطوطة (الفعل) .
(٢ ـ ٢) ما بين الحاصرتين ساقط من المخطوطة .
(٣) في المخطوطة (تفسيرية) .
(٤) هو القاسم بن علي البطليوسي الصفار تقدم التعريف به في ٢/٤٥١ .
(٥) لفظ الجلالة ليس في المخطوطة .
(٦) هو الحسن بن عبد الله بن المرزبان تقدم التعريف به في ١/٤١٤ .
(٧) في المخطوطة (الأمر) .
(٨) في المخطوطة (كذلك) .

وأما قوله : ﴿ فَلَمَّا أَنْ جَاءَ ٱلْبَشِيرُ ﴾ (يوسف : ٩٦) فجيء بـ « أن » ولم يأت على الأصل من الحذف ؛ لأنه لما كان مجيء البشير إلى يعقوب عليه السلام بعد طول الحزن وتباعد المدة ، ناسب ذلك زيادة « أن » ، لما في مقتضى وصفها من التراخي . وذهب الأخفش[1] إلى أنها قد تنصب الفعل ، وهي مزيدة ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾ (البقرة : ٢٤٦) ، ﴿ وَمَا لَكُمْ أَلَّا تُنفِقُوا ﴾ (الحديد : ١٠) « وأن » في الآيتين زائدة بدليل : ﴿ وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ ﴾ (المائدة : ٨٤) .

● (الخامس) : شرطية في قول الكوفيين [٢٨٩/ب] كقوله : ﴿ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ [إحداهما][2] ﴾ (البقرة : ٢٨٢)، قالوا : ولذلك دخلت الفاء .

● (السادس) : نافية[3] بمعنى « لا » في قوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنَّ ٱلْهُدَى هُدَى ٱللَّهِ أَنْ يُؤْتَىٰ أَحَدٌ﴾ (آل عمران : ٧٣)، أي لا يؤتى أحد. والصحيح أنها مصدرية. وزعم المبرّد أن «يؤتى» متصل بقوله : ﴿وَلَا تُؤْمِنُوا إِلَّا لِمَنْ تَبِعَ دِينَكُمْ﴾ (آل عمران : ٧٣) واللام زائدة. وقيل : إن «يؤتى» في[4] موضع رفع، أي إن الهدى أن يؤتى . ٢٢٨/٤

● (السابع) : التعليل ، بمنزلة « لئلا » ، كقوله تعالى : ﴿ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا ﴾ (النساء : ١٧٦) [أي لئلا تضلوا][5] . وقال البصريون[6] : على حذف مضاف ، أي كراهة أن تضلوا. وكذا قوله : ﴿أَنْ تَقُولُوا[7] إِنَّمَا أُنْزِلَ ٱلْكِتَابُ عَلَى طَائِفَتَيْنِ مِنْ قَبْلِنَا﴾ (الأنعام : ١٥٦) . وقوله : ﴿أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ يَا حَسْرَتَىٰ﴾ (الزمر : ٥٦).

* * *

---

(١) انظر كتابه معاني القرآن ١/١٨٠ . بتصرف .

(٢) ليست في المطبوعة .

(٣) ذكره السيوطي في الإتقان ٢/١٧٣ . النوع الأربعون في معرفة الأدوات التي يحتاج إليها المفسر (أنْ) .

(٤) في المخطوطة (جيء) .

(٥) العبارة ساقطة من المطبوعة .

(٦) انظر المغني ١/٣٦ . (أنْ) .

(٧) تصحفت في المخطوطة إلى (اتقوا) .

● (**الثامن**) : بمعنى « إذ » مع الماضي ، كقوله : ﴿ بَلْ عَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ ﴾ (ق : ٢) . (**وقيل**) : بل المعنى « لأن جاءهم » ، أي من أجله . (**قيل**) : ومع المضارع ، كقوله : ﴿ أَنْ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ ﴾ (الممتحنة : ١) ، أي إذا آمنتم . والصحيح أنها مصدرية .

وأجاز الزمخشري[1] أن تقع « أن » مثل « ما » في نيابتها عن ظرف الزمان ، وجعل منه قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ ﴾ (البقرة : ٢٥٨) ، وقوله : ﴿ إِلَّا أَنْ يَصَّدَّقُوا ﴾ (النساء : ٩٢) . ورُدَّ بأن استعمالها للتعليل مجمع عليه ، وهو لائق في هاتين الآيتين، والتقدير «لأن آتاه» و « لئلا يصدقوا»[2].

٢٢٩/٤

٩ ـ إنَّ
المكسورة المشدّدة

لها ثلاثة أوجه :

● **أحدها** : **للتأكيد** ، نحو : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيماً حَكِيماً ﴾ (الأحزاب : ١) .

وللتعليل ، أثبته ابن جني من النحاة ، وكذا أهل البيان ، وسبق بيانه في نوع التعليل من قسم التأكيد[3].

● **وبمعنى « نعم »** في قوله تعالى : ﴿إِنَّ هَـٰذَانِ لَسَـٰحِرَانِ﴾ (طه : ٦٣) فيمن شدد[4] النون . قال أبو إسحاق [الزجاج][5] : عرضت هذا على محمد بن يزيد[6] ، وإسماعيل بن إسحاق[7] ، فرضياه . وقال ابن بَرهان[8] : كأنهم أجمعوا بعد التنازع على قذف النبيين

---

(١) انظر الكشاف ١/١٥٥ ـ ١٥٦ و ٢٩٠ .

(٢) في المخطوطة (ولئلا أن يصدقوا) .

(٣) انظر القسم الثامن والعشرين من أقسام التوكيد (التعليل) في ٣/١٦٥، وهو الأسلوب من أساليب القرآن المندرجة تحت النوع السادس والأربعين.

(٤) قرأ ابن كثير وحفص بإسكان النون ، والباقون بالتشديد (التيسير : ١٥١).

(٥) ساقطة من المطبوعة ، وانظر معاني القرآن وإعرابه ٣/٣٦٣ .

(٦) هو أبو العباس المبرد.

(٧) تقدم التعريف به في ٢/١٢٧.

(٨) هو أحمد بن علي بن برهان تقدم التعريف به في ٢/٢٠٨ .

بالسحر ، صلى الله عليهما! وعبارة غيره : هي بمعنى « أَجَل » وإن لم يتقدم سؤال عن سحرهم ، فقد تقدم : ﴿ أَجِئْتَنَا لِتُخْرِجَنَا مِنْ أَرْضِنَا بِسِحْرِكَ ﴾ (طه : ٥٧) فتكون على هذا القول مصروفة إلى تصديق ألسنتهم فيما ادّعوه من السحر. واستضعفه الفارسي بدخول اللام في خبر المبتدأ، وهو لا يجوز إلا في ضرورة.

فإن قدّرت مبتدأ محذوفاً ـ أي فهما ساحران فمردود ؛ لأن التأكيد لا يليق به الحذف .
(**وقيل**) : دخلت اللام في خبر المبتدأ مراعاة للفظ ، أو لما كانت تدخل معها في الخبريّة .
(**وقيل**) : جاء على لغة بني الحارث ، في استعمال المثنى بالألف مطلقاً .

٤/٣٠

١٠ ـ أنّ المفتوحة المشدّدة

تجيء للتأكيد كالمكسورة . واستشكله بعضُهم ، لأنّك لو صرحت بالمصدر المنسبِك منها لم تُفد توكيداً . وهو ضعيف لما علم من الفرق بين « أنْ والفعل والمصدر » .

وقال في «**المفصّل**»[١]: إنّ وأنّ تؤكدان مضمون الجملة: إلا أن المكسورة الجملة معها على استقلالها بفائدتها.

قال ابن الحاجب[٢] : لأن وضع [٣][« إنّ » تأكيد للجملة من غير تغيير لمعناها ، فوجب أن تستقل بالفائدة بعد دخولها ، وأما المفتوحة فوضعها وضع الموصولات][٣] ، في أن الجملة معها كالجملة مع الموصول ؛ فلذلك صارت مع جملتها في حكم الخبر ، فاحتاجت إلى جزء[٤] آخر ليستقلّ معها بالكلام[٥] ، فتقول : إنّ زيداً قائم ، وتسكت . وتقول : أعجبني أنّ زيداً قائم ، فلا تجد بدًّا من هذا الجزء الذي معها ، لكونها صارت في حكم الجزء الواحد ، إذ معناه : أعجبني قيام زيد ، ولا يستقل بالفائدة ما لم ينضمّ إليه جزء آخر ، فكذلك المفتوحة مع جملتها . ولذلك وقعت فاعلة ومفعولة ومضافاً إليها ، وغير ذلك مما تقع فيه المفردات .

ومن وجوه الفرق بينهما أنه لا تصدّر[٦] بالمفتوحة الجملة كما تصدّر[٦] بالمكسورة ، لأنها

(١) المفصل : ٢٩٣ (. . . الحروف المشبهة بالفعل) .
(٢) هو عثمان بن عمر بن يونس أبو عمرو ، تقدم التعريف به في ٤٦٦/١ .
(٣ ـ ٣) ما بين الحاصرتين ساقط من المخطوطة .
(٤) في المخطوطة (خبر) .
(٥) في المخطوطة (الكلام) .
(٦) في المخطوطة (يصدر) .

لو صدِّرت لوقعت مبتدأ ، والمبتدأ معرّض لدخول «إنّ» [٢٩٠/أ] فيؤدي[١] إلى اجتماعهما .

ولأنها قد تكون بمعنى « لعلّ » كما في قوله تعالى : ﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ (الأنعام : ١٠٩) وتلك لها صدر الكلام ، فقصدوا إلى أن تكون هذه مخالفة لتلك في الوضع[٢] . [٣[يقصد من أول الأمر الفرق بينهما أي لعلها][٣] .

١١ ـ إنما

٢٣١/٤

لقصْر الصّفة على الموصوف ، أو الموصوف على الصّفة ، وهي للحصر عند جماعة ، كالنفي والاستثناء . وفرّق البيانيون بينهما ، فقالوا : الأصل أن يكون ما يستعمل له « إنما » مما يعلمه المخاطب ولا ينكِره ؛ كقولك : إنّما هو أخوك ، وإنما[٤] هو صاحبك القديم ؛ لمن يعلم ذلك ويقرّ[٥] به. وما يستعمل له النفي والاستثناء، على العكس، فأصله أن يكون مما يجهله المخاطب وينكره ، نحو : ﴿ وَمَا مِنْ إِلَـٰهٍ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ (آل عمران : ٦٢) .

ثم إنه قد ينزل المعلوم منزلة المجهول لاعتبار[٦] مناسب ، فيستعمل له النفي والاستثناء ، نحو : ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ . . . ﴾ (آل عمران : ١٤٤) الآية ، ونحو : ﴿ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا ﴾ (إبراهيم : ١٠) والرسل ما كانوا على دفع البشرية عن أنفسهم ، وادعاء الملائكية[٧] ؛ لكن الكفّار كانوا يعتقدون أنّ الله لا يرسل إلا الملائكة ، وجعلوا أنهم[٨] بادعائهم النبوّة ينفُون عن أنفسهم البشرية ، فأخرِج الكلام مخرج ما يعتقدون ، وأخرِج الجواب أيضاً مخرج ما قالوا ، حكايةً لقولهم ، كما يحكي المجادِل كلامَ خَصْمه ، ثم يكرّ[٩] عليه بالإبطال ، كأنه قيل : الأمر كما زعمتم أنّنا بشر ، ولكن ليس الأمر كما زعمتم[١٠] من اختصاص الملائكة بالرسالة ، فإن الله يبعث من الملائكة رسلاً ومن الناس .

---

(١) في المخطوطة (ويؤدي) .

(٢) في المخطوطة (الموضع) .

(٣ـ٣) ما بين الحاصرتين ساقط من المطبوعة .

(٤) في المخطوطة (إنما) .

(٥) في المخطوطة (وينويه) .

(٦) في المخطوطة (بالاعتبار) .

(٧) في المخطوطة (الكبرية) .

(٨) في المخطوطة (جعلوهم كأنهم) .

(٩) في المخطوطة (يرد) .

(١٠) في المخطوطة (اعتقدتم) .

وقد ينزّل المجهول منزلة المعلوم لادعاءالمتكلم ظهورَه ، فيستعمل له [« إنما »][(١)] ، كقوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴾ (البقرة : ١١) ، فإنّ كونهم مصلحين منتفٍ فهو[(٢)] مجهول ، بمعنى[(٣)] أنه لم يعلم بينهم صلاح[(٤)] ، فقد نسبوا الإصلاح إلى أنفسهم ، وادّعوْا أنهم كذلك ظاهر جليّ ، ولذلك جاء الردّ عليهم مؤكّداً من وجوه .

١٢ - إلى

٢٣٢/٤

لانتهاءالغاية ، وهي مقابلة [لـ][(٥)] « مِنْ » . ثم لا يخلو أن[(٦)] يقترن بها قرينة تدلّ على أن ما بعدها داخل فيما قبلها، أو غير داخل. [(٧)][وإن لم يقترن بها قرينة تدلّ على أن ما بعدها داخل فيما قبلها أو غير داخل][(٧)] ، فيصار إليه قطعاً ، وإن لم يقترن بها .

واختلف[(٨)] في دخول ما بعدها في حكم ما قبلها على مذاهب :

● (أحدها) : لا تدخل إلا مجازاً ، لأنها تدلُّ علىٰ غاية الشيء ونهايته التي هي حدّه ، وما بعد الحدّ لا يدخل في المحدود؛ ولهذا لم يدخل شيءٌ من الليل في الصوم في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَتِمُّوا ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ ﴾ (البقرة : ١٨٧) .

● (الثاني) : عكسه ، أي أنه يدخل ولا يخرج إلا مجازاً ، بدليل آية الوضوء .

● (والثالث): أنها مشتركة فيهما[(٩)] لوجود الدخول وعدمه .

● (والرابع): إن كان ما بعدها من جنس ما قبلها أو جزءاً[(١٠)] كالمرافق ، دخل ، وإلا فلا[(١١)].

والحق أنه لا يطلق ، فقد يدخل نحو : ﴿ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ ﴾ (المائدة : ٦) ، وقد

---

(١) ساقطة من المخطوطة . (٢) في المخطوطة (أو) .
(٣) في المخطوطة (يعني) .
(٤) في المخطوطة (إصلاح) .
(٥) ساقطة من المطبوعة .
(٦) في المخطوطة (إما) .
(٧ـ٧) ما بين الحاصرتين ساقط من المخطوطة .
(٨) في المخطوطة (فاختلف).
(٩) في المخطوطة (فيها) .
(١٠) في المخطوطة (خبراً) .
(١١) في المخطوطة زيادة وهي (والخامس إن كان معه من والحق . . .) .

لا يدخل نحو : ﴿ ثُمَّ[١] أَتِمُّوا ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ ﴾ (البقرة : ١٨٧) . وقيل في آية المرافق : إنها على بابها ، وذلك أن المرفق هو الموضع الذي يتكىء الإنسان عليه في رأس العضُد وذلك[٢] هو المفصل وفريقه[٣] ، فيدخل فيه مفصل الذراع ، ولا يجب في الغسل أكثر منه . (وقيل) : « إلى » تدل على وجوب الغسل إلى المرافق[٤] ، ولا ينبغي[٥] وجوب غسل المرفق ؛ لأن الحدّ لا يدخل في المحدود ، ولا ينفيه التحديد ، كقولك : سرت إلى الكوفة ، فلا يقتضي دخولها ولا ينفيه ، كذلك المرافق ؛ إلا أنّ غسله ثبت بالسنة . /٢٣٣

ومنشأ الخلاف في آية الوضوء أن « إلى » حرف مشترك ، يكون للغاية والمعيّة ، واليد تطلق في كلام [٢٩٠/ب] العرب على ثلاثة معان : على الكفّين فقط ، وعلى الكف والذراع والعضد[٦] ، فمن جعل « إلى » بمعنى « مع » ، وفهم من اليد مجموع الثلاثة ، أوجب دخوله في الغسل ، ومن فهم من « إلى » الغاية ، ومن اليد ما دون المرفق لم يدخلها في الغسل .

قال الآمديّ[٧] : ويلزم مِنْ جعلها بمعنى « مع » أن يُوجب غسلها إلى المنكب ، لأن العرب تسميه يداً . وقد تأتي بمعنى « مع » كقوله: ﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى ٱللَّهِ﴾ (آل عمران : ٥٢) ﴿ وَيَزِدْكُمْ قُوَّةً إِلَى قُوَّتِكُمْ ﴾ (هود : ٥٢) . ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ ﴾ (النساء : ٢) . ﴿ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ ﴾ (المائدة : ٦) . ﴿ وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ ﴾ (البقرة : ١٤) .

وقيل : ترجع إلى الانتهاء[٨] ، والمعنى في الأول : من يضيف[٩] نصرته إلى نصرة الله ؟ وموضعها حال ، أي مَنْ أنصاري مضافاً إلى الله ؟ . والمعنى في الأخرى : ولا تضيفوا

(١) تصحفت في المخطوطة إلى (وأتموا) .
(٢) في المخطوطة (وذاك) .
(٣) في المخطوطة (وفويقه) .
(٤) العبارة في المخطوطة (غسل المرافق) .
(٥) في المخطوطة (ينفي) .
(٦) في المخطوطة (والمفصل) .
(٧) هو علي بن أبي علي بن محمد التغلبي تقدم التعريف به في ١١٦/٤ .
(٨) في المخطوطة (« إلى » للانتهاء) .
(٩) في المخطوطة (أضيف) .

[١]أموالكم إلى أموالهم[١] ، وكنى عنه بالأكل كما قال : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ ﴾ (البقرة : ١٨٨) أي لا تأخذوا .

وقد تأتي للتبيين ، قال ابن مالك : وهي[٢] المعلّقة في تعجب أو تفضيل بحبّ أو بغض مبينة لفاعلية مصحوبها ، كقوله تعالى : ﴿ قَالَ رَبِّ ٱلسِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ ﴾ (يوسف : ٣٣) . ٢٣٤/٤

ولموافقة اللام كقوله [تعالى] : ﴿ وَٱلْأَمْرُ إِلَيْكِ ﴾ (النمل : ٣٣) . وقيل : للانتهاء ، وأصله والأمر إليك . وكقوله [تعالى] : ﴿ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾ (يونس : ٢٥) وموافقة « في » في قوله تعالى : ﴿ هَلْ لَكَ إِلَى أَنْ تَزَكَّى ﴾ (النازعات : ١٨) ، وقيل : المعنى : بل أدعوك إلى أن تزكّى .

وزائدة ، كقراءة بعضهم : ﴿ [فَاجْعَلْ][٣] أَفْئِدَةً مِنَ النَّاسِ تَهْوَى إِلَيْهِمْ ﴾ (إبراهيم : ٣٧) بفتح الواو.[٤] (وقيل) : ضمّن « تهوى » معنى « تميل » .

(**تنبيه**) من الغريب أن « إلى » قد[٥] تستعمل اسماً ، فيقال : انصرفت من إليك ، كما يقال : غدوت من عليك . حكاه[٦] ابن عصفور[٧] في « **شرح أبيات الإيضاح** » عن ابن الأنباري[٨] . ولم يقف الشيخ أبو[٩] حيان على هذا فقال في « **تفسيره** » في قوله : ﴿ وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ ﴾ (مريم : ٢٥) ، وقوله : ﴿ وَٱضْمُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ ﴾ (القصص : ٣٢) « إلى » حرف جرّ بالإجماع ، وظاهرها أنها متعلقة بـ « هزّي » .

(١ ـ ١) في المخطوطة (أموالهم إلى أموالكم) .
(٢) في المخطوطة (في) .
(٣) ليست في المخطوطة .
(٤) وهي قراءة علي بن أبي طالب رضي الله عنه وزيد بن علي ومحمد بن علي وجعفر بن محمد ومجاهد (**البحر المحيط** ٤٣٣/٥) .
(٥) في المخطوطة (كذا) .
(٦) في المخطوطة (كما قال) .
(٧) هو علي بن مؤمن الإشبيلي تقدم التعريف به في ٤٦٦/١ . وأما كتاب « **شرح أبيات الإيضاح** » ذكره حاجي خليفة في **كشف الظنون** ١٠٣١/٢ ولم يذكر مؤلفه . والجدير ذكره أن كتاب **الإيضاح في النحو** لأبي علي الفارسي شرحه مجموعة من العلماء ذُكر منهم أبو البركات الأنباري ، انظر **كشف الظنون** ٢١٢/١) .
(٨) هو عبد الرحمن أبو البركات الأنباري تقدم التعريف به في ٣٧١/٣ .
(٩) تصحفت في المطبوعة إلى (ابن) . وانظر **البحر المحيط** ١٨٤/٦ .

وكيف يكون ذلك مع القاعدة المشهورة ، أن الفعل لا يتعدّى إلى ضمير متصل . وقد يرفع المتصل وهما لمدلول واحد ، فلا تقول[1] : ضربتني ولا ضربتك إلا في باب ظن ، والضمير المجزور عندهم بالحرف كالمنصوب المستقل، فلا تقول: هزرت[2] إليَّ، ولا هزرت[2] إليك .

٢٣٥/٤

١٣ ـ ألَا بالفتح والتخفيف

* تأتي للاستفتاح ، وفائدته التنبيه على تحقيق ما بعدها ، ولذلك قلّ وقوع الجمل بعدها إلا مصدّرة بنحو ما يُتَلقّى به القسم، نحو: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْمُفْسِدُونَ[3]﴾ (البقرة: ١٢). ﴿ أَلَا إِنَّهُمْ فِي مِرْيَةٍ مِنْ لِقَاءِ رَبِّهِمْ أَلَا إِنَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ مُحِيطٌ ﴾ (فصلت : ٥٤) . ﴿ أَلَا لَعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّالِمِينَ ﴾ (هود : ١٨) . ﴿ أَلَا إِنَّ ثَمُودَا كَفَرُوا رَبَّهُمْ أَلَا بُعْداً لِثَمُودَ ﴾ (هود : ٦٨) . ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ ﴾ (هود : ٨) . ﴿ أَلَا حِينَ يَسْتَغْشُونَ ثِيَابَهُمْ ﴾ (هود : ٥) .

* وتأتي مركبة من كلمتين : همزة الاستفهام ولا النافية . والاستفهام إذا دخل على النفي أفاد تحقيقاً ، كقوله تعالى : ﴿ قَوْمَ فِرْعَوْنَ أَلَا يَتَّقُونَ ﴾ (الشعراء : ١١) . وقوله : ﴿ قَالَ أَلَا تَأْكُلُونَ ﴾ (الذاريات : ٢٧) . والتقدير أنهم ليسوا بمتقين ، وليسوا بآكلين .

* وللعرض وهو طلب بلين ، نحو[4] : ﴿ أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَكُمْ ﴾ (النور : ٢٢) .

﴿ أَلَا تُقَاتِلُونَ قَوْماً نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ ﴾ (التوبة : ١٣) .

٢٣٦/٤

١٤ ـ أَلَّا بالفتح والتشديد

حرف تحضيض ، مركبة من « أن » الناصبة و « لا » النافية ، كقوله تعالى : ﴿ أَلَّا تَعْلُوا عَلَيَّ ﴾ (النمل : ٣١) ، ﴿ أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ ﴾ (النمل : ٢٥) . ثم قيل : المشدّدة أصل

---

(١) في المخطوطة (يقال) .

(٢) في المخطوطة (هزرت) .

(٣) تصحفت في المخطوطة إلى (المفلحون) .

(٤) في المخطوطة (كقوله تعالى) .

والمخفّفة فرع . وقيل بالعكس . وقيل : الهمزة بدل من الهاء ، وبالعكس ، حكاه ابن هشام الخضراوي(١) في « حاشية سيبويه » .

١٥ - إلاَّ

[٢٩١/أ] ترد لمعان :

● (الأول) : الاستثناء . وينقسم إلى متصل ، وهو ما كان المستثنى من جنس المستثنى منه ، نحو جاء القوم إلا زيداً . وإلى منقطع ، وهو ما كان من غير جِنْسِه .

وتقدّر بـ « لكن » ، كقوله : ﴿ لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيْطِرٍ * إِلَّا مَنْ تَوَلَّىٰ وَكَفَرَ ﴾ (الغاشية : ٢٢ - ٢٣) . و[قوله](٢) ﴿ قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِلَّا مَنْ شَاءَ ﴾ (الفرقان : ٥٧) . وقوله : ﴿ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ (الآية : ٢٥) في سورة الانشقاق . و[قوله](٢) ﴿ إِلَّا مَنْ تَوَلَّىٰ وَكَفَرَ ﴾ (الآية : ٢٣) ، في آخر الغاشية .

٢٣٧/٤ وكذلك : ﴿ إِلَّا مَنِ ارْتَضَىٰ مِنْ رَسُولٍ ﴾ (الجن : ٢٧) ، ودخول الفاء في : ﴿فَإِنَّهُ يَسْلُكُ ﴾ دليل انقطاعه ، ولو كان متصلاً لتم الكلام عند قوله : « رسول »(٣) . وقوله : ﴿ إِلَّا تَذْكِرَةً لِمَنْ يَخْشَىٰ ﴾ (طه : ٣) . ويجوز أن تكون ﴿ تذكرة ﴾ بدلا من ﴿ لِتَشْقَىٰ ﴾ (طه : ٢) ، وهو منصوب بـ « أنزلنا » تقديره : ما أنزلنا عليك القرآن إلا تذكرة . (٤[كقولك ما فعلت ذلك إلا هاتيك إلا إكراماً لك]٤) .

وقوله [تعالى] : ﴿ وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَىٰ * إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَىٰ ﴾ (الليل : ١٩ - ٢٠) فابتغاء وجه ربه ليس من جنس النعم التي تجزي .

وقوله : ﴿ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ ﴾ (الحج : ٤٠) . (٥[فقولهم : ﴿ رَبُّنَا اللَّهُ ﴾]٥) ليس بحق يوجب إخراجهم . وقوله : ﴿ لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ

---

(١) هو محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي العلامة أبو عبد الله الأنصاري الخزرجي الأندلسي . من أهل الجزيرة الخضراء ، كان رأساً في العربية عاكفاً على التعليم ، أخذها عن ابن خروف ومصعب والرندي والقراءات عن أبيه وأخذ عنه الشّلوبين وصنف « فصل المقال في أبنية الأفعال » ، « الإفصاح بفوائد الإيضاح » ، « الاقتراح في تلخيص الإيضاح » ، ت ٦٤٦ هـ (بغية الوعاة ٢٦٧/١) .

(٢) ليست في المطبوعة .

(٣) في المخطوطة (ورسول الله) .

(٤ - ٤) ما بين الحاصرتين ساقط من المطبوعة .

(٥ - ٥) العبارة ليست في المخطوطة .

مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي ٱلضَّرَرِ ﴾ (النساء : ٩٥) (١[أي لكنّ أولي الضرر]١) ، لا(٢) حَرَج عليهم في قعودهم ؛ وإنما كان منقطعاً ؛ لأن القاعد عن ضرر ـ وإن كانت له نية الجهاد ـ ليس مستوياً في الأجر مع المجاهد ، لأن الأجر على حسب العمل ، والمجاهد يعمل ببدنه(٣) وقلبه ، والقاعد بقلبه .

وقوله : ﴿ فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ ﴾ (يونس : ٩٨) ، (٤[إذ لو كان متصلاً لكان المعنى : فهل آمنت قرية إلا قوم يونس]٤) فلا يؤمنون ! فيكون طلب الإيمان من خلاف قوم يونس ، وذلك باطل ، لأن الله تعالى يطلب من كلّ شخص الإيمان ، فدلّ على أن المعنى : لكن قوم [يونس](٤) .

٢٣٨/٤ وقال الزجاج(٥) : يمكن اتصاله ، لأن قوله : ﴿ فَلَوْلَا ﴾ في المعنى نفي ، فإن الخطاب لما يقع منه الإيمان ، وذلك إذا كان الكلام نفياً ، كان (٦ما بعد « إلاّ » يوجب٦) إنكاره . قال : ما من قرية آمنت فنفَعها إيمانها إلا قوم يونس . وقد رد عليه الآمدي(٧) بأن جَعْل « إلا » منقطعة عما قبلها لغة فصيحة ، وإن كان جعلها متصلة أكثر ، وحَمْل الكلام على المعنى ليس بقياس .

ومنه قوله تعالى : ﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ﴾ (هود: ٤٣)، فإن «من رحم » بمعنى المرحوم ليس من جنس العاصمين ؛ وإنما هو معصوم ، فدلّ على أنها بمعنى « لكن » . (**فإن قيل**) : يمكن اتصاله على أن ﴿ مَنْ رحم ﴾ بمعنى « الراحم » أي الذي يرحم، فيكون الثاني من جنس الأول. (**قيل**): حَمْل هذه القراءة على القراءة الأخرى، أعني قراءة(٨) ﴿رُحِمَ﴾ بضم الراء، حتى يتفق معنى القراءتين.

(١ ـ ١) العبارة ليست في المطبوعة .

(٢) في المخطوطة (ولا) .

(٣) في المخطوطة (عمال بيده) .

(٤ ـ ٤) ما بين الحاصرتين ساقط من المخطوطة .

(٥) انظر **إعراب القرآن** ٣٣/٣ ـ ٣٥ .

(٦ ـ ٦) العبارة في المخطوطة (كان بعد لا بوجوب) .

(٧) هو علي بن أبي علي بن محمد الآمدي تقدم التعريف به في ١١٦/٤ .

(٨) انظر **البحر المحيط** ٢٢٧/٥ .

● (الثاني) : بمعنى « بل » كقوله تعالى : [(١) ﴿طه * مَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْقُرْآنَ لِتَشْقَىٰ * إِلَّا تَذْكِرَةً . . . ﴾ (طه : ١ إلى ٣) ، أي بل تذكرة .

● (الثالث) : عاطفة بمعنى « الواو » في التشريك ، كقوله تعالى](١) : ﴿ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ (البقرة : ١٥٠) ، معناه « ولا الذين ظلموا » .

وقوله [تعالى] : ﴿ إِنِّي لَا يَخَافُ لَدَيَّ ٱلْمُرْسَلُونَ * إِلَّا مَنْ ظَلَمَ ﴾ (النمل : ١٠ ـ ١١) ، أي ومن ظلم . وتأوّلها الجمهور على الاستثناء المنقطع .

● (الرابع) : بمعنى « غير » إذا كانت صفة . ويعرب الاسم بعد « إلا » إعراب(٢) « غير » كقوله تعالى : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ (الأنبياء : ٢٢) ، وليست هنا للاستثناء . وإلا لكان التقدير : لو كان فيهما آلهة ليس فيهم الله لفسدتا ، وهو باطل . ومثله قوله تعالى : ﴿ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ ﴾ (النور : ٦) ، فلو كان استثناء لكان من غير الجنس؛ لأن «أنفسهم» ليس شهوداً على الزنا؛ لأن الشهداء على الزنا يعتبر فيهم العدد، ولا يسقط الزنا المشهود به بيمين المشهود عليه . ٤/٢٣٩

وإذا جعل وصفاً فقد أمن فيه مخالفة الجنس فـ « إلّا » هي بمنزلة « غير » لا بمعنى الاستثناء ؛ لأن الاستثناء إما من جنس المستثنى منه أو من غير جنسه . ومَنْ توهم في صفة الله واحداً من [٢٩١/ب] الأمرين فقد أبطل .

قال الشيخ عبد القاهر الجرجاني(٣) : هذا توهم منه، وخاطر خطر من غير أصل؛ ويلزم(٤) عليه أن تكون « إلا » في قوله تعالى : ﴿ فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِي إِلَّا رَبَّ ٱلْعَالَمِينَ ﴾ (الشعراء : ٧٧) ، وقوله : ﴿ ضَلَّ مَنْ تَدْعُونَ إِلَّا إِيَّاهُ ﴾ (الإسراء : ٦٧) استثناء ، وأن تكون بمنزلة(٥) « غير » ، وذلك لا يقوله أحد ؛ لأنّ « إلا » إذا كانت صفة ، كان إعراب الاسم الواقع بعدها إعرابَ الموصوف [بها](٦) ، وكان تابعاً له في الرفع والنصب والجرّ .

(١ ـ ١) ما بين الحاصرتين ليس في المخطوطة .
(٢) في المخطوطة (بإعراب) .
(٣) تقدم التعريف به في ٢/٤٢٠ .
(٤) في المخطوطة (ويلزمه) .
(٥) في المخطوطة (بمعنى) .
(٦) ليست في المخطوطة .

(قال) : والاسم بعد « إلا » في الآيتين منصوب كما ترى ، وليس قبل « إلا » في واحد منهما منصوب بإلا .

واعلم أنه يوصف بما بعد « إلا » ، سواء كان استثناء منقطعاً أو متصلاً . قال المبرّد[١] والجرميّ[٢] في قوله تعالى: ﴿إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّنْ أَنجَيْنَا مِنْهُمْ﴾ (هود: ١١٦)، لو قرىء بالرفع «قليل» على الصفة لكان حسناً والاستثناء منقطع .

٤/٢٤٠ ● (الخامس) : بمعنى « بدل » وجعل ابن الضّائع[٣] منه قوله تعالى : ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ (الأنبياء: ٢٢)، أي «بدل اللّه» أي[*] عوض اللّه؛ وبه يخرج على الإشكال المشهور في الاستثناء، وفي الوصف بـ «إلا» من جهة المفهوم .

بقيَ أن يقال : إن ابن مالك[٤] جعلها في الآية صفة ، وأنها للتأكيد لا للتخصيص ، لأنه لو قيل : (٥لو كان فيهما آلهة فَسدتا٥) ، لصحّ ؛ (٦لأن الفساد مرتب٦) على تعدد الآلهة .

فيقال : ما فائدة الوصف المقتضى ها هنا للتأكيد ؟ وجوابه أن « آلهة » تدلّ على الجنس ، أو على الجمع ، فلو اقتصر عليه لتوهم أن الفسادَ مرتب على الجنس من حيث هو ، فأتى بقوله : ﴿ إلا الله ﴾ ليدلّ على أن الفساد مرتب على التعدد . وهذا نظير قولهم في : ﴿ إِلَـٰهَيْنِ ٱثْنَيْنِ ﴾ (النحل : ٥١) ، أنّ الوصف هنا مخصص لا مؤكد ، لأن ﴿ إلٰهين ﴾[٧]

---

(١) انظر المقتضب ٤/٤١٦ هذا باب ما يقع في الاستثناء من غير نوع المذكور قبله .
(٢) هو صالح بن إسحاق أبو عمر الجرمي النحوي وسمي جرمي لأنه نزل في جرْم وهي من قبائل اليمن بصري ، قدم بغداد، وناظر بها يحيى بن زياد الفراء ، أخذ عن الأخفش ويونس بن حبيب ولم يلْق سيبويه وكان ذا دين قال المبرد : « كان الجرمي أثبت القوم في كتاب سيبويه وعليه قرأت الجماعة وكان عالماً باللغة وله كتاب في السيرة عجيب » . وله في النحو « الفرخ » معناه فرخ كتاب سيبويه و « الأبنية » و « العروض » وغيرها ت ٢٢٥ هـ (القفطي ، إنباه الرواة ٢/٨٠) .
(٣) هو علي بن محمد بن علي الكتامي تقدم التعريف به في ٢/٣٦٤. وانظر قوله في مغني اللبيب ١/٧١ (إلاّ) .
(*) في المخطوطة (أو).
(٤) هو جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك تقدم التعريف به في ١/٣٨١.
(٥) عبارة المخطوطة ﴿ لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا ﴾ .
(٦) عبارة المخطوطة (إن الفساد ترتب) .
(٧) في المخطوطة (الجنس) .

يدل على الجنسية وعلى التثنية، فلو اقتصر عليه لم يفهم النّهي عن أحدهما، فأتى بـ « اثنين» ليدلّ على أن النهيَ عن الاثنين على ما سبق.

● (**السادس**) : للحصر إذا تقدمها نفي :

[إما][1] صريح ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَا يَأْتِيهِـمْ مِنْ رَسُـولٍ إِلَّا كَانُـوا بِهِ يَسْتَهْـزِئُونَ ﴾ (الحجر : ١١) . أو مقدّر ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى ٱلْخَاشِعِينَ ﴾ (البقرة : ٤٥) ، فإن « إلا » ما دخلت بعد لفظ الإيجاب إلا لتأويل ما سبق إلا بالنفي ، أي فإنها لا[2] تسهل ، وهو معنى « كبيرة » ، [وإما][3] لأن الكلام صادق معها ، أي وإنها لكبيـرة على كلّ أحد إلا على الخاشعين ، بخلاف ضربت إلا زيداً ، فإنه لا يصدق .

● (**السابع**) : مركبة من « إن » الشرطية ، و« لا » النافية ، ووقعت في عدة مواقع من القرآن . نحو : ﴿ إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ ﴾ (التوبة : ٤٠) . ﴿ إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُنْ فِتْنَةٌ فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ (الأنفـال : ٧٣) . ﴿ إِلَّا تَنْفِرُوا يُعَـذِّبْكُمْ ﴾ (التـوبـة : ٣٩) . ﴿ وَإِلَّا تَغْفِـرْ لِي وَتَرْحَمْنِي أَكُنْ مِنَ ٱلْخَاسِـرِينَ ﴾ (هود : ٤٧) . ﴿ وَإِلَّا تَصْـرِفْ عَنِّي كَيْدَهُنَّ ﴾ (يـوسف : ٣٣) . ٢٤١/٤

ولأجل الشبَه الصوريّ غلِط بعضهم فقال في « إلا[4] تفعلوه » : إنّ الاستثنـاء منقطع أو متصل . وعجبت من ابن مالك[5] في شرح « **التسهيل** » حيث عدّها في أقسام « إلا » ، لكنـه في « **شرح الكافية**[6] » قال في باب الاستثناء : لا حاجة للاحتراز عنها .

(**فائدة**) قال الرماني[7] في « **تفسيره** » : معنى « إلا » : اللازم لها الاختصاص بالشيء دون غيره ، فإذا قلت : جاءني القوم إلا زيداً ، فقد اختصصتَ زيداً بأنه لم يجيء ، وإذا قلت : ما

(١) ساقطة من المخطوطة .
(٢) عبارة المخطوطة (لا أو لا يسهل) .
(٣) ساقطة من المخطوطة .
(٤) في المخطوطة (إن لا) .
(٥) هو جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك تقدم التعريف به في ٣٨١/١ وبكتابه في ٣٥٧/٢ وانظر المغني ٧٣/١ .
(٦) تقدم التعريف بالكتاب في ٨٦/٣ .
(٧) هو علي بن عيسى الرماني تقدم التعريف به في ١١١/١ .وبتفسيره في ٣٧٣/٢.

جاءني إلا زيد ، فقد اختصصته بالمجيء . وإذا قلت : ما جاءني زيد إلا راكباً ، فقد اختصصت[١] هذه[٢] الحال دون غيرها ، من المشي والعدْو ونحوه .

٢٤٢/٤

١٦ ـ أمَّا المفتوحة الهمزة المشدّدة الميم

كلمة فيها معنى الشرط ، بدليل لزوم الفاء في جوابها . وقدّرها سيبويه[٣] بـ « مهما » ، وفائدتها في الكلام : أنها تُكسبه فضل تأكيد ، تقول : زيد ذاهب ؛ فإذا قصدت [٢٩٢/أ] أنه لا محالة ذاهب ، قلت : أمّا زيد فذاهب . ولهذا قال سيبويه[٣] : مهما يكن من شيء فزيد ذاهب .

وفي إيرادها في قوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ ﴾ (البقرة : ٢٦) إحماد عظيم للمؤمنين[٤] ، ونعيٌ على الكافرين لرميهم[٥] بالكلمة الحمقاء .

والاسم الواقع بعدها ، إن كان مرفوعاً فهو مبتدأ ، كقوله [تعالى] : ﴿ أَمَّا ٱلسَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ ﴾ (الكهف : ٧٩) ، ﴿ وَأَمَّا ٱلْغُلَامُ ﴾ (الكهف : ٨٠) ، ﴿ وَأَمَّا ٱلْجِدَارُ ﴾ (الكهف : ٨٢) . وإن كان منصوباً ، فالناصب له ما بعد الفاء على الأصح ، كقوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ * وَأَمَّا ٱلسَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ ﴾ (الضحى : ٩ ـ ١٠) . وقرىء : ﴿ وَأَمَّا ثَمُود فَهَدَيْنَاهُمْ ﴾ (فصلت : ١٧) ، بالرفع والنصب[٦] ، فالرفع بالابتداء لاشتغال الفعل عنهم بضميرهم .

وتُذكر لتفصيل ما أجمله المخاطب . وللاقتصار[٧] على بعض ما ادّعى . (فالأول) كقوله [تعالى] : ﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ شَقُوا فَفِي ٱلنَّارِ ﴾ (هود : ١٠٦) ، ﴿ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي ٱلْجَنَّةِ ﴾ (هود: ١٠٨)، فهذا تفصيل لما جُمِع في قوله تعالى : ﴿ذَٰلِكَ يَوْمٌ مَجْمُوعٌ لَهُ ٱلنَّاسُ﴾

٢٤٣/٤

---

(١) في المخطوطة (اختصصته) .

(٢) في المخطوطة (بهذه) .

(٣) في الكتاب ٤/٢٣٥ (أمّا).

(٤) في المخطوطة (على المؤمنين) .

(٥) في المخطوطة (لزمتهم) .

(٦) وأما ثمود بالرفع والتنوين قراءة يحيى والأعمش ، وأما ثمودَ بالنصب بدون تنوين قراءة ابن أبي إسحاق وعيسى الثقفي (ابن خالويه ، المختصر : ١٣٣) .

(٧) في المخطوطة (والاقتصار) .

(هود : ١٠٣) ، وبيان أحكام الشقيّ والسعيد . (والثاني) : كما لو قيل : زيد عالم شجاع كريم ؛ فيقال : أمّا زيد فعالم ، أي لا يثبت له بما ادّعى سِوَى العلم .

واختُلف في تعدد الأقسام بها[١] ، فقيل : إنه لازم ، وحمل قوله تعالى : ﴿ وَٱلرَّاسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ ﴾ (آل عمران : ٧) على معنى « وأما الراسخون » ، ليحصل بذلك التعدد بعدها ، وقطعه عن قوله :﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ (آل عمران : ٧) . ومنهم من قال: إنه غير[٢] لازم ، بل قد يذكر فيها قسم واحد . ولا ينافي ذلك أن تكون للتفصيل[٣] لما في نفس المتكلم ، كقوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ ﴾ (آل عمران : ٧) . حكَى القولين ابن جمعة الموصلي[٤] في شرح « الدرة » وصحح الأول .

والأقرب الثاني ، والتقدير في الآية : « وأما غيرهم فيؤمنون به ويكِلون معناه إلى ربهم » ودل[٥] عليه : ﴿ وَٱلرَّاسِخُونَ . . . ﴾ الآية . قال بعضهم : [وهذا][٦] المعنى هو المشار إليه في آية البقرة: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُوا﴾ (الآية: ٢٦)، إلى قوله: ﴿وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا ٱلْفَاسِقِينَ﴾ (الآية: ٢٦).

وهذا حكاه ابن قتيبة [٧] عن بعض المتقدمين ، قال : فالفاسقون ها هنا هم الذين في قلوبهم زيغ، وهم الضالّون بالتمثيل. ثم خالفه فقال: وأنت إذا جعلت المتبعين المتشابِهَ[٨] بالتأويل المنافقين في اليهود المحرّفين له دون المؤمنين، كما قال اللّه تعالى: ﴿فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ﴾ (آل عمران: ٧) أي غير الإسلام، وضح لك الأمر وصحّ ما قلناه من معرفة الراسخين بالمتشابه، وعلى هذا فالوقف على: ﴿وَٱلرَّاسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ﴾ (آل عمران: ٧). ٢٤٤/٤

(١) في المخطوطة (بعدها) .

(٢) في المخطوطة (لم يكن لازماً) . (٣) في المخطوطة (يكون للتفضيل) .

(٤) هو عبد العزيز بن زيد بن جمعة الموصلي النحوي قال ابن رافع : «شرح الألفية والأنموذج» قرأ عليه أبو الحسين بن السباك قال السيوطي «هو المشهور بابن القواس» «شرح ألفية ابن مُعْط» «وكافية ابن الحاجب» (بغية الوعاة ٢/ ٩٩) وكتابه شرح للدُّرَّة الألفية لابن معْط المعروف باسم «ألفية ابن معْط» وهو مخطوط بالاسكوريال (٢) برقم (٩) بروكلمان بالألمانية ,S1:530, G1:283 .

(٥) في المخطوطة (رد) . (٦) ساقطة من المخطوطة .

(٧) هو عبد الله بن مسلم تقدم التعريف به في ١/ ١٦٠. وانظر قوله في كتابه تأويل مشكل القرآن : ٩٨ ـ ١٠٢ بتصرف .

(٨) في المخطوطة (المبتغين المثلية) .

وأما قوله تعالى : ﴿ وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ ٱلْيَمِينِ ۞ فَسَلَامٌ لَكَ ﴾ (الواقعة : ٩٠ ـ ٩١) ، فقيل : الفاء جواب « أما » ، ويكون الشرط لا جواب له ، وقد سدّ جواب « أما » مسدّ جواب الشرط . (١[وقيل : بل جواب الشرط]١) ، والشّرط وجوابه سدّ [مسدّ](١) جواب « أما » . وتجيء أيضاً مركبة من « أم » المنقطعة و « ما »(٢) الاستفهامية ، وأدغمت الميم في الميم ، كقوله تعالى : ﴿أَمَّا ذَا(٣) كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ (النمل : ٨٤).

١٧ ـ إمّا المكسورة المشدّدة

٢٤٥/٤

[تكون تخيير](٤) نحو : اشتر لي(٥) ، إما لحماً وإما لبناً . وكقوله تعالى : ﴿ إِمَّا أَنْ تُعَذِّبَ وَإِمَّا أَنْ تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْناً ﴾ (الكهف : ٨٦) . ﴿ إِمَّا أَنْ تُلْقِيَ وَإِمَّا أَنْ نَكُونَ ﴾ (طه : ٦٥) . ﴿ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً ﴾ (محمد : ٤) وانتصب (٦« مَنًّا » و « فداءً » على المصدر ، أي٦) مِنْ « مننتم » و «فاديتم » .

وقال صاحب « الأزهية »(٧) : حُكْمها في هذا القسم التكرير ، ولا تكرير إذا كان في الكلام عِوَض من تكريرها ، تقول : إما تقول الحق وإلا فاسكت ، و « إلا » بمعنى « إما » . وبمعنى الإبهام ، نحو : ﴿ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ ﴾ (التوبة : ١٠٦) . ﴿ إِمَّا ٱلْعَذَابَ وَإِمَّا ٱلسَّاعَةَ ﴾ (مريم : ٧٥) . ﴿ إِمَّا شَاكِراً وَإِمَّا كَفُوراً ﴾ (الإنسان : ٣) .

(١ ـ ١) ما بين الحاصرتين ساقط من المخطوطة .
(٢) في المخطوطة (أما) .
(٣) في المطبوعة ﴿أمْ ماذا﴾.
(٤) ساقطة من المطبوعة .
(٥) في المخطوطة (اشتري) .
(٦ ـ ٦) عبارة المخطوطة (وأما فداء على المصدرية) .
(٧) هو علي بن محمد الهروي النحوي من أهل « هراة » قدم مصر واستوطنها روى عن الأزهري وهو أول من أدخل نسخة من كتاب « الصحاح » للجوهري مصر ، وصنف كتاباً كبيراً في النحو عدة مجلدات ، وصنف كتاباً في معاني العوامل سماه « الأزهية » ، وله مختصر في النحو سماه « المرشد » ت ٤١٥ هـ (القفطي ، إنباه الرواة ٢/٣١١) . وكتابه طبع بعنوان الأزهية في علم الحروف بتحقيق عبد المعين الملّوحي ، في دمشق بمجمع اللغة العربية عام ١٣٩١/١٩٧١ م وأعيد طبعه عام ١٤٠٢ هـ/١٩٨٢ م معجم المنجد ١٥١/٤ ، أخبار التراث ٢٧/٢ و ٢٧/٧) .

وتكـون(١) بمعنى الشـرطيـة(٢)، مـركبـة من « إن » الشـرطيـة و « مـا(٣) » الـزائـدة [٢٩٢/ب] ، وهذه لا تكرر .

والأكثر في جوابها نون التوكيد ، نحو : ﴿ فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَداً ﴾ (مريم : ٢٦) ﴿قُلْ رَبِّ إِمَّا تُرِيَنِّي مَـايُوعَدُونَ ﴾ (المؤمنون: ٩٣). ﴿فَإِمَّا تَثْقَفَنَّهُمْ فِي ٱلْحَرْبِ [فَشَرِّدْ بِهِمْ](٤)﴾(الأنفال : ٥٧) . ﴿ وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً ﴾ (الأنفال : ٥٨) . وإنما دخلت معها نون التوكيد للفرق بينها وبين التي للتخيير . ٢٤٦/٤

واختلف في قوله تعالى: ﴿إِمَّا شَاكِراً وَإِمَّا كَفُوراً﴾ (الإنسان: ٣)، فقال البصريون: للتخيير، فانتصاب «شاكراً» و«كفوراً» [إدعاء](٥) على الحال. (وقيل): التخيير هنا راجع إلى إخبار الله بأنه يفعل ما يشاء . (وقيل) : حال مقيّدة(٦) ، أي إمّا إن تجد عندهما الشكر ، فهو علامة السعادة ، أو الكفر فهو علامة الشقاوة ، فعلَى هذا تكون للتفصيل . وأجاز الكوفيون أن تكون ها هنا شرطية ، أي إن شكر وإن كفر . قال مكي(٧) : « وهذا ممنوع ، لأن الشرطية لا تدخل على الأسماء إلا أن تُضمر بعد « إن » فعلا ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ ﴾ (التوبة : ٦) ، ولا يجب إضماره [هنـا](٨)، لأنه يلزم رفـع « شاكـر » بذلـك الفعل » .

ورَد عليه ابن الشّجريّ(٩) ، بأن النحويين يضمرون بعد « إن » الشرطية فعلاً يفسره(١٠)ما بعده ، [لأنه](١١)من لفظه ، فيرتفع الاسم بعد أن يكون فاعلاً لذلك المضمر ؛ كقوله تعالى :

---

(١) في المخطوطة (أو تكون) .

(٢) في المخطوطة (الشرط).

(٣) في المخطوطة (أما) .

(٤) ليست في المخطوطة .

(٥) ساقطة من المطبوعة .

(٦) في المخطوطة (مقدرة) .

(٧) انظر مشكل إعراب القرآن ٧٨٢/٢ ، بتصرف .

(٨) ساقطة من المخطوطة .

(٩) انظر الأمالي الشجرية ٣٤٦/٢ .

(١٠) تصحفت في المخطوطة إلى (فلا يفسرون) .

(١١) ساقطة من المطبوعة .

﴿ إِنِ ٱمْرُؤٌا هَلَكَ ﴾ (النساء : ١٧٦) ، ﴿ وَإِنِ ٱمْرَأَةٌ خَافَتْ ﴾ (النساء : ١٢٨) ، كذلك يُضمرون بعده أفعالاً تنصب الاسم ، بأنه مفعول [به][1] كقولك : إن زيداً أكرمتَه نفعك[2] ، أي إن أكرمت.

١٨ ـ أَلْ

تقدمت بأقسامها في قاعدة التنكير [والتعريف][3]

١٩ ـ الآن

٢٤٧/٤

اسم للوقت الحاضر بالحقيقة . وقد تستعمل في غيره مجازاً . وقال قوم : هي حدّ للزّمانين ، أي ظرف للماضي وظرف للمستقبل . وقد يتجوّز بها عما قَرُب من الماضي ، وما يقرب من المستقبل . حكاه أبو البقاء في[4] « اللباب » . وقال ابن مالك[5] : لوقت حضر جميعه ، كوقت[6] فعل الإنشاء حال النطق به ، أو ببعضه ، كقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ يَسْتَمِعِ ٱلآنَ يَجِدْ لَهُ شِهَاباً رَصَداً ﴾ (الجن : ٩) ، ﴿ ٱلآنَ خَفَّفَ ٱللَّهُ عَنْكُمْ ﴾ (الأنفال : ٦٦) .

وهذا سبقه إليه الفارسي[7] ، فقال : « الآن[8] » يراد به الوقت الحاضر ، ثم قد تتّسِعُ[9] فيه العرب فتقول : أنا الآن أنظر في العلم ، وليس الغرض[10] أنه في ذلك الوقت اليسير يفعل ذلك ، ولكن الغرض أنه في وقته ذلك ، وما[11] أتى بعده ، كما تقول : أنا اليوم خارج ، تريد[12] به اليوم الذي عقب الليلة . قال ابن مالك : وظرفيتُه غالبة ، لا لازمة .

---

(١) ساقطة من المخطوطة .
(٢) في المخطوطة (ينفعك) .
(٣) ساقطة من المخطوطة .
(٤) هو عبد الله بن الحسين العكبري تقدم التعريف به في ١/١٥٩ ، وبكتابه في ٢/١١ .
(٥) هو محمد بن عبد الله بن مالك تقدم التعريف به في ١/٣٨١ .
(٦) في المخطوطة (كفعل) بدل (كوقت فعل) .
(٧) هو الحسن بن أحمد الفارسي تقدم التعريف به في ١/٣٧٥ .
(٨) في المخطوطة (إلا أن) .
(٩) في المخطوطة (يتبع) .
(١٠) في المخطوطة (الفرص) .
(١١) في المخطوطة (وأما) .
(١٢) في المخطوطة (يريد) .

٢٠ ـ أُفّ

٢٤٨/٤

صوت يستعمل عند التكرّه والتضجر ، واختلف في قوله تعالى : ﴿ فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ ﴾ (الإسراء : ٢٣) فقيل[١] : اسمٌ لفعل الأمر ، أي كُفّا ، أو اتركا . (وقيل) : اسم لفعل ماض[٢] ، أي كرهت وتضجرت[٣] . حكاهما أبو البقاء[٤] . وحكى غيره ثالثاً ؛ أنه اسم لفعل مضارع ، أي أتضجّر منكما .

وأما قوله تعالى في سورة الأنبياء : ﴿أُفٍّ لَكُمْ﴾ (الآية : ٦٧) ، فأحاله[٥] أبو البقاء[٦] على ما سبق في الإسراء ، وقضيته تساوي المعنيين . وقال العزيزي[٧] في « غريبه » في هذه : أي تلفاً[٨] لكم ، فغاير بينهما ، وهو الظاهر . وفسّر صاحب «الصحاح[٩] » أف ، بمعنى « قذراً » .

٢١ ـ أنّى

٢٤٩/٤

مشتركة بين الاستفهام والشرط ، ففي الشرط تكون بمعنى « أين » ، نحو : أنّى يقم زيد يقم عمرو .

وتأتي بمعنى « كيف » ، كقوله تعالى : ﴿ أَنَّىٰ يُحْيِي هَـٰذِهِ ٱللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا ﴾ (البقرة : ٢٥٩) . ﴿ فَأَنَّىٰ لَهُمْ ﴾ (محمد : ١٨) ، ﴿ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ ﴾ (التوبة : ٣٠) . ﴿ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ ﴾ (البقرة : ٢٢٣) ، أي كيف شئتم ، مقبلة ومدبرة . وقال الضحاك[١٠]:

---

(١) في المخطوطة (فعل) .
(٢) في المخطوطة (مّا من) .
(٣) في المخطوطة (ضجرت) .
(٤) انظر إملاء ما منّ به الرحمٰن ٢/٤٩ ـ ٥٠ .
(٥) في المطبوعة (فأحال) .
(٦) انظر إملاء ما منّ به الرحمٰن ٢/٧٤ .
(٧) هو محمد بن عزيز السجستاني تقدم التعريف به في ١/٣٩٣. وانظر قوله في نزهة القلوب : ٢٩ مادة (أف) .
(٨) في المخطوطة (تباً) .
(٩) هو إسماعيل بن حماد الجوهري تقدم التعريف به في ١/٣٧٣، وانظر قوله في الصحاح ٢/١٣٣٠ .
(١٠) أخرجه الطبري في التفسير ٢/٢٣٣ .

متى شئتم . (١[ويردّه سبب(٢) نزول الآية . وقال بعضهم]١) : من أيّ جهة شئتم ، وهو طبق سبب النزول .

وتجيء بمعنى «من أين» نحو. ﴿أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا﴾ (آل عمران: ٣٧). وقوله: ﴿أَنَّىٰ يَكُونُ لِي وَلَدٌ﴾ (آل عمران: ٤٧) ﴿أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَامٌ﴾ (آل عمران: ٤٠). قال ابن فارس(٣): والأجود أن يقال في هذا أيضاً «كيف». وقال ابن قتيبة(٤): المعنيان متقاربان. وقرىء شاذاً(٥): ﴿ أَنَّا صَبَبْنَا ٱلْمَاءَ صَبًّا﴾(عبس: ٢٥) أي «من أين»، فيكون الوقف عند قوله ﴿إلى طعامه﴾ (عبس: ٢٤).

٤/٢٥٠ وتكون بمعنى « متى » [٢٩٣/أ] كقوله تعالى : ﴿ أَنَّىٰ يُحْيِي هَٰذِهِ ٱللَّهُ [بَعْدَ مَوْتِهَا](٧) ﴾ (البقرة : ٢٥٩) .

وقوله ﴿ قُلْتُمْ أَنَّىٰ هَٰذَا ﴾ (آل عمران : ١٦٥) ، ويحتمل أن يكون معناه « من أين » . والحاصل أنها للسؤال عن الحال وعن المكان . قال الفراء : أنّى مشاكلة لمعنى « أين » إلا أنّ « أين » للموضع(٨) خاصة ، « وأنى » تصلح لغير ذلك .

وقال ابن الدهان(٩) : فيها معنًى يزيد على « أين » لأنه لو قال : أين لك هذا ؟ كان يقصّر(١٠) عن معنى « أنى لك » لأن معنى « أنّى لك » « من أين لك » [فإن](١١) معناه مع حرف الجرّ ، لأنّه يرى أنه وقع في الجواب ، كذلك قوله(١٢) : ﴿ هُوَ مِنْ عِنْدِ ٱللَّهِ ﴾ (آل عمران : ٣٧) ، ولم يقل : هو عند الله . وجواب « أنّى لك [هذا](١٣)» غير جواب « من أين لك هذا » ، فاعرفه .

(١ ـ ١) ما بين الحاصرتين ساقط من المخطوطة .

(٢) سبب النزول ذكره القرطبي في التفسير ٩٢/٣ .

(٣) انظر كتابه الصاحبي في فقه اللغة : ١١٣ باب (أنىٰ) .

(٤) انظر تأويل مشكل القرآن : ٥٢٥ (أنى) .

(٥) (أَنّىٰ صببنا) بفتح الألف والإمالة، قال ابن خالويه : «سمعت ابن الأنباري يحكيها» انظر المختصر : ١٦٩.

(٦) في المخطوطة (إنا) .

(٧) ليست في المخطوطة .

(٨) في المخطوطة (للمواضع).

(٩) هو سعيد بن المبارك بن علي ، تقدم التعريف به في ٤٩٣/٢ .

(١٠) في المخطوطة (نقص) .

(١١) ساقطة من المخطوطة .

(١٢) في المخطوطة (بقوله) .

(١٣) ساقطة من المطبوعة .

٢٥١/٤

٢٢ ـ أيّان

في «الكشاف»[(١)] في آخر سورة الأعراف. قيل اشتقاقه[(٢)]: من «أيّ» «فعلان»[(٣)] منه ، لأن معناه ، أيّ وقت ، وأيّ فعل ، من أويت إليه ، لأن البعض آوٍ إلى الكلّ ، متساند[(٤)] إليه . وهو بعيد . وقيل : أصله : أيّ [أوانٍ][(٥)] .

وقال السكاكي[(٦)] : جاء « أيان » بفتح الهمزة وكسرها ، وكسر همزتها يمنع من أن يكون أصلها أيّ أوانٍ[(٧)]، كما قال بعضهم، حذفت الهمزة من أوان[(٨)]» والياء الثانية من «أيّ» فبعد قلب الواو واللام ياء أدغمت الياء الساكنة [فيها][(٩)]. وجعلت الكلمتان واحدة.

وهي في الأزمان ، بمنزلة « متى » [(١٠)][إلا أن « متى » أشهر منها ، وفي « أيان » تعظيم ولا تستعمل إلا في موضع التفخيم ، بخلاف « متى »][(١٠)] قال تعالى : ﴿ أَيَّانَ مُرْسَاهَا ﴾ (الأعراف: ١٨٧) ﴿أَيَّانَ يُبْعَثُونَ﴾ (النحل: ٢١)، ﴿أَيَّانَ يَوْمُ ٱلدِّينِ﴾ (الذاريات: ١٢) ، ﴿ أَيَّانَ يَوْمُ ٱلْقِيَامَةِ ﴾ (القيامة : ٦) . و[كذا][(١١)] قال صاحب[(١٢)] « البسيط » : إنها[(١٣)] تستعمل في الاستفهام عن الشيء المعظّم أمره .

قال : وسكت الجمهور عن كونها شرطاً . وذكر بعض المتأخرين مجيئها ، لدلالتها بمنزلة « متى » ، ولكن لم يسمع ذلك .

---

(١) الكشاف ١٠٧/٢ .

(٢) في المخطوطة (استفهامه) .

(٣) في المخطوطة (فعلاً زمنه) .

(٤) في المخطوطة (متسانداً) .

(٥) ساقطة من المخطوطة .

(٦) هو يوسف بن محمد السكاكي تقدم التعريف به في ١٦٣/١ وانظر قوله في كتابه مفتاح العلوم: ٣٠٨ الباب الثاني في الاستفهام بتصرف.

(٧) في المخطوطة (أي وأن) .

(٨) في المخطوطة (أن) .

(٩) ساقطة من المخطوطة .

(١٠ ـ ١٠) ما بين الحاصرتين ساقط من المخطوطة .

(١١) ساقطة من المخطوطة .

(١٢) هو حسن بن محمد الاستراباذي تقدم التعريف به وبكتابه في ٤٦٤/٢ .

(١٣) في المخطوطة (إنما) .

٢٣ - إي

حرف جواب بمعنى « نعم » ، كقوله تعالى : ﴿ وَيَسْتَنبِئُونَكَ أَحَقٌّ هُوَ قُلْ إِي وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقٌّ ﴾ (يونس : ٥٣) ، ولا يأتي قبل النهي صلة لها .

٢٥٢/٤

٢٤ - حرف الباء

أصله للإلصاق ، ومعناه اختلاط الشيء بالشيء ، ويكون حقيقة ، وهو الأكثر ، نحو : « به داء » ، ومجازاً كـ[١] « مررت به » ، إذ معناه[٢] : جعلت مروري ملصَقاً بمكان قريب منه ، لا به ، فهو وارد على الاتساع . وقد جعلوا منه قوله تعالى : ﴿ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ ﴾ (المائدة : ٦) .

وقد تأتي زائدة: إمّا مع الخبر؛ نحو: ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا﴾ (الشورى: ٤٠) . وإما مع الفاعل ، نحو : ﴿ وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً ﴾ (النساء : ٧٩) فـ « الله » فاعل و « شهيداً » نصب على الحال أو التمييز ، والباء زائدة ، ودخلت[٣] لتأكيد الاتصال ، أي لتأكيد شدّة ارتباط الفعل بالفاعل ، لأنّ الفعل يطلب فاعلَه طلباً لا بدّ منه ، والباء توصل الأول إلى الثاني ، فكأنّ الفعل يصل إلى الفاعل ، وزادته الباء اتصالاً .

قال ابن الشجري[٤] : فعلوا ذلك ؛ إيذاناً بأن الكفاية من الله ليست كالكفاية من غيره في عظم المنزلة ، فضوعف لفظها ليضاعف[٥] معناها . وقيل : دخلت الباء لتدلّ على المعنى ؛ لأن المعنى : اكتفوا بالله . وقيل : الفاعل مقدر[٦] ، والتقدير كفى الاكتفاء بالله ، فحذف المصدر وبقِيَ معموله دالاً عليه . وفيه نظر ، لأن الباء إذا سقطت ارتفع اسم الله على الفاعلية ، كقوله :

٢٥٣/٤

* كفى الشيبُ والإسلام للمرء ناهياً[٧] *

---

(١) في المخطوطة (نحو مررت) .

(٢) في المخطوطة (ومعناه) .

(٣) في المخطوطة (دخلت) .

(٤) انظر الأمالي الشجرية : ١٠٢ (التتمة) المجلس الثالث والثمانون . بتصرف .

(٥) في المخطوطة (لتضاعف) .

(٦) في المخطوطة (مصدر) .

(٧) البيت لسحيم ، عبد بني الحساس ، ذكره ابن الشجري في الأمالي : ١٠٢ (التتمة) ، والبغدادي في الخزانة ٢٧٣/١ ، وصدره:

* عُمَيْرَةَ وَدِّعْ إنْ تَجَهَّزْتَ غَادِياً *

وإمـا مع المفعـول ، كقولـه تعالى : ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ ﴾ (البقـرة : ١٩٥) . وقوله : ﴿ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ ﴾ (الممتحنة : ١) ، أي تبـذلونهـا لهم . وقولـه : ﴿ ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ [ٱلَّذِي خَلَقَ][1] ﴾ (العلق : ١) .

[2][قـال الفارسي وهي زائـدة كقـولـه لا تقـراان بـالسـور][2]وقـولـه تعالى]: ﴿ بِأَيِّيكُمُ ٱلْمَفْتُونُ ﴾ (القلم : ٦) [إن][3] جعلت « المفتون » اسم مفعـول لا مصدراً ، كـالمعقـول والمعسور والميسور . وقوله : ﴿ عَيْناً يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ ﴾ (الإنسان : ٦) . ﴿ وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ ﴾(الحج : ٢٥) . ﴿ تَنْبُتُ بِالدُّهْنِ ﴾ (المؤمنون : ٢٠) . وقوله : ﴿ وامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ﴾ (المائدة: ٦)، ونحوه.

والجمهور على أنها لا تجيء زائدة ، وأنّه[4] إنما يجوز الحكم بزيادتها إذا تأدى المعنى المقصود بوجودها وحالة عدمها على السـواء ، وليس [٢٩٣/ب] كذلـك هذه الأمثلة ، فـإن معنى : ﴿ [وَكَفَى][5] بِـاللَّهِ شَهِيداً ﴾ (النسـاء : ٧٩) ، كمـا هي في : أحسِنْ بـزيـد[6] ! ومعنى ﴿ ٱمْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ ﴾ : اجعلوا المسح ملاصقاً برؤوسكم ، وكذا ﴿ بوجوهكم ﴾ ، أشار إلى مباشرة العضو بالمسح ، وإنما لم يحسن في آية الغسل « فاغسلوا بوجوهكم » لدلالة الغسل على المباشرة ، وهذا كمـا تتعين المباشـرة في قولـك : « أمسكت به » وتحتملهـا في « أمسكته » .

٢٥٤/٤ وأما قوله : ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ ﴾ (البقرة : ١٩٥) ، فحذف المفعول للاختصار . وأما ﴿ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ ﴾ (الممتحنة : ١) فمعناه : تلقون إليهم النصيحة بالمودة . وقال ابن النحاس(*): معناه تخبرونهم بما يخبِر به الرجلُ أهل مودته. وقال السهيلي[7]: [ضمّن][8] ﴿ تلقون ﴾ معنى « ترمون »[9] ، من الرمي بالشيء ، يقال[10]: ألقى زيد إليّ بكذا ، أي رمى به ؛ وفي[11] الآية إنما هو إلقـاء بكتاب أو بـرسـالـة ، فعبّر عنـه بالمـودة ، لأنه من أفعـال أهل

---

(١) ليست في المخطوطة . (٣) ساقطة من المطبوعة . (٥) ليست من المخطوطة .
(٢ـ٢) ما بين الحاصرتين ساقط من المطبوعة . (٤) في المخطوطة (فإنه) . (٦) في المخطوطة (أذن زيد) .
(*) لعله محمد بن إبراهيم، ابن النحاس، تقدمت ترجمته في ٣٤٣/٣.
(٧) انظر قوله في كتابه « الروض الأنف » ٩٨/٤ بدء فتح مكة ، معنى ﴿ تلقون إليهم بالمودة ﴾ .
(٨) ساقطة من المخطوطة . (١٠) في المخطوطة (تقول) .
(٩) في المخطوطة (يرمون) . (١١) في المخطوطة (وهو) .

المودة ، فلهذا جيء بالباء .

وأما قوله : ﴿ كَفَى بِنَفْسِكَ ٱلْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيباً ﴾ (الإسراء : ١٤) ، فليست زائـدة ، وإلاّ لَلَحِقَ الفعلَ قبلهَا علامةُ التأنيث ، لأنه للنفس ، وهو مما يغلب تأنيثه . وجـوز في الفعل وجهان: (أحدهما) أن تكون «كان» مقدرة بعد «كفى»، ويكون «بنفسك» صفة له قائمة مقامه . (والثاني) : أنه مضمر يفسره المنصوب بعده ، أعني « حسيباً » ، كقولـك[1] : نعم رجلاً[2] زيد .

وتجيء للتعدية ، وهي القائمة مقام الهمزة في إيصال الفعل الـلازم إلى المفعول بـه ، نحو : ﴿ وَلَوْ شَاءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ [وَأَبْصَارِهِمْ][3] ﴾ (البقرة : ٢٠) ، أي أذهب. كما قال : ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ ٱلرِّجْسَ [أَهْلَ ٱلْبَيْتِ][4] ﴾ (الأحزاب : ٣٣) .

ولهذا لا يجمع بينهما ، فهما متعاقبتان ؛ وأما قوله تعالى ﴿ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ ﴾ (الإسراء : ١) ، فقيل : « أسرى » و « سرى » بمعنًى ، كسقى وأسقى ، والهمزة ليست للتعدية ، وإنما المعدّى [5] الباء في « بِعَبْدِهِ » .

وزعم ابن عطية [6] أن مفعول « أسرى » محذوف ، وأن التعديـة بالهمـزة ، أي أسرى الليلة بعبده .

٤/٢٥٥ ومذهب الجمهور أنها بمعنى الهمزة، لا تقتضي مشاركة الفاعل للمفعول.

وذهب المبرّد [7] والسّهيلي [8] أنها تقتضي مصاحبةَ الفاعل للمفعـول في الفعل بخـلاف الهمزة.

ورد بقوله [تعـالى]: ﴿ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ ﴾ (البقـرة: ١٧)، ﴿ وَلَوْ شَـاءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَـارِهِمْ ﴾ (البقـرة: ٢٠)، ألا تـرى أن الله [تعـالى] لا يـذهب مـع سمعهم، فالمعنى: لأذهب سمعَهم.

وقال الصّفّار[9]: وهذا لا يلزم، لأنه يحتمل أن يكون فاعل «ذهب» البرق، ويحتمل أن

(١) في المخطوطة (كقوله) .

(٢) في المخطوطة (رجل) .

(٣) ليست في المطبوعة .

(٤) ليست في المخطوطة .

(٥) في المخطوطة (التعدي).

(٦) هو عبد الحق بن غالب الغرناطي تقدم التعريف به في ١٠١/١ .

(٧) انظر قوله في « المقتضب » ١٤٢/٤ باب الإضافة، وأما الباء. . .

(٨) انظر قوله في «الروض الانف» ١٤٨/٢ شرح ما في حديث الإسراء.

(٩) هو القاسم بن علي البطليوسي تقدم التعريف به في ٤٥١/٢ .

يكون الله تعالى، ويكون الذهاب على صفة تليق به سبحانه، كما قال: ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ ﴾ (الفجر: ٢٢).

قال: وإنما الذي يبطل مذهبه قول الشاعر:

دِيَارُ الَّتي كَانَتْ وَنَحْنُ عَلَى مِنًى تحلُّ بِنَا لَوْلاَ نَجَاءُ الرَّكَائِبِ[1]

أي تجعلنا حُلاّلاً، لا محرمين، وليست الديار داخلة معهم في ذلك.

واعلم أنّه لكون[2] الباء بمعنى الهمزة، لا يجمع بينهما، فإن قلت: كيف جاء ﴿ تَنْبُتُ بالدُّهنِ ﴾ (المؤمنون: ٢٠) والهمزة في « أنبت » للنقل؟ قلت: لهم في الانفصال عنه ثلاثة أوجه: **أحدها**: أن تكون الباء زائدة.

والثاني: أنها باء الحال، كأنه قال: تنبت ثمرها وفيه الدهن، أي وفيهما الدّهن، والمعنى: تنبت الشجرة بالدهن، أي ما هو موجود منه، وتختلط به القوة بنبتها، على موقع المنّة، ولطيف القدرة، وهداية إلى استخراج صبغة الآكلين.

والثالث: أنّ «نبت» و«أنبت» بمعنى.

وللاستعانة[3]، وهي الدالة على آلة الفعل، نحو كتبت بالقلم، ومنه في أشهر الوجهين: ﴿ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾ (الفاتحة: ١). ٤/٢٥٦

* * *

وللتعليل بمنزلة اللام، كقوله: ﴿ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمُ ٱلْعِجْلَ ﴾ (البقرة: ٥٤)، ﴿ فَبِظُلْمٍ مِنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا ﴾ (النساء: ١٦٠)، ﴿ فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذَنْبِهِ ﴾ (العنكبوت: ٤٠).

* * *

وللمصاحبة بمنزلة «مع»، وتسمى باء الحال، كقوله تعالى: ﴿ قَدْ جَاءَكُمُ ٱلرَّسُولُ بِالْحَقِّ ﴾ (النساء: ١٧٠) أي مع الحق أو محقاً. ﴿ يَا نُوحُ ٱهْبِطْ بِسَلَامٍ مِنَّا ﴾ (هود: ٤٨).

* * *

(١) البيت لقيس بن الخطيم من قصيدة له في حرب حاطب مطلعها: أتعرف رسماً كاطّراد المذاهب. انظر **الديوان**: ٧٧ (طبعة دار صادر بيروت). والنجاءُ: السرعة في السير **اللسان** ١٥/٣٠٥، مادة (نجا).

(٢) في المخطوطة (تكون). (٣) في المخطوطة (والاستغناء به).

وللظرفية بمنزلة «في» وتكون مع المعرفة، نحو: ﴿ وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ [٢٩٤/أ] عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ * وَبِاللَّيْلِ ﴾ (الصافات: ١٣٧ ـ ١٣٨)، ﴿ وَبِالْأَسْحَارِ هُمْ يَسْتَغْفِرُونَ ﴾ (الذاريات: ١٨).

ومع النكرة، نحو: ﴿ وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ بِبَدْرٍ [وَأَنتُمْ أَذِلَّةٌ][1] ﴾ (آل عمران: ١٢٣). ﴿ نَّجَّيْنَاهُم بِسَحَرٍ ﴾ (القمر: ٣٤).

قال أبو الفتح[2] في «التنبيه»: وتوهّم بعضهم أنها لا تقع إلا مع المعرفة، نحو: كنا بالبصرة، وأقمنا بالمدينة.

وهو محجوج بقول الشماخ[3]: ٢٥٧/٤

وَهُنَّ وُقُوفٌ يَنْتَظِرْنَ قَضَاءَهُ ... بضاحي عداةٍ[4] أمرُه وَهوَ ضَامِزُ

أي في ضاحي وهي نكرة.

* * *

وللمجاوزة كـ «عن»[5]، نحو: ﴿ فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيراً ﴾ (الفرقان: ٥٩). ﴿ سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ ﴾ (المعارج: ١). ﴿ وَيَوْمَ تَشَقَّقُ ٱلسَّمَاءُ بِالْغَمَامِ ﴾ (الفرقان: ٢٥)، أي عن الغمام. ﴿ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ ﴾ (التحريم: ٨)، أي وعن أيمانهم.

* * *

وللاستعلاء، كعلى[6]: ﴿ وَمِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِقِنْطَارٍ ﴾ (آل عمران: ٧٥)، [7][أي على قنطار][7]؛ كما قال: ﴿ هَلْ آمَنُكُمْ عَلَيْهِ ﴾ (يوسف: ٦٤). ونحو: ﴿ وَإِذَا مَرُّوا

---

(١) ليست في المخطوطة.

(٢) هو عثمان بن جني تقدم التعريف به في ١/٣٦١، وبكتابه في ٢/٤٤٩.

(٣) هو الشماخ بن ضرار بن حرملة بن سنان أبو سعيد الغطفاني، كان شاعراً مشهوراً ذكره ابن سلام الجمحي في **الطبقات**: ٥٣ و٥٦، وقال كان شديد متون الشعر أشد أسر الكلام من لبيد. أدرك الإسلام وأسلم وحسن إسلامه وقال المرزباني: «توفي في غزوة موقان في زمن عثمان» (**الإصابة** ٢/١٥١) بتصرف. والبيت في ديوانه: ٤٤. «والضاحي: من الأرض البارز والظاهر، والعداة: الأرض الطيبة التربة الكريمة النبت، والضامر: الرجل الساكت، والضامر من الإبل الممسك عن الجرة». **الأمالي الشجرية** ١/١٩١ ـ ١٩٢، المجلس التاسع والعشرون.

(٤) تصحفت في المطبوعة إلى (غداة).

(٥) في المخطوطة (كمن).

(٦) في المخطوطة (كقوله).

(٧ ـ ٧) ساقطة من المخطوطة.

بِهِمْ يَتَغَامَزُونَ ﴾ (المطففين: ٣٠)، أي عليهم، كما قال: ﴿ وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ مُصْبِحِينَ ﴾ (الصافات: ١٣٧).

* * *

وللتبعيض كـ «من »، نحو: ﴿ يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ ﴾ (الإنسان: ٦)، أي منها، وخرّج عليه: ﴿ وَٱمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ ﴾ (المائدة: ٦).

والصحيح أنها باء الاستعانة، فإن «مَسَحَ» يتعدى إلى مفعول، وهو المزال عنه، وإلى آخر بحرف الجرّ وهو المزيل[1]؛ فيكون التقدير: «فامسحوا أيديكم برءوسكم».

٢٥٨/٤

٢٥ - بَلْ

حرف إضراب عن الأول، وإثبات للثاني؛ يتلوه جملة ومفرد.

فالأول الإضراب فيه، إما بمعنى ترك الأول والرجوع عنه بإبطاله، وتُسمى حرف ابتداء، كقوله تعالى: ﴿ وَقَالُوا ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَداً سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ ﴾ (الأنبياء: ٢٦) أي بل هم عباد. وكذا: ﴿ أَمْ يَقُولُونَ بِهِ جِنَّةٌ بَلْ جَاءَهُمْ بِالْحَقِّ ﴾ (المؤمنون: ٧٠).

وإما الانتقال من حديث إلى حديث آخر، والخروج من قصة إلى قصة؛ من غير رجوع[2] عن الأول؛ وهي في هذه الحالة عاطفة. كما قاله الصفار، كقوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَادَى كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ (الأنعام: ٩٤). ﴿بَلْ زَعَمْتُمْ أَلَّنْ نَجْعَلَ لَكُمْ مَوْعِداً﴾ (الكهف: ٤٨). وقوله: ﴿ أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَاهُ بَلْ هُوَ ٱلْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ ﴾ (السجدة: ٣)؛ انتقل من القصة الأولى إلى ما هو أهمّ منها. ﴿ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ * بَلِ ٱدَّارَكَ عِلْمُهُمْ فِي الآخِرَةِ بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ مِنْهَا بَلْ هُمْ مِنْهَا عَمُونَ ﴾ (النمل: ٦٥ - ٦٦) ليست للانتقال، بل هم متصفون بهذه الصفات [كلها][3].

وقوله: ﴿ وَتَذَرُونَ مَا خَلَقَ لَكُمْ رَبُّكُمْ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ ﴾ (الشعراء: ١٦٦). وفي موضع [آخر][4]: ﴿ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ ﴾ (النمل: ٥٥). وفي موضع: ﴿ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ مُسْرِفُونَ ﴾ (الأعراف: ٨١). والمراد تعديد خطاياهم، واتصافهم بهذه

٢٥٩/٤

---

(١) في المخطوطة (المزيد).

(٢) في المخطوطة (أن الرجوع).

(٣) ساقطة من المطبوعة.

(٤) ساقطة من المطبوعة.

الصفات، وبل لم ينوِ ما أضافه إليهم، من إتيان الذكور والإعراض عن الإناث؛ بل استدرك بها بيان[١] عدوانهم؛ وخرج من تلك القصة إلى هذه الآية.

وزعم صاحب[٢] «**البسيط**» وابن مالك أنها[٣] لا تقع في القرآن إلا بهذا المعنى؛ وليست كذلك لما سبق، وكذا[٤] قال ابن الحاجب[٥] في «**شرح المفصل**»، «إبطال ما للأول[٦] وإثباته للثاني، إن كان في الإثبات، نحو جاء زيد بل عمرو؛ فهو من باب الغلط؛ فلا يقع مثله في القرآن، ولا في كلام فصيح. وإن كان ما في النفي نحو: ما جاءني زيد بل عمرو. ويجوز أن يكون من باب الغلط، يكون عمرو غير جاء، ويجوز أن يكون مثبتاً لعمرٍو المجيء، فلا يكون غلطاً». انتهى.

ومنه أيضاً [قوله][٧]: ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى * وَذَكَرَ ٱسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى * بَلْ تُؤْثِرُونَ ٱلْحَيَاةَ ٱلدُّنْيَا ﴾ (الأعلى: ١٤ إلى ١٦). وقوله: ﴿ وَلَدَيْنَا كِتَابٌ يَنْطِقُ بِالْحَقِّ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ * بَلْ قُلُوبُهُمْ فِي غَمْرَةٍ [مِنْ هذا][٨] ﴾ (المؤمنون: ٦٢ ـ ٦٣).

وقوله: ﴿صٓ وَٱلْقُرْآنِ ذِي ٱلذِّكْرِ * بَلِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا فِي عِزَّةٍ وَشِقَاقٍ﴾ (صٓ: ١ ـ ٢)، ترك الكلام الأول، وأخذ بـ «بل» في كلام ثان، ثم قال حكاية عن المشركين: ﴿ أَأُنْزِلَ عَلَيْهِ ٱلذِّكْرُ مِنْ بَيْنِنَا ﴾ (صٓ: ٨)، ثم قال: ﴿ بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ مِنْ ذِكْرِي ﴾ (صٓ: ٨)، [ثم][٩] ترك الكلام الأول، وأخذ بـ «بل» في كلام آخر[١٠]، فقال: ﴿ بَلْ لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ ﴾ (صٓ: ٨). [١١][وقيل [٢٩٤/ب] إن قوله ﴿بل الَّذِينَ كفروا﴾ (صٓ: ٢) بمعنى أن لا فالقسم لا بُدَّ له من جواب][١١].

---

(١) في المخطوطة (بإتيان).

(٢) هو الحسن بن شرف شاه ركن الدين الاستراباذي تقدم التعريف به وبكتابه في ٤٦٤/٢.

(٣) في المخطوطة (أن لا).

(٤) في المخطوطة (كذا).

(٥) هو عثمان بن عمر بن يونس، تقدم التعريف به في ٤٦٦/١ وبكتابه في ٥٠٦/٢.

(٦) في المخطوطة (الأول) بدل (ما للأول).

(٧) ليست في المطبوعة.

(٨) ليست في المطبوعة.

(٩) ساقطة من المخطوطة.

(١٠) في المخطوطة (ثاني).

(١١ ـ ١١) ما بين الحاصرتين ليس في المطبوعة.

٤/٢٦٠

والثاني[١] ـ أعني ما يتلوها مفرد ـ فهي عاطفة. ثم إن تقدمها إثبات نحو: اضرب زيداً بل عمراً، وأقام زيد بل عمرو، فقال النحاة: هي تجعل ما قبلها كالمسكوت عنه[٢]، فلا يحكم عليه بشيء، ويثبت ما بعدها. وإن تقدمها نفي أو نهي، فهي لتقرير ما قبلها على حاله. وجعل ضده لما بعدها، نحو: ما قام زيد بل عمرو، [٣] [ولا يقم زيد بل عمرو][٣]. ووافق المبرّد[٤] على ما ذكرنا، غير أنه أجاز مع ذلك أن تكون ناقلة مع النهي أو النفي إلى ما[٥] بعدها.

وحاصل الخلاف أنه إذا وقع قبلها النفي هل[٦] تنفي الفعل أو توجبه؟

٤/٢٦١

٢٦ ـ بَلَى

لها موضعان:

أحدهما: أن تكون ردّاً لنفيٍ يقع قبلها، كقوله تعالى: ﴿ مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِنْ سُوءٍ بَلَى إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ ﴾ (النحل: ٢٨)، أي عملتم السوء. وقوله: ﴿ لَا يَبْعَثُ ٱللَّهُ مَنْ يَمُوتُ بَلَىٰ ﴾ (النحل: ٣٨). وقوله: ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لَيْسَ عَلَيْنَا فِي ٱلْأُمِّيِّـنَ سَبِيلٌ ﴾ (آل عمران: ٧٥) [ثم][٧] قال: ﴿بَلَى﴾ (آل عمران: ٧٦)، [أي][٧] عليهم سبيل[٨].

* * *

والثاني: أن تقع جواباً لاستفهام، دخل عليه نفي حقيقة، فيصير معناها التصديق لما قبلها، كقولك[٩]: «ألم أكن صديقك!» «ألم أحسن إليك!» فتقول: «بلى» أي كنتَ صديقي. ومنه قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ * قَالُوا بَلَى قَدْ جَاءَنَا نَذِيرٌ ﴾ (الملك: ٨ ـ ٩). ومنه[١٠]. ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى ﴾ (الأعراف: ١٧٢)، أي أنت ربنا. فهي في هذا الأصل تصديق لما قبلها، وفي الأول ردّ لما قبلها وتكذيب. وقوله: ﴿ يُنَادُونَهُمْ أَلَمْ نَكُنْ مَعَكُمْ قَالُوا بَلَى ﴾ (الحديد: ١٤)، أي كنتم معنا. [١١]ويجوز أن يقرَن[١١] النفي بالاستفهام مطلقاً، أعم من

(١) في المخطوطة (وللثاني).
(٢) في المخطوطة (عنها).
(٣ ـ ٣) ما بين الحاصرتين ساقط من المخطوطة.
(٤) انظر المقتضب ١٢/١، باب حروف العطف بمعانيها. ومغني اللبيب ١١٢/١ (بل).
(٥) تصحفت في المخطوطة إلى (إلا بعدها).
(٦) في المخطوطة (أو).
(٧) ساقطة من المخطوطة.
(٨) في المخطوطة (سبيلي).
(٩) في المخطوطة (كقوله).
(١٠) في المخطوطة (وقوله).
(١١ ـ ١١) عبارة المخطوطة (ونحو لن يقرن).

٢٦٢/٤ الحقيقي والمجازي، فالحقيقي كقوله: ﴿ أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ بَلَى ﴾ (الزخرف: ٨٠) ﴿ أَيَحْسَبُ ٱلْإِنْسَانُ أَلَّنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ ۞ بَلَى ﴾ (القيامة: ٣ ـ ٤).

ثم قال الجمهور: التقدير: بل نحييها قادرين؛ لأن الحساب إنما يقع من الإنسان على نَفْي جَمْع العظام، و« بلى »[١]، إثبات فعل النفي، فينبغي أن يكون الجمع بعدها مذكوراً على سبيل الإيجاب.

وقال الفراء[٢]: التقدير فلنحيِها قادرين؛ لدلالة «أيحسب» عليه، وهو ضعيف [٣] [لأن بلى حينئذ لم تثبت ما نفي من قبل التقدير بل نقدر وهو ضعيف][٣]؛ لأنه عدول عن مجيء الجواب، على نمط السؤال.

والمجازيّ كقوله تعالى: ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى ﴾ (الأعراف: ١٧٢)، فإنّ الاستفهامَ هنا ليس على حقيقته، بل هو للتقرير، لكنهم أجروا النفيَ مع التقرير[٤] مجرى النفي المجرد في رده بـ «بلى».

وكذلك قال ابن عباس: لو قالوا[٥]: نعم لكفروا[٦]. ووجهه أن «نعم» تصديق لما بعد الهمزة، نفياً كان أو إثباتاً.

ونازع السهيليّ[٧] وغيره في المحكّي عن ابن عباس من وجه أن الاستفهام التقريري إثبات قطعاً، وحينئذٍ فنعم في الإيجاب تصديق له، فهلّا أجيب بما أجيب به الإيجاب! فإنّ قولك: ألم أعطك درهماً! بمنزلة أعطيتك.

والجواب من أوجه:

---

(١) في المخطوطة (بل) بدل (وبلى).

(٢) في معاني القرآن ٣/٢٠٨. سورة القيامة الآية (٤).

(٣ ـ ٣) ما بين الحاصرتين ساقط من المطبوعة.

(٤) في المخطوطة (التقدير).

(٥) في المخطوطة (ولو قال).

(٦) في المخطوطة (كفروا)، وانظر قول ابن عباس رضي الله عنهما، في «**الجامع لأحكام القرآن**» ٢/١٢ عند تفسير الآية ٨١ من سورة البقرة.

(٧) هو عبد الرحمٰن بن عبد الله بن أحمد السهيلي تقدم التعريف به في ١/٢٤٢. وقوله ذكره ابن هشام في المغني ١/١١٣.

أحدها: ذكره الصفّار(١)، أن المقرِّر(٢) قد يوافقه المقرَّر فيما يدعيه وقد لا. فلو قيل في جواب: ألم أعطك! «نعم» لم يُدْرَ: هل أراد: نعم لم تعطني، فيكون مخالفاً للمقرِّر، أو نعم أعطيتني فيكون موافقاً. فلما كان يلتبس أجابوا(٣) على اللفظ، ولم يلتفتوا إلى المعنى.

(٤ [**الثاني**: وبه تخلص بعضهم فقال: إذا أتت بعد كلام منفيّ فتارة تكون جواباً وتارة لا تكون، فإن كان جواباً فواضح، وإن كان لغير الجواب لم يكن كذلك.

قال: وابن عباس إنما قال: لو قالوا في الجواب «نعم» كفروا، لأن الجواب لست ربنا، ولو قالوا في التصديق نعم لكان محض الإيمان أي نعم أنت ربنا.

وتلخص أن الذي منعه ابن عباس كون «نعم» جواباً، وإن كان جواباً فهي تصديق لما بعد ألف الاستفهام، والذين أجازوا إنما هو على أن يكون غير جواب] ٤).

[٢٩٥/أ] تنبيهات

٢٦٣/٤

الأول: ما ذكرنا من كون «بلى» إنما يجاب بها النفي، هو الأصل، وأمّا قوله تعالى: ﴿ بَلَى قَدْ جَاءَتْكَ آيَاتِي ﴾ (الزمر: ٥٩)، فإنه لم يتقدمها نفيٌ لفظاً لكنه مقدّر؛ فإن معنى ﴿ لَوْ أَنَّ ٱللَّهَ هَدَانِي ﴾ (الزمر: ٥٧) [ما هـدَانِي](٥)، فلذلك أجيب بـ « بلى» التي هي جواب النفي المعنوي، ولذلك حققه بقوله: ﴿ قَدْ جَاءَتْكَ آيَاتِي ﴾ (الزمر: ٥٩) وهي من أعظم الهدايات.

ومثله: ﴿ بَلَىٰ قَادِرِينَ ﴾ (القيامة: ٤)، فإنه سبق نفي، وهو ﴿ أَلَّنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ ﴾ (القيامة: ٣)، فجاءت الآية على جهة التوبيخ لهم في اعتقادهم أن الله لا يجمع عظامهم؛ فردّ عليهم(٦) [بقوله](٧): ﴿ بَلَىٰ قَادِرِينَ ﴾(٨) (القيامة: ٤).

---

(١) هو القاسم بن علي البطليوسي تقدم التعريف به في ٤٥١/٢.
(٢) في المخطوطة (المفرد).
(٣) في المطبوعة (أجابوه).
(٤ ـ ٤) ما بين الحاصرتين ساقط من المطبوعة.
(٥) ساقطة من المخطوطة.
(٦) في المخطوطة (عليه).
(٧) ليست في المخطوطة.
(٨) عبارة المخطوطة. (بلى أي نحن قادرين).

وقال ابن عطية[١]: «حق «بلى» أن تجيء بعد نفي عليه تقرير[٢]. وهذا القيد الذي ذكره في النفي لم يذكره غيره، وأطلق النحويون أنها جواب النفي».

وقال الشيخ أثير الدين[٣]: «حقها أن تدخل على النفي، ثم حمل التقرير[٤] على النفي، ولذلك [لم][٥] يحمله عليه بعض العرب، وأجابه بنعم».

وسأل الزمخشري [٦]: «هلاّ قرن الجواب بما هو جواب له، وهو قوله: ﴿ أَنَّ ٱللَّهَ هَدَانِي ﴾ ؟ (الزمر: ٥٧)، وأجاب بأنه [٧] إن تقدم على إحدى القرائن الثلاث فُرِق بينهن وبين النظم، فلم يحسن، وإن تأخرت القرينة الوسطى نقض الترتيب وهو التحسر على التفريط في الطاعة، ثم التعليل بفقد الهداية، ثم تمنّى الرجعة؛ فكان [٨] الصواب ما جاء عليه، وهو أنه حكى أقوال النفس على ترتيبها ونظمها. ثم أجاب عما اقتضى الجواب من بينها».

* * *

٤/٢٦٤ **الثاني**: اعلم أنك متى رأيت «بلى» أو «نعم» بعد كلام يتعلّق بها تعلّق الجواب، وليس قبلها ما يصلح أن يكون جواباً له، فاعلم أن هناك سؤالاً مقدراً، لفظه لفظ الجواب، ولكنه اختصر وطوي ذكره، علماً بالمعنى، كقوله تعالى: ﴿ بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ ﴾ (البقرة: ١١٢) فقال المجيب: «بلى»، ويعاد[٩] السؤال في الجواب.

وكذلك قوله: ﴿ بَلَىٰ مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ ﴾ (البقرة: ٨١)، ليست[١٠] «بلى» فيه جواباً لشيء قبلها، بل[١١] ما قبلها دال[١٢] على ما هي جواب له، والتقدير: ليس[١٣] من كسب سيئة وأحاطت به خطيئته خالداً[١٤] في النار أو يخلّد في النار، فجوابه الحق «بلى».

---

(١) هو عبد الحق بن غالب الغرناطي تقدم التعريف به في ١/١٠١.
(٢) في المخطوطة (تقدير).
(٣) هو محمد بن يوسف الأندلسي تقدم في ١/١٣٠.
(٤) في المخطوطة (التقدير).
(٥) ساقطة من المخطوطة.
(٦) في **الكشاف** ٣/٣٥٣، وبقية السؤال «ولم يفصل بينهما بآية».
(٧) في المخطوطة (أنه).
(٨) في المخطوطة (وكان).
(٩) في المخطوطة (وأعاد).
(١٠) في المخطوطة (ليس).
(١١) في المخطوطة (بلى).
(١٢) في المخطوطة (وإن).
(١٣) في المخطوطة (أليس).
(١٤) في المخطوطة زيادة عبارة تقدمت وهي (ليست بلى فيه جواباً لشيء).

وقـد يُكْتَفى بذكـر بعض الجواب دالاً على بـاقيه، كمـا قال تعـالى: ﴿ بَلَىٰ قَـادِرِينَ ﴾ (القيامة: ٤)، أي [بلى][١] نجمعها قادرين فذكر [٢]الجملة بمثابة ذكر الجزء من الجملة[٢]، وكان[٣] عنها [٤] **من القواعد النافعة**: أن الجواب إما أن يكون لملفوظ به أو مقدّر.

فإن كان لمقدر، فالجواب بالكلام؛ كقولك لمن تقدره مستفهماً عن قيام زيد: قام زيد، أو لم يقم زيد، ولا يجوز أن تقول «نعم» ولا «لا»، لأنه لا [٥] يعلم ما يعني بذلك؛ وإن كان الجواب لملفوظ به؛ فإن أردت التصديق قلت: [٦]نعم وفي تكذيبه «بلى»[٦]، فتقول في جواب مَنْ قال: ما[٧] قام زيد؟ «نعم» إذا صدقته [٨] [و «بلى» إذا كذبته.

٢٦٥/٤ وكذلك إذا أدخلت أداة الاستفهام على النفي، ولم ترد التقرير، بـل أبقيت الكلام على نفيه، فتقول] [٨] في تصديق النفي: «نعم» وفي تكذيبه «بلى» نحو ألم[٩] يقم زيد؟ فتقول في تصديق النفي: «نعم»، وفي تكذيبه: «بلى». [١٠][ولا يجوز في هذا الموضـع أن ترد . . .[١١] مخافة اللبس لاحتمال أن يكون المعنى تكذيبه أو تصديقه فلهذا تعين «بلى» لأن معنى تكذيبه، فإن يكن جواباً لبقيصريح بل لا بجواب محض كان رد وتصديقه «بنعم» فإذا قيـل قام زيـد فإن كذبته قلت «لا» وإن صدقته قلت «نعم»][١٠].

* * *

الثالث[١٢]: يجوز الإثبات والحذف بعـد «بلى»؛ فالإثبـات كقولـه تعالى: ﴿ أَلَمْ يَـأْتِكُمْ نَذِيرٌ * قَالُوا بَلَى قَدْ جَاءَنَا نَذِيرٌ ﴾ (الملك: ٨ ـ ٩). وقولـه: ﴿ وَقَالَ ٱلَّـذِينَ كَفَرُوا لَا تَـأْتِينَا السَّاعَةُ قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ ﴾ (سبأ: ٣).

---

(١) ساقطة من المخطوطة.

(٢ ـ ٢) عبارة المخطوطة (فذكر الجزء من الجملة بمثابة ذكر الجملة).

(٣) في المطبوعة (وكاف).

(٤) في المطبوعة زيادة (الثالث).

(٥) في المخطوطة (لم).

(٦) العبارة في المخطوطة (وإن أردت قلت «بلى»).

(٧) في المطبوعة (أما).

(٨ ـ ٨) ما بين الحاصرتين ساقط من المخطوطة.

(٩) في المخطوطة (لم).

(١٠ ـ ١٠) ما بين الحاصرتين ساقط من المطبوعة.

(١١) بياض في الأصل مقدار كلمتين.

(١٢) في المطبوعة (الرابع).

ومن الحذف قوله تعالى: ﴿ بِثَلَاثَةِ آلَافٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُنْزَلِينَ * بَلَى إِنْ تَصْبِرُوا ﴾ (آل عمران: ١٢٤ - ١٢٥)، فالفعل المحذوف بعد «بلى» في هذا الموضع «يكفيكم» [٢٩٥/ب]، أي بلى يكفيكم إن تصبروا.

وقوله: ﴿ أَوَلَمْ تُؤْمِنْ قَالَ بَلَى ﴾ (البقرة: ٢٦٠)، أي[1] قد آمنت وقوله: ﴿ وَقَالُوا لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّاماً مَعْدُودَةً ﴾[2] (البقرة ٨٠)، ثم قال: «بلى»، أي[3] تمسسكم أكثر من ذلك، وقوله: ﴿ وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُوداً أَوْ نَصَارَى ﴾ (البقرة: ١١١)، ثم قال: بلى، [4][أي يدخلها غيرهم. وقوله: ﴿ يُنَادُونَهُمْ أَلَمْ نَكُنْ مَعَكُمْ قَالُوا بَلَى ﴾ (الحديد: ١٤).

وقد تحذف «بلى»][4] وما بعدها، كقوله تعالى: ﴿ قَالَ أَلَمْ أَقُلْ لَكَ إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْراً ﴾ (الكهف: ٧٥)، أي بلى قلت لي.

٢٧ - ثمّ

٢٦٦/٤

للترتيب مع التراخي، وأمّا قوله[5]: ﴿ لِمَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحاً ثُمَّ اهْتَدَى ﴾ (طه: ٨٢)، والهداية سابقة على ذلك، فالمراد «ثم دام على الهداية»، بدليل قوله: ﴿ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ثُمَّ اتَّقَوْا وَآمَنُوا ثُمَّ اتَّقَوْا وَأَحْسَنُوا ﴾ (المائدة: ٩٣).

وقد تأتي لترتيب الأخبار، لا لترتيب المخبَر عنه، كقوله تعالى: ﴿ فَإِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ ثُمَّ اللَّهُ شَهِيدٌ ﴾ (يونس: ٤٦). وقوله: ﴿ وَاسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ ﴾ (هود: ٩٠)، وتقول: زيد عالم كريم، ثم هو شجاع.

قال ابن بَرّي[6]: قد تجيء «ثم» كثيراً لتفاوت ما بين رتبتين في قصد[7] المتكلّم فيه تفاوت [ما][8] بين مرتبتي الفعل مع السكوت عن تفاوت رتبتي الفاعل، كقوله تعالى:

---

(١) في المخطوطة (بمعنى).
(٢) الآية في المخطوطة ﴿وَقَالُوا لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّاماً مَعْدُودَاتٍ﴾ (آل عمران: ٢٤).
(٣) في المخطوطة (بل).
(٤ - ٤) ما بين الحاصرتين ليس في المخطوطة.
(٥) في المخطوطة (وقوله تعالى).
(٦) هو عبدالله بن بري تقدم التعريف به في ١١١/٤.
(٧) في المخطوطة (فضل).
(٨) ساقطة من المخطوطة.

﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَاتِ وَٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَاتِ وَٱلنُّورَ ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ ﴾ (الأنعام: ١)، فـ «ثم» هنا لتفاوت رتبة الخلْق والجعل من رتبة العدل، مع السكوت عن وصف العادلين. ومثله قوله تعالى: ﴿ فَلَا ٱقْتَحَمَ ٱلْعَقَبَةَ ﴾ (البلد: ١١)، إلى قوله: ﴿ ثُمَّ كَانَ مِنَ ٱلَّذِينَ آمَنُوا ﴾ (البلد: ١٧)، دخلت لبيان تفاوت رتبة الفكّ والإطعام، من رتبة الإيمان، إلا أن فيها زيادة تعرّض لوصف المؤمنين بقوله: ﴿ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ وَتَوَاصَوْا بِالْمَرْحَمَةِ ﴾ (البلد: ١٧).

وذكر غيره في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ ﴾ (الأنعام: ١): أن «ثم» دخلت لبُعد ما بين الكفر وخلق السموات والأرض. ٤/٦٧'

وعلى ذلك جرى الزمخشري في مواضع كثيرة من «**الكشاف**»، كقوله تعالى: ﴿ [وإني][1] لَغَفَّارٌ لِمَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحاً ثُمَّ ٱهْتَدَىٰ ﴾ (طه: ٨٢). وقوله: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسْتَقَامُوا ﴾ (الأحقاف: ١٣)، قال[2]: «كلمة التراخي دلّت على [تباين][3] المنزلتيْن؛ دلالتها على تباين الوقتين، في «جاءني زيد ثم عمرو ـ أعني أن منزلة الاستقامة على الخير مباينة لمنزلة الخير نفسه؛ لأنها أعلى منها وأفضل ».

ومنه قوله تعالى: ﴿ إِنَّهُ فَكَّرَ وَقَدَّرَ * فَقُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ * ثُمَّ قُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ ﴾ (المدثر: ١٨ إلى ٢٠)[4] « إن قلت: ما معنى «ثم» الداخلة في تكرير الدعاء؟ قلت: الدلالة على أن الكرّة الثانية [من الدعاء][5] أبلغ من الأولى ».

وقوله: ﴿ ثُمَّ كَانَ مِنَ ٱلَّذِينَ آمَنُوا ﴾ (البلد: ١٧)، قال[6]: « جاء بـ «ثمّ» لتراخي الإيمان وتباعده في الرتبة والفضيلة على العتق والصدقة، لا في الوقت، لأن الإيمان هو السابق المقدم على غيره ».

وقال الزمخشري[7] في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنِ ٱتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً ﴾ (النحل: ١٢٣): «إن «ثم» [ما][8] فيها من تعظيم منزلة النبي ﷺ وإجلال محلّه والإيذان بأنه

---

(١) ليست في المطبوعة.

(٢) في **الكشاف** ٢/٤٤٣، سورة الآية (٨٢).

(٣) ساقطة من المخطوطة.

(٤) **الكشاف** ٤/١٥٨.

(٥) ساقطة من المخطوطة والكشاف.

(٦) في **الكشاف** ٤/٢١٤.

(٧) في **الكشاف** ٢/٣٤٨.

(٨) ساقطة من المطبوعة.

أولى وأشرف ما أوتي خليل[1] الله [ﷺ] من الكرامة، وأجلّ ما أوتي من النعمة أتباع رسول الله ﷺ في ملّته».

واعلم أنّه بهذا التقدير يندفع الاعتراض بأن «ثم» قد تخرج عن الترتيب والمهلة وتصير كالواو؛ لأنه إنما يتم على أنها تقتضي الترتيب الزماني لزوماً، أما إذا قلنا: إنها ترد لقصد التفاوت والتراخي عن الزّمان لم يحتج إلى الانفصال عن شيء مما ذكر من هذه الآيات الشريفة، (٢ لا أن تقول٢): إن «ثمّ» قد تكون بمعنى الواو. ٢٦٨/٤

والحاصل أنها للتراخي في الزمان، وهو المعبّر عنه بالمهلة، وتكون للتباين في الصفات وغيرها[3] من غير قصد مهلة زمانية، بل ليعلم موقع ما يعطف[4] بها وحاله، وأنه لو انفرد لكان كافياً فيما قصد [٢٩٦/أ] فيه، ولم يقصد في هذا ترتيب زمانيّ، بل تعظيم الحال فيما عطف عليه وتوقعه، وتحريك النفوس لاعتباره.

وقيل: تأتي للتعجب، نحو: ﴿ ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ ﴾ (الأنعام: ١). وقوله: ﴿ ثُمَّ يَطْمَعُ أَنْ أَزِيدَ * كَلَّا ﴾ (المدثر: ١٥ ـ ١٦) وقيل: بمعنى واو العطف، كقوله: ﴿ فَإِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ ثُمَّ ٱللَّهُ شَهِيدٌ ﴾ (يونس: ٤٦)، أي هو شهيد. وقوله: ﴿ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ ﴾ (القيامة: ١٩). والصواب أنها على بابها لما سبق قبله. وقوله: ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ ٱسْجُدُوا ﴾ (الأعراف: ١١)، وقد أمر الله الملائكة بالسجود قبل خلقنا، فالمعنى: وصوّرناكم. [وقيل][5] على بابها، والمعنى: ابتدأنا خلقكم؛ لأن الله تعالى خلق آدم من تراب ثم صوّره وابتدأ خلق الإنسان من نطفة ثم صوّره.

وأما قوله: ﴿ خَلَقَكُمْ مِنْ طِينٍ ثُمَّ قَضَىٰ أَجَلًا ﴾ (الأنعام: ٢)، وقد كان قضى الأجلَ، فمعناه: أخبركم أني خلقته من طين، ثم أخبركم أني قضيت الأجل، وهذا يكون في الجمل، فأما عطف المفردات فلا تكون إلا للترتيب. قاله ابن فارس[6]. ٢٦٩/٤

قيل: وتأتي زائدة، كقوله تعالى: ﴿ وَعَلَى ٱلثَّلَاثَةِ ٱلَّذِينَ خُلِّفُوا ﴾ (التوبة: ١١٨) إلى قوله: ﴿ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ ﴾ (التوبة: ١١٨)، لأن «تاب» جواب «إذا» من قوله: ﴿ حَتَّىٰ إِذَا

(١) في المخطوطة (الخليل).
(٢ ـ ٢) في المخطوطة (ولأنا نقول).
(٣) في المخطوطة (ونحوها).
(٤) في المخطوطة (يعطفه).
(٥) ساقطة من المخطوطة.
(٦) الصاحبي في **فقه اللغة**: ١١٩ ـ ١٢٠ باب (ثم).

ضَاقَتْ ﴾ (التوبة: ١١٨). وتأتي للاستئناف، كقوله تعالى: ﴿ وَإِنْ يُقَاتِلُوكُمْ يُوَلُّوكُمُ ٱلْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يُنْصَرُونَ ﴾ (آل عمران: ١١١).

فإن قيل: ما المانع من الجزم على العطف؟ **فالجواب**، أنه عدل به عن حكم الجزاء، إلى حكم الإخبار ابتداء، كأنه قال: ثم أخبركم أنهم لا ينصرون. فإن قيل: أيّ فرق بين رفعه وجزمه في المعنى؟ قيل: لو جزم لكان نفي النصر مقيداً بمقاتلتهم كتولّيهم، وحين رفع كان النصر وعداً مطلقاً، كأنه قال: ثم شأنُهم وقصّتهم أني أخبركم عنها، وأبشّركم بها بعد التولية أنهم مخذولون، منعت عنهم النصرة والقوة، ثم لا ينهضون بعدها بنجاح، ولا يستقيم لهم أمر.

واعلم أنها وإن كانت حرف استئناف، ففيها[1] معنى العطف، وهو [من][2] عطف الخبر على جملة الشرط والجزاء، كأنه قال: أخبركم أنهم يقاتلونكم فيهزمون[3]، ثم أخبركم أنهم لا ينصرون فإن قيل: ما معنى التراخي [في][4] «ثم»؟ قيل: التراخي في الرتبة، لأن ٤/٢٧٠ الأخبار التي تتسلط عليهم أعظم من الإخبار بتولّيهم الأدبار، كقوله تعالى: ﴿ أَلَمْ نُهْلِكِ ٱلْأَوَّلِينَ * ثُمَّ نُتْبِعُهُمُ ٱلآخِرِينَ ﴾ (المرسلات: ١٦ - ١٧).

٢٨ - ثَمَّ

المفتوحة

ظرف للبعيد بمعنى هنالك، قال تعالى: ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ ﴾ (الإنسان: ٢٠). وقرىء[5]: ﴿ فَإِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ ثَمَّ ٱللَّهُ شَهِيدٌ ﴾ (يونس: ٤٦)، أي هنالك الله شهيد، بدليل: ﴿ هُنَالِكَ ٱلْوَلَايَةُ لِلَّهِ ٱلْحَقِّ ﴾ (الكهف: ٤٤). وقال الطبريّ[6] في قوله: ﴿ أَثَمَّ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنْتُمْ بِهِ ﴾ (يونس: ٥١)، معناه: أهنالك، وليست «ثم» العاطفة. وهذا وَهْم اشتبه عليه المضمومة بالمفتوحة.

---

(١) في المخطوطة (يفهم).

(٢) ساقطة من المطبوعة.

(٣) في المخطوطة (فتهزموا).

(٤) ساقطة من المخطوطة.

(٥) وهي قراءة ابن أبي عبلة انظر **البحر المحيط** ٥/١٦٤.

(٦) **تفسير الطبري** ١١/٨٥. وللفائدة انظر **البحر المحيط** ٥/١٦٧.

٢٩ ـ حاشـا

/٢٧١

اسم يأتي بمعنى التنزيـه، كقولـه [تعالى]: ﴿ حَاشَ لِلَّهِ ﴾ (يوسف: ٥١)، بـدليل [قول بعضهم][1]: « حاشاً لله » بالتنوين[2]، كما قيل: ﴿ براءة من الله ﴾ (التـوبة: ١) من كـذا، أي حاشـاً لله بالتنـوين كقولهم[3]: رَعْيـاً لزيـد. وقراءة ابن مسعـود[4] ﴿ حاشـا اللَّهِ ﴾ بالإضافة، فهذا مثل سبحان الله، ومعاذ الله.

وقيـل: [فعـل][5] بمعنى [6]جـانَب يـوسف المعصيـة[6] لأجـل اللَّه، وهـذا لا يتـأتى في: ﴿ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَراً ﴾ (يوسف: ٣١). قال الفارسيّ[7]: وهو فـاعل، من الحشـا الذي هو الناحية، أي صار في ناحية، أي بعُد مما رُمِي به وتنحَّى عنه فلم يَغْشَه ولم يلابسه.

فإن قلت: إذا قلنا باسميّة «حاشا»، فما وجهُ تركِ التنوين في قراءة الجماعة[8] وهي غير مضافة؟ قلت: قال ابن مالك: والوجه أن تكون «حاشى» المشبَّهة بحاشى الذي هو حرف، وأنه شابهه لفظاً ومعنى، فجرى مجراه في البناء.

٣٠ ـ حتّـى

/٢٧٢

كـ « إلى » لكن يفترقان؛ في أنّ ما بعد «حتى» يدخل في حكم مـا قبلها [قـطعاً][9]، كقولك: قام القوم حتى زيد؛ فـ «زيد» هـاهنا دخـل في القيام، ولا يلزم ذلـك في قام القـوم [٢٩٦/ب] إلى[10] زيـد. ولهذا قـال سيبويه[11]: «إنّ «حتى» تجري مجـرى الواو «وثم» في التشريك».

---

(١) ساقطة من المخطوطة.

(٢) وهي قراءة أبي السمال ذكرها أبو حيان في **البحر المحيط** ٣٠٣/٥.

(٣) في المخطوطة (كقوله بعد).

(٤) ذكرها أبو حيان في **البحر المحيط** ٣٠٣/٥.

(٥) ساقطة من المطبوعة.

(٦ ـ ٦) تصحفت في المخطوطة إلى (جار الوصية يوسف).

(٧) هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، تقدم التعريف به في ٣٧٥/١.

(٨) وهي قوله تعالى ﴿حاش لله﴾ وللاستزادة من الفوائد ارجع إلى **البحر المحيط** ٣٠٣/٣ ـ ٣٠٤.

(٩) ساقطة من المخطوطة.

(١٠) في المخطوطة (إلا).

(١١) في **الكتاب** ٩٦/١ هذا باب يحمل فيه الاسم على اسم بني عليه الفعل مرّة...

ومن الدّليل على دخول ما بعدها فيما قبلها؛ قوله ﷺ: «كلُّ شيء بقضاءٍ وقَدَرٍ حتى العجز والكيْس»[(١)]. وقوله: «أُرِيت كلّ شيء حتى الجنة والنار»[(٢)].

وقال الكواشي[(٣)] في «تفسيره»: الفرقُ بينَهما أنّ «حتى» تختص بالغاية المضروبة، ومن ثمّ جاز: أكلت السمكةَ حتى رأسها، وامتنع «حتى نصفها» أو «ثلثها» و «إلى» عامّة في كل غاية. انتهى.

ثم الغاية تجيء عاطفة؛ وهي للغاية كيف وقعت؛ إمّا في الشرف، كجاء القوم حتى رئيسهُم، أو الضعة، نحو «استنّت الفصال حتى القرعى»[(٤)].

أو تكون جملة من القول على حال هو آخر الأحوال المفروضة أو المتوهّمة، بحسب ذلك الشأن؛ إمّا في الشدة، نحو: ﴿ وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ ﴾ (البقرة: ٢١٤) إذا أريد حكاية الحال؛ ولولا ذلك لم تعطف الجملة الحالية، على الجملة الماضية. فإن أريد الاستقبال لزم النصب.

وإما في الرّخاء، نحو شربت الإبل حتى يجيء البعير يجرّ بطنه، على الحكاية.

ولانتهاء الغاية، نحو: ﴿ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ ﴾ (القدر: ٥)، ﴿ حَتَّىٰ يَبْلُغَ ٱلْكِتَابُ أَجَلَهُ ﴾ (البقرة: ٢٣٥). ٤/٢٧٣

---

(١) أخرجه من حديث عبد الله بن عمر، مسلم في **الصحيح** ٤/٢٠٤٥، كتاب القدر (٤٦)، باب كل شيء بقدر (٤)، الحديث (١٨/٢٦٥٥).

(٢) قطعة من حديث أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما وأوله «أتيت عائشة وهي تصلي فقلت ما شأن الناس...» أخرجه البخاري في **الصحيح** ١/١٨٢، كتاب العلم (٣)، باب من أجاب الفتيا بإشارة اليد والرأس (٢٤)، الحديث (٨٦). وأخرجه مسلم في **الصحيح** ٢/٦٢٤، كتاب الكسوف (١٠)، باب ما عرض على النبي ﷺ في صلاة الكسوف من أمر الجنة والنار (٣)، الحديث (١١ و١٢/٩٠٥).

(٣) هو أحمد بن يوسف تقدم التعريف به في ١/٢٧٢، وله ثلاثة كتب في التفسير الأول: **«تبصرة المذكر وتذكرة المتدبّر»** مخطوط في بطرسبرج: ٢٧٨، وفاس ٢/١٦١، ودامادزادة باسطنبول: ١٦٣، وقليج علي باشا، باسطنبول: ٨٩، والمكتبة السليمانية: ١٢٦، وسليم آغا باسطنبول: ٤٥، وبومباي ص ١٦١ رقم ٨٧، ودار الكتب بالقاهرة ١/٣٥، والموصل: ٦٤ و٢٣٠، وحلب: ٤٧٠. والثاني **«تلخيص للأول»** مخطوط في دار الكتب المصرية ١/٤٢، والفاتيكان: ٥٧٣ ف ٣. والثالث: **«كشف الحقائق»** مخطوط في مكتبة العتبة المقدسة الرضوية بمشهد إيران ٣/٤٩، رقم ١٥١ (**بروكلمان الذيل** ١/٧٣٧)، ويوجد في مكتبة آيا صوفيا باسم **تفسير الكواشي** بأرقام ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣ تفسير (**معجم الدراسات القرآنية**: ٢٧٢).

(٤) انظر **«فصل المقال»** ص ٤٠٢، وشرحه بقوله (أخذت الفصال في سنن واحد من المرح والنشاط حتى نشطت القرعى لنشاطها).

والتعليل، وعلامتها أن تحسن في موضعها «كي» نحو: «حتى تغيظ ذا الحسد»[١]؛ ومنه قوله تعالى: ﴿ وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّى نَعْلَمَ ٱلْمُجَاهِدِينَ ﴾ (محمد: ٣١). ويحتملها: ﴿ حَتَّى [تَفِيءَ][٢] ﴾ (الحجرات: ٩) وقوله [تعالى]: ﴿ وَلَا يَزَالُونَ يُقَاتِلُونَكُمْ حَتَّى يَرُدُّوكُمْ ﴾ (البقرة: ٢١٧). ﴿ هُمُ ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ لَا تُنْفِقُوا عَلَى مَنْ عِنْدَ رَسُولِ ٱللَّهِ حَتَّى يَنْفَضُّوا ﴾ (المنافقون: ٧).

قيل: وللاستثناء، كقوله تعالى: ﴿ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقولاَ ﴾ (البقرة: ١٠٢)؛ والظاهرُ أنّها للغاية.

وحرف ابتداء؛ أي تبتدأ به الجملة الاسمية أو الفعلية، كقوله [تعالى]: ﴿ حَتَّى يَقُولُ ٱلرَّسُولُ ﴾ (البقرة: ٢١٤) في قراءة نافع[٣].

[٤]وكذا الداخلة على «إذا»، في نحو: ﴿ حَتَّى إِذَا فَشِلْتُمْ ﴾ (آل عمران: ١٥٢) ونظائره، والجواب محذوف[٥].

٣١ ـ حيث

٤/٢٧٤

ظرف مكان. قال الأخفش[٦]: وللزمان، وهي مبنية على الضم تشبيهاً بالغايات، فإن الإضافة إلى الجملة كلا إضافة، ولهذا قال الزجّاج[٧] في قوله تعالى: ﴿ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ ﴾ (الأعراف: ٢٧) ما بعد «حيث» صلة لها وليست بمضافة إليه؛ يريد أنها ليست مضافة للجملة بعدها، فصارت كالصلة لها، أي كالزيادة. وفهم الفارسيّ[٨] أنه أراد أنها موصولة، فردّ عليه.

ومن العرب من يعرب «حيث»، وقراءة بعضهم[٩]: ﴿ مِنْ حَيْثِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾

(١) في المخطوطة (والحسد).
(٢) ليست في المخطوطة.
(٣) انظر التيسير: ٨١ .
(٤) في المخطوطة زيادة عبارة قبلها وهي (وقوله حتى وقالوا).
(٥) في المخطوطة زيادة كلمة بعدها وهي (أتى).
(٦) هو سعيد بن مسعدة تقدم التعريف به في١/١٣٤،وانظر قوله في مغني اللبيب ١/١٣١ .
(٧) انظر كتابه معاني القرآن ٢/٣٢٩ .
(٨) هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار تقدم في ١/٣٧٥.
(٩) ذكرها ابن هشام في المغني ١/١٣١ (حيث).

لأعراف: ١٨٢)، بالكسر تحتملها. وتحتمل [لفظ][1] البناء على الكسر. وقد ذكروا وجهين في قراءة[2]: ﴿ ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَاتِهِ ﴾ (الأنعام: ١٢٤) بفتح الثاء. مشهور أنها ظرف لا يتصرف.

وجوز الفارسيّ[3] وغيره في هذه الآية كونَها مفعولاً به على السعة، قالوا: ولا تكون فاً، لأنه تعالى لا يكون في مكان أعلمَ منه في مكان. وإذا كانت مفعولاً لم يعمل فيها «أعلم» ن «أعلم»؛ لا يعمل في المفعول به، فيقدر لها فعل. واختار الشيخ أثير الدين[4] أنها باقية ى ظرفيتها مجازاً. وفيه نظر.

٣٢ ـ دُون[5]

٢٧٥/٤

نقيض «فوق»، ولها معان[6]:

أحدها[7]: من ظروف المكان المبهَم[8]؛ لاحتمالها الجهات الستّ. وقيل: هي ظرف لّ على السُّفل في المكان أو المنزلة، كقولك[9]: زيد دون عمرو.

وقال سيبويه[10]: وأما «دون» فتقصير عن الغاية. قال الصّفّار[11]: لا يريد الغاية على إطلاق، بل الغاية التي تكون بعدها، فإذا قلت: أنا دونك في العلم، معناه: أنا مقصّر عنك، هو ظرف مكان متجوّز فيه، أي أنا في موضع [٢٩٧/أ] من العلم لا يبلغ موضعك. ونظيره: لان فوقك في العلم.

الثاني: اسم، نحو: ﴿ مِنْ دُونِهِ ﴾ (النساء: ١١٧). **الثالث**: صفة، نحو: هذا الشيء ون، أي رديء، فيجري بوجوه الإعراب.

وقد تكون صفة لا بمعنى رديء، ولكن على معناه من الظرفيّة؛ نحو: رأيت رجلاً دونك.

---

(1) ليست في المطبوعة.
(2) ذكرها أبو حيان في **البحر المحيط** ٤/٢١٦.
(3) ذكر قوله ابن هشام في **المغني** ١/١٣١.
(4) انظر **البحر المحيط** ٤/٢١٦.
(5) في المخطوطة (تحت).
(6) في المخطوطة (معنيان).
(7) في المخطوطة (أحدهما).
(8) في المخطوطة (المبهمة).
(9) في المخطوطة (كقوله).
(10) في **الكتاب** ٤/٢٣٤.
(11) هو القاسم بن علي البطليوسي تقدم التعريف به في ٢/٤٥١.

ثم قد يحذف هذا الموصوف وتقام الصفة مقامه؛ وحينئذ فللعرب فيه لغتان: أحدهما: إعرابها كإعراب الموصول وجريها بوجوه الإعراب، والثانية: إبقاؤها على أصلها من الظرفية، وعليها جاء قوله [تعالى]: ﴿ وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَ ﴾ (الجن: ١١)، قرىء بالرفع والنصب. وقال الزمخشريّ(*): معناه: «أدنى» مكان من الشيء.

٢٧٦/٤

* * *

ومنه الدّون للحقير، ويستعمل للتفاوت في الحال، نحو: زيد دون عمرو، أي في الشرف والعلم، واتسع فيه، فاستعمل في تجاوز حدّ إلى حدّ، نحو قوله تعالى: ﴿ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ (النساء: ١٤٤)، أي لا يتجاوزون ولاية المؤمنين إلى ولاية الكافرين.

وقيل: إنه مشتق من «دون» فعل، يقال: دان يدون دَوْناً، وأدين إدانة؛ والمعنى على الحقارة والتقريب. وهذا دون ذلك، أي قريب منه ودوّن الكتب إذا جمعها؛ لأن جمع الأشياء إدناء بعضها من بعض وتقليل المسافة بينها، ودونك هذا، أصله خذه من دونك، أي من أدنى [مكان][1] منك فاختصر.

٣٣ ـ ذو وذات

٢٧٧/٤

بمعنى صاحب، ومنه قوله تعالى: ﴿ ذُو الْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ﴾ (البروج: ١٥)، وقوله: ﴿ ذَوَاتَا أَفْنَانٍ ﴾ (الرحمن: ٤٨). ولا يستعمل إلا مضافاً، ولا يضاف إلى صفة، ولا إلى ضمير.

وإنما وضعت وُصلة إلى وصف الأشخاص بالأجناس، كما أن «الذي» وضعت وصلة[2] إلى وصل المعارف بالجمل، وسبب ذلك أن الوصف إنما يراد به التوضيح والتخصيص، والأجناس أعمّ من الأشخاص فلا يُتصور تخصيصها لها؛ فإنك إذا قلت: مررت برجل عِلْم، أو مال أو فضل؛ ونحوه لم يعقل؛ ما لم يقصد به المبالغة؛ فإذا قلت: بذِي [علم][3]، صحّ[4] الوصفُ، وأفاد التخصيص[4]؛ ولذلك كانت الصفة تابعة للموصوف في إعرابه ومعناه.

(*) انظر قوله في كتابه «اساس البلاغة» ص ١٣٩ مادة «دون».

(١) ساقطة من المطبوعة.

(٢) في المخطوطة (وصلته).

(٣) ساقطة من المخطوطة.

(٤) عبارة المخطوطة (صحيح الوصف والتخصيص).

وأما قراءة ابن مسعود(١): ﴿ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عَالِمٍ عَلِيمٌ ﴾ (يوسف: ٧٦)، فقيل: « العالم » هنا مصدر، كالصالح والباطل، وكأنه قال: ﴿ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ ﴾ (يوسف: ٧٦)؛ فالقراءتان في المعنى سواء. وقيل: «ذي» زائدة. وقيل: من إضافة المسمّى إلى الاسم، [أي](٢) وفوق كل ذي شخص يسمى عالماً، أو يقال له عالم عليم. ولا يضاف إلى ضمير الأشخاص، ولهذا لحنوا قول بعضهم: « صلى الله على محمد وذويه».

٢٧٨/٤ واختلفوا هل تضاف «ذو» إلى ضمير الأجناس، فمنعه الأكثرون. والظاهر الجواز؛ لأن ضمير الجنس هو الجنس في المعنى. (٣[كقوله إنما يعرف الفضل من الناس ذووه]٣).

وعن ابن بَرّي(٤) أنها تضاف إلى ما يضاف إليه صاحب، لأنها [رديفته](٥)؛ وأنّه لا يمتنع إضافتها للضمير إلا إذا كانت وصلة، وإلا فلا يمتنع(٦).

وقال المطرّزي(٧) في «المُغْرب»: «ذو بمعنى الصاحب تقتضي شيئين: موصوفاً ومضافاً إليه؛ تقول: جاءني رجل ذو مال، بالواو في الرفع، وبالألف في النصب، وبالياء في الجرّ، ومنه: ذو بطن خارجة، أي جنينها، وألقت الدجاجة ذا بطنها(٨)، أي باضت أو سلحت. وتقول للمؤنث: امرأة ذات مال، وللبنتين ذواتا مال، وللجماعة ذوات مال.

قال: هذا أصل الكلمة، ثم اقتطعوا عنها مقتضاها؛ وأجروها مجرى الأسماء التّامة المستقلة، غير المقتضية لما سواها، فقالوا: ذات متميزة، وذات قديمة ومحدثة، ونسبوا إليها كما هي من غير تغيير علامة [٢٩٧/ب] التأنيث، فقالوا: الصفات الذاتية(٩)، واستعملوها استعمال النفس والشيء. وعن أبي سعيد ـ يعني السيرافي(١٠)ـ [في](١١) كلّ شيء ذات، وكل

---

(١) ذكرها أبو حيان في **البحر المحيط** ٥/٣٣٣.

(٢) ساقطة من المخطوطة.

(٣ ـ ٣) ما بين الحاصرتين ساقط من المطبوعة.

(٤) هو عبد الله بن برّي تقدم التعريف به في ٤/١١١.

(٥) ساقطة من المخطوطة.

(٦) في المخطوطة زيادة بعدها وهي (كالبيت السابق).

(٧) هو ناصر بن أبي المكارم تقدم التعريف به في: ٤/١٢٤ وانظر قوله في كتابه: ١٧٨ (الذال مع الواو).

(٨) في المخطوطة (بيضها).

(٩) في المخطوطة (الدانية).

(١٠) هو الحسن بن عبد الله بن المرزبان تقدم التعريف به في ١/٤١٤.

(١١) ساقطة من المطبوعة.

ذات شيء. وحكى صاحب [١] «التكملة» قول العرب: جعل ما بيننا في ذاته، وعليه قول أبي تمام [٢]:

ويضرب في ذات الإله فيوجع [٢] *

قال شيخنا ـ يعني الزمخشري: إن صح هذا، فالكلمة عربية، وقد استمر المتكلمون في استعمالها، وأما قوله [تعالى]: ﴿ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ ﴾ (هود: ٥)، وقوله: «فلان قليل ذات اليد»، فمن الأول. والمعنى الإملاك[*]، لمصاحبة اليد. وقولهم: « أصلح الله ذات بينه »، و «ذو اليد أحق». انتهى.

٢٧٩/٤

وقال السّهيليّ[٣]: « والإضافة لـ «ذي» أشرف من الإضافة لصاحب، لأن: قولك: «ذو» يضاف إلى التابع، و «صاحب » يضاف إلى المتبوع، تقول: أبو هريرة صاحب النبي ﷺ، ولا تقول: النبيّ صاحب أبي هريرة إلا على جهةٍ ما، وأما[٤] «ذو» فإنك تقول فيها: ذو المال، وذو العرش، فتجد الاسم [للاسم][٥] الأوّل متبوعاً غير تابع، ولذلك سمِّيت أقيال[**] حمير بالأذواء، نحو قولهم: ذو جَدَن[٦]، وذو[٧] يَزَن، [وذو عمرو][٨]، وفي[٩] الإسلام أيضاً: ذو

(١) هو الحسن بن محمد الصغاني تقدم التعريف به في ١٩٩/١، وكتابه ذكره حاجي خليفة في **كشف الظنون** ١٠٧٢/٢ وقال: «وألف الإمام الصغاني «التكملة على الصحاح» وهي أكبر حجماً من الصحاح» انتهى بتصرف، وقد طبع الكتاب باسم «**التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية**» في القاهرة مط. دار الكتب العربية في الأعوام ١٣٩٠ ـ ١٣٩٩ هـ/ ١٩٧٠ ـ ١٩٧٩ م ٦ مج حقق الأول والرابع عبد العليم الطحاوي، والثاني والخامس إبراهيم الأبياري، والثالث والسادس محمد أبو الفضل إبراهيم (**ذخائر التراث العربي** ٦٤١/٢).

(٢) هو حبيب بن أوس الطائي تقدم التعريف به في ١٨٧/٣. والبيت في **ديوانه**: ١٦٨ طبعة دار صعب بيروت من قصيدة له يمدح بها محمد بن يوسف. وصدره:

* يقولُ فيُسمعُ ويمشي فيسرعُ *

(*) في المخطوطة والمطبوعة (الإقلال) وتصويبه من المغرب: ١٧٨.

(٣) هو عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي تقدم في ٢٤٢/١، وانظر قوله في **التعريف والإعلام**: ١١٣، ١١٤، سورة الأنبياء، مع تصرف وتقديم وتأخير.

(٤) في المخطوطة (فأرادوا).

(٥) زيادة على الأصول من التعريف والاعلام لصحة العبارة.

(**): القَيْل: الملك من ملوك حمير يتقيّل مَنْ قبله من ملوكهم وجمعه أقْيال وقُيول. (**لسان العرب** ٥٨٠/١١ مادة (قيل).

(٦) في المخطوطة (ذو الخدود).

(٧) في المطبوعة (ذو).

(٨) ساقطة من المطبوعة.

(٩) في المطبوعة (في).

العين، وذو الشهادتين، وذو السِّماكين، وذو اليدين؛ هذا كله تفخيم للشيء، وليس ذلك في لفظة «صاحب»، وبنى على هذا الفرق أنه سبحانه قال في سورة الأنبياء: ﴿وَذَا ٱلنُّونِ﴾ (الآية: ٨٧)، فأضافه إلى «النون» وهو الحوت، وقال في سورة القلم: ﴿وَلَا تَكُنْ كَصَاحِبِ ٱلْحُوتِ﴾ (الآية: ٤٨)، قال: والمعنى واحد، لكن بين اللفظين تفاوت كبير في حسن الإشارة إلى الحالتين، وتنزيل الكلام في الموضعين، فإنه [حين][1] ذكر في موضع الثناء عليه ﴿ذا[2] النون﴾ ولم يقل صاحب النون، لأن الإضافة بـ «ذي» أشرف من صاحب، ولفظ النون أشرف من الحوت، لوجود هذا الاسم في حروف الهجاء أوائل السور، وليس في اللفظ الآخر ما يشرفه لذلك. فالتفِتْ إلى تنزيل الكلام في الآيتين يَلُحْ لك ما أشرنا إليه في هذا الغرض؛ فإن التدبّر لإعجاز القرآن واجب ومفترض».

وقوله تعالى: ﴿وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ﴾ (الأنفال: ١) أي الحال بينكم، وأزيلوا المشاجرة. وتكون للإرادة والنية، كقوله: ﴿وَٱللَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾ (آل عمران: ١٥٤)، أي السرائر..

٣٤ ـ رُوَيد

٤/٢٨٠

تصغير «رُود»، وهو المَهْل، قال تعالى: ﴿أَمْهِلْهُمْ رُوَيْدًا﴾ (الطارق: ١٧)، أي قليلاً.

قال ابن قتيبة[3]: وإذا لم يتقدمها «أمهلهم»؛ كانت بمعنى «مهلاً» ولا يُتكلم بها إلا مصغراً مأموراً بها.

٣٥ ـ ربّما

لا يكون الفعل بعدها إلا ماضياً؛ لأن [دخول][4] «ما» لا يزيلها عن موضعها في اللغة، فأما قوله تعالى: ﴿رُبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا﴾ (الحجر: ٢)، فقيل على إضمار[5] «كان»،

---

(١) ساقطة من المطبوعة.

(٢) في المطبوعة (ذو).

(٣) هو عبد الله بن مسلم تقدم التعريف به في ١/١٦٠. وانظر قوله في **تأويل مشكل القرآن**: ٥٩٩ مادة (رويداً).

(٤) ساقطة من المخطوطة.

(٥) في المخطوطة (احتمال).

تقديره «ربما كان يود الذين كفروا»[١].

٣٦ - السين

حرف استقبال. قيل: وتأتي للاستمرار، كقوله تعالى: ﴿ سَتَجِدُونَ آخَرِينَ ﴾ (النساء: ٩١).

وقوله: ﴿ سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَاءُ مِنَ ٱلنَّاسِ مَا وَلَّاهُمْ عَنْ قِبْلَتِهِمُ ﴾ (البقرة: ١٤٢)؛ لأن ذلك إنما نزل بعد قولهم: ﴿ مَا وَلَّاهُمْ ﴾، فجاءت السين إعلاماً بالاستمرار لا بالاستقبال.

قال الزمخشري[٢]: « أفادت السين وجود الرحمة لا محالة، فهي تؤكد الوعد كما تؤكد الوعيد إذا قلت: سأنتقم منك ».

٢٨١/٤ ومثله قول سيبويه[٣] في قوله: ﴿ فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ [وهُو السّميع العليم][٤] ﴾ (البقرة: ١٣٧): معنى السين أن ذلك كائن لا محالة، وإن تأخرت إلى حين.

وقال الطيبي[٥]: مراد الزمخشري أن السين في الإثبات مقابلة «إن» في النفي؛ وهذا مردود [٢٩٨/أ]؛ لأنه لو أراد ذلك لم يقل: السين توكيد للوعد، بل كانت حينئذٍ توكيداً للموعود به، كما أن «لو» تفيد تأكيد النفي بها.

وتأتي زائدة، كقوله تعالى: ﴿ يَوْمَ يَدْعُوكُمْ فَتَسْتَجِيبُونَ بِحَمْدِهِ ﴾ (الإسراء: ٥٢)، أي تجيبون. وقوله: ﴿ وَيَسْتَجِيبُ ٱلَّذِينَ آمَنُوا ﴾ (الشورى: ٢٦).

٣٧ - سوف

٢٨٢/٤

حرف يدل على التأخير والتنفيس، وزمانه أبعد من زمان السين؛ لما فيها من إرادة التسويف. ومنه[٦] قيل: فلان يسوّف فلاناً، قال تعالى: ﴿ وَسَوْفَ تُسْأَلُونَ ﴾ (الزخرف:

---

(١) في المخطوطة زيادة عبارة (ومعنى حكاية الحال أن يحكى ما لم يقع فإنه الآن واقع أو ما وقع كأنه الآن واقع كقوله تعالى: ﴿فَوَجَدَ فيها رَجُلَيْنِ يَقْتَتلانِ هذا مِنْ شِيعتِهِ وهَذَا مِنْ عـدُوِّه﴾ (القصص: ١٥) أي كان حالهما لما وجد هذه الحالة.

(٢) انظر قوله في كتابه الكشاف ٢/ ١٦٤. سورة براءة الآية (٧١)، وذكر قوله ابن هشام في المغني ١/ ١٣٨.

(٣) الكتاب ١/ ٣٥ بتصرف، وانظر الكشاف ١/ ٩٧. عند تفسير الآية.

(٤) ليست في المطبوعة.

(٥) هو الحسن بن محمد بن عبد الله الطيبي تقدم التعريف به في ٣/ ٢٨.

(٦) في المخطوطة (فصل).

٤٤). وقال: ﴿ سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ ٱلنَّاسِ مَا وَلَّاهُمْ ﴾ (البقرة: ١٤٢)، فقرّب القول.

وممن صرح بالتفاوت بينهما الزمخشري [١] وابن الخشاب [٢] في «**شرح الجمل**»، وابن يعيش [٣] وابن أبان [٤] وابن بابشاذ [٥]، وابن عصفور [٦] وغيرهم.

ومنع ابن مالك [٧] كون التراخي في «سوف» أكثر، بأن الماضي والمستقبل [٨] [متقابلان، والماضي لا يقصد به إلا مطلق المضيّ دون تعرض لقرب الزمان أو بعده، فكذا المستقبل][٨]، ليجري المتقابلان على سَنَن واحد، ولأنهما قد استعملا في الوقت الواحد، وقال تعالى في سورة: «عَمَّ» [٩] ﴿ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ * ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ﴾ (النبأ: ٤ ـ ٥)، وفي سورة التكاثر: ﴿ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ * ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾ (الآية: ٣ ـ ٤) وقوله: ﴿ وَسَوْفَ يُؤْتِ ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ (النساء: ١٤٦) [١٠] [وفي موضع آخر ﴿سَوْفَ يُؤْتِيهِمْ أُجُورَهُمْ ﴾ (النساء: ١٥٢)][١٠] قلت: ولا بدّ من دليل على أن قوله تعالى: ﴿ وَسَوْفَ يُؤْتِ ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ (النساء: ١٤٦)، وقوله: ﴿ فَسَيُدْخِلُهُمْ فِي رَحْمَةٍ مِنْهُ وَفَضْلٍ ﴾ (النساء: ١٧٥) معبّراً به عن معنى واحد.

ولمانع أن يمنعه مستنداً إلى أن الله تعالى وعد المؤمنين أحوال خير في الدنيا والآخرة، فجاز أن يكون ما قرن بالسين لما في الدنيا، وما قرن بسوف لما في الآخرة، ولا يخفى خروج قوله: ﴿ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ﴾ (النبأ: ٤)، وقوله: ﴿ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾ (التكاثر: ٣) عن دعواه؛ لأن الوعد والوعيد مع «سوف» لا إسكان [١١] فيه، ومع السين للمبالغة وقصد تقريب الوقوع، بخلاف سيقوم زيد، وسوف يقوم؛ مما القصد فيه الإخبار المجرد. ٢٨٣/٤

(١) انظر **المفصّل**: ٣١٧. حروف الاستقبال.
(٢) هو عبد الله بن أحمد تقدم التعريف به في ١٦٣/١. وكتابه ذكره حاجي خليفة في **كشف الظنون** ٦٠٢/١ وهو شرح كتاب «**الجمل في النحو**» للجرجاني.
(٣) هو يعيش بن علي تقدم التعريف به في ٤٩٧/٢. وانظر كتابه **شرح المفصّل** ١٤٨/٨ حروف الاستقبال.
(٤) هو أحمد بن أبان بن السيد تقدم التعريف به في ٣٩٤/١.
(٥) هو طاهر بن أحمد تقدم التعريف به في ٢٨/٣.
(٦) هو علي بن مؤمن الإشبيلي تقدم التعريف به في ٤٦٦/١.
(٧) هو محمد بن عبد الله بن مالك تقدم التعريف به في ٣٨١/١.
(٨ ـ ٨) ما بين الحاصرتين ساقط من المخطوطة.
(٩) زيادة في المطبوعة كلمة (يتساءلون).
(١٠ ـ ١٠) ما بين الحاصرتين ليس في المطبوعة.
(١١) في المخطوطة (إشكال).

وفرق ابن بابشاذ أيضاً بينهما، بأن «سوف» تستعمل كثيراً في الوعيد والتهديد، وقد تستعمل في الوعد. مثال الوعيد: ﴿ وَسَوْفَ يَعْلَمُونَ حِينَ يَرَوْنَ ٱلْعَذَابَ مَنْ أَضَلُّ سَبِيلاً ﴾ (الفرقان: ٤٢)، و﴿ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾[١] (التكاثر: ٤).

وأمثالها في الوعد: ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى ﴾ (الضحى: ٥) فأمّا قوله تعالى: ﴿ فَسَوْفَ يَأْتِي ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ ﴾ (المائدة: ٥٤)، لتضمّنه الوعد والوعيد جميعاً، فالوعد لأجل المؤمنين المحبين، والوعيد لما تضمنت من جواب المرتدين بكونهم أعزّة عليهم وعلى جميع الكافرين.

والأكثر في السين الوعد، وتأتي للوعيد. مثال الوعد: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا ٱلصَّالِحَاتِ سَيَجْعَلُ لَهُمُ ٱلرَّحْمَنُ وُدّاً ﴾ (مريم: ٩٦). ومثال الوعيد: ﴿ وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ ﴾ (الشعراء: ٢٢٧).

٣٨ ـ عَلَى

٢٨٤/٤

للاستعلاء حقيقة، نحو ﴿ وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ ﴾ (المؤمنون: ٢٢). أو مجازاً، نحو: ﴿ وَلَهُمْ عَلَيَّ ذَنْبٌ ﴾ (الشعراء: ١٤). ﴿ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ ﴾ (البقرة: ٢٥٣).

وأما قوله: ﴿ وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْحَيِّ ٱلَّذِي لَا يَمُوتُ ﴾ (الفرقان: ٥٨)، فهي بمعنى الإضافة والإسناد، أي أضفتُ توكلي وأسندتُه إلى اللّه تعالى؛ لا إلى الاستعلاء؛ فإنها لا تفيده ها هنا.

وللمصاحبة، كقوله [تعالى]: ﴿ وَآتَى ٱلْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ﴾ (البقرة: ١٧٧). ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ ﴾ (الرعد: ٦). وتأتي للتعليل، نحو: ﴿ لِتُكَبِّرُوا ٱللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ ﴾ (الحج: ٣٧) أي لهدايته إياكم.

قال بعضهم: وإذا ذكرت النعمة في الغالب مع الحمد لم تقترن بـ «على»، نحو: ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَوَاتِ وَٱلْأَرْضَ ﴾ (الأنعام: ١) ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ ٱلسَّمَوَاتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ (فاطر: ١)، وإذا أريدت النعمة أتي بـ «على»، ففي الحديث: «كان إذا رأى ما

---

(١) في المطبوعة (كلا سيعلمون).

يكره قال: الحمد لله على كل حال»(١)، ثم أورد هذه الآية. وأجاب بأن العلوّ هنا رفع الصوت بالتكبير.

وتجيء للظرفية، نحو: ﴿ وَدَخَلَ ٱلْمَدِينَةَ عَلَى حِينِ غَفْلَةٍ مِنْ أَهْلِهَا ﴾ (القصص: ١٥).

ونحو: ﴿ وَٱتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا ٱلشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَانَ ﴾ (البقرة: ١٠٢)، أي في ملك سليمان، أو في زمن سليمان، أي(٢) زمن ملكه. ٤/٢٨٥

ويحتمل أن ﴿تتلوا﴾ ضمن معنى [٢٩٨/ب] «تقول»، فتكون بمنزلة ﴿ وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا ﴾ (الحاقة: ٤٤).

وبمعنى «من» كقوله تعالى: ﴿ ٱكْتَالُوا عَلَى ٱلنَّاسِ ﴾ (المطففين: ٢).

وحُمِل [عليه](٣) قوله: ﴿ مِنَ ٱلَّذِينَ ٱسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلْأَوْلَيَانِ ﴾ (المائدة: ١٠٧) أي منهم.

وقوله: ﴿ كَانَ عَلَى رَبِّكَ حَتْماً مَقْضِيّاً ﴾ (مريم: ٧١) أي كان الورود حتماً مقضياً من ربك.

وبمعنى عند [نحو](٣) ﴿ وَلَهُمْ عَلَيَّ ذَنْبٌ ﴾ (الشعراء: ١٤)، أي عندي.

والباء، نحو: ﴿ حَقِيقٌ عَلَى أَنْ لَا أَقُولَ ﴾ (الأعراف: ١٠٥) وفي قراءة أبيّ رضي الله عنه: بالباء(٤).

تنبيه

حيث وردت في حق الله تعالى؛ فإن كانت في جانب الفضل كان معناه (٥ [تفضل لا لأنه مستحق عليه كقوله: ﴿ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ ﴾ (الأنعام: ٥٤) وقيل معناه القسم، وفي جانب العدل والوعيد معناه]٥). الوقوع وتأكيده، كقوله: ﴿ فَإِنَّمَا عَلَيْكَ ٱلْبَلَاغُ وَعَلَيْنَا ٱلْحِسَابُ ﴾ (الرعد: ٤٠)، وقوله: ﴿ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ ﴾ (الغاشية: ٢٦).

---

(١) قطعة من حديث عن أبي هريرة، أوّله «كان لرسول الله ﷺ حمْدان يعرفان..» أخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء ١٥٧/٣. ترجمة محمد بن المنكدر.

(٢) في المخطوطة (في زمن).

(٣) ساقطة من المخطوطة.

(٤) قراءة شاذة ذكرها ابن خالويه في المختصر: ٤٥.

(٥ ـ ٥) ما بين الحاصرتين ليس في المطبوعة.

٣٩ ـ عـــن

٢٨٦/٤

تقتضي مجاوزة ما أضيف إليه نحو غيره وتعدّيه عنه، تقول: أطعمته عن جوع، أي أزلت عنه الجوع، ورميت عن القوس، أي طرحتُ السهم عنها. وقولك: أخذت العلم عن فـلان، مجاز، لأن علمه لم ينتقل عنه؛ ووجه المجاز أنك لما تلقيته منه صار كالمنتقل إليك عن محلّه، وكذلك قوله تعالى: ﴿ فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ ﴾ (النـور: ٦٣)، لأنهم إذا خالفـوا أمره تعدوا عنه وتجاوزوه.

قـال أبو محمـد البصري: «عن» تستعمـل أعمّ من «على»، لأنه يستعمـل في الجهات الست، وكذلك وقع موقع «على» في قوله:

* إذا رَضِيَتْ عَلَيَّ بنو قُشير[١] *

ولو قلت: أطعمته على[٢] جوعٍ، وكسوته على عري، لم يصح.

* * *

وتجيء للبدل، نحو: ﴿ وَٱتَّقُوا يَوْماً لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئاً ﴾ (البقرة: ٤٨).
وللاستعلاء، نحو: ﴿ وَمَنْ يَبْخَلْ فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَنْ نَفْسِهِ ﴾ (محمد: ٣٨).
وقوله: ﴿ إِنِّي أَحْبَبْتُ حُبَّ ٱلْخَيْرِ عَنْ ذِكْرِ رَبِّي ﴾ (صٓ: ٣٢)، أي قدمته عليه.
وقيل: [بل هي][٣] على بابها، أي منصرفاً عن ذكر ربّي.
وحكى الرمانيّ[٤] عن أبي عبيـدة[٥] أن «أحببت» من أحبّ البعير إحبـاباً؛ إذا بـرك فلم يقم، فـ« ـعن» متعلقة باعتبار معناه التضمين، أي تثبطت عن ذكر ربّي، وعلى هذا فـ« ـحب الخير»، مفعول لأجله.

* * *

---

(١) صدر بيت عجزه:

* لَعمْرُ اللّهِ أَعْجَبَني رِضَاها *

وقائله هو القحيف العقيلي من قصيدة له يمدح بها حكيم بن المسيب انظر **خزانة الأدب** ٢٤٧/٤، وهو من شواهد **الخصائص** لابن جني ٣١١/٢، باب في استعمال الحروف بعضها مكان بعض. **والمغني** لابن هشام ١٤٣/١ (على).

(٢) في المطبوعة (من).

(٣) ساقطة من المطبوعة.

(٤) هو علي بن عيسى الرماني تقدم التعريف به في ١١١/١.

(٥) هو معمر بن المثنى تقدم التعريف به في ٣٨٢/١، وانظر قوله في كتابه **مجاز القرآن** ١٨٢/٢ بتصرف.

٢٨٧/٤

وللتعليل، نحو: ﴿وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ عَن مَّوْعِدَةٍ﴾ (التوبة: ١١٤). ﴿وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِي آلِهَتِنَا عَن قَوْلِكَ﴾ (هود: ٥٣).

* * *

وبمعنى «بعد»، نحو: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ﴾ (المؤمنون: ٤٠). ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِ﴾ (المائدة: ١٣)، بدليل أن في مكان آخر «من بعد مواضعه». ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقاً عَن طَبَقٍ﴾ (الانشقاق: ١٩).

* * *

وبمعنى «من» [نحو][1] ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ﴾ (الشورى: ٢٥). ﴿أُولَٰئِكَ ٱلَّذِينَ نَتَقَبَّلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا﴾ (الأحقاف: ١٦)، بدليل: ﴿فَتُقُبِّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ الآخَرِ﴾ (المائدة: ٢٧).

* * *

وبمعنى «الباء» نحو: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰ﴾ (النجم: ٣). [1] [وقيل: على حقيقتها، أي: وما يصدر قوله عن هوى. وقيل: للمجاوزة؛ لأن نطقه متباعد عن الهوى][1]، ومتجاوز عنه.

وفيه نظر، لأنها إذا كانت بمعنى الباء، نفي عنه النطق في حال كونه متلبّساً بالهوى، وهو صحيح، وإذا كانت على بابها نفي عنه التعلق حال كونه مجاوزاً عن الهوى، فيلزم أن يكون النطق حال كونه متلبساً بالهوى. وهو فاسد.

٤٠ ـ عسى

٢٨٨/٤

للترجي في المحبوب، والإشفاق في المكروه. وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿وَعَسَىٰ أَن تَكْرَهُوا شَيْئاً وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَعَسَىٰ أَن تُحِبُّوا شَيْئاً وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ﴾ (البقرة: ٢١٦).

قال ابن فارس[2]: «وتأتي للقرب والدنوّ، كقوله تعالى: ﴿قُلْ عَسَىٰ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم﴾ (النمل: ٧٢)، قال: وقال الكسائيّ: كل ما في القرآن من «عسى» على وجه الخبر

---

(١) ليست في المخطوطة.

(٢) هو أحمد بن فارس تقدم التعريف به في ١٩١/١، وانظر قوله في الصاحبي في فقه اللغة: ١٢٧ ـ ١٢٨.

فهو موحد، نحو: ﴿ عَسَىٰ أَنْ يَكُونُوا خَيْراً مِنْهُمْ ﴾ (الحجرات: ١١)، ﴿ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئاً ﴾ (البقرة: ٢١٦)، ووحّد على «عسى الأمر أن يكون كذا». وما كان على الاستفهام فهو يُجمع، كقوله تعالى: ﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ ﴾ (محمد: ٢٢). قال أبو عبيدة[١] معناه: هل عدوتم ذلك؟ هل جُزْتموه؟».

وروى البيهقي في «سننه»[٢] عن ابن عباس، قال: «كل «عسى» في القرآن فهي واجبة». وقال الشافعيّ [رضي الله عنه]: يقال: عسى من الله واجبة.

وحكى ابن الأنباريّ[٣] عن بعض المفسرين أن « عسى » في جميع القرآن[٤] واجبة، إلا [٢٩٩/أ] [في موضعين][٥] في سورة بني إسرائيل.

﴿ عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمْ ﴾ (الإسراء: ٨)، يعني بني النضير، فما رحمهم الله، بل قاتلهم رسول الله ﷺ، [٦][وأوقع عليهم العقوبة.

٢٨٩/٤ وفي سورة التحريم: ﴿ عَسَىٰ رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَكُنَّ أَنْ يُبْدِلَهُ أَزْوَاجاً خَيْراً مِنْكُنَّ ﴾ (التحريم: ٥)، ولازمْنه حتى قضى رسول الله ﷺ][٦].

وعمّم بعضهم القاعدة، وأبطل الاستثناء، لأن تقديره أن يكون على شرط، أي في وقت من الأوقات، فلما زال الشرط وانقضى الوقت، وجب عليكم العذاب، فعلَى هذا لم تخرج عن بابها الذي هو الإيجاب.

وكذلك قوله: ﴿ عَسَىٰ رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَكُنَّ ﴾ (التحريم: ٥) تقديره: واجب أن يبدِله أزواجاً خيراً منكن، أي لَبتَّ طلاقكن، ولم يبت طلاقهنّ، فلا يجب التبديل.

وقال صاحب[٧] « الكشاف» في سورة التحريم: ﴿ عَسَىٰ رَبُّكُمْ ﴾[٨] (التحريم: ٨):

---

(١) هو مَعْمر بن المثنى تقدم التعريف به في ١/٣٨٢، وانظر قوله في **مجاز القرآن** ١/٧٧ عند تفسير الآية (٢٤٦) من سورة البقرة.

(٢) أخرجه في **السنن الكبرى** ٩/١٣، كتاب السير، باب ما جاء في عذر المستضعفين، وأخرج أيضاً قول الشافعي الآتي.

(٣) هو محمد بن القاسم تقدم التعريف به في ١/٢٩٩. وانظر قوله في **الإتقان** ٢/٢٠٤ (عسى).

(٤) في المخطوطة (كتاب الله).

(٥) ساقطة من المخطوطة.

(٦ ـ ٦) ما بين الحاصرتين ليس في المخطوطة.

(٧) **الكشاف** ٤/١١٧.

(٨) في المطبوعة هي (ربُّه).

« إطماع من الله تعالى لعباده. وفيه وجهان: أحدهما أن يكون على ما جرت به عادة الجبابرة من الإجابة بـ «لعلّ» وعسى، ووقوع ذلك منهم موقع القطع والبتّ. والثاني أن تجيء تعليماً للعباد وجوب الترجيح بين الخوف والرجاء ».

٤١ ـ عند

٢٩٠/٤

ظرف مكان بمعنى «لدن» إلا أن «عند» معربَة. وكان القياس بناءها لافتقارها إلى ما تضاف إليه، كـ «لدن» و «إذْ»، ولكن أعربوا «عند» لأنهم توسعوا فيها، فأوقعوها على ما هو مِلك الشخص، حضره أو غاب عنه، بخلاف «لدن» فإنه لا يقال: لدن فلان؛ إلا إذا كان بحضرة القائل، فـ «عند» بهذا الاعتبار أعمّ من «لدن»؛ ويستأنس له بقوله: ﴿ آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْماً ﴾ (الكهف: ٦٥)، أي من العلم الخاصّ بنا، وهو علم الغيب.

وقوله: ﴿ وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً ﴾ (آل عمران: ٨)، الظاهر أنها بمعنى «عندك»؛ وكأنها أعمّ من «لدن» لما ذكرنا، فهي أعمّ «من بين يدي»؛ لاختصاص هذه بجهة[1] «أمام»؛ فإن من حقيقتها الكون من جهتي مسامتة البدن.

وتفيد معنى القرب.

وقد تجيء بمعنى «وراء» و «أمام»، إذا تضمّنت معنى «قبل» كـ «بين يدي الساعة».

وقد تجيء «وراء» بمعنى «لدى» المضمن[2] معنى «أمام»؛ كقوله تعالى: ﴿ وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ ﴾ (الكهف: ٧٩). ﴿ مِنْ وَرَائِهِ جَهَنَّمُ ﴾ (إبراهيم: ١٦). ﴿ وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَاءَهُ ﴾ (البقرة: ٩١). وقوله: ﴿ مِنْ وَرَاءِ جُدُرٍ ﴾ (الحشر: ١٤)، يتناول الحالين بالتضايف.

٢٩١/٤

وقد يطلق لتضمنه معنى الطواعية وترك الاختيار مع المخاطب، كقوله تعالى: ﴿ لَا تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ (الحجرات: ١)، من النهي عن التقديم، أو التقدّم على وجه المبادرة بالرأي والقول، أي لا تقدموا القول، أو لا تقدموا بالقول بين يدي قول الله. وعلى هذا يكون المعنى بقوله [تعالى]: ﴿ بين يدي الله ورسوله ﴾ أملأ بالمعنى.

وإذا ثبت أن «عند» و «لدي»[3] للقرب، فتارة يكون حقيقياً، كقوله [تعالى]: ﴿ وَلَقَدْ رَآهُ

---

(١) في المخطوطة (الجملة).

(٢) في المخطوطة (المضمر).

(٣) في المخطوطة (عندي ولديّ بالقرب).

نَزْلَةً أُخْرَى * عِندَ سِدْرَةِ ٱلْمُنْتَهَى * عِندَهَا جَنَّةُ ٱلْمَأْوَىٰ ﴾ (النجم: ١٣ إلى ١٥). ﴿ وَأَلْفَيَا سَيِّدَهَا لَدَى ٱلْبَابِ ﴾ (يوسف: ٢٥).

وتارة [يكون][١] مجازياً، إما قرب المنزلة والزلفى، كقوله: ﴿ بَلْ أَحْيَاءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ ﴾ (آل عمران: ١٦٩). ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ﴾ (الأعراف: ٢٠٦) [إني أبيت عند ربي][٢] وعلى هذا قيل: الملائكة المقرّبون.

أو قرب التشريف، كقوله: ﴿ رَبِّ ٱبْنِ لِي عِندَكَ بَيْتاً فِي ٱلْجَنَّةِ ﴾ (التحريم: ١١)، وقوله ﷺ: «اللهم اغفر لي خطئي [وعمدي][٣]، وهَزْلي وجِدّي، كل ذلك عندي»[٤]، أي في دائرتي، إشارة لأحوال أمته؛ وإلا فقد ثبتت له العصمة.

وتارة بمعنى الفضل؛ ومنه: ﴿ فَإِنْ أَتْمَمْتَ عَشْراً فَمِنْ عِندِكَ ﴾ (القصص: ٢٧)، أي من فضلك وإحسانك.

وتارة يراد به الحُكم، كقوله [تعالى]: ﴿ فَأُولَٰئِكَ عِندَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْكَاذِبُونَ ﴾ (النور: ١٣). ﴿ وَهُوَ عِندَ ٱللَّهِ عَظِيمٌ ﴾ (النور: ١٥) أي في حكمه تعالى. ٢٩٢/٤

وقوله [تعالى]: ﴿ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ مِنْ عِندِكَ ﴾ (الأنفال: ٣٢) أي في حكمك. وقيل بحذف «عند» في الكلام؛ وهي مرادة للإيجاز، كقوله تعالى: ﴿ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ ﴾ (البقرة: ١٤٧)، ﴿ رَسُولٌ مِّنَ ٱللَّهِ ﴾ (البيّنة: ٢). ﴿ عَذَابٌ مِّنَ ٱلرَّحْمَٰنِ ﴾ (مريم: ٤٥)، أي من عند الرحمن؛ لظهور: ﴿ قَدْ جَاءَكُم مِّنَ ٱللَّهِ نُورٌ ﴾ (المائدة: ١٥).

---

(١) ليست في المطبوعة.

(٢) ما بين الحاصرتين ليس في المطبوعة، ثم هو قطعة من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أخرجه أحمد في **المسند** ٢٥٣/٢، ولفظه قال: «واصل رسول الله ﷺ فنهاهم وقال: «إني لست مثلكم إني أظل عند ربي فيطعمني ويسقيني»، وذكره ابن حجر في **فتح الباري** ٢٠٧/٤، كتاب الصوم (٣٠)، باب التنكيل لمن أكثر الوصال... (٤٩)، فقال: «وقد رواه أحمد وسعيد بن منصور وابن أبي شيبة كلهم... عن أبي هريرة رضي الله عنه بلفظ «إني أظلُّ عند ربي...» وأخرجه الإسماعيلي في حديث عائشة رضي الله عنها أيضاً... بلفظ «أظل عند الله يطعمني ويسقيني»...، وعند سعيد بن منصور وابن أبي شيبة من مرسل الحسن بلفظ «أبيت عند ربي».

(٣) ليست في المخطوطة.

(٤) قطعة من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه، وأوله «أنه كان يدعو اللهم اغفر لي خطيئتي...». أخرجه البخاري في **الصحيح** ١٩٦/١١ ـ ١٩٧، كتاب الدعوات (٨٠)، باب قول النبي ﷺ: «اللهم اغفر لي...» (٦٠)، الحديث (٦٣٩٨/٦٣٩٩)، وأخرجه مسلم في **الصحيح** ٢٠٨٧/٤، كتاب الذكر... (٤٨)، باب التعوذ من شرّ ما عمل... (١٨)، الحديث (٧٠/٢٧١٩).

وقد تكون «عند» للحضور، نحو: ﴿ فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرّاً عِنْدَهُ ﴾ (النمل: ٤٠). وقد يكون [٢٩٩/ب] الحضور والقرب معنويين، نحو: ﴿ قَالَ ٱلَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ ٱلْكِتَابِ ﴾ (النمل: ٤٠). ويجوز: وأنزل عندك.

٤٢ ـ غير

٢٩٣/٤

متى [ما][1] حسن موضعها [«لا»][1] كانت حالاً، ومتى حسن موضعها «إلا» كانت استثناء.

ويجوز أن تقع صفة لمعرفة، إذا كان مضافُها إلى ضد الموصوف، بشرط أن يكون له ضدّ واحد، نحو مررت بالرجل الصادق غير الكاذب؛ لأنه حينئذ يتعرف.

ومنه قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ (الفاتحة: ٧)، فإن الغضب ضد النعمة، والأول هم المؤمنون والثاني هم الكفار.

وأورِد عليه قوله تعالى: ﴿ نَعْمَلْ صَالِحاً غَيْرَ ٱلَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ ﴾ (فاطر: ٣٧)، فإنه أضيف إلى الذين كانوا يعملون، وهو ضد الصالح كأنّه قيل: «الصالح».

وأجيب بأنّ الذين كانوا يعملونه بعض الصالح فلم يتمحّض فيهما.

٤٣ ـ الفاء

٢٩٤/٤

ترد عاطفة، وللسببية، وجزاء، وزائدة.

● **(الأول)**: العاطفة، ومعناها التعقيب، نحو قام زيد فعمرو؛ أي أنّ قيامه بعده بلا مهلة، والتعقيب في كل شيء بحسبه؛ نحو ﴿ فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ ﴾ (البقرة: ٣٦).

وأمّا قوله تعالى: ﴿ وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتاً ﴾ (الأعراف: ٤)، والبأس في الوجود قبل الهلاك ـ وبها احتجّ الفرّاء[2] على أنّ ما بعد الفاء [قد][3] يكون سابقاً ـ ففيه عشرة أوجه:

---

(١) ساقطة من المخطوطة.
(٢) انظر قوله في معاني القرآن ١/٣٧١ نقله الزركشي بتصرف.
(٣) ليست في المطبوعة.

أحدها: أنه حذف السبب وأبقى المسبّب؛ أي أردنا إهلاكها.

الثاني: أن الهلاك على نوعين: استئصال، والمعنى: وكم قرية أهلكناها بغير استئصال للجميع، فجاءها [بأسنا][(١)] باستئصال الجميع.

الثالث: أنه لما كان مجيء البأس مجهولاً للناس، والهلاك معلوم لهم، وذكره عقِب الهلاك، وإن كان سابقاً؛ لأنه لا يتّضح إلا بالهلاك.

الرابع: أن المعنى: قاربنا إهلاكها؛ فجاءها بأسنا فأهلكناها.

الخامس: أنه على التقديم والتأخير؛ أي جاءها بأسنا فأهلكناها.

السادس: أن الهلاك ومجيء البأس، لما تقاربا في المعنى، جاز تقديم أحدهما على الآخر.

٤/٢٩٥ **السابع**: أن معنى: ﴿ فَجَاءَهَا ﴾ أنّه لما شوهد الهلاك، عُلِم مجيء البأس، وحُكم به من باب الاستدلال بوجود الأثر [على المؤثِّر][(٢)].

الثامن: أنها عاطفة للمفصّل عَلَى المجمَل؛ كقوله تعالى: ﴿ إِنَّا أَنْشَأْنَاهُنَّ إِنْشَاءً * فَجَعَلْنَاهُنَّ أَبْكاراً * عُرُباً ﴾ (الواقعة: ٣٥ إلى ٣٧).

التاسع: أنها للترتيب الذِّكري.

العاشر: . . .[(٣)].

* * *

وتجيء للمهلة [كـ «ثمّ»][(٤)]، كقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ خَلَقْنَا ٱلنُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا ٱلْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا ٱلْمُضْغَةَ عِظَاماً فَكَسَوْنَا ٱلْعِظَامَ لَحْماً ﴾ (المؤمنون: ١٤)؛ ولا شكّ أن بينها وسائط.

وكقوله: ﴿ وَٱلَّذِي أَخْرَجَ ٱلْمَرْعَى * فَجَعَلَهُ غُثَاءً أَحْوَى ﴾ (الأعلى: ٤ ـ ٥)، فإنّ بين الإخراج والغُثاء وسائط[(٥)].

---

(١) ليست في المخطوطة.
(٢) ساقطة من المطبوعة.
(٣) بياض في الأصول.
(٤) ساقطة من المخطوطة.
(٥) في المخطوطة زيادة عبارة غير واضحة وهذا ما قرىء منها (فهو من حيث الوسائط يقابل قول الشاعر: صار التزيد في رؤوس العيدان).

وجعل منه ابنُ مالك قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ ٱلسَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ﴾ (الحج: ٦٣). وتُؤولت على أنّ «تصبح» معطوف على محذوف تقديره «أتينا به فطال النبت، فتصبح».

وقيل: بل هي للتعقيب، والتعقيب على ما بَعُد في العادة، تعقيباً لا على سبيل المضايفة، فربّ سنين بعد الثاني عقب الأول في العادة؛ وإن كان بينهما أزمان كثيرة، كقوله [تعالى]: ﴿ ثُمَّ خَلَقْنَا ٱلنُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا ﴾. قاله ابن الحاجب(١).

٢٩٦/٤ وقيل: بل للتعقيب الحقيقي على بابها؛ وذلك لأن أسباب الاخضرار عند زمانها؛ فإذا تكاملت أصبحت مخضرّة بغير مهلة، والمضارع بمعنى الماضي يصحّ عطفه على الماضي، وإنما لم ينصب على جواب الاستفهام لوجهين:

أحدهما: أنه بمعنى التقرير، أي قد رأيت، فلا يكون له جواب؛ لأنه خبر.

والثاني: أنّه إنما ينصب ما بعد الفاء؛ إذا كان الأول سبباً له [٣٠٠/أ]، [ورؤيته](٢) لإنزال الماء ليست سبباً لاخضرار الأرض؛ إنما السبب هو إنزال الماء؛ ولذلك عطف عليه.

وأما قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ ﴾ (النحل: ٩٨)، ﴿ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا ﴾ (المائدة: ٦)، فالتقدير: فإذا أردت؛ فاكْتُفِيَ بالسبب عن المسبب. ونظيره: ﴿ أَنِ ٱضْرِبْ بِعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ(٣) ﴾ (الأعراف: ١٦٠)، أي فضرب فانفجرت.

وأما قوله: ﴿ ثُمَّ خَلَقْنَا ٱلنُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا ٱلْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا ٱلْمُضْغَةَ (٤[عِظَاماً فَكَسَوْنَا ٱلْعِظَامَ لَحْماً]٤) ﴾ (المؤمنون: ١٤)، فقيل: الفاء في ﴿ فَخَلَقْنَا ٱلْعَلَقَةَ ﴾، (٥[وفي ﴿فخلقنا المضغة ﴾]٥) وفي ﴿ فَكَسَوْنَا ﴾ بمعنى «ثم» لتراخي معطوفها.

وقال صاحب(٦) «**البسيط**»: طول المدة وقصرها بالنسبة إلى وقوع الفعل (٧[فيهما؛ فإن كان الفعل]٧) يقتضي زمناً طويلاً [طالت](٧) المهلة وإن كان في التحقيق وجود الثاني

---

(١) هو عثمان بن عمر تقدم التعريف به في ١/٤٦٦.

(٢) ساقطة من المخطوطة.

(٣) في المخطوطة (البحر) وعليه تكون الآية (٦٣) من سورة الشعراء، وليست موضع الشاهد.

(٤ـ٤) ما بين الحاصرتين من الآية ليس في المخطوطة.

(٥ـ٥) ما بين الحاصرتين ليس في المطبوعة.

(٦) هو الحسن بن شرف شاه الاستراباذي تقدم التعريف به وبكتابه في ٢/٤٦٤.

(٧ـ٧) ما بين الحاصرتين ساقط من المخطوطة.

عقيب[١] الأول بلا مهلة، وإن كان الفعل يقتضي زمناً قصيراً ظهر التعقيب بين الفعلين؛ فالآية واردة على التقدير الأول [٢] لأن بين النطفة وبين العلقة، وبين زمن العلقة وزمن المضغة طولاً كما ورد في الخبر (*) وعند انقضاء زمن الأول يشرع في الثاني بلا مهلة][٢]؛ فلا ينافي معنى الفاء.

والحاصل أن المهلة بين الثاني والأول بالنسبة إلى زمن الفعل؛ [٣] وأما بالنسبة إلى الفعل][٣] فوجود الثاني عقب الأول من غير مهلة بينهما، هذا كله في سورة المؤمنين.

٢٩٧/٤ وقال في سورة الحج: ﴿ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِنْ مُضْغَةٍ ﴾ (الآية: ٥) فعطف الكل بـ «ثم»، ولهذا قال بعضهم: ثمّ لملاحظة أول[٤] زمن المعطوف عليه، والفاء لملاحظة آخره؛ وبهذا يزول سؤال أن المخبَر عنه واحد وهو مع أحدهما بالفاء وهي للتعقيب، وفي[٥] الأخرى بثم وهي للمهلة، وهما متناقضان.

وقد أورد الشيخ عز الدين[٦] هذا السؤال في قوله: ﴿ ثُمَّ إِلَى رَبِّكُمْ مَرْجِعُكُمْ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ (الزمر: ٧)، وفي أخرى: ﴿ ثُمَّ يُنَبِّئُكُمْ ﴾ (الأنعام: ٦٠).

وأجاب بأنّ أولَ ما تحاسب أمة النبي ﷺ، ثم الأمم بعدهم، فتحمل الفاء على أول المحاسبين؛ ويكون من باب نسبة الفعل إلى الجماعة إذا صدر عن بعضهم؛ كقوله تعالى: ﴿ وَقَتْلَهُمُ ٱلْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ ﴾ (آل عمران: ١٨١)، ويحمل «ثم» على تمام الحساب.

فإن قيل: حساب الأولين متراخٍ عن البعث، فكيف يحسن الفاء؟ فيعود السؤال.

---

(١) في المخطوطة (عقب).

(*) إشارة إلى حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه وأوله «إن أحدكم يجمع خلقه في بطن أمّه أربعين يوماً نطفة...»، أخرجه البخاري في الصحيح ٣٠٣/٦، كتاب بدء الخلق (٥٩)، باب ذكر الملائكة (٦)، الحديث (٣٢٠٨)، ومسلم في الصحيح ٢٠٣٦/٤، كتاب القدر (٤٦)، باب كيفية الخلق الأدمي... (١)، الحديث ٢٦٤٣/١.

(٢ ـ ٢) ما بين الحاصرتين ليس في المطبوعة.

(٣ ـ ٣) ما بين الحاصرتين ساقط من المخطوطة.

(٤) عبارة المخطوطة (لملاحظته الأول).

(٥) في المخطوطة (وهي في).

(٦) هو عبد العزيز بن عبد السلام تقدم التعريف به في ١٣٢/١.

قلنا: نص الفارسيّ(١) في «الإيضاح» على أن «ثمّ» أشد تراخياً من «الفاء»، فدلّ على أنّ الفاء لها تراخ، وكذا ذكر غيرُه من المتقدمين، ولم يدّع أنّها للتعقيب إلا المتأخرون. انتهى.

وتجيء لتفاوت ما بين رتبتين؛ كقوله [تعالى]: ﴿ وَالصَّافَّاتِ صَفّاً * فَالزَّاجِرَاتِ زَجْراً * فَالتَّالِيَاتِ ذِكْراً ﴾ (الصافات: ١ إلى ٣) تحتمل الفاء فيه تفاوت رتبة الصفّ من الزجر ورتبة الزجر من التلاوة، ويحتمل تفاوت رتبة الجنس الصافّ من رتبة الجنس الزاجر؛ بالنسبة إلى صفهم وزجرهم، ورتبة الجنس الزاجر من [الجنس](٢) التالي بالنسبة إلى زجره وتلاوته.

وقال الزمخشري(٣): للفاء مع الصفات ثلاثة أحوال:

أحدها: أنها تدل على ترتيب معانيها في الوجود، كقوله:

يَا لَهْفَ زَيّابَةَ للحارث(٤) فالـ ـصابح فالغانِم فالآيبِ(٥) ٢٩٨/٤

أي الذي أصبح فغنم فآب.

الثاني: [أن](٦) تدل على ترتيبها في التفاوت من بعض الوجوه؛ نحو قولك: خذ الأكمل فالأفضل، واعمل الأحسن فالأجمل.

الثالث: أنها تدلّ على ترتيب موصوفاتها؛ فإنها في ذلك، نحو «رحم الله المحلّقين فالمقصرين»(٧).

* * *

● (**النوع الثاني**): لمجرد السببية والربط، [نحو](٦): ﴿ إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ ٱلْكَوْثَرَ * فَصَلِّ ﴾ (الكوثر: ١ ـ ٢)، ولا يجوز أن تكون عاطفة؛ فإنه لا يعطف الخبر على الإنشاء، وعكسه عكسها بمجرد العطف فيما سبق، من نحو: ﴿ فَجَعَلَهُ غُثَاءً أَحْوَى ﴾ (الأعلى: ٥).

---

(١) هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار تقدم التعريف به في ١/٣٧٥. وبكتابه في ١/٥٠٤.

(٢) ساقطة من المخطوطة.

(٣) ذكر قوله ابن هشام في المغني ١/١٦٣ (الفاء).

(٤) في المخطوطة (في الحارث).

(٥) البيت لابن زيّابة، عمرو بن الحارث بن همام ذكره المرزباني في معجم الشعراء: ٢٠٨، وقد شرحه ابن هشام في المغني ١/١٦٣ فقال: «البيت لابن زيابة يقول: يا لهف أبي على الحارث إذ صبح قومي بالغارة فغنم فآب سليماً أن لا أكون لقيته فقتلته، وذلك أنه يريد يا لهف نفسي».

(٦) ساقطة من المخطوطة.

(٧) متفق عليه من رواية عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، أخرجه البخاري في الصحيح ٣/٥٦١ كتاب الحج (٢٥)، باب الحلق والتصير. . . (١٢٧)، الحديث (١٧٢٧)، وأخرجه مسلم في الصحيح ٢/٩٤٥ كتاب =

وقد تأتي لهما، نحو: ﴿ فَوَكَزَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ ﴾ (القصص: ١٥)، ﴿ فَتَلَقَّى [٣٠٠/ب] آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ ﴾ (البقرة: ٣٧)، ﴿ لَآكِلُونَ مِنْ شَجَرٍ مِنْ زَقُّومٍ * فَمَالِئُونَ مِنْهَا ٱلْبُطُونَ * فَشَارِبُونَ عَلَيْهِ مِنَ الْحَمِيمِ * فَشَارِبُونَ شُرْبَ ٱلْهِيمِ ﴾ (الواقعة: ٥٢ إلى ٥٥).

(١) [وقد تجيء في ذلك لمجرد الترتيب كقوله تعالى: ﴿ فَرَاغَ إِلَى أَهْلِهِ فَجَاءَ بِعِجْلٍ سَمِينٍ * فَقَرَّبَهُ إِلَيْهِمْ ﴾ (الذاريات: ٢٦ ـ ٢٧)](١).

وأما قوله تعالى: ﴿ فَانْسَلَخَ مِنْهَا فَأَتْبَعَهُ الشَّيْطَانُ فَكَانَ مِنَ ٱلْغَاوِينَ ﴾ (الأعراف: ١٧٥)، فهذه ثلاث فاءات، وهذا هو الغالب على الفاء المتوسطة بين الجمل المتعاطفة.

وقال بعضهم: إذا ترتب الجواب بالفاء، فتارة يتسبب عن الأول، وتارة يقام مقام ما تسبب عن الأول.

مثال الجاري على طريقة السببية: ﴿ سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنْسَىٰ ﴾ (الأعلى: ٦)، ﴿ فَآمَنُوا فَمَتَّعْنَاهُمْ [إِلَىٰ حِينٍ](٢) ﴾ (الصافات: ١٤٨)، ﴿ فَكَذَّبُوهُ فَأَنْجَيْنَاهُ ﴾ (الأعراف: ٦٤). ٤/٢٩٩

ومثال الثاني: ﴿ فَمَا يَزِيدُهُمْ إِلَّا طُغْيَاناً كَبِيراً ﴾ (الإسراء: ٦٠)، ﴿ وَجَعَلْنَا لَهُمْ سَمْعاً وَأَبْصَاراً وَأَفْئِدَةً فَمَا أَغْنَى عَنْهُمْ ﴾ (الأحقاف: ٢٦).

* * *

● **(النوع الثالث)**: الجزائية، والفاء تلزم في جواب الشرط إذا لم يكن فعلاً خبرياً، أعني ماضياً ومضارعاً، فإن كان فعلاً خبرياً امتنع دخول الفاء، فيحتاج إلى بيان ثلاثة أمور: العلّة، وتعاقب الفعل الخبريّ والفاء.

والجواب عن اجتماعهما في قوله تعالى (٣) [﴿ إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ ﴾ ﴿ وإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ من دُبرٍ فكذبت ﴾ (يوسف: ٢٦ ـ ٢٧) ومن قوله تعالى](٣): ﴿ وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ [وُجُوهُهُمْ فِي النَّارِ](٣) ﴾ (النمل: ٩٠). وقوله: ﴿ فَمَنْ يُؤْمِنْ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْساً وَلَا رَهَقاً ﴾ (الجن: ١٣). وقراءة حمزة(٤): ﴿ إِنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرُ إِحْدَاهُمَا ٱلْأُخْرَى ﴾ (البقرة: ٢٨٢).

= الحج (١٥)، باب تفضيل الحلق على التقصير... (٥٥)، الحديث (١٣٠١/٣١٧) ولكن لفظهما «والمقصرين» بالواو.

(١) ما بين الحاصرتين ليس في المطبوعة.

(٢) ليست في المخطوطة.

(٣ ـ ٣) ما بين الحاصرتين ليس في المطبوعة.

(٤) ذكرها الداني في التيسير: ٨٥.

وعن ارتفاعهما في قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾ (الروم: ٣٦) وفي قول الشاعر:

* مَنْ [١] يَفْعَلِ ٱلْحَسَنَاتِ ٱللَّهُ يَشْكُرُهَا [٢] *

والجواب عن الأول، وهو السؤال عن علة تعاقب الفعل والفاء؛ أن الجواب هو جملة تامة؛ يجوز استقلالها [٣] فلا بدّ من شيء يدل على ارتباطها بالشرط، وكونها جواباً له؛ فإذا كانت الجملة فعلية صالحة لأن تكون جزاءً، اكتفي بدلالة الحال على كونها جواباً؛ لأن الشرط يقتضي جواباً، وهذه [٤] [الجملة تصلح جواباً ولم يؤت بغيرها؛ فلزم كونها جواباً. وإذا تعقبت الجواب امتنع دخول الفاء للاستغناء عنها][٤]، فإن كانت الجملة غير فعلية لم تكن صالحة للجواب بنفسها؛ لأنّ الشرط إنما يقتضي فعلين: شرطاً وجزاءً؛ فما ليس فعلاً ليس من مقتضيات أداة الشرط؛ حتى يدلّ اقتضاؤها على أنه الجزاء، فلا بدّ من رابطة، فجعلوا الفاء رابطة؛ لأنها للتعقيب؛ فيدل تعقيبها الشرط بتلك الجملة؛ على أنها الجزاء. فهذا هو السبب في تعاقب الفعل والفاء في باب الجزاء. ٣٠٠/٤

والجواب عن الثاني: هو أن اجتماع الفعل والفاء في الآيتين [الكريمتين][٥] غير مبطل للمدّعي بتعاقبهما وهو أن المدعي تعاقبهما، إذا كان الفعل صالحاً لأن يجازى به؛ وهو إذا ما كان صالحاً للاستقبال؛ لأن الجزاء لا يكون إلا مستقبلاً.

وقوله: «صدقت» و«كذبت» المراد بالفعل في الآية المضيّ؛ فلم يصح أن يكون جواباً فوجبت الفاء.

فإن قيل: فلم سقطت «الفاء» في قوله: ﴿ وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ ﴾ (الشورى: ٣٧)؟ قلنا عنه ثلاثة أجوبة:

---

(١) في المخطوطة (ومن).

(٢) صدر بيت عجزه:

* والشَّرُّ بالشَّرِّ عِنْدَ اللهِ مِثْلانِ *

وقائله هو عبد الرحمن بن حسان وهو من شواهد سيبويه ٦٥/٣ (باب الجزاء)، والمغني: ٥٦ (أما).

(٣) في المخطوطة (استعمالها بنفسها).

(٤ ـ ٤) ما بين الحاصرتين ساقط من المخطوطة.

(٥) ليست في المطبوعة.

أحدها: أن «إذا» في الآية ليست شرطاً، بل لمجرد الزمان؛ والتقدير: والذين هم ينتصرون زمان إصابة البغي لهم.

والثاني: أن «هم» زائدة للتوكيد. **والثالث**: أنّ الفاء حَسَّن حذفها كون الفعل ماضياً.

وبالأول يجاب عن قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا ﴾ (الجاثية: ٢٥).

٣٠١/٤ والجواب عن الثالث أن الفعل والفاء أيضاً من قوله: ﴿ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾ (الروم: ٣٦)، فهو أنّ «إذا» قامت [٣٠١/أ] مقام الفاء، وسدّت مسدّها، لحصول الربط بها، كما يحصل بالفاء؛ وذلك لأن «إذا» للمفاجأة، وفي المفاجأة معنى التعقيب.

وأما الأخفش[١]، فإنه جوّز حذف الفاء حيث يوجب سيبويه[٢] دخولها، واحتج بقوله تعالى: ﴿ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴾ (الأنعام: ١٢١).

وبقراءة من قرأ: ﴿ وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ ﴾ (الشورى: ٣٠)، في قراءة نافع وابن عامر[٣].

ولا حجة فيه، لأن الأول يجوز أن يكون جواب قسم، والتقدير: والله إن أطعتموهم؛ فتكون ﴿ إنكم لمشركون ﴾ جواباً للقسم؛ والجزاء محذوف سدّ جواب القسم مسدّه.

وأما الثانية؛ فلأن «ما» فيه موصولة لا شرطية، فلم يجز دخول الفاء في خبرها.

* * *

● (**والرابع**): الزائدة، كقوله تعالى: ﴿ فَلْيَذُوقُوهُ [حَمِيمٌ][٤] ﴾ (صۤ: ٥٧)، والخبر «حميم» وما بينهما معترض.

وجعل منه الأخفش[٥]: ﴿ فَذَٰلِكَ ٱلَّذِي يَدُعُّ ٱلْيَتِيمَ ﴾ (الماعون: ٢).

---

(١) هو سعيد بن مسعدة تقدم التعريف به في ١٣٤/١.
(٢) انظر **الكتاب** ٦٣/٣ ـ ٦٥.
(٣) ذكرها الداني في **التيسير**: ١٩٥.
(٤) ليست في المخطوطة.
(٥) انظر **رصف المباني**: ٤٤٩، **والبحر المحيط** ٤٧٦/٣. **والمغني** ١٦٥/١.

وقال سيبويه[1]: هي جواب لشرط مقدر أي إن أردت عليه فذلك.
وقوله: ﴿ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ ﴾ (الكوثر: ٢) على قول.

٤٤ ـ في

٣٠٢/٤

تجيء لمعان كثيرة:
للظرفية: ثم تارة يكون الظرف والمظروف حسيين، نحو زيد في الدار؛ ومنه: ﴿ إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِي ظِلَالٍ وَعُيُونٍ ﴾ (المرسلات: ٤١)، ﴿ فَادْخُلِي فِي عِبَادِي * وَٱدْخُلِي جَنَّتِي ﴾ (الفجر: ٢٩ ـ ٣٠)، ﴿ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ ٱلصَّالِحِينَ ﴾ (النمل: ١٩)، ﴿ أُولَٰئِكَ ٱلَّذِينَ حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلْقَوْلُ فِي أُمَمٍ ﴾ (الأحقاف: ١٨).

وتارة يكونان معنويين؛ نحو رغبت في العلم، ومنه: ﴿ وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَاةٌ ﴾ (البقرة: ١٧٩).

وتارة يكون المظروف جسماً[2]، نحو: ﴿ إِنَّا لَنَرَاكَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ﴾ (الأعراف: ٦٠).

وتارة يكون الظرف جسماً[2]، [نحو][3]: ﴿ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ ﴾ (البقرة: ١٠).
والأول حقيقة، والرابع أقرب المجازات إلى الحقيقة.
وتجيء بمعنى «مع»، نحو: ﴿ فِي تِسْعِ آيَاتٍ ﴾ (النمل: ١٢) [4][﴿ ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ ﴾][4] (الأعراف: ٣٨)، ﴿ فَادْخُلِي فِي عِبَادِي ﴾ (الفجر: ٢٩)، على قول. [4][وأما قوله ﴿ ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ ﴾ فقيل الأولى للمعيّة والثانية للظرفية وفي ذلك دليل على جواز دخلت الدار الذي هو الأصل][4].

وبمعنى «عند»، نحو: ﴿ وَلَبِثْتَ فِينَا مِنْ عُمُرِكَ سِنِينَ ﴾ (الشعراء: ١٨).
وللتعليل: ﴿فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ ﴾ (يوسف: ٣٢).

* * *

وبمعنى «على» كقوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰ إِذَا كُنتُمْ فِي ٱلْفُلْكِ ﴾ (يونس: ٢٢)؛ بدليل ٣٠٣/٤

---

(١) في الكتاب ١٣٨/١ ـ ١٣٩ (باب الأمر والنهي).
(٢) في المخطوطة (حسيّاً).
(٣) ليست في المخطوطة.
(٤ ـ ٤) ما بين الحاصرتين ليس في المطبوعة.

قوله: ﴿ فَإِذَا ٱسْتَوَيْتَ أَنْتَ وَمَنْ مَعَكَ عَلَىٰ ٱلْفُلْكِ ﴾ (المؤمنون: ٢٨)، وقوله: ﴿ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ ﴾ (طه: ٧١) لما في الكلام من معنى الاستعلاء.

وقيل: ظرفية؛ لأن الجذع للمصلوب بمنزلة القبر للمقبور؛ فلذلك جاز أن يقال: في.

وقيل: إنّما آثر لفظة «في» للإشعار بسهولة صلبهم؛ لأن «على» تدلّ على نبوّ(١) يحتاج فيه إلى تحرك(٢) [إلى فوق](٣).

وبمعنى «إلى» نحو: ﴿ فَتُهَاجِرُوا فِيهَا ﴾ (النساء: ٩٧). ﴿ فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ ﴾ (إبراهيم: ٩).

وبمعنى «من»: ﴿ وَيَوْمَ نَبْعَثُ فِي كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيداً ﴾ (النحل: ٨٩).

وللمقايسة وهي الداخلة بين مفضول سابق وفاضل لاحق، كقوله تعالى: ﴿ فَمَا مَتَاعُ ٱلْحَيَاةِ ٱلدُّنْيَا فِي ٱلآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ ﴾ (التوبة: ٣٨). وللتوكيد، كقوله تعالى: ﴿ ٱرْكَبُوا فِيهَا ﴾ (هود: ٤١).

وبمعنى بعد: ﴿ وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ ﴾ (لقمان: ١٤) [أي بعد عامين](٣).

٣٠٤/٤ وبمعنى «عن»، كقوله: ﴿ فَهُوَ فِي الآخِرَةِ أَعْمَىٰ ﴾ (الإسراء: ٧٢) (٤)[قيل لما نزلت: ﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ ﴾ (الإسراء: ٧٠) لم يسمعوا ولم يصدقوا؛ فنزل: ﴿ وَمَنْ كَانَ فِي هَـٰذِهِ أَعْمَىٰ فَهُوَ فِي ٱلآخِرَةِ أَعْمَىٰ ﴾](٤) (الإسراء: ٧٢) أي عن النعيم الذي قلناه، ووصفناه في الدنيا، فهو عن(٥) نعيم الآخرة [أعمى](٦) إذ لم يصدِّق.

٤٥ ـ قـد

٣٠٥/٤

تدخل على الماضي المتصرّف، وعلى المضارع؛ بشرط تجرّده عن الجازم والناصب وحرف التنفيس، وتأتي لخمس معان: التوقّع، والتقريب، والتقليل، والتكثير، والتحقيق.

* * *

---

(١) في المخطوطة (ثبوت).

(٢) في المخطوطة (تحوّل).

(٣) ساقطة من المخطوطة.

(٤) ما بين الحاصرتين ليس في المخطوطة. وانظر تفسير الآية، ٧ في تفسير القرطبي ٢٩٨/١٠.

(٥) في المطبوعة (في).

(٦) ساقطة من المخطوطة.

فأما التوقع فهو نقيض «ما» [التي][1] للنفي. وتدخل على الفعل المضارع، نحو: قد يخرج زيد، تدلّ على أن الخروج متوقّع؛ أي منتظر. وأمّا مع الماضي فلا يتحقق الوقوع بمعنى الانتظار؛ لأن الفعل قد وقع، وذلك ينافي كونه منتظراً [٣٠١/ب]، ولذلك استشكل بعضهم كونها للتوقع مع الماضي؛ ولكن معنى التوقع فيه أن «قد» تدلّ على أنه كان متوقّعاً منتظراً، ثم صار ماضياً؛ ولذلك تُستعمل في الأشياء المترقبة.

وقال الخليل[2]: «إن قولك: قد قعد، كلام لقوم ينتظرون الخبر. ومنه قول المؤذن: قد قامت الصلاة؛ لأن الجماعة منتظرون».

وظاهر كلام ابن مالك في «تسهيله»[3] أنها لم تدخل على المتوقّع لإفادة كونه متوقعاً بل لتقريبه من الحال. انتهى. ولا يبعد أن يقال: [إنها][4] حينئذ تفيد المعنيين.

واعلم أنه ليس من الوجه الابتداء بها إلا أن تكون جواباً لمتوقّع، كقوله تعالى: ﴿ قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴾ (المؤمنون: ١)؛ لأن القوم توقّعوا علم حالهم عند الله.

وكذلك قوله: ﴿ قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا ﴾ (المجادلة: ١)؛ لأنها كانت تتوقع إجابة الله تعالى لدعائها. ٣٠٦/٤

وأما التقريب، فإنها ترد للدلالة عليه مع الماضي فقط، فتدخل لتقريبه من الحال؛ ولذلك تلزم «قد» مع الماضي إذا وقع حالاً، كقوله تعالى: ﴿ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ ﴾ (الأنعام: ١١٩)، وأمّا ما ورد دون «قد» فقوله تعالى: ﴿ هَٰذِهِۦ بِضَٰعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا ﴾ (يوسف: ٦٥)، فـ «قد» فيه مقدرة؛ هذا مذهب المبرد والفراء[5] وغيرهما. وقيل: لا يقدر قبله قد.

وقال ابن عصفور[6]: إن جواب القَسَم بالماضي المتصرف المثبَت، إن كان قريباً من

---

(١) ساقطة من المخطوطة.

(٢) ذكر قوله سيبويه في الكتاب ٤/٢٢٣، باب عدة ما يكون عليه الكلم (قد). وابن هشام في **المغني** ١/١٧١.

(٣) في المخطوطة (التسهيل)، وقد تقدم التعريف بالكتاب في ٢/٤٥٨. وقد ذكر قوله ابن هشام في **المغني** ١/١٧٤.

(٤) ليست في المخطوطة.

(٥) انظر **معاني القرآن** ١/٢٨٢ الآية (٩٠) من سورة النساء. و **المقتضب** للمبرد ٤/١٢٤ باب مسائل باب كان وباب إنّ، و**المغني** لابن هشام ١/١٧٣.

(٦) هو علي بن مؤمن تقدم التعريف به في ١/٤٦٦. ونقل قوله ابن هشام في **المغني** ١/١٧٣.

زمن الحال دخلت عليه «قد واللام»، نحو: والله لقد قام زيد؛ وإن كان بعيداً لم تدخل، نحو: والله لقام زيد.

وكلام الزمخشري يدلّ على أنّ «قد» مع الماضي في جواب القسم للتوقع، قال في «الكشاف»(١) عند قوله [تعالى]: ﴿ لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحاً إِلَى قَوْمِهِ ﴾ (الآية: ٥٩) في سورة الأعراف.

فإن قلت: «ما لهم لا يكادون ينطقون باللام إلا مع «قد»، وقلّ عندهم مثل قوله:

حَلَفْتُ لَهَا بِاللَّهِ حَلْفَةَ فَاجِرٍ لَنَامُوا [فَمَا إِنْ حَديثٍ وَلاَ صَال](٢)

قلت: إنما كان كذلك؛ لأن الجملة القَسَمية لا تساق إلا تأكيداً للجملة المقسم عليها التي هي جوابها؛ فكانت مظِنّة لمعنى التوقع؛ الذي هو معنى «قد» عند استماع المخاطب كلمة القسم».

٣٠٧/٤ وقال ابن الخباز(٣): «إذا دخلت «قد» على الماضي أثّرَتْ فيه معنيين: تقريبه من زمن الحال، وجعله خبراً منتظراً؛ فإذا قلت: قد ركب الأمير، فهو كلام لقوم ينتظرون حديثك. هذا تفسير الخليل»(٤). انتهى.

وظاهره أنها تفيد المعنيين معاً في الفعل الواحد. ولا يقال: إن معنى التقريب ينافي معنى التوقع؛ لأن المراد به ما تقدم تفسيره.

وكلام الزمخشري(٥) في «المفصّل» «يدلّ على أن التقريب لا ينفكّ عن معنى التوقّع».

* * *

وأما التقليل، فإنها ترد له مع المضارع، إمّا لتقليل وقوع الفعل نحو: قد يجود البخيل

---

(١) الكشاف ٢/ ٦٧.

(٢) ما بين الحاصرتين ليس في المخطوطة والكشاف. والبيت لامرىء القيس من قصيدة مطلعها:
* ألاَ عِمْ صباحاً أيها الطَّلَلُ البالي *
انظر الديوان: ١٤١، (طبعة دار صادر بيروت) وهو من شواهد المغني ١/ ١٧٣ الشاهد: ٢٨٨.

(٣) هو أحمد بن الحسين تقدم التعريف به في ٣/ ١٤.

(٤) انظر ص ٢٦٥ الحاشية (٢) من هذا الجزء.

(٥) انظر المفصّل: ٣١٦، (ومن أصناف الحرف حرف التقريب).

وقد يصدق الكذوب. أو للتقليل لمتَعلّق [الفعل][١]، كقوله تعالى: ﴿ قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنتُمْ عَلَيْهِ ﴾ (النور: ٦٤) أي ما هم عليه هو أقلّ معلوماته سبحانه.

وقال الزمخشري[٢]: «هي للتأكيد[٣]، وقال: إنّ [«قد»][٤] إن دخلت على المضارع كانت بمعنى «ربما»، فوافقت «ربما» في خروجها إلى معنى التكثير؛ والمعنى: إن جميع السموات والأرض مختصاً به خلقاً وملكاً وعلماً، فكيف يخفى عليه أحوال المنافقين»!

وقال في سورة الصف[٥]: [في قوله تعالى: ﴿ يا قوم][٦] لِمَ تُؤْذُونَنِي وَقَد تَّعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ ﴾ (الآية: ٥): [قد] معناها التوكيد، كأنه قال تعلمون علماً يقيناً لا شبهة لكم فيه».

ونصّ ابن مالك [٧] على أنها كانت للتقليل صرفت المضارع إلى الماضي. وقد نازع بعض المتأخرين [٣٠٢/أ] في أن «قد» تفيد التقليل، مع أنه مشهور ونص عليه الجمهور، فقال: قد تدلّ على توقع الفعل عمّن أسند إليه، وتقليل المعنى لم يُستفد من «قد» بل لو قيل: البخيل يجود والكذوب يصدق، فُهِم منه التقليل؛ لأن الحكم على مَنْ شأنه البخل بالجود، وعلى مَنْ شأنه الكذب بالصدق، إن لم يحمل ذلك على صدور ذلك قليلاً، كان الكلام كذباً؛ لأن آخره يدفع أوله. ٣٠٨/٤

وأما التكثير فهو معنى غريب؛ وله من التوجيه نصيب، وقد ذكره جماعة من المتأخرين. وجعل منه الزمخشري[٨]: ﴿ قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي ٱلسَّمَاءِ ﴾ (البقرة: ١٤٤). وجعلها غيرُه للتحقيق. وقال ابن مالك: إن المضارع هنا بمعنى الماضي، أي قد رأينا.

وأما التحقيق فترد لتحقيق وقوع المتعلّق مع المضارع والماضي، لكنه قد يرد والمراد به

---

(١) ساقطة من المطبوعة.
(٢) انظر **الكشاف** ٣/٥٩، آخر سورة النور و**المفصّل**: ٣١٧.
(٣) في المخطوطة (للتحقيق).
(٤) ساقطة من المخطوطة.
(٥) **الكشاف** ٣/٩٣.
(٦) ما بين الحاصرتين ليس في المطبوعة.
(٧) هو محمد بن عبد الله بن مالك تقدم التعريف به في ١/٣٨١.
(٨) في **الكشاف** ١/١٠٠.

المضيّ، كما في قوله تعالى: ﴿ قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي ٱلسَّمَاءِ ﴾ (البقرة: ١٤٤). ﴿ قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ ﴾ (الأنعام: ٣٣). ﴿ قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ ﴾ (النور: ٦٤).

وقال الراغب(١): «إن دخلت على الماضي اجتمعت لكل فعل متجدد، نحو: ﴿ قَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَيْنَا ﴾ (يوسف: ٩٠). ﴿ قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ ﴾ (آل عمران: ١٣). ﴿ لَقَدْ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ (الفتح: ١٨). ﴿ لَقَدْ تَابَ ٱللَّهُ ﴾ (التوبة: ١١٧). ولهذا لا تستعمل في ٣٠٩/٤ أوصاف الله، لا يقال: « قد كان الله غفوراً رحيماً ». فأما قوله [تعالى]: ﴿ [أَنْ](٢) سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَىٰ ﴾ (المزمل: ٢٠)، فهو متأوّل للمرضى في المعنى؛ كما أن النفي في قولك: ما علم الله زيداً يخرج، هو للخروج، وتقديره [« قد يمرضون فيما علم الله](٣)» وما يخرج زيد فيما علم الله. وإن(٤) دخلت على المضارع فذلك لفعل يكون في حاله(٤)، نحو: ﴿ قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنْكُمْ [لِوَاذاً](٣) ﴾ (النور: ٦٣)، أي قد يتسللون فيما علم الله »(٥).

٤٦ ـ الكاف

٣١٠/٤

للتشبيه، [نحو](٦): ﴿ وَلَهُ ٱلْجَوَارِ ٱلْمُنْشَآتُ فِي ٱلْبَحْرِ كَالْأَعْلَامِ ﴾ (الرحمٰن: ٢٤) وهو كثير.

وللتعليل كقوله تعالى: ﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولاً ﴾ (البقرة: ١٥١)، قال الأخفش(٧): أي لأجل إرسالي فيكم رسولاً منكم، فاذكروني. وهو ظاهر في قوله تعالى: ﴿ وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ ﴾ (البقرة: ١٩٨). وجعل ابن بَرْهان(٨) النحويّ منه قوله تعالى: ﴿ وَيْكَأَنَّهُ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَافِرُونَ ﴾ (القصص: ٨٢).

وللتوكيد: ﴿ أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ ﴾ (البقرة: ٢٥٩). وقوله: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ (الشورى: ١١)، أي ليس شيء مثله؛ وإلا لزم إثبات المثل.

---

(١) هو الحسين بن محمد تقدم التعريف به في ٢١٨/١. وانظر قوله في المفردات: ٣٩٤ مادة (قدد).
(٢) ليست في المخطوطة.
(٣) ما بين الحاصرتين ليس في المطبوعة.
(٤ ـ ٤) العبارة في المفردات وإن دخل «قد» على المستقبل من الفعل فذلك الفعل يكون في حالةٍ دون حالةٍ).
(٥) في المخطوطة زيادة وهي (ومجيء للتعليل).
(٦) ساقطة من المخطوطة.
(٧) انظر قوله في كتابه معاني القرآن ١٥٣/١ مختصراً، وفي المغني ١٧٦/١ كاملاً.
(٨) هو أحمد بن علي بن برهان تقدم التعريف به في ٢٠٨/٢.

قال ابن جني[١]: « وإنما زيدت لتوكيد نفي المثل؛ لأن زيادة الحرف بمنزلة إعادة الجملة ثانياً ».

وقال غيره: «الكاف زائدة؛ لئلا يلزم إثبات المثل لله تعالى؛ وهو محال، لأنها تفيد نفيَ المثل عن مثله، لا عنه، لأنه لولا الحكم بزيادتها لأدى إلى محال آخر؛ وهو أنه إذا لم يكن مثل شيء لزم ألّا يكون شيئاً؛ لأن مثْل المثل مثله».

وقيل: «المراد مثل الشيء ذاته وحقيقته، كما يقال: مثلي لا يفعل كذا، أي أنا لا أفعل؛ [وعلى][٢] هذا لا[٣] تكون زائدة».

وقال ابن فُورك[٤]: هي غير زائدة؛ والمعنى ليس مثل مثله شيء، وإذا نفيت التماثل عن الفعل[٥]، فلا مثل لله على الحقيقة.

قال صاحب[٦] «المستوفى»: «ولتأكيد الوجود، كقوله تعالى: ﴿ وَقُلْ رَبِّ ٱرْحَمْهُما كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيراً ﴾ (الإسراء: ٢٤)، أي أن [٧] تربيتهما لي قد وجدت، كذلك أوجد رحمتك لهما [٨] يا رب.

٤٧ ـ كـان

٣١١/٤

تأتي للمضيّ، وللتوكيد، وبمعنى القدرة كقوله [تعالى]: ﴿ مَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُنْبِتُوا شَجَرَها ﴾ (النمل: ٦٠)، أي ما قدرتم.

وبمعنى «ينبغي» كقوله [تعالى]: ﴿ [قُلْتُم][٩] مَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَتَكَلَّمَ بِهَـٰذَا ﴾ (النور: ١٦)، أي لم ينبغ لنا.

---

(١) انظر كتابه سر صناعة الإعراب ١/٢٩١ (حرف الكاف)، وانظر أيضاً في المغني ١/١٧٩، ورصف المباني: ٢٧٧.

(٢) ساقطة من المخطوطة.

(٣) في المخطوطة (إلا أن تكون).

(٤) في المخطوطة (ابن مالك) وفي الإتقان ٢/٣١٤ (ابن فورك) وهو محمد بن الحسن تقدم التعريف به في ١/٣٢٤.

(٥) في المخطوطة (المثل).

(٦) هو علي بن مسعود بن محمود تقدم التعريف به وبكتابه في ١/٥١٣.

(٧) في المخطوطة (كما).

(٨) في المخطوطة (إياهما).

(٩) ليست في المطبوعة.

وتكون زائدة، كقوله تعالى: ﴿ وَمَا عِلْمِي بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ (الشعراء: ١١٢)، أي بما يعملون؛ لأنه قد كان عالماً ما علموه من إيمانهم به. وقد سبقت في مباحث الأفعال.

٤٨ ـ كـأن

للتشبيه المؤكد؛ ولهذا جاء ﴿ كأنه هو ﴾ (النمل: ٤٢)، دون غيرها من أدوات التشبيه.

ولليقين، كما في قوله تعالى: ﴿ [وَيْكَأَنَّ][١] ٱللَّهَ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ ﴾ (القصص: ٨٢)، على ما سيأتي.

وقد تخفف، قال تعالى: ﴿ كَأَنْ لَمْ يَدْعُنَا إِلَى ضُرٍّ مَسَّهُ ﴾ (يونس: ١٢).

٤٩ ـ كـأيـن

بمعنى «كم» للتكثير؛ لأنها كناية عن العدد، قال تعالى: ﴿ وَكَأَيِّنْ مِنْ قَرْيَةٍ عَتَتْ [٣٠٢/ب] عَنْ أَمْرِ رَبِّهَا وَرُسُلِهِ ﴾ (الطلاق: ٨). وفيها قراءتان[٢]: «كائن» على وزن «قائل» و «بائع» «وكأيّن» بتشديد الياء. قال ابن فارس[٣]: « [سمعتُ][٤] بعض أهل العربية[٥] يقول: ما أعلم كلمة تثبت فيها النون خطّاً غير هذه ». ٣١٢/٤

[٦] [وقال سيبويه[٧]: «أكثر العرب إنما يتكلمون بها[٨] مع مِنْ لأنها تأكيد فجعلت كأنها شيء تمّ به الكلام][٦].

٥٠ ـ كـاد

بمعنى قارب، وسبقت في مباحث الأفعال.

---

(١) ليست في المخطوطة.

(٢) قرأ ابن كثير «وكاين»حيث وقع بألف ممدودة بعدها همزة مكسورة، والباقون بهمزة مفتوحة بعد الكاف وياء مكسورة مشدّدة بعدها «وكأيّن» (التيسير: ٩٠).

(٣) هو أحمد بن فارس تقدم التعريف به في ١٩١/١، وانظر قوله في الصاحبي في فقه اللغة: ١٣٢ (كأيّن).

(٤) ساقطة من المخطوطة.

(٥) تصحفت في المخطوطة والمطبوعة إلى (القرية) وتصويبها من الصاحبي.

(٦ ـ ٦) ما بين الحاصرتين ساقط من المطبوعة.

(٧) في الكتاب ١٧٠/٢ (باب ما جرى مجرى كم في استفهام) مع تصرف واختصار.

(٨) زيادة من الكتاب يقتضيها السياق.

٥١ ـ كلّا

٣١٣/٤

قال سيبويه(١): «حرف(٢) ردْع وزجْر». قال الصَّفّار(٣): «إنها تكون اسماً للرّد، إما لردِّ ما قبلها، وإما لردّ ما بعدها، كقوله تعالى: ﴿ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ * ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾ (التكاثر: ٣ ـ ٤)، هي ردٌّ لما قبلها؛ لأنه لما قال: ﴿ أَلْهَاكُمُ ٱلتَّكَاثُرُ * حَتَّىٰ زُرْتُمُ ٱلْمَقَابِرَ ﴾ (التكاثر: ١ ـ ٢)، كان إخباراً بأنهم لا يعلمون الآخرة ولا يصدقون بها، فقال: ﴿ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾، فلا يحسنُ الوقف عليها هنا إلا لتبيين ما بعدها، ولو لم يُفْتَقَرْ لما بعدها لجاز الوقف. وقوله: ﴿ يَحْسَبُ أَنَّ مَالَهُ أَخْلَدَهُ * كَلَّا ﴾ (الهمزة: ٣ ـ ٤)، هي ردّ لما قبلها؛ فالوقف عليها حسن». انتهى.

وقال ابن الحاجب(٤): «شرطه أن يتقدّم ما يردّ بها [ما](٥) في غرض المتكلم؛ (٦ سواء كان من كلام غير المتكلّم٦) على سبيل الحكاية أو الإنكار، أو من كلام غيره.

كقوله(٧) تعالى: ﴿ كَلَّا ﴾ (القيامة: ١١) بعد قوله: ﴿ يَقُولُ ٱلْإِنْسَانُ يَوْمَئِذٍ أَيْنَ ٱلْمَفَرُّ ﴾ (القيامة: ١٠) [وقوله: ﴿ يودّ المجرم ﴾](٨) (المعارج: ١١).

وكقوله(٩) [تعالى]: ﴿ قَالَ أَصْحَابُ مُوسَىٰ إِنَّا لَمُدْرَكُونَ * قَالَ كَلَّا ﴾ (الشعراء: ٦١ ـ ٦٢) (٨ [لأن قوله «قال» حكاية ما يقال بعد تقدم الأول عن الغير]٨).

وكقولك(١٠): أنا أهين العالم! كلّا». انتهى.

وهي نقيض «إي» في الإثبات، كقوله: ﴿ كَلَّا لَا تُطِعْهُ ﴾ (العلق: ١٩). وقوله: ٣١٤/٤

---

(١) الكتاب ٤/٢٣٥ (باب عدّة ما يكون عليه الكلم).
(٢) في المخطوطة (كلمة).
(٣) هو القاسم بن علي البطليوسي تقدم التعريف به في ٢/٤٥١.
(٤) هو عثمان بن عمر تقدم التعريف به في ١/٤٦٦.
(٥) ساقطة من المخطوطة.
(٦ ـ ٦) العبارة في المخطوطة (سواء إن كان من سبيل المتكلم).
(٧) في المخطوطة (فالأول كقوله).
(٨) ما بين الحاصرتين ليس في المطبوعة.
(٩) في المخطوطة (والثاني كقوله).
(١٠) في المخطوطة (والثالث كقولك).

﴿ أَطَّلَعَ ٱلْغَيْبَ أَمِ ٱتَّخَذَ عِندَ ٱلرَّحْمَٰنِ عَهْداً * كَلَّا ﴾ (مريم: ٧٨ - ٧٩). [وقوله][١]: ﴿ وَٱتَّخَذُوا مِن دُونِ ٱللَّهِ آلِهَةً لِيَكُونُوا لَهُمْ عِزّاً * كَلَّا ﴾ (مريم: ٨١ - ٨٢).

وتكون بمعنى «حقاً» صلة لليمين، كقوله: ﴿ كَلَّا وَٱلْقَمَرِ ﴾ (المدثر: ٣٢). ﴿ كَلَّا إِذَا دُكَّتِ ٱلْأَرْضُ دَكّاً دَكّاً ﴾ (الفجر: ٢١).

وقوله: ﴿ كَلَّا إِنَّهُمْ عَن رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ ﴾ (المطففين: ١٥)، ﴿ كَلَّا إِنَّ كِتَابَ ٱلْفُجَّارِ لَفِي سِجِّينٍ ﴾ (المطففين: ٧)، ﴿ كَلَّا إِنَّ كِتَابَ ٱلْأَبْرَارِ [لَفِي عِلِّيِّينَ][١] ﴾ (المطففين: ١٨) وأما قوله: ﴿ يَحْسَبُ أَنَّ مَالَهُ أَخْلَدَهُ * كَلَّا ﴾ (الهمزة: ٣ - ٤)، فيحتمل الأمرين.

* * *

وقد اختلف القرّاء في الوقف عليها[٢]: فمنهم من يقف عليها أينما وقعت، وغلّب عليها معنى الزجر. ومنهم من يقف دونها أينما وقعت؛ ويبتدىء بها، [وغلّب عليها معنى الزجر. ومنهم من يقف دونها أينما وقعت، ويبتدىء بها][٣]، وغلّب عليها أن تكون لتحقيق ما بعدما. ومنهم من نظر إلى المعنيين، فيقف عليها إذا كانت بمعنى الردع، ويبتدىء بها إذا كانت بمعنى التحقيق[٤]. وهو أولى.

٣١٥/٤ ونقل ابن فارس[٥] عن بعضهم «أن «ذلك» و«هذا» نقيضان [لـ «لا»، وأن «كذلك» نقيض][٦] لـ «كلاّ»، كقوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ وَلَوْ يَشَاءُ ٱللَّهُ لَٱنتَصَرَ مِنْهُمْ ﴾ (محمد: ٤) على [معنى][٧]: ذلك كما قلنا وكما فعلنا. ومثله: ﴿ هَٰذَا وَإِنَّ لِلطَّاغِينَ لَشَرَّ مَآبٍ ﴾ (صٓ: ٥٥).

قال: ويدلّ على هذا المعنى دخول الواو بعد قوله: «ذلك» و«هذا»؛ لأن ما بعد الواو

---

(١) ليست في المخطوطة.
(٢) للوقوف على أقوال القراء انظر كتاب «شرح «كلا» و«بلى» و«نعم» والوقف على كل واحد منهن» لمكّي بن أبي طالب، وكتاب مغني اللبيب لابن هشام ١٨٨/١ - ١٩٠ (كلاّ).
(٣) ما بين الحاصرتين ساقط من المخطوطة.
(٤) في المخطوطة زيادة وهي (بما بعدها).
(٥) هو أحمد بن فارس تقدم التعريف به في ١٩١/١. وانظر قوله في كتابه الصاحبي في فقه اللغة: ١٣٤ (كلاّ) بتصرف.
(٦) ما بين الحاصرتين زيادة من «الصاحبي»: ١٣٤.
(٧) ساقطة من المخطوطة.

يكون معطوفاً على ما قبله بها وإن كان مضمراً. وقال تعالى: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً ﴾ (الفرقان: ٣٢)، ثم قال: ﴿ كَذَٰلِكَ ﴾، أي كذلك فعلنا ونفعله من التنزيل، وهو كثير».

وقيل: إنها إذا كانت بمعنى «لا» فإنها تدخل على جملة محذوفة، فيها نفيٌ لما قبلها، والتقدير: ليس الأمر كذلك [١ كقوله تعالى: ﴿ واتّخذوا من دونِهِ آلهةً ليكُونُوا لهم عزّاً ﴾ (مريم: ٨١) وليس الأمر كذلك]١؛ وهي على هذا حرف دال على هذا المعنى [١ لا موضع لها]١، ولا تستعمل عند خلاف النحويين بهذا المعنى إلا في الوقف عليها، ويكون زجراً وردّاً أو إنكاراً لما قبلها؛ وهذا مذهب الخليل وسيبويه والأخفش والمبرد والزجاج وغيرهم[٢]؛ لأن فيها معنى التهديد [٣٠٣/أ] والوعيد؛ ولذلك لم تقع في القرآن إلا في سورة مكية، لأن التهديد والوعيد أكثر ما نزل بمكة؛ لأن أكثر عتوّ المشركين وتجبّرهم بمكة، فإذا رأيت سورة فيها «كلّا»، فاعلم أنها مكية.

وتكون «كلّا» بمعنى «حقاً» عند الكسائي[٣]، فيبتدأ بها لتأكيد ما بعدها، فتكون في موضع المصدر، ويكون موضعها نصباً على المصدر، والعامل محذوف، أي أحقّ ذلك حقاً.

ولا تستعمل بهذا المعنى عند حذاق النحويين إلا إذا ابتدىء بها لتأكيد ما بعدها. ٣١٦/٤

وتكون بمعنى «ألَا» فيستفتح بها الكلام، وهي على هذا حرف. وهذا مذهب أبي حاتم[٤]؛ واستدل على أنها للاستفتاح أنه روى أن جبريل نزل على النبي ﷺ بخمس آيات من سورة العَلَق، ولما قال: ﴿ عَلَّمَ ٱلْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴾ (الآية: ٥)، طوى النمط. فهو وقف صحيح، ثم لما نزل بعد ذلك: ﴿ كَلَّا إِنَّ ٱلْإِنْسَانَ لَيَطْغَىٰ ﴾ (العلق: ٦)، فدلَّ على أن الابتداء بـ «كلّا» من طريق الوحي، فهي في الابتداء بمعنى «ألَا» عنده.

فقد حصل لـ «كلّا» معاني النفي في الوقف عليها، و«حقّاً» و«ألَا» في الابتداء بها.

وجميع «كلّا» في القرآن ثلاثة وثلاثون موضعاً، في خمس عشرة سورة، ليس في النصف الأول من ذلك شيء.

(١ ـ ١) ما بين الحاصرتين ليس في المطبوعة.

(٢) انظر مغني اللبيب ١/١٨٨.

(٣) ذكر قوله ابن هشام في المغني ١/١٨٩.

(٤) هو سهل بن محمد السجستاني تقدم التعريف به في ١/٣٠٩. وانظر قوله في المغني ١/١٨٩.

وقوله تعالى: ﴿ كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا ﴾ (المؤمنون: ١٠٠)، على معنى «ألا»، واختار قوم جعلها بمعنى حقاً. وهو بعيد لأنه يلزم فتح «إنّ» بعدها، ولم يقرأ به أحد.

٣١٧/٤

٥٢ ـ كلّ

اسم وضع [لضم][1] أجزاء الشيء على جهة الإحاطة؛ من حيث كان لفظه مأخوذاً من لفظ «الإكليل» و«الكلّة» و«الكلالة»؛ ممّا هو للإحاطة بالشيء، وذلك ضربان:

(أحدهما): انضمام لذات الشيء وأحواله المختصّة به، وتفيد معنى التمام، كقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ ٱلْبَسْطِ ﴾ (الإسراء: ٢٩)، أي بسطاً تاماً. ﴿ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ ٱلْمَيْلِ ﴾ (النساء: ١٢٩)، ونحوه.

(والثاني): انضمام الذوات؛ وهو المفيد للاستغراق.

ثم إن دخل على منكّر أوجب عموم أفراد المضاف إليه، أو على معرّف أوجب عموم أجزاء ما دخل عليه. وهو ملازم للأسماء، ولا يدخل على الأفعال.

وأما قوله تعالى: ﴿ وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ ﴾ (النمل: ٨٧)، فالتنوين بدل من المضاف، أي كلّ واحد. وهو لازم للإضافة معنًى، ولا يلزم إضافته لفظاً إلا إذا وقع تأكيداً أو نعتاً، وإضافته منويّةٌ عند تجرده منها.

ويضاف تارة إلى الجمع المعرّف، نحو كلّ القوم. ومثله اسم الجنس، نحو: ﴿ كُلُّ ٱلطَّعَامِ كَانَ حِلًّا لِبَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾ (آل عمران: ٩٣)، وتارة إلى ضميره نحو: ﴿ وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَامَةِ فَرْداً ﴾ (مريم: ٩٥)، ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾ (الحجر: ٣٠)، (صۤ: ٧٣)، ﴿ لِيُظْهِرَهُ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِ ﴾ (الفتح: ٢٨). وإلى نكرة مفردة نحو: ﴿ وَكُلَّ إِنْسَانٍ [أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ][2] ﴾ (الإسراء: ١٣)، ﴿ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ (النساء: ١٧٦)، ﴿ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ ﴾ (المدثر: ٣٨).

٣١٨/٤

وربما خلا من الإضافة لفظاً وينوى فيه، نحو: ﴿ كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ﴾ (الأنبياء: ٣٣)، ﴿ وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ ﴾ (النمل: ٨٧)، ﴿ وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَامَةِ فَرْداً ﴾ (مريم: ٩٥)، ﴿ كُلًّا هَدَيْنَا ﴾ (الأنعام: ٨٤)، ﴿ كُلٌّ مِنَ ٱلصَّابِرِينَ ﴾ (الأنبياء: ٨٥)، ﴿ وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ ٱلْأَمْثَالَ ﴾ (الفرقان: ٣٩).

---

(١) ساقطة من المخطوطة.
(٢) ليست في المخطوطة.

وهل تنوينه حينئذ تنوين عوض أو تنوين صرف؟ قولان.

قال أبو الفتـح[١]: «وتقديمُهـا أحسنُ مِن تأخيـرها؛ لأن التقـدير: «كلهم»، فلو أخـرت لباشرت العوامل، مع أنّها في المعنى منزّلة مَنْزِلة ما لا يباشره، فلما تقدّمت أشبهت المرتفعة بالابتداء؛ في أن كلا منهما لم يل عاملاً في اللفظ، وأما «كلّ» المؤكد بها فلازمة للإضافة.

[٢] [وأجاز الزمخشري[٣] تبعاً للفراء[٤] قطعها عن الإضافة لفظاً نحو: ﴿ إنا كُلًّا فيها ﴾ (غافر: ٤٨) وخرّجها ابن مالك[٥] على أن «كلًّا» حال من ضمير الظرف][٢] وتحصل [أن][٢] لها ثلاثة أحوال: مؤكّدة، ومبتدأ بها مضافة، ومقطوعة عن الإضافة.

فأما المؤكّدة فالأصـل فيها [٣٠٣/ب] أن تكـون توكيـداً للجملة، أو ما هـو في حكم الجملة مما يُتبعّض، لأنّ موضوعها الإحاطة كما سبق.

وأما المضافة غير المؤكّدة، فالأصل فيها أن تضاف إلى النكرة الشائعة في الجنس لأجل معنى الإحاطة، وهو إنّما ما يطلب جنساً يحيط به، فإن أضفتَه إلى جملة معرّفة نحو كلّ إخوتك ذاهب، [قبح][٦] إلا في الابتداء، إلا أنّه إذا كان مبتدأ وكان خبره مفرداً، تنبيهاً على أنّ أصلَه الإضافة للنكرة لشيوعها. ٣١٩/٤

فإن لم يكن مبتدأ وأضفته إلى جملة معرّفة، نحو: ضربت[٧] كلّ إخوتك، وضربت كلّ القوم، لم يكن في الحسن بمنزلة ما قبله، لأنك لم تضفه إلى جنس، ولا معك في الكلام خبر مفرد يدلّ على معنى إضافته إلى جنس [فإن أضفته إلى جنس][٨]، معرّف بالألف واللام حَسُن ذلك، كقوله تعالى: ﴿ فَأَخْرَجْنَا بِهِ مِنْ كُـلِّ ٱلثَّمَرَاتِ ﴾ (الأعـراف: ٥٧)، لأنّ الألف واللام للجنس [لا للعهد][٨]، ولو كانت للعهد لم يحسُن، لمنافاتها معنى الإحاطة.

---

(١) في الخصائص ٣/٣٣٤ ـ ٣٣٦ بتصرف واختصار.
(٢) ما بين الحاصرتين ليس في المطبوعة.
(٣) انظر الكشاف ٣/٣٧٤.
(٤) انظر كتابه معاني القرآن ٣/١٠.
(٥) ذكر قوله وقول الفراء والزمخشري ابن هشام في المغني ١/١٩٤. وقراءة النصب ذكرها أبو حيان في البحر المحيط ٧/٤٦٩، وعزاها لابن السميفع وعيسى بن عمران، وذكر عندها فوائد جمّة يستفاد منها.
(٦) ساقطة من المخطوطة.
(٧) في المخطوطة (رأيت).
(٨) العبارة بين الحاصرتين ساقطة من المطبوعة.

ويجوز أن يؤتى بالكلام على أصله، فتؤكّد الكلام[1] بـ «كل» فتقول: خُذ من الثمرات كلها.

[2][فإن قيل: فإذا استوى الأمران في قوله: كلّ من كلّ الثمرات، وكُلْ من الثمرات كلّها][2]، فما الحكمة في اختصاص أحد الجائزين في نظم القرآن دون الآخر؟

قال السهيليّ [3] في «النتائج»: «له حكمة، وهو أن «مِنْ» في الآية لبيان الجنس لا للتبعيض، والمجرور في موضع المفعول لا في موضع الظرف، وإنما يريد الثمرات أَنْفُسَها، لأنه أخرج منها شيئاً، وأدخل «من» لبيان الجنس كلّه. ولو قال: «أخرجنا به من الثمرات كلّها» لقيل: أيّ شيء أخرج منها؟ وذهب التوهّم إلى أن المجرور في موضع ظرف وأن مفعول ﴿ أَخْرَجْنَا ﴾ فيما بعد، وهذا يُتَوَهّم مع تقدّم «كلّ» لعلم المخاطبين أن «كلا» إذا تقدمت اقتضت الإحاطةَ بالجنس، وإذا تأخرت اقتضت الإحاطة بالمؤكّد بتمامه؛ جنساً شائعاً كان أو معهوداً.

٤/٣٢٠

وأما قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ كُلِي مِنْ كُلِّ ٱلثَّمَرَاتِ ﴾ (النحل: ٦٩)، ولم يقل «من الثمرات كلها» ففيه الحكمة السابقة، وتزيد فائدة، و[هي][4] أنه قد تقدمها في النّظم: ﴿ وَمِنْ ثَمَرَاتِ ٱلنَّخِيلِ وَٱلْأَعْنَابِ . . . ﴾ (النحل: ٦٧) الآية.

فلو قال بعدها: «[ثم][4] كلي من الثمرات كلها» لأوْهَم أنها للعهد المذكور قبله، فكان الابتداء بـ «كلّ» احضر للمعنى، وأجمع للجنس، وأرفع للبس.

وأما المقطوع عن الإضافة، فقال السُّهيليّ: حقها أن تكون مبتدأة مخبَراً عنها، أو مبتدأة منصوبة بفعل بعدها لا قبلها، أو مجرورة يتعلق خافضها بما بعدها، كقولك: كلاًّ ضربت وبكلٍّ مررت. فلا بد من مذكورين قبلها، لأنه إن لم يذكر قبلها جملة، ولا أضيفت إلى جملة، بطل معنى الإحاطة فيها، ولم يعقل لها معنى».

* * *

واعلم أن لفظ «كل» لأفراد التذكير، ومعناه بحسب ما يضاف إليه، والأحوال ثلاثة:

---

(١) في المخطوطة (المعرفة).

(٢ ـ ٢) ما بين الحاصرتين ساقط من المخطوطة.

(٣) هو عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي تقدم التعريف به في ١/٢٤٢، وبكتابه في ٣/٣٣٥.

(٤) ساقطة من المخطوطة.

(الأول): أن يضاف إلى نكرة فيجب مراعاة معناها، فلذلك[١] جاء الضمير مفرداً مذكراً في قوله تعالى[٢]: ﴿ وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ ﴾ (القمر: ٥٢)، ﴿ وَكُلَّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ ﴾ (الإسراء: ١٣)، ومفرداً مؤنثاً في قوله: ﴿ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ ﴾ (المدثر: ٣٨)، ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ ٱلْمَوْتِ ﴾ (آل عمران: ١٨٥)، ومجموعاً مذكراً في قوله: ﴿ كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴾ (المؤمنون: ٥٣)، في معنى الجمع؛ لأنه اسم جمع. ٣٢١/٤

وما ذكرناه من وجوب مراعاة المعنى مع النكرة دون لفظ «كل» قد أوردوا عليه نحو قوله تعالى: ﴿ وَهَمَّتْ كُلُّ أُمَّةٍ بِرَسُولِهِمْ لِيَأْخُذُوهُ ﴾ (غافر: ٥)، وقوله: ﴿ وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ [مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ][٣] ﴾ (الحج: ٢٧)، وقوله: ﴿ وَحِفْظاً مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَارِدٍ * لَا يَسَّمَّعُونَ إِلَى ٱلْمَلَإِ ٱلْأَعْلَىٰ ﴾ (الصافات: ٧ ـ ٨). وأجيب بأن الجمع [٣٠٤/أ] في الأولى باعتبار [معنى][٣] «الآية»[٤]، كذلك في الثانية فإن الضّامر اسم جمع؛ كالجامل والباقر.

وكذلك في الثالثة؛ إنّما عاد الضمير إلى الجمع المستفاد من الكلام، فلا يلزم عودُه إلى «كلّ».

وزعم الشيخ أثير الدين[٥] في «تفسيره» [أن قوله تعالى][٦]: ﴿ وَيْلٌ لِكُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ * يَسْمَعُ آيَاتِ ٱللَّهِ ﴾ (الجاثية: ٧ ـ ٨)، ثم قال: ﴿ أُولَٰئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُهِينٌ ﴾ (الجاثية: ٩)، أنه ممّا روعي فيه المعنى بهذا اللفظ.

وليس كذلك؛ فإن الضمير لم يَعُد إلى «كل» بل على «الأفّاكين» الدالة عليه ﴿ كُلُّ أَفَّاكٍ ﴾. وأيضاً فهاتان[٧] جملتان والكلام في الجملة الواحدة.

* * *

(الثاني): أن تضاف إلى معرفة، فيجوز مراعاة لفظها ومراعاة معناها، سواء كانت الإضافة

---

(١) في المخطوطة (فإذا).
(٢) في المخطوطة (نحو) بدل (في قوله تعالى).
(٣) ليست في المطبوعة.
(٤) في المطبوعة (الأمة).
(٥) انظر البحر المحيط ٤٤/٨.
(٦) العبارة ليست في المطبوعة.
(٧) في المخطوطة (فهذه).

لفظاً، نحو: ﴿ وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَامَةِ فَرْداً ﴾ (مريم: ٩٥)، فراعَى لفظ «كلّ». ومنه قوله عليه الصلاة والسلام: «كلّكم راعٍ، وكلكم مسؤول عن رعيته»[(١)] ولم يقل: راعون ولا مسئولون.

٣٢٢/٤ أو معنى؛ نحو: ﴿ فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذَنْبِهِ ﴾ (العنكبوت: ٤٠)، فراعى لفظها، وقال: ﴿ وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ ﴾ (النمل: ٨٧)، فراعى المعنى.

وقد اجتمع مراعاة اللفظ والمعنى في قوله تعالى: ﴿ إِنْ كُلُّ مَنْ فِي ٱلسَّمَـٰوَاتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّا آتِ ٱلرَّحْمَـٰنِ عَبْداً * لَقَدْ أَحْصَاهُمْ وَعَدَّهُمْ عَدّاً * وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَامَةِ فَرْداً ﴾ (مريم: ٩٣ إلى ٩٥) هذا إذا جعلنا «مَنْ» موصولة [وهو الظاهر][(٢)]، فإن جعلناها نكرة موصوفة، خرجت من هذا القسم إلى الأول.

* * *

(الثالث): أن تقطع[(٣)] عن الإضافة لفظاً، فيجوز مراعاة لفظها ومراعاة معناها [أيضاً][(٢)].

فمن الأول: ﴿ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ ﴾ (البقرة: ٢٨٥)، ﴿ قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِ ﴾ (الإسراء: ٨٤)، ﴿ إِنْ كُلٌّ إِلَّا كَذَّبَ ٱلرُّسُلَ ﴾ (صٓ: ١٤)، ولم يقل: «كذبوا»، ﴿ فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذَنْبِهِ ﴾ (العنكبوت: ٤٠).

ومن الثاني: ﴿ وَكُلٌّ كَانُوا ظَالِمِينَ ﴾ (الأنفال: ٥٤)، ﴿ كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ﴾ (الأنبياء: ٣٣)، ﴿ كُلٌّ لَهُ قَانِتُونَ ﴾ (الروم: ٢٦)، ﴿ وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ ﴾ (النمل: ٨٧).

قال أبو الفتح[(٤)]: وعِلّته أنّ أحَدَ الجمعين عندهم كافٍ[(٥)] عن صاحبه؛ فإن لفظ «كلّ» للأفراد ومعناها الجمع، وهذا يدل على أنهم قدّروا المضاف إليه المحذوف في الموضعين

(١) الحديث متفق عليه من رواية عبد الله بن عمر رضي الله عنهما وأوله «ألا كلكم راع...» أخرجه البخاري في **الصحيح** ١٣/١١١، كتاب الأحكام (٩٣)، باب قول الله تعالى: ﴿أطيعوا الله...﴾ (النساء: ٥٩) (١)، الحديث (٧١٣٨)، وأخرجه مسلم في **الصحيح** ٣/١٤٥٩، كتاب الإمارة (٣٣)، باب فضيلة الإمام... (٥)، الحديث (٢٠/١٨٢٩).

(٢) ساقطة من المطبوعة.

(٣) في المخطوطة (يقع).

(٤) انظر **الخصائص** ٣/٣٣٤ وما بعدها (باب في المستحيل...).

(٥) في المطبوعة (كان).

جمعاً، فتارة رُوعي كما إذا صرح به، وتارة رُوعي لفظ «كل»، وتكون حـالة الحـذف مخالفـة لحال الإثبات.

٣٢٣/٤ قيل: ولو قال قائل: حيث أفرد يقدّر الحذف مفرداً، وحيث جُمِع يقدر جمعاً، فيقدّر في قوله: ﴿ فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذَنْبِهِ ﴾ (العنكبوت: ٤٠) «كلّ واحد»، ويقـدر في قولـه: ﴿ وَكُلٌّ أَتَـوْهُ دَاخِرِينَ ﴾ (النمل: ٨٧) [١ «كل نوع مما سبق» لكان موافقاً إذا أضيف لفظاً إلى نكرة.

وما ذكروه يقتضي أن تقديره: وكلهم أتوه]١، وكلا التقديرين[٢] سائغ، والمراد الجمع.

ويتعين في قوله تعالى: ﴿ كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ﴾ (الأنبياء: ٣٣)، أنّ كلاً من الشمس والقمر والليل والنهار لا يصحّ وصفه بالجمـع. وقد قـدر الزمخشـري[٣]: ﴿ كُلٌّ يَعْمَـلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ ﴾ (الإسراء: ٨٤)، كلّ أحدٍ، وهو يساعد ما ذكرناه. وما ذكرناه في هـذه الحالـة هو المشهور.

وقال السهيليّ[٤] في «نتاج الفكر»: إذا قطعت [«كل»][٥] عن الإضافة فيجب أن يكون خبرها جمعاً؛ لأنها اسم في معنى الجمع، تقول: كلّ ذاهبون؛ إذا تقدم ذكر قوم. وأجاب عن إفراد الخبر في الآيات السابقة؛ بأن فيها قرينة تقتضي تحسين المعنى بهذا اللفظ دون غيره.

أمـا قولـه: ﴿ كُلٌّ يَعْمَـلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِ ﴾ (الإسراء: ٨٤)، فـلأنّ قبلهـا ذكـر فـريقين مختلفين، مؤمنين وظـالمين، فلو جمعهم في الأخبـار وقـال: كـلّ يعملون، لبـطل معنى الاختلاف، وكان لفظ الإفراد أدلّ على المراد، والمعنى: كلّ فريق يعمل على شاكلته.

وأما قوله: ﴿إِنْ كُلٌّ إِلَّا كَذَّبَ ٱلرُّسُلَ﴾[٦] (صٓ: ١٤)، فلأنّه ذكر قروناً وأمماً، وختم ذكرهم بقوم تُبّع، فلو قال: كلّ كذبوا، لعاد إلى أقرب مذكور، فكان يُتوهّم أن الإخبار عن قوم تبّع خاصة، فلما قال: ﴿ إن كل إلاّ كَذَّبَ ﴾[٦]، علم أنه يريد كلّ فريق منهم كذب، لأن إفراد الخبر عن «كل» حيث وقع إنما يدل على هذا المعنى.

(١ ـ ١) ما بين الحاصرتين ساقط من المخطوطة.

(٢) في المخطوطة (الطريقتين).

(٣) في الكشاف ٢/٣٧٣.

(٤) هو عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي تقدم التعريف به في ١/٢٤٢ وبكتابه في ٣/٣٣٥.

(٥) ساقطة من المخطوطة.

(٦) الآية في المخطوطة ﴿كُلٌّ كَذَّبَ الرُّسُلَ﴾ (قٓ: ١٤).

٤/٣٢٤ (مسألة) وتتصل «ما» بـ «كلّ» نحو: ﴿ كُلَّمَا رُزِقُوا مِنْهَا ﴾ (البقرة: ٢٥)، وهي مصدرية، لكنّها نائبة بصلتها عن [٣٠٤/ب] ظرف زمان، كما ينوبُ عنه المصدر الصريح، والمعنى: كل وقت.

وهذه تسمّى «ما» المصدرية الظرفية، أي النائبة عن الظرف، لا انها ظرف في نفسها، فـ «ـكلّ» من «كلما» منصوب على الظرفية لإضافته إلى شيء هو قائم مقام الظرف.

ثم ذكر الفقهاء والأصوليون أن «كلما» للتكرار[١]. قال الشيخ أبو حيان[٢]: «وإنما ذلك من عموم «ما»، لأنّ الظرفية مراد بها العموم، فإذا قلت: أصحبك ما ذرّ لله شارق، فإنما تريد العموم، فـ «ـكلّ» أكدت العموم الذي أفادته «ما» الظرفية؛ لا أن لفظ «كلما» وضع للتكرار كما يدلّ عليه كلامهم، وإنما جاءت «كل» توكيداً للعموم المستفاد من «ما» الظرفية». انتهى.

وقوله: إن التكرار من عموم «ما» ممنوع؛ فإن «ما» المصدرية لا عموم لها، ولا يلزم من نيابتها عن الظرف دلالتُها على العموم؛ وإن استفيد عموم في مثل هذا الكلام فليس من «ما» إنما هو من التركيب نفسه.

وذكر بعض الأصوليين أنها إذا وصلت بـ «ما» صارت أداة[٣] لتكرار الأفعال وعمومها قَصْديّ وفي الأسماء ضِمْني[٣]. قال تعالى: ﴿ كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ ﴾ (النساء: ٥٦)، وإذا جُرّدت من لفظ «ما»، انعكس الحكم وصارت عامة في الأسماء قصداً، وفي الأفعال ضمناً.

٤/٣٢٥ ويظهر الفرق بينهما في قوله: كل امرأة أتزوّجها فهي [طالق][٤]: تطلق كلّ امرأة يتزوجها، وتكون عامة في جميع النساء لدخولها على الاسم وهو قصديّ. ولو تزوج امرأة ثم تزوّجها مرة أخرى لم تطلق في الثانية لعدم عمومها قصداً في الأسماء. ولو قال: كلما تزوجت امرأة فهي طالق؛ فتزوج امرأة مراراً طلقت في كل مرة لاقتضائها عموم الأفعال قصداً، وهو التزوج.

---

(١) في المخطوطة (لذلك).

(٢) انظر كتابه النهر الماد المطبوع بهامش البحر المحيط ٨٩/١ عند تفسير آية ﴿ كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُم مَشَوا فيه ﴾ (البقرة: ٢٠). وقال في البحر ٨٨/١: «وأحكام «كل» كثيرة وقد ذكرنا أكثرها في كتابنا الكبير الذي سميناه بالتذكرة وسردنا منها جملة لينتفع بها...».

(٣) العبارة في المخطوطة (التكرار والأفعال فتعم الأفعال وهو بها قصديّ وهو في الأسماء ضمنيّ).

(٤) ساقطة من المخطوطة.

(مسألة): وتأتي «كلّ» صفة، ذكره سيبويه في باب النّعت[1] قال: ومن الصفة أنت الرّجل كلّ الرجل؛ ومررت بالرجل كلّ الرجل.

قال الصّفّار[2]: هذا يكون عند قصد التأكيد والمبالغة، فإن قولك: «الرجل» معناه الكامل، ومعنى «كلّ الرجل» أي هو الرجل، لعظمته قد قام مقام الجنس، كما تقول: أكلت شاة كل شاة وإليه أشار بقوله ﷺ: «كُلُّ الصّيد في جوف الفرا»[3] أي [أن][4] مَنْ صاده فقد صاد جميع الصّيد لقيامه مقامه لعظمته، قال: وهذا إنما يجوز إذا سبقها ما فيه رائحة الصفة كما ذكرنا، فلو كان جامداً لم يجز، نحو: مررت بعبد الله، كل الرجل، لا يفهم من «عبد الله» شيء.

٥٣ ـ كِلَا وكِلْتا

٣٢٦/٤

هما توكيد الاثنين؛ وفيهما معنى الإحاطة؛ ولهذا قال [الشيخ][5] الراغب[6]: هي في التثنية ككلّ في الجمع، ومفرد اللفظ مثنى المعنى؛ عبّر عنه مرة بلفظه، ومرّة بلفظ الاثنين، اعتباراً بمعناه؛ قال تعالى: ﴿ إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ ٱلْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا ﴾ (الإسراء: ٢٣).

قلت: لا خلاف أن معناها التثنية. واختلف في لفظها، فقال البصريون: مفرد، وقال الكوفيون: تثنية.

والصحيح الأول؛ بدليل عَوْد الضمير إليها مفرداً في قوله: ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ آتَتْ﴾ (الكهف: ٣٣) فالإخبار عن «كلتا» بالمفرد دليل على أنها مفرد؛ إذ[7] لو كان مثنى لقال: «آتتا»، ودليل إضافتها[8] إلى المثنى في قوله: ﴿أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا﴾ (الإسراء: ٢٣)، ولو كان

---

(١) في الكشاف ٢/١٢ ـ ١٣، (باب مجرى نعت المعرفة عليها).

(٢) هو القاسم بن علي البطليوسي تقدم التعريف به في ٢/٤٥١.

(٣) ذكره السخاوي في «المقاصد الحسنة» ص ٥١٥ الحديث ٨٢٦ من رواية نصر بن عاصم الليثي وعزاه للرامهرمزي في الأمثال، وقال: (ونحوه عند ابن عساكر).

(٤) ساقطة من المخطوطة.

(٥) ساقطة من المطبوعة.

(٦) انظر المفردات في غريب القرآن.

(٧) في المخطوطة (فلو) بدل (إذ لو).

(٨) في المخطوطة (وبإضافتها) بدل (ودليل إضافتها).

مثنى لم يجز إضافته إلى التثنية؛ لأنه لا يجوز إضافة الشيء إلى نفسه. والفصيح مراعاة اللفظ؛ لأنّه الذي ورد به القرآن؛ فيقال: كلا الرجلين خرج، وكلتا المرأتين حضرت.

وقد نازع بعض المتأخرين وقال: ليس معناه التثنية على الإطلاق كما ذكره النحاة، ولو كان كذلك لكثرت مراعاة [٣٠٥/أ] المعنى؛ كما كثرت مراعاته في «من» و «ما» الموصولتين؛ لكنّ أكثر ما جاء في لسان العرب عود الضمير مفرداً [كقوله تعالى][1]: ﴿ كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ آتَتْ ﴾ (الكهف: ٣٣)، وما جاء فيه مراعاة المعنى في غاية القلة.

قال: فالصواب أن معناها مفرد صالح لكلٍّ من الأمرين المضاف إليهما. وأما [مجيء][1] مراعاة التثنية فيه فعلى سبيل التوسّع؛ ووجه التوسّع أن كل فرد في جانب الثبوت معه غيره؛ فجاءت التثنية بهذا الاعتبار؛ فالإفراد فيه مراعاة المعنى واللفظ، والتثنية مراعاة المعنى من بعض الوجوه.

٣٢٧/٤

(فائدة): وقع في شعر أبي تمام[2] «كِلَا الآفاق»، وخطّأه المعرّي؛ لأن «كِلَا» يستعمل في الاثنين[3] لا الجمع.

قال: ولم يأت في المسموع: كلا القوم، ولا كلا الأصحاب؛ وإنما[4] يقال: كلا الرجلين ونحوه؛ فإن أخذ من الكلأ؛ من قولك: كلأت الشيء إذا رعيته وحفظته، فالمعنى يصحّ؛ إلاّ أن المتكلم يقصر؛ وهي ممدودة.

٥٤ ـ كم

٣٢٨/٤

نكرة لا تتعرّف؛ لأنها مُبْهمة في العدد، كـ «أين» في الأمكنة، و «متى» في الأزمنة، و «كيف» في الأحوال.

وقول سيبويه[5]: كم أرضك جَريباً[6]؟ : «كم» مبتدأ، و «أرضك» مبنيّ عليه؛ مجاز ليس بحقيقة؛ وإنما «أرضك» مبتدأ، و «كم» الخبر، مثل كيف زيد؟.

---

(١) ليست في المطبوعة.

(٢) هو حبيب بن أوس تقدم التعريف به في ١٨٧/٣ .

(٣) في المخطوطة (للاثنين).

(٤) في المخطوطة (وان).

(٥) في الكتاب ١٦٠/٢ (باب كم) بتصرف.

(٦) عبارة سيبويه (كم جريباً أرضك).

وهي قسمان:

استفهامية تحتاج إلى جواب؛ بمعنى: أيّ عدد[1]؟، فينصب ما بعدها، [2] [نحو: كم رجلاً ضربت؟ وخبرية لا تحتاج إلى جواب؛ بمعنى: عدد كثير، فيجرّ ما بعدها][2]؛ نحو: كم عبدٍ[3] ملكت.

وقد تدخل عليها [«مِنْ»][4]، كقوله: ﴿ وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا ﴾ (الأعراف: ٤)، ﴿ وَكَمْ قَصَمْنَا مِنْ قَرْيَةٍ ﴾ (الأنبياء: ١١).

وليست الاستفهامية أصلاً للخبرية؛ خلافاً للزمخشري[5] حيث ادّعى ذلك في سورة «يس» عند الكلام على: ﴿ أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا ﴾ (الآية: ٣١).

٣٢٩/٤ ولم تستعمل الخبرية غالباً إلاّ في مقام الافتخار والمباهاة؛ لأن معناها التكثير؛ ولهذا ميزت بما يميز العدد الكثير، وهو مائة وألف؛ فكما أن «مائة» تميّز بواحد مجرور، فكذلك «كم».

واعلم أن «كم» مفردة اللفظ، ومعناها الجمع؛ فيجوز في ضميرها الأمران بالاعتبارين، قال تعالى: ﴿ وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَوَاتِ ﴾ (النجم: ٢٦)، ثم قال: ﴿ لَا تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ﴾ (النجم: ٢٦)، فأتى به جمعاً. [وقال][6]: ﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا﴾ (الأعراف: ٤)، ثم قال: ﴿أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾ (الأعراف: ٤).

٥٥ ـ كيف

٣٣٠/٤

استفهام عن حال الشيء لا عن ذاته؛ كما أن «ما» سؤال عن حقيقته، و «مَنْ» عن مشخصاته؛ ولهذا لا يجوز أن يقال في «الله» «كيف».

وهي مع ذلك منزّلة منزلة الظرف؛ فإذا قلت: كيف زيد؟ كان «زيد» مبتدأ، و «كيف» في محلّ الخبر، والتقدير: على أيّ حال زيد؟

هذا أصلها في الوضع؛ لكن قد تعرِض لها معانٍ تفهم من سياق الكلام، أو من قرينة الحال؛ مثل معنى التنبيه والاعتبار وغيرهما.

---

(١) في المخطوطة (عددت).
(٢ ـ ٢) ما بين الحاصرتين ساقط من المخطوطة.
(٣) في المخطوطة (عبداً).
(٤) ساقطة من المخطوطة.
(٥) في **الكشاف** ٣/٢٨٥.
(٦) ليست في المخطوطة.

وقال بعضهم: لها ثلاثة أوجه:

أحدها: سؤال محض عن حال؛ نحو كيف زيد؟

وثانيها: حال لا سؤال معه، كقولك: لأكرمنّك كيف أنت، أي على [أي][1] حال كنت.

وثالثها: معنى التعجّب [المردود للخلق][2].

وعلى هذين تفسير قوله تعالى: ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتاً فَأَحْيَاكُمْ ﴾ (البقرة: ٢٨). قال الراغب[3] في «تفسيره»: كيف هنا استخبار لا استفهام؛ والفرق بينهما أن الاستخبار قد يكون تنبيهاً للمخاطب وتوبيخاً؛ ولا يقتضي عدم المستخبَر، والاستفهام بخلاف ذلك.

وقال في «المفردات»[4]: كلّ ما أخبر الله بلفظ «كيف» عن نفسه فهو إخبار على طريق التنبيه للمخاطب أو توبيخ؛ نحو: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ﴾ (البقرة: ٢٨).

٣٣١/٤ ﴿ كَيْفَ يَهْدِي ٱللَّهُ قَوْماً ﴾ (آل عمران: ٨٦). ﴿ كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ ﴾ (التوبة: ٧). ﴿ ٱنْظُرْ كَيْفَ ضَرَبُوا لَكَ ٱلْأَمْثَالَ ﴾ (الإسراء: ٤٨)، (الفرقان: ٩)، ﴿ فَانْظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ ﴾ (العنكبوت: ٢٠). ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبْدِىءُ ٱللَّهُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ ﴾ (العنكبوت: ١٩).

وقال غيره: قد تأتي للنّفي والإنكار، كقوله: ﴿ كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ عِنْدَ ٱللَّهِ [وَعِنْدَ رَسُولِهِ][5] ﴾ (التوبة: ٧). ﴿ كَيْفَ يَهدِي ٱللَّهُ قَوْماً كَفَرُوا [بَعْدَ إِيمَانِهِمْ][5] ﴾ (آل عمران: ٨٦).

ولتضمّنها معنى الجَحْد [شاع][5] أن يقع بعدها «إلاّ»[6]، كقوله: ﴿ إِلَّا ٱلَّذِينَ عَاهَدْتُمْ ﴾ (التوبة: ٧).

وللتوبيخ، كقوله: ﴿ وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنْتُمْ تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ آيَاتُ ٱللَّهِ ﴾ (آل عمران: ١٠١)، ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتاً [فَأَحْيَاكُمْ][5] ﴾ (البقرة: ٢٨).

---

(١) ساقطة من المخطوطة.

(٢) ما بين الحاصرتين ساقط من المطبوعة.

(٣) هو الحسين بن محمد الأصفهاني تقدم التعريف به في ٢١٨/١، وبكتابه في ٢٠٤/٢.

(٤) المفردات في غريب القرآن: ٤٤٤ مادة (كيف).

(٥) ما بين الحاصرتين ليس في المخطوطة.

(٦) العبارة في المخطوطة («ألا» المفتوحة في قوله).

وللتحذير، كقوله: ﴿ فَانْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ مَكْرِهِمْ ﴾ (النمل: ٥١).
وللتنبيه والاعتبار؛ كقوله [٣٠٥/ب]: ﴿ ٱنظُرْ كَيْفَ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ﴾[١] (الإسراء: ٢١).

وللتأكيد وتحقيق ما قبلها؛ كقوله [تعالى]: ﴿ وَٱنْظُرْ إِلَى ٱلْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا ﴾ (البقرة: ٢٥٩)، وقوله: ﴿ فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِن كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ ﴾ (النساء: ٤١)، فإنه توكيد ٣٣٢/٤ لما تقدّم [من خبر][٢] وتحقيق لما بعده؛ على تأويل: إن الله [٣] لا يظلم الناس شيئاً[٣] في الدنيا فكيف في الآخرة!

وللتعظيم والتهويل: ﴿ فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِن كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ ﴾ (النساء: ٤١)، أي فكيف حالهم إذا جئنا! وقول النبي ﷺ لعبد الله بن عمرو: «كيف بكَ إذا بقِيتَ في حُثالةٍ من الناس»[٤]!

وقيل: وتجيء مصدراً، كقوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ ٱلظِّلَّ ﴾ (الفرقان: ٤٥)، ﴿ فَانظُرْ إِلَىٰ آثَارِ رَحْمَتِ ٱللَّهِ كَيْفَ يُحْيِي ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا ﴾ (الروم: ٥٠).

وتأتي ظرفاً في قول سيبويه[٥]؛ وهي عنده في قوله [تعالى]: ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ ﴾ (البقرة: ٢٨)، (آل عمران: ١٠١) منصوبة على التشبيه بالظرف، أي في حالٍ تكفرون. وعلى الحال عِنْد الأخفش[٦]، أي على حال تكفرون.

وجعل منه بعضهم قوله: ﴿ فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِن كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ [وجئنا][٧] ﴾ (النساء: ٤١)؛ فإن شئت قدرت بعدها اسماً، وجعلتها خبراً، أي كيف صنعكم أو حالكم؟ وإن شئت قدرت بعدها فعلاً، تقديره: كيف تصنعون؟

وأثبت بعضهم لها الشرط؛ كقوله تعالى: ﴿ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ ﴾ (المائدة: ٦٤)،

---

(١) تكررت بعدها في المخطوطة الآية ﴿ انْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ مَكْرِهِم ﴾.
(٢) ساقطة من المطبوعة.
(٣ ـ ٣) في المخطوطة (لا يظلم مثقال ذرة).
(٤) قطعة من حديث أوله «يا عبد الله بن عمرو كيف بك إذا بقيت. . .» أخرجه البخاري في الصحيح ٥٦٥/٢، كتاب الصلاة (٨)، باب تشبيك الأصابع في المسجد وغيره (٨٨)، الحديث (٤٨٠).
(٥) في الكتاب ٤٠٩/١، باب ما ينتصب من الأماكن والوقت.
(٦) هو سعيد بن مسعدة تقدم التعريف به في ١٣٤/١. وقد ذكر قوله ابن هشام في المغني ٢٠٦/١، (كيف).
(٧) ليست في المطبوعة.

﴿ يُصَوِّرُكُمْ فِي ٱلْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ ﴾ (آل عمران: ٦)، ﴿ فَيَبْسُطُهُ فِي ٱلسَّمَاءِ كَيْفَ يَشَاءُ ﴾ (الروم: ٤٨) وجوابه في ذلك محذوف؛ لدلالة ما قبلها.

٤/٣٣٣ ومراد هذا القائل، الشرط المعنويّ؛ وهو إنّما يفيد الربط فقط؛ أي ربط جملة بأخرى كأداة الشرط، لا اللفظيّ، وإلا لجزم الفعل.

وعن الكوفيين أنها تجزم، نحو: كيف تكُنْ أكن وقد يحذف الفعل بعدها، قال تعالى: ﴿ كَيْفَ وَإِنْ يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ ﴾ (التوبة: ٨) أي كيف تُوَالُونَهُمْ!

٥٦ ـ اللام

٤/٣٣٤

قسمان: إمّا أن تكون عاملة، أو غير عاملة.

القسم الأول
غير العاملة

وتجيء لعشرة معان: معرّفة، ودالة على البعد، ومخفّفة، (١ [وفارقة، ومحققة](١) وموجبة، ومؤكدة، ومتمّمة، وموجّهة، ومسبوقة، والمؤذنة، [والموطئة](٢).

* * *

فالمعرِّفة: التي معها ألف الوصل، عند من يجعل المعرّفة اللام وحدها، وينسب لسيبويه. وذهب الخليل(٣) إلى أنه ثنائيّ، وهمزته همزة قطع، وُصِلت لكثرة الاستعمال.

وتنقسم المعرّفة إلى عهدية واستغراقية، وقد سبقا في قاعدة التنكير والتعريف. وزاد قوم طلب الصّلة، وجعل منه: ﴿ رَكِبَا فِي ٱلسَّفِينَةِ ﴾ (الكهف: ٧١)، ﴿ فَأَكَلَهُ ٱلذِّئْبُ ﴾ (يوسف: ١٧).

وللإضمار، ﴿ فَإِنَّ ٱلْجَحِيمَ هِيَ ٱلْمَأْوَىٰ ﴾ (النازعات: ٣٩)، ولا خلاف أن الإضمار

(١ ـ ١) ما بين الحاصرتين ساقط من المطبوعة. (والمخففة والفارقة) اسمان لقسم واحد كما ذكره الزركشي وسيأتي.

(٢) ساقطة من المخطوطة (والمؤذنة والموطئة) اسمان لقسم واحد كما ذكره الزركشي وسيأتي.

(٣) انظر قول الخليل وسيبويه في الكتاب ٣/٣٢٢ ـ ٣٢٥، باب إرادة اللفظ بالحرف الواحد، وفي ٤/١٤٧-١٤٨، باب ما يتقدم أول الحروف وهي زائدة...

بعدها مراد؛ وإنما اختلفوا في تقديره؛ فعند الكوفيين: «هي مأواه»، وعند البصريين: هي المأوى له.

واللام في التعريف مرققة إلا في اسم الله فيجب [(١) تفخيمها؛ إذا كان قبلها ضمة أو فتحة، وهي في الأسماء تفخيم الجرْس، وفي المعنى توقير المسمّى وتعظيمه، سبحانه](١).

والدالة على البعد الداخلة على أسماء الإشارة؛ إعلاماً بالبعد أو توكيداً له، على الخلاف [فيه](٢). ٤/٣٣٥

* * *

والمخفّفة التي يجوز معها تخفيف «إنّ» المشدّدة؛ نحو: ﴿ إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾ (الطارق: ٤). وتسمّى لام الابتداء، والفارقة؛ لأنها تفرق بينها وبين إن النافية.

والمحققة(٣) هي التي تحقق الخبر مع المبتدأ(٤)؛ كقوله تعالى: ﴿ وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ ﴾ (الشورى: ٤٣)، ﴿ لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ ﴾ (التوبة: ١٢٨).

* * *

والموجبة: بمعنى «إلاّ» عند الكوفيين، كقوله تعالى: ﴿ وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾ (يسٓ: ٣٢)، ﴿ وَإِنْ كُلُّ ذَٰلِكَ لَمَّا مَتَاعُ ٱلْحَيَاةِ ٱلدُّنْيَا ﴾ (الزخرف: ٣٥) أي، ما كلّ، فجعلوا: «إن» بمعنى «ما»[واللام](٥) بمعنى «إلاّ» في الإيجاب.

وقرأ(٦) الكِسَائي: ﴿ وَإِنْ كَانَ مَكْرُهُمْ لَتَزُولُ مِنْهُ ٱلْجِبَالُ ﴾ (إبراهيم: ٤٦) بالرفع والمراد: «وما كان مكرهم إلا لتزول منه».

* * *

والمؤكدة؛ وهي الزائدة أول الكلام؛ وتقع في موضعَيْن:

(١ - ١) ما بين الحاصرتين ليس في المخطوطة.

(٢) ساقطة من المخطوطة.

(٣) تصحفت في المطبوعة إلى (المخففة).

(٤) في المخطوطة (المسند).

(٥) ساقطة من المخطوطة.

(٦) قرأ الكسائي (لَتَزُولُ منه) بفتح اللام الأولى ورفع الثانية والباقون بكسر الأولى ونصب الثانية.

أحدهما: المبتدأ، وتسمّى لام الابتداء؛ فيؤذن بأنّه المحكوم [عليه][1]؛ قال تعالى[2]:
٣٣٦/٤ [٣٠٦/أ] ﴿ لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى ﴾ (التوبة: ١٠٨)، ﴿ لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ ﴾ (يوسف: ٨) ﴿ لَأَنْتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً ﴾ (الحشر: ١٣).

ثانيهما: في باب «إن»، على اسمها إذا تأخر [نحو][3]: ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً ﴾ (النازعات: ٢٦).

وعلى خبرها، نحو: ﴿ إِنَّ رَبَّكَ لَبِالْمِرْصَادِ ﴾ (الفجر: ١٤)، ﴿ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَحَلِيمٌ أَوَّاهٌ ﴾ (هود: ٧٥)، ﴿ إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ ﴾ (البروج: ١٢).

فـ «إنّ» في هذا توكيد لما يليها؛ واللام لتوكيد الخبر، وكذا في «أنّ» المفتوحة، كقراءة[4] سعيد ﴿ إِلَّا أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ [الطعام][3] ﴾ (الفرقان: ٢٠)، بفتح الهمزة؛ فإنه ألغى اللام؛ لأنها لا تدخل إلّا على «إنّ» المكسورة، أو على ما يتّصل بالخبر إذا تقدّم عليه؛ نحو: ﴿ لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ (الحجر: ٧٢)، فإن تقديره: «ليعمهون في سكرتهم».

واختلف في اللام في قوله: [﴿ لَمَنْ ضَرُّهُ ﴾][5] (الحج: ١٣)؛ فقيل هي مؤخّرة، والمعنى: يدعو لَمَنْ ضرّه أقرب من نفعه.

وجاز تقديمها وإيلاؤها المفعول؛ لأنها لام التوكيد واليمين؛ فحقها أن تقع صدر الكلام.

واعترض بأن اللام في صلة «من» فتقدّمها على الموصول ممتنع. وأجاب الزمخشري بأنها حرف لا يفيد غير التوكيد؛ وليست بعاملة، كـ « من» المؤكدة، في نحو: ما جاءني من أحد، دخولها وخروجها سواء؛ ولهذا جاز تقديمها.

٣٣٧/٤ ويجوز ألا تكون هنا موصولة، بل نكرة، ولهذا قال الكسائيّ: اللام في غير موضعها[6]؛

---

(١) ساقطة من المطبوعة.
(٢) في المخطوطة (كقوله).
(٣) ساقطة من المطبوعة.
(٤) انظر البحر المحيط ٦/ ٤٩٠، سورة (الفرقان) الآية (٢٠).
(٥) ليست في المخطوطة.
(٦) في المخطوطة (موضوعها).

و «مَنْ» في موضع نصب بـ «يدعو»، والتقدير: «يدعو من ضرّه أقرب من نفعه»، أي [١] يدعو إلٰهاً ضرّه أقرب [١] من نفعه.

قال المبرد: يدعو في موضع الحال، والمعنيّ في ذلك هو الضلال البعيد في حال دعائه إياه، وقوله: ﴿ لَمَنْ ﴾ مستأنف مرفوع بالابتداء، وقوله: ﴿ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ ﴾ (الحج: ١٣) في صلته، و ﴿ لَبِئْسَ ٱلْمَوْلَى ﴾ (الحج: ١٣) خبره.

وهذا يستقيم لو كان في موضع ﴿ يَدْعو ﴾، «يُدعى» [٢]، لكن مجيئه بصيغة فعل الفاعل، وليس فيه ضميره يُبعده.

* * *

والمتممة، كقوله تعالى: ﴿ إِذاً لَابْتَغَوْا إِلَىٰ ذِي ٱلْعَرْشِ سَبِيلاً ﴾ (الإسراء: ٤٢)، ﴿ إِذاً لَأَذَقْنَاكَ ضِعْفَ ٱلْحَيَاةِ [وَضِعْفَ ٱلْمَمَاتِ] [٣] ﴾ (الإسراء: ٧٥)؛ فاللام هنا لتتميم الكلام قال الزمخشري [٤]: «إذنْ» دالة على أن ما بعدها [٥] جواب [٦] [وجزاء.

* * *

والموجّهة، في جواب] [٦] «لولا» كقوله تعالى: ﴿ وَلَوْلَا أَنْ ثَبَّتْنَاكَ لَقَدْ كِدْتَ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ ﴾ (الإسراء: ٧٤) فاللام في ﴿لقد﴾ تُوَجَّه للتثبيت.

[٧] [وسماها ابن الحاجب [٨] مؤذنة «لأن»، ليؤذن بأن ما دخلت عليه هو اللازم لما دخل عليه الأول نحو «إن جئتني لأكرمتك» فاللام مؤذنة بالدخول عليه اللازم المجيء] [٧].

* * *

(١ ـ ١) العبارة في المخطوطة (أي لما ضرّه أقرب).

(٢) في المخطوطة (بدعاء).

(٣) ليست في المخطوطة.

(٤) انظر كتابه **المفصّل**: ٣٢٣ (فصل وإذن جواب وجزاء). **والكشاف** ٢ /٣٦٢ و٣٧٠، سورة الإسراء الآية ٤٢ ـ ٧٥.

(٥) في المخطوطة (بعد هذا).

(٦ ـ ٦) ما بين الحاصرتين ساقط من المخطوطة.

(٧ـ ٧) ما بين الحاصرتين ساقط من المطبوعة.

(٨) هو عثمان بن عمر تقدم التعريف به في ١ /٤٦٦.

والمسبوقة في جواب «لو»؛ كقوله تعالى: ﴿ لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَاماً ﴾ (الواقعة: ٦٥)؛ أي تفيد تأخره لأشدّ العقوبة؛ كقوله تعالى: ﴿ حَتَّى إِذَا أَخَذَتِ ٱلْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَازَّيَّنَتْ وَظَنَّ أَهْلُهَا أَنَّهُمْ قَادِرُونَ عَلَيْهَا أَتَاهَا أَمْرُنَا لَيْلاً أو نَهَاراً فَجَعَلْنَاهَا حَصِيداً [كَأَنْ لَمْ تَغْنَ بِالْأَمْسِ][*] ﴾ (يونس: ٢٤) وهذا بخلاف قوله: ﴿ لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجاً ﴾ (الواقعة: ٧٠) بغير لام؛ فإنّه يفيد التعجيل، أي جعلناه أجاجاً لوقته. ٤/٣٣٨

* * *

والمؤذنة: الداخلة على أداة الشرط بعد تقدم القَسَم لفظاً أو تقديراً، لتؤذن أن الجواب له، لا للشرط، أو للإيذان بأن ما بعدها مبنيّ على قَسَم قبلها. وتسمّى الموطئة[1]؛ لأنها وطّأت الجواب للقسم، أي مهدّته.

وقول المعربين: إنّها موطئة للقسم فيه تجوّز؛ وإنما هي موطّئة لجوابه، كقوله: ﴿ لَئِنْ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ وَلَئِنْ قُوتِلُوا لَا يَنْصُرُونَهُمْ وَلَئِنْ نَصَرُوهُمْ لَيُوَلُّنَّ ٱلْأَدْبَارَ ﴾ (الحشر: ١٢)، وليست جواباً للقسم؛ وإنّما الجواب ما يأتي بعد الشرط. ويجمع هذه الأربعة المتأخرة؛ قولك: لام الجواب.

وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿ كَلَّا لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ لَنَسْفَعاً ﴾ (العلق: ١٥)، فاللام في «لئن» مؤذنة [بالقسم][2]، وقوله: ﴿ نَسْفعاً ﴾ جواب القسم المقدر؛ تقديره: والله لنَسْفعن.

ومن جواب القسم قوله[3]: ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَابَ ﴾ (البقرة: ٨٧ والقصص: ٤٣). وزعم الشيخ أثير الدين[4] في «تفسيره» أنها لام التوكيد [٣٠٦/ب]؛ وليس كما قال؛ وقد قال الواحدي[5] في «البسيط»: إنها لام القسم، ولا يجوز أن تكون لام ابتداء؛ لأن لام الابتداء لا تلحق إلاّ الأسماء، وما يكون بمنزلتها كالمضارع.

(*) ما بين الحاصرتين ساقط من المخطوطة.

(١) في المخطوطة (الشرطية).

(٢) ساقطة من المطبوعة.

(٣) في المخطوطة زيادة ﴿ موسى بالبينات ﴾ (البقرة: ٩٢).

(٤) انظر البحر المحيط ١/٢٤٥ عند قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنْكُمْ. . ﴾ (البقرة: ٦٥).

(٥) هو علي بن أحمد الواحدي تقدم التعريف به وبكتابه في ١/١٠٥.

٣٣٩/٤

القسم الثاني(١)
العاملة

وهي على ثلاثة أقسام: جارّة، وناصبة، وجازمة.

* * *

الأولى: الجارّة، وتأتي لمعان: للمِلك الحقيقيّ؛ كقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلْأَرْضَ لِلَّهِ ﴾ (الأعراف: ١٢٨)، ﴿ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ لَهُ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَاتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾(٢) (البقرة: ١٠٧)، ﴿ وَلِلَّهِ جُنُودُ ٱلسَّمَٰوَاتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ (الفتح: ٤).

والتمليك، نحو وهبت لزيد ديناراً؛ ومنه(٣): ﴿ وَوَهَبْنَا لَهُم مِّن رَّحْمَتِنَا ﴾ (مريم: ٥٠).

والاختصاص، ومعناها أنها تدلّ على أن بين الأول والثاني نسبة باعتبار ما دَلّ عليه متعلّقه؛ نحو: هذا صديق لزيد، وأخ له (٤ [ونحو ﴿ إِنَّ لَهُۥٓ أَبًا ﴾ (يوسف: ٧٨)، كان لنا منه جِدَة]٤)؛ ومنه: الجنّة للمؤمنين.

وللتخصيص، ومنه: ﴿ إِن وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ ﴾ (الأحزاب: ٥٠).

وللاستحقاق، كقوله تعالى: ﴿ وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ ﴾ (المطففين: ١)، ﴿ وَلَهُمُ ٱللَّعْنَةُ وَلَهُمْ سُوٓءُ ٱلدَّارِ ﴾ (الرعد: ٢٥).

والفرق بينه وبين الملك؛ أن الملك لِمَا [قد](٤) حَصَلَ وثبت، وهذا لما لم يحصُلْ بَعْد؛ لكن هو في حكم الحاصل، من حيث ما قد استحقّ. قاله الراغب(٥).

٣٤٠/٤

وللولاية، كقوله: ﴿ لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ ﴾ (الروم: ٤).

ويجوز أن تجمع هذه الثلاثة، كقولك: الحمد لله؛ لأنه يستحق الحمد، ووليه، والمخصوص به؛ فكأنه يقول: الحمد لي وإليّ.

---

(١) من أقسام (اللاّم).
(٢) الآية في المخطوطة ﴿ وللّهِ مُلْكُ السَّمٰوات والأرْضِ ﴾ (آل عمران: ١٨٩).
(٣) في المخطوطة (نحو).
(٤ ـ ٤) ما بين الحاصرتين ليس في المطبوعة.
(٥) انظر كتابه مفردات القرآن: ٤٥٩. مادة (لام).

وللتعليل؛ وهي التي يصلح موضعها «من أجل»، كقوله تعالى: ﴿ وَإِنَّهُ لِحُبِّ ٱلْخَيْرِ لَشَدِيدٌ ﴾ (العاديات: ٨)؛ أي من أجل حبّ الخير[١].

وقوله [تعالى]: ﴿ لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ ﴾ (قريش: ١)، وهي متعلقة بقوله: ﴿ فَلْيَعْبُدُوا ﴾ (قريش: ٣) أو بقوله: ﴿ فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ [مَأْكُولٍ][٢] ﴾ (الفيل: ٥)؛ ولهذا كانتا في مصحف أبيّ سورة واحدة[٣]، وضُعّف بأن جعلهم كعصف [مأكول][٢]؛ إنما هو لكفرهم[٤] وتجرّئهم على البيت.

وقيل: متعلّق بمحذوف، أي «اعجبوا».

وقوله [تعالى]: ﴿ سُقْنَاهُ لِبَلَدٍ [مَيِّتٍ][٢] ﴾ (الأعراف: ٥٧)، أي لأجل بلدٍ ميت؛ بدليل: ﴿ فَأَنْزَلْنَا بِهِ ٱلْمَاءَ ﴾ (الأعراف: ٥٧)، هذا قول الزمخشري[٥]؛ وهو أولى من قول غيره إنها بمعنى «إلى» وقوله: ﴿ وَلَا تَكُنْ لِلْخَائِنِينَ خَصِيماً ﴾ (النساء: ١٠٥)؛ أي لا تخاصم الناس لأجل الخائنين.

قال الراغب[٦]: ومعناه كمعنى: ﴿ وَلَا تُجَادِلْ عَنِ ٱلَّذِينَ يَخْتَانُونَ أَنْفُسَهُمْ ﴾ (النساء: ١٠٧) وليست كالتي في قولك: لا تكن لله خصيماً، لدخولها على المفعول؛ أي لا تكن خصيم الله.

وبمعنى «إلى» كقوله [تعالى]: ﴿ وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُسَمًّى ﴾ (الرعد: ٢) بدليل قوله: ﴿ وَيُؤَخِّرَكُمْ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى ﴾ (إبراهيم: ١٠).

٣٤١/٤ وقوله: ﴿ وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ ﴾ (الأنعام: ٢٨). ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي هَدَانَا لِهَذَا ﴾ (الأعراف: ٤٣). ﴿ رَبَّنَا إِنَّنَا سَمِعْنَا مُنَادِياً يُنَادِي لِلْإِيمَانِ ﴾ (آل عمران: ١٩٣). وقوله: ﴿ بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَى لَهَا ﴾ (الزلزلة: ٥)، بدليل: ﴿ وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحْلِ ﴾

---

(١) في المخطوطة (حبّه) بدل (حب الخير).
(٢) ليست في المخطوطة.
(٣) ذكر ذلك ابن هشام في **المغني** ٢٠٩/١.
(٤) في المخطوطة (للكفر).
(٥) في **الكشاف** ٦٦/١. الآية ٥٧ من سورة الأعراف.
(٦) انظر كتابه **مفردات القرآن**: ٤٥٩ مادة (لام).

(النحل: ٦٨) وزيَّفه الراغب[١] لأنّ الوحيَ للنحل، جعل ذلك له بالتَّسخير[٢] والإلهام، وليس كالوحي الموحَى إلى الأنبياء؛ فاللام على جَعل ذلك الشيء له بالتَّسخير ».

وبمعنى «على»، نحو: ﴿ وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ ﴾ (الإسراء: ١٠٩). ﴿ فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ ﴾ (الصافات: ١٠٣). وقوله: ﴿ إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا ﴾ (الإسراء: ٧)؛ أي فعليها؛ لأن السيئة على الإنسان لا له؛ بدليل قوله تعالى: ﴿ فَعَلَيَّ إِجْرَامِي ﴾ (هود: ٣٥)، وقوله: ﴿ مَنْ عَمِلَ صَالِحاً فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا ﴾ (فصلت: ٤٦)، وقوله: ﴿ ذَٰلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴾ (البقرة: ١٩٦)، أي [على][٣] مَنْ لَم يكن. وقوله: ﴿ لَهُمُ ٱللَّعْنَةُ [وَلَهُمْ سُوءُ ٱلدَّارِ][٤] ﴾ (الرعد: ٢٥).

وبمعنى «في» كقوله: ﴿ وَنَضَعُ ٱلْمَوَازِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَامَةِ ﴾ (الأنبياء: ٤٧)، ﴿ يَا لَيْتَنِي قَدَّمْتُ لِحَيَاتِي ﴾ (الفجر: ٢٤).

﴿لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَا إِلَّا هُوَ ﴾ (الأعراف: ١٨٧). ٤/٣٤٢

وبمعنى «بعد»، [نحو][٥]: ﴿ أَقِمِ ٱلصَّلَاةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمْسِ ﴾ (الإسراء: ٧٨). وقال ابن أبان[٦]: الظاهر أنها للتعليل.

وبمعنى «عن» مع القول، كقوله تعالى: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا [٧] [لَوْ كَانَ خَيْراً مَا سَبَقُونَا][٧] ﴾ (الأحقاف: ١١) أي عن الذين آمنوا، وليس المعنى خطابهم [٣٠٧/أ] بذلك، وإلا لقيل: «سبقتمونا». وقيل لام التعليل، وقيل للتبليغ، والتفت عن الخطاب إلى الغيبة.

وكقوله: ﴿ قَالَتْ أُخْرَاهُمْ لِأُولَاهُمْ ﴾ (الأعراف: ٣٨)، وأما قوله: ﴿ وَقَالَتْ أُولَاهُمْ لِأُخْرَاهُمْ ﴾ (الأعراف: ٣٩)؛ فاللام للتبليغ؛ كذلك قسمها [ابن مالك][٤]، كقوله تعالى: ﴿ [قال][٨] أَلَمْ أَقُلْ لَكَ ﴾ (الكهف: ٧٥).

---

(١) انظر المفردات: ٤٥٩ مادة (اللام).
(٢) في المطبوعة (للتسخير) وما أثبتناه من المفردات والمخطوطة.
(٣) ساقطة من المطبوعة.
(٤) ليست في المخطوطة.
(٥) ساقطة من المخطوطة.
(٦) هو أحمد بن أبان اللغوي تقدم التعريف به في ١/٣٩٤.
(٧ ـ ٧) الآية بين الحاصرتين ليست في المخطوطة.
(٨) ليست في المطبوعة. وانظر قوله في المغني ١/٢١٣.

وغيره يُسَمِّيها لام التبليغ، فإن عرف من غاب عن القول حقيقة أو حكماً، فللتعليل نحو: ﴿ وَقَالُوا لإِخْـوَانِهِمْ إِذَا ضَرَبُـوا ﴾ (آل عمران: ١٥٦)، ﴿ وَلَا أَقُـولُ لِلَّذِينَ تَزْدَرِي أَعْيُنُكُمْ ﴾ (هود: ٣١).

وذكر ابنُ مالك وغيره ضابطاً في اللام المتعلقة بالقول؛ وهـو [أنه][1] إن دخلت على مخاطبة القائل؛ فهي لتعدية القَوْل للمقول له، نحو: ﴿وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلاً مَعْرُوفاً﴾ (النساء: ٨) [٢] [فإن دخلت على غير المخاطب القائل فهي للتعليل كقوله تعالى][٢]. ﴿ وَقَالُوا لإِخْوَانِهِمْ إِذَا ضَـرَبُوا ﴾ (آل عمـران: ١٥٦). وقولـه: ﴿ ٱلَّذِينَ قَـالُوا لإِخْـوَانِهِمْ وَقَعَدُوا ﴾ (آل عمـران: ١٦٨)، وقوله: ﴿ وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ ٱلْكَذِبَ ﴾ (النحل: ١١٦). وقولـه: ﴿ وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذٰلِكَ غَداً * [إِلَّا أَنْ يَشَاءَ ٱللَّهُ][3] ﴾ (الكهف: ٢٣ ـ ٢٤) وهو كثير. ٣٤٣/٤

وبمعنى «أن» المفتوحة الساكنة. قاله الهرويّ[4]: وجُعل منـه: ﴿ يُرِيـدُونَ لِيُطْفِئُـوا نُورَ ٱللَّهِ ﴾ (الصف: ٨). ﴿ يُـرِيـدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ ﴾ (النسـاء: ٢٦). ﴿ وَأُمِـرْنَـا لِنُسْلِمَ لِـرَبِّ ٱلْعَالَمِينَ ﴾ (الأنعام: ٧١). وهذه اللام لا تكون إلا بعد «أردت»، و «أمرت»، وذلك لأنَّهما يطلبان المستقبل، ولا يصلحان في الماضي، فلهذا جعل معهما بمعنى «أن»؛ وبذلك صـرح صاحب «**الكشاف**»[5] في تفسير سورة الصفّ، فقال: ﴿ يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ ٱللَّهِ ﴾ (الآيـة: ٨)، كما جاء في سورة براءة.

وللتعـدية، وهي التي تعـدى العـامـل إذا عجـز، نحـو: ﴿ إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَـا تَعْبُـرُونَ ﴾ (يوسف: ٤٣)، فاللام فيه للتعدية؛ لأن الفعل يضعف بتقديم المفعول عليه.

وسمّاها ابنُ الأنبـاريّ: آلةَ الفعـل، وذكَر أنّ البصـريِّين يُسمّونهـا لام الإضافـة، كقولـه تعالى: ﴿أَنِ ٱشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ﴾ (لقمان: ١٤)، ﴿أَنْ أَنْصَحَ لَكُمْ[6]﴾ (هود: ٣٤).

وقال الراغب[7]: «التعدية ضربان: تارة لتقوية الفعل، ولا يجوز حذفـه، نحو: ﴿ وَتَلَّهُ

---

(١) ليست في المطبوطة.

(٢ ـ ٢) ما بين الحاصرتين ليس في المطبوعة.

(٣) الآية بين الحاصرتين ليست في المخطوطة.

(٤) هو علي بن محمد الهروي صاحب كتاب «**الأزهية**»، تقدم التعريف به في ٢١٦/٤.

(٥) في **الكشاف** ٩٤/٤.

(٦) الآية في المخطوطة ﴿ وأنْصَحُ لكم ﴾ (الأعراف: ٧).

(٧) في **المفردات**: ٤٥٩، مادة (لام)، مع تصرف بالعبارة.

لِلْجَبِينِ ﴾ (الصافات: ١٠٣)، وتارة يحذف(١)، نحو: ﴿ يُرِيـدُ ٱللَّهُ لِيُـبَيِّنَ لَكُمْ ﴾ (النساء: ٢٦)، ﴿ فَمَنْ يُرِدِ ٱللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ ، وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ [يَجْعَل صَدْرَهُ ضَيِّقاً حرجاً](٢) ﴾ (الأنعام: ١٢٥)، فأثبت في موضع وحذف في موضع». انتهى. ٣٤٤/٤

وللتبيين [أي متعلقة بمحذوف استوفى للتبيين](٢)؛ كقوله تعالى: ﴿ وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ ﴾ (يوسف: ٢٣)؛ أي أَقْبِلْ وَتَعَالَ أقول لك.

وذكر ابن الأنباريّ أنّ اللام المكسورة تجيء جواباً للقَسَم، كقوله تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَـٰوَاتِ وَمَـا فِي ٱلْأَرْضِ لِيَجْزِيَ ﴾ (النجم: ٣١)، والمعنى(٣) «لَيجـزِيَنَّ »، بفتح الـلام والتوكيد بالنون، فلما حذف النون أقام المكسورة مقام المفتوحة. وهذا ضعيف، وذكر مثله عن أبي حاتم(٤). ويحتمل أن يكون قبلها فعل مقدّر؛ أي آمنوا ليجزي.

* * *

الثاني: الناصبة على قول الكوفيين في موضعين: لام كيْ، [ولام الجحود](٥).

ولام الجحود هي الواقعة بعد الجحْد؛ أي النفي؛ كقوله [تعالى]: ﴿ مَا كَانَ ٱللَّهُ لِيَذَرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ (آل عمران: ١٧٩)، ﴿ وَمَا كَـانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ ﴾ (الأنفـال: ٣٣)؛ ﴿ لَمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ ﴾ (النساء: ١٦٨).

وضابطها أنها لو سقطت تمّ الكلام بدونها؛ وإنما ذكرت توكيداً لنفي الكون؛ بخلاف لام كي.

قال الزَّجَّاج: اللام في قوله: ﴿ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا [إِلَىٰ ٱللَّهِ زُلْفَى](٦) ﴾ (الزمر: ٣)، لام كيْ، لأن لام الجحود إذا سقطت لم يختلّ الكلام؛ ولو سقطت اللام من الآية بطل المعنى. ولأنه [يجوز](٧) إظهارُ «أن» بعد لام «كيْ»، ولا يجوز بعد لام الجحـود؛ لأنها في ٣٤٥/٤

---

(١) في المخطوطة (وتارة قد يحذف).
(٢) ما بين الحاصرتين ليست في المطبوعة.
(٣) في المخطوطة (وإن المعنى).
(٤) هو سهل بن محمد السجستاني تقدم التعريف به في ٣٠٩/١.
(٥) ساقطة من المخطوطة.
(٦) ليست في المخطوطة.
(٧) ساقطة من المخطوطة.

كلامهم نفي للفعل المستقبل؛ فالسين بإزائها، فلم يظهر بعدها ما لا يكون بعدها، كقوله [تعالى]: ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ ﴾ (الأنفال: ٣٣)، فجاء بلام الجَحد حيث كانت نفياً لأمرٍ متوقع مخوف في المستقبل، ثم قال [تعالى]: ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ ﴾ (الأنفال: ٣٣) فجاء باسم الفاعل الذي لا يختصّ بزمان؛ حيث أراد نفيَ [وقوع][(١)] العذاب بالمستغفرين [٣٠٧/ب] على العموم في الأحوال.

ومثله: ﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ ٱلْقُرَى ﴾ (هود: ١١٧)، ثم قال: ﴿ وَمَا كُنَّا مُهْلِكِي ٱلْقُرَى ﴾ (القصص: ٥٩).

ومثال لام «كيْ» و«كَيْ» مُضْمَرة معها، قوله تعالى: ﴿ لِيُنْذِرَ بَأْساً ﴾ (الكهف: ٢)، [وقوله][(١)]: ﴿ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ ﴾ (الفرقان: ٣٢)، ﴿ لِنَصْرِفَ عَنْهُ السُّوءَ ﴾ (يوسف: ٢٤)، ﴿ لِيُبَيِّنَ لَهُمُ ٱلَّذِي يَخْتَلِفُونَ فِيهِ وَلِيَعْلَمَ ﴾ (النحل: ٣٩)، وقوله: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطاً لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ ﴾ (البقرة: ١٤٣)، يريد: «كي تكونوا». وقوله: ﴿ لِتَكُونَ لِمَنْ خَلْفَكَ آيَةً ﴾ (يونس: ٩٢).

وقد تجيء معها «كي» نحو: ﴿ لِكَيْلَا يَعْلَمَ بَعْدَ عِلْمٍ شَيْئاً ﴾ (النحل: ٧٠)، ﴿ لِكَيْلَا يَكُونَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ ﴾ (الأحزاب: ٣٧)، ﴿ لِكَيْلَا تَحْزَنُوا عَلَى مَا فَاتَكُمْ ﴾[(٢)] (آل عمران: ١٥٣).

٤/٣٤٦ وربّما جاءت «كي» بلا لام، كقوله: ﴿ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ ٱلْأَغْنِيَاءِ ﴾ (الحشر: ٧) وفي معناه لام الصَّيْرورة، كقوله تعالى: ﴿ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوّاً وَحَزَناً ﴾ (القصص: ٨)، ﴿ وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ (الذاريات: ٥٦).

وتسمّى لام العاقبة؛ فإنّ[(٣)] من المعلوم أنهم[(٣)] [لم يلتقطوه][(٤)] لذلك؛ بل لضدّه، بدليل قوله: ﴿ عَسَى أَنْ يَنْفَعَنَا أَوْ نَتَّخِذَهُ وَلَداً ﴾ (القصص: ٩).

وحكى ابن قتيبة[(٥)] عن بعضهم أنّ علامتها جواز تقدير الفاء موضعها؛ وهو يقتضي أنّها

---

(١) ساقطة من المطبوعة.

(٢) الآية في المخطوطة ﴿ لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ ﴾ (الحديد: ٢٣).

(٣ ـ ٣) عبارة المخطوطة (المعلوم من أنهم).

(٤) ساقطة من المخطوطة.

(٥) هو عبد الله بن مسلم تقدم التعريف به في ١/ ١٦٠.

لام التعليل؛ لكن الفرق بينها وبين لام التعليل التي في نحـو قولـه: ﴿ لِنُحْيِيَ بِهِ بَلْدَةً مَيْتـاً ﴾ (الفرقان: ٤٩)، أن لام التعليل تدخل على ما هو غرض لفاعل الفعـل، ويكون مـرتباً على الفعل وليس في لام الصيرورة إلا الترتب فقط.

وقال الزمخشري[١] في تفسير سورة المدّثر: «أفادت اللام نفسَ العِلّة والسبب، ولا يجب في العلّة أن تكون غَرضاً؛ ألا ترى إلى قـولك: خـرجتُ من البلد مخافـة الشرّ، فقـد جعلت المخافة عِلّة لخروجك، وما هي بغرضك».

ونقـل ابن فُـورَك[٢] عن الأشعـريّ: أن كـلّ لام نسبهـا الله إلى نفسـه؛ فهي للعــاقبـة والصَّيرورة دون التعليل؛ لاستحالة الغَرض»[٣].

واستشكله الشيخ عز الدين[٤] بقولـه: ﴿ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَـةً ﴾ (الحشر: ٧)، وقـوله: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحاً مُبِيناً * لِيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ [ما تقدم من ذنبك وما تأخر][٥]﴾ (الفتح: ١ ـ ٢) [قال:][٥] فقد صرّح فيه بالتعليل، ولا مانع من ذلك؛ إذ هو على وجه التفضل.

٣٤٧/٤ وأقول: ما جعلوه للعاقبة هو راجع للتعليل؛ فإن التقاطهم [٦] أفضى إلى عَداوته؛ وذلك يوجب صدقَ الإخبار بكوْن الالتقاط للعداوة؛ لأنّ ما أفضى إلى الشيء يكون عِلّة، وليس من شرطه أن يكون نصب العلّة صادراً عمّن نُسب الفعل إليه لفظاً؛ بل جاز أن يكون ذلـك راجعاً إلى من يُنْسبُ الفعـل إليه خَلْقـاً؛ كما تقـول: جاء الغيث لإخـراج الأزهار، وطلعت الشمس لإنضـاج الثمار، فـإنّ الفعل يضـاف إلى الشمس والغيث [٧] [وجاعلهـا علتي معلولها خـالقها وخالق الفعل المنسوب إليها][٧].

كذلك التقاط آل فرعون موسى؛ فإنّ الله [تعالى][٥] قدّره لحكمته، وجعله علّة لعداوته، لإفضائه إليه بواسطة حفظه وصيانته؛ كما في مجيء الغيث بالنسبة إلى إخراج الأزهـار. وإليه

(١) في الكشاف ٤/ ١٦٠، عند تفسير قوله تعالى ﴿وَمَا جَعَلْنَا أَصْحَابَ النَّارِ إِلَّا مَلَائِكَةً. . .﴾ الآية: ٣١.

(٢) هو محمد بن الحسن تقدم التعريف به في ١/ ٣٢٤.

(٣) جاء في المخطوطة زيادة عبارة بعد هذا الموضع ونصُّها: (فكان المخبر في لام الصيرورة إلا الترتيب فقط، وقال فقلت هذا بعدها إلا انه غرض لي).

(٤) هو عبد العزيز بن عبد السلام تقدم التعريف به في ١/ ١٣٢.

(٥) ما بين الحاصرتين ليست في المطبوعة.

(٦) في المخطوطة (التخاصم).

(٧ ـ ٧) ما بين الحاصرتين ليس في المطبوعة.

يشير [قول][1] الـزمخشريّ[2] أيضـاً: التحقيق أنها لام العلة[3]، وأنّ التعليـل بها وارد على طريق المجاز دون الحقيقة؛ لأنه لم يكن داعيهم إلى الالتقاط كونه لهم عدوّاً وحزناً؛ بل المحبّة والتبنّي، غير أن ذلك لما كان نتيجة التقاطهم له وثمرته؛ شبّه بالدّاعي الذي يفعل [الفاعل][4] الفعل لأجله، فاللام مستعارة لما يشبه التعليل.

وقال ابن خالويه[5] في كتـاب «المبتدأ» في النحـو: «فأمّـا قولـه تعالى: ﴿ فَـالْتَقَطَهُ آلُ فِـرْعَـوْنَ لِيَكُـونَ ﴾ (القصص: ٨)، فهي لام «كي» عنـد الكـوفيين، ولام الصيـرورة عنـد البصريين، والتقدير: فصار عاقبة أمرهم إلى ذلك؛ لأنهم لم يلتقـطوه لكيْ يكون[6] عـدواً». انتهى.

وجوّز [٣٠٨/أ] ابن الدهّان[7] في الآية وجهاً غريباً: على التقديم والتأخير، أي فالتقط آلُ فرعون، و ﴿ عَدُوّاً وَحَزَناً ﴾ حال من الهاء [في] [8]: ﴿ لِيَكُونَ لَهُمْ ﴾: أي ليتملّكوه.

٣٤٨/٤ قال: ويجوز أن يكون التقدير: فالتقطه آل فرعون؛ لكراهة أن يكون لهم عـدوّاً وحزنـاً [أي يروه غير مستفيد لهم][9].

وأما قوله: ﴿ لِيَغْفِرَ لَـكَ ٱللَّهُ ﴾ (الفتح: ٢)، فحكى الهـرويّ[10] عن أبي حاتم[11] أن اللام جواب القسـم، والمعنى: لَيغفرنّ الله لك؛ فلما حذفت النـون كسرت الـلام، وإعمالهـا إعمال «كي»؛ وليس المعنى: فتحنا لك لكي يغفر الله لك، فلم يكن الفتح سبباً للمغفرة.

قال: وأنكره ثعلب، وقال: هي لام «كي»، ومعناه: لكي يجتمع لك مع المغفرة تمـام النعمة، فلما انضم إلى المغفرة شيء حادث واقع، حَسُن معه «كي».

---

(١) ليست في المطبوعة.
(٢) في الكشاف ٣/١٥٧ ـ ١٥٨. الآية (٨) من سورة القصص.
(٣) في المخطوطة (التعليل).
(٤) ساقطة من المخطوطة.
(٥) هو الحسين بن خالويه تقدم التعريف به وبكتابه في ٢/٣٦٩.
(٦) في المخطوطة (يدعون).
(٧) هو سعيد بن المبارك تقدم التعريف به في ٢/٤٩٢.
(٨) ساقطة من المخطوطة.
(٩) العبارة ساقطة من المطبوعة.
(١٠) هو علي بن محمد الهروي تقدم التعريف به في ٤/٢١٦.
(١١) هو سهل بن محمد السجستاني تقدم التعريف به في ١/٣٠٩.

وكذلك قوله [تعالى]: ﴿ لِيَجْزِيَهُمُ ٱللَّهُ أَحْسَنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ (التوبة: ١٢١).
وأما قوله تعالى: ﴿ رَبَّنَا إِنَّكَ آتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلأَهُ زِينَةً وأَمْوالاً فِي ٱلْحَيَاةِ ٱلدُّنْيَا رَبَّنَا لِيُضِلُّوا عَنْ سَبِيلِكَ ﴾ (يونس: ٨٨)، فقال الفرّاء[1] لام كي.

وقال قُطْرب[2] والأخفش: لم يؤتوا المال ليضلّوا، ولكن لما كان عاقبة أمرهم الضلال كانوا كأنهم أوتوها، لذلك فهي لام العاقبة.

هذا كلّه على مذهب[3] الكوفيين، وأمّا البصريون فالنصب عندهم [بعدها][4] بإضمار «أن»، وهما جارتان للمصدر، واللام الجارّة هي لام الإضافة.

واعلم أن الناصبة للمضارع تجيء لأسباب:
منها القصد والإرادة؛ إما في الإثبات، نحو: ﴿ وَلِتُنْذِرَ أُمَّ ٱلْقُرَىٰ [ومن حولها][4] ﴾ (الأنعام: ٩٢)، أو النفي [نحو][5]: ﴿ وَمَا جَعَلْنَا ٱلْقِبْلَةَ ٱلَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلاَّ لِنَعْلَمَ ﴾ (البقرة: ١٤٣)، فهو على تقدير حذف المضاف؛ أي لنعلم ملائكتنا وأولياءنا.

ويجوز أن يكون تعالى خاطب الخلْق بما يشاكِل طريقتَهم في معرفة البواطن والظواهر على قدر فَهْم المخاطب. ٣٤٩/٤

وقد تقع موقع «أنْ»، وإن كانت غير معلولة لها في المعنى، وذلك إن كان الكلام متضمّناً لمعنى القصد والإرادة [نحو: ﴿وَأُمِرْنَا][6] لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَالَمِينَ﴾ (الأنعام: ٧١)، ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ بِهَا﴾ (التوبة: ٥٥) ومنها العاقبة على ما سبق.

* * *

الثالث: الجازمة؛ وهي الموضوعة للطلب، وتسمّى لام الأمر، وتدخل على المضارع لتؤذن أنه مطلوب للمتكلم؛ وشرطها أن يكون الفعل لغير [الفاعل][7] المخاطب [7] [نحو: ليضرب عمرو ولنضرب، ولأضرب أنا إلا في لغة قليلة يدخلونها على الفعل، وإن كان الفاعل المخاطب][7]، فيقولون: لتضرب أنت، ومنه قراءة بعضهم: ﴿ فَبِذٰلِكَ فَلْتَفْرَحُوا ﴾ (يونس: ٥٨).

---

(١) انظر كتابه معاني القرآن ١/٤٧٧.
(٢) هو محمد بن المستنير تقدم التعريف به في ٢/٣٧٦.
(٣) في المخطوطة (قول).
(٤) ساقطة من المطبوعة.
(٥) ساقطة من المخطوطة.
(٦) ليست في المخطوطة.
(٧) ساقطة من المطبوعة.

ووصفُها أن تكون مكسورة إذا ابتدىء بها، نحو: ﴿ لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ [مِنْ سَعَتِهِ][*] ﴾ (الطلاق: ٧) ﴿ لِيَسْتَأْذِنْكُمُ ﴾ (النور: ٥٨).

وتسكن بعد الواو والفاء، نحو: ﴿ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي ﴾ (البقرة: ١٨٦). ﴿ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيَكْفُرْ ﴾ (الكهف: ٢٩).

ويجوز الوجهان بعد «ثم»، كقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴾ (الحج: ٢٩)، قرىء في السبع[1] بتسكين ﴿ ليقضوا ﴾ وبتحريكه[2].

وتجيء لمعان: منها: التكليف، كقوله تعالى: ﴿ لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ ﴾ (الطلاق: ٧).

٣٥٠/٤ [والتكلف][3] ومنها أمر المكلّف نفسه؛ كقوله تعالى: ﴿ وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ ﴾ (العنكبوت: ١٢). والابتهال، وهو الدعاء، نحو: ﴿ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ﴾ (الزخرف: ٧٧)، والتهديد نحو: ﴿ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيَكْفُرْ ﴾ (الكهف: ٢٩)، والخبر، نحو: ﴿ [قُلْ][3] مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمٰنُ مَدّاً ﴾ (مريم: ٧٥)، أي يمدّ. ويحتمله: ﴿ وَلْنَحْمِلْ ﴾ (العنكبوت: ١٢)، أي ونحمل.

ويجوز حذفها ورفع الفعل، ومنه قوله: ﴿ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ (الصف: ١١)، ويدلّ على أنّه للطلب، قوله تعالى بعد: ﴿ نَغْفِرْ لَكُمْ ﴾ (الصف: ١٢) مجزوماً؛ [4][فلولا أنّه طلب لم يصحّ الجزم، لأنه ليس ثمّ وجه سواه][4].

٥٧ ـ لا

٣٥١/٤

[على ستة أوجه:

● **أحدها**: أن تكون للنفي، و][5] تدخل على الأسماء والأفعال فالداخلة على الأسماء تكون عاملة [وغير عاملة][5]. فالعاملة قسمان:

(*) ليست في المخطوطة.

(١) في المخطوطة (بالسبع)، وانظر التيسير: ١٥٦.

(٢) في المخطوطة (أو تحريكه).

(٣) ساقطة من المطبوعة.

(٤ ـ ٤) ما بين الحاصرتين ساقط من المخطوطة.

(٥) ليست في المخطوطة.

تارة تعمل عمل «إن»، وهي النافية للجنس، وهي تنفي ما أوجبته «إنّ»، فلذلك تشبّه بها في الأعمال، نحو: ﴿ لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ ﴾ (يوسف: ٩٢)، ﴿ لَا مُقَامَ لَكُمْ ﴾ (الأحزاب: ١٣)، ﴿ لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ ٱلنَّارَ ﴾ (النحل: ٦٢).

ويكثر حذف خبرها إذا عُلم، نحو: ﴿ لَا ضَيْرَ ﴾ (الشعراء: ٥٠)، ﴿ فَلَا [٣٠٨/ب] فَوْتَ ﴾ (سبأ: ٥١). وتارة تعمل عمل «ليس».

وزعم الزمخشري في «**المفصّل**»(١) أنها غير عاملة وكذا قال الحريري(٢) في «**الدُّرّة**»: إنها لا تأتي إلا لنفي الوحدة.

قال ابن بَرّي(٣): وليس بصحيح؛ بل يجوز أن يريد منه العموم، كما في النصب، وعليه قوله: «لا ناقة لي في هذا ولا جمل»(٤)، يعني فإنه نفي الجنس لمّا عطف.

وكذلك قولك: «لا رجل في الدار ولا امرأة»، تفيد نفي الجنس؛ لأن العطف أفهم للعموم.

وممن نصّ على ذلك أبو البقاء في «**المحصّل**»(٥)، ويؤيده قوله تعالى: ﴿ لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا ٣٥٢/٤

---

(١) انظر قول الزمخشري في كتابه «**المفصل**» ص ٣٠ اسم ما ولا المشبهتين بليس.

(٢) هو القاسم بن علي بن محمد تقدم التعريف به في ١٦٤/١ وتقدم التعريف بكتابه «**درة الغواص**» في ٨٧/٣.

(٣) هو عبد الله بن بري تقدم التعريف به في ١١١/٤.

(٤) ذكره أبو عبيد البكري في «**فصل المقال**» ص ٣٨٨ برقم ١٦٨ وقال: (أول من قاله الصدوف بنت الحليس العذريه) وسرد قصته.

(٥) هو شرح لكتاب «**المفصل**» للزمخشري الذي يمتاز بشروح كثيرة ذكرها حاجي خليفة في «**كشف الظنون**» ١٧٧٤/٢ ـ ١٧٧٥، ومن شروحه ثلاثة كتب باسم «**المحصل**» (**الأول**): «**المحصل شرح المفصل**» لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، وهو الذي ذكره الزركشي، ويوجد منه نسخة خطية في القاهرة ١٥٧/٢ برقم ٢٩٢ نحو، ومنه صورة ميكروفيلمية بمعهد المخطوطات بالقاهرة برقم ١٤٤ نحو الجزء الثاني فقط، (**والثاني**): «**المحصل لكشف أسرار المفصل**» للمؤيد يعقوب بن حمزة ت (٧١٢ هـ) مخطوط في برلين برقم (٦٥٢١)، وفي الفاتيكان (١٠٢١ ف)، (بروكلمان الذيل ٥١٠/١) (**والثالث**): «**المحصل في شرح المفصل**» لأبي محمد علم الدين القاسم بن أحمد الأندلسي ت (٦٦١ هـ) حققه عبد الباقي عبد السلام الخزرجي كرسالة دكتوراه بجامعة الأزهر بالقاهرة (**أخبار التراث العربي** ٢١/٦)، لكن محقق كتاب «**التبيين عن مذاهب النحويين**...» لأبي البقاء العكبري، نفى صحة نسبة «**المحصل**» لأبي البقاء لأنه تتبع المخطوطة المتوفرة لديه من الكتاب وهي نسخة دار الكتب المصرية برقم (٢٩٢) وخلص إلى القول (إن الكتاب من تأليف علم الدين القاسم بن أحمد الأندلسي المتوفى سنة ٦٦١ هـ، دون أدنى شك وإن نسبته إلى أبي البقاء العكبري خطأ محض ينبغي تغييره في فهرس دار الكتب المصرية ومعهد المخطوطات العربية) انظر (**مقدمة التبيين عن** =

خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ ﴾ (البقرة: ٢٥٤)، قرىء بالرفع والنصب فيهما[(١)]، والمعنى فيهما واحد.

وقال ابن الحاجب: ما قاله الزمخشري لا يستقيم، ولا خلاف عند أصحاب الفهم أنه يُستفاد العموم [(٢) منه، كما في المبنية على الفتح، وإن كانت المبنية أقوى في الدلالة عليه؛ إمّا لكونه نصاً أو لكونه أقوى ظهوراً، وسبب العموم](٢) أنها نكرةٌ في سياق النفي فتعمّ.

وقال ابن مالك[(٣)] في «التحفة»: قد تكون المشبه: بـ «ليس» نافية للجنس، ويفرق فيها بين إرادة الجنس وغيره بالقرائن. هذا كله في العاملة.

[وأما غير العاملة](٢)؛ فيرفع الاسم بعدها بالابتداء إذا لم يُرَد نفي العموم. ويلزم التكرار.

ثم تارة تكون نكرة، كقوله: ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ ﴾ (الصافات: ٤٧)، ﴿لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خِلَالٌ ﴾ (إبراهيم: ٣١).

وتارة تكون معرفة كقوله: ﴿ لَا الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ ﴾ (يسٓ : ٤٠).

ولذلك يجب تكرارها إذا وليها نعت نحو: ﴿ زَيْتُونَةٍ لَا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ ﴾ (النور: ٣٥)، وقوله تعالى: ﴿ لَا ذَلُولٌ تُثِيرُ الْأَرْضَ وَلَا تَسْقِي الْحَرْثَ ﴾ (البقرة: ٧١) فإن قيل: لِمَ لَم تكررها وقد أوجبوا تكرارها في الصفات؟ وجوابه أنه من الكلام المحمول على المعنى، والتقدير: لا تثير الأرض، ولا ساقية للحرث، أي لا تثير ولا تسقي.

/٣٥٣ وقال الراغب[(٤)]: «هي في هذه الحالة تدخل على المتضادّين، ويراد بها إثبات الأمرين بهما جميعاً، نحو: زيد ليس بمقيم ولا ظاعن، أي تارة يكون كذا، وتارة يكون كذا. وقد يراد إثبات حالة بينهما؛ نحو: زيد ليس بأبيض ولا أسود».

= مذاهب النحويين... ص ٥٢ ـ ٦١)، إلا أن هذا لا ينفي وجود شرح لكتاب «المفصل» من تأليف العكبري حيث توافرت على ذكره المصادر المترجمة للعكبري، وإن تباينت في تسميته.

(١) ذكره البنافي (إتحاف فضلاء البشر) ص ١٦١ عند الآية ٢٥٤ من سورة البقرة.

(٢ ـ٢) ليست في المخطوطة.

(٣) هو محمد بن عبد الله بن مالك ، جمال الدين تقدم التعريف به في ٣٨١/١ ، وكتابه «تحفة المودود في المقصور والممدود» طبع في مصر بتحقيق إبراهيم اليازجي سنة ١٣١٩ هـ/١٨٩٧ م، وطبع ضمن كتاب «الإعلام، أو إكمال الإعلام بمثلث الكلام» بمصر سنة ١٣٢٩ هـ/١٩١١ م (ذخائر التراث العربي: ٢٣٤ ـ ٢٣٥).

(٤) انظر قوله في كتابه «المفردات» ص ٤٥٩.

ومنه قوله تعالى: ﴿ لَا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ ﴾ (النور: ٣٥)، قيل: معناه أنها شرقية وغربية. وقيل: معناه مصونة عن الإفراط والتفريط، وأما الداخلة على الأفعال؛ فتارة تكون لنفي الأفعال المستقبلة، كقوله تعالى: ﴿ إِنْ تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ ﴾ (فاطر: ١٤)؛ لأنه جزاء، فلا يكون إلا مستقبلاً. ومثله: ﴿ لَئِنْ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ وَلَئِنْ قُوتِلُوا لَا يَنْصُرُونَهُمْ ﴾ (الحشر: ١٢).

وقد يُنفى المضارع مراداً به نفيُ الدوام، كقوله تعالى: ﴿لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي ٱلسَّمَٰوَاتِ وَلَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾ (سبأ: ٣).

وقد يكون للحال، كقوله [تعالى]: ﴿ لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَامَةِ ﴾ (القيامة: ١). ﴿ فَلَا أُقْسِمُ بِرَبِّ ٱلْمَشَارِقِ ﴾ (المعارج: ٤٠) ﴿ فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ ٱلنُّجُومِ ﴾ (الواقعة: ٧٥)، ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ (النساء: ٦٥).

وقوله: ﴿ وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ ﴾ (النساء: ٧٥). يصحّ أن تكون في موضع الحال، أي ما لكم غير مقاتلين وقيل: يُنفى بها الحاضر على التشبيه [بـ «ما»][1]، كقولك في جواب من قال: «زيد يكتب الآن»: لا يكتب.

والنفي بها يتناول فعلَ المتكلم، نحو: لا أخرج اليوم ولا أسافر غداً، ومنه قوله تعالى: ﴿ قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً ﴾ (الشورى: ٢٣). وفعل المخاطب، كقولك: إنك لا تزورنا، ومنه قوله تعالى: ﴿ سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنْسَى ﴾ (الأعلى: ٦)، ﴿فَانْفُذُوا لَا تَنْفُذُونَ إِلَّا بِسُلْطَانٍ ﴾ (الرحمن: ٣٣). ٣٥٤/٤

وتدخل على الماضي في القَسَم والدعاء، نحو: والله لا صلّيت، ونحو: لَا ضَاقَ صَدْرُكَ.

وفي غيرها نحو: ﴿ فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّى ﴾ (القيامة: ٣١). والأكثر تكرارها، وقد جاءت [غير][2] مكرّرة في قوله تعالى: ﴿ فَلَا ٱقْتَحَمَ ٱلْعَقَبَةَ ﴾ (البلد: ١١).

قال الزمخشريّ[3]: «لكنّها مكررة في المعنى؛ لأن المعنى: لا فكّ رقبة، ولا أطعم مسكيناً، ألا ترى أنه فسر اقتحام العقبة بذلك»؟ وقيل: إنه دعاء، [أي][2] أنه يستحق أن

(١) ليست في المخطوطة.

(٢) ليست في المخطوطة.

(٣) انظر قوله في «الكشاف» ٤/٢١٣ عند تفسير الآية من سورة البلد.

يُدْعَى عليه [٣٠٩/أ] بأن يفعل خيراً وقد يراد الدعاء في المستقبل والماضي، كقولك: لا فضّ الله فاك، وقوله: «لا يَبْعَدَنْ قومي».

* * *

● **الثانية**: أن تكون للنهي، ينهى بها الحاضر والغائب، نحو: لا تقم ولا يقم. وقال تعالى: ﴿لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ﴾ (الممتحنة: ١). ﴿ لَا يَتَّخِذِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ [مِنْ دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ](١) ﴾ (آل عمران: ٢٨)، ﴿ وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَداً * إِلَّا أَنْ يَشَاءَ ٱللَّهُ ﴾ (الكهف: ٢٣ ـ ٢٤). ﴿ لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا ﴾ (آل عمران: ١٨٨). ﴿ لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ ﴾ (الحجرات: ١١). ﴿ وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ ﴾ (الحجرات: ١١). ﴿ يَا بَنِي آدَمَ لَا يَفْتِنَنَّكُمُ ٱلشَّيْطَانُ ﴾ (الأعراف: ٢٧). ﴿ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ ﴾ (النمل: ١٨).

٣٥٥/٤

وتخلِّص المضارعَ للاستقبال، نحو: ﴿ لَا تَخَافِي وَلَا تَحْزَنِي ﴾ (القصص: ٧). وترد للدعاء، نحو: ﴿ لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا ﴾ (البقرة: ٢٨٦)، ولذلك قال بعضهم: «لا الطلبية» لتشمل النهي وغيره.

وقد تحتمل النفيَ والنهيَ، كقوله تعالى: ﴿ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا ٱللَّهَ ﴾ (هود: ٢)، ﴿ وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ ﴾ (النساء: ٧٥).

* * *

● **الثالثة**: أن تكون جوابيّة، أي ردّ في الجواب، مناقض لـ «نعم» أو بلى، فإذا قال مقرّراً: ألم أحسن إليك؟ قلت: لا، أو بلى، وإذا قال مستفهماً: هل زيد عندك؟ قلت: لا، أو نعم، قال تعالى: ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى ﴾ (الأعراف: ١٧٢)، ﴿ فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقّاً قَالُوا نَعَمْ ﴾ (الأعراف: ٤٤).

* * *

● **الرابعة**: أن تكون بمعنى «لم»، ولذلك اختصّت بالدخول على الماضي، نحو:

---

(١) ليست في المخطوطة.

﴿ فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّى ﴾ (القيامة: ٣١)، أي لم يصدق ولم يصل. ومثله: ﴿ فَلَا ٱقْتَحَمَ ٱلْعَقَبَةَ ﴾ (البلد: ١١).

* * *

٣٥٦/٤ ● **الخامسة**: أن تكون عاطفة تُشْرِك ما بعدها في إعراب ما قبلها، وتعطف بعد الإيجاب، نحو يقوم زيد لا عمرو. وبعد الأمر، نحو اضرب زيداً لا عمراً، وتنفي عن الثاني ما ثبت للأول، نحو: خرج زيد لا بكر.

فإن قلت: ما قام زيد ولا بكر، فالعطف للواو دونها، لأنها أمّ حروف العطف.

* * *

● **السادسة**: أن تكون زائدة، في مواضع: الأول: بعد حرف العطف المتقدّم عليه النفي أو النهي، فتجيء مؤكدة له كقولك: ما جاءني زيد ولا عمرو، وقوله تعالى: ﴿ وَمَا أَمْوَالُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ ﴾ (سبأ: ٣٧). ﴿ مَا جَعَلَ ٱللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِبَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ ﴾ (المائدة: ١٠٣). وقوله: ﴿ وَلَا ٱلضَّالِّينَ ﴾ (الفاتحة ٧).

قال أبو عبيدة[1]: وقيل: إنما دخلت هنا مزيلة لتوهم أن ﴿الضالين﴾ هم ﴿المغضوب عليهم﴾، والعرب تنعت بالواو، وتقول: مررت بالظريف والعاقل. فدخلت لإزالة التوهم وقيل: لئلا يتوهم عطف ﴿الضالين﴾ على ﴿الذين﴾.

ومثال النهي قوله تعالى: ﴿ لَا تُحِلُّوا شَعَائِرَ ٱللَّهِ وَلَا ٱلشَّهْرَ ٱلْحَرَامَ وَلَا ٱلْهَدْيَ وَلَا ٱلْقَلَائِدَ ﴾ (المائدة: ٢)، فـ«لا» زائدة، وليست بعاطفة، لأنها إنما يعطف بها في غير النهي[2]، وإنما دخلت هنا لنفي احتمال أن يكون المقصود نفيُ مجيئها جميعاً، تأكيداً للظاهر من اللفظ، ونفياً للاحتمال الآخر، فإنه يفيد النفي عن كلّ واحد منهما نصاً، ولو لم يأت بـ «لا»، لجاز أن يكون النفي عنهما على جهة الاجتماع ولكنه خلاف الظاهر؛ فلذلك كان القول ببقاء الزيادة أوْلى، لبقاء الكلام بإثباتها على حالةٍ عند عدمها، وإن كانت دلالته عند مجيئها أقوى.

٣٥٧/٤ وأما قوله: ﴿ وَلَا تَسْتَوِي ٱلْحَسَنَةُ وَلَا ٱلسَّيِّئَةُ ﴾ (فصلت: ٣٤)، فمن قال: المراد أن

---

(١) انظر قوله في كتابه «مجاز القرآن» ١/ ٢٥ ـ ٢٦ عند سورة الفاتحة وقد ساقه الزركشي بمعناه.
(٢) في المخطوطة (النفي).

الحسنة لا تساوي السيئة، فـ«لا» عنده زائدة، ومن قال: إن [المراد أن][(١)] جنس الحسنة لا يستوي إفراده، وجنس السيئة لا يستوي إفراده ـ وهو الظاهر من سياق الآية ـ فليست زائدة، والواو عاطفة جملة على جملة، وقد سبق فيها مزيد كلام في بحث الزيادة.

وأما قوله تعالى: ﴿ وَمَا يَسْتَوِي ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ... ﴾ (فاطر: ١٩) الآية، فالأولى[(٢)] والثانية غير زائدة، والثالثة والرابعة والخامسة زوائد.

وقال ابنُ الشَّجري[(٣)]: « قد تجيء مؤكّدة للنفي في غير موضعها الذي تستحقه، كقوله [٣٠٩/ب] تعالى: ﴿ وَمَا يَسْتَوِي ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ وَٱلَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا ٱلصَّالِحَاتِ وَلَا ٱلْمُسِيءُ ﴾ (غافر: ٥٨)، لأنك[(٤)] تقول: ما يستوي زيد ولا عمرو، [(٥)] [ولا تقول: ما يستوي زيد، فتقتصر على واحد».

ومثله: ﴿ وَلَا ٱلظُّلُمَاتُ وَلَا ٱلنُّورُ * وَلَا ٱلظِّلُّ وَلَا ٱلْحَرُورُ ﴾ (فاطر: ٢٠ ـ ٢١)، ﴿ وَحَرَامٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴾ (الأنبياء: ٩٥).

وقال غيره: «لا» ها هنا صلة؛ لأن المساواة لا تكون إلا بين شيئين، فالمعنى: ولا الظلمات والنور، حتى تقع المساواة بين شيئين، كما قال تعالى: ﴿ وَمَا يَسْتَوِي ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ ﴾ (غافر: ٥٨)، ولو قلت: ما يستوي زيد ولا عمرو][(٥)] لم يجز إلا على زيادة «لا».

الثاني: بعد «أن» المصدرية الناصبة للفعل المضارع، كقوله تعالى: ﴿ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ ﴾ (الأعراف: ١٢).

و[قيل][(٥)]: إنما زيدت توكيداً للنفي المعنوي الذي تضمنه: ﴿ مَنَعَكَ ﴾، بدليل الآية الأخرى: ﴿ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ ﴾ (صٓ: ٧٥).

٣٥٨/٤ وقال ابن السِّيد[(٦)]: إنما دخلت لما يقتضيه معنى المنع لا يحتمل حقيقة اللفظ؛ لأنّ

---

(١) ليست في المطبوعة.
(٢) في المخطوطة (فما الأولى، والثالثة غير زائدة، والثانية والرابعة والخامسة زوائد).
(٣) انظر قوله في كتابه «**أمالي ابن الشجري**» ٢/٢٣١ المجلس السابع والستون.
(٤) في المطبوعة (لأنك لا تقول) والصواب ما في المخطوطة، كما جاء في «**أمالي ابن الشجري**».
(٥ ـ ٥) ليست في المخطوطة.
(٦) هو عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي تقدم التعريف به في ١/٣٤٣.

المانعَ من الشيء يأمر الممنوع، بألاّ يفعل، مهما كان المنع في تأويل الأمر بترك الفعل، والحمل على تركه أجراه مجراها.

ومن هنا قوله تعالى: ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَابِ﴾ (الحديد: ٢٩) أي لَئن يعلم[١]، لأن المعنى يتم بذلك. وقيل: ليست زائدة والمعنى عليها.

وهذا كما تكون محذوفة لفظاً مرادة معنى، كقوله تعالى: ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا﴾ (النساء: ١٧٦)، المعنى ألاّ تضلوا؛ لأن البيان إنما يقع لأجل ألاّ تضلوا. وقيل: على حذف مضاف، أي كراهة أن تضلوا.

وأما السِّيرافيّ فجعلها[٢] على بابها، حيث جاءت، زعم أن الإنسان إذا فعل شيئاً لأمرٍ ما، قد [يكون][٣] فعله لضدّه، فإذا قلت: جئت لقيام زيد، فإن المعنى أنّ المجيء وقع لأجل القيام، وهل هو لأن يقع أو لئلا يقع؟ محتَمل، فمن جاء للقيام فقد جاء لعدم القيام، ومن جاء لعدم القيام فقد جاء للقيام؛ برهان ذلك أنّك إذا نصصت على مقصودك، فقلت: جئت لأن يقع، أو أردت أن يقع، فقد جئت لعدم القيام [٤ أي لأن يقع عدم القيام، وهو ـ أعني عدم الوقوع ـ طلب وقوعه. وإن قلت: وقصدي ألاّ يقع القيام، ولهذا جئت، فقد جئت لأن يقع عدم القيام]٤)، فيتصور أن تقول: جئت للقيام وتعني به عدم القيام.

وكذلك قوله تعالى: ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا﴾ (النساء: ١٧٦) أي يبين الضلال، أي لأجل الضلال يقع البيان: هل [هو][٤] لوقوعه أو عدمه؟ المعنى: يبين ذلك[٥].

٤/٣٥٩ وكذلك قوله تعالى: ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ﴾ (الحديد: ٢٩) أي فعل الله هذا لعدم علمهم: هل وقع أم لا؟ وإذا علموا أنهم لا يقدرون على شيء من فضل الله، يبين لهم أنهم لا يعلمون، فقوله: ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ﴾ باقٍ على معناه، ليس فيه زيادة.

الثالث: قبل قَسَم، كقوله: ﴿لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَامَةِ﴾ (القيامة: ١)، المعنى أقسم،

---

(١) العبارة في المطبوعة (لئن لَمْ).

(٢) عبارة المخطوطة (وجعلها السيرافي على حيث)، وهو الحسن بن عبد الله بن المرزبان تقدم التعريف به في ١/٤١٤.

(٣) ليست في المخطوطة.

(٤ ـ ٤) ليست في المخطوطة.

(٥) في المخطوطة زيادة (فبذلك يكون وأما أن لا يكون عالم فيها، فذكره لعدم العلم، هل وقع عدم العلم أو لم يقع كقولك: هو عالم . . . ، دليل على أن المراد بعدم العلم وقوعه).

بدليل قراءة ابن كثير[١]: ﴿ لأُقْسِم ﴾ وهي قراءة قويمة لا يضعفها عدم نون التوكيد مع اللام؛ لأن المراد بأقسم فعل الحال، ولا تلزم النون مع اللام. وقيل إنها غير زائدة، بل هي نافية.

وقيل: على بابها، ونفى بها كلاماً تقدم منهم، كأنه قال: ليس [الأمر][٢] كما قلتم من إنكار القيامة، فـ ﴿ لَا أُقْسِمُ ﴾ جواب لما حكي من جَحْدهم البعث، كما كان قوله: ﴿ مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ ﴾ (القلم: ٢) جواباً لقوله: ﴿ يَـٰأَيُّهَا ٱلَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ ﴾ (الحجر: ٦)، لأن القرآن يجري مجرى السورة الواحدة وهذا أولى من دعوى الزيادة، لأنها تقتضي الإلغاء، وكونها صدر الكلام يقتضي الاعتناء بها، وهما متنافيان.

قال ابن الشجري[٣]: «وليست «لا» في قوله: ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ ﴾ (الواقعة: ٧٥)، وقوله: ﴿ فَلَا أُقْسِمُ بِرَبِّ ٱلْمَشَارِقِ ﴾ (المعارج: ٤٠)، ونحوه بمنزلتها في قوله: ﴿ لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَامَةِ ﴾ (القيامة: ١)، كما زعم بعضهم، لأنها ليست في أول السورة لمجيئها بعد الفاء، والفاء عاطفة كلمة على كلمة[٤] تخرجها عن كونها بمنزلتها في: ﴿ لَاأُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَامَةِ ﴾ (القيامة: ١)، فهي إذن زائدة للتوكيد». وأجاز الخارزنجيّ[٥] في: ﴿ لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَامَةِ ﴾ (القيامة: ١)، كون «لا» [فيه][٦] بمعنى الاستثناء، فحذفت الهمزة وبقيت «لا». ٣٦٠/٤

وجعل الزمخشري[٧] «لا» في قوله تعالى: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ [٣١٠/أ] لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ (النساء: ٦٥)، «مزيدة لتأكيد معنى القسم، كما زيدت في: ﴿ لِئَلَّا يَعْلَمَ ﴾، لتأكيد وجوب العلم، و ﴿لا يؤمنون﴾ جواب القسم، ثم قال: [فإن قلت][٨]: هلا زعمت أنها زيدت لتظاهر «لا» في ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾؟.

---

(١) ذكره البنا في «**إتحاف فضلاء البشر**» ص ٢٤٧ عند سورة يونس، الآية (١٦).
(٢) ليست في المخطوطة.
(٣) انظر قوله في كتابه «**أمالي ابن الشجري**» ٢٢١/٢ المجلس السابع والستون.
(٤) كذا في المطبوعة والمخطوطة وفي «**الأمالي**» (عاطفة جملة بعد جملة).
(٥) هو أحمد بن محمد البشتي الخارزنجي، إمام أهل الأدب بخراسان في عصره بلا مدافعة. شهد له أبو عمر الزاهد ومشايخ العراق بالتقدم. وله من التصانيف «**التكملة**» أراد انه كمَّل كتاب «العين، المنسوب إلى الخليل بن أحمد وله أيضاً «**التفصلة**» و «**كتاب تفسير أبيات أدب الكاتب**» وغيرها. توفي سنة (٣٤٨) (ياقوت، معجم الأدباء ٢٠٣/٤).
(٦) ليست في المخطوطة.
(٧) انظر قوله في «**الكشاف**» ٢٧٧/١ عند تفسير الآية من سورة النساء.
(٨) ليست في المخطوطة.

وأجاب بأنه يمنع من ذلك استواء النفي والإثبات فيه(١)، وذلك قوله: ﴿ فَلَا أُقْسِمُ بِمَا تُبْصِرُونَ * وَمَا لَا تُبْصِرُونَ * إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴾ (الحاقة: ٣٨ إلى ٤٠). انتهى.

وقد يقال: هب أنه لا يتأتّى في آية الواقعة(٢)، فما المانع من تأتّيه في النساء؟ إلا أن يقال استقر بآية الواقعة أنها تزاد لتأكيد معنى القَسَم فقط، ولم يثبت زيادتها متظاهرة [لها](٣) في الجواب.

* * *

السابعة: تكون اسماً في قول الكوفيين، أطلق بعضهم نقله عنهم وقيل: إن ما قالوه، إذا دخلت على نكرة، وكان حرف الجرّ داخلاً عليها، نحو غضبت من لا شيء، وجئت بلا مال، وجعلوها بمنزلة [«غير»](٣) وكلام ابن الحاجب يقتضي أنه أعمّ من ذلك، فإنه قال: جعلوا «لا» بمعنى «غير» لأنه يتعذر فيها الإعراب، فوجب أن يكون إعرابها على ما هو من تتمتها، وهو ما بعدها، كقولك: جاءني رجل لا عالم ولا عاقل. ٤/٣٦١

ومنه قوله تعالى: ﴿ لَا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ ﴾ (البقرة: ٦٨)، ﴿ وَظِلٍّ مِنْ يَحْمُومٍ * لَا بَارِدٍ وَلَا كَرِيمٍ ﴾ (الواقعة: ٤٣ ـ ٤٤)، وقوله: ﴿ لَا مَقْطُوعَةٍ وَلَا مَمْنُوعَةٍ ﴾ (الواقعة: ٣٣).

٥٨ ـ لات

٤/٣٦٢

قال سيبويه(٤): «لات» مشبهة بـ «ليس» في بعض المواضع، ولم تتمكّن تمكّنها، ولم يستعملوها إلا مضمراً فيها؛ لأنها [ليست](٥) كـ «ليس» في المخاطبة، والإخبار عن غائب، ألا ترى أنك تقول: لستَ، وليسوا، وعبد الله ليس ذاهباً، فتبني على [المبتدإ وتضمر فيه](٥)، ولا يكون هذا في «لات»(٦)، قال تعالى: ﴿ وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾ (صٓ: ٣)، أي ليس حين مهرب وكان بعضهم يرفع «حين» لأنها عنده بمنزلة «ليس» والنصب بها الوجه.

---

(١) في المخطوطة (في الجواب).
(٢) هنا في عبارة المخطوطة تقديم للجملة التي ستأتي في المطبوعة وهي (أنها تزاد لتأكيد معنى القسم فقط).
(٣) ليست في المخطوطة.
(٤) انظر قوله في «**الكتاب**» ١/٥٧ باب ما أُجري مجرى ليس. . . ، نقله الزركشي مختصراً، وقد تصحفت بعض العبارات وتصويبها من عبارة «**الكتاب**».
(٥) زيادة من عبارة سيبويه في «**الكتاب**» لصحة النص.
(٦) تصحفت العبارة في المطبوعة والمخطوطة إلى (ولات فيها ذلك) والتصويب من عبارة «**الكتاب**».

٥٩ ـ لا جَـرَم

جاءت في القرآن في خمسة مواضع متلوة بأنّ واسمها، ولم يجيء بعدها فعل.

الأول في هود(١)، وثلاثة في النحل(٢)، والخامس(٣) في غافر، وفيه فسرها الزمخشري(٤) و«ذكر اللغويون والمفسرون في معناها أقوالاً:

أحدها: أنّ «لا» نافية رداً للكلام المتقدم، و«جرم» فعل معناه حقّ، و«أنّ» مع ما في حيزها فاعل، أي حق، ووجب بطلان دعوته». وهذا مذهب الخليل وسيبويه(٥) والأخفش، فقوله تعالى: ﴿ لَا جَرَمَ ﴾، [معناه](٦) أنه ردٌّ على الكفار وتحقيق لخسرانهم.

٣٦٣/٤ **الثاني**: [أن](٧) «لا» زائدة و«جرم» معناه كسب، أي كسب [لهم](٨) عملهم الندامة، وما في خبرها على هذا القول في موضع نصب، وعلى الأوّل في موضع رفع.

الثالث: لا جرم، كلمتان ركبتا وصار معناهما حقاً، وأكثر المفسرين يقتصر على ذلك.

والرابع: أن معناها «لا بدّ» وأنَّ الواقعة بعدها في موضع نصب، بإسقاط الخافض(٩).

٦٠ ـ لـو

على خمسة أوجه:

* (أحدها): الامتناعية؛ واختلف في حقيقتها، فقال سيبويه(١٠): «هي حرف لما كان سيقع لوقوع غيره». ومعناه كما قال الصّفّار(١١): أنك إذا قلت: لو قام زيد قام عمرو، دلّت

---

(١) الآية (٢٢) ﴿ لَا جَرَمَ أَنَّهُمْ فِي ٱلْآخِرَةِ هُمُ ٱلْأَخْسَرُونَ ﴾.

(٢) الآية (٢٣) ﴿ لَا جَرَمَ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ ﴾ والآية (٦٢) ﴿ لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ ٱلنَّارَ ﴾ والآية (١٠٩) ﴿ لَا جَرَمَ أَنَّهُمْ فِي ٱلْآخِرَةِ هُمُ ٱلْخَاسِرُونَ ﴾.

(٣) الآية (٤٣) ﴿ لَا جَرَمَ أَنَّمَا تَدْعُونَنِي إِلَيْهِ لَيْسَ لَهُ دَعْوَةٌ فِي ٱلدُّنْيَا وَلَا فِي ٱلْآخِرَةِ ﴾.

(٤) انظر قوله في «الكشاف» ٣٧٢/٣ عند تفسير الآية من سورة غافر.

(٥) انظر قوله في «الكتاب» ١٣٨/٣ باب من أبواب تكون أن، تكون أنَّ فيه مبنية على ما قبلها.

(٦) ليست في المخطوطة.

(٧) ليست في المخطوطة.

(٨) ليست في المطبوعة.

(٩) عبارة المخطوطة (بإسقاط حرف الجر).

(١٠) انظر قوله في «الكتاب» ٢٢٤/٤ باب عدة ما يكون عليه الكلم.

(١١) هو القاسم بن علي البطليوسي تقدم التعريف به في ٤٥١/٢.

[على][1] أن قيام عمرو كان يقع لو وقع من زيد. وأما أنه امتنع قيام زيد، هل يمتنع قيام عمرو أو يقع القيام من عمرو بسبب آخر؟ فمسكوت عنه لم يتعرض له اللفظ، وقال غيره: هي لتعليق ما امتنع بامتناع غيره..

وقال ابن مالك[2]: هي حرف شرط يقتضي امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه.

وهي تسمى امتناعية شرطية، ومثاله قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا ﴾ (الأعراف: ١٧٦)، دلّت على أمرين:

أحدهما: أن مشيئة الله لرفعه منتفية، ورفعه منتف؛ إذ لا سبب لرفعه إلا المشيئة.

الثاني: استلزام مشيئة الرفع للرفع؛ إذ المشيئة [٣١٠/ب] سبب والرفع مسبّب؛ وهذا بخلاف: «لو لم يخفِ الله لم يعصه»[*]، إذ لا يلزم من انتفاء «لم يخفْ» انتفاء «لم يَعْص» ٤/٣٦٤ حتى يكون خاف وعصى، لأن انتفاء العصيان له سببان: خوف العقاب والإجلال، وهو أعلى، والمراد أن صهيباً لو قدّر خلوه عن الخوف لم يعص للإجلال؛ كيف والخوف[3] حاصل!

ومن فسّرها بالامتناع اختلفوا، فقال الأكثرون إن الجزاء ـ وهو الثاني ـ امتنع لامتناع الشرط ـ وهو الأول ـ فامتنع الثاني وهو الرفع، لامتناع الأول، وهو المشيئة.

قال ابن الحاجب ومَنْ تبعه كابن جمعة الموصلي[4] وابن خطيب زَمَلْكا[5]: امتنع الأول لامتناع الثاني، قالوا لأن امتناعَ الشرط لا يستلزم امتناع الجزاء، لجواز إقامة [شرط][1] آخر مقامه؛ وأما امتناع الجزاء فيستلزم امتناع الشرط مطلقاً.

وذكروا أن لها مع شرطها وجوابها أربعة أحوال:

أحدها: أن تتجرد من النفي، نحو: لو جئتني لأكرمتك؛ وتدلّ حينئذٍ على انتفاء الأمرين، وسموها حرف وجوب لوجوب؛ ومنه قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ ٱخْتِلَافاً كَثِيراً ﴾ (النساء: ٨٢).

---

(١) ليست في المخطوطة.

(٢) انظر شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ص ٧١٠ فصل لو.

(*) قطعة من الأثر «نعم العبد صهيب...» وسيأتي تخريجه قريباً حيث يرد بتمامه.

(٣) في المخطوطة (كيف والإجلال حاصل).

(٤) هو عبد العزيز زيد بن جمعة الموصلي تقدم التعريف به في ٤/٢١٥، وله شرح لكافية ابن الحاجب.

(٥) هو عبد الواحد بن عبد الكريم تقدم التعريف به وبحفيده في ١/١٣٥.

﴿ وَلَوْ أَرَادُوا ٱلْخُرُوجَ لأَعَدُّوا لَهُ عُدَّةً ﴾ (التوبة: ٤٦)، وقوله: ﴿ أَوْ تَقُولَ لَوْ أَنَّ ٱللَّهَ هَدَانِي لَكُنْتُ مِنَ ٱلْمُتَّقِينَ ﴾ (الزمر: ٥٧)، أي ما هداني بدليل قوله بعده: ﴿ بَلَى قَدْ جَاءَتْكَ آيَاتِي ﴾ (الزمر: ٥٩)؛ [لأن][1] «بلى» جواب للنفي.

وثانيها: إذا اقترن[2] بها حرف النفي، تسمَّى حرف امتناع لامتناع نحو: لو لم تكرمني لم أكرمك، فيقتضي ثبوتهما لأنهما للامتناع، فإذا اقترن بهما حرف نفي، [3] [سُلِب عنها الامتناع، فحصل الثبوت، لأن سلب السلب إيجاب. [3]

ثالثها: أن يقترن حرف النفي][6] بشرطها دون جوابها، وهي حرف امتناع لوجوب، نحو: لو [لم][4] تكرمني أكرمتك، ومعناه عند الجمهور انتفاء الجزاء وثبوت الشرط.

٣٦٥/٤ **رابعها**: عكسه وهو [حرف][5] وجوب لامتناع، نحو: لو جئتني لم أكرمك، فيقتضي ثبوت الجزاء وانتفاء الشرط، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ كَانُوا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَٱلنَّبِيِّ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مَا ٱتَّخَذُوهُمْ أَوْلِيَاءَ ﴾ (المائدة: ٨١).

واعلم أن تفسير سيبويه لها مطرد في جميع مواردها، ألا ترى أن مفهوم الآية[6] عدم نفاد كلمات الله مع فرض شجر الأرض أقلاماً والبحر ممدوداً بسبعة أبحر مداداً، ولا يلزم ألّا يقع عدم نفاد الكلمات إذا لم يجعل الشجر أقلاماً والبحر مداداً.

وكذا في «نعم العبد صهيب» فإن مفهومَه أنّ عدم العصيان كان يقع عند عدم الخوف، ولا يلزم ألّا يقع عدم العصيان إلا عند [عدم][7] الخوف، وهكذا الباقي.

وأما [في][7] تفسير من فَسّرها بأنها حرف امتناع لامتناع، وذكر لها هذه الأحوال الأربعة فلا يطَّرد، وذلك لتخلّف هذا المعنى في بعض الموارد؛ وهو كل موضوع دلّ الدليل فيه على أن الثاني ثابت مطلقاً؛ إذ لو كان منفياً لكان النفاد حاصلاً، والعقل يجزم بأن الكلمات إذا لم تنفد مع كثرة هذه الأمور فَلأنْ [لا][7] تنفد مع قلتها وعدم بعضها أولى.

---

(١) ليست في المخطوطة.
(٢) عبارة المخطوطة (أن يقرن).
(٣ـ٣) ساقطة من المخطوطة.
(٤) ليست في المطبوعة.
(٥) ليست في المخطوطة.
(٦) إشارة إلى الآية (٢٧) من سورة لقمان ﴿ وَلَوْ أَنَّ مَا فِي ٱلْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِماتُ الله ﴾.
(٧) ليست في المطبوعة.

وكذا قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمُ ٱلْمَلَائِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ ٱلْمَوْتَى وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا مَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا ﴾ (الأنعام: ١١١). وكذا قوله: ﴿ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا ﴾ (الأنفال: ٢٣)، فإن التولِّيَ عند عدم الإسماع أولى.

وأما [سياق الكلام وكـ][1] قوله: «نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه»[2] فنفيُ العصيان ثابت، إذ لو انتفى نفي العصيان لزم وجوده؛ وهو خلاف ما يقتضيه سياق الكلام في المدح.

ولما لم يطّرد لهم هذا التفسير مع اعتقادهم صحته، اختلفوا في تخريجها على طرق: ٣٦٦/٤

[٣١١/أ] **الأول**: دعوى أنها في مثل هذه المواضع ـ أعني الثابت فيها الثاني دائماً ـ إنما جاءت لمجرد الدلالة على ارتباط الثاني بالأول، لا للدلالة على الامتناع، وضابطها: ما يقصد به الدلالة على مجرد الارتباط دون امتناع كل موضع قصد فيه ثبوت شيء على كل حال، فيربط ذلك الشيء بوجود أحد النقيضين لوجوده دائماً، ثمّ لا يذكر إذ ذاك إلا النقيض الذي يلزم من وجود ذلك الشيء [على تقدير وجوده][3]، على تقدير وجود النقيض الآخر، فعدم النَّفاد في الآية الكريمة واقع على تقدير كون ما في الأرض من شجرة أقلام، وكون البحر مده من [بعده][3] سبعة أبحر؛ فعدم النفاد على تقدير انتفاء كون هذين الأمرين أوْلى. وكذا عدم عصيان صهيب واقع على تقدير عدم خوفه[5]، [فعدم عصيانه][5] على تقدير وجود الخوف أولى. وعلى هذا يتقرر جميع ما يرد عليك من هذا الباب.

والتحقيق أنها تفيد امتناع الشرط كما سبق من الآيات الشريفة. وتحصّل أنها تدلّ على أمرين:

أحدهما: امتناع شرطها، والآخر كونه مستلزماً [لجوابها][5]، ولا يدل على امتناع الجواب في نفس الأمر ولا ثبوته؛ فإذا قلت: لو قام زيد لقام عمرو، فقيام زيد محكوم بانتفائه

(١) ليست في المطبوعة.

(٢) ذكره الفخر الرازي في «**التفسير**» ١٤٥/١٥ عند الآية (٢٣) من سورة الأنفال فقال: (وأما الخبر فقوله عليه السلام «نعم الرجل صهيب. . .) وذكره ابن منظور في «**لسان العرب**» ١٠٠/٩ مادة (خوف) فقال: (وفي حديث عمر رضي الله عنه: نعم العبد صهيب. . .)، وذكره العجلوني في «**كشف الخفاء**» ٤٢٨/٢ ونقل عن ابن حجر أنه ظفر به في «**مشكل الحديث**» لابن قتيبة من غير إسناد، وانظر بقية كلامه عن الحديث.

(٣) ليست في المطبوعة.

(٤) في المخطوطة (عدم عصيانه). (٥) ليسْت في المخطوطة.

فيما مضى، وبكونه مستلزماً ثبوته لثبوت قيام عمرو، وهل لقيام عمرو وقت(١) آخر غير اللازم عن قيام زيد، أو ليس له؟ لا يعرض في الكلام لذلك؛ ولكن الأكثر كون الثاني والأول غير واقعين.

وقد سلب الإمام فخر الدين(٢) الدلالة على الامتناع مطلقاً، وجعلها لمجرد الربط، واحتج بقوله تعالى: ﴿ وَلَوْ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمْ خَيْراً لَأَسْمَعَهُمْ (٣ [وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا ﴾ (الأنفال: ٢٣)، قال: «فلو أفادت «لو» انتفاء الشيء لانتفاء غيره لزم التناقض؛ لأن قوله: ﴿ وَلَوْ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمْ خَيْراً لَأَسْمَعَهُمْ ﴾](٣)، يقتضي أنه ما علم فيهم خيراً (٤ [وما أسمعهم، وقوله: ﴿ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا ﴾، يفيد أنه تعالى ما أسمعهم ولا تَوَلَّوا؛ لكن عدم التولي خير، فيلزم أن يكون: وما علم فيهم خيراً](٤). قال: فعلمنا أن كلمة «لو» لا تفيد إلا الربط». هذا كلامه. ٣٦٧/٤

وقد يمنع قوله: «إن عدم التولي خير»؛ فإن الخير إنّما هو عدم التولي، بتقدير حصول الإسماع، والفرض أن الإسماع لم يحصل، فلا يكون عدم التولي على الإطلاق خيراً، بل عدم التولي المرتب على الإسماع.

الطريق الثاني: أنّ قولهم: لامتناع الشيء لامتناع غيره، معناه أنّ ما كان جواباً لها كان يقع لوقوع الأول، فلما امتنع الأول امتنع أن يكون الثاني واقعاً لوقوعه، فإن وقع فلأمرٍ آخر؛ وذلك لا ينكر فيها؛ ألا ترى أنّك إذا قلت: لو قام زيد قام عمرو، (٥ [دلّ ذلك على امتناع قيام عمرو الذي كان يقع منه لو وقع قيام زيد، لا على امتناع قيام عمرو](٥) لسبب آخر. وكذلك «لو لم يخف الله لم يعصه»، امتنع عدم العصيان الذي كان سيقع عند عدم الخوف لو وقع، ولا يلزم امتناع عدم العصيان عند وجود الخوف.

الثالث: أن تحمَل [«لو»](٥) فيما جاء من ذلك؛ على أنّها محذوفة الجواب فيكون قوله [تعالى]: ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ [مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ](٥) ﴾ (لقمان: ٢٧) معناه، لو كان

(١) عبارة المخطوطة (وهل لعمروٍ قيام آخر).
(٢) انظر قوله في تفسيره «التفسير الكبير» ١٥/١٤٤ ـ ١٤٥ عند تفسير الآية من سورة الأنفال، نقله الزركشي بتصرف.
(٣ ـ ٣) ليست في المخطوطة.
(٤ ـ ٤) ليست في المخطوطة.
(٥ ـ ٥) ليست في المخطوطة.

هذا لتكسرت الأشجار، وفني المداد، ويكون قوله: ﴿مَا نَفِدَتْ﴾ مستأنف، أو على حذف حرف العطف، أي وما نفدت.

الرابع: أن تحمل «لو» في هذه المواضع على التي بمعنى «إن»، قال أبو العباس [(١)]: «لو أصلها في الكلام أن تدلّ على وقوع الشيء لوقوع غيره، تقول: لو جئتني لأعطيتك. ولو كان زيد هناك لضربتك، ثم تتسع فتصير في معنى «إن» الواقعة للجزاء، تقول: أنت لا تكرمني ولو أكرمتك، تريد «وإن»، قال تعالى: ﴿ وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ ﴾ (يوسف: ١٧). ٣٦٨/٤

وقوله: ﴿ فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَباً وَلَوِ ٱفْتَدَىٰ بِهِ ﴾ (آل عمران: ٩١)، تأويله عند أهل اللغة: لا يقبل أن يتبرر به وهو مقيم على الكفر، ولا يقبل وإن افتدى به.

فإن قيل: كيف يسوغ هذا في قوله [تعالى]: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا [٣١١/ب] فِي ٱلْأَرْضِ﴾، فإنّ «إن» الشرطية لا يليها إلا الفعل «وأنّ» المشددة مع ما عملت فيه اسم؛ فإذا كانت «لو» بمنزلة «إن» فينبغي ألّا تليَها.

أجاب الصفار [(٢)]: بأنه قد يلي «أنّ» الاسم في اللفظ، فَإِ [ذا] [(٣)] جاز ذلك في «إن» نفسها، فأولى أن يجوز في «لو» المحمولة عليها، وكما جاز ذلك في «لو» قبل خروجها إلى الشرط؛ مع أنها من الحروف الطالبة للأفعال. قال: والدليل على أنّ «لو» في الآيتين السابقتين بمعنى «إن» [أنّ] [(٤)] الماضي بعدها في موضع المستقبل، «ولو» الامتناعية تصرف معنى المستقبل إلى الماضي، فإن المعنى «وإن يفتد به».

واعلم أن ما ذكرناه من أنها تقتضي امتناع ما يليها أشكل عليه قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ ﴾؛ فإنهم لم يقروا بالكذب.

وأجيب بوجهين: أحدهما أنها بمعنى «إن»، والثاني قاله الزمخشري [(٥)] إنه على الفرض، أي ولو كنا من أهل الصدق عندك.

---

(١) هو محمد بن يزيد المبرِّد تقدم ذكره في ٤٩٧/٢، وانظر قوله في كتابه «المقتضب» ٧٦/٣ـ ٧٨ باب لولا، بتصرف.

(٢) هو القاسم بن علي البطليوسي تقدم التعريف به في ٤٥١/٢.

(٣) ليست في المطبوعة.

(٤) ليست في المخطوطة.

(٥) انظر قوله في «الكشاف» ٢٤٦/٢ عند تفسير الآية من سورة يوسف.

وقال الزمخشري فيما أفرده على سورة الحجرات: «لو» تدخل على جملتين فعليتين، تعلق ما بينهما بالأولى تعلّق الجزاء بالشرط؛ ولما لم تكن مخلّصة بالشرط «كإن» ولا عاملة مثلها، وإنما سرى فيها معنى الشرط اتفاقاً؛ من حيث إفادتها في مضموني جملتها. أنّ الثاني امتنع لامتناع الأول؛ وذلك أن تكسوَ الناس فيقال لك: هلا كسوتَ زيداً، فتقول: لو جاءني [زيد][١] لكسوته؛ افتقرت في جوابها إلى ما ينصب علماً على التعليق، فزيدت اللام، ولم تفتقر إلى مثل ذلك «إنْ» لعملها في فعلها، وخلوصها[٢] للشرط.

٣٦٩/٤

ويتعلق بـ «لو» الامتناعية مسائل:

● **الأولى**: إنها كالشرطية في[٣] اختصاصها بالفعل، فلا يليها إلا فعل أو معمول فعل يفسره ظاهر بعده، كقوله تعالى: ﴿ قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي ﴾ (الإسراء: ١٠٠)، حذف الفعل فانفصل[٤] الضمير. وانفردت «لو» بمباشرة «أنّ»، كقوله تعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّى تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ ﴾ (الحجرات: ٥)، وهو كثير.

[واختلف في موضع «أنّ» بعد «لو»، فقال سيبويه[٥]: في موضع رفع بالابتداء][٦]، واختلف عنه في الخبر، فقيل محذوف، وقيل لا يحتاج إليه وقال الكوفيون: فاعل بفعل مقدر تقديره: «ولو ثبت أنهم»، وهو أقيس لبقاء الاختصاص.

● **الثانية**: قال الزمخشري[٧]: يجب كون خبر «أنّ» الواقعة بعد «لو» فعلا، ليكون عوضاً عن الفعل المحذوف. وقال أبو حيان[٨]: هو وهم، وخطأ فاحش، قال الله [تبارك][٩]

(١) ليست في المخطوطة.
(٢) في المخطوطة (وحلولها).
(٣) في المخطوطة (باختصاصها).
(٤) تصحفت في المخطوطة إلى (فاتصل).
(٥) انظر كلامه في «**الكتاب**» ٣/١٢١ من أبواب «أن»، وانظر هذا الفصل في «**مغني اللبيب**» ٢/٢٦٩ ـ ٢٧٠ ضمن حرف اللام، لو، ففيه النقول التي يوردها الزركشي.
(٦) ليست في المخطوطة.
(٧) انظر كلامه على الآية في «**الكشاف**» ٣/٢١٥ عند تفسير سورة لقمان.
(٨) انظر كلامه في «**البحر المحيط**» ٧/١٩٠ ـ ١٩١ عند تفسير الآية من سورة لقمان.
(٩) ليست في المخطوطة.

وتعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ﴾ (لقمان: ٢٧). وكذا رده ابن الحاجب وغيره بالآية، وقالوا: إنما ذاك في الخبر المشتق، لا الجامد كالذي في الآية.

٣٧٠/٤ وأيّد بعضهم كلام الزمخشري، بأنه إنما جاء من حيث إن قوله [تعالى]: ﴿وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُ﴾ (لقمان: ٢٧)، لمّا التبس بالعطف بقوله: ﴿مَا فِي ٱلْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ﴾ صار خبر الجملة المعطوفة، وهو ﴿يَمُدُّهُ﴾ كأنه خبر الجملة المعطوف عليها لالتباسها بها.

قال الشيخ في «المغني»(١): «وقد وجدت آية في التنزيل وقع فيها الخبر [اسماً](٢) مشتقاً ولم يتنبّه لها الزمخشري، كما لم يتنبّه لآية لقمان، و[لا](٣) ابن الحاجب وإلا لمنع [من](٤) ذلك.

قلت: [وهذا عجيب، فإن «لو» في الآية للتمنّي، والكلام في الامتناعية، بل أعجب من ذلك كلّه](٥) أن مقالة الزمخشري سبقه إليها السيرافيّ(٦). وهذا الاستدراك وما استدرك به

---

(١) هو عبد الله بن يوسف بن أحمد أبو محمد جمال الدين المعروف بابن هشام الأنصاري المصري ولد بالقاهرة سنة (٧٠٨ هـ)، تلا على ابن السرَّاج وحدَّث عن ابن جماعة، تخرج به جماعة من أهل مصر وغيرهم وانفرد بالفوائد الغريبة، قال عنه ابن خلدون: ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له ابن هشام أنحى من سيبويه، وله مصنفات كثيرة كلها نافع مفيد منها **«مغني اللبيب عن كتب الأعاريب»** وتوفي سنة ٧٦١ هـ (ابن حجر، **الدرر الكامنة** ٢/٣٠٨)، وكتابه مطبوع مراراً: بطهران سنة ١٢٦٨ هـ/١٨٥١ م، ثم ١٢٧١ هـ/١٨٥٥ م، ثم ١٢٧٤ هـ/١٨٥٧ م، وطبع في تبريز طبع حجر سنة ١٢٧٦هـ/١٨٥٩ م، ثم طبع في القاهرة مطبعة بولاق على هامش حاشية الدسوقي سنة ١٢٨٤ هـ/١٨٦٧ م، ثم سنة ١٢٨٦ هـ/١٨٦٩ م، ثم طبع بالقاهرة مطبعة مصطفى البابي الحلبي وبهامشه حاشية الأمير عليه سنة ١٣٠٢ هـ/١٨٨٤ م، وطبع بمصر سنة ١٣٠٥ هـ/١٨٨٧ م، ثم سنة ١٣٠٧ هـ/١٨٨٩ م، ثم سنة ١٣١٧ هـ/١٨٩٩ م، ثم طبع بالقاهرة الجزء الأول بمطبعة الشرفية سنة ١٣٢٨ هـ/١٩١٠ م والجزء الثاني بمطبعة الجمالية ١٣٢٩ هـ/١٩١١ م، ثم طبع في القاهرة بالمكتبة التجارية الكبرى بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد سنة ١٣٧٧ هـ/١٩٥٩ م، وأعيدت الطبعة نفسها سنة ١٣٨٣ هـ/١٩٦٥ م، ثم طبع في دمشق بدار الفكر بتحقيق مازن مبارك محمد علي حمد الله سنة ١٣٨١ هـ/١٩٦٤ م، وأعيدت الطبعة نفسها سنة ١٣٨٦ هـ/١٩٦٩ م، ثم صور في بيروت عن طبعة القاهرة بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، صورته دار الكتاب العربي، ودار إحياء التراث (**معجم سركيس** ٢٧٦، **وذخائر التراث العربي** ٢٧٠ ـ ٢٧١)، وانظر قوله في كتابه **«المغني»** ١/٢٧٠ حرف اللام، لو.

(٢) زيادة من عبارة **«المغني»** لتمام المعنى.

(٣) ليست في المخطوطة.

(٤) ليست في المطبوعة.

(٥) ليست في المخطوطة.

(٦) هو الحسن بن عبدالله بن المرزبان تقدم التعريف به في ١/٤١٤.

منقول قديماً في «شرح الإيضاح» لابن الخباز[(١)]؛ لكن في غير مظنته؛ فقال في باب إنّ وأخواتها: قال السِّيرافي: تقول لو أن زيداً أقام لأكرمته، ولا تجوز: لو أن زيداً حاضر لأكرمته؛ لأنك لم[(٢)] تلفظ بفعل يسد مسدّ ذلك الفعل.

هذا كلامهم، وقد قال الله تعالى: ﴿ وَإِنْ يَأْتِ ٱلْأَحْزَابُ [٣١٢/أ] يَوَدُّوا لَوْ أَنَّهُمْ بَادُونَ فِي ٱلْأَعْرَابِ ﴾ (الأحزاب: ٢٠)، فأوقع خبرها صفة. ولهم أن يفرقوا بأنّ هذه للتمني، فأجريت مجرى «ليت» كما تقول: ليتهم بادون. انتهى كلامه.

تنبيه

ذكر الزمخشري بعد كلامه السابق في سورة الحجرات سؤالاً، وهو: ما الفرق بين قولك: لو جاءني [زيد][(٣)] لكسوته، ونظيره قوله تعالى: ﴿ لَوْ أَرَادَ ٱللَّهُ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَداً لَاصْطَفَى ﴾ (الزمر: ٤) وبين قوله: [لو زيد جاءني لكسوته، ومنه قوله][(٣)] تعالى: ﴿ قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي ﴾ (الإسراء: ١٠٠)، وبين قوله: [لو][(٤)] أن زيداً جاءني لكسوته، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا ﴾ (الحجرات: ٥). ٣٧١/٤

وأجاب بأن القصد في الأولى أن الفعلين تعليق أحدهما بصاحبه لا غير، من غير تعرض لمعنى زائد على التعليق الساذج على الوجه الذي بينته، وهو المعنيّ في الآية الأولى؛ لأنّ الغرض نَفْيُ أَنْ يَتَّخِذ ٱلرَّحْمن وَلَداً، وبيان تعاليه عن ذلك؛ وليس لأداء هذا الغرض إلا تجديد الفعلين للتعلق، دون أمر زائد عليه، وأما في الثاني فقد انضم إلى التعليق بأحد معنيين؛ إما نفي الشك أو الشبهة، أن المذكور الذي هو زيد مكسوّ لا محالة لو وجد منه المجيء ولم يمتنع، وإما بيان أنه هو المختص بذلك دون غيره. وقوله تعالى: ﴿ قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ... ﴾[(٥)] (الإسراء: ١٠٠) محتمل المعنيين جميعاً، أعني أنهم لا محالة يملكون، وأنهم المخصوصون، بالإمساك لو ملكوا، إشارة إلى أن الإله الذي هو مالكها، وهو الله الذي وسعت رحمته كل شيء لا يمسك.

---

(١) هو أحمد بن الحسين بن أحمد الإربلي تقدم التعريف به في ١٤/٣.

(٢) في المخطوطة (لأنك لا تلفظ بلفظ)

(٣) ليست في المطبوعة.

(٤) ليست في المخطوطة.

(٥) الآية في المطبوعة ﴿ وإن أحد من المشركين استجارك ﴾ وليست في موضع الشاهد.

فإن قلت: «لو» لا تدخل إلا على فعل، و«أنتم» ليس بمرفوع بالابتداء، ولكن بـ «تملك» مضمراً، وحينئذٍ فلا فرق بين «لو تملكون» وبين «لو أنتم تملكون» لمكان[1] القصد إلى الفعل في الموضعين دون الاسم؛ وإنما يسوغ هذا الفرق لو ارتفع بالابتداء.

قلت: التقدير وإن كان على ذلك، إلا أنه لمّا كان تمثيلاً لا يتكلم به، ينزّل الاسم في الظاهر منزلة الشيء تقدم لأنه أهمّ، بدليل «لو ذات سوار لطمتني»[2]، في ظهور قصدهم[3] إلى الاسم، لكنه أهمّ فيما ساقه المثل لأجله.

وكذا قوله [تعالى]: ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ [فَأَجِرْهُ][4] ﴾ (التوبة: ٦)، وإن كان «أحد» مرفوعاً بفعل[5] مضمر في التقدير.

٤/٧٢-٧٣ وأما في الثالث، ففيه ما في الثاني مع زيادة التأكيد الذي تعطيه «أنّ» وفيه إشعار بأن زيداً كان حقه أن يجيء، وأنه بتركه المجيء قد أغفل حظه. فتأمل هذه الفروق، وقس عليها نظائرَ التراكيب في القرآن العزيز، فإنها لا تخرج عن واحد من الثلاثة.

● **الثالثة**: الأكثر في جوابها المثبت، اللام المفتوحة؛ للدلالة على أنّ ما دخلت عليه هو اللازم[6] لما دخلت عليه «لو»، قال تعالى: ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ (الأنبياء: ٢٢)، ففي اللام إشعار بأن الثانية لازمة للأولى.

وقوله [تعالى]: ﴿ لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَاماً ﴾ (الواقعة: ٦٥) ويجوز حذفها: ﴿ لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ [أُجَاجاً][7] ﴾ (الواقعة: ٧٠).

● **الرابعة**: يجوز حذف جوابها للعلم به، وللتعظيم، كقوله تعالى: [7] [﴿ لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةً ﴾ (هود: ٨٠)، وقوله: ﴿ وَلَوْ أَنَّ قُرْآناً سُيِّرَتْ بِهِ ٱلْجِبَالُ ﴾ (الرعد: ٣١)، وهو كثير، سبق في باب الحذف على ما فيه من البحث، وأما قوله:][7] ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي الأرض من شجرةٍ أقلامٌ ﴾ (لقمان: ٢٧) فيحتمل أن يكون جواب «لو» محذوفاً والتقدير لنفدت هذه الأشياء، وما

---

(١) في المخطوطة (لأن القصد).

(٢) هو مثل ذكره أبو عبيد في كتابه «فصل المقال» ص ٣٨١.

(٣) في المخطوطة (في ظهور قولهم إلى الاسم لكونه).

(٤) ليست في المطبوعة.

(٥) في المخطوطة (بعد فعل).

(٦) في المخطوطة (هو الجواب لما دخلت عليه لو).

(٧ ـ ٧) ليست في المخطوطة.

نفدت كلمات الله، وأن يكون ﴿ ما نفدت ﴾ هو الجواب مبالغة في نفي النفاد؛ لأنه إذا كان نفي النفاد لازماً على تقدير كون ما في الأرض من شجرة أقلاماً والبحر مداداً كان لزومه على تقدير عدمها أَوْلى.

وقيل: تقدر هي وجوابها ظاهراً، كقوله تعالى: ﴿ مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَٰهٍ إِذاً لَذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍ [بِمَا خَلَقَ ﴾ (المؤمنون: ٩١)، تقديره: ولو كان معه آلهة إذاً لذهب كل إله][1]. وقوله: ﴿ وَمَا كُنْتَ تَتْلُوا مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا تَخُطُّهُ بِيَمِينِكَ إِذاً لَارْتَابَ ٱلْمُبْطِلُونَ ﴾ (العنكبوت: ٤٨)، [٣١٢/ب] أي ولو يكون وخططت، إذن لارتاب [المبطلون][2].

٣٧٣/٤ * (الوجه الثاني)[3]: من أوجه «لو» أن تكون شرطية، وعلامتها أن يصلح موضعها «إنْ» المكسورة، وإنما أقيمت مقامها، لأنّ في كل واحدة منهما معنى الشرط، وهي مثلها فيليها المستقبل، كقوله تعالى: ﴿ وَلَوْ أَعْجَبَكَ حُسْنُهُنَّ ﴾ (الأحزاب: ٥٢)، ﴿ وَلَوْ نَشَاءُ لَطَمَسْنَا ﴾ (يسٓ: ٦٦).

وإن كان ماضياً لفظاً صرفه للاستقبال، كقوله: ﴿ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُشْرِكُونَ ﴾ (التوبة: ٣٣). ومنه قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ ﴾ (يوسف: ١٧)، وقوله: ﴿ وَلْيَخْشَ ٱلَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ﴾ (النساء: ٩)، ﴿ فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَباً وَلَوِ ٱفْتَدَىٰ بِهِ ﴾ (آل عمران: ٩١)، ونظائره.

قالوا: ولولا أنها بمعنى الشرط لما اقتضت جواباً؛ لأنه لا بدّ لها من جواب ظاهر أو مضمر، وقد قال المبرّد في «**الكامل**»[4]: «إن تأويله عند أهل اللغة: لا يقبل منه أن يفتدى به وهو مقيم على الكفر، ولا يقبل إن افتدى به».

قالوا: وجوابها يكون ماضياً لفظاً كما سبق، وقوله [تعالى]: ﴿ وَلَوْ سَمِعُوا مَا ٱسْتَجَابُوا لَكُمْ ﴾ (فاطر: ١٤)، ومعنًى؛ ويكون باللام غالباً، نحو: ﴿ وَلَوْ شَاءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ ﴾ (البقرة: ٢٠).

وقد يحذف نحو: ﴿ لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجاً ﴾ (الواقعة: ٧٠)، ولا يحذف غالباً إلا في صلة، نحو: ﴿ وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا. . . ﴾ (النساء: ٩)، الآية.

* * *

(١) ليست في المخطوطة.

(٢) ليست في المطبوعة.

(٣) تقدم الوجه الأول من وجوه (لو) الخمسة في ٣١٠/٤.

(٤) انظر قوله في «الكامل» ٣٦١/١.

* (الثالث): لو المصدرية، وعلامتها أن يصلح موضعها «أن» المفتوحة، كقوله تعالى: ﴿ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ ﴾ (البقرة: ٩٦).

[1] وقوله: ﴿ وَدَّ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُمْ ﴾ (البقرة: ١٠٩). ﴿ وَدَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ تَغْفُلُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْتِعَتِكُمْ ﴾ (النساء: ١٠٢)، ﴿ يَوَدُّ ٱلْمُجْرِمُ لَوْ يَفْتَدِي ﴾ (المعارج: ١١)، أي الافتداء. ٣٧٤/٤

ولم يذكر الجمهور مصدرية « لو » وتأولوا الآيات الشريفة على حذف مفعول « يودّ » ، وحذف جواب « لو » ، أي يود أحدهم طول العمر لو يعمر ألف سنة][1] ليسرّ بذلك .

وأشكل قول الأولين بدخولها على [« أنّ »][1] المصدرية ، في نحو قوله تعالى : ﴿ [وَمَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ][2] تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ ﴾ (آل عمران : ٣٠) ، والحرف المصدري لا يدخل على مثله! .

وأجيب : بأنها إنما دخلت على فعل محذوف مقدر تقديره « يود لو ثبت أنّ بينها » فانتفت مباشرة الحرف المصدريّ لمثله .

وأورد ابن مالك السؤال[3] في : ﴿ فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً ﴾ (الشعراء : ١٠٢) وأجاب بهذا ، وبأن هذا من باب توكيد اللفظ بمرادفه ، نحو: ﴿ فِجَاجاً سُبُلًا ﴾ (الأنبياء : ٣١) .

وفي كلا الوجهين نظر ، أما الأول وهو دخول « لو » على « ثبت » [مقدراً][4] ، إنما هو مذهب المبرد ، وهو لا يراه فكيف يقرره في الجواب !

وأما الثاني ، فليست هنا مصدرية بل للتمني كما سيأتي . ولو سلم فإنه يلزم ذلك وصل « لو» بجملة اسمية مؤكدة بـ « أن » . وقد نص ابن مالك وغيره ؛ على أنّ صلتها لا بد أن تكون فعلية بماض أو مضارع .

قال ابن مالك : وأكثر وقوع هذه بعد « ود » أو « يودّ » أو [ما][4] في معناهما من مفهم

(١ ـ ١) ليست في المخطوطة.

(٢) ليست في المطبوعة.

(٣) انظر كلام ابن مالك في «مغني اللبيب» ٢٦٦/١ ضمن حرف اللام، لو فقد نقل الزركشي العبارة منه.

(٤) ليست في المخطوطة.

تَمَنٍّ . وبهذا يعلم غلط من عَدّها حرف تمن ، ولو صح [ذلك](*) لم يجمع بينها وبين فعل تمن ، كما لا يجمع بين ليت وفعل تمن .

* * *

٣٧٥/٤ * (الرابع) : لو التي للتمني ، وعلامتها أن يصح(١) موضعها « ليت » ، نحو : لو تأتينا فتحدّثنا ، كما تقول : ليتك تأتينا فتحدثَنا ، ومنه قوله تعالى : ﴿ فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً ﴾ (الشعراء : ١٠٢) ، ولهذا نصب ، فيكون في جوابها ؛ لأنها أفهمت التمني ، كما انتصب ﴿ فَأَفُوزَ ﴾ (النساء : ٧٣) ، في جواب « ليت » : ﴿ يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ ﴾ (النساء : ٧٣) ، وذكر بعضهم قسماً آخر وهو التعليل كقوله : ﴿ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ ﴾ (النساء : ١٣٥) .

٣٧٦/٤ ٦١ - لولا

مركّبة عند سيبويه(٢) من « لو » و« لا » ، حكاه الصّفّار(٣) . والصحيح أنها بسيطة . [لأن](٤) من التركيب ما يغير ، ومنه ما لا يغيّر ، فمما لا يغيّر « لولا » . ومما يتغير بالتركيب « حبذا » صارت للمدح والثناء ، وانفصل « ذا » عن أن يكون مثنى أو مجموعاً أو مؤنثاً ، وصار بلفظ واحد لهذه الأشياء ؛ وكذلك « هَلاّ » زال عنها الاستفهام جملة .

ثم هي على أربع(٥) أضرب :

الأول : حرف امتناع لوجوب ، وبعضهم يقول : لوجود ، بالدال . قيل : ويلزم [٣١٣/أ] على عبارة سيبويه في « لو » أن تقول حرف لما [كان](٤) سيقع ، لانتفاء ما قبله . وقال صاحب « **رصف المباني** »(٦) : « الصحيح أن تفسيرها بحسب الجُمَل التي تدخل

(*) ليست في المخطوطة. (١) في المخطوطة (أن تضع موضعها).

(٢) انظر كلام سيبويه في «**الكتاب**» ٢٢٢/٤ باب عدة ما يكون عليه الكلم.

(٣) هو القاسم بن علي البطليوسي تقدم التعريف به في ٤٥١/٢.

(٤) ليست في المطبوعة. (٥) في المخطوطة (على ثلاثة).

(٦) هو أحمد بن عبد النور بن أحمد بن راشد أبو جعفر المالقي ولد سنة (٦٣٠ هـ) أخذ القرآت عن الحجاج بن أبي ريحانة وقرأ على ابن المفرج المالقي وتقدم في العربية والعروض، وكانت وفاته في ربيع الآخر سنة (٧٠٢ هـ) (ابن حجر، **الدرر الكامنة** ١٩٤/١)، وكتابه «**رصف المباني في شرح حروف المعاني**» مطبوع في دمشق بتحقيق أحمد محمد الخراط بمجمع اللغة العربية الطبعة الأولى سنة ١٣٩٥ هـ/١٩٧٥ م، الطبعة الثانية بدار القلم دمشق سنة ١٤٠٥ هـ/١٩٨٥ م، وانظر قوله في كتابه ص ٣٦٢ باب لولا.

عليها ؛ فإن كانت الجملتان بعدها موجبتين ، فهي حرف امتناع لوجوب ؛ نحو : لولا زيد لأحسنت إليك ؛ فالإحسان امتنع لوجود زيد ، وإن كانتا منفيّتين ، فحرف وجود(١) لامتناع ، نحو : (٢ [لولا عدم قيام زيد لم أحسن إليك ، وإن كانتا موجبة ومنفية فهي حرف وجوب لوجوب نحو : لولا زيد لم أحسن إليك، وإن كانتا منفية وموجبة فهي حرف امتناع لامتناع نحو]٢) لولا عُدْم زيد لأحسنت إليك » . انتهى .

ويلزم [في](٣) خبرها الحذف ، ويستغنى بجوابها عن الخَبَر . والأكثر في جوابها المثبت اللام ، نحو : ﴿ لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾ (سبأ : ٣١) ، ﴿ فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ ٱلْمُسَبِّحِينَ * لَلَبِثَ فِي بَطْنِهِ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ ﴾ (الصافات : ١٤٣ ـ ١٤٤) . وقد يحذف للعلم به ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ ٱللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ ﴾ (النور : ١٠) .

٣٧٧/٤ وقد قيل في قوله تعالى : ﴿ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَا أَنْ رَأَى بُرْهَانَ رَبِّهِ ﴾ (يوسف : ٢٤) ، لهمّ بها ، لكنه امتنع همّه بها لوجود [رؤية](٤) بُرهان ربه ، فلم يحصل منه همّ ألبتة ، كقولك : لولا زيد لأكرمتك ؛ المعنى أنّ الإكرام ممتنع لوجود زيد ؛ وبه يتخلّص من الإشكال الذي يورد : وهو كيف يليق به الهم !

وأما جوابها إذا كان منفياً فجاء القرآن بالحذف ، نحو : ﴿ مَا زَكَىٰ مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ أَبَداً ﴾ (النور : ٢١) . وهو يردّ قولَ(٥) ابن عصفور أنّ النفي بـ « ما » الأحسن باللام .

* * *

الثاني : التحضيض ، [فتختصّ](٦) بالمضارع ، نحو : ﴿ لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ ٱللَّهَ ﴾ (النمل : ٤٦). ﴿ لَوْلَا يَنْهَاهُمُ ٱلرَّبَّانِيُّونَ وَٱلْأَحْبَارُ ﴾ (المائدة : ٦٣) . ﴿ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ ﴾ (المنافقون : ١٠) .

---

(١) في المخطوطة (حرف امتناع لوجود) .
(٢ ـ ٢) زيادة على الأصول من عبارة المالقي في «رصف المباني» لصحة المعنى .
(٣) ليست في المخطوطة .
(٤) ليست في المخطوطة .
(٥) في المخطوطة (وهو يرد قولي)، وابن عصفور هو علي بن مؤمن بن محمد تقدم التعريف به في ٤٦٦/١ .
(٦) ليست في المخطوطة .

والتوبيخ[(١)] والتنديم ، فتخص بالماضي ، نحو : ﴿ لَوْلَا جَاءُو عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاء ﴾ (النور : ١٣) .[(٢)] [﴿ فَلَوْلَا نَصَرَهُمُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ قُرْبَاناً آلِهَةً ﴾ (الأحقاف : ٢٨) ﴿ وَلَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُم ﴾ (النور : ١٦)][(٢)] .

﴿ فَلَوْلَا إِذْ جَاءَهُمْ بَأْسُنَا تَضَرَّعُوا ﴾ (الأنعام : ٤٣) .

وفي كـلّ من القسمين[(٣)] تختص بالفعـل ؛ لأن التحضيض والتوبيـخ لا يردان إلا على الفعل ؛ هذا هو الأصل .

وقد جوّزوا فيها إذا وقع الماضي بعدها أن يكون تحضيضاً أيضاً ، وهو حينئذٍ يكون قرينة صارفة للماضي عن المضي إلى الاستقبال ، فقالوا في قوله تعالى : ﴿ فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ ﴾ (التوبة : ١٢٢) ، يجوز بقاء « نَفَرَ » على معناه في المضيّ ، فيكـون « لولا » توبيخاً . ويجوز أن يراد به الاستقبال ، فيكون[(٤)] تحضيضاً .

٣٧٨/٤

قالوا : وقد تفصل من الفعل بإذ وإذا معمولين له ، وبجملة شرطية معترضة .

فالأول : ﴿ وَلَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ ﴾ (النور : ١٦) ﴿ فَلَوْلَا إِذْ جَاءَهُمْ بَأْسُنَا تَضَرَّعُوا ﴾ (الأنعام : ٤٣) .

والثاني والثالث: نحو: ﴿فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتِ الْحُلْقُومَ * وَأَنْتُمْ حِينَئِذٍ تَنْظُرُونَ * وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْكُمْ وَلَكِنْ لَا تُبْصِرُونَ * فَلَوْلَا إِنْ كُنْتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ * تَرْجِعُونَهَا [إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ][(٥)]﴾ (الواقعة: ٨٣ إلى ٨٧)، المعنى: فهلا ترجعون الروح إذا بلغت الحلقوم إن كنتم مؤمنين؛ وحالتكم أنكم شاهدون ذلك، ونحن أقربُ إلى المحتضر منكم بعلمنا،أو بالملائكة،ولكنكم لا تشاهدون ذلك. ولولا الثانية تكرار للأولى.

* * *

الثالث : للاستفهام بمعنى هَلْ ، نحو : ﴿ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ ﴾ (المنافقون : ١٠) . ﴿ لَوْلَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ ﴾ (الأنعام : ٨) . قاله الهرويّ[(٦)] : ولم يذكـره الجمهور ؛

---

(١) هذا قسم من أقسام (لولا)، وذكره ابن هشام في «المغني» ١/ ٢٧٤ وعده الوجه الثالث من أوجه (لولا).

(٢ ـ ٢) ليست في المطبوعة.

(٣) إشارة إلى القسم الثاني : التحضيض، والقسم الذي يليه: التوبيخ والتنديم.

(٤) في المخطوطة (فيكون قولاً تحضيضاً). (٥) ليست في المخطوطة.

(٦) هو علي بن محمد أبو الحسن الهروي تقدم التعريف به، وبكتابه «الأزهية» الآتي ذكره في ٤/ ٢١٦.

والظاهر أن الأولى للعرض ؛ والثانية مثل : ﴿ لَوْلَا جَاءُو عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ ﴾ (النور : ١٣) .

* * *

الرابع : للنفي بمعنى « لم » نحو قوله تعالى : ﴿ فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ ﴾ (يونس : ٩٨) ، أي لم تكن . ﴿ فَلَوْلَا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِنْ قَبْلِكُمْ ﴾ (هود : ١١٦) ، أي فلم يكن ، ذكره ابن فارس في كتاب « **فقه العربية** »[١] والهروي في « **الأزهية** »[٢] .

٣٧٩/٤ والظاهر أنّ المراد « فهلا » ، ويؤيده أنها في مصحف أبيّ[٣] ﴿ فَهَلَّا كَانَتْ قَرْيَةٌ ﴾ ، نعم ، يلزم [من][٤] ذلك الذي ذكراه [معنى المضيّ][٤] ، لأن اقتران التوبيخ بالماضي يشعر بانتفائه .

وقال ابن الشجريّ[٥] : « هذا يخالف أصحّ الإعرابين؛ لأن المستثنى بعد النفي يقوى فيه البدل ، ويجوز [فيه][٤] النصب ، ولم يأت في الآيتين إلّا النصب » ، أي فدلّ على أن الكلام[٦] [٣١٣/ب] موجب ، وجوابه ما ذكرنا ، من أنّ فيه معنى النفي .

وجعل ابن فارس[٧] منه : ﴿ لَوْلَا يَأْتُونَ عَلَيْهِم بِسُلْطَانٍ بَيِّنٍ ﴾ (الكهف : ١٥) ، المعنى : اتخذوا من دون[٨] الله آلهة ولا يأتون عليه بسلطان .

ونقل ابن بَرَّجان[٩] في تفسيره في أواخر سورة هود ، عن الخليل ، أن جميع ما في القرآن من « لولا » فهي بمعنى « هلّا » إلا قوله في سورة الصافات : ﴿ فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ

---

(١) هو أحمد بن فارس بن زكريا تقدم التعريف به في ١٩١/١، وتقدم التعريف بكتابه «**الصاحبي في فقه اللغة**» في ١٢/٢ وانظر قوله في كتابه «**الصاحبي**» ص ١٣٥باب (لو ولولا).
(٢) تصحف في المخطوطة إلى (الأزهرية).
(٣) ذكره الزمخشري في «**الكشاف**» ٢٠٣/٢ عند تفسير الآية من سورة يونس فقال (وقرأ أُبيّ وعبد الله : فهلا كانت)، وذكره ابن هشام في «**مغني اللبيب**» ٢٧٥/١ حرف اللام، لولا.
(٤) ليست في المخطوطة.
(٥) انظر قوله في «**الأمالي الشجرية**» ٢١٢/٢ المجلس السادس والستون.
(٦) في المخطوطة (فدل على أنه).
(٧) لم ترد هذه الآية من شواهد ابن فارس ضمن كلامه على (لولا) في كتابه «**الصاحبي**» ص ١٣٥ .
(٨) في المخطوطة (من دونه).
(٩) هو عبد السلام بن عبد الرحمن بن عبد السلام تقدم التعريف به في ١١١/١ .

ٱلْمُسَبِّحِينَ * لَلَبِثَ ﴾ (الصافات : ١٤٣ ـ ١٤٤) ؛ لأن جوابها بخلاف غيرها . وفيه نظر لما سبق .

٦٢ ـ لوما

هي قريب من « لولا » ، كقوله تعالى : ﴿ لَوْمَا تَأْتِينَا بِالْمَلَائِكَةِ ﴾ (الحجر : ٧) ، قال ابن فارس[1] : هي بمعنى « هلاّ » .

٤/٣٨٠

٦٣ ـ لم

نفي المضارع وقلبه ماضياً ، وتجزمه ، نحو : ﴿ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴾ (الإخلاص : ٣) . ومن العرب من ينصب بها ، وعليه قراءة[2] : ﴿ أَلَمْ نَشْرَحَ ﴾ (الشرح : ١) ، بفتح الحاء ؛ وخرجت على أن الفعل مؤكد بالنون الخفيفة ، ففتح لها ما قبلها ، ثم حذفت ونويت .

٤/٣٨١

٦٤ ـ لمّا

على ثلاثة أوجه :

أحدها : تدخل على المضارع ، فتجزمه وتقلبه ماضياً ، كـ « لم » ، نحو : ﴿ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ ﴾ (آل عمران : ١٤٢) ، ﴿ بَلْ لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ ﴾ (صٓ : ٨) ، أي لم يذوقوه . ﴿ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ ﴾ (البقرة : ٢١٤) لكنها تفارق « لم » من جهات :

أحدها : أنّ « لم » لنفي فعل ، و « لما » لنفي « قد [فعل][3] » ، فالمنفي بها آكد . قال الزمخشري في « **الفائق**[4] » : لمّا مركبة من « لم » و « ما » وهي نقيضة « قد » . وتنفي ما تثبته من الخبر المنتظر .

---

(١) انظر قوله في كتابه «**الصاحبي**» ص ١٣٥ ضمن (لو ولولا) .

(٢) قال الزمخشري في « **الكشاف** » ٤/٢٢١ عند تفسير سورة الانشراح : (وعن أبي جعفر المنصور أنه قرأ : ﴿ ألم نشرح لك ﴾ بفتح الحاء) .

(٣) ليست في المخطوطة : وعبارة المخطوطة (و « لما » نَفْيٌ لـ قد) .

(٤) كتاب « **الفائق في غريب الحديث** » للزمخشري مطبوع في حيدر آباد الدكن بدائرة المعارف النظامية سنة ١٣٢٤ هـ/١٩٠٦ م ، ثم طبع في القاهرة بدار إحياء الكتب العربية بتحقيق علي محمد البجاوي ومحمد أبو =

وهذا أخذه من أبي الفتح[١] ، فإنه قال : « أصل « لمّا » « لم » زيدت عليها « مـا » ، فصارت نفياً ، [لقوله « قد كان » ولم ، تنفي « فعل »][٢] تقول : قام[٣] زيد، فيقول المجيب بالنفي : لم يقمْ [فإن قلت: قد قام، قال: لما يقمْ][٤]؛ لما زاد في الإثبات «قد» زاد في النفي «ما»، إلا أنهم لما ركبوا «لم» مع «ما» حدث لها معنى ولفظ، أما المعنى فإنها صارت في بعض المواضع ظرفاً، فقالوا: لما قمت قام زيد، أي وقت قيامك قام زيد. وأما اللفظ، فلأنه يجوز الوقف عليها دون مجزومها، نحو جئتك ولمّا. أي ولما تجىء». انتهى .

ويخرج من كلامه ثلاثة فروق : ما ذكرناه أولاً ، وكونها قد تقع اسماً هـو ظرف ، وأنـه يجوز الوقف عليها دون المنفي ، بخلاف « لم » .

٣٨٢/٤ **ورابعها** : يجب[٥] اتصال منفيِّها بالحال ، والمنفي بلم لا يلزم فيه ذلك ، بل قد يكون منقطعاً ، نحو : ﴿ هَلْ أَتَى عَلَى ٱلإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئاً مَذْكُوراً ﴾ (الإنسان : ١) ، وقد يكون متصلاً نحو : ﴿وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾ (مريم: ٤).

وخامسها : أنّ الفعل بعد « لَمّـا » يجوز حـذفه اختيـاراً [٦-[وهي أحسن ما تخـرج عليه قراءة[٧] ﴿ وَإِنَّ كُلاًّ لَمَّا ﴾ (هود : ١١١) ، ولا يجوز حذفه بعد لم إلا في ضرورة وهذا يرجع للثالث]-٦] .

= الفضل إبراهيم سنة ١٣٦٩ هـ/١٩٤٨ م ، والطبعة الثانية سنة ١٣٩٢ هـ/١٩٧١ م (**ذخائر التراث العربي** ص ٥٥١) ، وصـورت هذه الـطبعة دار المعـرفـة في بيـروت سنة ١٤٠١ هـ/١٩٨١ م ، ودار الفكـر سنة ١٤٠٤ هـ/١٩٨٤ م ، وقـوله في « لمـا » ذكره الـزمخشـري في **«المفصل»** ص ٣٠٦ ـ ٣٠٧ ومن أصنـاف الحرف حروف العطف ، فصل لم ولما ، وليس في « **الفائق** » كما ذكر الزركشي .

(١) هو عثمان بن جني تقدم التعريف به في ٣٦١/١.

(٢) ليست في المطبوعة .

(٣) في المخطوطة زيادة (تقول قد قام) .

(٤) ليست في المخطوطة .

(٥) في المطبوعة (يجيء) .

(٦ ـ٦) ليست في المطبوعة .

(٧) في هذه الآية قراءات كثيرة ومثلها من أوجه الإعراب فانـظرها في « **التيسيـر** » للداني ص ١٢٦ عند ذكـر الآية من سورة هود ، وفي « **البحر المحيط** » ٢٦٦/٥ عند تفسير سورة هـود ، وفي « **رصف المباني** » ص ٣٥٢ ـ ٣٥٣ بـاب لما ، و « **مغني اللبيب** » ٢٨١/١ ـ ٢٨٢ حـرف اللام : لمـا ، و « **النشر** » ٢٩٠/٢ ـ ٢٩١ عنـد سورة هود ، « **إتحاف فضلاء البشر** » ص ٢٦٠ .

سادسها : أنّ « لم » تصاحب أدوات الشرط بخلاف ، « لما »(١) فلا يقال : « [إنْ](٢) لما يقم » ، وفي التنزيل ﴿ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ ﴾ (المائدة : ٦٧) ، ﴿ وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا ﴾ (المائدة : ٧٣) .

سابعها : أن منفي « لَمّا » متوقّع ثبوته ، بخلاف منفيّ « لم » ، ألا ترى أن معنى : ﴿ بَلْ لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ ﴾ (صٓ : ٨) ؛ أنهم لم يذوقوه إلى الآن ، وأنّ ذوقهم له متوقَّع .

قال الزمخشري(٣) في قوله تعالى : ﴿ وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ ﴾ (الحجرات : ١٤) « ما في « لَمّا » من معنى التوقع دالّ على أن هؤلاء قد آمنوا فيما بعد » .

وأنكر الشيخ أبو حيان(٤) دلالة « لما » على التوقع ، فكيف يتوهم أنه يقع بعد .

وأجاب بعضهم بأن « لما » ليست لنفي المتوقّع حيث يُسْتَبعد تـوقعه ؛ وإنمـا هي لنفي الفعل المتوقّع ؛ كما أن « قد » لإثبات الفعل المتوقع ؛ وهذا معنى قول النحويين : إنها موافقة لـ « قد فعل » : أي يجاب بها في النفي حيث يجاب بـ « قد » في الإثبـات ؛ ولهذا قـال ابن السّراج(٥) : جاءت « لَمّـا » ، بعد فعل ، يقول القـائل : « لمـا يفعل » ، فتقـول : قد فعـل [فانظر كيف أجاب « بقد » الدالة على أن النافي « بِلَمّا » متوقَّع لِمَا نفاه](٦)

٣٨٣/٤ **الوجه الثاني** : أن تدخل على ماض ؛ فهي حرف وجود لوجود ، أو وجوب(٧) لوجوب ، فيقتضي وقـوع الأمرين جميعـاً ؛ عكس « لو » نحـو : لما جـاءني [زيد](٨) أكـرمته . وقـال [٣١٤/أ] ابن السرّاج والفارسي(٩) : ظرف بمعنى « حين » .

---

(١) في المخطوطة (فإنه لا يقال) .
(٢) ليست في المخطوطة .
(٣) انظر قوله في « **الكشاف** » ١٧/٤ عند تفسير الآية من سورة الحجرات .
(٤) انظر قوله في « **البحر المحيط** » ١١٧/٨ عند تفسير سورة الحجرات.
(٥) هو أبو بكـر محمد بن السـري بن سهل تقـدم التعريف بـه في ١٢/٢ وانظر قـوله في كتـابه « **الأصـول في النحو** » ٢٣٣/٢ باب التقديم والتأخير ، الضرب الثاني منه الحروف التي لا تعمل فمنها .
(٦) ليست في المطبوعة .
(٧) في المخطوطة (أو وجود لوجوب) .
(٨) ليست في المخطوطة .
(٩) هـو أبو علي الحسن بن أحمـد بن عبـد الغفـار تقـدم التعـريف بـه في ٣٧٥/١، وانـظر قـولـه في « **رصف المباني** » ص ٣٥٤ باب لَمّا .

وردّه ابن عصفور(١) بقوله : ﴿ وَتِلْكَ ٱلْقُرَى أَهْلَكْنَاهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا ﴾ (الكهف : ٥٩) قال : لأن الهلاك لم يقع حين ظلموا ؛ بل كان بَيْنَ الظلم والهلاك(٢) إرسال الرسل وإنذارهم إياهم ؛ وبعد ذلك [وقع](٣) الإهلاك فليست بمعنى « حين » ؛ وهذا الردّ لا يحسن إلاّ إذا قدرنا الإهلاك أول ما ابتدأ الظلم ؛ وليس كذلك ، بل قوله : ﴿ ظلموا ﴾ في معنى « استداموا الظلم» [أي](٣) وقع الإهلاك لهم [في](٤) حين ظلمهم أي في حين استدامتهم الظلم، وهم متلبِّسون به .

ومن أمثلتها قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا نَجَّاكُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ ﴾ (الإسراء : ٦٧) . وقوله : ﴿ وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ ﴾ (القصص : ٢٣) . ﴿ وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطاً ﴾ (هود : ٧٧) . ﴿ إِلاَّ قَوْمَ يُونُسَ لَمَّا آمَنُوا ﴾ (يونس : ٩٨) . ﴿ لَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا(٥) ﴾ (غافر : ٨٥) .

وأما جوابها فقد يجيء ظاهراً كما ذكرنا ، وقد يكون جملة اسمية مقرونة [بالفاء ؛ نحو : ﴿ فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ فَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ ﴾ (لقمان : ٣٢) .

أو مقرونة](٦) بما النافية ، كقوله : ﴿ فَلَمَّا جَاءَهُمْ نَذِيرٌ مَا زَادَهُمْ ﴾ (فاطر : ٤٢) .

أو بإذا المفاجئة ، نحو : ﴿ فَلَمَّا أَحَسُّوا بَأْسَنَا إِذَا هُمْ مِنْهَا يَرْكُضُونَ ﴾ (الأنبياء : ١٢) . ﴿ وَلَمَّا ضُرِبَ ابْنُ مَرْيَمَ مَثَلاً إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ ﴾ (الزخرف : ٥٧) . ﴿ فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ ﴾ (العنكبوت : ٦٥) . ﴿ فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُمُ ٱلْعَذَابَ إِذَا هُمْ يَنْكُثُونَ ﴾ (الزخرف : ٥٠) . ٣٨٤/٤

وبهذا رُدّ على من زعم أنها ظرف بمعنى « حين » فإن « ما » النافية « وإذا » الفجائية لا يعمل ما بعدهما فيما قبلهما ؛ فانتفى أن يكون ظرفاً .

وقد يكون مضارعاً ، كقوله [تعالى] : ﴿ فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ وَجَاءَتْهُ ٱلْبُشْرَى يُجَادِلُنَا ﴾ (هود : ٧٤) وهو بمعنى الماضي ، أي جادلنا .

---

(١) هو علي بن مؤمن تقدم التعريف به في ١/٤٦٦.
(٢) في المخطوطة (الإهلاك) .
(٣) ليست في المخطوطة .
(٤) ليست في المطبوعة .
(٥) الآية في المطبوعة ﴿ فَلَمَّا أَحَسُّوا بَأْسَنَا ﴾ وستأتي للاستشهاد قريباً ، ثم في المخطوطة تكرار للآية السابقة ﴿ ولما جاءت رسلنا ﴾ .
(٦) ليست في المخطوطة .

وقد يحذف ، كقوله [تعالى] : ﴿ فَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ ﴾ (لقمان : ٣٢) ، قال بعضهم : التقدير انقسموا قسمين ، منهم مقتصد ، ومنهم غير ذلك ، لكن الحق أن ﴿ مقتصد ﴾ هو الجواب ؛ هو الذي ذكره ابن مالك ، ونوزع في ذلك من جهة أن خبرها مقرون بالفاء يحتاج لدليل .

وقوله : ﴿ لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةً ﴾ (هود : ٨٠) ؛ جوابه محذوف ؛ أي لمنعتكم.

وأما قوله عز وجل : ﴿ وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَهُمْ وَكَانُوا مِنْ قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى ٱلَّذِينَ كَفَرُوا فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ ﴾ (البقرة : ٨٩) . قيل جواب « لما » الأولى « لما » الثانية ؛ وجوابها ، ورد باقترانه . وقيل : ﴿ كفروا به ﴾ جواب لهما ؛ لأن الثانية تكرير للأولى . وقيل : جواب الأولى[١] محذوف ، أي أنكروه .

واختلف في قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ﴾ (البقرة : ١٧) ، فقيل : الجواب ﴿ ذَهَبَ ٱللَّهُ ﴾ . وقيل : محذوف استطالة للكلام مع أمن اللبس ، أي خُمِدَت .

٣٨٥/٤ وكذلك قوله : ﴿ فَلَمَّا ذَهَبُوا بِهِ وَأَجْمَعُوا أَنْ يَجْعَلُوهُ ﴾ (يوسف : ١٥) : قيل الجواب قوله : ﴿ وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ ﴾ (يوسف : ١٥) ، على جعل الواو زائدة . وقيل : الجواب محذوف ، أي أنجيناه وحفظناه .

وقوله : [٢] [﴿ فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ ٱلرَّوْعُ وَجَاءَتْهُ ٱلْبُشْرَى يُجَادِلُنَا ﴾ (هود : ٧٤) ، قيل : الجواب ﴿ وجاءته ﴾ على زيادة الواو . وقيل : الجواب محذوف ، أي][٢] أخذ يجادلنا . وقيل : ﴿ يجادلنا ﴾ مؤوّل بـ « جادلنا » .

وكذلك قوله : ﴿ فَلَمَّا أَسْلَمَا وتَلَّهُ لِلْجَبِينِ ﴾ (الصافات : ١٠٣) ، أي أجزل له الثواب وتلّه .

وأما قوله : ﴿ وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا ﴾ (السجدة : ٢٤) ، فما تقدم من قوله ﴿ وجعلنا ﴾ يسدّ مسدّ الجواب ، [لا أنه الجواب ؛ لأن الجواب لا يقدّم عليها][٣] .

وكذا قوله: ﴿وَتِلْكَ ٱلْقُرَى أَهْلَكْنَاهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا﴾ (الكهف: ٥٩)، فما[٤] تقدم من

(١) في المخطوطة العبارة مكررة (وقيل جواب الأولى) .
(٢ ـ ٢) ليست في المخطوطة ، وعبارة المخطوطة (ولما جاءت رسلنا أخذ يجادلنا) .
(٣) ليست في المخطوطة . (٤) في المخطوطة (فقد تقدم) .

قوله : ﴿ أَهْلَكْنَاهُمْ ﴾ ، يسدّ مسدّ الجواب ، لا أنّه الجواب ، لأن الجواب لا[1] يقدم عليها .

وقوله : ﴿ فَلَمَّا جَاءَهُمْ نَذِيرٌ مَا زَادَهُمْ إِلَّا نُفُوراً ﴾ (فاطر : ٤٢) ؛ فـإنما وقـع جوابهـا بالنفي ؛ لأن التقدير : فلما جاءهم نذير زادهم نفوراً ، أو ازداد نفورهم .

تنبيه : يختلف المعنى بين تجردها من « أن » ودخولها عليها ؛ وذلـك أنّ من شأنهـا أن تدل على أن الفعل الذي هو ناصبها قد تعلق بعقب الفعل الذي هو خافضته من غير مهلة[2] ؛ وإذا انفتحت « أن » بعـدها أكـدت هذا المعنى وشـددتـه ، ذكـره الـزمخشـري في « كشـافـه القديم »[3] قال : ونراه مبنياً في قوله تعالى : ﴿ وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا لُـوطاً ﴾ (العنكبـوت : ٣٣) الآية ، كأنه قال : لما أبصرهم لحقته المساءة ، وضيق الذَّرع في بديهة الأمر وغرته[4] .

الوجه [٣١٤/ب] الثالث: حرف استثناء، كقوله تعالى: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ (الطارق: ٤) على قراة تشديد الميم[5]. وقوله: ﴿وإِنْ كُلُّ ذَٰلِكَ لَمَّا مَتَاعُ ٱلْحَيَاةِ ٱلدُّنْيَا﴾ (الزخرف: ٣٥). ٨٦/٤

٦٥ ـ لَمَـا
المخفّفـة

مركبة من حرفين: اللام وما النافية. وسيبويه[6] يجعل «ما» زائدة، والفارسي يجعل اللام؛ وسيأتي في حرف الميم.

٦٦ ـ [لـن

صيغة][7] مرتجلة للنفي في قول سيبويه، ومركبة عند الخليل[8] من «لا» [و][7] «أن» ٨٧/٤

(١) في المخطوطة (لما تقدم) .
(٢) في المخطوطة زيادة عبارة (فإنهما وقعا في مهلة ، وإذا انفتحت . . .) .
(٣) « **الكشاف القديم** » للزمخشري تقدم التعريف به في ١٠٥/١ .
(٤) انظر معنى هذا القول موجزاً في « **الكشاف** » ١٩٠/٣ عند تفسير الآية من سورة العنكبوت .
(٥) قال الداني في « **التيسير** » ص ٢٢١ عند سورة الطارق (قرأ عاصم وابن عامر وحمزة ﴿ لما عليها ﴾ بتشديد الميم والباقون بتخفيفها) .
(٦) انظر « **الكتاب** » ٢٢٣/٤ باب عدة ما يكون عليه الكلم .
(٧) ليست في المخطوطة .
(٨) انظر قول سيبويه والخليل في « **الكتاب** » ٥/٣ باب إعراب الأفعال المضارعة للأسماء .

واعترض بتقديم المفعول عليها ، نحو : زيداً لن أضرب . وجوابه : يجوز في المركبات ما لا يجوز في البسائط . وكان ينبغي أن تكون جازمة ، وقد قيل به ؛ إلا أن الأكثر النصب .

وعلى كلّ قول ؛ فهي لنفي الفعل في المستقبل ؛ لأنها في النفي نقيضة السين وسوف وأن في الإثبات ؛ فإذا قلت : سأفعل أو سوف أفعل كان نقيضه «لن أفعل» .

وهي في نفي الاستقبال آكد من « لا » ، وقوله تعالى : ﴿ فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ ﴾ (يوسف : ٨٠) آكد من قوله : ﴿ لَآ أَبْرَحُ حَتَّىٰٓ أَبْلُغَ مَجْمَعَ ٱلْبَحْرَيْنِ ﴾ (الكهف : ٦٠) . وليس معناها النفي على التأبيد ؛ خلافاً لصاحب « الأنموذج »[١] بل إن النفيَ مستمر في المستقبل[٢] ؛ إلا أن يطرأ ما يزيله ، فهي لنفي المستقبل « ولم » لنفي الماضي ، و « ما » لنفي الحال .

ومن خواصها أنها تنفي ما قرُب ، ولا يمتد معنى النفي فيها كامتداد معناها ، وقد جاء في قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَتَمَنَّوْنَهُۥٓ أَبَدًۢا ﴾ (الجمعة : ٧) بحرف « لا » في الموضع الذي اقترن به حرف الشرط بالفعل ، فصار من صيغ العموم يعمّ الأزمنة ، كأنه يقول : متى زعموا ذلك لوقت من الأوقات وقيل لهم : تمنوا الموت ، فلا يتمنونه . وقال في البقرة : ﴿ وَلَن يَتَمَنَّوْهُ ﴾ (البقرة : ٩٥) ، فقصر من صيغة النفي ، لأن قوله تعالى : ﴿ قُلْ إِن كَانَتْ لَكُمُ ٱلدَّارُ ٱلْـَٔاخِرَةُ ﴾ (البقرة : ٩٤) ، وليست « لن » مع « كان » من صيغ العموم ؛ لأن « كان » لا تدخل على حدث ؛ وإنما هي داخلة على المبتدإ والخبر ، عبارة عن قصر الزمان الذي كان فيه ذلك الحدث ؛ كأنه يقول : إن كان قد وجب لكم الدار الآخرة ، فتمنّوا الموت ، ثم قال في الجواب : ﴿ وَلَن يَتَمَنَّوْهُ ﴾ ، فانتظم معنى الآيتين .

٣٨٨/٤

---

(١) هو الزمخشري محمود بن عمر تقدم التعريف به في ١/١٠٥ ، وكتابه « الأنموذج في النحو » طبع بتحقيق خريستيانيا سنة ١٢٧٦ هـ/١٨٥٩ م ثم سنة ١٢٩٧ هـ/١٨٧٩ م ، وطبع في مصر بمطبعة مدارس الملكية سنة ١٢٨٩ هـ/١٨٧٢ م ، وطبع في استانبول مع نزهة الطرف للميداني سنة ١٢٨٩ هـ/١٨٧٢ م ، ثم طبع في قازان باعتناء شمس الدين حسين أوغلي مع شرحه للأردبيلي وحاشية للمولوي داود سنة ١٣١٥ هـ/١٨٩٧ م ، ثم سنة ١٣٢٥ هـ/١٩٠٧ م ، ثم صور في بيروت بدار الآفاق الجديدة مع نزهة الطرف سنة ١٤٠١ هـ/١٩٨١ م (ذخائر التراث العربي ١/٥٥٠) .

(٢) وقد رد ابن هشام قول الزمخشري في « مغني اللبيب » ١/٢٨٤ حرف اللام لن ، فقال : (ولا تفيد لن توكيد النفي خلافاً للزمخشري في « كشافه » ولا تأبيده خلافاً له في « أنموذجه » وكلاهما دعوى بلا دليل) .

وأما التأبيد فلا يدل على الدّوام ، تقول : زيد يصوم أبداً ، ويصلي أبداً ؛ وبهذا يبطل تعلّق المعتزلة بأن « لن » تدل على امتناع الرؤية[١] ؛ ولو نفي بـ « لا » لكان لهم فيه متعلق ؛ إذ لم يخصّ بالكتاب أو بالسنة ، وأما الإدراك الذي نفي بـ « لا » فلا يمنع من الرؤية ؛ لقول النبي ﷺ « إنّكم تَرَوْن ربكم »[٢] ، ولم يقل : « تدركون ربكم » ، والعرب تنفي المظنون بـ « لن »[٣] والمشكوك بـ « لا » .

وممن صرح بأن التأبيد عبارة عن الزمن الطويل لا عن الذي لا ينقطع ابنُ الخشاب[٤] . وقد سبق مزيد كلام فيها في فصل التأكيد[٥] وأدواته . قيل : وقد تأتي للدعاء كما أتت « لا » لذلك ، ومنه قوله تعالى : ﴿ قَالَ رَبِّ بِمَا أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيراً لِلْمُجْرِمِينَ ﴾ (القصص : ١٧) .

ومنعه آخرون ، لأن فعل الدعاء لا يسند إلى المتكلم ؛ بل إلى المخاطب والغائب ، نحو : يا رب لا عذبت فلاناً ! ونحوه : لا عذب اللّه عمراً .

٦٧ ـ لكن

٣٨٩/٤

للاستدراك مخففة ومثقّلة ؛ وحقيقته رفع مفهوم الكلام السابق ، تقول : ما زيد شجاعاً ولكنه[٦] كريم ، فرفعت بـ « لكن » ما أفهمه الوصف بالشجاعة من ثبوت الكرم له ، لكونهما

---

(١) انظر « الكشاف » ٢/٨٩ ـ ٩٠ عند تفسير سورة الأعراف ، فقد ذكر استدلال المعتزلة على نفي الرؤية ، وانظر « مغني اللبيب » ١/٢٨٤ حرف اللام لن ، حيث رد قول الزمخشري وما فيه من استدلال المعتزلة .
(٢) قطعة من حديث متفق عليه من رواية جرير بن عبد الله رضي الله عنه ، أخرجه البخاري في **الصحيح** ٢/٣٣ كتاب مواقيت الصلاة (٩) ، باب فضل صلاة العصر (١٦) ، الحديث (٥٥٤) ، وأخرجه مسلم في **الصحيح** ١/٤٣٩ كتاب المساجد (٥) ، باب فضل صلاتي الصبح والعصر (٣٧) ، الحديث (٢١١/٦٣٣).
(٣) في المخطوطة (العرب تنفي المظنون بـ « لا ») .
(٤) هو عبد الله بن أحمد تقدم التعريف به في ١/١٦٣ ، وفي المخطوطة عقب ذكر ابن الخشاب زيادة عبارة غير واضحة (في كتاب السون).
(٥) تصحفت في الأصول إلى (التأبيد) ، والصواب ما أثبتناه (التأكيد) حيث ذكره الزركشي في النوع السادس والأربعين ٢/٥١٦ ـ ٥١٨ ضمن كلامه عن أساليب القرآن وفنونه البليغة ، ومنها الأسلوب الأول التأكيد ، ثم ذكر أدوات التأكيد وقال: (رابعاً «لن»).
(٦) عبارة المطبوعة (ولكنه غير كريم) .

كالمتضايفين(١) ؛ فإن رفعنا ما أفاده منطوق الكلام السابق فذاك استثناء ؛ وموقع الاستدراك بين متنافيين بوجه [ما](*) فلا يجوز وقوعها بين متوافقين ، وقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيراً لَفَشِلْتُمْ وَلَتَنَازَعْتُمْ فِي ٱلْأَمْرِ وَلَكِنَّ اللَّهَ سَلَّمَ ﴾ (الأنفال : ٤٣) ، (٢)[لكونه جاء في سياق « لو » ، « ولو » تدل على امتناع الشيء لامتناع غيره ؛ فدل على أن الرؤية ممتنعة في المعنى ؛ فلما قيل](٢) : ﴿ وَلَكِنَّ اللَّهَ سَلَّمَ ﴾ علم إثبات ما فهم إثباته أولاً وهو سبب التسليم ؛ وهو نفي الرؤية ، فعلم أن المعنى [٣١٥/أ] ولكن اللّه ما أراكهم كثيراً ليسلّمكم ، فحذف السبب وأقيم المسبب مقامه .

قال ابن الحاجب(٣) : الفرق بين « بل » و « لكن » ؛ وإن اتفقا في أنّ الحكم للثاني ؛ أنّ « لكن »(٤) وضعها على مخالفة ما بعدهما لما قبلهما ، ولا يستقيم تقديره إلا مثبَتاً لامتناع تقدير النفي في المفرد ؛ وإذا كان مثبتاً وجب أن يكون ما قبله نفياً ، كقولك : ما جاءني زيد لكن عمرو ؛ ولو قلت : جاءني زيد لكن عمرو ، لم يجز لما ذكرنا . وأما بَلْ فللإضراب مطلقاً ، موجباً كان الأول أو منفياً .

وإذا ثقّلت فهي من أخوات « إنّ » تنصب الاسم وترفع الخبر ؛ ولا يليها الفعل .

وأما وقوع المرفوع بعدها في قوله تعالى : ﴿ لَكِنَّا هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي ﴾ (الكهف : ٣٨) ، و « هو » ضمير الرفع ، فجوابه أنها هنا ليست المثقّلة بل [هي](٥) المخففة ؛ والتقدير : لكن أنا هو اللّه ربي ؛ ولهذا تكتب في المصاحف بالألف ؛ ويوقف عليها بها ؛ إلا أنهم ألْقَوْا حركة الهمزة على النون ؛ فالتقت النونان ، فأدغمت الأولى في الثانية ، وموضع « أنا » رفع /٣٩٠

---

(١) كذا في الأصول والعبارة غير ظاهرة ، وعبارة ابن هشام أظهر حيث قال في «مغني اللبيب» ١/ ٢٩١ حرف اللام ، لكن : (وفسروا الاستدراك برفع ما يُتوهَّم ثبوته نحو «ما زيد شجاعاً لكنه كريم» لأن الشجاعة والكرم لا يكادان يفترقان ، فنفي أحدهما يوهم انتفاء الآخر) ، وعليه لعل صواب عبارة الكتاب (فرفعت بـ«لكن» ما أفهمه نفي الوصف بالشجاعة من نفي ثبوت الكرم له . . .) واللّه أعلم .

(*) ساقطة من المخطوطة .

(٢ ـ ٢) ليست في المخطوطة ، وإنما في المخطوطة (لأن المعنى ولكن الله ما أراكهم كثيراً فاستقام بهذا المعنى ، وإنما فهم ذلك من قوله . . .) .

(٣) هو عثمان بن عمر تقدم التعريف به في ١/ ٤٦٦ .

(٤) تصحفت في المخطوطة إلى (لم يكن) . (٥) ليست في المخطوطة .

بالابتداء ، وهو مبتدأ ثان و « اللّه » مبتدأ ثالث ، و « ربّي » خبر المبتدأ الثالث ، والمبتدأ الثالث وخبره خبر الثاني ، والثاني هو خبر الأول ، والراجع إلى الأول [الياء][1] .

ثم المخفّفة قد تكون مخففة من الثقيلة ، فهي عاملة ، وقد تكون غير عاملة ، فيقع بعدها المفرد ، نحو ما قام زيد لكنْ عمرو ، فتكون عاطفة على الصحيح ، وإن وقع بعدها جملة كانت حرف ابتداء .

وقال صاحب « البسيط »[2] : إذا وقع بعدها جملة ؛ [3]فهل هي للعطف[3] ، أو حرف ابتداء . قولان ؛ كقوله تعالى : ﴿ لَكِنِ ٱللَّهُ يَشْهَدُ ﴾ (النساء : ١٦٦) . قال : وتظهر[4] فائدة الخلاف في جواز الوقف على ما قبلها ؛ فعلى العطف لا يجوز ، وعلى كونها حرف ابتداء يجوز . قال : وإذا دخل عليها الواو انتقل العطف إليها ، وتجردت للاستدراك .

وقال الكسائيّ : المختار عند العرب تشديد النون إذا اقترنت بالواو ، وتخفيفها إذا لم تقترن بها ؛ وعلى هذا جاء أكثر القرآن العزيز ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَكِنَّ ٱلظَّالِمِينَ بِـآيَاتِ ٱللَّهِ يَجْحَدُونَ ﴾ (الأنعام : ٣٣) . ﴿ وَلَـٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ (الأعراف : ١٣١) . ﴿ لَـٰكِنِ ٱللَّهُ يَشْهَدُ ﴾ (النساء : ١٦٦) . ﴿ لَـٰكِنِ ٱلرَّسُولُ [والذين آمنوا][5] ﴾ (التوبة : ٨٨) .

٣٩١/٤ ﴿ [لَـٰكِنِ ٱلَّـذِينَ ٱتَّقَـوْا][6] ﴾ (آل عمران : ١٩٨) . ﴿ لَـٰكِنِ ٱلظَّالِمُـونَ ٱلْيَـوْمَ ﴾ (مريم : ٣٨) . وعلّل الفراء [ذلك][6] بأنها مخففة تكون عاطفة فلا تحتاج إلى واو معها كـ « بل »[7] ، فإذا كان قبلها واو لم تشبه « بل » لأن « بل » لا تدخل عليها الواو ، وأما إذا كانت مشدّدة فإنها تعمل عمل « إن » ولا تكون عاطفة .

---

(١) ليست في المخطوطة .
(٢) هو الحسن بن شرف شاه ركن الدين الاستراباذي تقدم التعريف به وبكتابه في ٤٦٤/٢ .
(٣ ـ ٣) عبارة المخطوطة (فهي للعطف) .
(٤) في المطبوعة (ونظير) .
(٥) ليست في المطبوعة .
(٦) ليست في المخطوطة .
(٧) انظر « رصف المباني » ص ٣٤٧ ـ ٣٤٨ باب لكن الخفيفة .

وقد اختلف القرّاء[1] في ﴿ مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ ٱللَّهِ ﴾ (الأحزاب : ٤٠) ، فأكثرهم على تخفيفها ونصب ﴿ رسول [اللّه][2] ﴾ بإضمار « كان » أو بالعطف على ﴿ أبا أحد ﴾ . والأوّل أليق ، لكن ليست عاطفة لأجل الواو ، فالأليق لها أن تدخل على الجمل كـ « بل » العاطفة . وقرأ أبو عمرو[3] بتشديدها على أنها عاملة ، وحذف خبرها ؛ [أي][4] ولكن رسول اللّه هو ، أي محمد[5] .

٦٨ ـ لعلّ

٣٩٢/٤

تجيء لمعان :

الأول للترجي في المحبوب ، نحو : لعل اللّه يغفر لنا ، وللإشفاق في المكروه ، نحو : لعلّ اللّه يغفر للعاصي . ثم وردت في كلام من يستحيل عليه الوصفان ، لأنّ الترجي للجهل بالعاقبة وهو محال على اللّه وكذلك الخوف والإشفاق .

فمنهم من صرفها إلى المخاطبين . قال سيبويه في قوله تعالى : ﴿ لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى ﴾ (طه: ٤٤)، معناه: كونا على رجائكما في ذكرهما[6]، يعني أنه كلام منظور فيه إلى جانب موسى وهارون عليهما السلام ؛ لأنهما لم يكونا جازمين بعدم إيمان فرعون .

وأما استعمالها في الخوف ؛ ففي قوله تعالى : ﴿ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ ﴾[7] (الشورى : ١٧) ، فإن الساعة مخوفة في حق المؤمنين ، بدليل قوله : ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا مُشْفِقُونَ مِنْهَا ﴾

---

(١) انظر الآية واختلاف القراء فيها في « البحر المحيط » ٢٣٦/٧ عند تفسير سورة الأحزاب .
(٢) ليست في المطبوعة .
(٣) هو أبو عمرو بن العلاء تقدم التعريف به في ١٥٠/١ ، وانظر قراءته في «البحر المحيط» ٢٣٦/٧ .
(٤) ليست في المخطوطة .
(٥) في المخطوطة (أي هو محمد) .
(٦) انظر قول سيبويه في « معاني القرآن وإعرابه » للزجاج ٩٨/١ عند الآية (٢١) من سورة البقرة ، وانظر « معالم التنزيل » ٢١٩/٣ عند تفسير سورة طه ، و « البحر المحيط » ٢٤٥/٦ عند تفسير الآية من سورة طه ، و « مغني اللبيب » ٢٨٨/١ حرف اللام ، لعل .
(٧) في المخطوطة ﴿ لعل الساعة تكون قريباً ﴾ الأحزاب : ٦٣ .

(الشورى : ١٨) . وفي هذا ردّ على الزمخشري[1][٣١٥/ب] حيث أنكـر أن تكون هـذه الآية من هذا القبيل .

فإن قلت : ما معنى قولهم : « لعل من اللّه واجبة »[2] ؟ هل ذلك من شأن المحبوب ، أو مطلقاً ؟ وإذا كانت في المحبوب فهل ذلك إخراج لها عن وضع الترجي إلى وضع الخبر ، فيكون مجازاً أم لا ؟

قلت : ليس إخراجاً لها عن وضعها ؛ وذلك أنهم لما رأوها من الكريم للمخـاطبين في ذلك المحبوب تعريض بالوعد، وقد علم أن الكريم لا يعرض بأن يفعل إلا بعد التصميم عليه، فجرى الخطاب الإلهي مجرى خطاب عـظماء الملوك من الخلق . وقـوله : ﴿ يَـٰأَيُّهَـا النَّاسُ ٱعْبُدُوا رَبَّكُمُ . . . ﴾ الآية إلى ﴿ تَتَّقُونَ ﴾ (البقرة : ٢١) ، إطماع المؤمنِ بأن يبلغ بإيمانـه درجة التقوى العالية ، لأنه بالإيمان يفتتحها وبالإيمان يختتمها ، ومن ثم قال مالك وأبو حنيفة : الشرع ملزم . ٣٩٣/٤

وقد قال الزمخشري[3] : « وقد جاءت على سبيل الإطماع في مواضع من القرآن ، لكنّه كريم رحيم ، إذا أطمع[4] فَعَل ما يُطمع لا محالة ، فجـرى إطماعُـه مجرى وعْـده » ، فلهذا قيل : إنّها من اللّه واجبة .

وهذا فيه رائحة الاعتزال في الإيجـاب العقلي ، وإنما يحسن الإطمـاع دون التحقيق ، كيلا[5] يتّكل العباد ، كقوله تعالى : ﴿ يَـٰأَيُّهَا ٱلَّذِينَ آمَنُوا تُوبُوا إِلَىٰ ٱللَّهِ تَوْبَةً نَصُوحاً عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يُكَفِّرَ عَنْكُمْ [سَيِّئَاتِكُمْ][6] ﴾ (التحريم : ٨) .

---

(١) انظر قوله في « المفصل » ص ٣٠٢ ومن أصناف الحرف الحروف المشبهة بالفعل ، لعل ، حيث جعل الآية للترجِ .

(٢) تقدم تخريج هذا القول في ٢٥٢/٤ ضمن « عسى » فهي بمعنى « لعل » ، وانظر « معالم التنزيل » للبغـوي ٥٥/١ عنـد تفسيره لسـورة البقرة الآيـة (٢١) ، وفي ٢١٩/٣ عند تفسيـر سورة طه قال : (وقـال أبـو بكـر محمد بن عمر الوراق : لعل من الله واجب) .

(٣) انظر قوله في « الكشاف » ٤٥/١ عند تفسير الآية من سورة البقرة .

(٤) في المخطوطة زيادة (فإذا عرف فعل) .

(٥) في المخطوطة (في لا) .

(٦) ليست في المطبوعة .

وقال الراغب(١) : « لعل » طمع وإشفاق . وذكر بعض المفسرين أن « لعل » من اللّه واجبة ، وفُسِّر في كثير من المواضع بـ « كي »(٢) وقالوا : إن الطمع والإشفاق لا يصح على اللّه [تعالى] . قال : ولعلّ ـ وإن كان طمعاً ـ فإن ذلك يقتضي في كلامهم تارة طمع المخاطب ، [وتارة طمع المخاطَب](٣) ، وتارة طمع غيرهما ، فقوله تعالى : ﴿ لَعَلَّنَا نَتَّبِعُ ٱلسَّحَرَةَ ﴾ (الشعراء : ٤٠) ، فذلك طمع منهم في فرعون . وفي قوله : ﴿ لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى ﴾ (طه : ٤٤) ، [إطماع موسى وهارون ، ومعناه : قولا له قولاً ليناً راجيَيْن أن يتذكر أو يخشى](٣) . وقوله : ﴿ فَلَعَلَّكَ تَارِكٌ بَعْضَ مَا يُوحَى إِلَيْكَ ﴾ (هود : ١٢) ، أي تظنّ بك الناس . وعليه قوله تعالى : ﴿ لَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَفْسَكَ ﴾ (الشعراء : ٣) ، وقوله : ﴿وَٱذْكُرُوا ٱللَّهَ كَثِيراً لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ (الأنفال : ٤٥) ، أي راجين الفلاح . كما قال : ﴿ يَرْجُونَ رَحْمَتَهُ ﴾(٤) (الإسراء : ٥٧) . ٤/٣٩٤

وزعم بعضهم بأنها لا تكون للترجي إلا في الممكن ، لأنه انتظار ، ولا ينتظر إلا [في](٥) ممكن ؛ فأمّا قوله تعالى : ﴿ [لَعَلِّي](٥) أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَابَ . . . ﴾ (غافر : ٣٦) الآية ، فاطلاع فرعون إلى الإله مستحيل ، وبجهله اعتقد إمكانه ، لأنه يعتقد في الإله الجسمية والمكان ، تعالى اللّه عن ذلك !

الثاني: للتعليل كقوله تعالى: ﴿فَٱتَّبِعُوهُ وَٱتَّقُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ (الأنعام: ١٥٥). ﴿ وَأَنْهَاراً وَسُبُلاً لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴾ (النحل : ١٥) ، أي كيْ . وجعل منه ثعلب : ﴿ لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ ﴾ (طه : ٤٤) ، أي « كي » ، حكاه عنه صاحب «**المحكم**»(٦).

الثالث : الاستفهام ، كقوله تعالى : ﴿ لَا تَدْرِي لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَٰلِكَ أَمْراً ﴾ (الطلاق : ١) ﴿ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى ﴾ (عبس : ٣) .

* * *

(١) انظر قوله في « **المفردات** » ص ٤٥١ كتاب اللام ، لعل .
(٢) تصحفت في المخطوطة والمطبوعة إلى (بلا) ، والتصويب من عبارة الراغب .
(٣) ليست في المخطوطة .
(٤) كذا في المخطوطة ، وفي المطبوعة ﴿ يَرْجُونَ رَحْمَتَ ٱللَّهِ ﴾ البقرة : ٢١٨ ، وعبارة المخطوطة هي الموافقة لما جاء في « **المفردات** » ، وهنا ينتهي نقل الزركشي عن الراغب .
(٥) ليست في المخطوطة .
(٦) هو ابن سيده علي بن أحمد بن إسماعيل تقدم التعريف به وبكتابه «**المحكم**» في ١٥٩/١ .

وحكى البغوي في « تفسيره »[١] عن الواحدي[٢] أن جميع ما في القرآن من « لعلّ » فإنها للتعليل ، إلا قوله [تعالى] : ﴿ لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ ﴾ (الشعراء : ١٢٩) ، فإنها للتشبيه . وكونها للتشبيه غريب لم يذكره النحاة ، ووقع في « صحيح البخاري »[٣] في قوله [تعالى] : ﴿ لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ ﴾ أن « لعل » للتشبيه . وذكر غيره أنها للرجاء المحض ؛ وهو بالنسبة إليهم . واعلم أن الترجي والتمني من باب الإنشاء ، كيف يتعلقان بالماضي ! وقد وقع خبر « [ليت] »[٤] ماضياً في قوله [تعالى] : ﴿ يَا لَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَـٰذَا ﴾ (مريم : ٢٣) . وممّن نصّ على [منع][٥] وقوع الماضي خبراً للعلّ الرّمانيّ[٦] . ٣٩٥/٤

٦٩ ـ ليس ٣٩٦/٤

فعل معناه نفي مضمون الجملة في الحال ، إذا قلت : ليس[٧] زيد قائماً ، نفيت قيامه في حالك هذه. وإن قلت: ليس زيد قائماً غداً لم يستقم، ولهذا لم يتصرف فيكون فيها مستقبلاً . هذا قول الأكثرين ؛ وبعضهم يقول : إنها لنفي مضمون الجملة عموماً . وقيل مطلقاً [٣١٦/أ] ؛ حالاً كان أو غيره . وقواه ابن الحاجب .

وردّ الأول بقوله تعالى : ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ﴾ (هود: ٨)؛ وهذا نفي لكون العذاب مصروفاً عنهم يوم القيامة ، [فهو نفي][٨] في المستقبل ؛ وعلى هذين القولين يصح

---

(١) تقدم التعريف به وبتفسيره في ١٢٧/١ وسيأتي تخريج قوله.

(٢) تصحفت في الأصول إلى (الواقدي) والتصويب من عبارة « فتح الباري » الآتية .

(٣) انظر « الصحيح » ٤٩٦/٨ كتاب التفسير (٦٥) ، سورة الشعراء (٢٦) ، حيث ذكره معلقاً فقال (قال ابن عباس ﴿ لعلكم تخلدون ﴾ كأنكم ، ثم قال ابن حجر في شرحه « فتح الباري » ٤٩٧/٨ (وحكى البغوي في « تفسيره » عن الواحدي قال . . .) فساق عبارة « البرهان » ثم عقّب بقوله : (كذا قال وفي الحصر نظر لأنه قد قيل مثل ذلك في قوله : ﴿ لَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَفْسَكَ ﴾) .

(٤) عبارة المخطوطة (وقد وقع خبرها) .

(٥) ليست في المخطوطة .

(٦) هو علي بن عيسى أبو الحسن تقدم التعريف به في ١١١/١ ، ثم في المخطوطة زيادة هذا نصها (وقال صاحب [كلمة مشكلة ولعلها : « الغرة »] أريد المضي إلى فلان لعله خلا بنفسه أو مضى إلى داره لعله سكنها) .

(٧) في المخطوطة (لا زيد قائماً) .

(٨) ليست في المخطوطة .

« ليس إلا اللّه » ؛ وعلى الأول يحتاج إلى تأويل ، وهو أنه قد ينفي عن الحال بالقرينة ، نحو ليس خلق اللّه مثله .

وهل هو لنفي الجنس أو الوحدة؟ لم أر مَنْ تعرض لذلك غير ابن مالك في كتاب **«شواهد التوضيح»**(١) فقال في قوله ﷺ : « ليس صلاة أثقل على المنافقين »(٢) ففيه « شاهد على استعمال « ليس » للنفي العام المستغرق به للجنس ؛ وهو مما يغفل عنه . ونظيره قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ لَهُمْ طَعَامٌ إِلَّا مِنْ ضَرِيعٍ ﴾ »(الغاشية : ٦) .

٧٠ ـ لـدن

بمعنى « عند » ، وهي أخصّ منها لدلالته على ابتدائها به ، نحو : أقمت عنده من لَدُنْ طلوع الشمس إلى غروبها . فتوضّح نهاية الفعل وهي أبلغ من « عند » ، قال [اللّه](٣) ٣٩٧/٤ تعالى : ﴿ قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْراً ﴾ (الكهف : ٧٦) . ﴿ لَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَتَّخِذَ لَهْواً لَاتَّخَذْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا ﴾ (الأنبياء : ١٧) . ﴿ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ ﴾ (النمل : ٦) . ﴿ فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا ﴾ (مريم: ٥).

وقد سبق(٤) الفرق بينهما في عند(٥).

---

(١) هو محمد بن عبد الله بن مالك جمال الدين تقدم التعريف به في ٣٨١/١ ، وكتابه **«شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح»** مطبوع بالهند بمطبعة الأنوار المحمدية بتصحيح محمد محي الدين الجعفري سنة ١٣١٩ هـ/١٩١١م، ثم بالقاهرة بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي بدار العروبة ١٣٧٨ هـ/١٩٥٧ م (**ذخائر التراث العربي** : ٢٣٦) ، ثم صور في عالم الكتب ببيروت عن نسخة محمد فؤاد عبد الباقي ، سنة ١٤٠٢ هـ/١٩٨٢ م ، وطبع في بغداد بتحقيق طه محسن ونشرته وزارة الأوقاف سنة ١٤٠٥ هـ/١٩٨٥ م (نشرة **أخبار التراث العربي** ٢٢/٢٧) ، وحققه كرسالة ماجستير عبد الله بن عبد الرحمن المهوس بجامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض سنة ١٤٠١ هـ/١٩٨١ م (**أخبار التراث العربي** ٢٣/٢٨) ، وانظر قوله ص : ١٤١ البحث الحادي والخمسون .

(٢) متفق عليه من رواية أبي هريرة رضي الله عنه، أخرجه البخاري في **الصحيح** ١٤١/٢ كتاب الأذان (١٠) ، باب فضل العشاء في الجماعة (٣٤): الحديث (٦٥٧)،وأخرجه مسلم في **الصحيح** ٤٥١/١ كتاب المساجد (٥) ، باب فضل صلاة الجماعة (٤٢)، الحديث (٦٥١/٢٥٢) .

(٣) لفظ الجلالة زيادة من المخطوطة .

(٤) في المخطوطة (وقد تبين الفرق) .

(٥) انظر الكلام على « عند » في ٢٥٣/٤ .

وقد تحذف نونها ، قال [الله][1] تعالى : ﴿ وَأَلْفَيَا سَيِّدَهَا لَدَى ٱلْبَابِ ﴾ (يوسف : ٢٥) . [و][2] ﴿ هَـٰذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ ﴾ (ق : ٢٣) .

٣٩٨/٤

[حرف الميم]

٧١ ـ ما

تكون على اثني عشر وجهاً : ستة منها أسماء ، وستة حروف .

فالاسمية ضربان : معرفة ونكرة ؛ لأنه إذا حَسُن موضعها « الذي » فهي معرفة ، أو « شيء » فهي نكرة ؛ وإن حَسُنا معاً جاز الأمران ، كقوله تعالى : ﴿ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ ﴾ (النساء : ٤٨) و ﴿ هَذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ ﴾ (ق : ٢٣) .

والنكرة ضربان : ضرب تلزمه الصفة ، وضرب لا تلزمه ، فالذي [لا][3] تلزمه الاستفهامية والشرطية والتعجب ، وما عداها تكون منه نكرة ، فلا بد لها من صفة تلزمها .

* * *

فالأول من الستة : الأسماء الخبرية ، وهي الموصولة ، ويستوي فيها التذكير والتأنيث ، والإفراد والتثنية والجمع ، كقوله تعالى : ﴿ مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ ٱللَّهِ بَاقٍ ﴾ (النحل : ٩٦) ، وقوله ﴿ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ ﴾ (البقرة : ٤) ﴿ وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَاتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ (النحل : ٤٩) .

فإن كان المراد بها المذكر كانت للتذكير ، بمعنى « الذي » ، وإن كان المراد بها المؤنث كانت للتأنيث بمعنى « التي » .

وقال السهيليّ[4] : كذا يقول النحويون ، إنها بمعنى « الذي » [وإن كان المراد بها المؤنث كانت للتأنيث بمعنى التي][3] مطلقاً ، وليس كذلك ، بل بينهما تخالف في المعنى وبعض الأحكام .

أمّا المعنى ؛ فلأن « ما » اسم مبهم في غاية الإبهام ؛ حتى إنه يقع على المعدوم ، نحو : « إنّ اللّه عالم بما كان وبما لم يكن » .

---

(١) لفظ الجلالة زيادة من المخطوطة.
(٢) ليست في المطبوعة .
(٣) ساقطة من المطبوعة .
(٤) هو عبد الرحمن بن عبد الله تقدم التعريف به في ٢٤٢/١ .

٣٩٩/٤ وأما في الأحكام فإنها لا تكون نعتاً لما قبلها ، ولا منعوتة ، لأن صلتها تُغْنيها عن النعت ولا تثنى ولا تجمع . انتهى .

ثم لفظها مفرد ومعناها الجمع، ويجوز مراعاتها في الضمير.

ونحوه من مراعاة المعنى : ﴿ وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ ﴾ (يونس : ١٨) ، [ثم][1] قال : ﴿ هَـٰؤُلَاءِ شُفَعَاؤُنَا ﴾ (يونس : ١٨) لما أراد الجمع . وكذلك قوله [تعالى] : ﴿ وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقاً مِنَ ٱلسَّمَـٰوَاتِ وَٱلْأَرْضِ شَيْئاً وَلَا يَسْتَطِيعُونَ ﴾ (النحل : ٧٣) .

ومن مراعاة اللفظ : ﴿ قُلْ بِئْسَمَا يَأْمُرُكُمْ بِهِ إِيمَانُكُمْ ﴾ (البقرة : ٩٣) .

وأصلها أن تكون لغير العاقل ، كقوله تعالى : ﴿ مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ ﴾ (النحل : ٩٦) .

وقد تقع على مَنْ يعقل عند اختلاطه بما لا يعقل تغليباً ، كقوله تعالى : ﴿ أَوَلَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَـٰوَاتِ وَٱلْأَرْضِ [وما خلق الله من شيء][2] ﴾ (الأعراف : ١٨٥) [فإنه عبارة عن مطلق الموجودات ، وقوله ﴿ سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي السَّمٰوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ﴾][2] (الحشر : ١) ، وقوله : ﴿ إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ ٱللَّهِ . . . ﴾ (الأنبياء : ٩٨) ، الآية بدليل نزول الآية بعدها مخصصة : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا ٱلْحُسْنَىٰ ﴾ (الأنبياء : ١٠١) .

قالوا : وقد تأتي لأنواع مَنْ يعقل ، كقوله [٣١٦/ب] تعالى : ﴿ فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ﴾ (النساء : ٣) أي الأبكار إن شئتم أو الثيِّبات .

ولا تكون لأشخاص مَنْ يعقل على الصحيح ؛ لأنها اسم مبهم يقع على جميع الأجناس ، فلا يصح وقوعها إلا على جنس .

٤٠٠/٤ ومنهم من جوزه ، محتجاً بقوله تعالى : ﴿ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾ (صٓ : ٧٥) ، والمراد آدم . وقوله : ﴿ وَٱلسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا ﴾ (الشمس : ٥) وقوله : ﴿ وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ ﴾ (الكافرون : ٣) ، أي الله .

---

(١) ساقطة من المخطوطة .

(٢) ما بين الحاصرتين ليس في المطبوعة .

فأما الأولى فقيل إنها مصدرية . وقال السهيليّ(١) : بل إنها وردت في معرض التوبيخ على امتناعه من السجود ، ولم يستحق هذا من حيث كان السجود لما يعقل ، ولكن لعلة أخرى ، وهي المعصية والتكبّر [على ما لم يخلقه](٢) ؛ فكأنه يقول : لم عصيتني وتكبرت على ما خلقته وشرفته ؟ فلو قال : ما منعك أن تسجد لمن ؟ كان استفهاماً مجرداً من توبيخ ، ولتُوُهِّم أنه وجب السجود له من حيث كان يعقل، أو لعلة موجودة فيه أو لذاته؛ وليس كذلك.

وأما آية السماء ؛ فلأنّ القسم تعظيم للمقسَم به من حيث ما في خلقها من العظمة والآيات ، فثبت لهذا (٣ القسم بالتعظيم كائناً ما كان٣) . وفيه إيحاء إلى قدرته تعالى على إيجاد هذا الأمر العظيم ، بخلاف قوله : « من » لأنه كان يكون المعنى مقصوراً على ذاته دون أفعاله . ومن هذا يظهر غلط من جعلها بتأويل المصدر .

وأما ﴿ مَا أَعْبُدُ ﴾ فهي على بابها ؛ لأنها واقعة على معبوده عليه السلام على الاطلاق ؛ لأن الكفار كانوا يظنون أنهم يعبدون الله وهم جاهلون به ،فكأنه قال : أنتم لا تعبدون معبودي .

ووجه آخر ، وهو أنهم كانوا يحسدونه ويقصِدون مخالفته كائنًا من كان معبوده ، فلا يصح في اللفظ إلا لفظة « ما » لإبهامها ومطابقتها لغرض أو لازدواج [الكلام](٤) ؛ لأن معبودهم لا يعقل ، وكرر الفعل على بنية المستقبل حيث أخبر عن نفسه ، إيماء إلى عِصْمة الله [تعالى] له عن الزيغ والتبديل ، وكرره بلفظ حين أخبر عنهم بأنهم يعبدون أهواءهم ، ويتبعون شهواتهم ؛ بفرض أن يعبدوا اليوم مالا يعبدونه غداً . ٤٠١/٤

وها هنا ضابط حسن للفرق بين الخبرية والاستفهامية ، وهو أن « ما » إذا جاءت قبل « ليس » أو « لم » أو « لا » ، أو بعد « إلا » ، فإنها تكون خبرية ، كقوله : ﴿ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ ﴾ (المائدة : ١١٦) ، ﴿ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴾ (العلق : ٥) ، ﴿ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ (البقرة : ١٦٩) ، ﴿ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا ﴾ (البقرة : ٣٢) ، وشبهه .

---

(١) لفظ الجلالة زيادة من المخطوطة.
(٢) هو عبد الرحمن بن عبد الله تقدم التعريف به في ٢٤٢/١ .
(٣) العبارة ساقطة من المطبوعة .
(٤ـ٤) عبارة المخطوطة (القسم به التعظيم لأيته ما كان) .
(٥) ساقطة من المخطوطة .

وكذلك إذا جاءت بعد حرف الجر ، نحو : « ربما » و « عمّا » و « فيما » ونظائرها ؛ إلا بعد كاف التشبيه . وربما كانت مصدراً بعد الباء ، نحو : ﴿ بِمَا كَانُوا يَظْلِمُونَ ﴾ (الأعراف : ١٦٢) ، ﴿ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ ﴾ (البقرة : ١٠) ، ﴿ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾[١] (الفتح : ١١).

وإن[٢] وقعت بين فعلين سابقهما علم أو دراية أو نظر ، جاز فيها الخبر والاستفهام ، كقوله تعالى: ﴿وَأَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ﴾ (البقرة: ٣٣). ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ مَا تُسِرُّونَ وَمَا تُعْلِنُونَ[٣] ﴾ (النحل : ١٩) ، ﴿ وَإِنَّكَ لَتَعْلَمُ مَا نُرِيدُ ﴾ (هود : ٧٩) . ﴿ هَلْ عَلِمْتُمْ مَا فَعَلْتُمْ ﴾ (يوسف : ٨٩) . ﴿ وَمَا أَدْرِي مَا يُفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ ﴾ (الأحقاف : ٩) . ﴿ وَلْتَنْظُرْ نَفْسٌ مَا قَدَّمَتْ ﴾ (الحشر : ١٨) .

٤٠٢/٤ **الثاني** : الشرطية ، ولها صدر الكلام ، ويعمل فيها ما بعدها من الفعل ، نحو : ما تصنع أصنع ، وفي التنزيل : ﴿ مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ [أَوْ نُنْسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا][٤] ﴾ (البقرة : ١٠٦) . ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ﴾ (البقرة: ١٩٧) ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ﴾ (البقرة: ٢١٥). ﴿وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ ٱللَّهِ﴾ (البقرة: ١١٠). ﴿مَا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا﴾ (فاطر: ٢) فـ«ما» في هذه المواضع في موضع نصب بوقوع الفعل عليها.

* * *

الثالث : الاستفهامية ، بمعنى « أيّ شيء » ، ولها صدر الكلام كالشرطية[٥] ويُسأل بها عن أعيان مالا يعقل وأجناسه وصفاته ، وعن أجناس العقلاء وأنواعهم وصفاتهم ، قال تعالى : ﴿ مَا هِيَ ﴾ (البقرة : ٧٠) ، و﴿ مَا لَوْنُهَا ﴾ (البقرة : ٦٩) ، و﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى ﴾ (طه : ١٧) .

قال الخليل[٦] في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ﴾ (العنكبوت: ٤٢). ما: استفهام، أي: أيّ شيء تدعون من دون اللّه؟.

---

(١) الآية في المخطوطة ﴿ بما كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ الأنعام : ١٢٧ .

(٢) في المخطوطة (وإذا) .

(٣) الآية في المخطوطة ﴿ وَيَعْلَمُ مَا تُسِرُّونَ وَمَا تُعلِنُونَ ﴾ (التغابن : ٤) .

(٤) ليست في المخطوطة .

(٥) في المطبوعة (كالشرط) .

(٦) ذكر قوله الراغب الأصفهاني في المفردات : ٤٧٩ .

ومثال مجيئها لصفات مَنْ يعلم قوله تعالى : ﴿ وَمَا ٱلرَّحْمَـٰنُ أَنَسْجُدُ لِمَا تَأْمُرُنَا ﴾ (الفرقان : ٦٠) ، ونظيرها ـ لكن في الموصولة ـ ﴿ فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ [٣١٧/أ] مِنَ النِّسَاءِ ﴾ (النساء : ٣) .

٤٠٣/٤ وجوّز بعض النحويين أن يسأل بها عن أعيان من يعقل أيضاً . حكاه الراغب[١] ؛ فإن كان مأخذه قوله تعالى عن فرعون : [﴿ وَمَا رَبُّ ٱلْعَالَمِينَ ﴾][٢] (الشعراء : ٢٣) ، فإنما هو سؤال عن الصفة ؛ لأن الربّ هو المالك والمِلْك صفة ، ولهذا أجابه موسى [عليه السلام] بالصفات[٣] . ويحتمل أن « ما » سؤال عن ماهيّة الشيء ، ولا يمكن ذلك في حق الله تعالى ، فأجابه موسى تنبيهاً على صواب السؤال [٤[ونظيره في تنبيه المخاطب للمتكلم على الكلام ما حكى سيبويه عن بعض العرب أنه قال ذهبتَ معهم فقال المجيب مع مَنْ ، فالمتكلم بنى كلامه على أن المخاطب عالم بالمكنى عنه ، ولم يكن عالماً بهم فلذلك أجابه بـ « مَنْ][٤] .

ثم فيه مسألتان : إحداهما في إعرابها ؛ وهو بحسب الاسم المستفهم عنه ، فإن كانت هي المستفهم عنها كانت في موضع [٥[رفع بالابتداء ، نحو قوله تعالى : ﴿ مَا لَوْنُهَا ﴾ (البقرة : ٦٩) و﴿ مَا هِيَ ﴾ (البقرة : ٧٠) ﴿ مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ﴾ (النساء : ٧٩) .

وإن كان ما بعدها هو المسؤول عنه ، كانت في موضع][٥] الخبر ، كقوله : ﴿ وَمَا ٱلرَّحْمَـٰنُ ﴾ (الفرقان : ٦٠) وقوله : ﴿ مَا ٱلْقَارِعَةُ ﴾ ﴿ مَا ٱلْحَاقَّةُ ﴾ .

الثانية : في حذف ألفها ؛ ويكثر في حالة الخفض ، قصدوا مشاكلة اللفظ للمعنى ؛ فحذفوا الألف كما أسقطوا الصلة ، ولم يحذفوا في حال النصب والرفع ، كيلا تبقى الكلمة على حرف واحد ، فإذا اتصل بها حرف الجر أو مضاف اعتمدت عليه ؛ لأن الخافض والمخفوض بمنزلة الكلمة الواحدة ، كقوله تعالى : ﴿ فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرَاهَا ﴾ (النازعات :

---

(١) انظر المفردات : ٤٧٩ مادة (ماء) .
(٢) ليست في المخطوطة .
(٣) وهو قوله تعالى : ﴿ قَالَ رَبُّ السَّمٰوَاتِ والأَرْضِ ﴾ .
(٤ ـ ٤) ما بين الحاصرتين ليس في المطبوعة .
(٥ ـ ٥) ما بين الحاصرتين ليس في المخطوطة .

٤٣) ، ﴿ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكَ ﴾ (التحريم : ١) ، ﴿ فَبِمَ تُبَشِّرُونَ ﴾ (الحجر : ٥٤) ﴿ عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ ﴾ (النبأ : ١) .

(١[وقال بعض النحويين : « إما أن يستفهم بها مبنياً أو لا ، فالأول لا يحذف إلا مع الخافض كقوله ﴿ فَبِمَ تُبَشِّرُونَ ﴾ (الحجر : ٥٤) ونظائره ، والثاني يحذف مع غير الخافض فإذا قال : رأيت شيئاً حسناً قلت ما رأيت أو رأيت منه » . انتهى](١) .

وأمّا قوله : ﴿ يَا لَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ * بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي ﴾ (يس : ٢٦ ـ ٢٧) ، فقال المفسرون : معناه بأيّ شيء غفر لي [ربي](٢) ، فجعلوا « ما » استفهاماً . وقال الكسائي : معناه بمغفرة ربّي ، فجعلها مصدرية .

قال الهرويّ(٣) : إثبات الألف في « ما » بمعنى الاستفهام مع اتصالها بحرف الجر لغة ، وأما قوله : ﴿ فَبِمَا أَغْوَيْتَنِي (٤[لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ ﴾ (الأعراف : ١٦) ، فقيل : إنها للاستفهام ، أي :بأيّ شيء أغويتني؟ ثم](٤) ابتدأ ﴿ لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ ﴾ . وقيل مصدرية والباء متعلقة بفعل القسم المحذوف ، أي فبما أغويتني أقسم باللّه لأقعدنّ ، أي بسبب إغوائك أقسم . ٤٠٤/٤

ويجوز أن تكون الباء للقَسَم ، أي فأقسم بإغوائك لأقعدنّ ، وإنما أقسم بالإغواء لأنه كان مكلّفاً ، والتكليف من أفعال اللّه ، لكونه تعريفاً لسعادة الأبد، وكان جديراً أن يُقْسَم به . فإن قيل : تعلقها بـ ﴿لَأَقْعُدَنَّ﴾ ، قيل : يصدّ عنه لام القسم، ألا ترى أنك لا تقول: واللّه لا بزيد(٥) لأمُرَّنَّ.

* * *

والرابع : التعجبية ، كقوله تعالى : ﴿ فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى ٱلنَّارِ ﴾ (البقرة : ١٧٥) . ﴿ قُتِلَ ٱلْإِنْسَانُ مَا أَكْفَرَهُ ﴾ (عبس : ١٧) . ولا ثالث لهما في القرآن إلا في قراءة سعيد(٦) بن جبير : ﴿ مَا أَغَرَّكَ بِرَبِّكَ ٱلْكَرِيمِ ﴾ (الانفطار : ٦) .

(١ ـ ١) ما بين الحاصرتين ساقط من المطبوعة .

(٢) ليست في المطبوعة .

(٣) هو علي بن محمد الهروي صاحب كتاب « **الأزهية** » تقدم التعريف به في ٢١٦/٤ .

(٤ ـ ٤) ما بين الحاصرتين ليس في المخطوطة .

(٥) في المخطوطة (تريد لأمر) .

(٦) ذكرها ابن جني في **المحتسب** ٣٥٣/٢ (سورة الانفطار) .

وتكون في موضع رفع بالابتداء و « ما » خبر ، وهو قريب مما قبله ؛ لأن الاستفهام والتعجب بينهما تلازم ؛ لأنك إذا تعجبت من شيء [فبالحريّ][1] أن تسأل عنه .

* * *

والخامس : نكرة بمعنى « شيء » ، ويلزمها النعت ، كقولك : رأيت ما معجباً لك ، وفي التنزيل : ﴿ [ما][2] بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا ﴾ (البقرة : ٢٦) ، ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِ ﴾ (النساء : ٥٨) أي نعم شيئاً يعظكم به .

* * *

والسادس : نكرة بغير صفة ولا صلة ، كالتعجب ، وموضعها نصب على التمييز ، ٤/٤٠٥ كقوله : ﴿ إِن تُبْدُوا ٱلصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾ (البقرة : ٢٧١) ، أي فنعم شيئاً[3] هي ، كما تقول : نعمّ ، رجلاً زيد ، أي نعم الرجل رجلاً زيد ، ثمّ قام « ما » مقام الشيء .

فائدة : قال بعضهم : وقد تجيء « ما » مضمرة ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ﴾ (الإنسان: ٢٠) [أي ما ثَمّ][4]، وقوله ﴿هَٰذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ﴾ (الكهف: ٧٨) أي ما بيني. ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ (الأنعام: ٩٤) أي ما بينكم.

وأما الحرفية فستة :

الأول : النافية ، ولها صدر الكلام . وقد تدخل على الأسماء والأفعال ، ففي الأسماء كـ « ليس » ترفع وتنصب في لغة أهل الحجاز ، ووقع في القرآن في ثلاثة مواضع : قال تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ (يوسف: ٣١). وقوله تعالى: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾ [٣١٧/ب] (المجادلة: ٢) على قراءة كسر التاء[5]. وقوله: ﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾ (الحاقة: ٤٧). وعلى الأفعال فلا تعمل، وتدخل على الماضي [بمعنى][6] «لم» نحو [ما خرج، أي لم يخرج][6]. وقوله تعالى: ﴿فَمَا رَبِحَت تِّجَارَتُهُمْ وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ﴾ (البقرة: ١٦).

وعلى المضارع لنفي الحال ، [بمعنى « لا »][6] ، نحو ما يخرج زيد ، أي لا يخرج ، [نفيتَ أن يكون منه خروج في الحال][6] .

---

(١) ساقطة من المخطوطة .
(٢) ليست في المطبوعة .
(٣) في المخطوطة (شيء) .
(٤) ساقطة من المخطوطة .
(٥) وهي قراءة الجمهور، وقرأ ابن مسعود رضي الله عنه بأمهاتهم بزيادة الباء انظر **البحر المحيط** ٢٣٢/٧ .
(٦) ما بين الحاصرتين ساقط من المخطوطة .

٤/٤٠٦ ومنهم من يسميه جَحْداً ، وأنكره بعضهم . وسبق الفرق بين الجَحْد والنفي في الكلام على قاعدة المنفيّ .

وقال ابن الحاجب[١] : هي لنفي الحال في اللغتين الحجازية والتميمية ، نحو : ما زيد منطلقاً ومنطلق؛ ولهذا جعلها سيبويه في النفي جواباً لـ «قد» في الإثبات؛ ولا ريب أن «قد» للتقريب من الحال، فلذلك جعل جواباً لها في النفي .

قال : ويجوز أن تستعمل للنفي في الماضي والمستقبل عند قيام القرائن ، قال تعالى حكاية عن الكفار: ﴿وَمَا نَحْنُ بِمُنْشَرِينَ﴾ (الدخان: ٣٥) ﴿وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ﴾ (الأنعام: ٢٩).

وفي الماضي ، نحو : ﴿ مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ ﴾ (المائدة : ١٩) ، فإنه ورد للتعليل ، على معنى كراهة أن يقولوا عند إقامة الحجة عليهم : ما جاءنا في الدنيا من بشير ولا نذير ؛ وهذا للماضي المحقق ، وأمثال ذلك كثير .

قال : ثم إن سيبويه[٢] جعل فيها معنى التوكيد ؛ لأنها جرت موضع « قد » في النفي ، فكما أن « قد » فيها معنى التأكيد ، فكذلك ما جعل جواباً لها .

وهنا ضابط ؛ وهو إذا ما أتت بعدها « إلا » في القرآن ؛ فهي من نفي « إلا في ثلاثة عشر[٣] موضعاً » :

أولها : في البقرة قوله [تعالى] : ﴿ مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئاً إِلَّا أَنْ يَخَافَا ﴾ (الآية : ٢٢٩) .

الثاني : ﴿ فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ ﴾ (البقرة : ٢٣٧) .

الثالث : في النساء قوله : ﴿ لِتَذْهَبُوا بِبَعْضِ مَا آتَيْتُمُوهُنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِينَ ﴾ (الآية : ١٩) .

الرابع : ﴿ مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ ﴾ (النساء : ٢٢) .

٤/٤٠٧ **الخامس** : في المائدة ﴿ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ ﴾ (الآية : ٣) .

---

(١) هو عثمان بن عمر تقدم التعريف به في ١/٤٦٦.

(٢) انظر **الكتاب** ٤/٢٢١ ، (باب عدة ما يكون عليه الكلم) .

(٣) في المخطوطة (ثلاثة وعشرين) .

السادس: في الأنعام ﴿وَلَآ أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِ [إِلَّآ أَن يَشَآءَ رَبِّي شَيْـًٔا[1]﴾ (الآية: ٨٠).

السابع: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا﴾ (الأنعام: ١١٩).

الثامن والتاسع: في هود ﴿مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا﴾ (الآية: ١٠٧ ـ ١٠٨)، في موضعين، أحدهما: في ذكر أهل النار، والثاني: في ذكر أهل الجنة.

العاشر والحادي عشر: في يوسف: ﴿فَمَا حَصَدتُّمْ فَذَرُوهُ فِي سُنۢبُلِهِۦٓ إِلَّا قَلِيلًا﴾، (الآية: ٤٧)، وفيها: ﴿مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلَّا﴾ (الآية: ٤٨).

الثاني عشر: في الكهف ﴿وَمَا يَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾ (الآية: ١٦)، على خلاف فيها.

الثالث عشر: ﴿وَمَا بَيْنَهُمَآ إِلَّا بِٱلْحَقِّ﴾ (الحجر: ٨٥) حيث كان.

* * *

والثاني: المصدرية، وهي قسمان: وقتية وغير وقتية.

فالوقتية هي التي تقدر بمصدر نائب عن ظرف الزمان، كقوله تعالى: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ﴾ (هود: ١٠٧)، وقوله: ﴿إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَآئِمًا﴾ (آل عمران: ٧٥)، و﴿مَا دُمْتُمْ حُرُمًا﴾ (المائدة: ٩٦)، أي مدة دوام السموات والأرض، [2] ووقت دوام قيامكم وإحرامكم، وتسمى ظرفية أيضاً.

وغير الوقتية هي التي تقدر مع الفعل، نحو بلغني ما صنعت، أي صنعك، قال تعالى ﴿وَبِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾ (التوبة: ٧٧)، أي بتكذيبهم، أو بكذبهم على القرآن.

وقوله: ﴿ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ﴾][2] (التوبة: ١١٨) وقوله: ﴿كَمَآ ءَامَنَ ٱلنَّاسُ﴾ (البقرة: ١٣) و﴿كَمَآ أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا﴾ (البقرة: ١٥١) و﴿بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْا﴾ (البقرة: ٩٠) أي كإيمان الناس، وكإرسال الرسل[3]، وبئس اشتراؤهم. وكلّما أتت بعد كاف التشبيه أو «بئس» فهي مصدرية على خلاف فيه. ٤٠٨/٤

(١) الآية بين الحاصرتين ليست في المخطوطة.

(٢ ـ ٢) ما بين الحاصرتين ليس في المخطوطة.

(٣) تصحفت في المخطوطة إلى (الناس).

وصاحب « الكتاب »[1] يجعلها حرفاً ، والأخفش[2] يجعلها اسماً . وعلى كلا القولين لا يعود عليها من صلتها شيء .

* * *

والثالث : الكافّة للعامل عن عمله ، وهو [ما][3] يقع بين ناصب ومنصوب ، أو جار ومجرور ، أو رافع ومرفوع .

فالأول: كقوله تعالى : ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَـٰهٌ وَاحِدٌ﴾ (النساء: ١٧١)، ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَاءُ﴾ (فاطر : ٢٨) ، ﴿ إِنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ لِيَزْدَادُوا إِثْماً ﴾ (آل عمران : ١٧٨) .

والثاني : كقوله : ربما رجل أكرمته ، وقوله [تعالى] : ﴿ رُبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ (الحجر : ٢) .

والثالث : كقولك : قلما تقولين ، وطالما تشتكين[4] .

* * *

والرابع : المسلطة ، وهي التي تجعل اللفظ [متسلطاً بالعمل][5] بعد أن لم يكن عاملاً ؛ نحو : « ما » في « إذما » و « حيثما » ؛ [6][لأنك[7] تقول : إذما أفعل وحيثما أفعل فإذا وجب][6] لا يعملان[8] بمجردهما في الشرط ، ويعملان عند دخولها عليهما[9] .

* * *

والخامس : أن تكون مغيِّرة للحرف عن حاله ، كقوله في « لو » لوما ، غيّرتها إلى معنى « هلا » ، قال تعالى : ﴿ لَوْ مَا تَأْتِينَا ﴾ (الحجر : ٧) .

* * *

---

(١) في المخطوطة (الكشاف) ، وانظر **الكتاب** ٣/١٠ ـ ١١ (باب وجه دخول الرفع في هذه الأفعال) وانظر **إملاء ما منّ به الرحمٰن** للعكبري : ١٧ (طبعة دار الكتب العلمية) .

(٢) قول الأخفش ذكره ابن هشام في **المغني** ١/٣٠٥ (ما) المصدرية .

(٣) ساقطة من المخطوطة .

(٤) في المخطوطة (تسكتين) .

(٥) ساقطة من المخطوطة .

(٦ ـ ٦) ما بين الحاصرتين ساقط من المطبوعة .

(٧) في المطبوعة (لأنهما) .

(٨) في المخطوطة (يعمل) .

(٩) في المخطوطة : (عليها).

٤/٤٠٩ **والسادس** : المؤكد للّفظ ويسميه [بعضهم صلة](١) ، وبعضهم زائدة ، والأول أوْلَى ، لأنه ليس في القرآن حرف إلا وله معنى . ويتّصل بها الاسم والفعل ، وتقع أبداً حشواً أو آخراً ، ولا تقع ابتداء (٢[لأن الابتداء بها يقتضي العناية بها وهي تنافي زيادتها ،]٢) ، وإذا وقعت حشواً فلا تقع إلا بين الشيئين المتلازمين ؛ وهو مما يؤكد زيادتها لإقحامها بين ما هو كالشيء الواحد . (٣[ولا يخلو ذلك من أربعة أحوال : إما أن يقع بين الرافع [٣١٨/أ] ومرفوع وناصب ومنصوب وجار ومجرور وجازم ومجزوم فالأول ومثال الناصب والمنصوب قوله تعالى ﴿ إن الله لا يستحيي أن يضرب مثلاً ما بعوضة فما فوقها﴾ (البقرة: ٢٦) ومثال الناصب والمنصوب ومثال الجازم والمجزوم]٣) .

[نحو](٤) : ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يَأْتِ بِكُمُ ٱللَّهُ جَمِيعاً ﴾ (البقرة : ١٤٨) . ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ ٱلْمَوْتُ ﴾ (النساء : ٧٨) [فقوله أين منصوبة بقوله يكونوا مجزومة بقوله أين وقد وقعت بين الناصب والمنصوب والجازم والمجزوم] .

وكذا قوله تعالى : ﴿ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ ﴾ (البقرة : ١١٥) . ﴿ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ ٱلْأَسْمَاءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾ (الإسراء: ١١٠) . [ومثال الجار والمجرور](٥) ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ ٱللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ﴾ (آل عمران: ١٥٩ . ﴿فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ﴾ (النساء: ١٥٥). ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾ (المؤمنون: ٤٠). ﴿أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ﴾ (القصص: ٢٨). ﴿مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ﴾ (نوح: ٢٥).

(٥[فإن قلت « هلا جعلت نكرة غير موصوفة ويكون ذلك أولى من زياداتها ويكون « نقضهم » بدلاً ، قلت : عدلوا عنه لقلة مجيئها نكرة غير موصوفة]٥) .

وجعل منه سيبويه(٦) في باب الحروف الخمسة قوله تعالى : ﴿ إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَا عَلَيْهَا حَافِظٌ(٧) ﴾ (الطارق : ٤) ، قال : [« إنما هي لَعَلَيْهَا »](٥) فجعلها زائدة(٨) .

---

(١) ساقطة من المخطوطة .
(٢ ـ ٢) مابين الحاصرتين ساقط من المطبوعة.
(٣ ـ ٣) ما بين الحاصرتين ليس في المطبوعة .
(٤) ساقطة من المخطوطة .
(٥ ـ ٥) العبارة ساقطة من المطبوعة .
(٦) انظر **الكتاب** ١٣٩/٣ (باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها . . .) .
(٧) قرأ (لمّا) بالتشديد ابن عامر وعاصم وحمزة والباقون بالتخفيف (لما) (**التيسير** : ٢٢١) .
(٨) في المخطوطة (جائزة) .

وأجاز الفارسيّ زيادة اللام ، والمعنى : إن كل نفس ما عليها حافظ [1][ولا يختل المعنى لأنه جعل « إنْ » بمنزلة « ما » فكأنه قال « كل نفس ما عليها حافظ »][1] .

٤/٤١٠ ثم قال سيبويه : وقال تعالى : ﴿ وَإِنْ كُلٌّ لَمَا جَمِيعٌ [لَدَيْنَا مُحْضَرون][2] ﴾ (يس : ٣٢) ، [3][إنما هو : لَجميع ، و « ما » لغو][3] .

قال الصّفّار[4] : والذي دعاه إلى أن يجعلها لغواً ولم يجعلها موصولاً ؛ لأن بعدها مفرد ، فيكون من باب : ﴿ تَمَاماً عَلَىٰ ٱلَّذي أَحْسَنَ ﴾ (الأنعام : ١٥٤) . فإن قيل : فهلّا جعلها في ﴿ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾ موصولة لأن بعدها الظرف ؟ قلنا : منع من ذلك وقوع « ما » على آحاد من يعقل، ألا ترى كلّ نفس! وهذا يمنع في الآيتين من الصلة. انتهى، وكان ينبغي أن يتجنب عبارة اللغو.

٧٢ ـ مَـــنْ

٤/٤١١

لا تكون إلا اسماً لوقوعها فاعلة ومفعولة ومبتدأة ، ولها أربعة أقسام متفق عليها : الموصولة ، والاستفهامية ، والشرطية ، والنكرة الموصوفة .

* * *

فالموصولة كقوله : ﴿ وَلَهُ مَنْ فِي ٱلسَّمَـٰوَاتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَنْ عِنْدَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ ﴾ (الأنبياء : ١٩) . ﴿ وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَنْ فِي ٱلسَّمَـٰوَاتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ (الرعد : ١٥) .

* * *

والاستفهامية ، وهي التي أشربت معنى النفي ، ومنه : ﴿ وَمَنْ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ (آل عمران : ١٣٥) و ﴿ وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا ٱلضَّالُّونَ ﴾ (الحجر : ٥٦) . ولا يتقيد

(١ ـ ١) ما بين الحاصتين ليس في المطبوعة .

(٢) ليست في المطبوعة . وقرأ (لمّا) بالتشديد ابن عامر وعاصم وحمزة والباقون بالتخفيف (لَمَا) (التيسير : ١٢٦) .

(٣ ـ ٣) ما بين الحاصرتين ساقط من المخطوطة .

(٤) هو القاسم بن علي البطليوسي تقدم التعريف به في ٢/٤٥١ .

جواز ذلك بأن يتقدمها الواو، خلافاً لابن مالك[١] في « التسهيل »، بدليل ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ (البقرة: ٢٥٥) والشرطية كقوله تعالى: ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحاً فَلِنَفْسِهِ﴾ (فصلت: ٤٦) و ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ (الأنعام: ١٦٠).

* * *

والنكرة الموصوفة، كقوله ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ﴾ (البقرة: ٨)، أي فريق يقول.

وقيل: موصولة[٢]، وضعّفه أبو البقاء[٣] بأن « الذي » يتناول أقواماً بأعيانهم، والمعنى ٤١٢/٤ ها هنا على الإبهام.

وتوسط الزمخشري[٤] فقال: إن كـانت « أل » للجنس فنكرة، أو للعهـد فموصـولة؛ وكأنه قصد مناسبة الجنس للجنس، والعهد للعهـد، لكنه ليس بـلازم، بل يجـوز أن تكون للجنس ومَنْ موصولة، وللعهد ومَنْ نكرة. ثم الموصولة قد توصف بالمفرد وبـالجملة، وفي التنزيل: ﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴾ (الرحمن : ٢٦)؛ في أحـد الوجهين، أي كـل شخص مستقر عليها.

قالوا: وأصلهـا أن تكون لمن يعقل، وإن استعملت في غيره فعلى المجاز.

هذه عبارة القدماء، وعدل جماعة إلى قولهم: « مَنْ يعلم » لإطلاقها على الباري، كما في قوله تعالى: ﴿ قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَـٰوَاتِ وَٱلْأَرْضِ قُلِ ٱللَّهُ ﴾ (الرعد : ١٦)، وهو سبحانه يوصف بالعلم لا بالعقل، لعدم الإذن فيه. وضيق سيبويه[٥] العبارة فقال: هي للأناسيّ.

فـأورد عليـه أنهـا تكـون للملك، كقـولـه تعـالى: ﴿أَلَمْ تَـرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَسْجُـدُ لَـهُ مَنْ فِي السَّمَـٰوَاتِ﴾ (الحج : ١٨) فكـان حقـه أن يـأتي بلفظ يعم الجميـع، بـأن يقـول « لأولي العلم ».

---

(١) هو محمد بن عبد الله بن مالك تقدم التعريف به في ٣٨١/١ وبكتابه في ٤٥٨/٢. وقد ذكر قـوله ابن هشـام في المغني ٣٢٧/١ (مَنْ).

(٢) في المخطوطة (موصوفة).

(٣) هو عبد الله بن الحسين تقدم التعريف به في ١٥٩/١ وانظر كتابه إملاء ما منّ به الرحمٰن: ١٦/١ (طبعة دار الكتب العلمية، بيروت) إعراب الآية ﴿ ومن الناس من يقول آمنا . . . ﴾ (البقرة: ٨).

(٤) في الكشاف ٢٩/١.

(٥) في الكتاب ٢٢٨/٤ و ٢٣٣ باب عدة ما يكون عليه الكلم.

وأجيب بأن هذا يقلّ فيها ، فاقتصر على الأناسيّ للغلبة .

وإذا أطلقت على ما لا يعقل ؛ فإما لأنه عومل معاملةَ مَنْ يعقل ، وإما لاختلاطه [به][1] .

فمن الأول قوله تعالى : ﴿ أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ ﴾ (النحل : ١٧) ، والذي لا يخلُق المراد به الأصنام ؛ لأن الخطاب مع العرب لكنه لمّا عوملت بالعبادة عبر عنها بـ « مَنْ » ، بالنسبة إلى اعتقاد المخاطب. ويجوز[٣١٨/ب] أن يكون المراد بـ «من» لا يخلق العموم الشامل لكل ما عُبِد من دون الله من العاقلين وغيرهم ، فيكون مجيء « مَنْ » هنا للتغليب الذي اقتضاه الاختلاط في قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ...﴾ (النور: ٤٥) الآية، فعبّر بها عمّن يمشي على بطنه، وهم الحيات، وعمّن يمشي على أربع وهم البهائم، لاختلاطها مع مَنْ يعقل في صدر الآية؛ لأن عموم الآية يشمل العقلاء وغيرهم، فغلّب على الجميع حكمَ العاقل.

٤/٤١٣

(**فائدة**) قيل : إنما كانت[2] « من » لمن يعقل و « ما » لما لا يعقل ؛ لأن مواضع « ما » في الكلام أكثر من مواضع « مَنْ » ، وما لا يعقل أكثر ممن يعقل ، فأعطوا ما كثرت مواضعه للكثير ، وأعطوا ما قلّت مواضعه للقليل ، وهو من يعقل ، للمشاكلة والمجانسة .

٤/٤١٤

(**تنبيه**) ذكر الأبياري[3] في شرح « البرهان » أن اختصاص « مَنْ » بالعاقل و « ما » بغيره مخصوص بالموصولتين ، أما الشرطيتين[4] فليست من هذا القبيل ؛ لأن الشرط يستدعي الفعلَ ولا يدخل على الأسماء .

(**تنبيه**) وقد سبق في قاعدة مراعاة اللفظ والمعنى بيان حُكم « مَنْ » في ذلك ، وقوله تعالى : ﴿إِلَّا مَنْ كَانَ هُوداً أَوْ نَصَارَى﴾ (البقرة: ١١١)، فجعل اسم «كان» مفرداً حملاً على

---

(١) ساقطة من المخطوطة .

(٢) في المطبوعة (كان) .

(٣) هو علي بن إسماعيل بن علي شمس الدين الأبياري ، كان من العلماء الأعلام وأئمة الإسلام ، بارعاً في علوم شتى كالفقه وأصوله وعلم الكلام ، وانتفع به جماعة وله تصانيف منها « شرح البرهان » لأبي المعالي الجويني وله « سفينة النجاة » على طريقة « الإحياء » وغيرها ت ٦١٦ هـ (ابن فرحون ، الديباج المذهب : ٢١٣) .

(٤) في المطبوعة (الشرطية) .

لفظ « مَنْ » ، وخبرها جمعاً حمْلاً على معناها ، ولو حمِل الاسم والخبر على اللفظ [١] معاً لقال « إلا من كان يهودياً أو نصرانيـاً » ؛ ولو حملهمـا على معناهـا لقال : « إلّا من كـانوا هـوداً أو نصارى » فصارت الآية الشريفة بمنزلة قولك : [لا] [٢] يدخل الدار إلا مَنْ كان عاقلين ، وهذه المسـألة منعهـا ابن السراج [٣] وغيـره ، وقالـوا : لا يجوز أن يحمـل الاسم والخبر معـاً على اللفظ ، فيقال : « إلا من كان عـاقلاً » ، أو يحمـلا معاً على المعنى فيقـال : « إلا من كانـوا عاقلين » ، وقد جاء القرآن بخلاف قولهم .

٧٣ ـ مِـــنْ

٤١٥/٤

حرف يأتي لبضعة عشر معنى :

الأول : ابتداء الغاية ، إذا كان في مقابلتها « إلى » التي للانتهاء . وذلك إمّا في اللفظ ، نحـو سرت من البصـرة إلى الكوفـة، وقـولـه تعـالى : ﴿مِنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَى﴾ (الإسراء: ١).

وإمّا في المعنى ؛ نحو زيـد أفضل من عمـرو ؛ لأن معناه زيـادة الفضل على عمـرو ، وانتهاؤه في الزيادة إلى زيد . ويكون في المكان اتفاقاً ، نحو : من المسجد الحرام . وما نزّل منزلته ، نحو من فلان ، ومنه : ﴿ إِنَّهُ مِن سُلَيْمَانَ ﴾ (النمل : ٣٠) ، وقولك : ضـربت من الصغير إلى الكبير، إذا أردت البداءة من الصغير والنهاية بالكبير. وفي الزمان عنـد الكوفيين، كقوله تعالى : ﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ ﴾ (التوبة: ١٠٨). وقوله: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ (الروم: ٤). فإن «قبل» و«بعد» ظرفا زمان.

وتأويله مخالفوهم على حذف مضاف ، أي من تأسيس أول يـوم ، فـ « مِنْ » داخلة في التقدير على التأسيس ، وهو مصدرٌ ، وأما « قبل » و « بعد » فليستا ظرفين في الأصل ، وإنما هما صفتان .

* * *

الثاني : الغاية ، وهي التي تدخل على فعل هو محلّ لابتداء الغاية وانتهائه معاً ، نحو :

---

(١) عبارة المخطوطة (واللفظ على الخبر) .

(٢) ساقطة من المخطوطة .

(٣) هو محمد بن سهل تقدم التعريف به في ١٢/٢ .

٤١٦/٤ أخذتُ من التابوت ، فالتابوت محل ابتداء الأخذ وانتهائه . وكذلك أخذته من زيد ، فـ « زيد » محل لابتداء الأخذ وانتهائه [(١]كذلك . قاله الصفار[(٢)] . وغاير[١)] بينه[(٣)] وبين ما قبله ، قال : وزعم بعضهم أنها تكون لانتهاء الغاية ، نحو قولك : رأيت الهلال من داري من خَلَل السحاب ، فابتداء الرؤية [وقع][(٤)] من الدار ، وانتهاؤها من خَلَل السحاب ، وكذلك : شممت الريحان من داري من الطريق ، فابتداء الشمّ من الدار وانتهاؤه إلى الطريق .

قال : وهذا لا حجة فيه ، بل هما لابتداء الغاية ، فالأولى لابتداء الغاية في حق الفاعل ، والثانية لابتداء الغاية في حق المفعول ، ونظيره كتاب أبي عبيدة بن الجراح إلى عمر بالشام ، وأبو عبيدة لم يكن وقت كتبه[(٥)] إلى عمر بالشام ، بل الذي كان في الشام عمر ، فقوله « بالشام » ظرف للفعل بالنسبة إلى المفعول .

قال : وزعم ابن الطراوة[(٦)] أنها إذا كانت لابتداء الغاية في الزمان لزمها إلى الانتهاء فأجاز : سرت من يوم الجمعة إلى يوم الأحد ؛ لأنّكَ لو لم تذكر لم يُدْرَ[(٧)] إلى أين انتهى السير .

قال الصفار: وهذا الذي قاله غير محفوظ من كلامهم، وإذا أرادت العرب هذا أتت فيه بمذ ومنذ، ويكون الانتهاء إلى زمن الإخبار.

* * *

الثالث : التبعيض ، ولها علامتان : أن يقع البعض موقعها وأنّ يعم ما قبلها ما بعدها إذا حذفت كقوله تعالى : ﴿ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ ﴾ (آل عمران : ٩٢) ، ولهذا في مصحف ابن مسعود : « بعض ما تحبون »[(٨)] . وقوله : ﴿ مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ ٱللَّهُ ﴾ (البقرة : ٢٥٣) .

(١ ـ ١) العبارة في المخطوطة (كذا قال الصفار وغاير بينه) .
(٢) هو القاسم بن علي البطليوسي تقدم التعريف به في ٤٥١/٢ .
(٣) في المطبوعة (قبله) وتصويبه من المخطوطة .
(٤) ساقطة من المخطوطة .
(٥) في المخطوطة (نسبه) .
(٦) هو سليمان بن محمد بن عبد الله تقدم التعريف به في ٤٣٢/٢ .
(٧) عبارة المخطوطة (إلى لم يدر) .
(٨) القراءة ذكرها أبو حيان في **البحر المحيط** ٥٢٤/٢ .

وقوله : ﴿ إِنِّي أَسْكَنْتُ مِنْ ذُرِّيَّتِي ﴾ (إبراهيم : ٣٧) ؛ فإنه كان [٣١٩/أ] نزل ببعض ذريته . ٤١٧/٤

* * *

الرابع : بيان الجنس . وقيل : إنها لا تنفك[١] عنه مطلقاً ، حكاه التراس[٢] ؛ ولها علامتان : أن يصح وضع « الذي » موضعها ، وأن يصح وقوعها صفة لما قبلها .

وقيل : هي أن تذكر شيئاً تحته أجناس ، والمراد أحدها ، فإذا أردت واحداً منها بينته ، كقوله تعالى : ﴿ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ ﴾ (الحج : ٣٠) [٣] [فالرجس يشمل الأوثان][٣] وغيرها ، فلما اقتصر عليه لم يعلم المراد ، فلما صرح بذكر الأوثان علم أنها المراد من الجنس. وقرنت بـ «مِنْ» للبيان؛ فلذلك قيل: إنها للجنس، وأما اجتناب غيرها فمستفاد من دليل آخر، والتقدير: واجتنبوا الرجس الذي هو الأوثان، أي اجتنبوا الرجس الوثنيّ، فهي راجعة إلى معنى الصفة.

وهي بعكس التي للتبعيض ؛ فإنّ تلك يكون ما قبلها بعضاً مما بعدها . فإذا قلت : أخذت درهماً من الدراهم كان الدرهم بعض الدراهم. وهذه ما بعدها بعضٌ مما قبلها، ألا ترى أن الأوثان بعض الرجس. ومنه قوله تعالى: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ (النور: ٥٥) أي الذين هم أنتم؛ لأنّ الخطاب للمؤمنين، فلهذا لم يتصور فيها التبعيض.

وقد اجتمعت المعاني الثلاثة في قوله تعالى : ﴿ وَيُنَزِّلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ ﴾ (النور : ٤٣) ، فـ « مِن » الأولى لابتداء الغاية ، أي ابتداء الإنزال من السماء ، والثانية للتبعيض ؛ أي بعض جبال منها ، والثالثة لبيان الجنس ؛ لأنّ الجبال تكون بَرَداً وغير بَرَد .

ونظيرها: ﴿مَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْمُشْرِكِينَ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ (البقرة: ١٠٥)، فالأولى للبيان؛ لأن الكافرين نوعان: كتابيون ومشركون، والثانية: مزيدة لدخولها على نكرة منفية، والثالثة: لابتداء الغاية. ٤١٨/٤

وقوله : ﴿ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهِمُ الْأَنْهَارُ يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ ﴾ (الكهف :

---

(١) في المخطوطة (تنفذ) .

(٢) في المخطوطة (القواس) . ولعله عبد العزيز بن زيد بن جمعة الموصلي الشهير (بابن القواس) تقدم التعريف به في ٢١٥/٤ .

(٣ ـ ٣) ما بين الحاصرتين ساقط من المطبوعة .

٣١) ؛ فالأولى : لابتداء الغاية ، والثانية : لبيان الجنس ، أو زائدة ، بدليل قوله : ﴿وَحُلُّوا أَسَاوِرَ [مَنْ فِضَّةٍ][١] ﴾ (الإنسان : ٢١) . والثالثة : لبيان الجنس أو التبعيض[٢] .

وقد أنكر قوم من متأخري المغاربة بيان الجنس ، وقالوا : هي في الآية الشريفة لابتداء الغاية ؛ لأن الرجس جامعٌ للأوثان وغيرها . فإذا قيل « من الأوثان » ، فمعناه الابتداء من هذا الصنف ، لأن الرجس ليس هو ذاتها ، فـ « من » [في هذه][٣] الآية كهي في : أخذته من التابوت.

وقيل : للتبعيض ، لأن الرجس منها هو عبادتها واختاره ابن أبي الربيع[٤] ، ويؤيده قوله : ﴿ وَالَّذِينَ اجْتَنَبُوا الطَّاغُوتَ أَنْ يَعْبُدُوهَا ﴾ (الزمر: ١٧).

وأما قوله ﴿ مِنْكُمْ ﴾ فهي للتبعيض ، ويقدر الخطاب عاماً للمؤمنين وغيرهم .

وأما قوله : ﴿ من جبال ﴾ فهو بَدل من السماء ، لأن السماء مشتملة على جبال البرد ، فكأنه قال « وينزل من برد في السماء » ، وهو من قبيل ما أعيد فيه العامل مع البدل ، كقوله : ﴿ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ ﴾ (الأعراف : ٧٥) .

وأما قوله : ﴿ وَيَلْبَسُونَ ثِيَاباً خُضْراً مِنْ سُنْدُسٍ ﴾ (الكهف : ٣١) ، ففي موضع الصفة ، فهي للتبعيض .

وكثيراً ما تقع بعد ما ومهما ، لإفراط إبهامهما ، نحو : ﴿ مَا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ ﴾ (فاطر : ٢) ، ﴿ مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ ﴾ (البقرة : ١٠٦) ، ﴿ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ ﴾ (الأعراف : ١٣٢) ، وهي ومخفوضها في موضع نصب على الحال .

٤١٩/٤ وقد تقع بعد غيرهما[٥]: ﴿يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَيَلْبَسُونَ ثِيَاباً خُضْراً مِنْ سُنْدُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ﴾ (الكهف: ٣١) الشاهد في غير الأولى ، فإن تلك للابتداء. وقيل زائدة.

* * *

---

(١) ليست في المطبوعة.

(٢) في المخطوطة (والتبعيض) .

(٣) ساقطة من المخطوطة .

(٤) هو عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله تقدم التعريف به في ٢/٥٠٢.

(٥) في المخطوطة (غيرها) .

الخامس : التعليل ، ويقدر بلام[1] ، نحو : ﴿ مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا ﴾ (نوح : ٢٥) ، وقوله : ﴿ أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ ﴾ (قريش : ٤) أي من أجل الجوع .

وردّه الأبذيّ[2] بأن الذي فهم منه العلة إنما هو لأجل المراد ، وإنما هي للابتداء ، أي ابتداء الإطعام من أجل الجوع .

* * *

السادس : البدل من حيث العوض[3] عنه ، فهو كالسبب في حصول العِوَض ؛ فكأنه منه أتى ، نحو قوله تعالى : ﴿ لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ مَلاَئِكَةً فِي ٱلْأَرْضِ يَخْلُفُونَ ﴾ (الزخرف : ٦٠) ، لأنّ الملائكة لا تكون من الإنس . وقوله : ﴿ أَرَضِيتُمْ بِالْحَيَاةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلآخِرَةِ ﴾ (التوبة : ٣٨) ، أي بدلاً من الآخرة ، ومحلُّها مع مجرورها النصب على الحال . وقوله : ﴿ لَنْ تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلاَ أَوْلاَدُهُمْ مِنَ ٱللَّهِ شَيْئاً ﴾ (آل عمران : ١١٦) ، أي بدل طاعة اللّه أو رحمة اللّه . وقوله : ﴿ قُلْ مَنْ يَكْلَؤُكُمْ بِاللَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ مِنَ ٱلرَّحْمَـٰنِ ﴾ (الأنبياء : ٤٢) ، أي بدل الرحمن .

السابع : بمعنى « على » نحو : ﴿ وَنَصَرْنَـٰهُ مِنَ ٱلْقَوْمِ ﴾ (الأنبياء : ٧٧) [أي على القوم][4] وقيل : على التضمين ، أي منعناه منهم بالنصر. ٤٢٠/٤

* * *

الثامن : بمعنى « عن » ، نحو : ﴿ فَوَيْلٌ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِنْ ذِكْرِ ٱللَّهِ ﴾ (الزمر : ٢٢) ، ﴿ يَا وَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِنْ هَـٰذَا ﴾ (الأنبياء : ٩٧) ، وقيل : هي للابتداء [فيهما][4] .

وقوله : ﴿ أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ ﴾ (قريش : ٤) ؛ فقد أشار سيبويه[5] إلى أنّ « مِنْ » هنا تؤدي معنى « عن » . وقيل : هي بمنزلة اللام للعلة ، أي لأجل الجوع . وليس بشيء ، فإن

---

(١) في المخطوطة (باللام) .

(٢) هو علي بن محمد بن محمد تقدم التعريف به في ٢٢٨/٣ .

(٣) في المخطوطة (المعوض) .

(٤) ساقطة من المخطوطة .

(٥) الكتاب ٢٢٦/٤ ـ ٢٢٧ ، (باب عدّة ما يكون عليه الكلم) .

الذي فهم منه العلة إنما هو «أجل» لا «من». واختار الصفّار[1] أنها لابتداء الغاية. [2] [وكأنه قال ابتداء فعلي لسبب كذا أي ابتداء الطعم [٣١٩/ب] من أجل الجوع ، فكان الجوع ابتداء وقوع سبب الجوع][2]..

* * *

التاسع : بمعنى الباء ، نحو : ﴿ يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ خَفِيٍّ ﴾ (الشورى : ٤٥) ؛ حكاه البغوي[3] عن يونس . وقيل إنما قال : ﴿ من طرف ﴾ لأنه لا يصحّ عنه ، وإنما نظره ببعضها .

وجعل منه ابن أبان [4]: ﴿ يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ ﴾ (الرعد : ١١) ، أي بأمر اللّه . وقوله : ﴿ مِنْ كُلِّ أَمْرٍ * سَلاَمٌ ﴾ (القدر : ٤ ـ ٥) .

* * *

العاشر : بمعنى « في » نحو : ﴿ إِذَا نُودِيَ لِلصَّلاَةِ مِنْ يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ ﴾ (الجمعة : ٩) ﴿ أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ ٱلْأَرْضِ ﴾ (فاطر : ٤٠) . وقيل : لبيان الجنس . ٤/٤٢١

* * *

الحادي عشر : بمعنى « عند » نحو : ﴿ لَنْ تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلاَ أَوْلاَدُهُمْ مِنَ ٱللَّهِ ﴾ (آل عمران : ١٠) قاله [5] أبو عبيدة[6] ، وقيل إنّها للبدل .

* * *

الثاني عشر : بمعنى الفصل ، وهي الداخلة بين متضادين ، نحو : ﴿ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ ٱلْمُفْسِدَ مِنَ ٱلْمُصْلِحِ ﴾ (البقرة : ٢٢٠) ، ﴿ حَتَّى يَمِيزَ ٱلْخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِ ﴾ (آل عمران : ١٧٩) .

* * *

---

(١) هو القاسم بن علي البطليوسي تقدم التعريف به في ٢/٤٥١ .

(٢ ـ ٢) ما بين الحاصرتين ساقط من المطبوعة .

(٣) انظر تفسيره « معالم التنزيل » ٤/١٣١ الآية ٤٥ من سورة الشورى.

(٤) هو أحمد بن أبان تقدم التعريف به في ١/٣٩٤.

(٥) في المطبوعة (قال) .

(٦) تصحف الاسم في المطبوعة والمخطوطة إلى (أبو عبيد) . والتصويب من المغني ١/٣٢١ ، وانظر قول أبي عبيدة معمر بن المثنى في كتابه مجاز القرآن ١/٨٧ (آل عمران الآية ١٠) .

الثالث عشر : الزائدة ، ولها شرطان عند البصريين : أن تدخل على نكرة ، وأن يكون الكلام نفياً ، نحو ما كان من رجل . أو نهياً ، نحو لا تضرب من رجل ، أو استفهاماً ، نحو هل جاءك من رجل ؟

وأجرى بعضُهم الشرطَ مجرى النفي ، نحو : إن قام [من][1] رجل قام عمرو . وقال الصفّار[2] : الصحيح المنع .

ولها في النفي معنيان :

أحدهما : أن تكون للتنصيص على العموم ، وهي الداخلة على مالا يفيد العموم ، نحو : ما جاءني من رجل ؛ فإنه قبل دخولها يحتمل نفي الجنس ونفي الوحدة ؛ فإذا دخلت « مِنْ » تعيّن نفي الجنس[3] ، وعليه قوله تعالى : ﴿ وَمَا مِنْ إِلَـٰهٍ إِلَّا إِلَـٰهٌ وَاحِدٌ ﴾ (المائدة : ٧٣) ، ﴿ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا ﴾ (الأنعام : ٥٩) . ﴿ مَا تَرَى فِي خَلْقِ ٱلرَّحْمَـٰنِ مِنْ تَفَاوُتٍ ﴾ (الملك : ٣) . ٤٢٢/٤

وثانيهما : لتوكيد العموم ، وهي الداخلة على الصيغة المستعملة في العموم ، نحو ما جاءني من أحد ، أو مِنْ ديّار ؛ لأنك لو أسقطت « مِنْ » لبقي العموم على حاله ؛ لأن « أحداً » (٤لا يستعمل إلا للعموم في النفي٤) .

وما ذكرناه من تغاير المعنيين خلافُ ما نص عليه سيبويه من تساويهما .

قال الصفار : وهو الصحيح عندي ؛ وأنها مؤكدة في الموضعين ، فإنها لم تدخل على : « جاءني رجل » إلا وهو يراد به « ما جاءني أحد » لأنّه قد ثبت فيها تأكيد الاستغراق (٥[مع « أحد » ، ولم يثبت لها الاستغراق]٥) ، فيحمل هذا عليه ، فلهذا كان مَذْهب سيبويه أولى .

قال: وأشار إلى أنّ المؤكدة ترجع لمعنى التبعيض، فإذا قلت: «ما جاءني من رجل» فكأنه قال: «ما أتاني بعض هذا الجنس ولا كله»، وكذا «ما أتاني من أحد»، أي بعض من الأحدين. انتهى.

---

(١) ساقطة من المطبوعة .

(٢) هو القاسم بن علي البطليوسي تقدم التعريف به في ٢/٤٥١ .

(٣) في ا لمخطوطة (الوحدة) .

(٤ ـ ٤) تكررت في المخطوطة عبارة (على الصيغة المستعملة في العموم النفي) .

(٥ ـ٥) ما بين الحاصرتين ساقط من المخطوطة .

وقال الأستاذ أبو جعفر بن الـزبير[١] : نصّ [الأستـاذ][٢] سيبويـه[٣] على أنها نصّ في العموم ، قال : فإذا قلت : ما أتاني رجل ، فإنه يحتمل ثلاثة معان[٤].

أحدها : [أن][٥] تريد ما أتاك من رجل في قوته ونفاده ، بل أتاك الضعفاء .

الثاني : أن تريد أنه ما أتاك رجل واحد ، [بل أكثر من واحد][٥] .

والثالث : أن تريد ما أتاك رجل واحد ، ولا أكثر من ذلك .

٤/٤٢٣ فإن قلت : ما أتاني من رجل[٦] ، كان نفياً لذلك كلِّه ، قال : هذا معنى كلامه .

والحاصل أن « من » في[٧] سياق النفي تعمّ وتستغرق .

ويلتحق بالنفي الاستفهام ، كقوله تعالى : ﴿ هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ ﴾ (الملك : ٣) .

وجـوز الأخفش[٨] زيادتهـا في الإثبات ، كقـولـه : [*][﴿ نُكَفِّرْ عنكم مِنْ سَيِّئَـاتِكُمْ ﴾ (البقرة : ٢٧١) و][*] ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ ﴾ (نوح : ٤) ، والمراد الجميع ، بدليل : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِـرُ ٱلذُّنُـوبَ جَمِيعاً ﴾ (الـزمر : ٥٣) ، فـوجب حملُ الأول على الـزيادة دفعـاً للتعارض . وقد نوزع في ذلك ، بأنّه إنما يقع التعارض لو كانتا في حقّ قَبِيـلٍ واحد ، وليس كذلك ، فإن الآية التي فيها « مِنْ » لقوم نوح ، والآخرى لهذه [الأمة][٩] .

فإن قيل : فإذا غُفِر للبعض كان البعض الآخر معاقباً عليه ، فلا يحصل كمال الترغيب في الإيمان ، إلا بغفران الجميع .

---

(١) هو أحمد بن إبراهيم تقدم التعريف به في ١ /١٣٠

(٢) ساقطة من المطبوعة .

(٣) الكتاب ٤ /٢٢٥ ، (باب عدّة ما يكون عليه الكلم) .

(٤) تفاوت ترتيب هذه الأقسام في المخطوطة .

(٥) ساقطة من المخطوطة .

(٦) في المخطوطة (ما أتاني رجلاً) .

(٧) العبارة في المخطوطة (في نفي سياق النفي) .

(٨) انظر كتابه معاني القرآن ١ /٩٨ ـ ٩٩ . باب زيادة (مِن) .

(* ـ *) الآيـة ليست في المطبـوعـة ، وقـرأ ابن كثيـر وأبـو عمـرو وأبـو بكـر (ونُكَفِّـرُ) ، وحفص وابن عـامـر (ويُكَفِّرُ) ، والباقون (وَنُكَفِّرْ) . بالجزم (التيسير : ٨٤) .

(٩) ساقطة من المخطوطة .

وأيضاً : فكيف يحسن التبعيض فيها ، مع أن الإسلام يَجُبُّ ما قبله ، فيصحّ قول الأخفش ، فالجواب من وجوه :

أحدها : أن المراد بغفران[1] بعض الذنوب في الدنيا ، [لأن إغراق قوم نوح عذاب لهم ، وذلك إنما كان في الدنيا][2] مضافاً إلى عذاب الآخرة ، فلو آمنوا لغفر لهم من الذنوب ما استحقوا به الإغراق في الدنيا ، وأما غفران الذنب بالإيمان في الآخرة فمعلوم .

والثاني : أن الكافر إذا آمن فقد بقيَ عليه ذنوب وهي مظالم العباد ، فثبت التبعيض بالنسبة للكافر .

الثالث : أن قوله : ﴿ ذُنُوبِكُمْ ﴾ يشمل الماضية والمستقبلة ، فإنّ الإضافة تفيد العموم، فقيل: «مَنْ» لتفيد أن المغفورَ الماضي، وعدم إطماعهم في غفران المستقبل بمجرد الإسلام [٣٢٠/أ] حتى يجتنبوا المنهيات. ٤/٤٢٤

وقيل : [إنها][2] لابتداء الغاية وهو حَسَن ، لقوله : ﴿ يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ ﴾ (الأنفال : ٣٨) ، وسيبويه[3] يقدّر في نحو ذلك مفعولاً محذوفاً ، أي يغفر لكم بعضاً من ذنوبكم محافظة على معنى التبعيض .

وقيل : بل الحذف للتفخيم ، والتقدير : « يغفر لكم من ذنوبكم ما لو كشف لكم عن كنهه لاستعظمتم ذلك»، والشيء إذا أرادوا تفخيمه أبهموه، كقوله: ﴿فَغَشِيَهُمْ مِنَ ٱلْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ﴾ (طه: ٧٨)، أي أمر عظيم.

وقال الصّفّار[4] : « من » للتبعيض على بابها ، وذلك أن « غفر » تتعدى لمفعولين :
أحدهما : باللام ، فالأخفش[5] يجعل المفعول المصرح « الذنوب » وهو المفعول الثاني ، فتكون « من » زائدة ، ونحن نجعل المفعول[6] محذوفاً ، وقامت « من ذنوبكم »

---

(١) في المخطوطة (بالغفران) .
(٢) ساقطة من المخطوطة .
(٣) الكتاب ٤/ ٢٢٥ (باب عدّة ما يكون عليه الكلم) .
(٤) هو القاسم بن علي البطليوسي الصفار تقدم التعريف به في ٢/ ٤٥١.
(٥) في المخطوطة (فالأحسن بجعل) .
(٦) في المخطوطة (المصرح) .

مقامه ، أي جملة من ذنوبكم ، وذلك أن المغفور لهم بالإسلام ما اكتسبوه في حال الكفر لا [في][1] حال الإسلام ، والذي اكتسبوه في حال الكفر بعض ذنوبهم لا جميعها .

وأما قوله في آية الصدقة :﴿وَنُكَفِّرُ[2] عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ (البقرة : ٢٧١) فللتبعيض ، لأن أخذ الصدقة لا يمحو[3] كل السيئات .

ومما احتجّ به الأخفش[4] أيضاً قوله تعالى : ﴿ قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ ﴾ (النور : ٣٠) ، أي أبصارهم ، وقوله : ﴿ وَلَهُمْ فِيهَا مِنْ كُلِّ ٱلثَّمَرَاتِ ﴾ (محمد : ١٥) ، أي كلّ الثمرات . وقوله : ﴿ وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبَإِ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾ (الأنعام : ٣٤) .

٤/٤٢٥ وهذا ضعيف أيضاً، بل هي في الأول للتبعيض، لأن النظر قد يكون عن تعمّد و[عن][5] غير تعمد ، والنهي إنما يقع على نظر العمْد فقط ، ولهذا عطف عليه قوله [تعالى] : ﴿ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ﴾ (النور : ٣٠) ، من غير إعادة « من » ، لأنّ حفظ الفروج واجبٌ مطلقاً ، ولأنه يمكن التحرّز منه ، ولا يمكن في النظر لجواز وقوعه اتفاقاً ، وقد يباح للخِطْبة وللتعليم ونحوهما .

وأما الثانية ؛ فإنّ الله [تعالى] وَعَد أهل الجنة أن يكون لهم فيها كلّ نوع من أجناس الثمار مقدارُ ما يحتاجون إليه وزيادة ، ولم يجعل جميع الذي خلقه الله من الثمار عندهم ؛ بل عند كلّ منهم من الثمرات ما يكفيه ، وزيادة على كفايته ، وليس المعنى على أن جميع الجنس عندهم حتى لم تبق معه بقية ؛ لأنّ في ذلك وصف ما عند الله بالتناهي .

وأما الثالثة : فللتبعيض ، بدليل قوله : ﴿ وَرُسُلاً قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِنْ قَبْلُ وَرُسُلاً لَمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ ﴾ (النساء : ١٦٤) .

* * *

(١) ساقطة من المطبوعة .
(٢) تصحفت في ا لمطبوعة إلى (وَيُكَفِّرْ) ، وانظر الصفحة السابقة فقد تقدم فيها تخريج القراءة .
(٣) في المخطوطة (تمحص) .
(٤) انظر كتابه معاني القرآن ١/٩٨ ـ ٩٩ (باب زيادة من) .
(٥) ساقطة من المطبوعة .

(لطيفة) : إنها حيث وقعت في خطاب المؤمنين لم تذكر ، كقوله في سورة الصّف : ﴿ يَـٰأَيُّهَا ٱلَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَـارَةٍ تُنْجِيكُمْ [مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ][1] ﴾ (الآيـة : ١٠) إلى قوله : ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ﴾ (الآية : ١٢) .

وقوله في سورة الأحزاب: ﴿يَاأَيُّهَا ٱلَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا ٱللَّهَ﴾ (الآية: ٧٠) إلى قوله: ﴿وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ (الآية: ٧١).

وقال في خطاب الكفار في سورة نوح : ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ ﴾ (الآية : ٤) .

وفي سورة الأحقاف : ﴿ يَا قَوْمَنَـا أَجِيبُوا دَاعِيَ ٱللَّهِ وَآمِنُـوا بِهِ يَغْفِـرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ ﴾ ٤٢٦/٤ (الآية : ٣١) ؛ وما ذاك إلا للتفرقة بين الخطابين ، لئلا يسوّى بين الفريقين في الوعد ، ولهذا إنه في [سورة][2] نوح والأحقاف وَعَدَهُم مغفرة بعض الذنوب بشرط الإيمان ، لا مطلقاً ، وهو غفران ما بينه وبينهم ، لا مظالم العباد .

* * *

الـرابع عشـر[3] : الملابسـة ، كقولـه تعالى : ﴿ ٱلْمُنَـٰافِقُونَ وَٱلْمُنَـٰافِقَـاتُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ ﴾ (التـوبة : ٦٧) ، أي يـلابس بعضهم بعضاً ويـواليـه ، وليس المعنى على النسـل والولادة ؛ لأنه قد[4] يكون من نسل المنافق مؤمن وعكسه . ونظيره قوله تعالى : ﴿ وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ﴾ (التوبة : ٧١) . وكذا قوله : ﴿ ذُرِّيَّةً بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ ﴾ (آل عمران: ٣٤) كما يتبرأ الكفّار، كقوله: ﴿إِذْ تَبَرَّأَ ٱلَّذِينَ ٱتُّبِعُـوا مِنَ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوا﴾ (البقرة: ١٦٦).

فأما قوله : ﴿ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِكُمْ بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ ﴾ (النسـاء : ٢٥) أي بعضكم يلابس بعضاً ويواليه في ظاهر الحكم ، من حيث يشملكم الإسلام .

٧٤ ـ مـع

للمصاحبة بين أمرين لا يقع بينهما مصاحبة واشتراك إلا في حُكمٍ يجمع بينهما ، ولذلك ٤٢٧/٤

---

(١) ليست في المطبوعة .
(٢) ساقطة من المخطوطة .
(٣) في المخطوطة (الثالث عشر) .
(٤) في المخطوطة (لأنه لا يكون) .

لا تكون الواو التي بمعنى « مع » إلا بعد فعل لفظاً أو تقديراً ، لتصح[1] المعيّة . وكمالُ معنى المعية الاجتماعُ في الأمر الذي به الاشتراك [2] [في زمان ذلك الاشتراك وتستعمل أيضاً لمجرد الأمر الذي به الاجتماع والاشتراك][2] دون زمانه[3] [٣٢٠/ب] .

فالأول يكثر في أفعال الجوارح والعلاج ، نحو : دخلت مع زيد ، وانطلقت مع عمرو ، وقمنا معاً ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَدَخَلَ مَعَهُ السِّجْنَ فَتَيَانِ ﴾ (يوسف : ٣٦) ، ﴿ أَرْسِلْهُ مَعَنَا غَداً ﴾ (يوسف : ١٢) ، ﴿ فَأَرْسِلْ مَعَنَا أَخَانَا ﴾ (يوسف : ٦٣) ، ﴿ لَنْ أُرْسِلَهُ مَعَكُمْ ﴾ (يوسف : ٦٦) .

والثاني يكثر في الأفعال المعنوية ، نحو آمنت مع المؤمنين وتبت مع التائبين ، وفهمت [المسألة] مع مَنْ فهمها ، ومنه قوله تعالى : ﴿ يَا مَرْيَمُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ وَاسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ ﴾ (آل عمران : ٤٣) . وقوله : ﴿ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ ﴾ (التوبة : ١١٩) . ﴿ وَقِيلَ ادْخُلَا النَّارَ مَعَ الدَّاخِلِينَ ﴾ (التحريم : ١٠) ﴿ إِنَّنِي مَعَكُمَا أَسْمَعُ وَأَرَى ﴾ (طه : ٤٦) . ﴿ إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهْدِينِ ﴾ (الشعراء : ٦٢) . ﴿ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا ﴾ (التوبة : ٤٠) ، [أي][4] بالعناية والحفظ . ﴿ يَوْمَ لَا يُخْزِي اللَّهُ النَّبِيَّ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ ﴾ (التحريم : ٨) ، يعني الذين شاركوه في الإيمان ، وهو الذي وقع فيه الاجتماع والاشتراك من الأحوال والمذاهب .

/٤٢٨ وقد ذكروا الاحتمالين المذكورين في قوله تعالى : ﴿ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنْزِلَ مَعَهُ ﴾ (الأعراف : ١٥٧) ، قيل : إنه من باب المعية في الاشتراك ، [فتمامه][5] الاجتماع في[6] الزمان على حذف مضاف ؛ إما أن يكون تقديره أنزل مع نبوته ، وإما أن يكون التقدير مع اتباعه .

وقيل : لأنه فيما وقع به الاشتراك دون الزمان ، وتقديره : واتبعوا معه النور .

(١) في المخطوطة (فيصح معنى المعية) .
(٢ ـ ٢) ما بين الحاصرتين ساقط من المطبوعة .
(٣) في المخطوطة (زمان) .
(٤) ليست في المخطوطة .
(٥) ساقطة من المخطوطة .
(٦) عبارة المخطوطة (والاجتماع والزمان) .

وقد تكون المصاحبة في الاشتراك بين المفعول وبين المضاف ، كقوله : شممت طيباً مع زيد .

ويجوز أن يكون منه قوله تعالى : ﴿ إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْراً ﴾ (الكهف : ٦٧) ، نقل ذلك أبو الفتح القشيري[١] في شرح « الإلمام » عن بعضهم ، ثم قال : وقد ورد في الشعر استعمال « مع » في معنًى ينبغي أن يتأمّل ليلحق بأحد الأقسام ، وهو قوله :

يَقومُ مَعَ الرُّمْحِ الرُّدَيْنِيِّ قَامَةً وَيَقْصُرُ عَنْهُ طُولُ كلِّ نجادِ

***

وقال الراغب[٢] : « مع تقتضي الاجتماع ، إمّا في المكان ، نحو : هما معاً في الدار ، أو في الزمان ، نحو : ولدا معاً ، أو في المعنى كالمتضايفين ؛ نحو : الأخ والأب ؛ فإن أحدهما صار أخاً للآخر [في حال ما صار الآخر أخاه][٣] ، وإمّا في الشرف والرتبة ، نحو : هما معاً في العلوّ، وتقتضي معنى[٤] النصرة والمضاف إليه لفظ «مع» هو المنصور[٥]، نحو: قوله تعالى : ﴿ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا ﴾ (التوبة : ٤٠) . ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوا ﴾ (النحل : ١٢٨) ، ﴿ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَمَا كُنْتُمْ ﴾ (الحديد : ٤) ، ﴿ وَٱعْلَمُوا أَنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلْمُتَّقِينَ ﴾ (البقرة : ١٩٤) ، ﴿ إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهْدِينِ ﴾ (الشعراء : ٦٢) . انتهى .

وقال ابن مالك[٦] : إن « معاً » إذا أفردت تساوي « جميعاً » معنى ، وردّ عليه الشيخ أبو حيان[٧] بأن بينهما فرقاً . قال ثعلب : إذا قلت : قام زيد وعمرو جميعاً احتمل أن يكون القيام في وقتين ، وأن يكون في [وقت][٨] واحد ، وإذا قلت : قام زيد وعمرو معاً ؛ فلا يكون إلا في وقت واحد . والتحقيق ما سبق . ٤/٤٢٩

---

(١) هو محمد بن علي بن وهب تقدم التعريف به في ١/١١٧، وبكتابه في ٢/٤١٦ .

(٢) انظر كتابه « المفردات في غريب القرآن » : ٤٧٠ مادة (مع) .

(٣) العبارة بين الحاصرتين ليست في المخطوطة .

(٤) تصحفت في المطبوعة إلى (مع) . والتصويب من المخطوطة والمفردات .

(٥) عبارة المخطوطة (هو مع منصور) .

(٦) هو محمد بن عبد الله تقدم التعريف به في ١/٣٨١. وقد ذكر قوله وقول ثعلب ابن هشام في مغني اللبيب ١/٣٣٤ (مع) .

(٧) هو محمد بن يوسف تقدم التعريف به في ١/١٣٠ .

(٨) ساقطة من المطبوعة .

ويكون بمعنى النصرة والمعونة والحضور ، كقوله : ﴿ إِنَّنِي مَعَكُمَا ﴾ ؛ أي ناصركما ، ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا ﴾ (النحل : ١٢٨) أي معينهم . ﴿ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَمَا كُنْتُمْ ﴾ (الحديد : ٤) ، أي عالم بكم ومشاهدكم ؛ فكأنه حاضر معهم ؛ وهو ظرف زمان عند الأكثرين ، إذا قلت : كان زيد مع عمرو ، أي زمن مجيء عمرو ، ثم حذف الزمن والمجيء وقامت « مع » مقامهما .

٧٥ ـ [حرف][1] النون

٤/٤٣٠

للتأكيد ، وهي إن كانت خفيفة كانت بمنزلة تأكيد الفعل مرتين ، [وإن كانت][2] شديدة فمنزلة تأكيده ثلاثاً، وأما قوله تعالى: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُوناً مِنَ ٱلصَّاغِرِينَ﴾ (يوسف: ٣٢)، من حيث أكدت السجن بالشدّة[3] دون ما بعده[4] إعظاماً. ولم يقع التأكيد بالخفية في القرآن إلا في موضعين: هذا، وقوله: ﴿لَنَسْفَعاً بِالنَّاصِيَةِ﴾ (العلق: ١٥).

وفي[5] القواعد أنها إذا دخلت على فعل الجماعة الذكور[6] كان ما قبلها مضموماً ، نحو : يا رجالُ اضربُنّ زيداً ، ومنه قوله تعالى : ﴿ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ ﴾ (آل عمران : ٨١) ، فأما قوله تعالى : ﴿ لَئِنْ كَشَفْتَ عَنَّا ٱلرِّجْزَ لَنُؤْمِنَنَّ لَكَ وَلَنُرْسِلَنَّ مَعَكَ بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾ (الأعراف: ١٣٤)، فإنّما جاء قبلها مفتوحاً، لأنها دخلت على فعل الجماعة المتكلمين، وهو بمنزلة الواحد ، ولا تلحقه واو الجماعة ، لأن الجماعة إذا أخبروا عن أنفسهم قالوا : نحن نقوم ، ليكون فعلُهم كفعل الواحد ، والرجل الرئيس إذا أخبر عن نفسه قال كقولهم ، فلما دخلت النون هذا الفعل مرة أخرى بُني آخره على الفتح [٣٢١/أ] لمّا كان لا يلحقه واو الجمع ، وإنّما يَضُمُّون ما قبلَ النون في الأفعال التي تكون للجماعة ، ويلحقها واو الجمع التي هي ضميرهم ، وذلك أن واو الجمع يكون ما قبلها مضموماً ، نحو قولك : يضربون ، فإذا دخلت النون حذفت نون الإعراب لدخولها، وحذف الواو لسكونها وسكون النون، وبقي ما قبل الواو مضموماً، ليدل عليه[7].

---

(١) ساقطة من المطبوعة .

(٢) في المطبوعة (أو شديدة) .

(٣) في المخطوطة (بالتشديد) .

(٤) في المخطوطة (بعدها) .

(٥) في المخطوطة (ومن) .

(٦) في المخطوطة (المذكورين) .

(٧) في المخطوطة (عليها) .

ومثله : ﴿ لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَاسِرِينَ ﴾[١] (الأعراف : ١٤٩) .

فإن كان ما قبل الواو مفتوحاً لم يحذفها، ولكنها تحركها لالتقاء الساكنين؛ نحو اخشونّ زيداً.

٤٣١/٤

٧٦ - [حرف] [٢] الهـاء

تكون ضميراً للغائب ، وتستعمل في موضع الجرّ[٣] والنصب ، نحو : ﴿ قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ ﴾ (الكهف: ٣٧). [٤]وتكون لبيان السكت. وتلحق[٤] وقفاً لبيان الحركة، وإنما تلحق بحركة[٥] بناء ، لا تشبه حركة الإعراب ، نحو ﴿ مَاهِيَهْ ﴾ (القارعة : ١٠) ، وكالهاء في ﴿ كِتَابِيَهْ ﴾ (الحاقة : ٢٥) ، و ﴿ حِسَابِيَهْ ﴾ (الحاقة : ٢٠) ، و ﴿ سُلْطَانِيَهْ ﴾ (الحاقة : ٢٩) ، و ﴿ مَالِيَهْ ﴾ (الحاقة : ٢٨) .

وكان حقها أن تحذف وصلاً وتثبت وقفاً ، وإنما أجرى الوصل مجرى الوقف ، أوْ وصل بنيّة الوقف في : ﴿ كتابيه ﴾ و ﴿ حسابيه ﴾ اتفاقاً ، فأثبتت الهاء كذا عند جميع القراء إلا حمزة[٦] ؛ فإنه حذف الهاء من هذه الكلم الثلاث ، وأثبتها وقفاً . أعني [في][٧] « ماليه » و « سلطانيه » و « ماهيه » في القارعة[٨] ؛ لأنها في الوقف يُحتاج إليها لتحصين حركة الموقوف عليه، وفي الوصل يستغنى عنها[٩].

فإن قيل : فلم لا[١٠] يفعل ذلك في ﴿ كتابيه ﴾ و ﴿ حسابيه ﴾ ؟ قيل : إنه جمع بين اللغتين[١١] .

---

(١) الآية في المخطوطة ﴿ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الخَاسِرِينَ ﴾ (الزمر : ٦٥) .

(٢) ساقطة من المطبوعة .

(٣) في المخطوطة (الخبر) .

(٤ - ٤) العبارة في المخطوطة (تكون للسكت وهو يلحق) .

(٥) في المخطوطة (بعد حركة) .

(٦) انظر التيسير : ٢١٤ ، (الحاقّة) و : ٢٢٥ ، (القارعة) .

(٧) ساقطة من المخطوطة .

(٨) في المخطوطة تصحفت إلى (المضارعة) .

(٩) في المطبوعة (عنه) .

(١٠) في المخطوطة (لم) .

(١١) في المخطوطة (الفعلين) .

٤٣٢/٤

٧٧ ـ هـا

كلمة تستعمل على ضربين :

أحدهما : أن تكون اسماً سمي به الفعل .

وثانيها : للتنبيه ، ولها موضعان :

أحدهما : أن تلحق الأسماء المبهمة المفردة ، نحو : هـذا ، وتتنزل منـزلة حـرف من الكلمـة ، ولهذا يـدخل حـرف الجر عليـه ، كقـولـه تعـالى : ﴿ وَمِنْ هَـٰؤُلَاءِ مَن يُؤْمِنُ بِـهِ ﴾ (العنكبوت : ٤٧) .

ويفصل به بين المضاف والمضاف إليه، كقـوله : ﴿ لِمِثْـلِ هَـٰذَا فَلْيَعْمَلِ ٱلْعَـامِلُونَ ﴾ (الصافات : ٦١) .

الثاني : أن تدخل على الجملة ، كقوله : ﴿ هَا أَنتُمْ هَـٰؤُلَاءِ تُحِبُّونَهُمْ ﴾ (آل عمران : ١١٩) ، ﴿ هَا أَنتُمْ هَـٰؤُلَاءِ جَادَلْتُمْ [عَنْهُمْ][١] ﴾ (النساء : ١٠٩) .

ويدلّ على دخول حرف التنبيه على الجملة ، أنه لا يخلُو إمّا أن يُقَدّر به الـدخول على الاسم المفـرد ، أو الجملة ؛ لا يجـوز الأول ، لأن المبهم في الآيتين دخـل عليهمـا حـرف الإشارة ؛ فعلم أنّ دخولها إنما هو [على][٢] الجملة . ذكره أبو عليّ[٣] .

٤٣٣/٤

٧٨ ـ هـل

لـلاستفهام ، قيـل : ولا يكون المستفهم معهـا إلا فيما لا ظن لـه فيه ألبتـة ؛ بخـلاف الهمزة ، فإنه لا بدّ أن يكون معه إثبات . فإذا قلت : أعندك زيد ؟ فقد هجس في نفسك أنه عنده فأردت أن تستثبته ؛ بخلاف « هل » . حكاه ابن الدّهان[٤] .

وقد سبق فروق في الكلام على معنى الاستفهام .

وقد تأتي بمعنى « قد » ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَهَـلْ أَتَاكَ حَـدِيثُ مُوسَىٰ ﴾ (طـه : ٩) ،

---

(١) ليست في المخطوطة .

(٢) ليست في المطبوعة.

(٣) هو الحسن بن أحمد تقدم التعريف به في ١/٣٧٥.

(٤) هو سعيد بن المبارك بن علي تقدم التعريف به في ٢/٤٩٢ .

﴿ هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ ٱلْغَاشِيَةِ ﴾ (الغاشية : ١) ، ﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الإِنسَانِ ﴾ (الإنسان : ١) [١ [وإنما حملوها على الحرف لأنه ورد من عالم بما يدخل عليه فأخرجوها عن معنى الاستفهام إلى معنى الاخبار حملوها عى الحرف الموجب وهو « قد » وكان أولى من غيره لأنه لا يختص بصيغة اختصاص السين وسوف ، وهذا إنما يصح إذا ورد بعدها فعل ، فإن كان اسماً فعلى معنى قد ، إلا أن يراد أن معناها الإيجاب لما بعدها كما يدّعي الفراء باللام في الإيجاب في قولك : « إن زيداً لقائم » إنما هو بمعنى قد ، وإنّ «قد» لا تدخل على الاسم وإنما يريد أن الكلام إيجاب ، ومنع قوم من كون « هل » بمعنى « قد » ولم يخرجوها من بابها ، وتأولوا « هل » في الآية إلى شيء يرجع إلى المخلوق في السؤال][١] .

وذكر بعضهم أن « هل » تأتي للتقرير والإثبات ، كقوله تعالى : ﴿ هَلْ فِي ذَٰلِكَ قَسَمٌ لِذِي حِجْرٍ ﴾ (الفجر : ٥) ، أي في ذلك قَسَم . وكذا قوله : ﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الإِنْسَانِ ﴾ (الإنسان : ١) ، على القول بأن المراد آدم ، فإنه توبيخ لمن ادّعى ذلك .

وتأتي بمعنى « ما » كقوله : ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ ٱلْغَمَامِ ﴾ (البقرة : ٢١٠) وبمعنى « ألا » كقوله [٣٢١/ب] : ﴿ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً ﴾ (الكهف : ١٠٣) . وبمعنى الأمر ، نحو : ﴿ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ ﴾ (المائدة : ٩١) وبمعنى السؤال : ﴿هَلْ مِنْ مَزِيدٍ﴾ (قٓ: ٣٠).

وبمعنى التمنّي : ﴿ هَلْ فِي ذَٰلِكَ قَسَمٌ [لِذِي حِجْرٍ][٢] ﴾ (الفجر: ٥). ٤٣٤/٤

وبمعنى « أدعوك » ، نحو : ﴿ هَلْ لَكَ إِلَى أَنْ تَزَكَّى ﴾ (النازعات : ١٨) ؛ فالجار والمجرور متعلّق به .

٧٩ ـ هيهات

لتبعيد الشيء ؛ ومنه ﴿ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾ (المؤمنون : ٣٦) ، قال الزجاج[٣] : البعد لما توعدون قيل : وهذا غلط من الزجاج أوقعه فيه اللام ؛ فإن تقديره : بُعْدَ الأمر لما توعدون ، أي لأجله .

(١ ـ ١) ما بين الحاصرتين ليس في المطبوعة .

(٢) ليست في المخطوطة .

(٣) انظر كتابه « معاني القرآن وإعرابه » ١٢/٤ .

٤/٤٣٥

٨٠ - [حرف][1] الواو

حرف يكون عاملاً وغير عامل . فالعامل قسمان : جار وناصب .

فالجار واو القَسَم ، نحو : ﴿ وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ ﴾ (الأنعام : ٢٣) .

وواو « ربّ » على قول كوفيّ . والصحيح أن الجر بـ « ربّ » المحذوفة لا بالواو .

والناصب ثنتان : واو « مع » فتنصب المفعول معه عند قوم ، والصحيح أنه منصوب بما قبل الواو من فعل أو شبهه بواسطة الواو .

والواو التي ينتصب[2] المضارع بعدها في موضعين : في الأجوبة الثمانية ، وأن يعطف بها الفعل على المصدر ، على قول كوفيّ . والصحيح أن الواو فيه عاطفة والفعل منصوب [بأن مضمرة][3] .

ولها قسم آخر عند الكوفيين ؛ تسمى واو الصرف ، ومعناها : أن الفعل كان يقتضي إعراباً فصرفته الواو عنه إلى النصب ، كقوله تعالى : ﴿ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكَ ٱلدِّمَاءَ ﴾ (البقرة : ٣٠) على قراءة النصب[4] .

وأما غير العاملة فلها معان :

* * *

٤/٤٣٦

الأول : وهو أصلها ـ العاطفة تُشرك في الإعراب والحكم . وهي لمطلق الجمع على الصحيح ، ولا تدلّ على أنّ الثاني بعد الأول ، بل قد يكون كذلك ، وقد يكون قبله وقد يكون معه ، فمن الأول : ﴿ إِذَا زُلْزِلَتِ ٱلْأَرْضُ زِلْزَالَهَا * وَأَخْرَجَتِ ٱلْأَرْضُ أَثْقَالَهَا ﴾ (الزلزلة : ١ - ٢) ؛ فإنّ الإخراج متأخر عن الزلزال ؛ وذلك معلوم من قضية الوجود لا من الواو .

ومن الثاني : ﴿ وَٱسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ ٱلرَّاكِعِينَ ﴾ (آل عمران : ٤٣) ، والركوع قبل السجود ، لم يُنقل أنّ شرعهم كان مخالفاً لشرعنا في ذلك .

---

(١) ساقطة من المطبوعة .

(٢) في المخطوطة (تنصب) .

(٣) ساقطة من المخطوطة .

(٤) وهي قراءة عبد الرحمن الأعرج ذكرها ابن خالويه في المختصر : ٤ .

وقوله تعالى مخبراً عن منكري البعث : ﴿ مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا ﴾[(١)] (الجاثية : ٢٤) أي نحيا ونموت . وقوله : ﴿ سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ ﴾ (الحاقة : ٧) ، والأيام هنا قبل الليالي ، إذ لو كانت الليالي قبل الأيام كانت الأيام مساوية للّيالي وأقلّ.

قال الصفّار[(٢)] : ولو كان على ظاهره لقال : « سبع ليال وستة أيام » ، أو « سبعة أيام » ، وأما « ثمانية » فلا يصح على جعل الواو للترتيب .

(فائدة) : قوله تعالى : ﴿ ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيداً ﴾ (المدثر : ١١) ، ﴿ وَذَرْنِي وَٱلْمُكَذِّبِينَ ﴾ (المزمل : ١١) أجاز أبو البقاء[(٣)] كونَ الواو عاطفة ، وهو فاسد ؛ لأنّه يلزم فيه أن يكون الله تعالى أمرَ نبيه عليه السلام أن يتركه ، وكأنه قال : اتركني واترك مَنْ خلقت وحيداً ، وكذلك : اتركني واترك المكذبين ، فتعيّن أن يكون المراد : خلِّ بيني وبينهم ، وهو واو « مع » كقولك : لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها .

[(٤)] [ومن الثالث قوله تعالى : ﴿ وَجُمِعَ الشمس والقمر ﴾ (القيامة : ٩) فلا يتصور أن يتقدم أحدهما الآخر][(٤)] .

* * *

والثاني : واو الاستئناف ، وتسمى واو القطع والابتداء ؛ وهي التي يكون بعدها جملة غير متعلقة بما قبلها في المعنى ، ولا مشاركة في الإعراب ، ويكون بعدها الجملتان . فالاسمية ، كقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ قَضَى أَجَلاً وَأَجَلٌ مُسَمًّى عِنْدَهُ ﴾ (الأنعام : ٢) . ٤/٤٣٧

والفعلية ، كقوله : ﴿ لِنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِي ٱلْأَرْحَامِ ﴾ (الحج : ٥) ﴿ هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيّاً * وَيَقُولُ ٱلْإِنْسَانُ ﴾ (مريم : ٦٥ ـ ٦٦) والظاهر أنها الواو العاطفة ؛ لكنها تعطف الجمل التي لا محل لها من الإعراب لمجرد الربط ؛ وإنّما سميت واو الاستئناف لئلا يُتوهم أن ما بعدها من المفردات معطوف على ما قبلها .

---

(١) الآية في المخطوطة ﴿ إِنْ هِيَ إِلاّ حَيَاتُنَا الدُّنيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا ﴾ (المؤمنون : ٣٧) .

(٢) هو القاسم بن علي البطليوسي تقدم التعريف به في ٢/٤٥١.

(٣) انظر كتابه إملاء ما منّ به الرحمن (طبعة دار الكتب العلمية) ٢/٢٧١ (المزمِّل) ٢٧٣ ، (المدثر) .

(٤ ـ ٤) ما بين الحاصرتين ليس في المطبوعة .

الثالث : واو الحال الداخلة على الجملة الاسمية ؛ وهي عندهم مغنية عن ضمير صاحبها ، كقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَنْزَلَ عَلَيْكُم مِنْ بَعْدِ ٱلْغَمِّ أَمَنَةً نُعَاساً يَغْشَى طَائِفَةً مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ ﴾ (آل عمران : ١٥٤) . وقوله : ﴿ لَئِنْ أَكَلَهُ ٱلذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ ﴾ (يوسف : ١٤) . وقوله : ﴿ كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقاً مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ ﴾ (الأنفال : ٥) .

وقد يجتمعان نحو : ﴿ فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَاداً وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ (البقرة : ٢٢) . ﴿ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ [٣٢٢/أ] وَأَنْتُمْ تَتْلُونَ ٱلْكِتَابَ ﴾ (البقرة : ٤٤) .

٤/٤٣٨ ﴿وَلَا تُبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي ٱلْمَسَاجِدِ﴾ (البقرة: ١٨٧). ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ ﴾ (البقرة : ٢٤٣) . [(١) ﴿ لِمَ تَكْفُرُونَ بِآيَاتِ ٱللَّهِ وَأَنْتُمْ تَشْهَدُونَ ﴾](١) (آل عمران : ٧٠) ﴿ لِمَ تَكْفُرُونَ بِآيَاتِ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ شَهِيدٌ عَلَى مَا تَعْمَلُونَ ﴾ (آل عمران : ٩٨) . ﴿ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾ (آل عمران : ١٠٢) . ﴿ وَلَا تَيَمَّمُوا ٱلْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِآخِذِيهِ ﴾ (البقرة : ٢٦٧) . ﴿ أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ ﴾ (الأنعام : ٩٣) ، ﴿ أَنَّى يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ ﴾ (مريم : ٢٠) .

* * *

الرابع : للإباحة ، نحو جالس الحسن وابن سيرين ؛ لأنك أمرت بمجالستهما معاً (٢)[وتقول أيضاً «هذا وائت زيداً» فهما جميعاً أهل المجالسة، وإن أردت . . . لم يكن ماضياً](٢).

قال : وعلى هذا [أخذ](٣) مالك [رحمه الله](٤) : قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا ٱلصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَٱلْمَسَاكِينِ . . . ﴾ (التوبة: ٦٠) (الآية)(٣) (٤)[وعلى المعنى الأول أخذ الشافعي وهو أظهر، وقول مالك يمكن أن عضد بدليل خارج](٤).

(١ ـ ١) الآية بين الحاصرتين ليست في المطبوعة.

(٢ ـ ٢) ما بين الحاصرتين ساقط من المطبوعة ، وموضع النقط كلمة غير واضحة.

(٣) ليست في المخطوطة .

(٤ ـ ٤) ما بين الحاصرتين ليس في المطبوعة .

الخامس : واو الثمانية ، والعرب تدخل الواو بعد السبعة إيذاناً بتمام العدد ؛ فإن السبعة عندهم هي العقد التامّ كالعشرة عندنا فيأتون بحرف العطف الدالّ على المغايرة بين[1] المعطوف والمعطوف عليه، فتقول: خمسة، ستة، سبعة، وثمانية، فيزيدون الواو إذا بلغوا الثمانية. حكاه البغوي[2] عن عبد الله بن جابر[3] عن أبي بكر بن عبدوس، ويدل عليه قوله تعالى: ﴿سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ﴾ (الحاقة: ٧). ٤/٤٣٩

ونقل عن ابن خالويه[4] وغيره ، ومثلوه بقوله تعالى : ﴿ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾ (الكهف : ٢٢) بعد ما ذكر العدد مرتين بغير واو . وقوله تعالى في صفة الجنة : ﴿ وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ﴾ (الزمر : ٧٣) ، بالواو لأنها ثمانية ، وقال تعالى في صفة النار : ﴿ فُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ﴾ (الزمر : ٧١) ، بغير واو لأنها سبعة ، وفُعِل ذلك فرقاً بينهما . وقوله : ﴿ وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلْمُنْكَرِ ﴾ (التوبة : ١١٢) ، بعد ما ذكر قبلها من الصفات بغير واو .

وقيل: دخلت فيه إعلاماً بأن الآمر بالمعروف ناهٍ عن المنكر في حال أمره بالمعروف، فهما حقيقتان متلازمتان.

وليس قوله : ﴿ ثَيِّبَاتٍ وَأَبْكَاراً ﴾ (التحريم : ٥) من هذا القبيل ، خلافاً لبعضهم ؛ لأن الواو لو أسقطت منه لاستحال المعنى ، لتناقض الصفتين.

ولم يثبت المحققون واو الثمانية ، وأوّلوا ما سبق على العطف أو واو الحال وإن دخلت في آية الجنة ، لبيان أنها كانت مفتحة قبل مجيئهم ، وحذفت في الأول لأنها كانت مغلقة قبل مجيئهم .

وقيل : زيدت في صفة الجنة علامة لزيادة رحمة الله على غضبه وعقوبته ، وفيها زيادة كلام سبق في مباحث الحذف .

وزعم بعضهم أنها لا تأتي في الصفات إلا إذا تكررت [النعوت][5]، وليس كذلك (بل ٤/٤٤٠

---

(١) في المخطوطة (من المعطوف) .

(٢) انظر تفسير البغوي ٣/١٥٦ الآية (٢٢) من سورة (الكهف) .

(٣) في المخطوطة (حامد) .

(٤) هو الحسين بن خالويه تقدم التعريف به في ٢/٣٦٩ . وقد ذكر قوله ابن هشام في المغني ٢/٣٦٢ . القسم التاسع من أقسام الواو .

(٥) ساقطة من المخطوطة .

يجوز دخولها من غير تكرار»[1]، قال تعالى: ﴿ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾ (الكهف : ٢٢) .

وقال : ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى وَهَارُونَ الْفُرْقَانَ وَضِيَاءً وَذِكْراً لِلْمُتَّقِينَ ﴾ (الأنبياء : ٤٨) وتقول : جاءني زيد والعالم .

* * *

السادس : الزائدة[2] للتأكيد ، كقوله تعالى : ﴿ إِلاَّ وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ ﴾ (الحجر : ٤) ، بدليل الآية الأخرى .

قال الزمخشري[3] : دخلت الواو لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف ، [4] [الدالة على أنّ اتصافَه][4] بها أمر ثابت مستقر .

وضابطه أن تدخل على جملة صفة[5] للنكرة ، نحو جاءني رجل ومعه ثوب آخر ، وكذا ﴿وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ (الكهف: ٢٢).

وقال الشيخ جمال الدين بن مالك[6] في باب الاستثناء من «**شرح التسهيل**»، وتابعه، الشيخ أثير الدين[7] : إنّ الزمخشري تفرّد بهذا القول ؛ وليس كذلك ؛ فقد ذكر الأزهري[8] في « **الأزهرية** » ؛ فقال : « وتأتي الواو للتأكيد ، نحو: ما رأيت رجلاً إلا وعليه ثوب حسن . وفي القرآن منه : ﴿ وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلاَّ وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ ﴾ (الحجر : ٤) ، وقال : ﴿ وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلاَّ لَهَا مُنْذِرُونَ ﴾ (الشعراء : ٢٠٨) . انتهى .

(١ ـ ١) عبارة المخطوطة (ويجوز دخولها على تكرار) .

(٢) في المطبوعة (الزيادة) .

(٣) **الكشاف** ٣/١٢٨ ـ ١٢٩ الآية (٢٠٨) من سورة (الشعراء) .

(٤ ـ ٤) ما بين الحاصرتين ساقط من المخطوطة .

(٥) عبارة المخطوطة (صفة جملة للنكرة) .

(٦) هو محمد بن عبد الله بن مالك تقدم التعريف به في ١/٣٨١، وكتابه « **شرح التسهيل** » طبع بتحقيق عبد الرحمٰن بن محمد السيد بالقاهرة عام ١٣٩٤ هـ/١٩٧٤ م (**فهرست الكتب النحوية المطبوعة** : ١١٨) . وقد ذكر قوله أبو حيان في **البحر المحيط** ٥/٤٤٥ .

(٧) انظر قوله في كتابه **البحر المحيط** ٥/٤٤٥ ـ ٤٤٦ الآية (٤) من سورة (الحجر).

(٨) هو محمد بن أحمد بن الأزهر تقدم التعريف به في ١/٣٠٩.

وأجازه أبو البقاء[1] أيضاً في الآية ، وفي قوله تعالى : ﴿ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُـوا شَيْئـاً وَهُوَ خَيْـرٌ لَكُمْ ﴾ (البقـرة : ٢١٦) ، فقـال : يجـوز أن تكـون الجملة في مـوضـع نصب صفـة لـ « شيء » وساغ دخول [٣٢٢/ب] الواو ، لمّا كانت صورة الجملة هنا كصورتهـا إذا كانت حالاً .

٤٤١/٤ وأجاز أيضاً في قوله تعـالى : ﴿ عَلَى قَرْيَـةٍ وَهِيَ خَاوِيَـةٌ ﴾ (البقرة : ٢٥٩) ، فقـال : الجملة في موضع جرّ صفة لـ « قريةٍ »[2] .

وأما قوله : ﴿ فَاضْرِبْ بِهِ وَلَا تَحْنَثْ ﴾ (صّ : ٤٤) ، فقيل : الواو زائدة ، ويحتمل أن يكون مجزوماً جواب الأمر ، بتقدير : اضرب به ولا تحنث . ويحتمل أن يكون نهياً . قال ابن فارس[3] : « والأول أجود . وكذلك قوله : ﴿ وَكَـذَٰلِكَ مَكَّنَّـا لِيُوسُفَ فِي ٱلْأَرْضِ وَلِنُعَلِّمَـهُ ﴾ (يوسف : ٢١) ، قيل : الواو زائدة . وقيل : ولنعلّمه فعلنا ذلك . كذلك : ﴿ وَحَفْظاً مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ ﴾ (الصافات : ٧) أي وحفظاً فعلنا ذلك » .

وقيل في قوله : ﴿ وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ﴾ (الزمر : ٧٣) : إنها زائدة للتأكيد ، والصحيح أنها عاطفة ، وجواب « إذا » محذوف ، أي سعدوا وأدخلوا .

[4][وقيل : وليعلم فعلنا ذلـك ، وكذلـك : ﴿ وَحِفْظاً مِنْ كُـلِّ شَيْطَانٍ ﴾ (الصـافات : ٧) ، أي وحفظاً فعلنا ذلك][4] .

٤٤٢/٤ وقيل في قولـه : ﴿ فَلَمَّا أَسْلَمَـا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ ۝ وَنَادَيْنَـاهُ أَنْ يَا إِبْـرَاهِيمُ ﴾ (الصافـات : ١٠٣ ـ ١٠٤) ، [أي ناديناه][5] . والصحيح أنها عاطفة ، والتقدير : عرف صبره ونـاديناه : ﴿ وَكَـذَٰلِكَ نُـرِي إِبْرَاهِيمَ مَلَكُـوتَ السَّمَـٰوَاتِ وَٱلْأَرْضِ وَلِيَكُـونَ مِنَ ٱلْمُـوقِنِينَ ﴾ (الأنعـام : ٧٥) .

---

(١) انظر كتابه إملاء ما منّ به الرحمن ١/ ٥٤ .
(٢) إملاء ما منّ به الرحمن ١/ ٦٤ .
(٣) في المخطوطة (ابن مالك) . وانظر كتاب ابن فارس الصاحبي في فقه اللغة : ٩١ . باب الواو .
(٤ ـ ٤) ما بين الحاصرتين ليس في المخطوطة .
(٥) ليست في المخطوطة .

وقوله : ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى وَهَارُونَ ٱلْفُرْقَانَ وَضِيَاءً وَذِكْراً لِلْمُتَّقِينَ ﴾ (الأنبياء : ٤٨) [أي ضياء][١].

وقوله : ﴿ وَتِلْكَ ٱلأَيَامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ ٱلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ ﴾ (آل عمران : ١٤٠) ، أي ليعلم . وقوله : ﴿ فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلْءُ ٱلأَرْضِ ذَهَباً وَلَوِ ٱفْتَدَى بِهِ ﴾ (آل عمران : ٩١) .

وزعم الأخفش أن « إذا » من قوله تعالى : ﴿ إِذَا ٱلسَّمَاءُ ٱنْشَقَّتْ ﴾ (الانشقاق : ١) ، مبتدأ وخبرها «إذا في قوله: ﴿وَإِذَا ٱلأَرْضُ مُدَّتْ﴾ (الانشقاق: ٣) والواو زائدة والمعنى أن وقت انشقاق السماء هو وقت مدّ[٢] الأرض [وانشقاقها][٣]، واستبعده أبو البقاء[٤]؛ لوجهين:

أحدهما: أن الخبر محطّ الفائدة ، ولا فائدة في إعلامنا بأن وقت الانشقاق في وقت المدّ ، بل الغرض من الآية عظم الأمر يوم القيامة .

والثاني: بأن زيادة الواو يغلب في[٥] القياسُ والاستعمال.

* * *

وقد تحذف كثيراً من الجمل ، كقوله تعالى : ﴿ وَلاَ عَلَى ٱلَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ ﴾ (التوبة : ٩٢) ، أي « وقلت » ، والجواب قوله تعالى : ﴿ تَوَلَّوْا ﴾ : (التوبة : ٩٢) .

وقوله : ﴿ يُدَبِّرُ ٱلأَمْرَ يُفَصِّلُ ٱلآيَاتِ لَعَلَّكُمْ بِلِقَاءِ رَبِّكُمْ تُوقِنُونَ ﴾ (الرعد : ٢) ، وفي القول[٦] أكثر : ﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ ٱلْعَالَمِينَ * قَالَ رَبُّ ٱلسَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ . . . ﴾ (الشعراء: ٢٣ ـ ٢٤) الآية. وقوله: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا قَبْلَ ذَلِكَ مُتْرَفِينَ * وَكَانُوا يُصِرُّونَ عَلَى ٱلْحِنْثِ ٱلْعَظِيمِ﴾ (الواقعة: ٤٥ ـ ٤٦).

---

(١) ليست في المطبوعة .

(٢) في المخطوطة (مدّه) .

(٣) ساقطة من المخطوطة .

(٤) انظر كتابه إملاء ما منَّ به الرحمن (طبعة دار الكتب العلمية ببيروت) ٢ / ٢٨٤ (سورة الانشقاق) .

(٥) ساقطة من المخطوطة .

(٦) في المخطوطة (التساؤل) .

٨١ ـ ويكأن

٤٤٣/٤

قال الكسائي : كلمة تندّم وتعجب ، قال تعالى : ﴿ وَيْكَأَنَّ اللَّهَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ ﴾(القصص : ٨٢) ، ﴿وَيْكَأَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ (القصص: ٨٢).

وقيل: إنه صوت لا يقصد به الإخبار عن التندم. ويحتمل أنه اسم فعل مسماه «ندمت» أو «تعجبتُ».

وقال الصفار[١] : قال المفسرون معناه : ألم تر ، فإن أرادوا به تفسير المعنى فمسلّم ، وإن أرادوا تفسير الإعراب فلم يثبت ذلك .

وقيل بمعنى « ويلك[٢] » فكان ينبغي كسر « إن » .

وقيل « وي » تنبيه ، وكأن للتشبيه وهو الذي نص عليه سيبويه[٣] .

ومنهم من جعل كأنّ زائدة لا تفيد تشبيهاً . . .[٤] [بوضوحها والحال « وي »][٥] ولم يثبت ، فلم يبق إلا أنها للتشبيه ، الأمر يشبه هذا ، بل هو كذا .

قلت : عن هذا اعتذر سيبويه[٣] ، فقال : « المعنى على أن القوم انتبهوا فتكلموا على قدر علمهم ، أو نُبِّهُوا ، فقيل لهم : أما يُشبه أن يكون ذا عندكم هكذا » ! .

وهذا بديع جداً كأنهم لم يحققوا هذا الأمر ، فلم يكن عندهم إلا ظن ، فقالوا نشبه أن يكون الأمر كذا ، ونبهوا[٦] . ثم قيل لهم : يشبه أن يكون الأمر هكذا على وجه[٧] التقرير انتهى .

وقال صاحب[٨] « البسيط » كأنّه على مذهب البصريين ، لا يراد به التشبيه بل القطع

---

(١) هو القاسم بن علي البطليوسي تقدم ا لتعريف به في ٢/٤٥١.

(٢) في المخطوطة (ويك) .

(٣) في الكتاب ٢/١٥٤ . (باب ينتصب فيه الخبر بعد الأحرف الخمسة).

(٤) بياض في المخطوطة والمطبوعة مقدار ثلاث كلمات .

(٥) العبارة بين الحاصرتين ساقطة من المطبوعة .

(٦) في المطبوعة (ونهوا) .

(٧) في المخطوطة (جهة) .

(٨) هو الحسن بن شرف شاه الاستراباذي تقدم التعريف به وبكتابه في ٢/٤٦٤.

٤/٤٤٤ واليقين ، وعلى مذهب الكوفيين يحتمل أن تكون الكاف حرفاً للخطاب ، لأنه إذا كان اسم فعل لم يضف . وذهب بعضهم إلى أنه بكماله [٣٢٣/أ] اسم .

وذهب الكسائي[1] إلى أن أصله « ويلك » فحذفت اللام وفتحت على مذهبه أن ، باسم الفعل قبلها .

وأما الوقف فأبو عمرو ويعقوب[2] يقفان على الكاف على موافقة مذهب الكوفيين ، والكسائي يقف على الياء ؛ وهو مذهب البصريين ؛ وهذا يدلّ على أنهم لم يأخذوا قراءتهم من نحوهم، وإنما أخذوها نقلاً، وإن خالف مذهبهم في النحو ولم يكتبوها[3] منفصلة، لأنه لما كَثُر بها الكلام وصلت.

٨٢ ـ ويـل

قال الأصمعي : «ويل» تقبيح ، قال تعالى : ﴿وَلَكُمُ ٱلْوَيْلُ مِمَّا تَصِفُونَ﴾ (الأنبياء : ١٨).

وقد توضع موضع التحسّر والتفجع [منه][4] ، كقوله : ﴿ يَا وَيْلَتَنَا ﴾ (الكهف : ٤٩) ، ﴿ يَا وَيْلَتَىٰ أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَٰذَا ٱلْغُرَابِ ﴾ (المائدة : ٣١) .

٨٣ ـ يـا

٤/٤٤٥

لنداء البعيد حقيقة أو حكماً ، ومنه قول الداعي : يا اللّه ؛ وهو ﴿ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ﴾ (قٓ: ٥٠)، استصغاراً لنفسه ، واستبعاداً لها من مظانّ الزلفى .

وقد ينادى بها القريب إذا كان ساهياً أو غافلاً ؛ تنزيلاً لهما منزلة البعيد .

وقد ينادى بها القريب الذي ليس بساهٍ ولا غافل؛ إذا كان الخطاب المرتّب على النداء في محل الاعتناء بشأن المنادى.

---

(١) ذكر قوله ابن هشام في المغني ٣٦٩/٢ (وَيْ) .

(٢) ذكر الداني قولهما وقول الكسائي في التيسير : ٦١ (باب ذكر الوقف على مرسوم الخط) وانظر منار الهدى في الوقف والابتدا : ٦٨ . (سورة القصص) .

(٣) في المخطوطة (يثبتوها) .

(٤) ساقطة من المخطوطة .

وقد تحذف، نحو: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَـٰذَا﴾ (يوسف: ٢٩). ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ آتَيْتَ فِرْعَوْنَ [وَمَلَأَهُ زِينَةً]﴾[1] (يونس: ٨٨) ﴿قَالَ ٱبْنَ أُمَّ﴾ (الأعراف: ١٥٠).

وقد قيل في قوله تعالى: ﴿ أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ آنَاءَ ٱللَّيْلِ ﴾ (الزمر : ٩) في قراءة تخفيف[2] « من » : إنّ الهمزة فيه للنداء ؛ أي يا صاحب هذه الصفات .

قال ابن فارس[3] : « تأتي للتأسف والتلهف ؛ نحو : ﴿ أَلَّا يَسْجُدُوا ﴾ (النمل : ٢٥) . وقيل للتنبيه .

قال : وللتلذذ ؛ نحو :

* يَا بَرْدَهَا عَلَى ٱلْفُؤَادِ لَوْ تَقِفْ * »

* * *

وَهَـٰذَا مع التوفيق كافٍ فحصّلا

* * *

٤٤٦/٤

في آخر النسخة المنقول منها ما مثاله :

تمت النسخة المباركة بحمد اللّه تعالى وعونه وحسن توفيقه ، ونسأل اللّه العظيم ، ربّ العرش العظيم أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم مقرباً بالفوز في جنات النعيم، وذلك في اليوم المبارك السعيد، رابع عشر شهر شعبان الفرد، من شهور سنة تسع وسبعين وثمانمائة من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام، والحمد للّه ربّ العالمين وصلى اللّه على سيدنا محمد وآله وصحبه الطيبين الطاهرين.

وغفر اللّه لنا ولكم ولجميع المسلمين والحمد للّه ربّ العالمين .

وإن تجد عَيباً فَسُدّ الخَلَلَا فجلّ من لا فيه عَيْبٌ وعَلَا

---

(١) ليست في المخطوطة .

(٢) قرأ نافع وابن كثير وحمزة (أَمَنْ) بالتخفيف ، والباقون بالتشديد (أَمَّن) التيسير : ١٨٩ (سورة الزمر) . وانظر إتحاف فضلاء البشر : ٣٧٥ .

(٣) انظر كتابه الصاحبي في فقه اللغة : ١٤٩ (يا).

فهرس المجلد الرابع

(*) تتمة النوع السادس والأربعين وهو أساليب القرآن وفنونه البليغة.

تم بعون الله وحمده المجلد الرابع من
كتاب البرهان في علوم القرآن، وبه
ينتهي الكتاب، ويليه الفهارس العامة

الفهارس العامة للكتاب

قواعد ترتيب هذه الفهارس

١ ـ راعينا في ترتيب هذه الفهارس النظام الألفبائي الكلمي، ما عدا فهرس الآيات القرآنية فهو مرتب حسب تسلسل السور والآيات.

٢ ـ لم نميز (الألف) و(الهمزة) واعتبرناهما حرفاً واحداً يأتي في المرتبة الأولى من الحروف، وعلى ذلك فليست (اللام ألف) معتبرة عندنا، وتأتي الكلمات المرسومة بها في أول حرف (اللام).

٣ ـ اعتبرنا الهمزة المفتوحة الممدودة أَلِفَيْنْ، مثل: (آمن) تأتي في الترتيب في أول الهمزة.

٤ ـ اعتبرنا الهمزة المرسومة على واو في حرف الواو، مثل: (بؤس) تأتي في (ب و س)، وكذلك الهمزة المرسومة على ياء تأتي في حرف الياء مثل: (عائشة) تأتي (عايشة).

٥ ـ لم نفكّ الحرف المشدّد، واعتبرناه حرفاً واحداً كما هو مرسوم.

٦ ـ اعتبرنا تاء التأنيث الساكنة (ـة) بمنزلة الهاء، مثل: (الصلاة) و(القيامة).

٧ ـ اعتبرنا الألف المقصورة المرسومة بصورة ياء بمنزلة الياء، مثل: (صلى) تأتي في (ص ل ي).

٨ ـ لم نأخذ الحركات بعين الاعتبار، وعلى ذلك فالكلمات (إنَّ) و(أنَّ) و(إنْ) و(أنْ) لم يُراع فيها سوى موقعها من ترتيب الحروف بعدها.

٩ ـ لم نأخذ (أل التعريف) بعين الاعتبار، مثل (الحج عرفة) تجده في حرف الحاء، إلاّ إذا سُبِقَت بحرف مثل (بالحج)، فهي معتبرة، واعتبرنا (أل) في اسم الجلالة (الله) أصلية، ويأتي في حرف الألف، وكذلك الأسماء الموصولة (الذي) و(التي) وسواها.

١٠ ـ وضعنا الكلمات (أو)، و(ابن)، و(أم)، و(ذو) وأمثالها في أماكنها من الترتيب ولم نسقطها من الاعتبار.

١١ ـ أفردنا النساء في آخر فهرس الأعلام.

١ ـ فهرس الآيات الكريمة

رقم الآية — الآية — ج/ص

﴿٣ ـ سورة آل عمران﴾

﴿٤ ـ سورة النساء﴾

﴿٥ ـ سورة المائدة﴾

﴿٦ - سورة الأنعام﴾

﴿٧ ـ سورة الأعراف﴾

﴿٨ ـ سورة الأنفال﴾

﴿٩ ـ سورة التوبة﴾

﴿١٠ ـ سورة يونس﴾

﴿١١ ـ سورة هود﴾

﴿١٢ ـ سورة يوسف﴾

﴿١٣ ـ سورة الرعد﴾

﴿١٤ ـ سورة إبراهيم﴾

﴿١٥ ـ سورة الحجر﴾

﴿١٦ - سورة النحل﴾

﴿١٧ ـ سورة الإسراء﴾

﴿١٨ ـ سورة الكهف﴾

﴿١٩ ـ سورة مريم﴾

﴿٢٠ ـ سورة طه﴾

﴿٢١ - سورة الأنبياء﴾

﴿٢٣ ـ سورة المؤمنون﴾

﴿٢٤ ـ سورة النور﴾

﴿٢٦ ـ سورة الشعراء﴾

﴿٢٧ ـ سورة النمل﴾

﴿٢٨ ـ سورة القصص﴾

﴿٣٤ - سورة سبأ﴾

﴿٣٦ ـ سورة يٰسٓ﴾

﴿٣٧ ـ سورة الصافات﴾

﴿ ٣٨ - سورة صۤ ﴾

﴿ ٤٠ ـ سورة غافر ﴾

﴿٤١ - سورة فصلت﴾

﴿٤٢ ـ سورة الشورى﴾

﴿٤٣ ـ سورة الزخرف﴾

﴿٤٤ ـ سورة الدخان﴾

﴿٤٩ - سورة الحجرات﴾

﴿٥٠ - سورة قٓ﴾

﴿٥١ ـ سورة الذاريات﴾

﴿٥٢ ـ سورة الطور﴾

﴿٥٣ ـ سورة النجم﴾

﴿٥٦ ـ سورة الواقعة﴾

﴿ ٥٧ ـ سورة الحديد ﴾

﴿ ٥٨ ـ سورة المجادلة ﴾

﴿ ٥٩ ـ سورة الحشر ﴾

﴿٧١ ـ سورة نوح﴾

﴿٧٢ ـ سورة الجن﴾

رقم الآية | الآية | ج/ص

﴿٧٥ - سورة القيامة﴾

﴿٧٦ - سورة الإنسان﴾

﴿٨٠ - سورة عبس﴾

﴿٨١ - سورة التكوير﴾

﴿٨٢ - سورة الانفطار﴾

بعونه تعالى انتهى فهرس الآيات القرآنية

ويليه فهرس القراءات القرآنية

٢ ـ فهرس القراءات القرآنية

بعونه تعالى انتهى فهرس القراءات
القرآنية ويليه فهرس أوائل الأحاديث والآثار

٣ ـ فهرس أوائل الأحاديث والآثار

طرف الحديث	الـراوي	ج/ص

حرف الألف

طرف الحديث	الـراوي	ج/ص
آخر آية أنزلت ﴿ واتقوا يوماً ترجعون . . . ﴾	ابن عباس	١/٢٩٩
آخر آية نزلت على عهد رسول الله ﷺ . . .	أبي بن كعب	١/٢٩٩(٢)
آخر آية نزلت على النبي ﷺ . . .	ابن عباس	١/٢٩٨ح
آخر آية نزلت ﴿ يستفتونك ﴾ . . .	البراء بن عازب	١/٢٩٨
آخر سورة أنزلت المائدة . . .	عبدالله بن عمر	١/٢٨٢ح
آخر سورة نزلت جميعاً ﴿ إذا جاء نصر الله ﴾ . . .	مسـلم	١/٣٠٠
آخر ما نزل آية الربا . . .	البخـاري	١/٣٠٠
آخر سورة أنزلت كاملة سورة براءة . . .	البراء بن عازب	١/٢٩٨
آل حَمٓ ديباج القرآن . . .	عبدالله بن مسعود	١/٣٤٦
آل حَم ديباج القرآن . . .	عبدالله بن مسعود	٢/٧٥
أبيت عند ربي . . .	الحسـن	٤/٢٥٤ح
أتتني امرأة تبتاع تمراً فقلت . . .	أبو اليسر	١/١٢٤ح
أتعرف الناسخ والمنسوخ؟ قال . . .	علي	٢/١٥٨
أتى النبي ﷺ على بعض نسائه . . .	أنـس	٢/٤١١ح
أتيت رسول الله ﷺ فقلت . . .	العباس بن عبد المطلب	٢/٣٧٢ح
أتيت عائشة وهي تصلي فقلت . . .	أسماء بنت أبي بكر	٤/٢٣٩ح
أحبب حبيبك هوناً ما . . .	أبو هريرة	٢/٣١٨
أحلت لي ساعة من نهار . . .	أبو هريرة وابن عباس	١/١٢٧
أحلوا ما أحل الله منها . . .	ابن عباس	١/٢٨٢ح
أخذ رسول الله ﷺ بيدي فقال . . .	أبو هريرة	٢/١٩٥ح
أخلفت غازياً في سبيل الله في أهله . . .	أبو اليسر	١/١٢٤ح
أدركت ناساً من أصحاب النبي ﷺ . . .	أبو ظبيان	١/٢٧٦ح
﴿ إذ انبعث أشقاها ﴾ انبعث لها . . .	عبدالله بن زمعة	٢/٣٨٨ح
إذا أراد الله بقوم عذاباً أصاب . . .	ابن عمر	٢/٢٧٢
إذا أقبل الليل من ها هنا . . .	عمر بن الخطاب	٢/٢٧١

طرف الحديث	الراوي	ج/ص
إذا توضأ العبد المسلم فغسل وجهه...	أبو هريرة	٢٦٥/٢
إذا جاء أحدكم فراشه فلينفضه...	أبو هريرة	٢٦٩/٣ح
إذا جاء رمضان فتحت أبواب الجنة...	أبو هريرة	٢٧٠/٢
إذا ختم أوّل النهار صلّت عليه...	سعد بن أبي وقاص	١٠٣/٢
إذا رأيت هوى متبعاً وشحاً...	أبو ثعلبة الخشني	١٧٣/٢
إذا زلزلت تعدل نصف القرآن...	أنس	٧٦/٢
إذا سألتموني عن غريب اللغة...	ابن عباس	٣٩٦/١
إذا قلت لصاحبك أنصت فقد...	أبو هريرة	١٧٣/٢
إذا كان يوم القيامة يدفع إلى كل...	أبو موسى	٧٩/٢
إذا كنت علي راضية، وإذا كنت...	عائشة	١٧٣/٤
إذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه...	أبو هريرة	٣٤٠/٢
أرأيت لو كان على أبيك دين...	عبدالله بن عباس	٤٢٦/١
أرأيت لو مضمضت	عمر بن الخطاب	٤٢٦/١
أربعة كلهم من الأنصار: أبيّ...	أنس	٣٣٥/١
أرسل إليّ أبو بكر مقتل أهل اليمامة...	زيد بن ثابت	٣٢٦/١
أرسله، اقرأ فقرأ القراءة التي...	عمر بن الخطاب	٣٠٢/١
أرأيت كل شيء حتى الجنة والنار...	أسماء بنت أبي بكر	٢٣٩/٤
الاستواء معلوم، والكيف مجهول...	أم سلمة	٢٠٧/٢
أسر النبي ﷺ إليّ: إن جبريل...	فاطمة	٣٢٥/١
أشهد أن لاإله إلا الله...	أبو محذورة	٢٦٦/٢
أصاب أهل المدينة أصحاب الضرر جوع...	ـــــ	٢٩/٤ح
اضربوا لي معكم فيها بسهم...	عبدالله بن عباس	٩١/٢
اطلع النبي ﷺ على أهل القليب...	ابن عمر	٣٦٩/٢ح
أظل عند الله يطعمني ويسقيني...	عائشة	٢٥٤/٤ح
أعربوا القرآن والتمسوا غرائبه...	أبو هريرة	٣٩٩/١ح، ٨٦/٢
أعطيت السبع الطول مكان التوراة...	واثلة بن الأسقع	٣٤١/١
أعطيت مكان التوراة السبع الطول...	واثلة بن الأسقع	٣٥٦/١
اعملوا فكل ميسر لما خُلِق له...	علي	٢٥٧/٢
أفرضكم زيد...	ـــــ	٣١٣/٢
أفضل الذكر لا إله إلا الله...	جابر بن عبدالله	٢٦٧/٢
أفضلكم من تعلم القرآن وعلّمه...	عثمان	٨٨/٢
أفلح إن صدق...	ضمام بن ثعلبة	٢٥٩/٢
أقبلت عير يوم الجمعة...	ـــــ	٢٠٠/٣
اقرأ السورة على وجهها...	أبو هريرة	١٠٠/٢

طرف الحديث	الراوي	ج/ص
أي العمل أحبّ إلى الله . . .	زرارة بن أبي أوفى	٢/١٠٤
إياكم والتنطع ، فإنما هو كقول . . .	ابن مسعود	١/٣١٠
إياكم وخضراء الدمن . . .	أبو سعيد	٢/٤١٧
الإيمان أن تؤمن بالله . . .	أبو هريرة	٢/٢٥٩ح
أينقص الرّطب إذا جف . . .	سعد بن أبي وقاص	٢/٤٣٩

حرف الباء

طرف الحديث	الراوي	ج/ص
باب التوبة مفتوح من قبل المغرب . . .	صفوان بن عسّال	٢/٢٦١
باسم ربي وضعت جنبي . . .	أبو هريرة	٣/٢٦٩
بدأ الإسلام غريباً وسيعود غريباً . . .	أبو هريرة	٢/١٧٣
بعث الحجاج بن يوسف إلى قرّاء . . .	أحمد بن الحسين	١/٣٤٧
بعث رسول الله ﷺ إلى جعفر . . .	——	١/٢٩٢
بل لجميع أمتي .	ابن مسعود	١/١٢٤
بل للناس عامة . . .	أبو اليسر	١/١٢٤ح
بلّغوا عني ولو آية . . .	عبدالله بن عمرو	٢/٩٠
بئس الخطيب أنت . . .	عدي بن حاتم	١/٤٩٩
بئس الخطيب أنت قم . . .	عدي بن حاتم	١/٤٩٩ح
بئس ما قلت يا ابن أختي، إن . . .	عــروة	٢/٣٣٧
بئسما لأحدهم أن يقول نسيت آية كيت . . .	عبدالله بن مسعود	٢/٩١
بينما أنا أمشي إذ سمعت . . .	جــابر	١/٢٩٤
بينما أنا في الحطيم . . .	مالك بن صعصعة	٢/٢٦٢ح

حرف التاء

طرف الحديث	الراوي	ج/ص
تبلغ الحلية من المؤمن حيث . . .	أبو هريرة	٢/٢٦٥
تخرج الأرض أفلاذ كبدها، ويحسر . . .	أبو هريرة	٢/٢٦٩
تعاهدوا القرآن، فوالذي نفس محمد بيده . . .	أبو موسى	٢/٩١
تعلموا القرآن خمس آيات . . .	أبو العالية	٢/٨٨
تغرب بين قرني الشيطان . . .	عمرو بن عنبسة	٢/٢٦١
التوراة قليل من كثير . . .	ابن عباس	٣/١٣٢

حرف السين

حرف القـاف

حرف الكاف

حرف اللام

حرف الميم

حرف النــون

حرف الهاء

حرف الواو

حرف اليـاء

بعونه تعالى انتهى فهرس الأحاديث
والآثار ويليه فهرس الأعلام

٤ ـ فهرس الأعلام

الاسم	ج/ص

حرف الباء

حرف التاء

حرف الثاء

حرف الجيم

حرف الراء

حرف الزاي

حرف السين

حرف الضاد

حرف الطاء

حرف الظاء

الاسم — ج/ص

حرف الغين

حرف الفاء

حرف القاف

حرف الكاف

حرف النون

حرف الهاء

حرف الواو

حرف الياء

الاسم	ج/ص

ثانياً: النساء

بعونه تعالى انتهى فهرس الاعلام
ويليه فهرس القبائل والجماعات

٥ ـ فهرس القبائل والجماعات

حرف الفاء

حرف القاف

حرف الكاف

بعونه تعالى انتهى فهرس الجماعات
ويليه فهرس الأماكن والبلدان

٦ - فهرس الأماكن والبلدان

المكان	ج/ص

بعونه تعالى انتهى فهرس الأماكن والبلدان
ويليه فهرس الأيام والغزوات والمناسبات

٧ ـ فهرس الأيام والغزوات والمناسبات

بعونه تعالى انتهى فهرس الأيام والمناسبات
ويليه فهرس الأشعار والقوافي والأرجاز

٨ ـ فهرس القوافي والأشعار والأرجاز*

البيت		الـراوي	ج/ص
قافيـة الألـف			
....	حـفظت شيئاً وغابـت عنـك أشـيـاء	ـ	١٢٩/٣
لا تـسقـنـي مـاءَ الـمـلام فـإنـنـي	صبٌّ قـد استعـذبت مـاءَ بكـائي	أبو تمام	٤٨٣/٣
يـرمـون بـالخَـطبِ الـطِّوال وتـارةً	وَحْيَ المـلاحظِ خيـفـة الـرُّقَبـاءِ	أبو دؤاد بن حريز الدؤلي	٤٨٤/٢
قافيـة البـاء			١٧٣/٣
وَجَـدْنـا لـكـم في آلِ حـمَ آيـةً	تـأَوَّلـهـا مـنّـا تـقِـيٌّ وَمُـعْـرِبُ	الكميت بن زيد	٣٤٦/١
فـإن تـكـن الأيـام أحـسـن مـرّةً	إلـيّ فـقـد عـادت لَـهُـنّ ذنـوبُ	ـ	٣٧٦/٣
إذا نـزل الـسَّـمـاءُ بـأرضِ قـومٍ	رَعَـيْـنـاهُ وإنْ كـانـوا غـضـابـا	معاوية بن مالك	٤٢٠/٣
كـنـت إذا رأيـتَ بـنـي لـؤيّ	عـرفت الـودّ والـنسب الـقُـرابـا	الحارث بن ظالم	٨٨/٣
يـا لَـهْـفَ زيّـابـة لـلحـارث فـالـ	ـصـابـح فـالـغـانـمِ فـالآيـبِ	ابن زيّابة عمرو بن الحارث بن همام	٢٥٩/٤
ديـارُ التي كـانـت ونحـن على مِنًى	تحـلُّ بنـا لـو لا نجـاء الـركـائبِ	قيس بن الخطيم	٢٢٥/٤
ولا عَـيْب فيهم غيـر أنَّ سُيـوفَهُمْ	بِـهِنَّ فُلُولٌ من قـراعِ الـكـتـائـب	النابغة الذبياني	١٢٧/٣
لـيس الـغـبيُّ بـسيِّـدٍ فـي قـومـه	لـكنّ سيّـد قـومـه الـمتـغـابـي	ـ	٤٢٦/١
قافيـة التـاء			
يـا رب إن أخـطأت أو نـسـيـت	فـأنـت لا تـنـسـى ولا تـمـوت	رؤبة بن العجاج	١٨٠/١
قافيـة الجيـم			
فـجـاء بـهـا مـا شئـت من لَطَمِيَّةٍ	يَـدُومُ الـفـرات فـوقـهـا ويـمـوج	أبو ذؤيب الهذلي	٩٠/٣
قافيـة الحـاء			٤١٣/١
يـا لـيـت بـعـمـلك قـد غـدا	مـتـقـلـداً سـيـفـاً ورمـحـا	عبد الله بن الزبعرى	٤٠٤/٣

(*) رتبنا قوافي الأشعار على ترتيب حروف المعجم.

البيت		الراوي	ج/ص
ألستمْ خير من ركب المطايا	وأندى العالمين بطون راحِ	جرير	٢/٤٣٩
أمّي الضريحَ الذي أسمّي	ثم استهلّ على الضريح	مطيع	٣/٧٠
تبكي على زيد ولا زيد مثله	بريء من الحمّى سليم الجوانح	-	٣/٧٢
إذا نطقتْ جاءت بكلّ مليحةٍ	وإن سكتَتْ جاءت بكل مليح	-	٣/١٧٧
سَقَاكَ الحيا من مَغَانٍ سِفَاحِ	فكم لي بها من معانٍ فِصاحِ	ابن عبدون	٣/٣٠٩
قافية الدال			
إذا كانت الهيجاء وانشقتِ العصا	فحسبك والضحاك سيف مهنـدُ	-	٤/١٠٢
وَلَوْ أن بي من جوىً وصبابةٍ	على جَمَلٍ لم يَبْقَ في النار خالدُ	-	٢/١١٤، ٣/١٢٧
سئلت فلم تمنع ولم تعط نائلاً	فسيّان لا ذمٌّ عليكَ ولا حمدُ	-	٢/٣٥٥
لما حططت الرحل عنها وارداً	علفتُها تبناً وماء بارداً	ذو الرمة	٣/١٩٧
يَقومُ مع الرُّمْحِ الرُّدَيْنِيِّ قامةً	وَيَقْصُرُ عَنْهُ طولُ كلّ نجادِ	-	٤/٣٦٧
ولستُ بحلّالِ التّلاع مخافةً	ولكِنْ [متى] يسترفدِ القوم أرْفِدِ	طرفة	٣/٨٦
كَرِّرْ على السمع مِنّي أيها الحادِي	ذكرَ المنازلِ والأطلال والنادِي	-	٣/٦٤
يا حبّ ليلى لا تَغَيَّرْ وازْدَدِ	وانمُ كما يَنمُو الخضابُ في اليدِ	-	٣/٤٤
وملكت ما بين العراق ويثرب	مُلْكاً أجار لمسلم ومعاهِدِ	الرّماح بن أبرد بن ثوبان، ابن ميادة	٣/١٦٠
قافية الراء			
فلا والعادياتِ غَداةَ جَمْعٍ	بأيديها إذا سطع الغُبَارُ	الغزنويّ	٣/٣٧٨
وإنّي لتعروني لِذِكْراكِ هِزَّةٌ	كما انتقضَ العصفورُ بَلَّلَهُ القَطْرُ	أبو صخر الهذلي	٣/٢٠٢
سيبقى ما في مضمر القلب والحشا	سريرةُ ودٍّ يومَ تُبلى السرائِرُ	الأحوص بن محمدالأنصاري	٣/١٧٤
ألا يا اَسْلَمِي يا دَارَ ميّ على البلى	ولا زال منهلاً بِجَرْعائك القطرُ	ذو الرمة	٣/١٤٥
كَفُوفَةِ الظُّفر تَخفى من حقارتها	ومثلها في سواد العين مَشْهُورُ	المخزومي	٣/٨٧
عباراتنا شتّى وحسنُك واحدٌ	وكلّ إلى ذاك الجمال يُشِيرُ	-	٢/٣٠٢
أنْدَى على الأكبادِ من قطر النَّدَى	وألذّ في الأجفان من سِنَةِ الكرى	-	١/٩٧
أثنى على نفسِهِ سُبْحانَهُ بثُبُو	تِ المدْحِ والسَّلْبِ لما استفتَح السُّوَرا	أبو شامة المقدسي	١/٢٦٩
والأمْرُ شرط الندا التعليلُ والقسم الا	دعا حروف التّهجي استفهِمِ الخبرا		
قرعتُ ظنابيبَ الهوى يوم عالجٍ	ويوم اللّوى حتى قَسَرْتُ الهوى قسْرا	ابن الأعرابي	٢/٤٩٣
إذا الوحشُ ضمَّ الوحشَ في ظُلَلاتِها	سواقطُ من حرّ وقد كان أظهرا	النابغة الجعدي	٣/٥٩
لا أرَى الموتَ يسبِقُ الموت شيءٌ	نغّص الموتُ ذا الغنى والفقيرا	سواد بن عدي	٣/٦١، ٧٥

البيت		الراوي	ج/ص
بلغنـا السمـاء مجدنـا وجـدودنـا	وإنـا لنرجُـو فوق ذلـك مَـظهَـرا	النابغة الجعدي، عبد الله بن قيس	١٢٩/٣
عـلى لاجِـبٍ لا يُـهْـتَـدَى بـمـنـارِه	إذا سافـه العَـودُ النباطيُّ جـرجَـرَا	امرؤ القيس	٤٥٠/٣
مَنْ تَلْقَ مِنْهم تَقُـل لاقيْتُ سيِّـدَهُمْ	مِثْلَ النُّجُومِ التي يُهـدَى بها السَّاري	الحماسي	١٤٩/٤
فَـحَطَّ في عَـلْقَـى وفـي مُـكُـورِ	بـيـن تـواري الـشـمس والـذُّرُورِ	رؤبة بن العجاج	٣٨٧/٢
أنـا أبـو النجم وشِعْـرِي شِعْـرِي	لـله دري مـا يـجـن صـدري	الفضل بن قدامة ابن عبيد	٣٥٤/٢، ٤٩٦
آيـةٌ فـي الجمـالِ ليس لـه فـي الـ	ـحسن شِبْـهٌ ومـا لـه من نَـظِيـر	—	٣٦٣/١

قافية السين

البيت		الراوي	ج/ص
لـمـا مـررتُ بـالـدَّيْـرَيْـن أَرّقَـنـي	صَوْتُ الدَّجـاجِ وقَرْعٌ بـالنَّواقِيس	جرير	٩٤/٣
كـابن اللبـون إذا مـا لـزّ في قـرن	لم يَسْتَطِعْ صَوْلَـةَ البُزْلِ القناعِيسِ	جرير	٢٥/٣

قافية الزاي

البيت		الراوي	ج/ص
وَهُـنَّ وُقـوفٌ يَـنْـتَـظِرْنَ قـضَـاءَهُ	بضـاحي عداةٍ أمـرُه وهـو ضـامِـزُ	الشماخ	٢٢٦/٤

قافية الصاد

البيت		الراوي	ج/ص
كُلُوا فـي بعضِ بـطنكـم تعِفّـوا	فـإنّ زمـانـكـمْ زمـنٌ خَـمِـيصُ	—	٩/٣

قافية الطاء

البيت		الراوي	ج/ص
حـتـى إذا كـاد الظـلام يَـخْـتَـلِطْ	جاءوا بِمَـذْقٍ هـل رأيت الـذئب قطّ	العجاج	٤٣٦/٢

قافية العين

البيت		الراوي	ج/ص
إذا انصرفتْ نفسِي عنِ الشّيءِ لم تَكَدْ	إليـه بوجـهٍ آخر الـدَّهْـرِ تَـرْجِـعُ	—	٣٨٦/٢
أخـذنـا بـآفـاقِ الـسـمـاء عـليكـم	لنـا قمـراهـا والنجـوم الـطوالـعُ	الفرزدق	٣٧٧/٣، ٣٧٩
وكـأنَّ الـنـجـومَ بـيـن دُجـاه	سُـنَـن لاحَ بـيـنـهـنّ ابـتـداعُ	—	٤٧٢/٣
وكم في كتـابِ الله من كـل مُـوجَـزٍ	يَـدُورُ على المعنى وعنـه يُمـاصِـعُ	—	٥٠٦/٣
لَقَـدْ جَمَـعَ الاسمُ المحـامدَ كلَّهـا	مَقـاسيمهـا مجمـوعـة والمشـايـعُ		
يـقـول فيسمـع ويـمشي فيسـرعُ	ويضـرب في ذات الإلـه فـيـوجـع	أبو تمام، حبيب ابن أوس الطائي	٢٤٤/٤
إذا المرء لم يَغْشَ الكريهـةَ أَوْشَكَتْ	حِبـالُ الهُـوَيْنَى بـالفتى أن تَقَـطَّعَـا	الكلحبة اليربوعي	٦٠/٣

البيت	الراوي	ج/ص

قافية الفاء

البيت	الراوي	ج/ص
يا صارفاً عني المـ ـــــودّة والزمان له صروفْ	الحريري	١٦٤/١
ومعنِّفي في فضح مَنْ ـــ جاوزْتُ تعنيف العسوفْ		
لا تلْحِني فيما أتيْـ ـــتُ فإنني بهم عروفْ		
ولقد نزلتُ بهم فلمْ ـــ أرَهُمْ يراعونَ الضيوفْ		
وبلوتُهُمْ فوجدتُهُمْ ـــ لمّا سَبَكْتُهُم زيوفْ		
قلنا لها قفي [لنا] فقالت قاف ـــ لا تحسبينا قد نسينا الايجاف	الوليد بن عقبة	٢٦٢/١، ١٩٠/٣
كانَتْ هي الوَسَط الممنوعَ فاستلبتْ ـــ ما حوْلها الخيلُ حتى أصبحتْ طَرَفَا	أبو تمام حبيب ابن أوس	١٨٧/٣

قافية القاف

البيت	الراوي	ج/ص
ما كان ضرَّكَ لو مَنَنْتَ وربَّما ـــ مَنَّ الفَتى وهو المُغِيظُ المحنَقُ	قتيلة بنت الحارث	٤٢٤/١
وقد صارت الأجفان قَرْحَى من البكا ـــ وصار بَهاراً في الخدودِ الشقائِقُ	المتنبي	٧٢/٣
إنَّ لنا قلائصاً حقائقا ـــ مستوثقات لو يجدن سائقا	العجاج بن رؤبة	٣٩٦/١
فما يوجِع الحرمان من كَفّ حازِمٍ ـــ كما يوجع الحرمانُ من كَفّ رازقِ	ـ	٤٣٩/٣
وماذا يَقولُ القائلون إذا بَدَا ـــ جَمَالُ خطابٍ فَاتَ فَهْمَ الخلائقِ	ـ	٢٩٣/٣
يا مُطْربي بحديثِ مَنْ سَكَن الغضى ـــ هِجْت الهوى وقدحت فيَّ حُراقِ	ـ	٦٤/٣
كَرِّرْ حديثك يا مهيّج لوعتي ـــ إنّ الحديث عن الحبيب تلاقِ		
صبراً أمام إن شر باق ـــ وقامت الحرب بنا على ساق	ـ	٢١٢/٢

قافية الكاف

البيت	الراوي	ج/ص
ظلمناك في تشبيه صدغيك بالمسك ـــ وقاعدة التشبيه نقصانُ ما يحكى	المعرّي	٤٧٦/٣

قافية اللام

البيت	الراوي	ج/ص
يَزيدُ على طولِ التأمُّل بهجةً ـــ كأن العيونَ الناظراتِ صياقِلُ	ـ	٩٧/١
ما أقدر الله أن يُدْني على شَحَطٍ ـــ من دَارُه الحزْنُ مِمّن داره صُولُ	حنذج بن حنذج المري	٤٢٧/٢
ما كنتُ زَوّاراً ولكن ذا الهوى ـــ إلى حيث يهوَى القلبُ تهوى بهِ الرِّجلُ	ـ	٧٠/٣
أقادت بنو مروان ظلماً دماءنا ـــ وفي الله إن لم تُنْصِفُوا حكمٌ عَدْلٌ	أبو الخطارالكلبي	٤٩٦/٣
وإن تجد عَيْباً فَسُدَّ الخَلَلا ـــ فَجَلَّ من لا فيه عَيْبٌ وعَلا	ـ	٣٨١/٤
تلك المكارم لا قعبانِ مِنْ لَبَنٍ ـــ شِيبَا بماءٍ فعادا بَعْدُ أبوالا	أمية	٣٧٦/٣
بدأت باسم الله في النظم أولاً ـــ تبارك رحمانا رحيماً وموئلا	الشاطبي	٨٤/٣

البيت		الـراوي	ج/ص
وفتيـة فـي مجـلس وجـوهـهـم	ريحـانهم، قـد عـدمـوا التثقيـلا	أبو نواس	٢٤٣/٢
﴿دانـيـة عـلـيـهـمـو ظـلالـهـا	وَذُلِّلَتْ قُطوفُـهـا تـذلـيـلا﴾		
ومـا نـزلت ﴿كَـلَّا﴾ بيثـربَ فـاعلمنْ	ولم تأت في القرآن في نصفه الأعلى	عبد العزيز الديريني	٥٢٠/١
كن واحـدٌ عَيْهَقٌ اثنانِ ثـلاثة ضـا	دُ الـطاء أربعـةٌ والسين خمسٌ عـلا	–	٢٥٦/١
والـراءُ سِتٌّ وسبـعُ الحـاءُ آلُ وَدَج	وميمـهـا سبـعُ عشـرٍ تمّ واكتمـلا		
استغنِ مـا أغنـاك ربّـك بـالـغنى	وإذا تُصِبْـكَ خصـاصـةٌ فتجمَّـلِ	–	١٨١/٤
لا يُصْلِحُ النَّفْسَ إن كـانت مصـرّفـةً	إلا الـتنقـلُ من حـال إلى حـالِ	–	٣٨٠/٣
يـا مُـفْـرَداً بـالحُسْنِ والـشَّكْـلِ	مَـنْ دَلَّ عَيْـنـيـكَ عـلى قَـتْـلِي	–	٣٢٩/٣
البَـدْرُ من شمسِ الضُّحَى نُـورُهُ	والشَّمس مـن نـورِكَ تَشْـتَمْـلِي		
يَسْقُـونَ مَنْ وَرَدَ البـريصَ عـليهـمُ	بَـرَدَى يُصَفَّقُ بـالـرَّحيقِ السَّلْسَـلِ	حسّان	٢٢٢/٣
كـأنَّ بـلادَ الله وهي عـريـضَـةٌ	على الخائفِ المَظْلُوم كِفَّةُ حَابِـلِ	عبد الله بن الحجاج	١٨٦/٣
حَـلَفتُ لـهـا بـالله حَـلْفَـةَ فـاجِـرٍ	لَنَاموا فما إنْ [مِنْ] حَديثٍ ولا صَالِ	امرؤ القيس	١٥٢/٣، ٢٦٦/٤
فقـولا لأهـلِ المَكَّتَيْنِ تحـاشـدوا	وسِيـروا إلى آطامِ يَثْـرِبَ والنخلِ	–	٩٣/٣
أصـاحِ تَـرَى بَـرْقـاً أريـكَ وَميضَـهُ	كَلَمْـعِ اليَـدَيْـنِ في حَبِيٍّ مكـلَّلِ	امرؤ القيس	٩٣/٣
قِفَـا نَبْـكِ من ذكـرى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ	بِسِقْطِ اللِّوى بَيْنَ الـدَّخُولِ فَحَوْمَلِ	امرؤ القيس	٩٣/٣
وَلَيْسَ بِـذِي رُمْـحٍ فَيَـطْعَنُني بـه	ولـيس بِـذِي سَيْـفٍ وليس بِـنَبَّـالِ	امرؤ القيس	٨٦/٣
فـإنْ تَـفُـقِ الأنـامَ وأنْـتَ مِـنْـهُـمْ	فـإنَّ المسـكَ بعضُ دَمِ الـغـزالِ	المتنبي	٤٣/٣
كـأن خُصْـيَـيْـهِ من الـتـدلـدلِ	ظَـرفُ عجُـوزٍ فيـهِ ثنْتَـا حـنظلِ	شمّاء الهذلية	١٩/٣
وَبَـيْضَـةُ خِـدْرٍ لا يُـرام خِبـاؤهـا	تمتّعتُ مِنْ لَهْـوٍ بهـا غيـرَ مُعْجَلِ	امرؤ القيس	٤١٨/٢
قافية الميم			
أبَى دَهْـرُنا إسعـافنا في نُفُـوسِنـا	وأسْـعَـفَـنَـا فـيـمَـنْ نُـحِبُّ ونُـكْـرِمُ	–	٤٦٢/٣
فـقلتُ لـه نُـعمـاكَ فـيهـم أتِمَّـهـا	ودعْ أمـرنـا إن الـمـهـمّ الـمـقـدَّمُ		
فمـا للنَّوَى لا بـارك الله في النَّوى	وعَهْـدُ النَّـوى عِنـد الفـراقِ ذَمِيمُ	–	٦٣/٣
وبين أقـداحهم حـديث قـصيـرٌ	هـو سـحـرٌ، ومـا سـواه كـلامُ	–	١٠٨/١
إذا والـى صـديقُـك مـن تُعـادِي	فـقـد عـاداكَ وانـقـطع الـكـلامُ	–	٤٢٥/١
يـا أيـهـا الـنـاس اتّـقـوا رَبّكُـم	زلـزلـةُ الـسّـاعـة شيءٌ عـظيـمٌ	–	٢٤٤/٢
وَقَفْتَ ومـا في المـوتِ شَـكٌ لـواقفٍ	كـأنّكَ في جَفْنِ الـرَّدَى وهـو نـائِمُ	المتنبي	٥١٠/٣
وَنَـدْمـانٍ يَـزِيـدُ الـكـأسَ طيـبـاً	سُـقِيـتُ إذا تَـغَـوَّرَتِ الـنُّجُـومُ	–	١٧٢/٤

البيت		الراوي	ج/ص
....	خير الناس خلقاً وخيرهم قداما	—	٤/١٦٧
لنا الجَفَنَاتُ الغُرُّ يَلْمَعْنَ في الضُّحَى	وأسْيافُنا يَقْطُرْنَ مِنْ نَجْدةٍ دَمَا	حسان بن ثابت	٣/١٣٤، ٤١٧
رحل الظاعنون عنك وأبقَوْا	في حواشي الأحْشاءِ وجداً مُقيماً	الطرطوشي	٢/١١٣
قد وجدنا السَّلامَ بَرْداً سلاما	إذ وَجَدْنا النَّوى عذاباً أليما		
....	إذا طلعت شمس النهار فَسَلِّمي	أبو محجن الثقفي	٤/١٧٨
لَدَى أَسَدٍ شاكي السِّلاح مقذَّفٍ	له لِبدٌ أظفاره لم تقلَّمِ	زهير بن أبي سلمى	٣/٤٨٤
منها اثنتان وأربعون حلوبة	سوداً كخافية الغراب الأسحمِ	عنترة بن شداد	٣/٤٢٣
مَشَيْنَ كما اهْتَزَّتْ رِماحٌ تَسَفَّهَتْ	أعاليها مَرُّ الرياحِ النَّواسِمِ	—	٣/٤٢١
فَسَقَى دِيارَكَ غَيْرَ مُفْسِدها	صَوْبُ الغَمَامِ ودِيمَةٌ تَهْمِي	طرفة	٣/١٤٥
عَشِيَّةَ سَالَ المِرْبَدانِ كلاهُما	سَحابةَ موتٍ بالسُّيوفِ الصَّوارِمِ	الفرزدق	٣/٩٣
ودار لها بالرقمتين كأنها	مراجيع وشمٍ في نواشر معصمِ	زهير بن أبي سلمى	٣/٩٣
فَشَكَكْتُ بالرُّمْحِ الطويل ثيابَه	ليس الكريم على القَنا بمحَرَّمِ	عنترة	٢/٤١٨
أقول لهم بالشِّعْبِ إذ يأسِرونني	ألم تيأسوا أني ابن فارسِ زهدَمِ	سحيل بن وثيل اليربوعي	١/١٩٩

قافية النون

البيت		الراوي	ج/ص
وقلت لما حاولوا سلوتي	﴿هيهات هيهات لما تُوعدونْ﴾	—	٢/٢٤٢
وإن حلفت لا ينقضُ النَّأْيُ عَهْدَها	فَلَيْسَ لمخضوبِ البَنانِ يَمِينُ	—	٢/٣٨٢
وَلَمْ يَبْقَ سِوَى العُدْوا	نِ دِنَّاهُمْ كما دَانُوا	الفِنْد الزِّمانيّ	٢/٤٩٩
كَمْ مِنْ أب قَدْ علا بابنٍ ذُرا شَرَفٍ	كما عَلَت برسولِ الله عدنانُ	ابن الرومي	٣/٤٣
عَلَيْكَ بالنفس فاستكمل فضائلَها	فأَنْتَ بالنَّفْسِ لا بالجسم إنسان	—	٣/٤٧
ومَا إنْ طِبُّنَا جُبْنٌ ولكن	منايانا ودَوْلَةُ آخَرينا	فروة بن مسيك المراديّ	٤/١٩٤
إن شَرْخَ الشَّبابِ والشَّعَرِ الأسْـ	ـود ما لَمْ يعاصَ كانَ جُنُونا	حسّان بن ثابت	٣/١٩٩
سموت بالمجد يا ابن الأكرمين أباً	وأنت غيثُ الورَى لا زلت رَحمانا	شاعر اليمامة	٣/٧٧
كنا إذا ما أتانا صارخ فزعٌ	طاروا إليه زُرَافاتٍ ووحدانا	أنيف بن قريط	٣/٨
ونحن الكاتبون وقد أسأنا	فهبْنا لِلكرام الكاتبينا	—	
أناسٌ أعْرضوا عنَّا	بلا جُرْمٍ ولا مَغْنَى	—	١/٤٢٤
أساؤا ظَنَّهُمْ فينا	فهلَّا أحسنوا الظَّنَّا		١/٤٢٥
فإن عادوا لنا عُدْنا	وإنْ خانوا فما خُنَّا		
وإن كانوا قد استَغْنَوْا	فإنَّا عنهم أغنى		
وإن قالوا: ادْنُ مِنَّا بعْـ	ـدُ باعَدْنا من استدنى		

البيت	الـراوي	ج/ص
مَنْ يَفْعَـلِ الحَسَنـاتِ اللهُ يَشْكُـرُهـا وَالـشَّـرُّ بِـالشَّـرِّ عِـنْـدَ اللهِ مِـثْـلانِ	عبد الرحمٰن ابن حسان	٢٦١/٤
فما للنوى جدّ النوى قطع النوى كـذاك الـنـوى قـطـاعـة للقـرائـنِ	—	٦٤/٣
مـن تـحـلّى بـغـيـر مـاهـو فـيـه فـضـحـتـه شـواهـد الامتـحـانِ	—	٢٨٩/٢
وجـرى في السِّبـاق جـريـة سُكَّيْـ ـتٍ نفتـه الـجـيـادَ عـنـد الـرهـانِ		
قـالـوا خُـذِ العَيْن من كـلّ فقلت لهمْ في العين فضـلٌ ولكن نـاظـرالعينِ	—	١٠٤/١

قافيـة الهـاء

البيت	الـراوي	ج/ص
أنا الذي سمتني أُمي حيدَره كليث غاباتٍ كريه المنظَره أوفيهم بالصاع كيلَ السَّندَره	علي بن أبي طالب	٣٧١/٣
فَيَـا لَـكَ يـومـاً خَيْـرُهُ قبـل شَـرِّهِ تَـغَـيَّـبَ واشيـهِ وأقـصَـرَ عـاذِلُـهْ	جرير	٤٥٥/٣، ٤٥٦ح
الـرِّيـحُ تـبـكـي شَـجْـوهـا والـبَـرْقُ يَـلْـمَـعُ فـي غَـمَـامَـهْ	—	٢٠٣/٢
أَنِلْني بـالـذي استقـرضـتَ خـطًا وأَشْـهِـدْ مـعـشـراً قـد شـاهـدوه	الشافعي	١١٣/٢
فـإن الله خـلّاق الـبـرايـا عَـنَـتْ لـجـلال هـيبـتـه الـوجـوه		
يـقـول «إذا تـدايـنـتـم بـديـن إلى أجـلٍ مُـسَـمًى فـاكـتـبـوه»		
إذا رَضِـيَـتْ عَـلَـيَّ بنـو قُـشـيـرٍ لَـعَـمْـرُ اللهِ أعـجَـبَـنِي رِضَـاهـا	القحيف العقيلي	٢٥٠/٤
إذا مِتُّ فَـادْفِنِّي إلى جَنْبِ كَـرْمَـةٍ تُـرَوِّي عِـظامي بعـد مَوْتي عُـروقُهـا	أبو محجن الثقفي	١٧٨/٤
مشـائيم ليسـوا مصلحين عشيـرة ولا نـاعـبٍ إلا بشـؤم غـرابـهـا	الأحوص اليربوعي	٩٨/٤وح
والحـادثـاتُ وإن أصـابـك بؤسهـا فهـو الـذي أنبـاك كيف نـعيـمهـا	بعض حكماء الشعراء	
أَسَـامـيـاً لـم تَـزِدْهُ مـعـرفـةً وَإنَّـمـا لَـذَّةً ذَكَـرْنَـاهـا	أبو الطيب المتنبي	٥/٣
فـإمـا تـريـنـي ولـي لِـمَّـة فـإن الـحـوادث أودى بـهـا	الأعشى	٥١٣/٢
تَـرّاكُ أَمْـكِـنَـةٍ إذا لـم أَرْضَـهـا أو يَعْتلقْ بعضَ النفـوس حِمـامُهـا	لبيد بن ربيعة العامري	٣٨٦/٢
كـالبحـر والكـاف أَنّى ضِفتَ زائدة فيـه فـلا تـظُنّنهـا كـافَ تشبيـه	—	٤٧٧/٣

قافيـة اليـاء

البيت	الـراوي	ج/ص
تَـلُـفُّـهُ الأرواح والـسـمـي فـي دفءِ أرطـاةٍ، لـهـا حَنيٌّ	العجاج	٤٢٠/٣
هـذا، وكـم فـيـه مـن مـزايـا وفـي زوايـاه مـن خـبـايـا	—	٩٧/١
ويـطـمـع الحِبَـر في الـتـقـاضي فـيـكـشـف الـخُـبـر عـن قـضـايـا		
ولـو كـان عبـدُ الله مولًى هجـوتـه ولـكـن عـبـد الله مـولَـى مـوَالـيـا	الفرزدق	٤٢٤/١

بعونه تعالى انتهى فهرس القوافي
والأشعار ويليه فهرس الأمثال

٩ ـ فهرس الأمثال

بعونه تعالى انتهى فهرس الأمثال
ويليه فهرس أنواع الكتب على
حـروف المعجم

١٠ ـ فهرس أنواع الكتب على حروف المعجم

اسم الكتاب	ج/ص	اسم الكتاب	ج/ص

اسم الكتاب	ج/ص

اسم الكتاب	ج/ص

حرف الباء

اسم الكتاب ج/ص

حرف الثاء

حرف الجيم

حرف الحاء

حرف الدال

اسم الكتاب ج/ص

اسم الكتاب ج/ص

حرف الذال

حرف الزاي

حرف الظاء

حرف العين

حرف الغين

حرف الفاء

حرف القاف

حرف اللام

حرف النون

بعونه تعالى انتهى فهرس الكتب على
حروف المعجم ويليه
ثبت المصادر والمراجع

اا ـ ثبت المصادر والمراجع(*)

(أ)

- الآمدي، أبو القاسم الحسن بن بشر (٣٧٠ هـ)

ـ **المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم**. تصحيح وتعليق ف. كرنكو. القاهرة، مكـ. القدسي، تصوير دار الكتب العلمية ببيروت ١٤٠٢ هـ/١٩٨٢ م، ١مج، ١ج (طبع مع معجم الشعراء للمرزباني).

- ابتسام مرهون الصفار (معاصرة)

ـ **معجم الدراسات القرآنية**. الموصل، مطابع جامعة الموصل، ط١، ١٤٠٤ هـ/١٩٨٤ م. ١مج، ١ج.

- ابن أبي حاتم الرازي، عبدالرحمن بن محمد (٣٢٧ هـ).

ـ **الجرح والتعديل**. حيدر آباد ـ الهند، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، ط١، ١٣٧١ هـ، ٩مج، ٩ج.

ـ **علل الحديث**. تحقيق محبّ الدين الخطيب. بغداد، مكتبة المثنى. (طبعة مصوّرة عن طبعة القاهرة الأولى عام ١٣٤٣ هـ) ٣مج، ٢ج + الفهارس (وضعها يوسف المرعشلي وطبعت بدار المعرفة ببيروت عام ١٤٠٦ هـ).

ـ **المراسيل**. تحقيق شكر الله قوجاني. بيروت، مؤسّسة الرسالة. ط١، ١٣٩٧ هـ، ١مج، ١ج.

- ابن أبي داود السجستاني، أبو بكر عبدالله بن سليمان بن الأشعث (٣١٦ هـ).

ـ **المصاحف**. تحـ. آرثر جفري. القاهرة. المط. الرحمانية، ط١، ١٣٥٦ هـ/١٩٣٧ م، ١مج، ١ج.

- ابن أبي الدنيا، أبو بكر عبدالله بن محمد (٢٨١ هـ).

ـ **كتاب الشكر**. القاهرة، مطبعة المنار، ط١، ١٣٤٩ هـ ١مج، ١ج.

(*) رتّبنا المصادر والمراجع حسب الترتيب الأبجدي لأسماء المؤلفين.

الاختصارات: (ط) يعني طبعة، (ج) يعني جزء، (مج) يعني مجلّد.

- **كتاب الصمت وحفظ اللسان**. تحقيق فاروق حمادة. بيروت، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ/١٩٨٦ م، ١مج، ١ج.

● ابن أبي شيبة، عبدالله بن محمد (٢٣٥ هـ).

- **المصنَّف**. تصحيح عامر عمر الأعظمي. حيدر آباد ـ الهند، نشر السيّد علي يوسف صاحب مطبعة قريب. الطبعة الأولى. ١٣٨٦ هـ، ١٤مج، ١٤ج.

● ابن الأثير الجزري، أبو الحسن علي بن محمد (٦٣٠ هـ).

- **أسد الغابة في معرفة الصحابة**. القاهرة. المطبعة الوهبية، ط١، ١٢٨٦ هـ، ٥مج، ٥ج.
- **الكامل في التاريخ**. بيروت، دار الكتاب العربي (طبعة مصورة) ٩مج + الفهارس.
- **اللباب في تهذيب الأنساب**. بيروت. دار صادر، ١٤٠٠ هـ ٣مج، ٣ج.

● ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات، المبارك بن محمد (٦٠٦ هـ).

- **جامع الأصول في أحاديث الرسول**. تحقيق عبدالقادر الأرنؤوط، دمشق، مكتبة الحلواني، ط١، ١٣٨٩ هـ، ١٣مج (١١ج + ٢ج فهارس).
- **النهاية في غريب الحديث والأثر**. تحقيق محمود محمد الطناحي، القاهرة مطبعة عيسى الحلبي، ط١، ١٣٨٥ هـ، ٥مج، ٥ج.

● ابن إسحاق، محمد المطّلبي (١٥١ هـ).

- **السِيَر والمغازي**. تحقيق سهيل زكّار. بيروت. دار الفكر، ط١، ١٣٩٨ هـ، ١مج، ١ج.

● ابن الأنباري، أبو البركات، كمال الدين عبدالرحمٰن بن محمد (٥٧٧ هـ).

- **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصرّيين والكوفيّين**. (ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف) تحـ. محمد محيي الدين عبدالحميد، القاهرة، مط. الاستقامة، ١٣٦٤ هـ/١٩٤٥ م، ٢مج، ٢ج.

- **البيان في غريب إعراب القرآن**. تحـ. طٰه عبدالحميد طٰه. القاهرة. الهيئة المصرية العامة للكتاب. ط١، ١٣٨٩ هـ/١٩٦٩ م، ٢مج، ٢ج.

● ابن الأنباري، محمد بن القاسم بن بشار (٣٢٨ هـ).

- **إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عزّ وجل**. تحـ. محيي الدين رمضان. دمشق، مجمع اللغة العربية، ط١، ١٣٩٠ هـ/١٩٧١ م، ٢مج، ٢ج.
- **شرح ديوان المفضّليات**. بعناية شارل لايل. بيروت، مط. اليسوعيين ط١، ١٣٣١ هـ/١٩١٢ م، ١مج، ١ج.

● ابن إياس، محمد بن أحمد (٩٣٠ هـ).

- **بدائع الزهور في وقائع الدهور**. تحقيق محمد مصطفى، القاهرة، المكتبة الإسلامية لجمعية المستشرقين الألمان، ط٢، ١٣٨٠ هـ/١٩٦٠ م.

● ابن بشكوال، أبو القاسم خلف بن عبدالملك (٥٧٨ هـ).

- **الصِلَة**. القاهرة، الدار المصرية للتأليف والترجمة. ط١، ١٣٨٦ هـ/١٩٦٦ م، ٢مج، ٢ج.

● ابن بلبان الفارسي، الأمير علاء الدين علي بن بلبان (٧٣٩ هـ).

- **الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان**. تقديم وضبط كمال يوسف الحوت. بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٧ هـ/١٩٨٧ م، ٧مج، ١٠ج.

● ابن تغري بردي، أبو المحاسن، يوسف بن تغري بردي (٨٧٤ هـ).

- **المنهل الصافي**.

- **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**. القاهرة. دار الكتب. ١٩٢٩ - ١٩٧٢ م، ١٦مج، ١٦ج.

● ابن الجارود النيسابوري، أبو محمد عبدالله بن علي (٣٠٧ هـ).

- **المنتقى**. تحقيق عبدالله هاشم اليماني. باكستان. لاهور، مطابع الأشرف، ط١، ١٤٠٣ هـ، ١مج، ١ج.

● ابن الجزري، شمس الدين محمد بن محمد بن محمد (٨٣٣ هـ).

- **تحبير التيسير (في قراءات الأئمة العشر)**. بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٤ هـ/١٩٨٣ م، ١ج.
- **تقريب النشر في القراءات العشر**. تحـ. إبراهيم عطوة عوض، القاهرة، مط. مصطفى البابي الحلبي، ط١، ١٣٨١ هـ/١٩٦١ م، ١مج، ١ج.
- **غاية النهاية في طبقات القراء**. تحقيق برجشتراسر. القاهرة، مكتبة الخانجي، ط١، ١٣٥٢ هـ/١٩٣٢ م، ٢مج، ٢ج.
- **النشر في القراءات العشر**. تصحيح علي محمد الضبّاع. القاهرة، المكـ. التجارية الكبرى، ط١، ١٣٥٩ هـ/١٩٤٠ م، ٢مج، ٢ج.

● ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني (٣٩٢ هـ).

- **الخصائص**. تحـ. محمد علي النجّار. القاهرة، دار الكتب المصرية. ط٢، ١٣٧١ هـ/١٩٥٢ م، ٣مج، ٣ج.
- **سِرّ صناعة الإعراب**. تحـ. حسن هنداوي. دمشق، دار القلم، ط١، ١٤٠٥ هـ/١٩٨٥ م، ٢مج، ٢ج.
- **المُبْهِج في تفسير أسماء شعراء ديوان الحماسة**. بيروت، دار الكتاب العربي، ط٢، ١٤٠٣ هـ/١٩٨٣ م، ١ج.
- **المُحْتَسَب في تبيين وُجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**. تحـ. علي النجدي ناصف وعبدالفتاح إسماعيل شلبي. القاهرة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ط١، ١٣٨٩ هـ/١٩٦٩ م، ٢مج، ٢ج.

● ابن الجوزي. عبدالرحمن بن علي (٥٩٧ هـ).

- **زاد المسير في علم التفسير**. تحـ محمد زهير الشاويش. بيروت، المكتب الإسلامي، ط١، ١٣٨٤ هـ/١٩٦٤ م، ٩مج، ٩ج.

- **صفة الصفوة**. تحقيق محمود فاخوري. حلب، دار الوعي، ط١ ١٣٨٩ هـ/١٩٦٩ م، ٤مج، ٤ج.
- **العلل المتناهية في الأحاديث الواهية**. تقديم وضبط خليل الميس. بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٣ هـ، ٢مج، ٢ج.
- **فنون الأفنان في عيون علوم القرآن**. تحـ. حسن ضياء الدين عتر. بيروت، دار البشائر الإسلامية، ط١، ١٤٠٨ هـ/١٩٨٧ م، ١مج، ١ج.
- **نواسخ القرآن**. تحـ. محمد أشرف علي الملباري. المدينة المنورة، الجامعة الإسلامية، ط١، ١٤٠٤ هـ/١٩٨٤ م، ١مج، ١ج.
- **الموضوعات**. تحقيق عبدالرحمن محمد عثمان. المدينة المنورة، المكتبة السلفية، الطبعة الأولى ١٣٨٦ هـ/١٩٦٩ م، ٣مج، ٣ج.
- **نزهة الأعين النواظر في علم الوجوه والنظائر**. تحـ. محمد عبد الكريم كاظم الراضي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٤ هـ/١٩٨٤ م، ١مج، ١ج.

● ابن حبّان البُستي، محمد (٣٥٤ هـ).
- **صحيح ابن حبان**. بترتيب الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (٧٣٩ هـ). تحقيق شعيب الأرنؤوط وحسين أسد. بيروت مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٤ هـ، المجلد الأول (وهو ما صدر منه).
- **كتاب المجروحين من المحدّثين والضعفاء والمتروكين**. تحقيق محمود إبراهيم زايد. حلب، دار الوعي، ط١، ١٣٩٦ هـ، ٣مج، ٣ج.
- **مشاهير علماء الأمصار**. تحقيق م. فلايشهمر. بيروت، المعهد الألماني، ط١، ١٣٧٩ هـ/١٩٥٩ م، ١مج، ١ج.

● ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي (٨٥٢ هـ).
- **الإصابة في تمييز الصحابة**. القاهرة، المكتبة التجارية الكبرى، ١٣٥٩ هـ/١٩٣٩ م، ٤مج، ٤ج (وبأسفله الاستيعاب لابن عبدالبرّ).
- **إنباء الغمر بأنباء العمر** حيدر آباد ـ الهند، دائرة المعارف العثمانية، ط١، ١٣٨٧ هـ/١٩٦٧ م، ٥مج، ٩ج.
- **تبصير المنتبه بتحرير المشتبه للذهبي**. تحقيق علي محمد البجاوي القاهرة، سلسلة تراثنا، المؤسسة المصرية العامة للتأليف، ط١، ١٣٨٣ هـ، ٤مج، ٤ج.
- **تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة**. حيدر آباد الهند، ط١، ١٣٢٤ هـ، ١مج، ١ج.
- **تقريب التهذيب**. تحقيق محمد عَوَّامَة. حلب، دار الرشيد، ط١، ١٤٠٦ هـ/١٩٨٦ م، ١مج، ١ج (من القطع الكبير).
- **التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير**. تحقيق ونشر عبدالله هاشم اليماني المدني، المدينة المنورة، ط١، ١٣٨٤ هـ، ٣مج، ٤ج + الفهارس (وضعها يوسف المرعشلي وطبعت بدار المعرفة في بيروت عام ١٤٠٦ هـ).
- **تهذيب التهذيب**. حيدر آباد ـ الهند، دائرة المعارف العثمانية، ط١، ١٣٢٥ ـ ١٣٢٧ هـ، ١٢مج، ١٢ج.
- **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**. حيدر آباد ـ الهند. دائرة المعارف العثمانية، ط١، ١٣٤٩ ـ ١٣٥٠ هـ، ٤مج، ٤ج.

- **الرحمة الغيثية بالترجمة الليثية**. مصر، المطبعة الأميرية ببولاق. ط١، ١٣٠١ هـ، ١ج (ومعه: توالي التأسيس بمعالي ابن إدريس).
- **فتح الباري شرح صحيح البخاري**. تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، ومحب الدين الخطيب. القاهرة، المطبعة السلفية، ط١، ١٣٧٩ هـ، ١٤مج، (مقدمة + ١٣ج).
- **لسان الميزان**. تصحيح أمير الحسن النعماني. وأبو بكر الحضرمي، حيدر آباد ـ الهند، دائرة المعارف العثمانية، ط١، ١٣٢٩ ـ ١٣٣١ هـ، ٧مج، ٧ج.
- **المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية**. تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي الكويت، وزارة الأوقاف، ط١، ١٣٩٢ هـ، ٤مج، ٤ج.
- **النكت الظراف على الأطراف**. تحقيق عبدالصمد شرف الدين. بومباي ـ الهند، الدار القيّمة (طبع بأسفل تحفة الأشراف للمِزّي) ط١، ١٣٨٤ هـ، ١٤مج، ١٤ج.

● ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد (٤٥٦ هـ).

- **المحلّى بالآثار في شرح المجلّى بالاختصار**. القاهرة، مطبعة النهضة. ط١، ١٣٤٧ هـ، ٨مج، ١١ج.

● ابن خالويه: الحسين بن أحمد بن حمدان (٣٧٠ هـ).

- **إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم**. القاهرة. مط. دار الكتب، ط١، ١٣٦٠ هـ/١٩٤١ م، ١مج، ١ج.
- **مختصر في شواذ القرآن (من كتاب البديع)**. تحـ. ج برجستراسر سلسلة النشرات الإسلامية (٧). القاهرة: المط. الرحمانية، ط١، ١٣٥٣ هـ/١٩٣٤ م، ١مج، ١ج.

● ابن خزيمة، أبو بكر محمد بن إسحاق (٣١١ هـ).

- **صحيح ابن خزيمة**. تحقيق محمد مصطفى الأعظمي، بيروت، المكتب الإسلامي، ط١، ١٣٩١ ـ ١٣٩٩ هـ، ٤مج، ٤ج (وهو ما عثر عليه محقّقه، وينتهي عند باب إباحة العمرة قبل الحج، من كتاب الحج).

● ابن خلّكان، أبو العباس، أحمد بن محمد (٦٨١ هـ).

- **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**. تحقيق إحسان عبّاس. بيروت، دار صادر، ٨مج، ٨ج.

● ابن رافع السلّامي، تقي الدين، أبو المعالي محمد بن رافع (٧٧٤ هـ).

- **الوفيات**. تحقيق صالح مهدي عبّاس. بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٢ هـ، ٢مج، ٢ج.

● ابن رجب الحنبلي، زين الدين أبو الفرج عبدالرحمن (٧٩٥ هـ).

- **كتاب الذيل على طبقات الحنابلة**. القاهرة، مطبعة السنّة المحمّدية، ط١، ١٣٧٢ هـ، ٢مج، ٢ج.

● ابن رشيق القيرواني، أبو علي الحسن بن رشيق (٤٥٦ هـ).

- **العُمْدَة في محاسن الشعر وآدابه**. تحـ. محمد قرقزان. بيروت، دار المعرفة. ط١، ١٤٠٨ هـ/١٩٨٨ م، ٢مج، ٢ج.

● ابن الزِبَعْرَى، عبدالله بن الزبَعْرَى بن قيس (١٥ هـ).
- **شعره.** تحـ. يحيى الجبوري. بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠١ هـ/١٩٨١ م، ١ج.

● ابن زنجلة، أبو زرعة عبدالرحمٰن بن محمد (ق ٤ هـ).
- **حُجّة القراءات.** تحـ. سعيد الأفغاني. بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٤، ١٤٠٤ هـ/١٩٨٤ م، ١مج، ١ج.

● ابن السرّاج، أبو بكر محمد بن سهل (٣١٦ هـ).
- **الأصول في النحو.** تحـ. عبدالحسين الفتلي. بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٥ هـ/١٩٨٥ م، ٣مج، ٣ج.

● ابن سعد، أبو عبدالله محمد (٢٣٠ هـ).
- **الطبقات الكبرى.** تحقيق إحسان عبّاس. بيروت دار صادر، ١٣٨٠ هـ، ٩مج (٨ج + فهارس).

● ابن السنّي، أبو بكر أحمد بن محمد بن إسحاق الدينوري (٣٦٤ هـ).
- **عمل اليوم والليلة.** تحقيق عبدالقادر أحمد عطا. بيروت، دار المعرفة ١٣٩٩ هـ/١٩٧٩ (مصوّر بالأوفست عن طبعة القاهرة): ١مج، ١ج.

● ابن شاكر الكتبي (انظر الكتبي).

● ابن شاهين: أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان (٣٨٥ هـ).
- **تاريخ أسماء الثقات.** تحقيق صبحي السامرائي. الكويت، الدار السلفية، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ/١٩٨٤ م، ١ج.

● ابن الشجري، أبو السعادات هبة الله بن علي (٥٤٢ هـ).
- **الأمالي الشجرية.** الهند، حيدر آباد، دائرة المعارف العثمانية ط١، ١٣٤٩ هـ/١٩٣٠ م، ٢مج، ٢ج.
- **ما لم يُنْشَر من الأمالي الشجرية.** تحـ. حاتم صالح الضامن. بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٥ هـ/١٩٨٥ م، ١ج. ١٧٦ ص.

● ابن الصلاح، تقي الدين أبو عمرو عثمان بن عبدالرحمٰن الشهرزوري (٦٤٣ هـ).
- **فتاوَى ومسائل ابن الصلاح (في التفسير والحديث والأصول والفقه)** تحـ. عبدالمعطي أمين قلعجي. بيروت، دار المعرفة، ط١، ١٤٠٦ هـ/١٩٨٦ م ٢مج، ٢ج.
- **مقدمة في علوم الحديث.** تحقيق نور الدين عتر. المدينة المنورة، المكتبة العلمية. الطبعة الثانية ١٣٩٢ هـ/١٩٧٢ م، ١مج، ١ج.

● ابن الضريس، أبو عبدالله محمد بن أيوب البجلي (٢٩٤ هـ).
- **فضائل القرآن وما أُنزِل بمكة وما أُنزل بالمدينة.** تحـ. غزوة بدر. دمشق، دار الفكر، ط١، ١٤٠٦ هـ/١٩٨٦ م، ١مج، ١ج.

- ابن عبدالبر، يوسف بن عبدالله القرطبي (٤٦٣ هـ).

- **الاستذكار لمذاهب فقهاء الأمصار**. تحقيق علي النجدي ناصف. القاهرة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث. ط١، ١٣٩٠ هـ، (توفر لنا مجلّدان منه، ولا يزال يصدر في القاهرة).
- **الاستيعاب في معرفة الأصحاب**. (طُبع بأسفل صفحات الإصابة لابن حجر) بيروت، دار الكتاب العربي. (طبعة مصوّرة عن طبعة القاهرة عام ١٣٥٩ هـ)، ٤مج، ٤ج.
- **الإنباه على قبائل الرواة**. تحقيق إبراهيم الأبياري. بيروت، دار الكتاب العربي. الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ/١٩٨٥ م، ١ج.
- **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**. تحقيق مصطفى بن أحمد العلوي ومحمد عبدالكبير البكري. المغرب، وزارة عموم الأوقاف الطبعة الثانية ١٤٠٢ هـ/١٩٨٢ م، (كان بحوزتنا منه عشر أجزاء أثناء التحقيق).
- **القصد والأمم في التعريف بأصول أنساب العرب والعجم** تحقيق إبراهيم الأبياري. بيروت، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى. ١٤٠٥ هـ/١٩٨٥ م ١ج.

- ابن عبدالحكم، أبو القاسم عبدالرحمن بن عبدالله بن عبدالحكم (٢٥٧ هـ).

- **فتوح مصر وأخبارها**. ليدن، مطبعة بريل، الطبعة الأولى ١٩٢٠ م ١مج، ١ج.

- ابن عبدالسلام = العزّ بن عبدالسلام.

- ابن عدي. عبدالله بن عدي الجرجاني أبو أحمد (٣٦٥ هـ).

- **الكامل في ضعفاء الرجال**. بيروت، دار الفكر، ط١، ١٤٠٤ هـ. ٨مج (٧ج + فهارس).

- ابن العربي، القاضي أبو بكر محمد بن عبدالله بن محمد (٥٤٣ هـ).

- **أحكام القرآن**. تحـ. علي محمد البجاوي. القاهرة، مط دار إحياء الكتب العربية. ط٣، ١٣٩٢ هـ/١٩٧٢ م، ٤مج، ٤ج.
- **شرح الجامع الصحيح للترمذي - أو - عارضة الأحوذي في شرح كتاب أبي عيسى، محمد بن عيسى الترمذي**. القاهرة، المطبعة المصرية، ط١، ١٣٥٠ هـ، ٧مج، ١٣ج.

- ابن عطية، عبدالحق بن عطية المحاربي الأندلسي (٥٤١ هـ).

- **المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**. تحـ. أحمد صادق الملاّح. القاهرة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية. ط١، ١٣٩٤ هـ/١٩٧٤ م، ٢مج، ٢ج (وهو ما صدر منه).

- ابن العماد الحنبلي، أبو الفلاح عبدالحي (١٠٨٩ هـ).

- **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**. القاهرة، مكتبة المقدسي، ط١، ١٣٧٠ - ١٣٧١ هـ، ٤مج، ٨ج.

- ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (٣٩٥ هـ).

- **الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها**. تصحيح محبّ الدين الخطيب. القاهرة، المكـ. السلفية، ط١، ١٣٢٨ هـ/١٩١٠ م، ١مج، ١ج.

- **مجمل اللغة**. تحـ. زهير عبدالمحسن سلطان. بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٤ هـ/١٩٨٤ م، ٢مج، ٤ج.
- **معجم مقاييس اللغة**. تحـ. عبدالسلام محمد هارون. القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، ط١، ١٣٦٦ هـ/١٩٤٧ م، ٦مج، ٦ج.

● ابن الفرات.

- **تاريخ ابن الفرات**.

● ابن فرحون اليَعْمُري المالكي، برهان الدين إبراهيم بن علي (٧٩٩ هـ).

- **الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب**. القاهرة، مطبعة السعادة، ط١، ١٣٢٩ هـ، ١مج، ١ج (وبهامشه نيل الابتهاج بتطريز الديباج لأحمد بابا التمبكتي).

● ابن الفرضي، أبو الوليد عبد الله بن محمد (٤٠٣ هـ).

- **تاريخ علماء الأندلس**. القاهرة، الدار المصرية للتأليف والترجمة. ط١، ١٣٨٦ هـ/١٩٦٦ م، ١مج، ١ج.

● ابن فهد المكي، محمد بن فهد المكي (٨٧١ هـ).

- **لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ**. تعليق محمد زاهد الكوثري، دمشق ط١، ١٣٤٧ هـ/١٩٢٧ م، ١مج، ١ج (طبع ملحقاً بتذكرة الحفاظ للذهبي ومعه ذَيْلَيْ التذكرة للحسيني، والسيوطي).

● ابن قاضي شهبة، أبو بكر بن أحمد بن محمد (٨٥١ هـ).

- **تاريخ ابن قاضي شهبة**. تحـ. عدنان درويش. دمشق المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية. ١٣٩٥ هـ/١٩٧٧ م، (وهو الجزء من المخطوط ويتضمن حوادث السنوات ٧٨١ ـ ٨٠٠ هـ).
- **طبقات الشافعية**. تصحيح عبدالعليم خان. بيروت، دار الندوة الجديدة، ط١، ١٤٠٧ هـ/١٩٨٧ م، ٢مج، ٢ج.

● ابن قتيبة، أبو محمد عبدالله بن مسلم (٢٧٦ هـ).

- **تأويل مشكل القرآن**. تحـ. السيّد أحمد صقر. القاهرة. دار التراث ط٢، ١٣٩٣ هـ/١٩٧٣ م، ١مج، ١ج.
- **تفسير غريب القرآن**. تحـ. السيد أحمد صقر. القاهرة. مط. عيسى البابي الحلبي، ط١، ١٣٧٨ هـ/١٩٥٨ م، ١مج، ١ج.
- **الشعراء والشعراء (أو طبقات الشعراء)**. تحـ. مفيد قميحة، مراجعة نعيم زرزور. بيروت، دار الكتب العلمية، ط٢، ١٤٠٥ هـ/١٩٨٥ م، ١مج، ١ج.
- **المعارف**. تحقيق ثروت عكاشة. القاهرة، دار الكتب المصرية. ط١، ١٣٨٠ هـ/١٩٦٠م، ١مج، ١ج.

● ابن قدامة المقدسي، موفق الدين عبدالله بن أحمد (٦٢٠ هـ).

- **المغني**. الرياض، مكتبة الرياض الحديثة، ١٤٠١ هـ، ٩مج، ٩ج.

● ابن القيسراني، أبو الفضل محمد بن طاهر (٥٠٧ هـ).

- **كتاب الجمع بين رجال الصحيحين**. حيدر آباد ـ الهند، دائرة المعارف العثمانية، ط١، ١٣٢٣ هـ، ٢مج، ٢ج.

● ابن القيّم، محمد بن أبي بكر بن أيوب الزرعي الدمشقي (٧٥١ هـ).

- **تهذيب سنن أبي داود**. تحقيق أحمد محمد شاكر، ومحمد حامد الفقي. القاهرة، مطبعة أنصار السنة المحمدية، ط١، ١٣٦٨ هـ ٨مج، ٨ج (طبع مع مختصر المنذري ومعالم السنن للخطابي).
- **الفوائد المشوّق إلى علوم القرآن وعلم البيان**. بيروت. دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٢ هـ/١٩٨٢ م، ١مج، ١ج.

● ابن كثير، إسماعيل بن عمر الدمشقي (٧٧٤ هـ).

- **البداية والنهاية**. القاهرة، مطبعة السعادة، ط١، ١٣٤٩ هـ، ٧مج، ١٤ج.
- **تفسير القرآن العظيم**. تقديم يوسف المرعشلي. بيروت، دار المعرفة، ط١، ١٤٠٦ هـ/١٩٨٦ م، ٥مج، ٤ج + الفهارس وضعها د. يوسف المرعشلي.
- **شمائل الرسول ﷺ**. تحقيق مصطفى عبدالواحد. القاهرة، مطبعة عيسى البابي الحلبي، ط١، ١٣٨٧ هـ، ١مج، ١ج.
- **فضائل القرآن**. بيروت، دار المعرفة، ط١، ١٤٠٦ هـ/١٩٨٦ م، ١مج، ١ج.

● ابن ماجه، أبو عبدالله محمد بن يزيد (٢٧٥ هـ).

- **سنن ابن ماجه**. تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي. القاهرة، مطبعة عيسى البابي الحلبي، ط١، ١٣٧٤ هـ، ٢مج، ٢ج.

● ابن ماكولا، الأمير الحافظ أبو نصر علي بن هبة الله (٤٧٥ هـ).

- **الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب**. تصحيح عبدالرحمن بن يحيى المعلمي. حيدر آباد ـ الهند، دائرة المعارف العثمانية، ط١، ١٣٨١ هـ ـ ١٣٨٧ هـ/١٩٦١ ـ ١٩٦٧ م، ٧مج، ٧ج.

● ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبدالله الطائي (٦٧٢ هـ).

- **الألفية (في النحو) المسمّاة بالخلاصة**. طبعت مع شرحها لابن الناظم بتحقيق عبدالحميد السيّد محمد عبدالحميد، بيروت دار الجيل، ط١، د. ت. ١مج، ١ج.
- **شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح**. تحـ. محمد فؤاد عبدالباقي. القاهرة، دار العروبة، ط١، ١٣٧٦ هـ/١٩٥٧ م، ١مج، ١ج.

● ابن المبارك، عبدالله المروزي (١٨١ هـ).

- **الزهد ويليه الرقائق**. تحقيق حبيب الرحمٰن الأعظمي. بيروت، دار الكتب العلمية (مصوّر بالأوفست عن الطبعة الهندية عام ١٣٨٦ هـ) ١مج، ١ج.

● ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس (٣٢٤ هـ).

ـ **السبعة في القراءات**. تحـ. شوقي ضيف. القاهرة، دار لمعارف. ط٢، ١٤٠٠ هـ/١٩٨٠ م، ١مج، ١ج.

● ابن معين، أبو زكريا يحيى البغدادي (٢٣٣ هـ).

ـ **تاريخ يحيى بن معين**. تحقيق أحمد محمد نور سيف. القاهرة، الهيئة المصرية العامّة، ط١، ١٣٩٩ هـ، ٤مج، ٤ج. (صدر عن مركز البحث العلمي بمكّة المكّرمة).

● ابن منده: محمد بن إسحاق بن يحيى (٣٩٥ هـ).

ـ **كتاب الإيمان**. تحقيق د. علي بن محمد بن ناصر الفقيهي. بيروت مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠٦ هـ/١٩٨٥ م، ٢مج، ٢ج.

● ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (٧١١ هـ).

ـ **لسان العرب**. بيروت، دار صادر (طبعة مصوّرة) ١٣٠٠ هـ ١٥مج، ١٥ج.

● ابن الناظم، أبو عبد بدر الدين محمد بن جمال الدين محمد بن مالك (٦٨٦ هـ).

ـ **شرح ألفية ابن مالك**، تحـ. عبدالحميد السيد محمد عبدالحميد. بيروت، دار الجيل، دون تاريخ، ١مج، ١ج.

● ابن النديم، محمد بن إسحاق (توفي بعد ٣٧٧ هـ).

ـ **الفهرست**. القاهرة، المكتبة التجارية الكبرى. ومطبعة الاستقامة (بدون تاريخ) ١مج، ج.

ـ **الفهرست**. تحـ. رضا تجدد. طهران، ط١، ١٣٩١هـ/١٩٧١ م، ١مج، ١ج.

● ابن هداية الله الحسيني، أبو بكر (١٠١٤ هـ).

ـ **طبقات الشافعية**. تحقيق عادل نويهض. بيروت، دار الآفاق. الطبعة الأولى، ١٣٩١ هـ/١٩٧١ م، ١مج، ١ج.

● ابن هشام، جمال الدين أبو محمد عبدالله بن يوسف (٧٦١ هـ).

ـ **شرح جُمل الزجاجي**. تحـ. علي محسن عيسى مال الله. بيروت عالم الكتب، ط١، ١٤٠٥ هـ/١٩٨٥ م، ١مج، ١ج.

ـ **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**. تحـ. محمدمحيي الدين عبد الحميد. القاهرة، ١٣٧٧ هـ/١٩٥٩ م، ٢مج، ٢ج.

● ابن هشام، أبو محمد عبدالملك (٢١٨ هـ).

ـ **السيرة النبوية**. تحقيق مصطفى السقا، وإبراهيم الأبياري، وعبدالحفيظ شلبي، القاهرة، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط١، ١٣٥٥ هـ، ٢مج، ٤ج.

● ابن وهب، عبدالله بن وهب المصري (١٩٧ هـ).

- **الجامع**. تحقيق دافيد ويل. منشورات المعهد الفرنسي للدراسات الشرقية. القاهرة. الطبعة الأولى ١٩٣٩ م، ١مج، ٢ج.

● ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي النحوي (٦٤٣ هـ).

- **شرح المفصل**. القاهرة. إدارة الطباعة المنيرية، ط١، (مصورة بدار صادر في بيروت د.ت) ٥مج، ١٠ج.

● أبو إسحاق الشيرازي، انظر (الشيرازي).

● أبو البقاء العكبري = العكبري.

● أبو بكر ابن أبي داود = ابن أبي داود السجستاني.

● أبو بكر السجستاني = السجستاني.

● أبو تمام الطائي، حبيب بن أوس (٢٣١ هـ).

- **ديوان الحماسة بشرح العلامة التبريزي**. بعناية المستشرق فريتاغ، بون، ط١، ١٢٤٤ هـ/١٨٢٨ م، ١مج، ٢ج.

- **ديوانه**. شرحه شاهين عطية، راجعه الأب بولس الموصلّي. بيروت، دار صعب. ط١، د.ت. ١مج، ١ج.

- **نقائض جرير والأخطل**. تحـ. الأب أنطون صالحاني اليسوعي. بيروت، مط. الكاثوليكية. ط١، ١٣٤١ هـ/١٩٢٢ م، ١ج.

● أبو جعفر النحاس = النحاس.

● أبو حيان، محمد بن يوسف الغرناطي الأندلسي (٧٤٥ هـ).

- **البحر المحيط**. القاهرة، مط. السعادة، ط١، ١٣٢٣ هـ/١٩٠٥ م، ٨مج، ٨ج.

- **تذكرة النحاة**. تحـ. عفيف عبدالرحمن. بيروت، مؤسسة الرسالة. ط١، ١٤٠٦ هـ/١٩٨٦ م، ١مج، ١ج.

- **تقريب المقرّب**. تحـ. عفيف عبدالرحمٰن. بيروت دار المسيرة. ط١، ١٤٠٢ هـ/١٩٨٢ م، ١مج، ١ج.

● أبو داود السجستاني، سليمان بن الأشعث (٢٧٥ هـ).

- **سنن أبي داود**. تحقيق عزّت عبيد الدعّاس، وعادل السيّد. حمص، دار الحديث، ط١، ١٣٨٩ هـ، ٥مج، ٥ج.

- **المراسيل**. بيروت. دار المعرفة، ط١، ١٤٠٦ هـ/١٩٨٦م، ١ج.

● أبو داود الطيالسي، سليمان بن داود (٢٠٤ هـ).

- **مسند أبي داود الطيالسي**. حيدر آباد ـ الهند، دائرة المعارف العثمانية، ط١، ١٣٢١ هـ، ١مج، ١ج.

● أبو شامة، شهاب الدين عبدالرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم (٦٦٥ هـ).
- **إبراز المعاني من حرز الأماني (في القراءات السبع)**. تحـ. إبراهيم عطوة عوض. القاهرة. مكـ. مصطفى البابي الحلبي، ط١، ١٤٠٢ هـ/١٩٨١ م، ١مج، ١ج.
- **المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز**. تحـ. طيّار آلتي قولاج. بيروت، دار صادر، ط١، ١٣٩٥ هـ/١٩٧٥ م، ١مج، ١ج.

● أبو الشيخ، أبو محمد عبدالله بن محمد بن جعفر بن حيّان الأصبهاني (٣٦٩ هـ).
- **أخلاق النبي وآدابه**. تحقيق السيد الجميلي، بيروت، دار الكتاب العربي، ط١، ١٤٠٥ هـ/١٩٨٥ م، ١مج، ١ج.

● أبو عبيد، القاسم بن سَلّام (٢٢٤ هـ).
- **الأموال**. تحقيق محمد خليل هراس. بيروت، دار الفكر، الطبعة الثانية ١٣٩٥ هـ/١٩٧٥ م (مصور بالأوفست عن الطبعة المصرية الأولى عام ١٣٨٨ هـ/١٩٦٨ م) ١مج، ١ج.
- **غريب الحديث**. حيدر آباد ـ الهند. دائرة المعارف العثمانية، ط١، ١٣٨٤ هـ/١٩٦٤ م، ٤مج، ٤ج.
- **فضائل القرآن**. مخطوط في مكتبة توبنجن في ألمانيا رقم ٩٥.

● أبو عبيدة، معمر بن المثنى التيمي (٢١٠ هـ).
- **مجاز القرآن**. تحـ. فؤاد سيزكين. القاهرة، مكـ. الخانجي، ط٢، ١٣٩٠ هـ/١٩٧٠ م، ٢مج، ٢ج.

● أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبدالغفار (٣٧٧ هـ).
- **شرح الأبيات المشكلة الإعراب**. تحـ. حسن هنداوي. دار القلم بدمشق بالاشتراك مع دار العلوم والثقافة ببيروت، ط١، ١٤٠٧ هـ/١٩٨٧ م، ١مج، ١ج.
- **المسائل الحلبيات**. تحـ. حسن هنداوي، دار القلم بدمشق بالاشتراك مع دار المنارة ببيروت، ط١، ١٤٠٧ هـ/١٩٨٧ م، ١مج، ١ج.

● أبو عوانة الإسفرائيني، يعقوب بن إسحاق (٣١٦ هـ).
- **المستخرج على صحيح مسلم ـ المسمّى ـ بمسند أبي عوانة**. تصحيح عبدالرحمن اليماني، حيدر آباد ـ الهند، دائرة المعارف العثمانية، ط١، ١٣٦٣ هـ، ٢مج، ٢ج.

● أبو الفتح ابن جني = ابن جنّي.

● أبو الفرج الأصبهاني، علي بن الحسين بن محمد (٣٥٦ هـ).
- **الأغاني**. القاهرة، مط. بولاق، ط١، ١٢٨٥ هـ/١٨٦٥ م، ١٠مج، ٢٠ج.

● أبو نُعَيْم الأصبهاني، أحمد بن عبدالله (٤٣٠ هـ).
- **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**. القاهرة، مطبعة السعادة، ط١، ١٣٥١ ـ ١٣٥٧ هـ، ٥مج، ١٠ج.

- **دلائل النبوّة**. حيدر آباد الدكن ـ الهند، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، ط٢، ١٣٦٩ هـ/١٩٥٠ م، ١مج، ١ج.
- **ذكر أخبار إصبهان**. ليدن. بريل، ط١، ١٣٥٠ هـ، ٢مج، ٢ج.

● أبو هلال العسكري = العسكري.

● أبو يعلى الموصلي، أحمد بن علي (٣٠٧ هـ).

- **مسند أبي يعلى**. تحقيق حسين سليم أسد، دمشق دار المأمون للتراث، ط١، ١٤٠٤ ـ ١٤٠٥ هـ، (صدر منه ٨ج حتى إعداد هذا التحقيق).

● أحمد بن محمد بن حنبل، أبو عبدالله (٢٤١ هـ).

- **كتاب الزهد**. تحقيق محمد جلال شرف. بيروت، دار النهضة العربية، ط١، ١٤٠١ هـ، ٢مج، ٢ج.
- **مسند الإمام أحمد**. القاهرة، المطبعة الميمنية، ط١، ١٣١٣ هـ، ٦مج، ١ج.

● أحمد الشنتناوي (معاصر).

- **دائرة المعارف الإسلامية**. (الطبعة المعرّبة) تعريب أحمد الشنتناوي وآخرين. القاهرة، نشره إبراهيم زكي خورشيد، ط١، ١٣٥٥ هـ/١٩٣٦ م، وط٢ (مطابع الشعب) معدّلة ومزيدة.

● الأخفش الأوسط، أبو الحسن سعيد بن مسعدة (٢١٥ هـ).

- **معاني القرآن**. تحـ. فائز فارس. الكويت، نشر المحقق. ط٢، ١٤٠١ هـ/١٩٨١ م، ٢مج، ٢ج.

● الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد (٣٧٠ هـ).

- **تهذيب اللغة**. تحـ. عبدالسلام محمد هارون وآخرين. القاهرة. الدار المصرية للتأليف والترجمة، ط١، ١٣٨٤ هـ/١٩٦٤ م، ١٥مج، ١٥ج.

● الاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن (٦٨٦ هـ).

- **شرح شافية ابن الحاجب** (ومعه شرح شواهده لعبد القادر البغدادي) تحـ. محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبدالحميد. القاهرة ط١. ١٣٥٨ هـ/ ١٩٤٩م، ٤مج، ٤ج.
- **شرح كافية ابن الحاجب**. اسطنبول، شركة الصحافة العثمانية ط١، ١٣١٠ هـ/١٨٩٢ م.

● الإسنوي، جمال الدين عبدالرحيم. (٧٢٢ هـ).

- **طبقات الشافعية ـ المسمى بمجموع ملخص المهمّات**. تحقيق عبدالله الجبوري. بغداد، مطبعة الإرشاد، الطبعة الأولى. ١٣٩٠ هـ/١٩٧٠ م. ٢مج، ٢ج.

● الأصمعي، أبو سعيد عبدالملك بن قريب (٢١٦ هـ).

- **الأصمعيّات**. تحـ. أحمد محمد شاكر وعبدالسلام محمد هارون. القاهرة، دار المعارف، ط١، ١٣٧٣ هـ/١٩٥٥ م، ١مج، ١ج.

- **فحولة الشعراء**. تحـ. المستشرق ش. تورّى، تقديم صلاح الدين المنجّد. بيروت، دار الكتاب الجديد. ط٢، ١٤٠٠ هـ/١٩٨٠ م، ١ج.

● الكيا الهراسي، عماد الدين بن محمد الطبري (٥٠٤ هـ).

- **أحكام القرآن**. بيروت دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٣ هـ/١٩٨٣ م. ٢مج، ٤ج.

● امرؤ القيس بن حجر الكندي (٥٧ ق. هـ).

- **ديوانه**. بيروت، دار صادر، ط١، د.ت، ١ج.

● الأنصاري، شيخ الإسلام أبو يحيى زكريا بن محمد (٩٢٦ هـ).

- **المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء**. القاهرة، مط محمد مصطفى، ط١، ١٣١٣ هـ/١٣٩٤ هـ، ١مج، ١ج.

● أوس بن حجر بن مالك (٢ ق. هـ).

- **ديوانه**. تحـ. محمد يوسف نجم، بيروت، دار صادر. ط١، ١٣٨٠ هـ/١٩٦٠ م، ١ج.

(ب)

● الباقلاني، أبو بكر محمد بن الطيّب (٤٠٣ هـ).

- **إعجاز القرآن**. تحـ. السيّد أحمد صقر. القاهرة دار المعارف، ط٥، ١٤٠١ هـ/١٩٨١ م، ١مج، ١ج.

● البخاري، أبو عبد الله، محمد بن إسماعيل (٢٥٦ هـ).

- **الأدب المفرد**. ترتيب وتقديم كمال الحوت، بيروت، عالم الكتب ط١، ١٤٠٤ هـ، ١ج.

- **التاريخ الصغير**. تحقيق محمود إبراهيم زايد. بيروت، دار المعرفة الطبعة الأولى الجديدة المصححة، ١٤٠٦ هـ/١٩٨٦ م، ٢مج. ٢ج.

- **التاريخ الكبير**. تصحيح عبدالرحمن اليماني وجماعة. حيدر آباد ـ الهند، دائرة المعارف العثمانية، ط١، ١٣٦٢ هـ، ٩مج، (٨ج + الكنى وكتاب بيان خطأ البخاري في تاريخه للرازي).

- **خَلْقُ أفعال العباد**. بيروت، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ/١٩٨٤ م، ١ج.

- **صحيح البخاري ـ أو ـ الجامع الصحيح المسند المختصر من حديث رسول الله ﷺ**. تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، ومحبّ الدين الخطيب القاهرة، المطبعة السلفية، ط١، ١٣٧٩ هـ، ١٤ مج، (مقدمة + ١٣ج مع شرحه فتح الباري للحافظ ابن حجر العسقلاني).

- **القراءة خلف الإمام**. مصر، الطبعة الأولى، ١٣٢٠ هـ. ١ج.

- **كتاب الضعفاء الصغير**. تحقيق محمود إبراهيم زايد. حلب، دار الوعي، ط١، ١٣٩٦ هـ، ١ج (ومعه كتاب الضعفاء والمتروكين للنسائي).

● بروكلمان، كارل المستشرق الألماني (١٣٧٦ هـ/١٩٥٦ م).

- **تاريخ الأدب العربي**. (الأصل الألماني). ليدن، ط١، ١٨٩٨ م، ٢مج، ٢ج.

- **تاريخ الأدب العربي**. (الأصل الألماني). ليدن، ط٢، ١٩٤٣ م، ٢مج + ٣ ذيول.
- **تاريخ الأدب العربي**. عربه عبدالحليم النجار، والسيد يعقوب بكر، القاهرة، دار المعارف، ط٣، ١٣٩٤ هـ/١٩٧٤ م، ٦مج، ٦ج.

● البغدادي، إسماعيل باشا بن محمد أمين (١٣٣٩ هـ).

- **إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون**. بغداد، مكتبة المثنى (طبعة مصوّرة بالأوفست عن طبعة اسطنبول) ١٣٦٥ هـ ٢مج، ٢ج.
- **هدّية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنّفين**. اسطنبول، وكالة المعارف، ط١، ١٣٧١ هـ، ٢مج، ٢ج.

● البغدادي، عبدالقادر بن عمر (١٠٩٣ هـ).

- **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**. القاهرة، مط. بولاق، ط١، ١٢٩٩ هـ/١٨٨١ م، ٤مج، ٤ج.

● البغوي الفرّاء، الحسين بن مسعود (٥١٦ هـ).

- **تفسير البغوي ـ المسمى بمعالم التنزيل**. تحقيق خالد العك ومروان سوار. بيروت، دار المعرفة، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ/١٩٨٦ م، ٤مج، ٤ج (من القطع الكبير) + ١ج للفهارس وضعها د. يوسف المرعشلي.
- **شرح السنّة**. تحقيق شعيب الأرنؤوط. ومحمد زهير الشاوش بيروت، المكتب الإسلامي، ط١، ١٤٠٠ هـ، ١٦ مج (١٥ج + فهارس).
- **مصابيح السنة**. تحـ. د. يوسف المرعشلي ومحمد سليم سمارة، وجمال الذهبي، بيروت، دار المعرفة. ط١، ١٤٠٧ هـ/١٩٨٧ م، ٤مج، ٤ج.

● البناء، أحمد بن عبدالغني الدمياطي الشافعي (١١١٧ هـ).

- **إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر**. مراجعة علي محمد الضباع القاهرة، مط عبدالحميد أحمد حفني. ط١، ١٣٥٩ هـ/١٩٤٠ م، ١مج، ١ج.

● البنا الساعاتي، أحمد بن عبدالرحمن (١٣٧١ هـ).

- **الفتح الرّباني في ترتيب مسند الإمام أحمد الشيباني**. القاهرة مطبعة الفتح الربّاني، ط١، ١٣٥٦ هـ، ١٤مج، ٢٤ج.

● البوصيري، أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل (٨٤٠ هـ).

- **مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه**. تحقيق محمد المنتقى الكشناوي بيروت، دار العربية، ط٢، ١٤٠٣ هـ، ٤مج، ٤ج.

● البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي (٤٥٨ هـ).

- **أحكام القرآن (المأثورة عن الإمام الشافعي)**. تحـ. عبدالغني عبدالخالق. القاهرة، مكـ. الخانجي، ط١، ١٣٧٢ هـ/١٩٥٢ م، ١مج، ٢ج.
- **الأسماء والصفات**. بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٥ هـ/١٩٨٥ م، ١مج، ١ج.

- **البعث والنشور**. تحـ. عامر حيدر. بيروت، مركز الخدمات والأبحاث الثقافية. ط١، ١٤٠٦ هـ/١٩٨٦ م، ١مج، ١ج.
- **دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة**. تحقيق د. عبدالمعطي أمين قلعجي بيروت. دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٥ هـ/١٩٨٥ م، ٧مج، ٦ج + فهارس.
- **السنن الكبرى**. حيدر آباد ـ الهند، دائرة المعارف العثمانية، ط١، ١٣٤٤ ـ ١٣٥٥ هـ، ١١مج، ١٠ج + الفهارس وضعها د. يوسف عبد الرحمن المرعشلي.
- **القراءة خلف الإمام**. تحقيق محمد السعيد بن بسيوني زغلول. بيروت دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ/١٩٨٤ م.
- **مختصر شعب الإيمان**. اختصار القزويني. بيروت، دار الكتب العلمية (مصور بالأوفست) ١٤٠٣ هـ/١٩٨٣ م، ١ج.
- **معرفة السنن والآثار**. تحقيق سيّد أحمد صقر. القاهرة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية. لجنة إحياء أمّهات كتب السنّة، ط١، ١٣٨٩ هـ، المجلد الأول، (الجزء الأول، وهو ما صدر من الكتاب).

(ت)

● الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة (٢٧٩ هـ).

- **سنن الترمذي ـ أو ـ الجامع الصحيح**. تحقيق أحمد محمد شاكر، ومحمد فؤاد عبدالباقي وإبراهيم عطوة القاهرة، ط١، ١٣٥٦ ـ ١٣٨١ هـ، ٥مج، ٥ج.
- **سنن الترمذي ـ أو ـ الجامع الصحيح**. تحقيق عبدالوهاب عبداللطيف وعبدالرحمن محمد عثمان، بيروت دار الفكر ط٢، ١٤٠٣ هـ، (مصوّرة بالأوفست عن الطبعة المصرية الأولى عام ١٣٨٤ هـ)، ٥مج، ٥ج.
- **الشمائل المحمّدية**. تحقيق عزّت عبيد الدعّاس. حمص، مؤسسة الزعبي، ط١، ١٣٨٨ هـ. ١ج.

(ث)

● الثعالبي، أبو منصور عبدالملك بن محمد (٤٢٩ هـ).

- **الإعجاز والإيجاز**. تصحيح إسكندر آصاف. القاهرة، المط العمومية، ط١، ١٣١٥ هـ/١٨٩٧ م، ١مج، ١ج.
- **فقه اللغة وسرّ العربية**. القاهرة، مط. مصطفى البابي الحلبي، ط١، ١٣١٨ هـ/١٩٠٠ م، ١مج، ١ج.
- **الكناية والتعريض**. بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٥ هـ/١٩٨٥ م، ١مج، ١ج (طبع مع كتاب المنتخب من كنايات الأدباء للجرجاني).
- **يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر**. تحـ. مفيد قميحة. بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٣ هـ/١٩٨٣ م، مج، ٥ج.

● ثعلب، أبو العباس، أحمد بن يحيى بن زيد (٢٩١ هـ).

- **الفصيح**. تحـ. محمد عبدالمنعم خفاجي. القاهرة، مكـ. التوحيد، ط١، ١٣٦٨ هـ/١٩٤٩ م، ١مج، ١ج.

● الثوري، سفيان بن سعيد بن مسروق (١٦١ هـ).

- **تفسير سفيان الثوري**. بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٣ هـ/١٩٨٣ م، ١مج، ١ج.

(ج)

● الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر (٢٥٥ هـ)

- **البيان والتبيين**. تحـ. عبد السلام محمد هارون. القاهرة، لجنة التأليف والترجمة والنشر. ط١، ١٣٦٧ هـ/١٩٤٨ م، ٢مج، ٤ج

- **الحيوان**. تحـ. عبد السلام محمد هارون. القاهرة، مكـ. عيسى البابي الحلبي، ط١، ١٣٥٩ هـ/١٩٤٠ م، ٧مج، ٧ج.

● الجرجاني، القاضي أبو العباس أحمد بن محمد الثقفي (٤٨٢ هـ).

- **المنتخب من كنايات الأدباء وإرشادات البلغاء**. بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٥ هـ/١٩٨٥ م، ١مج، ١ج (ومعه كتاب الكناية والتعريض للثعالبي).

● الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد (٤٧١ هـ).

- **أسرار البلاغة**. تصحيح محمد رشيد رضا. القاهرة، مط. المنار، ١٣٥٨ هـ/١٩٣٩ م، ١مج، ١ج.

- **دلائل الإعجاز**. تصحيح محمد عبده ومحمد رشيد رضا. القاهرة، مط. الترقّي ومط. المنار، ١٣١٩ هـ/١٩٠١ م، ١مج، ١ج.

● جرير بن عطية الخطفى (١١٤ هـ)

- **ديوانه**. بيروت، دار صادر. ط١، د. ت، ١مج، ١ج.

● الجصّاص، أبو بكر أحمدبن علي الرازي (٣٧٠ هـ)

- **أحكام القرآن**. اسطنبول، الناشر قليسالي رفعت، مط. الأوقاف الإسلامية، ط١، ١٣٣٥ هـ/١٩١٦ م، ٣مج، ٣ج.

● الجواليقي، أبو منصور، موهوب بن أحمد (٥٤٠ هـ)

- **المعرّب من الكلام الأعجمي**. تحـ. أحمد محمد شاكر. القاهرة، دار الكتب المصرية، ط١، ١٣٦١ هـ/١٩٤٢ م، ١مج، ١ج.

● الجورقاني، أبو عبد الله الحسين بن إبراهيم (٥٤٣ هـ)

- **الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير**. تحقيق عبدالرحمن عبدالجبّار الفريوائي. الهند، المطبعة السلفية بنارس. ط١، ١٤٠٣ هـ/١٩٨٣ م، ٢مج، ٢ج.

● الجوزجاني، أبو إسحاق إبراهيم بن يعقوب (٢٥٩ هـ).

- **أحوال الرجال**. تحقيق صبحي السامرّائي. بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٥ هـ، ١ج.

- الجوهري إسماعيل بن حمّاد الفارابي (٣٩٣ هـ).

ـ **الصّحاح**. تحقيق أحمد عبدالغفور عطار. القاهرة، دار الكتاب العربي، ط١، ١٣٧٦ هـ، ٥مج، ٥ج.

- الجوهري، علي بن داود الصيرفي (٩٠٠ هـ).

ـ **نزهة النفوس والأبدان في تواريخ الزمان**. تحـ. د. حسن حبشي. القاهرة، مط. دار الكتب، ط١، ١٣٩٠ هـ/١٩٧٠ م ٣مج، ٣ج.

(ح)

- حاجي خليفة، مصطفى بن عبدالله القسطنطيني (١٠٦٧ هـ).

ـ **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**. تقديم شهاب الدين النجفي المرعشي، إسلامبول. مطبعة المعارف، ط١، ١٣٦٠ هـ، ٢مج، ٢ج.

- الحاكم النيسابوري، أبو عبدالله محمد بن عبدالله (٤٠٥ هـ).

ـ **المستدرك على الصحيحين**. حيدر آباد ـ الهند، دائرة المعارف العثمانية، ط١، ١٣٣٤ هـ، ٥مج، ٤ج + الفهارس وضعها د. يوسف عبد الرحمن المرعشلي.

- حسّان بن ثابت الأنصاري (٤٠ هـ).

ـ **ديوان حسان بن ثابت الأنصاري**. تحقيق وليد عرفات. بيروت دار صادر، الطبعة الأولى، ١٣٩٤ هـ/١٩٧٤ م، ٢مج، ٢ج.

- الحسيني، أبو المحاسن محمد بن علي (٧٦٥ هـ).

ـ **ذيل تذكرة الحفاظ للذهبي**. تصحيح عبدالرحمن اليماني، حيدر آباد ـ الهند، دائرة المعارف العثمانية، ط١، ١٣٩٥ هـ (مطبوع بآخر تذكرة الحفاظ للذهبي، ومعه ذيل محمد بن فهد المكي وذيل السيوطي) ١مج، ١ج.

- الحُطَيْئَة، جرول بن أوس بن جؤية (نحو ٤٥ هـ).

ـ **ديوانه**. بيروت، دار صادر، ط١، د.ت، ١ج.

- الحُلَيمي، أبو عبد الله الحسين بن الحسن (٤٠٣ هـ).

ـ **المنهاج في شعب الإيمان**. تحـ. حلمي محمد فوده. بيروت، دار الفكر، ط١، ١٣٩٩ هـ/١٩٧٩ م، ٣مج، ٣ج.

- الحكيم الترمذي، أبو عبدالله محمد (من علماء القرن الثالث الهجري)

ـ **نوادر الأصول في معرفة أحاديث الرسول**. بيروت، دار صادر، بدون تاريخ (مصور عن الطبعة الأولى باسطنبول عام ١٢٩٤ هـ) ١مج، ١ج. ٤٣٢ صفحة. ومعه (مرقاة الوصول حواشي نوادر الأصول).

- الحميدي، أبو بكر عبدالله بن الزبير (٢١٩ هـ).

- **مسند الحميدي**. تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، الهند، المجلس العلمي، ط١، ١٣٨٢ هـ، ٢مج، ٢ج.

● الحميدي، أبو عبدالله محمد بن أبي نصر فتّوح (٤٨٨ هـ).

- **جذوة المقتبس في ذكر ولادة الأندلس**. القاهرة، الدار المصرية للتأليف والترجمة. ط١، ١٣٨٦ هـ/١٩٦٦ م، ١مج، ١ج.

(خ)

● الخرائطي، أبو بكر محمد بن جعفر (٣٢٧ هـ).

- **مكارم الأخلاق ومعاليها**. القاهرة، المطبعة السلفية ومكتبتها، ط١، ١٣٥٠ هـ/١٩٣٠ م، ١ج.

● الخطابي، أبو سليمان حَمْد بن محمد (٣٨٨ هـ).

- **معالم السنن**. تحقيق أحمد شاكر، ومحمد حامد الفقي. القاهرة مطبعة أنصار السنّة المحمدية، ط١، ١٣٦٨ هـ، ٨مج، ٨ج. (مطبوع مع مختصر المنذري وتهذيب ابن القيّم).

● الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي (٤٦٣ هـ).

- **تاريخ بغداد**. تصحيح محمد سعيد العرفي. القاهرة، مكتبة الخانجي، ط١، ١٣٤٩ هـ، ١٤مج، ١٤ج.
- **السابق واللاحق في تَبَاعُد ما بين وفاة راويَيْن عن شيخ واحد**. تحقيق محمد بن مطر الزهراني. الرياض، دار طيبة، ط١، ١٤٠٢ هـ/١٩٨٢ م، ١مج، ١ج

● الخفاجي، أبو محمد عبدالله بن محمد سعيد بن سنان (٤٦٦ هـ).

- **سِرّ الفصاحة**. بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٢ هـ/١٩٨٢ م، ١مج، ١ج.

● خليفة بن خياط، أبو عمرو العصفري (٢٤٠ هـ).

- **تاريخ خليفة بن خياط**. تحقيق أكرم ضياء العمري. بغداد، ط١، ١٣٨٧ هـ/١٩٦٧ م، ١مج، ١ج.
- **كتاب الطبقات**. تحقيق أكرم ضياء العمري، بغداد، طبع بمساعدة جامعة بغداد بمطبعة العاني، ط١، ١٣٨٧ هـ، ١مج، ١ج.

● الخنساء، تُماضر بنت عمرو بن الحارث (٢٦ هـ).

- **ديوانها**. تحـ. كرم البستاني. بيروت، دار صادر، ط١، د.ت، ١ج.

● الخوانساري، محمد باقر الموسوي الأصبهاني (١٣١٣ هـ/١٨٩٥ م).

- **روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات**. طهران، ط٢، ١٣٤٧ هـ/١٩٢٨ م ١مج، ٤ج.

(د)

● الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر (٣٨٥ هـ).

- **ذكر أسماء التابعين ومَن بعدهم ممن صحّت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم**. تحقيق بوران ضناوي وكمال الحوت، بيروت مؤسسة الكتب الثقافية ط١، ١٤٠٥ هـ/١٩٨٥ م، ٢مج، ٢ج.
- **سنن الدارقطني**. تحقيق عبدالله هاشم اليماني، القاهرة، دار المحاسن للطباعة، ط١، ١٣٨٦ هـ، ٤مج، ٤ج + ٢ للفهارس صنع د. يوسف عبدالرحمن المرعشلي.
- **كتاب الضعفاء والمتروكين**. تحقيق صبحي السامرّائي. بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٤ هـ، ١ج.
- **كتاب النزول ومعه كتاب الصفات**. تحقيق د. علي بن محمد بن ناصر الفقيهي الأستاذ المشارك بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط١، نشره المحقق عام ١٤٠٣ هـ/١٩٨٣ م ١مج، ١ج.

● الدارمي، أبو محمد عبدالله بن عبدالرحمن (٢٥٥ هـ).

- **سنن الدارمي**. بتحقيق محمد أحمد دهمان. القاهرة، مطبعة الاعتدال، ط١، ١٣٤٩ هـ، ٢مج، ٢ج.

● الداني، أبو عمرو، عثمان بن سعيد (٤٤٤ هـ).

- **التيسير في القراءات السبع**. تحـ. أوتو پرتزل. اسطنبول، مط الدولة، ط١، ١٣٤٩ هـ/١٩٣٠ م ١مج، ١ج.
- **كتاب النقط**، (طبع مع المقنع في معرفة مرسوم المصاحف) تحـ. محمد أحمد دهمان. ليبيا ـ طرابلس. مكـ. النجاح، ط١، ١٣٥٩ هـ/١٩٤٠ م، ١مج، ١ج.
- **المحكم في نقط المصاحف**. تحـ. عزة حسن. دمشق، وزارة الثقافة، مطبوعات مديرية إحياء التراث/٢، ط١، ١٣٧٩ هـ/١٩٦٠ م ١مج، ١ج.
- **معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار**. تحـ. بشّار عوّاد معروف وشعيب الأرنؤوط وصالح مهدي عباس. بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٤ هـ/١٩٨٤ م، ٢مج، ٢ج.
- **المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار**. (ومعه كتاب النقط) تحـ محمد أحمد دهمان. ليبيا ـ طرابلس، مكـ. النجاح، ط١، ١٣٥٩ هـ/١٩٤٠ م، ١مج، ١ج.
- **المكتفى في الوقف والابتداء**. تحـ. يوسف المرعشلي. بيروت مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠٧ هـ/١٩٨٧ م ١مج، ١ج.

● الداودي. محمد بن علي بن أحمد (٩٤٥ هـ).

- **طبقات المفسّرين**. تحقيق علي محمد عمر. القاهرة، مكتبة وهبة، ط١، ١٣٩٢ هـ، ٢مج، ٢ج.

● الدولابي، أبو بِشْر محمد بن أحمد (٣١٠ هـ).

- **كتاب الكنى والأسماء**. حيدر آباد ـ الهند، دائرة المعارف العثمانيه، ط١، ١٣٢٢ هـ، ١مج، ٢ج.

● الدهلوي، ولي الله أحمد بن عبدالرحيم (١١٧٦ هـ).

- **الفوز الكبير في أصول التفسير**. عرّبه من الفارسية: سَلمان الحسيني النَّدْوي. بيروت، دار البشائر الإسلامية ط٢، ١٤٠٧ هـ/١٩٨٧ م، ١مج، ١ج.

(ذ)

● الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد (٧٤٨ هـ).

- **تجريد أسماء الصحابة**. تصحيح صالحة عبدالحكيم شرف الدين. الهند ـ بومباي، نشره شرف الدين الكتبي، ط١، ١٣٨٩ هـ، ١مج، ٢ج.
- **تذكرة الحفاظ**. تصحيح عبدالرحمن اليماني، حيدر آباد ـ الهند، ط١، ١٣٩٥ هـ، (وبذيله ثلاث ذيول للحسيني والمكي والسيوطي) ٣مج، ٤ج + الذيول.
- **تلخيص المستدرك للحاكم**. طبع بأسفل المستدرك في حيدر آباد ـ الهند، دائرة المعارف العثمانية، ط١، ١٣٣٤ هـ، ٤مج، ٤ج.
- **دول الإسلام**. بيروت، مؤسسة الأعلمي، الطبعة الأولى صف جديد، ١٤٠٥ هـ/١٩٨٥ م، ١مج، ١ج.
- **سِيَر أعلام النبلاء**. تحقيق شعيب الأرنؤوط وجماعة، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٠ ـ ١٤٠٤ هـ، ٢٣مج، ٢٣ج.
- **العِبَرُ في خَبَر مَن غبر**. تحقيق محمد السعيد بن بسيوني زغلول. بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ/ ١٩٨٥ م، ٤مج، ٤ج.
- **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستّة**. بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٣ هـ، ٣مج، ٣ج.
- **المشتبه في الرجال، أسماؤهم وأنسابهم**. تحقيق علي محمد البجاوي، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، عيسى الحلبي، ط١، ١٣٨٢ هـ، ١مج، ١ج.
- **معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرَّدّ**. تحقيق إبراهيم سعيداي إدريس. بيروت، دار المعرفة، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ/١٩٨٦ م، ١مج، ١ج.
- **المُعين في طبقات المحدّثين**. تحقيق همّام عبدالرحيم سعيد، عمّان، دار الفُرقان، ط١، ١٤٠٤ هـ، ١ج.
- **المغني في الضعفاء**. تحقيق نور الدين عتر، حلب، دار المعارف، ط١، ١٣٩١ هـ/١٩٧١ م، ٢مج، ٢ج.
- **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**. تحقيق علي محمد البجاوي، القاهرة، مكتبة عيسى البابي الحلبي، ط١، ١٣٨٣ ـ ١٣٨٤ هـ، ٤مج، ٤ج.

● ذو الرمّة، أبو الحارث، غيلان بن عقبة (١١٧ هـ).

- **ديوانه**. تحـ. كارليل هنري هيس. كمبردج، ط١، ١٣٣٧ هـ/١٩١٩ م، ١مج، ١ج.

(ر)

● الرازي، انظر (ابن أبي حاتم).

● الرازي الجصّاص = الجصّاص، أبو بكر أحمد بن علي.

● الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبدالقادر (كان حيّاً سنة ٦٦٦ هـ).

ـ **مختار الصحاح**. دمشق، دار الحكمة (طبعة مصورة على الأوفست) ١٣٩٤ هـ. ١مج، ١ج.

● الراعي النميري، عُبَيْد بن حُصَيْن (٩٠ هـ).

ـ **ديوانه**. تحـ. راينهرت ڤايپرت. بيروت، دار النشر فرانتس شتاينر، سلسلة، نصوص ودراسات (٢٤)، المعهد الألماني ط١٤٠١ هـ/١٩٨٠ م، ١ج.

● الراغب الأصفهاني. أبو القاسم، الحسين بن محمد (٥٠٢ هـ).

ـ **المفردات في غريب القرآن**. تحـ. محمد سيّد كيلاني، القاهرة، مط. مصطفى البابي الحلبي، ط١، ١٣٨٢ هـ/١٩٦٢ م، ١مج، ١ج.

● الرُمّاني، أبو الحسن، عَلي بن عيسى (٣٨٤ هـ).

ـ **معاني الحروف**. تحـ. عبدالفتاح إسماعيل شلبي. جدّة دار الشروق، ط٢، ١٤٠١ هـ/١٩٨١ م، ١ج.

● الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السريّ (٣١١ هـ).

ـ **معاني القرآن وإعرابه**. تحـ. عبدالجليل عبده شلبي. بيروت، عالم الكتب، ط١، ١٤٠٨ هـ/١٩٨٨ م، ٥مج، ٥ج.

(ز)

● الزجاجي، أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق (٣٣٩ هـ)

ـ **الأمالي في المشكلات القرآنية والحِكَم والأحاديث النبوية**. شرحه أحمد بن الأمين الشنقيطي. القاهرة، مط. السعادة، ط١، ١٣٢٤ هـ/١٩٠٦ م، ١مج، ١ج.

● الزرقاني، محمد عبدالعظيم.

ـ **مناهل العرفان في علوم القرآن**. القاهرة، مكتبة البابي، ط٣، ١٣٦٢ هـ/١٩٤٢ م، ٢مج ٢ج.

● الزركشي، بدر الدين أبو عبدالله محمد بن عبدالله (٧٩٤ هـ).

ـ **اللآلىء المنثورة في الأحاديث المشهورة المعروف بالتذكرة في الأحاديث المشتهرة**. تحقيق مصطفى عبدالقادر عطا. بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٦ هـ/١٩٨٦ م، ١ج.

● الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد (١٣٩٦ هـ).

ـ **الأعلام**. بيروت دار العلم للملايين، ط٤، ١٣٩٩ هـ، ٨مج، ٨ج.

● الزمخشري، جار الله محمود بن عمر (٥٣٨ هـ).

ـ **أساس البلاغة**. بيروت، دار صادر، ط١، ١٣٩٩ هـ/١٩٧٩ م، ١مج، ١ج.

- **رؤوس المسائل (المسائل الخلافية بين الحنفية والشافعية)** تحـ. عبدالله نذير أحمد. بيروت، دار البشائر الإسلامية، ط١، ١٤٠٧ هـ/١٩٨٧ م، ١مج، ١ج.
- **الفائق في غريب الحديث**. تحقيق علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة، مطبعة عيسى الحلبي، ط١، ١٣٦٥ ـ ١٣٦٧ هـ، ٤مج، ٤ج.
- **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**. القاهرة، مكـ. ومطـ. مصطفى البابي الحلبي. ط١، ١٣٨٧ هـ/١٩٦٨م، ٤مج، ٤ج.
- **المفصّل في علم العربية**. تصحيح محمد بدر الدين النعْساني، القاهرة، مط. التقدّم، ط١، ١٣٢٣ هـ/١٩٠٥ م، ١مج، ١ج.

● الزهري، ابن شهاب، محمد بن مسلم (١٢٤ هـ).

- **الناسخ والمنسوخ**. لندن، نشر في معهد الدراسات الشرقية والإفريقية بجامعة لندن (BSOAS) مج٩٧، القسم١، ١٤٠٤ هـ/١٩٨٤ م.

● زهير بن أبي سُلْمَى ربيعة بن رياح (١٣ ق. هـ).

- **ديوانه**. تحـ. كرم البستاني. بيروت، دار صادر، ط١، د.ت، ١ج.

(س)

● ساجقلي زاده = المرعشي.

● السبكي، تاج الدين تقي الدين أبي نصر عبدالوهاب (٧٧١ هـ/ ١٣٧٠ م).

- **طبقات الشافعية الكبرى**. القاهرة، المطبعة الحسينية، ط١، ١٣٢٤ هـ ٦مج، ٦ج.

● السجستاني، أبو بكر محمد بن عزيز (٣٣٠ هـ).

- **نزهة القلوب في تفسير القرآن العزيز**. تحـ. د. يوسف المرعشلي، بيروت دار النور الإسلامي، ط١، ١٤٠٩ هـ/١٩٨٩ م، ١مج، ١ج.

● السخاوي، أبو الحسن علي بن محمد بن عبدالصمد (٦٤٣ هـ).

- **جمال القراء وكمال الإقراء**. تحـ. علي حسين البواب. مكة المكرّمة، مكـ. التراث، ط١، ١٤٠٨ هـ/١٩٨٨ م، ٢مج، ٢ج.

● السخاوي، شمس الدين محمد بن عبدالرحمن (٩٠٢ هـ).

- **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع**. مصر، ط١، ١٣٥٣ ـ ١٣٥٥ هـ، ٦مج، ١٢ج.

● سركيس، يوسف إليان (١٣٥١ هـ/١٩٣٢ م).

- **معجم المطبوعات العربية والمعرّبة**. القاهرة، مطبعة سركيس، ط١، ١٣٤٦ هـ/١٩٢٨ م، ١مج، ٢ج.

● السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد (٦٢٦ هـ).

ـ **مفتاح العلوم**. تصحيح نعيم زرزور. بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٣ هـ/١٩٨٣ م، ١مج، ١ج.

● السمعاني، عبدالكريم بن محمد بن منصور (٥٦٢ هـ).

ـ **الأنساب**. تحقيق عبدالرحمن اليماني، بيروت، نشره محمد أمين دمج، ط٢، ١٤٠٠ هـ، ١٢مج، ١٢ج.

● السهمي، أبو القاسم حمزة بن يوسف (٤٢٧ هـ).

ـ **تاريخ جرجان**. تحقيق محمد عبدالمعيد خان، حيدر آباد ـ الهند، ط١، ١٣٦٩ هـ/١٩٥٠ م، ١مج، ١ج.

● السهيلي، أبو القاسم عبدالرحمن بن عبدالله (٥٨١ هـ).

ـ **التعريف والإعلام فيما أبهم من الأسماء والأعلام في القرآن الكريم**. تحـ. عبد. أ. مهنّا. بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٧ هـ/١٩٨٧ م، ١مج، ١ج.

ـ **الروض الأُنُف في تفسير السيرة النبوية لابن هشام**. تحـ. طه عبدالرؤوف سعد. القاهرة، مكتبة الكليات الأزهرية، ط١٣٩٨ هـ/١٩٧٨ م، ٤مج، ٤ج.

● سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (١٨٠ هـ).

ـ **الكتاب**. تحـ. عبدالسلام محمد هارون. القاهرة، مطابع الهيئة المصرية العامة، ط٦، ١٣٨٥ هـ/١٩٦٦ م، ٤مج + فهارس.

● سيزكين، فؤاد (معاصر).

ـ **تاريخ التراث العربي**. نقله إلى العربية محمود فهمي حجازي وفهمي أبو الفضل، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٢، ١٣٩٧ هـ/١٩٧٧ م، ٢مج، ٢ج.

● السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر (٩١١ هـ).

ـ **الإتقان في علوم القرآن**. تحـ. محمد أبو الفضل إبرهيم. القاهرة، مكتبة دار التراث. ط١، ١٣٨٨ هـ/١٩٦٧ م.

ـ **بغية الوُعاة في طبقات اللغويين والنحاة**. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة، مكتبة عيسى الحلبي، ط١، ١٣٨٤ ـ ١٣٨٥ هـ، ٢مج، ٢ج.

ـ **التحبير في علم التفسير**. بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٨ هـ/١٩٨٨ م، ١مج، ١ج.

ـ **الجامع الصغير من أحاديث البشير النذير**. طبع بأعلى صفحات فيض القدير شرح الجامع الصغير للمناوي، القاهرة، مطبعة مصطفى محمد. ط١، ١٣٥٦ هـ، ٦مج، ٦ج.

ـ **الجامع الكبير ـ المسمى ـ جمع الجوامع**. تقديم الحسيني عبدالمجيد هاشم. القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب. مصوّر بالأوفست عن مخطوطة مكتبة محمد علي بالقاهرة رقم (٩٥) حديث الموجودة حالياً بدار الكتب المصرية تحت الرقم (٢٦٩٩)، ٢مج، ٢ج.

- **حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة**. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، ط١، ١٣٨٧ هـ/١٩٦٨ م، ٢مج، ٢ج.
- **الدرّ المنثور في التفسير بالمأثور**. تصحيح محمد زهري الغمراوي، القاهرة، المطبعة الميمنية، ط١، ١٣١٤ هـ، ٦مج، ٦ج.
- **ذيل تذكرة الحفاظ للذهبي**. تصحيح عبدالرحمن اليماني، حيدر آباد ـ الهند، ط١، ١٣٩٥ هـ (طبع مع تذكرة الحفاظ للذهبي) ١مج، ١ج.
- **زهر الربى شرح المجتبى من سنن النسائي**. (طبع بأسفل صفحات المجتبى) القاهرة المكتبة التجارية الكبرى، ط١، ١٣٤٨ هـ، ٤مج، ٨ج.
- **طبقات الحفّاظ**. تحقيق علي محمد عمر، القاهرة، مكتبة وهبة، ط١، ١٣٩٣ هـ، ١مج، ١ج.
- **طبقات المفسّرين**. بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ/١٩٨٣ م، ١مج، ١ج.
- **اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة**. بيروت، دار المعرفة ١٤٠٣ هـ/١٩٨٣ م (مصور بالأوفست عن الطبعة المصرية).
- **المهذب فيما وقع في القرآن من المعرّب**. (طبع ضمن كتاب: رسائل في الفقه واللغة) تحـ. عبدالله الجبوري، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤٠٢ هـ/١٩٨٢ م، ١مج، ١ج.
- **نظم العقيان في أعيان الأعيان**. نيويورك، ط١، ١٣٤٧ هـ/١٩٢٧ م.

(ش)

● الشافعي، الإمام محمد بن إدريس (٢٠٤ هـ).

- **الأمّ**. تصحيح محمد زهري النجار، بيروت، دار المعرفة، الطبعة الثانية ١٣٩٣ هـ/١٩٧٣ م (مصوّر بالأوفست عن الطبعة المصرية) ٥مج، ٨ج + ١ج للفهارس وضعهاد. يوسف عبد الرحمن المرعشلي.
- **الرسالة**. تحـ. أحمد محمد شاكر، القاهرة، مط. مصطفى البابي الحلبي، ط١، ١٣٥٧ هـ/١٩٣٨ م، ١مج، ١ج.
- **المسند**. بترتيب محمد عابد السندي، وتحقيق يوسف علي الزواوي وعزت العطار الحسيني. القاهرة، مكتب نشر الثقافة الإسلامية، ط١، ١٣٧٠ هـ، ١مج، ٢ج.

● الشريشي الخراز، محمد بن محمد الفاسي (٧١٨ هـ).

- **مورد الظمآن**. (في الرسم القرآني). طبع مع دليل الحيران للمارغني.

● الشمّاخ، معقل بن ضرار (٢٢ هـ).

- **ديوانه**. شرح أحمد الأمين الشنقيطي، القاهرة، مط. السعادة. ط١، ١٣٢٧ هـ/١٩٠٩ م ١ج.

● الشوكاني، محمد بن علي (١٢٥٠ هـ).

- **البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع**. القاهرة، مطبعة السعادة. ط١، ١٣٤٨ هـ، ٢مج، ٢ج.

● الشيرازي، أبو إسحاق إبراهيم بن علي (٤٧٦ هـ).

- **طبقات الفقهاء**. تحقيق إحسان عباس. بيروت، دار الرائد العربي، ط١، ١٣٩٠ هـ/١٩٧٠ م، ١مج، ١ج.

(ص)

● صبحي الصالح (١٤٠٦ هـ).

- **مباحث في علوم القرآن**. بيروت دار العلم للملايين، ط٧، ١٣٩٢ هـ/١٩٧٢ م، ١مج، ١ج.

● الصغاني، أبو الفضائل الحسن بن محمد (٦٥٠ هـ).

- **موضوعات الصغاني**. تحقيق نجم عبدالرحمن خلف القاهرة، دار نافع، الطبعة الأولى ١٤٠١ هـ/١٩٨٠ م، ١ج.

● الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك (٧٦٤ هـ).

- **الوافي بالوفيات**. تحقيق جماعة من المحققين. بيروت، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية. سلسلة النشرات الإسلامية (٦)، ط١، ١٣٥٠ ـ ١٤٠٥ هـ، ٢١مج، ٢١ج.

● الصنعاني، عبدالرزاق أبو بكر بن همام (٢١١ هـ).

- **تفسير عبدالرزاق**. تحقيق عبدالمعطي أمين قلعجي. بيروت، دار المعرفة، ط١، ١٤٠٩ هـ/١٩٨٩ م، ٢مج، ٢ج.
- **المصنف**. تحقيق حبيب الرحمٰن الأعظمي، الهند، المجلس العلمي، ط١، ١٣٩٢ هـ، ١١مج، ١١ج.

(ض)

● الضبّي = المفضّل الضبّي.

● الضبّي، أحمد بن يحيى بن أحمد (٥٩٩ هـ).

- **بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس**. القاهرة، دار الكاتب العربي. ط١، ١٣٨٧ هـ/١٩٦٧ م، ١مج، ١ج.

(ط)

● طاشكبري زادة، أحمد بن مصطفى (٩٦٨ هـ/ ١٥٦٠ م).

- **مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم**. بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٥ هـ/١٩٨٥ م، ٣مج، ٣ج.

● الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد (٣٦٠ هـ).

- **المعجم الصغير**. دلهي ـ الهند، ط١، ١٣١١ هـ، ١مج، ٢ج.

- **المعجم الكبير**. تحقيق حمدي عبدالمجيد السلفي. بغداد وزارة الأوقاف، سلسلة إحياء التراث (٣١)، مطبعة الوطن العربي، ط١، ١٣٩٨ ـ ١٤٠٤ هـ، ٢٥مج، ٢٥ج (ناقص ١٣ ـ ١٦، و٢١).

● الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير (٣١٠ هـ).

- **تهذيب الآثار**: (مسند عبدالله بن عباس) تحقيق محمود محمد شاكر. القاهرة، مطبعة المدني، ١٤٠٢ هـ/١٩٨٢ م، ٢مج، ٢ج.
- **جامع البيان عن أحكام القرآن**. القاهرة، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق، الطبعة الأولى، ١٣٢٣ هـ/١٩٠٥ م، ١٢مج، ٣٠ج.

● الطحاوي، أحمد بن محمد بن سلامة (٣٢١ هـ).

- **شرح معاني الآثار**. تحقيق محمد زهري النجار ومحمد سيد جاد الحق. القاهرة مطبعة الأنوار المحمدية. ط١، ١٣٨٨ هـ، ٤مج، ٤ج.
- **مشكل الآثار**. حيدر آباد ـ الهند، مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية، ط١، ١٣٣٣ هـ، ٤مج، ٤ج.

● طَرَفة بن العبد (٥٨ ق. هـ).

- **ديوانه**. تحـ. كرم البستاني. بيروت، دار صادر، ط١، د.ت، ١ج.

● الطيالسي = أبو داود الطيالسي، سليمان بن داود (٢٠٤ هـ).

(ع)

● عبدالجبار عبدالرحمن (معاصر).

- **ذخائر التراث العربي الإسلامي (دليل بيليوغرافي للمخطوطات العربية المطبوعة حتى عام ١٤٠٠ هـ/١٩٨٠ م)**. البصرة، مط. جامعة البصرة.، ط١، ١٤٠١ هـ/١٩٨١ م، ٢مج، ٢ج.

● عبدالرزاق (انظر الصنعاني).

● عبدالسلام محمد هارون.

- **معجم شواهد العربية**. القاهرة، مكـ. الخانجي، ط١، ١٣٩٢ هـ/١٩٧٢ م، ١مج، ٢ج.

● عَبِيد بن الأبرص السعدي (٦٧ ق. هـ).

- **ديوانه**. تحـ. كرم البستاني. بيروت، دار صادر، ط١، د.ت، ١ج.

● العجلوني، إسماعيل بن محمد (١١٦٢ هـ).

- **كشف الخفاء ومُزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس**. تصحيح أحمد القلاش، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤٠٣ هـ/١٩٨٣ م، ٢مج، ٢ج.

● العجلي، أبو الحسن، أحمد بن عبدالله (٢٦١ هـ).

- **تاريخ الثقات**. بترتيب الحافظ نور الدين الهيثمي، وتضمينات الحافظ ابن حجر العسقلاني. تحقيق عبدالمعطي قلعجي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٥ هـ، ١مج، ١ج.

● العراقي، زين الدين، أبو الفضل، عبد الرحيم بن الحسين (٨٠٦ هـ).

- **المغني عن حمل الأسفار في الأسفار**. مطبوع بذيل إحياء علوم الدين للغزالي. بيروت، دار المعرفة، بدون تاريخ (مصور بالأوفست عن الطبعة المصرية الأولى)، ٥مج، ٤ج + فهارس وملاحق.

● العز ابن عبدالسلام، أبو محمد عز الدين عبدالعزيز (٦٦٠ هـ).

- **الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز**. اسطنبول، دار الطباعة العامرة، ط١، ١٣١٣ هـ/١٨٩٤ م، ١مج، ١ج.
- **الإمام في بيان أدلة الأحكام**. تحـ. رضوان مختار بن غربيّة، بيروت، دار البشائر الإسلامية، ط١، ١٤٠٧ هـ/١٩٨٧ م، ١مج، ١ج.
- **الفتاوى**. تحـ. عبدالرحمن بن عبدالفتاح، بيروت. دار المعرفة، ط١، ١٤٠٦ هـ/١٩٨٦ م، ١مج، ١ج.
- **فوائد في مشكل القرآن**. تحـ. سيّد رضوان علي الندوي. جدّة، دار الشروق، ط٢، ١٤٠٢ هـ/١٩٨٢ م، ١مج، ١ج.
- **قواعد الأحكام في مصالح الأنام**. القاهرة، المكـ. التجارية، ١مج، ١ج.

● العسكري، أبو هلال الحسن بن عبدالله (٣٩٥ هـ).

- **الفروق اللغوية**. تصحيح حسام الدين القدسي. بيروت، دار الكتب العلمية، ط مصورة، ١٤٠١ هـ/١٩٨١ م، ١مج، ١ج.

● العظم، جميل بك (١٣٥٢ هـ).

- **عقود الجوهر في تراجم من لهم خمسون تصنيفاً فأكثر**. بيروت، المطبعة الأهلية، ط١، ١٣٢٦ هـ.

● العقيلي، أبو جعفر محمد بن عمرو (٣٢٢ هـ).

- **كتاب الضعفاء الكبير**. تحقيق عبدالمعطي أمين قلعجي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٤ هـ، ٤مج، ٤ج.

● العكبري، أبو البقاء، عبدالله بن الحسين (٦١٦ هـ).

- **إملاء ما مَنّ به الرحمٰن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن**. تصحيح: محمد زهري الغمراوي، القاهرة، المط. الميمنيّة، ط١، ١٣٢١ هـ/١٩٠٣ م، ١مج، ٢ج. **وفي حال لم نحصل على هذه** الطبعة اعتمدنا الطبعة الصادرة عن دار الكتب العلمية في بيروت ١٣٩٩ هـ/١٩٧٩ م، ١مج، ٢ج.
- **التبيين عن مذاهب النحويين البصريّين والكوفيّين**. تحـ. عبدالرحمٰن بن سليمان العُثَيْمين. بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤٠٦ هـ/١٩٨٦ م، ١مج، ١ج.
- **المسائل الخلافية في النحو**. تحـ. محمد خير الحلواني. حلب، مكـ. الشهباء ط١، د.ت، ١ج.

● علي شواخ إسحاق (معاصر).

- **معجم مصنفات القرآن الكريم**. الرياض، دار الرفاعي، ط١، ١٤٠٣ هـ/١٩٨٣ م، ٤مج، ٤ج.

● عنترة بن شدادِ العَبْسيّ (٧ق. هـ).

- **ديوانه**. تحـ. كرم البستاني. بيروت، دار صادر. ط١، د.ت، ١مج، ١ج.

● العيني، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى الحلبي (٨٥٥ هـ).

- **فرائد العقود المشهور بشرح الشواهد الكبرى لشروح الألفية**. (طبع بهامش خزانة الأدب للبغداي) القاهرة، مط. بولاق، ط١، ٢٩٩، ١٢٩٩ هـ/١٨٨١ م، ٤مج، ٤ج.

(غ)

● الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد (٥٠٥ هـ).

- **إحياء علوم الدين**. بيروت، دار المعرفة، بدون تاريخ (مصور بالأوفست عن الطبعة المصرية الأولى) ٥مج، ٤ج + فهارس وملحقات.

(ف)

● الفارسي = أبو علي الفارسي.

● الفسوي، أبو يوسف يعقوب بن سفيان (٢٧٧ هـ).

- **المعرفة والتاريخ**. تحقيق أكرم ضياء العمري. بيروت، مؤسسة الرسالة. الطبعة الثانية ١٤٠١ هـ/١٩٨١ م، ٣مج، ٣ج.

● الفتني الهندي، محمد طاهر بن علي (٩٨٦ هـ).

- **المغني في ضبط أسماء الرجال ومعرفة كُنى الروَاة وألقابهم وأنسابهم**. بيروت، دار الكتاب العربي. ١٤٠٢ هـ، ١ج.

● فخر الدين الرازي، أبو عبدالله محمد بن عمر بن حسين (٦٠٦ هـ).

- **التفسير الكبير المسمى بمفاتيح الغيب**. القاهرة، المط. البهية. ط١، ١٣٥٧ هـ/١٩٣٨ م، ١٦مج، ٣٢ج.

● الفرّاء، أبو زكريا يحيى بن زياد (٢٠٧ هـ).

- **معاني القرآن**. تحـ. محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي. القاهرة، دار الكتب المصرية. ط١، ١٣٧٥ هـ/١٩٥٥ م، ٣مج، ٣ج.

● الفرزدق، همام بن غالب بن صعصعة (١١٥ هـ).

- **ديوانه**. تحـ. كرم البستاني. بيروت، دار صادر، ط١، د.ت، ٢مج، ٢ج.

● الفريابي، أبو بكر جعفر بن محمد بن الحسن (٣٠١ هـ).

- **كتاب القدر**. تحقيق جمال حمدي الذهبي. رسالة ماجستير مطبوعة على الآلة الكاتبة عام ١٤٠٣ هـ/١٩٨٣ م، الرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية أصول الدين. قسم الحديث، ١مج، ١ج.

● الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب (٨١٧ هـ).

- **البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة**. تحـ. محمد المصري، الكويت جمعية إحياء التراث الإسلامي، ط١، ١٤٠٧ هـ/١٩٨٧ م، ١مج، ١ج.
- **القاموس المحيط**. تصحيح مصطفى عناني. القاهرة المطبعة والمكتبة الحسينية الطبعة الأولى ١٣٣٢ هـ/١٩١٣ م، ٢مج، ٤ج.

● الفيّومي، أحمد بن محمد بن علي المقري (٧٧٠ هـ).

- **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي**. بيروت، المكتبة العلمية (مصوّر على الأوفست) بدون تاريخ، ١مج، ٢ج.

(ق)

● القاري (انظر المُلاّ علي القاري).

● القاضي عياض بن موسى اليحصبي (٥٤٤ هـ).

- **ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك**. تحقيق أحمد بكير محمود. بيروت، مكتبة الحياة، ط١، ١٣٨٨ هـ/١٩٦٨ م، ٣مج.
- **الشفا بتعريف حقوق المصطفى**. تحقيق محمد أمين قرة علي وآخرين. دمشق، مكتبة الفارابي ومؤسسة علوم القرآن، ط١، ٢مج، ٢ج. (بدون تاريخ).

● القرشي، عبدالقادر بن محمد (٧٧٥ هـ).

- **الجواهر المضيّة في طبقات الحنفية**. حيدر آباد - الهند، ط١، ١٣٣٢ هـ/١٩١٢ م، ٢مج، ٢ج.

● القرطاجني، أبو الحسن حازم بن محمد (٦٨٤ هـ).

- **منهاج البلغاء وسراج الأدباء**. تحـ. محمد الحبيب ابن الخوجة. بيروت دار الغرب الإسلامي، ط٣، ١٤٨٦ هـ/١٩٨٦ م، ١مج، ١ج.

● القرطبي، أبو عبدالله محمد بن أحمد بن أبي بكر الأنصاري (٦٢٧ هـ).

- **التذكار في أفضل الأذكار**. تصحيح أحمد بن محمد بن الصديق الغماري، مط. محمد أمين الخانجي، ط١، ١٣٥٦ هـ/١٩٣٦ م، ١مج، ١ج.

- **التذكار في أفضل الأذكار**. تحـ. فواز زمرلي. بيروت، دار الكتاب العربي. ط١، ١٤٠٨ هـ/١٩٨٨ م، ١مج، ١ج.
- **الجامع لأحكام القرآن**. المعروف بتفسير القرطبي، تحـ. أحمد عبدالعليم البردوني، وإبراهيم أطفيش وآخرين. القاهرة، دار الكتب المصرية، ط٢، ١٣٧٣ هـ/١٩٥٤ م، ٢٠مج، ٢٠ج.

● القزويني، جلال الدين أبو عبدالله محمد بن عبدالرحمن (٧٣٩ هـ).

- **الإيضاح في علوم البلاغة**. القاهرة. مط بولاق، ط١، ١٣١٧ هـ/١٨٩٩ م، ١مج، ١ج.
- **التلخيص في علوم البلاغة**. شرح وتخريج محمد هاشم دويدري. دمشق، دار الحكمة، ط١، ١٣٩٠ هـ/١٩٧٠ م، ١ج.

● القضاعي، أبو عبدالله محمد بن سلامة (٤٥٤ هـ).

- **مسند الشهاب**. تحقيق حمدي عبدالمجيد السلفي. بيروت، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ/١٩٨٥ م، ٢مج، ٢ج.

● القفطي، الوزير جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف (٦٢٤ هـ).

- **إنباه الرُواة على أنْباهِ النُحاة**. تحـ. محمد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة، دار الكتب المصرية، ط١، ١٣٦٩ هـ/١٩٥٠ م، ٤مج، ٤ج.

● القلقشندي، أبو العباس أحمد بن علي (٨٢١ هـ).

- **نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب**. بيروت، دار الكتب العلمية ط١، ١٤٠٥ هـ/١٩٨٤ م، ١مج، ١ج.

● القيرواني = ابن رشيق.

(ك)

● الكتّاني، محمد بن جعفر الإدريسي (١٣٤٥ هـ).

- **الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنّة المشّرفة**. كتب مقدماتها ووضع فهارسها محمد المنتصر بن محمد الزمزمي بن محمد بن جعفر الكتاني. بيروت، دار البشائر الإسلامية، ط٤، ١٤٠٦ هـ/١٩٨٦ م ١ج.

● الكتّاني، محمد عبدالحيّ بن عبدالكبير (١٣٨٢ هـ).

- **فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات**. باعتناء د. إحسان عباس، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط٢، ١٤٠٢ هـ/١٩٨٢ م ٣مج، ٢ج + ١ج للفهارس.

● الكتبي، محمد بن شاكر (٧٦٤ هـ).

- **فوات الوفيات والذيل عليها**. تحقيق إحسان عبّاس، بيروت، دار صادر، ط١، ١٣٩٣هـ، ٥مج (٤ج + فهارس).

● كحالة، عمر رضا (معاصر).

ـ **معجم المؤلفين**. بيروت. دار إحياء التراث العربي ومكتبة المثنى، (طبعة مصوّرة على الأوفست) ٨مج، ١٥ج.

● الكرماني، تاج القرّاء، محمود بن حمزة بن نصر (٥٠٥ هـ).

ـ **البرهان في توجيه متشابه القرآن**. تحـ. عبدالقادر أحمد عطا، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٦ هـ/١٩٨٦ م، ١مج، ١ج.

● الكلاباذي، أبو نصر أحمد بن محمد بن الحسين (٣٩٨ هـ).

ـ **رجال صحيح البخاري ـ المسمى ـ الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد**. تحقيق عبدالله الليثي. بيروت، دار المعرفة، ط١، ١٤٠٧ هـ/١٩٨٧ م، ٢مج، ٢ج.

(ل)

● لبيد بن ربيعة العامري (٦٦١ م).

ـ **ديوان لبيد بن ربيعة العامري**. بيروت، دار صادر. بدون تاريخ، ١ج.

● اللكنوي، محمد بن عبدالحي، أبو الحسنات (١٣٠٤ هـ/١٨٨٧ م).

ـ **الفوائد البهية في تراجم الحنفية**. القاهرة، مطبعة السعادة، ط١، ١٣٢٤ هـ، ١مج، ١ج.

(م)

● المارغني، إبراهيم بن أحمد (١٣٢٦ هـ).

ـ **دليل الحيران على مورد الظمآن**. (في الرسم القرآني) تونس، المط العمومية ط١، ١٣٢٦ هـ/١٩٠٨ م، ١مج، ١ج.

● المالَقي، أحمد بن عبدالنور (٧٠٢ هـ).

ـ **رصف المباني في شرح حروف المعاني**. تحـ. أحمد محمد الخرّاط، دمشق، دار القلم. ط٢، ١٤٠٥ هـ/١٩٨٥ م، ١مج، ١ج.

● مالك بن أنس الأصبحي (١٧٩ هـ).

ـ **المدوّنة الكبرى**. رواية سحنون عن الإمام عبدالرحمن القاسم، ومعها مقدمات ابن رشد. القاهرة، مطبعة السعادة، ط١، ١٣٤٥ هـ/١٩٢٦ م، ٤مج، ٤ج.

ـ **الموّطأ**. تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، القاهرة، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط١، ١٣٨٩ هـ، ٢مج، ٢ج.

● المباركفوري، أبو العلى محمد بن عبدالرحمن بن عبدالرحيم.

- **تحفة الأحوذي شرح جامع الترمذي**. الهند. ط١، ١٣٤٦ هـ. ٥مج، ٥ج.

● المُبَرِّد، أبو العباس محمد بن يزيد (٢٨٥ هـ).

- **الكامل**. تحـ. محمد أحمد الدالي. بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٦ هـ/١٩٨٦ م، ٣مج + الفهارس.
- **المقتضب**. تحـ. محمد عبدالخالق عضيمة. القاهرة المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ط١، ١٣٨٥ هـ/١٩٦٥ م، ٤مج، ٤ج.

● المُتَّقي الهندي، علاء الدين علي المتقي بن حسام الدين (٩٧٥ هـ).

- **كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال**. تحقيق بكري حيّاني وصفوة السقّا. بيروت، مؤسسة الرسالة، الطبعة الخامسة ١٤٠٥ هـ/١٩٨٥ م ١٨مج (١٦ج + ٢ج فهارس).

● المرزباني، أبو عبيدالله محمد بن عمران (٣٨٤ هـ).

- **معجم الشعراء**. تصحيح وتعليق ف. كرنكو. القاهرة، مكـ. القدسي تصوير دار الكتب العلمية ببيروت ١٤٠٢ هـ/١٩٨٢ م (ومعه المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء للآمدي).

● المرعشي، محمد بن أبي بكر الشهير بساجقلي زادة (١١٤٥ هـ).

- **ترتيب العلوم**. تحـ. محمد بن إسماعيل السيّد أحمد. بيروت، دار البشائر الإسلامية. ط١، ١٤٠٨ هـ/١٩٨٨ م، ١مج، ١ج.

● المروزي، أبو عبدالله محمد بن نصر (٢٩٤ هـ).

- **قيام الليل وقيام رمضان وكتاب الوتر**. اختصار المقريزي أحمد بن علي (٨٤٥ هـ). لاهور ـ الهند، ط١، ١٣٢٠ هـ، ١مج، ١ج.

● المِزّي. جمال الدين أبو الحجّاج يوسف بن الزكي عبدالرحمن (٧٤٢ هـ).

- **تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف**. تحقيق عبدالصمد شرف الدين. الهند. الدار القيّمة، ط١، ١٣٩٦ هـ، ١٥مج، ١٥ج.

- **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**. دمشق، دار المأمون للتراث، (نسخة مصوّرة عن مخطوطة دار الكتب المصرية) ط١، ١٤٠٢ هـ، ٣مج، ٣ج من القطع الكبير.

- **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**. تحقيق بشّار عوّاد معروف. بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٠ هـ (صدر منه ٥ أجزاء أ ـ حزن).

● مسلم، الإمام أبو الحسين بن الحجّاج النيسابوري (٢٦١ هـ).

- **صحيح مسلم ـ أو ـ الجامع الصحيح**. تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، ط١، ١٣٧٤ هـ، ٥مج، (٤ج + فهارس).

- **الكنى والأسماء**. تحقيق عبدالرحيم القشقري. المدينة المنوّرة، الجامعة الإسلامية، المجلس العلمي، ط١، ١٤٠٤ هـ، ٢مج، ٢ج.

● معهد إحياء المخطوطات العربية.

- **فهرس المخطوطات المصورة**. تصنيف فؤاد سيّد، القاهرة، دار الرياض، ط١، ١٣٧٤ هـ/١٩٥٤ م.

● معهد المخطوطات العربية.

- **أخبار التراث العربي**. الكويت، الأعداد ١ ـ ٣٣.

● المفضّل الضبيّ، أبو العباس المفضّل بن محمد بن يعلى (١٧٠ هـ).

- **المُفَضّليات (مع شرح ابن الأنباري)**. بعناية شارل لايل. بيروت، مط. اليسوعيين، ط١ ١٣٣١ هـ/١٩١٢ م، ١مج، ١ج.

● المقريزي، تقي الدين أحمد بن علي.

- **السلوك لمعرفة دول الملوك**. تحـ. سعيد عبد الفتاح عاشور، القاهرة، مركز تحقيق التراث بدار الكتب، ط١، ١٣٩٠ هـ/١٩٧٠م.

● مكي بن أبي طالب حموش القيسي (٤٣٧ هـ).

- **الإبانة عن معاني القراءات**. تحـ. محيي الدين رمضان. دمشق، دار المأمون ط١، ١٣٩٩ هـ/١٩٧٩ م، ١ج.
- **التَّبْصِرة في القراءات**. تحـ. محيي الدين رمضان. الكويت معهد المخطوطات العربية، ط١، ١٤٠٥ هـ/١٩٨٥ م، ١مج، ١ج.
- **تفسير المشكل مِن غريب القرآن**. تحـ. هدى الطويل المرعشلي. بيروت، دار النور الإسلامي، ط١، ١٤٠٨ هـ/١٩٨٨ م، ١مج، ١ج.
- **شرح «كلاّ» و«بلى» و«نعم» والوقف على كل واحدة منهنّ**. تحـ. أحمد فرحات. دمشق، دار المأمون. ط١، ١٣٩٨ هـ/١٩٨١ م، ١ج.
- **العمدة في غريب القرآن**. تحـ. د. يوسف المرعشلي. بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠٤ هـ/١٩٨٤ م، ١مج، ١ج.
- **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها**. تحـ. محيي الدين رمضان. بيروت، مؤسسة الرسالة. ط٢، ١٤٠١ هـ/١٩٨١ م، ٢مج، ٢ج.
- **مشكل إعراب القرآن**. تحـ. حاتم الضامن. بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠٥ هـ/١٩٨٤ م، ٢مج، ٢ج.

● المناوي، زين الدين عبدالرؤوف بن تاج العارفين (١٠٣١ هـ).

- **فيض القدير شرح الجامع الصغير للسيوطي**. القاهرة، مطبعة مصطفى محمد، ط١، ١٣٥٦ ـ ١٣٥٧ هـ، ٦مج، ٦ج.

● المنجد، صلاح الدين (معاصر).

- **معجم ما أُلّفَ عن رسول الله ﷺ**. بيروت، دار الكتاب الجديد، الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ/١٩٨٢ م، ١مج، ١ج.

- **معجم المخطوطات المطبوعة**. (ما بين سنَتَيْ ١٩٥٤ ـ ١٩٨٠ م). بيروت، دار الكتاب الجديد، الطبعة الأولى ١٣٨٢ ـ ١٤٠٠ هـ/١٩٦٢ ـ ١٩٨٠ م، ٥مج، ٥ج.

● المنذري، زكي الدين عبدالعظيم بن عبدالقوي (٦٥٦ هـ).

- **مختصر سنن أبي داود**. تحقيق أحمد شاكر ومحمد حامد الفقي. القاهرة، مطبعة أنصار السنّة المحمّدية، ط١، ١٣٦٨ هـ، ٨مج، ٨ج.

● الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمد بن أحمد (٥١٨ هـ).

- **مجمع الأمثال**. تحـ. محمد محيي الدين عبد الحميد. القاهرة، مط. السُنّة المحمّدية، ط١، ١٣٧٤ هـ/١٩٥٥م، ٢مج، ٢ج.

(ن)

● **النابغة الجعدي، قيس بن عبدالله (بعد ٦٤ هـ)**.

- **ديوانه**. تحـ. عبدالعزيز رباح، دمشق، المكتب الإسلامي، ط١، ١٣٦٤ هـ/١٩٦٤ م، ١ج.

● النابغة الذبياني، زياد بن معاوية، أبو أمامة (٢٠ ق. هـ).

- **ديوانه**. تحـ. كرم بستاني. بيروت، دار صادر، ط١، د.ت. ١مج، ١ج.

● النحّاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل (٣٣٨ هـ).

- **إعراب القرآن**. تحـ. زهير غازي زاهد. بيروت، عالم الكتب بالاشتراك مع مكتبة النهضة العربية ببغداد، ط٢، ١٤٠٥ هـ/١٩٨٥ م، ٥مج، ٥ج.
- **شرح أبيات سيبويه**. تحـ. زهير غازي زاهد. نشر عالم الكتب ببيروت ومكتبة النهضة العربية ببغداد، ط١، ١٤٠٦ هـ/١٩٨٦ م، ١مج، ١ج.
- **القطع والائتناف**. تحـ. أحمد خطّاب العمر. بغداد، مط. العاني، ط١، ١٣٩٨ هـ/١٩٧٨ م، ١مج، ١ج.

● النسائي. أحمد بن علي بن شعيب (٣٠٣ هـ).

- **تسمية فقهاء الأمصار**. تحقيق رضوان السيد وخليل الميس. طبع ضمن مجلة الفكر الإسلامي الصادرة ببيروت عام ١٣٩٨ هـ، ع٢، س٧ ص٤٠.
- **عمل اليوم والليلة**. تحقيق فاروق حمادة، بيروت مؤسسة الرسالة الطبعة الثانية، ١٤٠٦ هـ/١٩٨٥ م، ١مج، ١ج (من القطع المتوسط).

- **كتاب الضعفاء والمتروكين**. تحقيق محمود إبراهيم زايد، حلب. دار الوعي، ط١، ١٣٩٦ هـ، ١ج، (طبع مع كتاب الضعفاء الصغير للبخاري).
- **المجتبى من سنن النسائي**. القاهرة، المكتبة التجارية الكبرى، ط١، ١٣٤٨ هـ، ٤مج، ٨ج.

● النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف الدين (٦٧٦ هـ).

- **الأذكار المنتخبة من كلام سيِّد الأبرار**. وعليه شرح وجيز مختصر من شرح العلاَّمَة ابن علان. بيروت، دار المعرفة (مصور بالأوفست) بدون تاريخ، ١مج، ١ج.
- **التبيان في آداب حَمَلَةِ القرآن**. بيروت، دار المعرفة، بالاشتراك مع مكتبة الغزالي بدمشق. د.ت.
- **تهذيب الأسماء واللغات**. بيروت، دار الكتب العلمية (مصوّر على الأوفست) بدون تاريخ، ٣مج، ٣ج.
- **شرح صحيح مسلم**. القاهرة، المطبعة المصرية الأزهرية، ط١، ١٣٤٨ هـ، ٩مج، ١٨ج.
- **المجموع شرح المهذب للشيرازي**. القاهرة، إدارة الطباعة المنيرية، ط١، ١٣٤٩ هـ، ٩مج، ٩ج (ويذيله تكملة المجموع).

● النيسابوري، أبو الحسن، علي بن أحمد = الواحدي.

(هـ)

● الهروي، أبو عبيدالقاسم بن سلاّم (٢٢٤ هـ).

- **غريب الحديث**. حيدر آباد - الهند، دائرة المعارف العثمانية ط١، ١٣٨٧ هـ، ٤مج، ٤ج.

● الهيثمي، نور الدين علي بن أبي بكر (٨٠٧ هـ).

- **كشف الأستار عن زوائد البزّار**. تحقيق حبيب الرحمٰن الأعظمي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٣٩٩ - ١٤٠٥ هـ، ٤مج، ٤ج.
- **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**. بتحرير الحافظان العراقي وابن حجر، القاهرة، مكتبة القدسي، ط١، ١٣٥١ هـ، ١٠مج، ١٠ج.
- **المقصد العلي في زوائد أبي يعلى الموصلي**. تحقيق نايف بن هاشم الدَّعيس جدّة، المملكة العربية السعودية، شركة تهامة، الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ/١٩٨٢ م، (صدر منه المجلد الأول - حتى إعداد هذا الكتاب - إلى آخر كتاب الحج).
- **موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبّان**. تحقيق محمد عبدالرزاق حمزة، القاهرة، المكتبة السلفية، ط١، ١٣٩٩ هـ، ١مج، ١ج.

(و)

● الواحدي، أبو الحسن علي بن أحمد (٤٦٨ هـ).

- **أسباب النزول**. القاهرة، مؤسسة الحلبي، ط١، ١٣٨٨ هـ/١٩٦٨ م، ١مج، ١ج.

● الواقدي، محمد بن عمر (٢٠٧ هـ).

- **المغازي**. تحقيق م. جونس. القاهرة، مطبعة دار المعارف، ط١، ١٣٨٤ هـ، ٣مج، ٣ج.

(ي)

● اليافعي، عفيف الدين، عبدالله بن أسعد اليمني (٧٦٨ هـ).

- **مرآة الجنان وعبْرة اليقظان في معرفة حوادث الزمان**. حيدر آباد - الدكن. الهند الطبعة الأولى ١٣٣٧ - ١٣٣٩ هـ، ٤مج، ٤ج (من القطع الكبير).

● ياقوت الحموي، أبو عبدالله بن عبدالله (٦٢٦ هـ).

- **معجم الأدباء**. مراجعة وزارة المعارف العمومية بمصر. القاهرة، دار المأمون، ط٢، ١٣٤١ هـ/١٩٢٢ م، ١٠مج، ٢٠ج.

- **معجم البلدان**. بيروت، دار صادر (بدون تاريخ) ٤مج، ٤ج.

● يزيد بن مفرِّغ الحميري (٦٩ هـ).

- **ديوانه**. تحـ. عبدالقدوس أبو صالح، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠٢ هـ/١٩٨٢ م، ١ج.

● اليزيدي، أبو عبدالرحمن عبدالله بن يحيى بن المبارك (٢٣٧ هـ).

- **غريب القرآن وتفسيره**. تحـ. محمد سليم الحاج. بيروت، عالم الكتب، ط١، ١٤٠٥ هـ/١٩٨٥ م، ١مج، ١ج.

● **Brocklemann, Carl (1956)**

1 - Geschichte der arabischen litteratur. Weimar Verlag Von Emil Felber. 1898. 2V.

2 - Geschichte der arabischen litteratur. Leiden, E.G. Brill 1943, 2V + 3Supp.

من آثار د. يوسف مرعشلي

١ ـ البرهان في علوم القرآن، للإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (٧٩٤ هـ): تحقيق بالاشتراك مع الشيخ جمال حمدي الذهبي والشيخ إبراهيم الكردي. ط ١ (١٤٠٩ هـ). دار المعرفة ـ بيروت.

٢ ـ العمدة في غريب القرآن، لمكّي بن أبي طالب القيسي (٤٣٧ هـ): تحقيق. ط ١ (١٤٠٠ هـ) و ط ٢ (١٤٠٤ هـ). مؤسسة الرسالة ـ بيروت.

٣ ـ التيسير في القراءات السبع: لأبي عمرو الداني (ت ٤٤٤ هـ): تحقيق. ط ١ (١٤٠٩ هـ).

٤ ـ نزهة القلوب في تفسير غريب القرآن العزيز، لأبي بكر محمد بن عُزَيز السجستاني (٣٣٠ هـ): ط ١ (١٤٠٩ هـ). دار النور الإسلامي بيروت.

٥ ـ المكتفى في الوقف والابتداء، لأبي عمرو الداني (٤٤٤ هـ): تحقيق ط ١ (١٤٠٤ هـ)، ط ٢ (١٤٠٧ هـ) مؤسسة الرسالة ـ بيروت.

٦ ـ تخريج أحاديث اللمع في أصول الفقه للشيرازي: تخريج الشيخ عبد اللّه الغماري، تحقيق. ط ١ (١٤٠٤ هـ) عالم الكتب ـ بيروت.

٧ ـ الهداية بتخريج أحاديث البداية (بداية المجتهد لابن رشد): تخريج الشيخ أحمد الغماري، تحقيق. بالاشتراك مع عدنان شلاق، ومحمد سليم سمارة، وعلي طويل، وعلي بقاعي، ط ١ (١٤٠٦) هـ)، عالم الكتب ـ بيروت، ٨ أجزاء.

٨ ـ المحرر في الحديث، لابن عبد الهادي (٧٤٤ هـ): تحقيق بالاشتراك مع محمد سليم سمارة، وجمال حمدي الذهبي، جزآن (١٤٠٥ هـ) دار المعرفة ـ بيروت.

٩ ـ تخريج أحاديث شرح المواقف في علم الكلام، لجلال الدين السيوطي (٩١١ هـ): تحقيق. ط ١ (١٤٠٦ هـ) دار المعرفة ـ بيروت.

١٠ ـ مصابيح السنة، للبغوي (٥١٦ هـ): تحقيق بالاشتراك مع محمد سليم سمارة وجمال حمدي الذهبي، ٤ مجلدات، (ط ١)، دار المعرفة ـ بيروت (١٤٠٧ هـ).

١١ ـ الرحمة الغيثيّة بالترجمة الليثية (في مناقب الإمام الليث بن سعد ١٧٥ هـ) للحافظ ابن حجر العسقلاني (٨٥٢ هـ): تحقيق، ط ١ (١٤٠٧ هـ) دار المعرفة ـ بيروت.

١٢ ـ المجمع المؤسس بالمعجم المفهرس، لابن حجر العسقلاني (٨٥٢ هـ): (ثبت بمشيخة ومرويات الحافظ ابن حجر): قيد التحقيق.

١٣ ـ علم فهرسة الحديث (نشأته، تطوره، مناهجه، وأشهر ما دُوِّن فيه): دراسة، ط ١ (١٤٠٦ هـ) دار المعرفة ـ بيروت.

١٤ ـ المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي في سنن الدارقطني (٣٨٥ هـ): ط ١ (١٤٠٦ هـ) دار المعرفة ـ بيروت.

١٥ ـ فهارس الأم للشافعي وملحقاته: ط ١ (١٤٠٧ هـ) دار المعرفة ـ بيروت.

١٦ ـ فهارس سنن الدارقطني (٣٨٥ هـ): ط ١ (١٤٠٦ هـ) دار المعرفة ـ بيروت.

١٧ ـ فهارس علل الحديث، لابن أبي حاتم الرازي (٣٢٧ هـ): ط ١ (١٤٠٦ هـ) دار المعرفة ـ بيروت.

١٨ ـ فهرس أحاديث المستدرك، للحاكم (٤٠٥ هـ): ط ١ (١٤٠٦ هـ) دار المعرفة ـ بيروت.

١٩ ـ فهرس أحاديث تلخيص الحبير، للحافظ ابن حجر العسقلاني (٨٥٢ هـ): ط ١ (١٤٠٦ هـ) دار المعرفة ـ بيروت.

٢٠ ـ فهرس أحاديث تفسير ابن كثير (٧٧٤ هـ): بالاشتراك مع محمد سليم سمارة وجمال حمدي الذهبي، (يصلح لجميع طبعات التفسير لأن الإحالة فيه للآيات والسور) ط ١ (١٤٠٦ هـ) دار المعرفة ـ بيروت.

٢١ ـ فهرس أحاديث التاريخ الصغير للإمام البخاري (٢٥٦ هـ): ط ١ (١٤٠٦ هـ) دار المعرفة ـ بيروت.

٢٢ ـ فهرس أحاديث المراسيل، لأبي داود السجستاني (٢٧٥ هـ): ط ١ (١٤٠٦ هـ) دار المعرفة ـ بيروت.

٢٣ ـ فهرس أحاديث السنن الكبرى، للبيهقي (٤٥٨ هـ): ط ١ (١٤٠٦ هـ) دار المعرفة ـ بيروت.

٢٤ ـ فهرس أحاديث المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، للحافظ ابن حجر العسقلاني (٨٥٢ هـ): ط ١ (١٤٠٦ هـ) دار المعرفة ـ بيروت.

٢٥ ـ **فهرس أحاديث مسند الإمام الشافعي بترتيب السندي:** ط ١ (١٤٠٧ هـ) دار النور الإسلامي، ودار البشائر الإسلامية ـ بيروت.

٢٦ ـ **فهرس أحاديث موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبّان. للهيثمي (٨٠٧ هـ):** ط ١ (١٤٠٧ هـ) دار النور الإسلامي، ودار البشائر الإسلامية ـ بيروت.

٢٧ ـ **فهرس أحاديث مسند الحميدي (٢١٩ هـ):** ط ١ (١٤٠٧ هـ) دار النور الإسلامي، ودار البشائر الإسلامية ـ بيروت.

٢٨ ـ **فهرس أحاديث نوادر الأصول في معرفة أحاديث الرسول للحكيم الترمذي** (٢٥٠ هـ) :ط ١ (١٤٠٧ هـ) دار النور الإسلامي ،ودار البشائر الإسلامية- بيروت.

٢٩ ـ **فهرس أحاديث الزهد لعبد الله بن المبارك المروزي (١٨١ هـ):** ط ١ (١٤٠٧ هـ) دار النور الإسلامي، ودار البشائر الإسلامية ـ بيروت.

٣٠ ـ **فهرس أحاديث الزهد للإمام أحمد بن حنبل (٢٤١ هـ):** ط ١ (١٤٠٨ هـ) دار النور الإسلامي ودار البشائر الإسلامية ـ بيروت.

٣١ ـ **فهرس تفسير البغوي المسمى معالم التنزيل، للإمام أبي محمد الحسين بن مسعود الفرّاء البغوي الشافعي** (٥١٦ هـ) ط١. (١٤٠٩ هـ). (يصلح لجميع طبعات التفسير لأن الإحالة فيه للآيات والسور). دار النور الإسلامي.

٣٢ ـ **فهرس شرح معاني الآثار للإمام أبي جعفر، أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري الطحاوي الحنفي (٣٢١ هـ). قيد** الطبع.